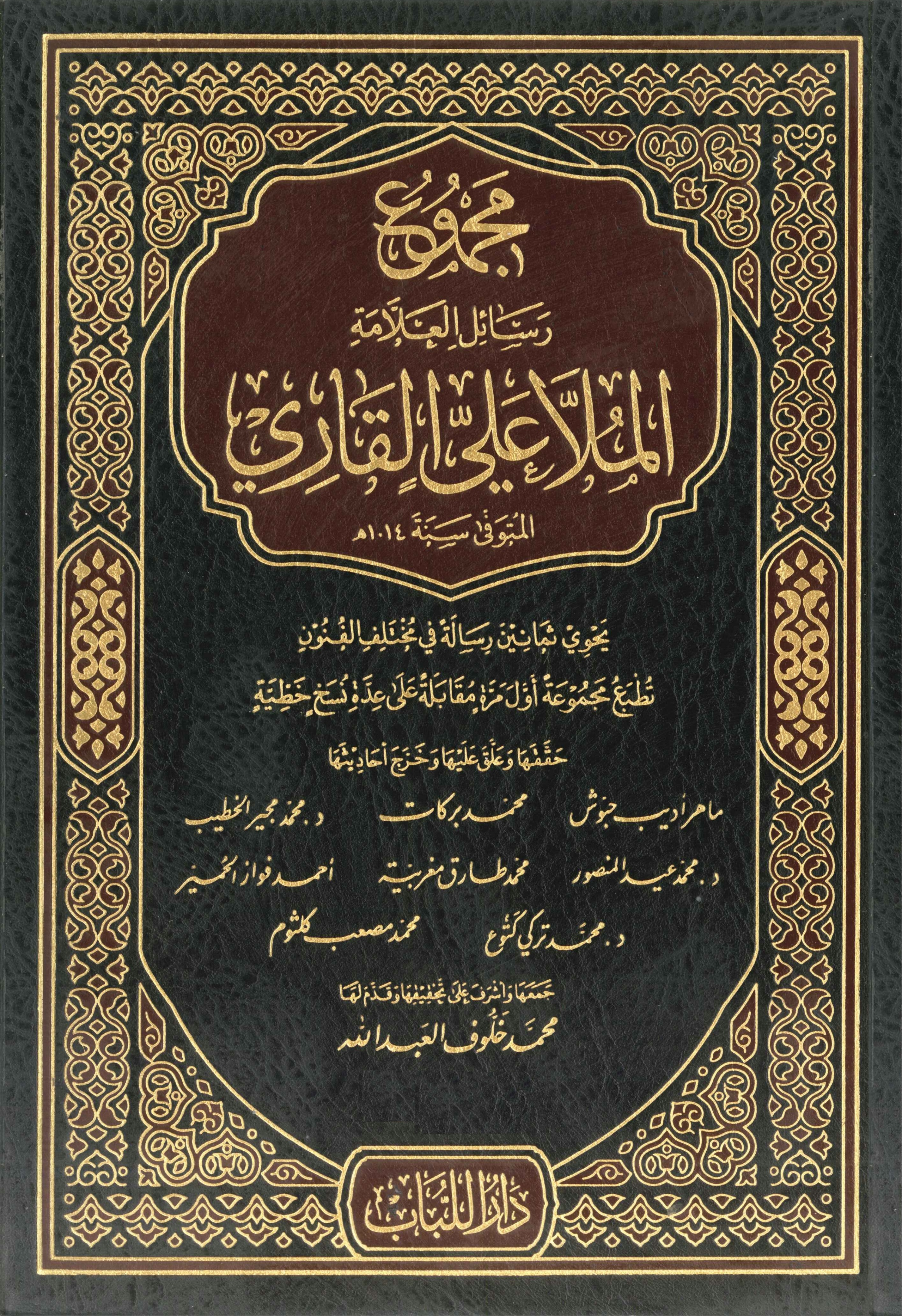
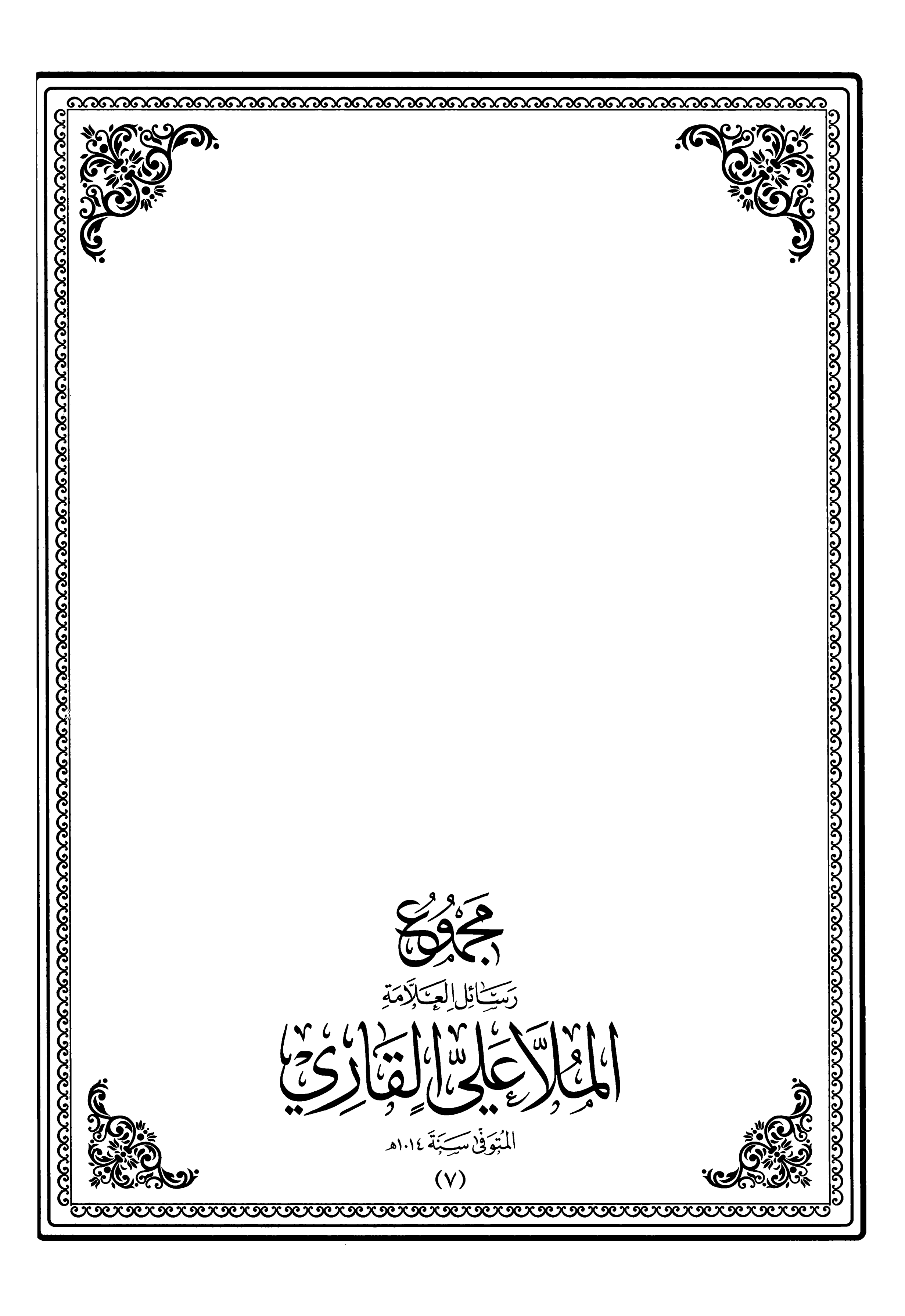

مجموع
رسائل العلامة
الملا علي القاري
المتوفى سنة ١٠١٤هـ
يحوي ثمانين رسالة في مختلف الفنون
تطبع مجموعة أول مرة مقابلة على عدة نسخ خطية
حققها وعلق عليها وخرج أحاديثها
ماهر أديب حبوش
محمد بركات
د. محمد مجير الخطيب
د. محمد عيد المنصور
محمد طارق مغربية
أحمد فواز الحمير
د. محمد تركي كتوع
محمد مصعب كلثوم
جمعها وأشرف على تحقيقها وقدم لها
محمد خلوف العبد الله
دار اللباب



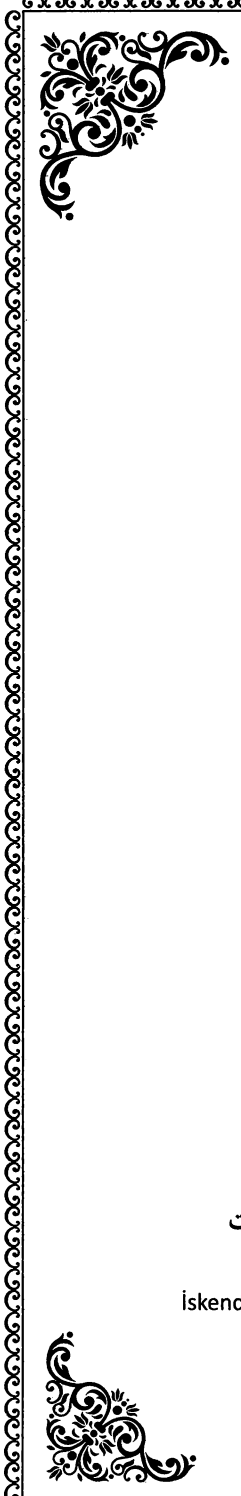
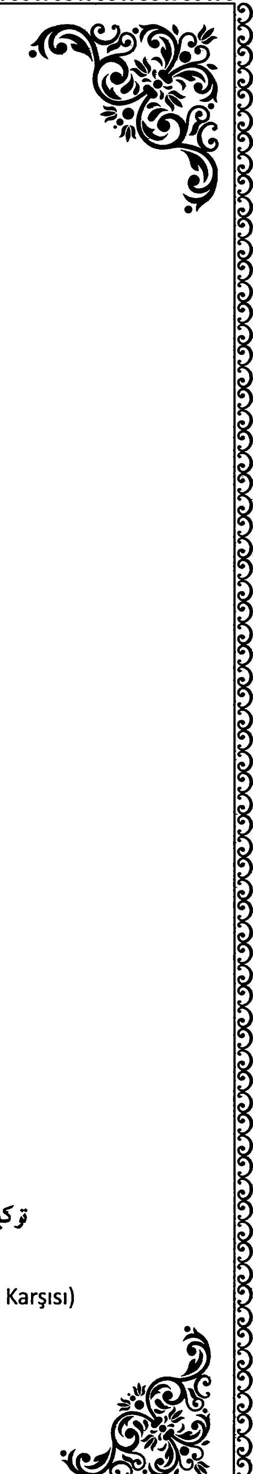
مجموع

رسائل العلامة

الملا علي القاري

المتوفى سنة ١٠١٤هـ

(٧)

الطبعَة الأولىٰ

١٤٣٧هـ-٢٠١٦م

الخطوط بقلم :
عدنان الشيخ عثمان

الإخراج الفنّي :
خالد محمّد ياسين علوان



دار اللُّباب
للدِّراسات وتحقيق التُّراث

تركيا ـ اسطنبول ـ الفاتح ـ اسكندر باشا ـ كزتاش ـ مفرق بنك الكويت
مقابل مستشفى الفاتح ـ بناء رقم ٧ ـ ط ٥

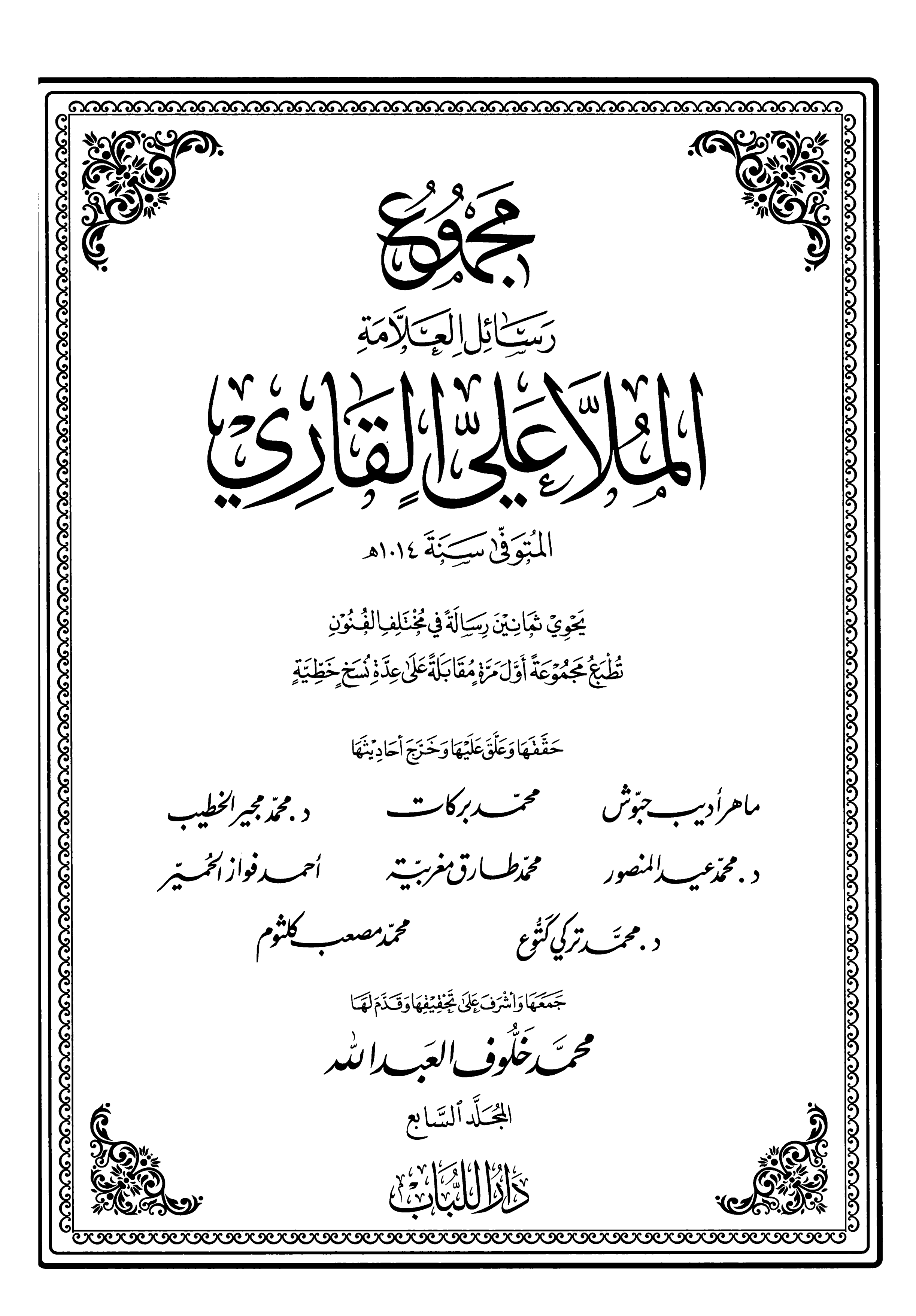
İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)

Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları

Tel: 00902125255551 - Mob: 00905454729850

Www.allobab.com - Email: info@allobab.com



مجموع

رسائل العلامة

الملا علي القاري

المتوفى سنة ١٠١٤هـ

يحوي ثمانين رسالة في مختلف الفنون

تطبع مجموعة أول مرة مقابلة على عدة نسخ خطية

حققها وعلق عليها وخرج أحاديثها

ماهر أديب حبوش — محمد بركات — د. محمد مجير الخطيب

د. محمد عيد المنصور — محمد طارق مغربية — أحمد فواز الحمير

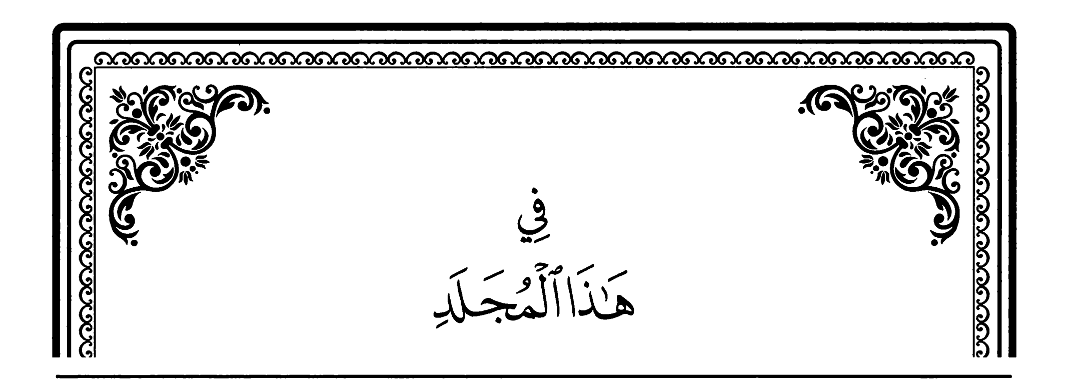
د. محمد تركي كتوع — محمد مصعب كلثوم

جمعها وأشرف على تحقيقها وقدم لها

محمد خلوف العبد الله

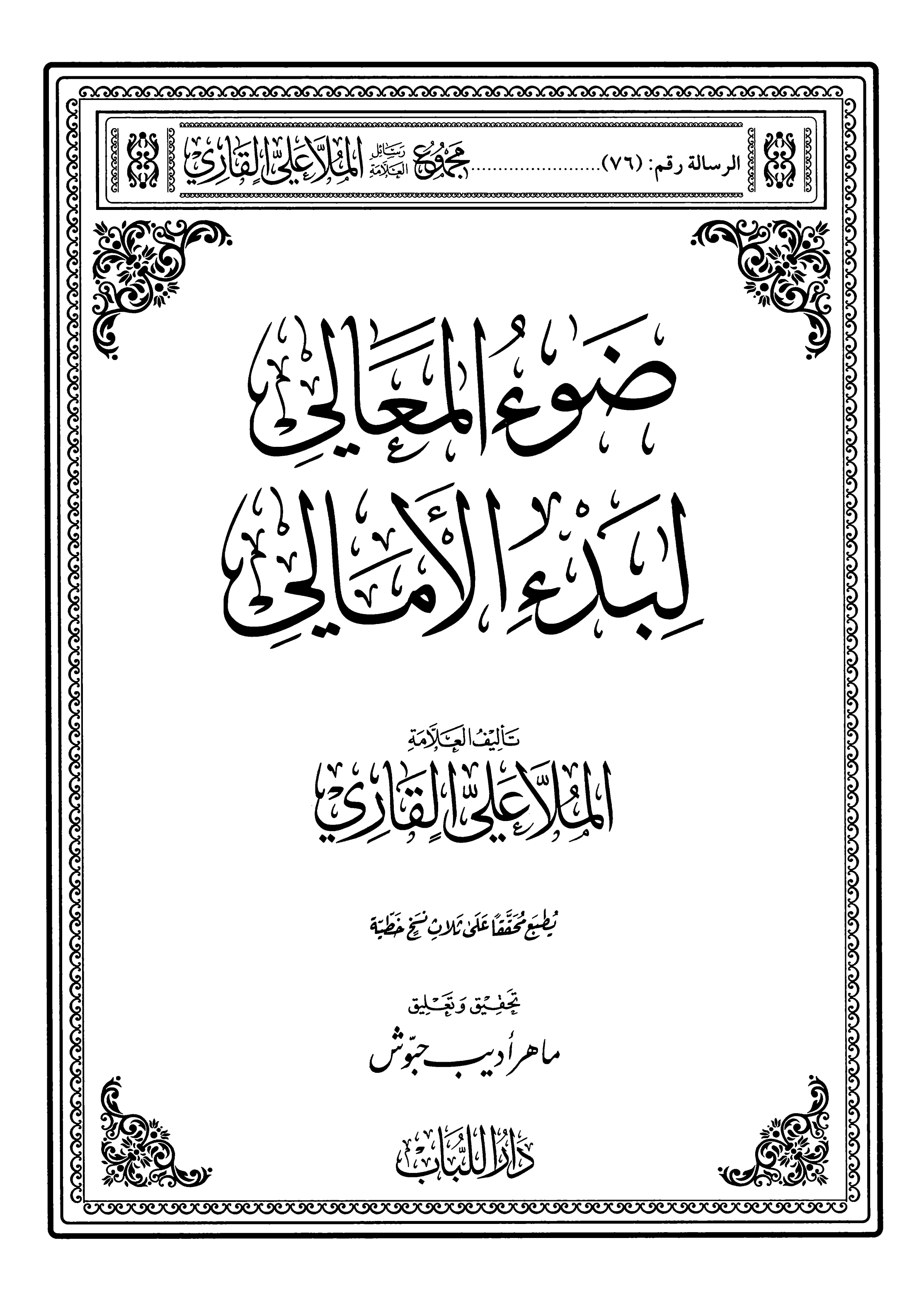
المجلد السابع

دار اللباب



الموضوع	الصفحة

* * *



ضوء المعالي لبدء الأمالي

تأليف العلامة

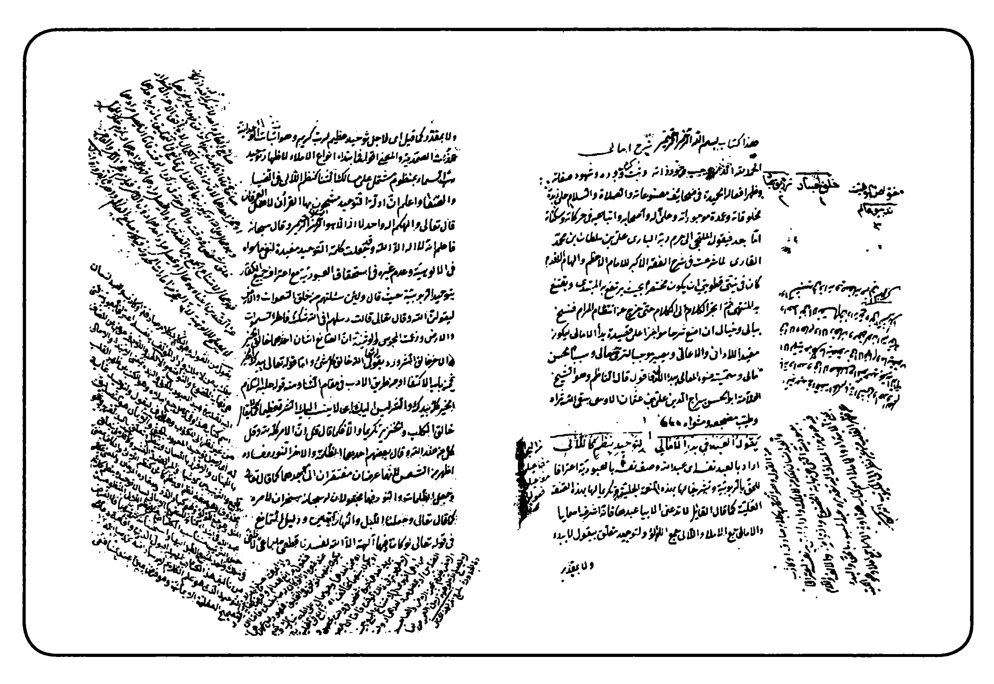
الملا علي القاري

يطبع محققاً على ثلاث نسخ خطية

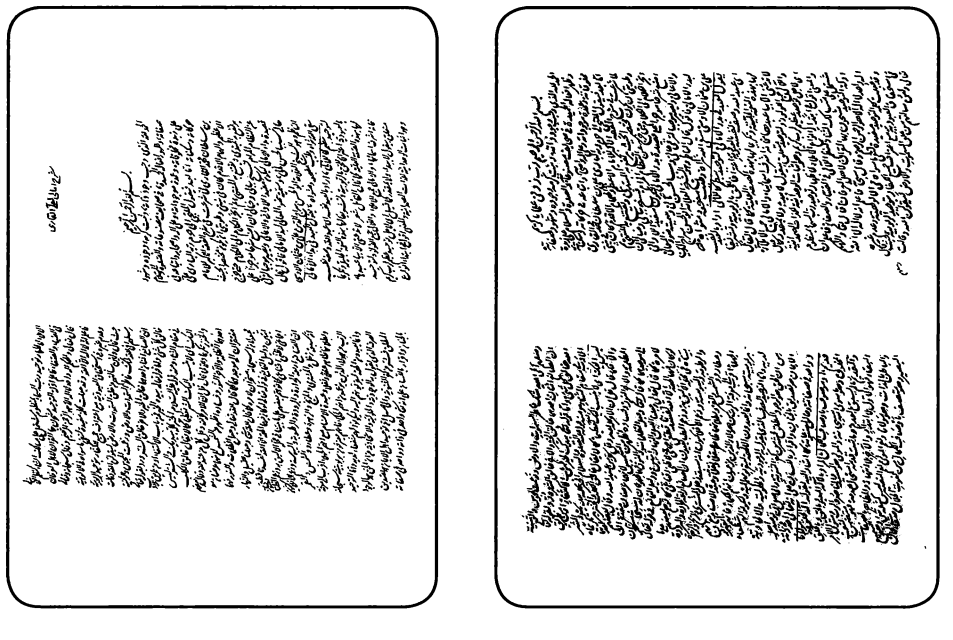
تحقيق وتعليق

ماهر أديب حبوش

دار اللباب

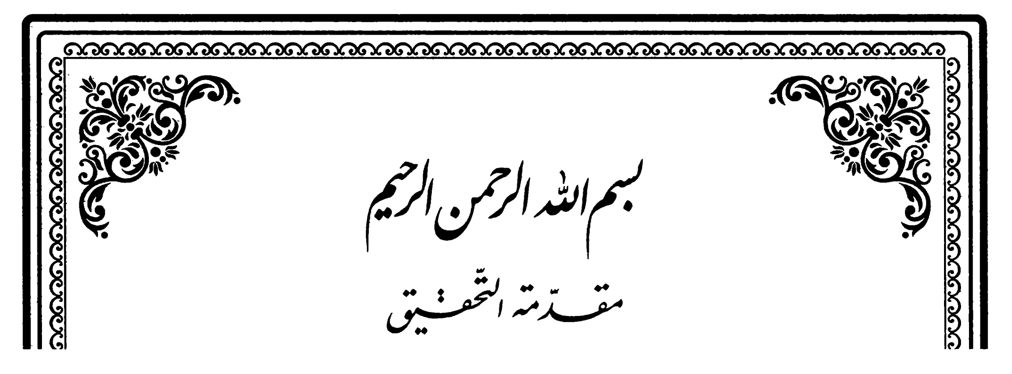


مكتبة جامعة الملك سعود (د)



مكتبة فاضل أحمد (ف)

مكتبة ولي الدين أفندي (و)



الحمدُ للهِ ربِّ العالَمِين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على الرَّسولِ الأمين، وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعين.

وبعدُ:

فإنَّ أمرَ العقيدةِ هو أساسُ الدِّين، والقاعدةُ في بنائهِ المَتين، ومنه يَنطلِقُ المؤمِنُ، ويَضبِطُ كلَّ حركةٍ بضوابِطِهِ، ويوجِّهُ كلَّ سلوكِهِ وأعمالِهِ، كما أنَّه يفسِّرُ للإنسانِ طبيعةَ وجودِهِ ونشأتِهِ وغايتِهِ، ويُعرِّفُه بدورِه في الحياة، ويحدِّدُ مصيرَه الذي ينتهي إليه في الآخرة، ويَرْسُمُ له مَعَالِمَ صِلَتِهِ باللهِ تعالى، وصِلَتِهِ بالحياةِ والأحياءِ والكونِ مِن حوله.

والعلمُ المتعلِّقُ بهذا الجانبِ يُسمَّى: «علم العقيدة» أو «علم الإيمان» أو «أصول الدِّين» أو «الفقه الأكبر» أو «علم التوحيدِ والصِّفات»؛ لأنَّ ذلك أَشهرُ مباحثِهِ وأشرفُ مقاصدِهِ.

والأصلُ في هذا النَّوعِ من العلمِ هو التمسُّكُ بالكتابِ والسُّنَّةِ، ومُجانَبةُ الهوى والبِدْعةِ، ولزومُ طريقِ السُّنَّةِ والجماعة، الذي كان عليه الصَّحابةُ والتَّابعون، ومَضى عليه الصالحون مِن السَّلَفِ رحمهم الله[1].

وقد أُلِّفَ في هذا العلمِ ما لا يُحْصَى مِن المؤلَّفات، والمكتبةُ الإسلاميَّةُ زاخرةٌ

---

(١) انظر: «مدخل إلى دراسة العقيدة الإسلامية» د. عثمان جمعة ضميرية (ص: ٣١ ـ ٣٢).

بهذا النَّوعِ من التَّصنيفات، وممَّن كَتَبَ فيه العلَّامةُ المحقِّقُ أبو محمدٍ سراجُ الدِّينِ عليُّ بنُ عثمانَ بنِ محمدِ بنِ سليمانَ التَّيْميُّ الأَوْشيُّ الفَرْغانيُّ الحنفيُّ، صاحبُ «الفتاوى السِّرَاجيَّة» وغيرِها، المتوفى سنة (٥٧٥هـ).

كَتَبَ هذا الإمامُ قصيدتَه اللَّاميَّةَ المشهورةَ في أصولِ الدِّين، المنعوتةَ بـ: «بَدْء الأمالي»، وهي قصيدةٌ معروفةٌ عند العُلماء، قال عنها حاجي خليفة: وهي مقبولةٌ متداوَلةٌ، فَرَغَ مِن نَظْمِها سنةَ (٥٦٩هـ)(١).

وممَّا يَدلُّ على مكانةِ هـذه القصيدةِ كثـرةُ الشُّـروح التي كُتبـتْ عليها، ومِن أهمِّها:

١ ـ «مَطْلعُ المثالِ في العقائدِ الإسلاميَّةِ، ومَنْبَعُ الكمالِ في المسائلِ الكلاميَّةِ، في شرحِ القصيدةِ الفريدةِ اللَّاميَّة» لعزِّ الدِّينِ، محمدِ بنِ أبي بكرِ بنِ جماعةَ، المتوفَّى سنة (٨١٩هـ)(٢).

٢ ـ «دَرْجُ المعالي شَرْحُ بدءِ الأمالي» للعزِّ ابنِ جماعةَ نَفْسِه صاحبِ الشرحِ السَّابقِ، وهو مطبوعٌ في مؤسَّسةِ الكتبِ الثَّقافيَّةِ (٢٠١١ ـ ١٤٣٢)(٣).

٣ ـ «نَفِيسُ الرِّياضِ لإعدامِ الأمراض» للشيخِ خليلِ بنِ العلاءِ النَّجَّاريِّ اليَمَنيِّ، المتوفَّى سنة (٦٣٢هـ).

٤ ـ «ضوءُ المعالي على بَدْءِ الأمالي» للملَّا عليٍّ القارِي، وهو شرحُنا هذا.

٥ ـ «اللآلي في شرحِ بدءِ الأمالي» لحسينِ بنِ إبراهيمَ بنِ حمزةَ بنِ خليلٍ، كان حيًّا سنة (١٠٠٠هـ)(٤).

---

(١) انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٣٤٩).

(٢) المصدر السابق.

(٣) ذكره محقق المطبوع في المقدمة.

(٤) انظر هذه الشروح وغيرها في «كشف الظنون» (٢/ ١٣٤٩).

والذي يَعنينا مِن هذه الشُّروحِ هو هذا الشَّرحُ الذي نحن بصدَدِه، وهو مِن أحسنِ الكتبِ التي أُلِّفَتْ في هذا العلم؛ لإيجازِه، وحُسْنِ اختياراتِه، وسهولةِ عباراتِه، ودقَّةِ معانيهِ، مع ما تميَّز به مِن كثرةِ استدلالِه بالأحاديثِ الصحيحةِ الواردةِ في الصَّحيحينِ وغيرِهما من دواوينِ السُّنَّةِ المعتمَدةِ، وسمَّاه كما جاء في خطبتِه:

«ضَوء المعالي لبَدء الأَمَالي»

وهو كما ذكر شرحٌ مُوجزٌ، قال: ليكُونَ مُفيداً للأدَاني والأعَالي، ويَصيرَ مُوجِباً لترَقِّي حالي، وسَبباً لحُسنِ مَآلي.

وقد جاء كما أرادهُ مؤلِّفه كتاباً مختصراً مليئاً بالفوائد، مشتمِلاً على النِّكاتِ والعَوَائد، لا إملالَ فيه ولا إخلال.

ومِن ذلك: المقارَنةُ بينَ مذهبِ السَّلفِ ومذهبِ الخَلَفِ في النُّصوصِ المتشابهةِ، مع التَّرجيحِ لمذهبِ السَّلَفِ لكنْ دونَ التَّجريحِ بغيرِهم، وبتضمينِ تلكَ المقارَنةِ والتَّرجيحِ بعضَ النكاتِ اللَّطيفةِ، حيث قال: فالتَّفويضُ إلى اللهِ والاعتِقادُ بحَقيقةِ مُرادِ اللهِ مِن غيرِ أنْ يُعرفَ مُرادهُ كمالُ العُبوديَّةِ في العَبدِ، ولهذا اختارهُ السَّلفُ، والتعرُّضُ إلى تفسيرِ المُتشابهاتِ وتأويلِها ـ كما اختارهُ الخلفُ غيرَ جَازمينَ عَلى أنهُ مُرادهُ سُبحانهُ ـ عبادةٌ في العَبدِ، إلَّا أنَّ العُبوديَّةَ أقوى مِن العِبادةِ؛ لأنَّ العُبوديَّةَ هِي الرِّضاءُ بما يَفعلُ الربُّ، والعِبادةُ فعلُ ما يرضَى بِهِ الربُّ، والرِّضاءُ فوقَ العملِ، حتَّى كانَ تركُ الرِّضاءِ كُفراً، وتركُ العَملِ فِسقاً، ولذَلكَ تَسقطُ العِبادةُ في الآخرةِ، والعُبوديَّةُ لا تَسقطُ في الدَّارينِ، وبهذا تبيَّنَ أنَّ مَذهبَ السَّلفِ أسلمُ وأعلَمُ و أحكَمُ.

ومِن عُمقِ فَهْمِهِ للكلام، ودِقَّتِهِ في بيان المرام، ما جاء مِن قولِه: فالحقُّ أنَّ عِيسَى عَليهِ السَّلامُ عندَ نُزولهِ يتابعُ نبيَّنا ﷺ؛ لأنَّ شَريعَتهُ قد نُسخَتْ بشَريعَتِه، فلا

يكُونُ لهُ بعدَ نُزولِهِ وحيٌ بنَصبِ حكمٍ شَرعيٍّ، بلْ يكونُ خَليفةَ رَسولِ اللهِ ﷺ، وعَلى ملَّتهِ؛ كما رَواهُ أحمدُ والطَّبرانيُّ والبزَّارُ مِن حَديثِ سَمُرةَ رَضِيَ اللهُ عنهُ مَرفُوعاً[1].

ثم عقَّب ذلك موضِّحاً بقولِهِ: وإنَّما قُلنا: بنَصبِ حُكمٍ شَرعيٍّ؛ لأنهُ قد يُوحَى إلَيه بغَيرِ ذَلكَ مما لا حُكمَ فيهِ؛ كما وَردَ في آخرِ «صَحيحِ مُسلمٍ» في حَديثِ يأجُوجَ ومأجُوجَ، وفيه: «فبَينما هُو كذَلكَ إذ أوحَى اللهُ إلى عِيسى عَليهِ السَّلامُ: إنِّي قدْ أخرَجتُ عِباداً لي لا يَدَانِ لأحدٍ بقتَالِهِمْ، فحرِّزْ عِبادي إلى الطُّورِ» الحديثَ.

ومِن حُسْنِ شرحِهِ وتحقيقِهِ: أنَّه يقيِّدُ كلَّ مُشْكِلٍ يَمرُّ عليه، كما يَستعمِلُ الإعرابَ لبيانِ المعاني، ويُبيِّنُ الأصحَّ لاستقامةِ الوزنِ، ويُنبِّه على فروقِ نسخِ المتنِ، ومن ذلك ما جاء في بيتِ المتنِ:

ومـا إنْ فعـلٌ اصْلَحُ ذو افتِـراضٍ ... عَلى الهادِي المُقدَّسِ ذِي التَّعالي

فقال: (ما) نافيةٌ، وكذا (إنْ)، وجَمعَ بينهُما تأكِيداً، ويتَّزنُ البَيتُ بنقلِ حَركةِ همزةِ (أصلحَ) إلى مَا قبلَهُ مِن تَنوينِ (فِعْلٌ) المَرفوعِ على أنَّهُ اسمُ (ما) و(أصلحُ) صِفته، وقولُهُ: (ذا افتِراضٍ) بالنَّصبِ خبرُ (ما) عَلى اللُّغةِ الفُصحَى؛ كقَولِهِ تَعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾، وقولهِ تَعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾، وفي أكثرِ النُّسخِ: (ذو افتراضٍ) بالرَّفعِ، فيُحملُ عَلى اللُّغةِ الأُخرَى.

فانظُرْ إلى هذا الحشدِ مِن الفوائدِ والتَّنبيهات، مع الإيجازِ في الكلامِ والوضوحِ في العبارات.

ومِن ذلك ما جاء في البيت:

وخَتمُ الرسلِ بالصَّدرِ المعلَّى ... نبيٌّ هاشِميٌّ ذِي جَمالِ

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ١٣)، والبزار (٣٣٩٧ ـ كشف)، والطبراني في «الكبير» (٧٠٨٢).

قال: (خَتمُ الرُّسلِ) مُبتدأٌ خَبرهُ قَولُهُ: (بالصَّدرِ)... و(المعلَّى) بتَشديدِ اللَّامِ المَفتُوحةِ صفةٌ لهُ، ومَعناهُ: المُرتفِعُ الشَّأنِ عَلى البُرهانِ. و(نبيّ) وما بَعدهُ يَجوزُ فيهِ الجرُّ بَدلاً وعَطفَ بيانٍ، والرَّفعُ عَلى أنهُ خبرُ مُبتدأ مَحذوفٍ، كذا قرَّرهُ الشرَّاحُ، ويَجوزُ نَصبهُ بتَقديرِ: أعنِي. وفي بعضِ النُّسخِ: (ذُو جَمالٍ) بالواوِ فيَتعيَّنُ رَفعهُ إمَّا عَلى ما سبقَ وإمَّا عَلى أنَّ (نبيّ) هُو الخبرُ.

وقد نَقَلَ عن جمعٍ مِن كبارِ الأئمَّة، منهم أبو الحسنِ الأشعريُّ في «الإبَانَة عن أصولِ الدِّيانةِ»، وابن عبد البر في «التمهيد»، والعزُّ ابنُ جماعةَ في «دَرْج المعالي» و«شرح جَمْعِ الجَوَامع»، والشِّبليُّ في «آكَام المرجَانِ في أحكامِ الجانِّ»، والبيهقيُّ في «الرُّؤية»، والبيضاويُّ في «تفسيره»، والبغوي في «تفسيره»، والقرطبي في «تذكرته»، والفخر الرازي في «تفسيره»، والسيوطي في «الحاوي».

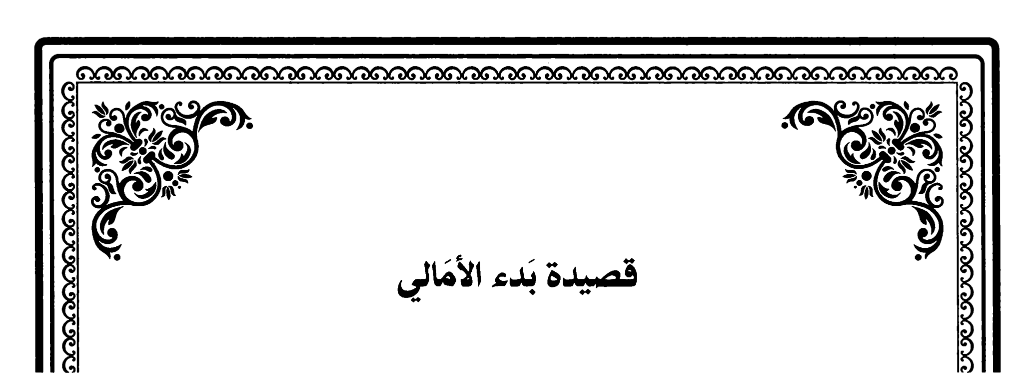
ومما يؤخَذُ عليه استدلالُه ببعضِ الأحاديثِ التي لم تَثْبُتْ كحديثِ: «أولَ ما خَلَقَ اللهُ نُورِي»، وحديثِ: «كُنتُ نبيًّا وآدمُ بينَ الماءِ والطِّينِ». وسيأتي الكلامُ على كلٍّ منهما إنْ شاء الله تعالى.

هذا، وقد تم الاعتمادُ في تحقيق هذه الرسالةِ على ثلاثِ نسخٍ خطية: الأولى: نسخة ولي الدين أفندي ورمزها «و»، ونسخة فاضل أحمد ورمزها «ف»، ونسخة جامعة الملك سعود ورمزها «د».

والحمدُ للهِ ربِّ العالمين

المحقق

***



قصيدة بَدء الأمَالي

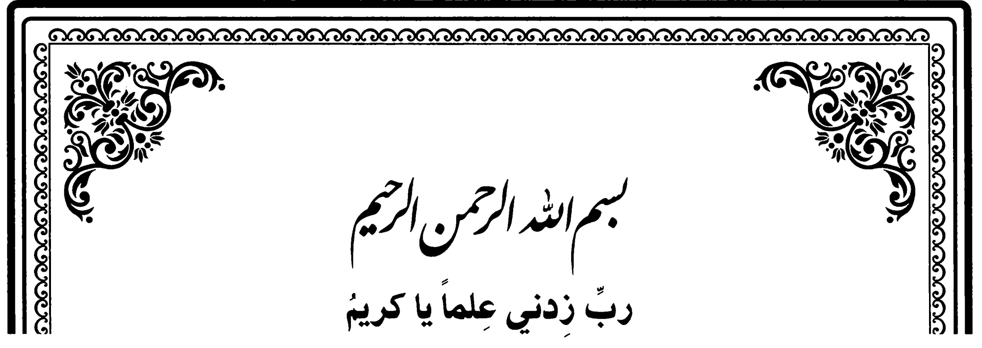
يقـولُ العبـدُ فـي بَـدْءِ الأمَالـي | لتَـوحيـدٍ بنَظـمٍ كـاللَّآلي
إلـهُ الخَلـقِ مَولانـا قَديـمٌ | ومَوصُـوفٌ بأوصَـافِ الكَمـالِ
هـو الحـيُّ المدبِّـرُ كلَّ أمـرٍ | هـوَ الحـقُّ المقـدِّرُ ذو الجَـلالِ
مُريـدُ الخيـرِ والشـرِّ القَبيـحِ | ولكِـن لَيـسَ يَرضَـى بالمُحـالِ
صفـاتُ اللهِ ليسَـتْ عيـنَ ذاتٍ | ولا غَيـراً سـواهُ ذا انفِصـالِ
صفـاتُ الـذَّاتِ والأفعَـالِ طُـرّاً | قـدِيمـاتٌ مَصُـوناتُ الـزَّوالِ
نسمِّـي اللهَ شيئـاً لا كالاشْـيا | وذاتـاً عَـن جِهـاتِ الستِّ خـالِ
ولَيـسَ الاسـمُ غيـراً للمُسـمَّى | لـدَى أهـلِ البَصيـرةِ خيـرِ آلِ
ومـا إنْ جَوهـرٌ ربِّـي وجِسـمٌ | ولا كلٌّ وبعـضٌ ذُو اشـتِمالِ
وفـي الأذهـانِ حـقٌّ كـونُ جُـزءٍ | بـلا وَصـفِ التجـزِّي يـا ابـنَ خـالِ
ومـا القُـرآنُ مَخلوقـاً تَعالـى | كلامُ الـربِّ عـن جَنـسِ المَقـالِ
وربُّ العَـرشِ فـوقَ العَـرشِ لكـنْ | بـلا وَصـفِ التَّمكُّـنِ واتِّصـالِ
ومـا التَّشـبيهُ للرَّحمـنِ وَجهـاً | فصُـنْ عَـن ذاكَ أصنَـافَ الأهالـي
ولا يمضَـي عَلـى الديَّـانِ وقـتٌ | وأحْـوالٌ وأزمـانٌ بـحـالِ
ومُسـتَغنٍ إلهـي عَـن نِسـاءٍ | وأولادٍ إنـاثٍ أو رِجـالِ
كَـذا عَـن كلِّ ذِي عَـونٍ ونَصـرٍ | تفـرَّدَ ذُو الجَـلالِ وذُو المَعـالِ
يُميـتُ الخلـقَ قَهـراً ثـمَّ يُحيـي | فيَجزِيهـمْ عَلـى وَفـقِ الخِصـالِ

لأهـلِ الخَيـرِ جنَّـاتٌ ونُعمَـى ... ولـلـكـفَّـارِ إدراكُ الـنَّـكالِ
ولا يَفنَـى الجَحيـمُ ولا الجِنـانُ ... ولا أهلُوهُمـا أهـلُ انتِقـالِ
يـراهُ المُؤمنـونَ بغَيـرِ كيـفٍ ... وإدراكٍ وضَـربٍ مِـن مثـالِ
فيَنسـونَ النَّعيـمَ إذا رَأوهُ ... فيـا خُسـرانَ أهـلِ الاعتِـزالِ
ومـا إنْ فعـلُ اصْلَـحُ ذو افتِـراضٍ ... عَلـى الهـادِي المُقـدَّسِ ذِي التَّعالـي
وفـرضٌ لازمٌ تَصديـقُ رُسـلٍ ... وأمْــلاكٍ كِــرامٍ بـالـنَّـوالِ
وخَتـمُ الرسـلِ بالصَّـدرِ المعلَّـى ... نـبـيءٍ هـاشِـمـيٍّ ذِي جَمـالِ
إمـامِ الأنبيـاءِ بـلا اختِـلافٍ ... وتـاجِ الأصفِيـاءِ بـلا اختِـلالِ
وبـاقٍ شَـرعُهُ فـي كلِّ وَقـتٍ ... إلـى يـومِ القِيامـةِ وارتِحـالِ
وحـقٌّ أمـرُ مِعـراجٍ وصِـدقٌ ... ففِيـهِ نـصٌّ أخبـارٍ عَوالـي
ومَرجـوٌّ شَـفاعةُ أهـلِ خَيـرٍ ... لأصحَـابِ الكَبائـرِ كالجِبـالِ
وإنَّ الأنْـبـيـاءَ لـفِـي أمـانٍ ... عـنِ العِصيـانِ عَمـداً وانْعـزالِ
ومـا كانَـتْ نبيَّـاً قـطُّ أُنثـى ... ولا عبـدٌ وشَـخصٌ ذُو افتِعـالِ
وذو القَرنيـنِ لـم يُعـرفْ نبيَّـاً ... كـذا لُقمـانُ فاحْـذَرْ عَـن جِـدالِ
وعِيسَـى سَـوفَ يأتـي ثُـم يُتْـوِي ... لـدجَّـالٍ شقـيٍّ ذي خَـبـالِ
كرامـاتُ الولـيِّ بـدارِ دُنيـا ... لهـا كـونٌ فهـمْ أهـلُ النَّـوالِ
ولـم يَفضُـلْ ولـيٌّ قـطُّ دَهـراً ... نبيَّـاً أو رَسُـولاً فـي انتِحـالِ
ولـلصِّدِّيـقِ رُجحـانٌ جَلِـيٌّ ... عَلـى الأصحَـابِ مِـن غَيـرِ احتِمـالِ
وللفَـاروقِ رُجحـانٌ وفَضـلٌ ... عَلـى عُثمـانَ ذي النُّورَيـنِ عـالِ
وذُو النُّورَيـنِ حقَّـاً كانَ خَيـراً ... مِـن الكـرَّارِ فـي صـفِّ القتـالِ
وللكـرَّارِ فضـلٌ بعـدَ هَـذا ... عَلـى الأغيـارِ طُـرَّاً لا تُبـالِ

وللصِّديقةِ الرُّحجانُ فاعلَمْ ... عَلى الزَّهراءِ في بَعضِ الخِلالِ
ولمْ يَلعَن يَزيداً بعدَ موتٍ ... سِوى المكثارِ في الإغراءِ غالِ
وإيمانُ المقلِّدِ ذو اعتِبارٍ ... بأنواعِ الدَّلائلِ كالنِّصالِ
وما عُذرٌ لذِي عَقلٍ بجَهلٍ ... لخلَّاقِ الأسَافلِ والأعالِي
وما إيْمانُ شَخصٍ حالَ بأسٍ ... بمَقبولٍ لفَقدِ الامتِثالِ
وما أفعَالُ خيرٍ في حِسابٍ ... من الإيمانِ مَفروضَ الوِصالِ
ولا يُقضَى بكُفرٍ وارتِدادٍ ... بعَهْرٍ أو بقَتلٍ واختِزالِ
ومَن ينوِ ارتِداداً بعدَ دَهرٍ ... يَصِرْ عَن دينِ حقٍّ ذا انسِلالِ
ولفظُ الكُفرِ مِن غَيرِ اعتِقادٍ ... بطوعٍ ردُّ دِينٍ باغتِفالِ
ولا يُحكَمْ بكفرٍ حالَ سُكرٍ ... بما يَهْذِي ويَلغُو بارتِجالِ
ومَا المَعدُومُ مَرئيًّا وشَيئاً ... لِفقهٍ لاحَ في يُمْنِ الهِلالِ
وغَيْرانِ المكوَّنُ لا كشَيءٍ ... معَ التَّكوينِ خُذهُ لاكتِحالِ
وإنَّ السُّحْتَ رِزقٌ مِثلُ حِلٍّ ... وإنْ يكرَهْ مَقالِي كلُّ قالِ
وفي الأجْداثِ عَن تَوحيدِ ربِّي ... سيُبْلَى كلُّ شَخصٍ بالسُّؤالِ
وللكفَّارِ والفسَّاقِ يُقضَى ... عَذابُ القَبرِ مِن سُوءِ الفِعالِ
دُخولُ النَّاسِ في الجنَّاتِ فَضلٌ ... مِن الرَّحمنِ يا أهلَ الأمالِي
حِسابُ النَّاسِ بعدَ البعثِ حقٌّ ... فكُونوا بالتحرُّزِ عَن وَبالِ
ويُعطَى الكُتبُ بَعضاً نحوَ يُمنَى ... وبَعضاً نَحوُ ظَهرٍ والشِّمالِ
وحقٌّ وَزنُ أعمالٍ وجَريٌ ... عَلى مَتنِ الصِّراطِ بلا اهتِبالِ
ومَرجوٌّ شَفاعةُ أهلِ خيرٍ ... لأصحَابِ الكبائرِ كالجِبالِ
وللدَّعواتِ تأثيرٌ بَليغٌ ... وقدْ يَنفِيهِ أصحابُ الضَّلالِ

وذُنيـــانا حَـــديـــثٌ والهَــيُولَى عَديـمُ الكَــونِ فاسـمَعْ باجتِــذالِ
ولـلـجنَّـــاتِ والـنِّيــرانِ كــونٌ عَليهــا مــرُّ أحــوالٍ خَــوَالِ
وذُو الإيمــانِ لا يبقَــى مُقيمــاً بسُــوءِ الذَّنــبِ فــي دارِ اشــتِعالِ
لقــدْ ألبَســتُ للتَّوحيـدِ نَظمــاً بديــعَ الشَّــكلِ كالسِّــحرِ الحَــلالِ
يُســلِّي القَلــبَ كالبُشــرَى بــرَوحٍ ويُحيــي الــرُّوحَ كالمــاءِ الــزُّلالِ
فخُوضُــوا فيــهِ حِفظــاً واعتِقــاداً تَنالُــوا جِنــسَ أصنَــافِ المَنــالِ
وكونُــوا عَــونَ هَــذا العَبــدِ دهــراً بذِكــرِ الخيــرِ فــي حــالِ ابتِهــالِ
لـعــلَّ اللهَ يَـعـفــوهُ بفَضـلٍ ويُعطِيــهِ السَّــعادةَ فــي المــآلِ
وإنَّ الـحــقَّ أدعُــو كــلَّ وقــتٍ لمــنْ بالخَيــرِ يَومــاً قــد دَعــا لــي
وإنِّــي الدَّهــرَ أدعُــو كُنــهَ وِســعي لمــنْ بالخَيــرِ يَومــاً قــدْ دَعــا لــي

***



الحَمدُ للهِ الَّذي وَجبَ وُجودُ ذاتِه، وثَبتَ كرمُهُ وجُودهُ وشُهودُ صِفاتِه، وظَهَرَ[1] أفعالُه الحَميدةُ في صَحائفِ مَصنُوعاتِه، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلى زُبدةِ مَخلُوقاتِه، وعُمدةِ مَوجُوداتِه، وعَلى آلِهِ وأصحَابِهِ وأتباعِهِ في حَركاتِه وسَكناتِه.

أمَّا بعدُ:

فيَقولُ المَلتجي إلى حَرمِ ربِّهِ البارِي، عليُّ بنُ سُلطانِ محمَّدٍ القارِيْ: لمَّا شَرعتُ في «شرحِ الفِقهِ الأكبرِ» للإمامِ الأعظَمِ والهُمامِ الأقدمِ، كانَ في نيَّتي وطَوِيَّتي أنْ يكُونَ مُختصَراً بحيثُ يرْتفعُ بِهِ المُبتدِي، ويَقتنعُ[2] بِهِ المُنتهِي، ثمَّ انجرَّ الكلامُ إلى الكلامِ حتَّى خرجَ عنِ النِّظامِ المرامُ، فسنحَ ببالي وخَيالي أنْ أضعَ[3] شَرحاً مُوجزاً عَلى قَصيدةِ «بدء الأمَالي» ليكُونَ مُفيداً للأدَاني والأعَالي، ويَصيرَ مُوجِباً لتَرَقِّي حالي، وسَبباً لحُسنِ مَآلي، وسمَّيتهُ:

«ضَوءَ المعالي لبَدء الأمَالي»

فأقولُ: قالَ النَّاظمُ وهُو الشَّيخُ العلَّامةُ أبو الحَسنِ سِراجُ الدِّينِ، عليُّ بنُ عُثمانَ الأوشيُّ سقَى اللهُ ثَراهُ، وطيَّبَ مَضجعهُ ومَثواهُ:

يقولُ العبدُ في بَدْءِ الأمَالي ... لتَوحيدٍ[4] بنَظمٍ كاللَّآلي

(١) في «و»: «وظهور».

(٢) في «د»: «وينتفع».

(٣) في «د»: «أصنع».

(٤) في هامش «د»: «أي: لتوحيدِ اللهِ، عَلى أنْ يكُونَ التَّنوينُ عِوضاً عَن المُضافِ إليهِ».

أرادَ بالعبدِ نفسَهُ؛ أي: عبدُ اللهِ، وَصَفَ نَفسَهُ بالعُبوديَّةِ اعترافاً للحقِّ بالرُّبوبيَّةِ، وتَشريفاً لها بهذِهِ النِّعمةِ الجَليَّة[1]، وتَكريماً لها بهذِهِ الصِّفةِ العليَّة، كما قالَ القائلُ:

لا تَدْعُني إلَّا بيا عبدَها ... فإنَّه أشرَفُ أسمائيا[2]

و(الأمالي): جَمعُ الإملاءِ، و(اللآلي): جَمعُ اللُّؤلؤِ، و(لتَوحيدٍ) مُتعلِّقٌ بـ (يَقولُ)، لا بـ (بَدْء)، ولا بمُقدَّرٍ كما قيلَ؛ أي: لأجلِ تَوحيدٍ عَظيمٍ لربٍّ كَريمٍ، وهُو إثباتُ الوَحدانيَّةِ للذَّاتِ الصَّمَدانيةِ، والمَعنَى: أقولُ في ابتِداءِ أنواعِ الإملاءِ؛ لإظهارِ تَوحيدِ ربِّ السَّماء، بمَنظومٍ مُشتَملٍ عَلى مَسالكِ الثَّناءِ، كنَظمِ اللآلي في الضِّياءِ والصَّفاءِ.

فاعلَمْ أنَّ أدلَّةَ التَّوحيدِ مَشحونٌ بها القُرآنُ لأهلِ العِرفانِ؛ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] وقالَ سُبحانهُ وتَعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

وقدْ جُعلتْ كلمةُ التَّوحيدِ مُفيدةً لنَفيِ ما سِواهُ في الأُلوهيَّةِ، وعُدمِ غَيرهِ في استِحقاقِ العُبوديَّةِ، معَ اعتِرافِ جَميعِ الكُفَّارِ بتَوحيدِ الرُّبوبيَّةِ، حَيثُ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، وقالَ اللهُ تَعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

وزَعَمتِ المَجوسُ والثَّنويةُ أنَّ الصَّانعَ اثنانِ؛ أحدُهما خالقُ الخيرِ، والآخرُ خالقُ الشرِّ، وردَّ بقَولهِ تَعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، وأمَّا قولهُ تَعالى: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ فمِن بابِ الاكتِفاءِ[3]، أو مِن طريقِ الأدبِ في مَقامِ الثَّناءِ، ومنهُ قولهُ عَليهِ السَّلامُ:

---

(١) في «و»: «الجليلة».

(٢) البيت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل المغربي الزاهد. انظر: «الوافي بالوفيات» (٢/ ٢١١).

(٣) الاكتفاء: هو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفى بأحدهما عن الآخر لنكتة، كهذه الآية، فإن التقدير: بيدك الخير والشر، وإنما خُص الخير بالذكر لأنه مطلوب =

«الخيرُ كلُّهُ بيَديكَ والشرُّ لَيسَ إليكَ»[1]؛ أي: لا يُنسبُ إليكَ[2] الشرُّ تعظِيماً، كما لا يُقالُ: خالقُ الكَلبِ والخِنزيرِ؛ تكريماً، وإلَّا لَمَا قالَ اللهُ تَعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] و﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨].

وقالَ بعضهُمْ: أحدُهما الظُّلمةُ، والآخرُ النُّورُ.

وفسَادُهُ أظهرُ مِن الشَّمسِ؛ لأنَّهما عَرَضانِ مُفتقِرانِ إلى مُوجِدهما؛ كما قالَ تَعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، فهُما مجعُولانِ لهُ سُبحانهُ مسخَّرانِ لأمرِهِ؛ كما قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾ [الإسراء: ١٢]، ودَليلُ التَّمانُعِ في قولهِ تَعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] قَطعيٌّ إجْماعيٌّ، لا ظنيٌّ إقناعيٌّ كما توهَّمَ بعضُهمْ على ما بينَّاهُ في محلِّهِ الأليقِ بهِ.

وزعمَ الطَّبائعيُّونَ أنَّ الصانعَ أربعةٌ: الحَرارةُ والبُرودةُ والرُّطوبةُ واليُبوسةُ.

وزعَمَ الأفلاكيُّونَ أنهُ سَبعةٌ؛ زحلُ والمُشترِي والمرِّيخُ والزُّهرةُ وعُطاردٌ والشَّمسُ والقَمرُ.

وبُطلانُهما ظاهرٌ عَقلاً ونَقلاً.

وعَبدةُ الأصنامِ معَ أنَّهمْ الجُهلاءُ، أقربُ إلى مَعرفةِ الربِّ مِن هؤلاء، الَّذين

= العباد ومرغوبهم، أو لأنه أكثر وجوداً في العالم، أو لأن إضافة الشر إلى الله ليس من باب الآداب كما قال ﷺ: «والشر ليس إليك».

ومنه قوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾؛ أي: والبردَ، وخصِّص الحرُّ بالذكر لأن الخطاب للعرب، وبلادهم حارة، والوقاية عندهم من الحر أهم لأنه أشد عندهم من البرد، وقيل: لأن البرد تقدم ذكر الامتنان بوقايته صريحاً في قوله: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ﴾، وفي قوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا﴾، وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾.

(١) رواه مسلم (٧٧١) من حديث علي رضي الله عنه.

(٢) في «ف» كتب فوقها: «إليه».

يَزعُمونَ أَنَّهمْ الحُكماءُ، فإِنَّهمْ يَعترفُونَ برُبوبيَّتِهِ سُبحانهُ وتَعالى، وإِنَّما يَعبُدونَ آلهةً ليُقرِّبوهمْ إليهِ تَعالى، وليكُونُوا لهمْ شُفعاءَ لديهِ.

وأَمَّا التَّوحيدُ الصِّرفُ الَّذِي يقولُ بِهِ الوُجوديَّةُ والحُلوليَّةُ والاتِّحاديَّةُ مِن أنَّ الحقَّ هُو الوُجودُ المُطلقُ؛ فشرٌّ مِن كفرِ الثَّنويَّةِ.

والحاصِلُ: أنَّ توحيدَ أهلِ الإيمانِ هُو تَصديقٌ بالجَنانِ، وإقرارٌ باللِّسانِ، عَلى أنهُ تَعالى واحدٌ في ذاتهِ، وواحدٌ في صِفاتهِ، وخالقٌ لمَصنُوعاتهِ، كما أشارَ إليهِ بقَولهِ:

إلــهُ الخَلــقِ مَولانــا قَديــمٌ وَمَوصُــوفٌ بأوصَــافِ الكَمــالِ

المرادُ بالإلهِ: المَعبُودُ بالحقِّ، وبالخلقِ: المَخلوقُ، وهُو ما سِوى اللهِ سُبحانهُ وتَعالى. والمَولى: هُو السيِّدُ، والنَّاصرُ، والربُّ، ومُتولِّي الأمرِ. والقَديمُ: ما لمْ يُسبقْ بالعَدمِ، وما ثَبتَ قِدمهُ استَحالَ عَدَمُهُ، فهُو مُتضمِّنٌ لنَعتِ البَقاء؛ فهُو الأوَّلُ بلا ابتِداء، والآخِرُ بلا انتِهاء، والظَّاهرُ بالصِّفات، والباطنُ بالذَّات.

وهُو مَولانا ونِعْمَ المَولى ونِعْمَ النَّصيرُ، ليسَ كمِثلهِ شيءٌ وهُو السَّميعُ البَصيرُ.

وهو متَّصفٌ بصفاتِ[٣] الكَمال، مِن نُعوتِ الجَلالِ، وصِفاتِ الجَمالِ الذَّاتيَّةِ والأفعَاليَّةِ والثُّبُوتيَّةِ والسَّلبيَّةِ، فهو كما أنهُ مَوصوفٌ بأوصَافِ الكمالِ منزَّهٌ عَن سماتِ النُّقصانِ والزَّوالِ.

ثمَّ الخَلقُ مِن صِفاتِ الأفعالِ، وهِي قَديمةٌ عِندنا، فإنهُ سُبحانهُ كانَ خالقاً قبلَ أنْ يخلُقَ الخَلقَ خِلافاً للأشَاعرةِ، فما قالَ شَارحٌ مِن أنَّ مَن قالَ: إنهُ لم يكُنْ خالِقاً قبلَ أنْ يخلُقَ الخَلقَ؛ فقَدْ كفرَ، نشَأ مِن جَهلهِ بتَحقيقِ المَسألةِ.

هــوَ الحــيُّ المدبِّــرُ كلَّ أمــرٍ هــوَ الحــقُّ المقــدِّرُ ذو الجَــلالِ

---

(٣) في «د»: «بصفات».

قالَ اللهُ تَعالى: ﴿هُوَ ٱلْحَيُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٥]، وقالَ: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة: ٥]، وقالَ تَعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقالَ تَباركَ وتَعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨]؛ أي: ذي العَظمةِ والرَّحمةِ.

قالَ أهلُ السُّنَّةِ: الحياةُ مِن صِفاتِ الذَّاتِ، وهِي صِفةٌ حَقيقيَّةٌ قائمةٌ بالذَّاتِ، تَقتضِي صحَّةَ وُجودِ الصِّفاتِ مِن العلمِ والإرادَةِ والقُدرةِ ونَحوِها لمنْ قامَتْ بِه.

وقالتِ المُعتزلةُ: هِي عَدمُ امتِناعِ العِلمِ والقُدرةِ.

ثمَّ (المدبِّرُ): هُو العَالمُ بعَواقبِ الأُمورِ، و(الحقُّ): هُو الثَّابتُ، وهُو مِن أسمائهِ سُبحانهُ، و(المقدِّرُ): مُوجدُ الأشياءِ عَلى قَدْرٍ مَخصوصٍ، وقيلَ: المُوجدُ الَّذِي يصحُّ منهُ الفِعلُ والتركُ.

و(كلَّ أمرٍ) مَفعولُ (المدبِّر)، ومَفعولُ (المقدِّر) مُحذوفٌ تَقديرُهُ: كلَّ أمرٍ، بقَرينةِ ما تقدَّمَ، فكلُّ شيءٍ مِن خيرٍ وشرٍّ، ونفعٍ وضرٍّ، وحلوٍ ومرٍّ، بقَضاءٍ وقَدَرٍ في الأزَلِ، فلا يَتبدَّلُ ولا يتغيَّرُ، وفيهِ إشارةٌ إلى دُخولِ أفعالِ العِبادِ في مَخلُوقاتهِ ردًّا عَلى المُعتزِلةِ.

مُريدُ الخيرِ والشرِّ القَبيحِ ولكِن لَيسَ يَرضَى بالمُحالِ

الإرادةُ مِن صِفاتِ الذَّاتِ، تَقتضِي تَرجيحَ أحدِ الجائزَينِ مِن التَّركِ والفِعلِ بالوُقوعِ، ويُرادِفها المَشيئةُ.

والرِّضا والمحبَّةُ سواءٌ[1]، هَذا مَذهبُ أكثرِ أهلِ السنَّةِ.

وقالتِ المُعتزلةُ وبَعضُ الأشَاعرةِ: الرِّضا والمحبَّةُ نَفسُ الإرادةِ والمَشيئةِ.

واختصَّتِ المُعتزلةِ بقَولِهمْ: إنَّ الخيرَ مِن اللهِ والشرَّ مِن العَبدِ.

---

(١) في «د»: «سواها».

ونَقـولُ: نَعَـمْ، يَظهـرُ مِن العَبدِ بحَسَـبِ كَسْـبهِ لكِنْ بخَلـقِ اللهِ تَعالى سُـبحانهُ فيهِ، فالـكلُّ منهُ.

ثـمَّ (القَبيـحِ) بالجرِّ صفةٌ كاشِـفةٌ لـ (الشـرِّ)، وتَسـمِيتهُ شـرّاً وقَبيحاً بالنِّسبةِ إلـى تعلُّقـهِ بنا وضَـررهِ لنا، لا بالنِّسـبةِ إلى صُـدورهِ عَنهُ سُـبحانهُ، وهَذا أحـدُ مَعاني حَديثِ: «والشـرُّ ليـسَ إليكَ».

ثمَّ القُبحُ والحُسنُ يُعرفانِ بالشَّرعِ، وعندَ المُعتزِلةِ بالعَقلِ.

و(المُحـال) بضـمِّ الميـمِ: ما لا يُمكـنُ في العَقلِ تَقديـرُ وُجودِهِ فـي الخَارجِ، وقيـلَ: المُحـالُ والمُسـتَحيلُ مـا يقتَضِي ذاتُـهُ عَدَمَـهُ. والمُرادُ بـهِ هُنا: مـا كانَ بعِيداً عَـن الصَّـوابِ عندَ أُولـي الألباب؛ كالكُفـرِ والمَعصيةِ، فإنهُ سُـبحانهُ مُريـدٌ لهما غَيرُ راضٍ بهما؛ لقَولـهِ تَعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسـان: ٣٠]، وقولِهِ: ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَ﴾ [الزمر: ٧].

ولمَّـا كانَ عِبـارةُ النَّاظـمِ: (مُريـدُ الخيـرِ والشـرِّ) مظِنـةَ توهُّـمِ رِضـاهُ بهِمـا اسـتَدركَ بــ (لكِنْ).

وممَّا يدلُ لاستِعمالِ المحالِ عَلى غيرِ المَرضيِّ مِن الفِعال، قولُ مَن قال:

تعصِـي الإلــهَ وأنــتَ تُظهــرُ حبَّــهُ ... هَــذا محــالٌ فــي الفِعــالِ بديــعُ

لــو كانَ حبُّــكَ صادِقــاً لأطعتَــهُ ... إنَّ المحــبَّ لمــنْ يحــبُّ مُطيــعُ[1]

صفــاتُ اللهِ ليسَــتْ عيــنَ ذاتٍ ... ولا غَيــراً ســواهُ ذا انفِصــالِ

أطلقَ النَّاظمُ صِفاتِ اللهِ فشمِلتْ صِفاتِ الذَّاتِ وصِفاتِ الأفعالِ، فهِي ليسَ عينَ الذَّاتِ ولا غَيرَها كما هُو مَذهبُ أهلِ السنَّةِ.

---

(١) البيتـان رواهمـا البيهقـي فـي «شـعب الإيمـان» (٤٩٢) عـن رابعـة، وابـن عسـاكر فـي «تاريخه» (٣٢/ ٤٦٩) عـن ابـن المبـارك.

ومَذهبُ الحُكماءِ: أنَّ الصِّفاتِ عينُ الذَّاتِ، ومَذهبُ المَعتزلةِ أنَّها غيرُها، كذا ذَكرهُ ابنُ جماعةَ.

والمَشهورُ عَن المُعتزلةِ نفيُ الصِّفاتِ بالكلِّيةِ، حَيثُ زَعمُوا أنَّ صِفاتِهِ عَينُ ذاتهِ، بمعنى أنَّ ذاتهُ تسمَّى باعتِبارِ التعلُّقِ بالمَعلُوماتِ عالِماً، وبالمقدَّراتِ قادِراً..، إلى غَيرِ ذلكَ، نَظراً إلى أنَّ في إثبَاتها إبْطالاً للتَّوحيدِ؛ للُزومِ تعدُّدِ القُدماءِ.

والضَّميرُ في (سِـواهُ) عائـدٌ إلى الذَّاتِ، وذُكـرَ مُراعاةً لـلأدبِ وتنزِيهاً للربِّ، و(سِـواهُ) بدلٌ مِن (غيـر) للتَّأكيدِ.

وقولهُ: (ذا انفصال) مُشيرٌ إلى أنَّ المُرادَ بالغَيريَّةِ: الغَيريَّةُ الاصطِلاحيَّةُ؛ وهُو الَّذِي يُمكنُ انفِصالهُ عَن الذَّاتِ، لا الغَيريَّةُ اللُّغويَّةُ؛ لظُهورِ التَّغايرِ بينَ الذَّاتِ والصِّفاتِ، أمَّا كونُها لَيستْ عينَ الذَّاتِ فلأنَّ الصِّفةَ لَيستْ عينَ المَوصُوفِ، وأمَّا أنَّها ليسَتْ غَيرَها؛ لأنَّ صفاتِهِ تَعالى لا تنفكُّ عَن ذاتهِ أزلاً وأبَداً، بخِلافِ صِفاتِ مخلُوقاتهِ.

صفـاتُ الـذَّاتِ والأفعَـالِ طُـرَّاً قدِيمـاتٌ مَصُونـاتُ الـزَّوالِ

اعلَمْ أنَّ صِفاتِ الذَّاتِ: ما يلزمُ مِن نفيهِ نَقيصَةٌ، وصِفاتِ الأفْعالِ: ما لا يَلزمُ مِن نَفيهِ نَقيصةٌ[1]، والفَرقُ بينَ الذَّاتِ والصِّفةِ: أنَّ الذاتَ كلُّ ما يُمكنُ أنْ يُتصوَّرَ بالاستِقلالِ، بخِلافِ الصِّفةِ فإنَّها كلُّ ما لا يُمكِنُ تصوُّرهُ إلَّا تَبعاً.

(١) هذا عند الأشعرية: أن ما يلزم من نفيه نقيصة فهو من صفات الذات كما في نفي الحياة والعلم، وما لا يلزم من نفيه نقيصة فهو من صفات الفعل كالإحياء والإماتة والخلق والرزق، فعلى هذا الحد الإرادة والكلام من صفات الذات؛ استلزام نفي الإرادة الجبر والاضطرار، ونفي الكلام الخرس والسكوت. وقال غيرهم: صفات الذات هي ما لا يجوز أن يوصف الذات بضدها كالقدرة والعزة وصفات الفعل هي ما يجوز أن يوصف الذات بضدها كالرحمة والغضب، وعند المعتزلة: أن ما يثبت ولا يجوز نفيه فهو من صفات الذات كالعلم، وكذا في سائر صفات الذات، وما يثبت وينفى فهو من صفات الفعل كالخلق والإرادة والرزق. انظر: «الكليات» (ص: ٥٤٨).

والتَّحقيقُ: أنَّ مَن قالَ: الصِّفاتُ غيرُ الذَّاتِ، نَظَرَ إلى أنَّ الصِّفةَ قائمةٌ بالذَّاتِ، وتقدُّمُ الذَّاتِ مِن الضَّروريَّاتِ. ومَن قالَ: الصِّفاتُ عينُ الذاتِ، نَظَرَ إلى أنَّ الذاتَ غيرُ مُنفكَّةٍ عَن الصِّفاتِ. ومَن قالَ: لا عَينٌ ولا غيرٌ، نظرَ إلى أنَّها[1] لو كانتْ عَيناً لكانتْ ذاتاً، ولو كانتْ غيراً لزِمَ التَّركيبُ، وهُو مِن المُحالات، واللهُ أعلَمُ بحَقيقةِ الحالاتِ، والعَجزُ عَن دَركِ الإدراكِ إدْراكٌ.

ثمَّ صِفاتُ الذَّاتِ ـ الحياةُ والعِلمُ والقُدرةُ والإرادةُ والكَلامُ ـ قَديمةٌ بالإجماعِ، وأمَّا الفِعليَّةُ وهِي التَّكوينُ المعبَّرُ عنهُ بخَلقِ الأشياء، ورَزقِ الأحياء، والإبْداعِ[2] والإنشَاء، والإحياءِ والإفناء، والإنْباتِ والإنْماء، وأمثالِ ذَلكَ، ففِي كونِها قَديمةً نزاعٌ، فمَذهبُ أئمَّتِنا الحنفيَّةِ أنَّها قَديمةٌ، ومذهبُ الأشاعِرةِ أنَّها حادِثةٌ، وقيلَ: المُنازعةُ في القضيَّةِ لَفظيَّةٌ لا حَقيقيَّة.

وقولُهُ: (طُرَّاً) بضمِّ الطاءِ وتَشديدِ الرَّاءِ؛ أي: كافَّةً، ونَصبهُ عَلى الحالِ مِن الضَّميرِ المُستكنِّ في (قديمات).

ومعنَى (مَصوناتُ الزَّوالِ)؛ أي: مَحفوظاتٌ مِن الزَّوالِ عَن الذَّاتِ المَوصُوفِ بها، أو مِن الزَّوالِ بمعنى الفَناءِ والعَدمِ، إذ ما ثَبتَ قِدمُهُ استَحالَ عَدَمُهُ، فالمَعنَى: أنَّ جميعَ صِفاتهِ صَمَديَّةٌ أزليَّةٌ أبديَّةٌ.

نسمِّي اللهَ شيئاً لا كالاشْيا — وذاتاً عَن جِهاتِ الستِّ خالِ

(نسمِّي) صيغةُ متكلِّمٍ مَعلومٍ، لا غائبٍ مَجهولٍ كما في بَعضِ النُّسخِ؛ إذ يردُّهُ نصبُ قولهِ: (وذاتاً).

---

(١) في «د» و«ف»: «لأنها» بدل: «نظر إلى أنها».

(٢) في «ف»: «والإبداء».

و(الأشياء) معرَّفةٌ، ويَستقيمُ الوزنُ بنَقلِ حركةِ الهَمزةِ، وفي نُسخةٍ: (كأشياءٍ) منكَّرةً، وفي أُخرَى: (كشيءٍ) وهو ليسَ بشيءٍ.

والمعنَى: نحنُ معشرَ أهلِ السنَّةِ نسمِّي اللهَ شَيئاً، إلَّا أنهُ ليسَ كسائرِ الأشياءِ ذاتاً وصِفةً، بناءً عَلى أنَّ الشيءَ بمَعنى المَوجُودِ فهو أولى بإطلاقه عَليهِ؛ لأنهُ سُبحانهُ واجبُ الوُجودِ، وغَيرهُ ممكِنٌ أو ممتَنعُ الشُّهودِ.

ومما يدلُّ عَلى جَوازِ إطلاقهِ عَليهِ قَولُهُ سُبحانهُ: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩].

وأما إذا قيلَ: الشَّيءُ مَصدرُ شاءَ؛ فإنْ أُريدَ بهِ معنى الفَاعليَّةِ وهُو المُريديَّةُ، فيَجوزُ إطلاقهُ عَلى اللهِ كما سبقَ، وإنْ أُريدَ بهِ مَعنَى المَفعُوليةِ فلا؛ لقَولهِ تَعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وفي المسألةِ خِلافُ الجَهْميَّةِ حيثُ قالُوا: إنهُ سُبحانهُ لا يوصَفُ بأنهُ شيءٌ، ولا بكلِّ ما يشاركهُ[١] المَخلوقُ في إطلاقهِ.

ثمَّ قَولهُ: (وذاتاً)؛ أي: ونسمِّيهِ ذاتاً لا كسَائرِ الذَّواتِ؛ كما أشارَ إليهِ بقَولهِ: (عَن جهاتِ الستِّ خال)؛ لأنَّ حَقيقتهُ تَعالى مُخالفةٌ لسَائرِ الحَقائقِ والذَّواتِ، كما أنَّ صِفتهُ[٢] مُخالفةٌ لسائرِ الصِّفاتِ، والدَّليلُ عَلى جوازِ إطلاقِ الذَّاتِ عَليهِ بعدَ الإجماعِ قولهُ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «لا تتفكَّروا في ذاتِ اللهِ».

ثمَّ اعلمْ أنَّ ما وردَ الشَّرعُ بإطلاقهِ عَلى اللهِ سُبحانهُ إنْ كانَ مُشتركاً بَينهُ وبينَ غَيرهِ وَجبَ عندَ إطلاقهِ نفيُ المُماثلةِ فيهِ كالشَّيءِ والذَّاتِ؛ بخِلافِ ما لم يَرِدِ الشَّرعُ بإطلاقهِ، فلا يُقالُ: جِسمٌ لا كالأجسَامِ، مَثلاً، خِلافاً للكَراميَّةِ في تَجويزِهمْ ذلكَ، والجِهاتُ السِّتُّ: فوق وتحت، ويَمينٌ ويَسارٌ، وأمام وخَلف.

---

(١) في «ف»: «شاركه».

(٢) في «د»: «صفاته».

وقولُهُ: (عَن جِهاتِ الستِّ) متعلِّقٌ بـ (خال) وهُو خبرُ مُبتدأ مُقدَّرٍ، والجُملةُ صِفةُ (ذاتاً)، وفيهِ ردٌّ عَلى المُعتزلةِ والقَدريَّةِ أنَّ اللهَ تَعالى في كلِّ مَكانٍ، وعَلى المشبِّهةِ والكَرَّاميَّةِ أنهُ عَلى العَرشِ، سبحانهُ وتَعالى وهُو ربُّ العَرشِ العَظيمُ؛ أي: خالقُهُ وحاملُهُ، فإنهُ قيُّومُ العُلويَّاتِ والسُّفليَّاتِ.

ولَيسَ الاسمُ غيراً للمُسمَّى لدَى أهلِ البَصيرةِ خيرِ آلِ

إثباتُ همزةِ الاسمِ لحنٌ ولو ضَرورةً، كما صرَّحوا في قولِهِ:

كلُّ سرٍّ جاوزَ الاثنَينَ شاعَ

و(البَصيرة): نورٌ في القَلبِ يُدركُ بِهِ الأشياءَ، والمُرادُ بأهلِها: أهلُ السنَّةِ، و(خيرِ) بالجرِّ صِفةٌ أو بدلٌ، ويَجوزُ رَفعهُ ونَصبهُ.

والمعنَى: ليسَ الاسمُ غيرَ المُسمَّى عندَ أهلِ السنَّةِ، بلْ هُو عَينُهُ؛ كما قالهُ شارِحونَ[1]، فلو قالَ: وإنَّ الاسمَ عينٌ للمُسمَّى لكانَ أظهرَ وأسمَى.

ثمَّ المسألةُ اختُلفَ فيها عَلى مذاهبَ:

أحدُها: أنَّ الاسمَ عينُ المسمَّى والتَّسميةِ، وهُو بعيدٌ جدّاً.

وثانِيها: أنهُ غَيرُهما، وهُو المَنقولُ عَن الجَهميَّةِ والكَرَّاميَّةِ والمُعتزلةِ، وقالَ العزِّ بنُ جَماعةٍ: وهُو الحقُّ، ولعلَّهُ نَظرَ إلى ظُهورِ الفَرْقِ في الاستِعمالات اللُّغويَّةِ والعُرفيَّةِ.

وثالثُها: أنهُ عينُ المسمَّى وغَيرُ التَّسميةِ، وهُو المصَحَّحُ[2]، ودَليلُهُ قولهُ سُبحانهُ وتَعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ أي: ذاتَهُ.

ورابعُها: لا عينٌ ولا غيرٌ.

---

(١) في «د» و«ف»: «شارحوه».

(٢) في «و»: «الصحيح».

قالَ ابنُ جماعةٍ: وكانَ عينُ التَّحقيقِ مِن مَشايِخي يقول: عجِبتُ مِن العُقلاءِ كيفَ اختَلفُوا في هَذهِ المَسألةِ.

قلتُ: وقدْ نبَّهَ الإمامُ الرازيُّ والآمِديُّ عَلى أنهُ لا يَظهرُ في هَذهِ المَسألةِ ما يصلُحُ مَحَلاً لنزاعِ العُلماءِ[1]، وقدْ أوضحَ العلَّامُة البَيضاويُّ في أوَّلِ «تفسيرِه» هَذا المَعنَى[2]، وقدْ سبقهُ حجَّةُ الإسلامِ في «المقصِدِ الأسنَى في شَرحِ أسماءِ اللهِ الحُسنَى»[3].

ومـا إنْ جَوهــرٌ ربِّــي وجِســمٌ ... ولا كلٌّ وبعــضٌ ذُو اشــتِمالِ

(ما) هُنا نافيةٌ، وكذا (إنْ)، وهِي زائدةٌ لتَأكيدِ النَّفيِ؛ كقَولهِ تَعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦].

والجَوهرُ: هُو الجُزءُ المتحيِّزُ الذي لا يتجزَّأُ، والجِسمُ: هو المتحيِّزُ المركَّبُ مِن جُزأينِ فصَاعداً، وهو يقبلُ القِسمةَ.

والكلُّ: اسمٌ لجُملةٍ مركَّبةٍ عَن جُزأينِ فأكثرَ مِن أجزاءٍ مَحصُورةٍ.

والبَعضُ: اسمٌ لجزءٍ يتركَّبُ الكلُّ منهُ ومِن غَيرِه.

فأشارَ المصنِّفُ في هَذا البَيتِ إلى بعضِ الصِّفاتِ السَّلبيَّةِ، وهُو أنَّ اللهَ تَعالى لَيسَ بجَوهرٍ ولا جسمٍ، ولا كلٍّ، ولا بعضٍ مُشتمِلٍ بالكلِّ؛ أي: داخلٍ فيهِ، أو ليس بمُشتملٍ بمَكانٍ ولا زَمانٍ ولا بشَيءٍ مِن المكوَّناتِ بحالٍ؛ إذ المَذكُوراتُ عَلى واجِبِ الوُجودِ مُحالٌ؛ لحُدوثِها وافتقارِها إلى بارِيها.

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (١/ ١٠٥ ـ ١٠٦).

(٢) انظر: «تفسير البيضاوي» (١/ ٢٦).

(٣) انظر: «المقصد الأسنى» (ص: ٣٩).

وفـي الأذهـانِ حـقٌّ كـونُ جُـزءٍ بـلا وَصـفِ التجـزِّي يـا ابـنَ خـالِ

(الأذْهان): جمعُ ذهنٍ، وهُو الفِطنةُ، والمُرادُ بِهِ هُنا: العَقلُ.

والحقُّ: الثَّابتُ، والكونُ: الوُجودُ.

اعلَـمْ أنَّ هَـذا البَيتَ في بعـضِ المُتونِ المُصحَّحـةِ مُوجُودٌ هُنـا، وفي بَعضِها متأخِّرٌ عَـن هَذا المحلِّ، ومَضمُونهُ مُسـتفادٌ مِن سـابِقهِ.

والحاصـلُ: أنَّ المُتكلِّميـنَ مِـن أهـلِ السُّـنةِ والجَماعـةِ ذَهبُـوا إلـى إثْبـاتِ وُجـودِ الجُـزءِ الَّـذِي لا يَتجزَّأُ في الخَـارجِ، وإنْ لم يُـر عادةً إلا بانضِمامـهِ إلى غَيرِه، وعبَّـروا عَنـهُ بالنُّقطـةِ، وقالُوا: إنَّها شـيءٌ ذُو وضـعٍ غيرِ مُنقسِمٍ، فإنْ كانَتْ مُسـتقلَّةً بذاتِهـا فهُو الجُزءُ[1]، وإلَّا كانَ محلُّها غيرَ مُنقسِـمٍ، وإلَّا لزِمَ انقِسـامُ الحالِ بانقِسـامهِ فيَلـزمُ الجُـزءُ، وذَهبَ الفَلاسـفةُ وبعـضُ المُعتزلةِ إلى امتنـاعِ وُجودِ الجُـزءِ الَّذِي لا يتجـزَّأُ، وهَذا مِـن جُملـةِ الفَوائدِ، وليسَ مِـن ضَروريَّـاتِ العَقائدِ.

ومـا القُـرآنُ مَخلوقـاً تَعالـى كلامُ الـربِّ عـن جَنـسِ المَقـالِ

(مـا) هُنـا بمَعنـى: ليـسَ، والقُـرآنُ يُطلـقُ ويُـرادُ بـهِ القِـراءةُ، ويُـرادُ بـهِ المُصحَـفُ، ويُـرادُ بـهِ المَقـروءُ، وهُو المُـرادُ هُنا، فإنهُ الكَلامُ النَّفسـيُّ القائـمُ بذاتهِ سُـبحانهُ وتَعالـى.

و(كلامُ الـربِّ) فاعـلُ (تَعالـى)؛ أي: تَعَظَّـمَ وتَقَـدَّسَ كلامُ الحـقِّ عـنْ أنْ يكُـونَ مِـن جِنسِ مَقـولِ الخَلـقِ ـ وهُـو الحُـروفُ والأصْـواتُ الَّتِي هِـي مَخلوقةٌ ـ ليَكـونَ مَخلُوقـاً.

---

(١) في «د»: «فهي تجزئ» بدل «فهو الجزء».

وفي الكلامِ إشارةٌ إلى أنهُ يُقالُ: كلامُ اللهِ غيرُ مَخلوقٍ، ولا يُقالُ القُرآنُ غيرُ مَخلوقٍ؛ لئلا يسبِقَ إلى الفَهمِ أنَّ المؤلَّفَ مِن الأصواتِ والحُروفِ قديمٌ كما نُقلَ عَن بعضِ الحَنابلةِ.

واتَّفقَ المُسلمونَ عَلى إطلاقِ لفظِ المتكلِّمِ عَلى اللهِ تَعالى، لكنَّهمْ اختلَفوا في مَعناهُ؛ فذَهبَ أهلُ الحقِّ إلى أنَّ كلامهُ تَعالى معنىً قائمٌ بذاتِهِ ليسَ بصَوتٍ ولا حَرفٍ، ثمَّ اختَلفَ هؤلاءِ؛ فذهَبَ الحنابلةُ مِنهمْ عَلى ما نُقلَ عنهُمْ إلى أنهما[1] قديمةٌ قائمةٌ بذاتِهِ تَعالى، وذهبَ المُعتزلةُ إلى أنهما حادِثةٌ قائمةٌ بغَيرِ ذاتِهِ تَعالى، وذهبَ الكرَّاميَّةُ إلى أنَّهما حادثةٌ قائمةٌ بذاتِ اللهِ تَعالى.

ودليلُ أهلِ الحقِّ أنَّ الحرفَ والصَّوتَ مَخلوقانِ، وكلامُ اللهِ تَعالى غيرُ مَخلوقٍ؛ لامتِناعِ قيامِ الحَوادثِ بذاتِهِ تَعالى، إذ هُو مِن أماراتِ الحُدوثِ؛ نعَمْ القُرآنُ مَقروءٌ بألسِنتنا، مَحفوظٌ في صُدورِنا، مَكتوبٌ في مَصاحِفِنا، كما نَقولُ: اللهُ مَذكورٌ بألسِنتِنا، مَعبودٌ في مَساجِدِنا، مَسجودٌ في مَحارِبنا، غيرُ حالٍّ فينا ولا فيها.

قالَ العزُّ بنُ جَماعةٍ: رُوِّينا بالسَّندِ عَن الرَّبيعِ عَن أحمدَ: أنَّ رجُلاً سألهُ: أصلِّي خَلفَ مَن يشربُ الخمرَ؟ فقالَ: لا، فقالَ: أصلِّي خلفَ مَن يَقولُ: إنَّ القُرآنَ مخلُوقٌ؟ فقالَ: سُبحانَ اللهِ! أنهاكَ عَن مُسلمٍ وتَسألُني عَن كافرٍ[2]؟!

وربُّ العَرشِ فوقَ العَرشِ لكنْ ... بلا وَصفِ التَّمكُّنِ واتِّصالِ

(ربُّ العَرشُ)؛ أي: خَالِقُهُ ومالِكهُ، والإضَافةُ للتَّشريفِ كـ: ربُّ البَيتِ، وربُّ جِبريلَ، وهُو أعظَمُ المَخلُوقاتِ، ومحيطٌ بالمَوجُوداتِ، وقدْ قالَ سبحانهُ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

---

(١) في «د»: «أنها» وكذا في الموضعين الآتيين.

(٢) رواه الآجري في «الشريعة» (١٧٣) عن أبي بكر محمد بن هارون العسكري الفقيه، قال: حدثنا محمد بن يوسف بن الطباع، قال: سمعت رجلاً وسأل أحمد بن حنبل...، وذكره.

ومَذهبُ الخلَفِ جَوازُ تأويلِ الاستِواءِ بالاستيلاءِ، ومُختارُ السَّلفِ عدمُ التَّأويلِ، بل اعتقادُ التَّنزيلِ معَ وصفِ التَّنزيهِ لهُ سُبحانهُ عمَّا يُوجِبُ التَّشبيهَ، وتفويضُ الأمرِ إلى اللهِ وعِلمِهُ في المرادِ بهِ، كما قالَ الإمامُ مالكٌ: الاستِواءُ مَعلومٌ، والكَيفُ مجهولٌ، والسُّؤالُ عنهُ بدعةٌ، والإيمانُ بهِ واجبٌ[1].

واختَارهُ إمامُنا الأعظَمُ، وكذا كلُّ ما وردَ مِن الآياتِ والأحَاديثِ المُتشابهاتِ؛ مِن ذكرِ اليدِ والعَينِ والوَجهِ، ونحوِها مِن الصِّفاتِ.

ومنهُ لفظُ (فوقَ) في قولهِ تَعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، وفي قَولهِ سُبحانهُ وتَعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، فلا يُؤوِّلونهُ بالعَظمةِ والرِّفعةِ كما قالَ بهِ الخَلَفُ.

ولمَّا عبَّر النَّاظمُ بالفَوقيَّةِ، وغيَّرَ العِبارةَ القُرآنيةَ لضَرورةِ النَّظمِ، استَدركهُ بقوله: (لكِنْ بلا وَصفِ التَّمكُّنِ واتِّصالِ)؛ أي: بلا وَصفِ الاستِقرارِ، ولا نَعتِ الاتِّصالِ؛ لأنَّ كِليهِما في حقِّ اللهِ تَعالى منَ المُحالِ.

وفيهِ ردٌّ عَلى الكرَّاميةِ والمُجسِّمةِ في إثباتِ الجِهةِ؛ فإنَّ الكرَّاميَّةَ يُثبتونَ جِهةَ العلوِّ مِن غيرِ استِقرارٍ عَلى العرشِ، والمُجسِّمةَ وهمُ الحَشويةُ يصرِّحونَ بالاستِقرارِ عَلى العَرشِ لظاهرِ الآيةِ، ولا حجَّةَ فيها؛ لأنَّ الاستِواءَ لهُ معانٍ كالاستِيلاءِ؛ ومنهُ قولُ الشَّاعرِ:

قَدِ استَوى بِشْرٌ عَلى العِراقِ ... مِن غيرِ سَيفٍ ودمٍ مِهراقِ[2]

وكالتَّمامِ والكَمالِ، ومِنهُ قَولهُ تَعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤].

وكالاستِقرارِ، ومِنهُ قَولهُ تَعالى: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤].

---

(١) رواه الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٠٤)، وأبو بكر بن المقرئ في «معجمه» (٣/ ٥٧)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السنة (٦٦٤).

(٢) البيت للأخطل كما في «المحرر الوجيز» لابن عطية (١/ ١١٥)، و«التاج» (مادة: سوى)، ودون نسبة في «الصحاح» (مادة: سوى).

فلا استِدلالَ معَ تعدُّدِ الاحتِمالِ.

فإنْ قيلَ: فما الفائِدةُ حِينئذٍ في نُزولِ المُتشابهاتِ؟

أُجيبَ: بأنَّ فائدتَهُ: إظهارُ عَجزِ الخَلقِ وقُصورِ فَهمِهِمْ عَن كلامِ ربِّهِمْ، وتعبُّدُهمْ بإيمانِهِمْ؛ فيَقولُ الرَّاسخونَ في العِلمِ منهمْ: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، فالتَّفويضُ إلى اللهِ والاعتِقادُ بحَقيقةِ مُرادِ اللهِ مِن غيرِ أنْ يُعرفَ مُرادهُ كمالُ العُبوديَّةِ في العَبدِ، ولهذا اختارهُ السَّلفُ، والتعرُّضُ إلى تَفسيرِ المُتشابهاتِ وتأويلِها ـ كما اختَارهُ الخلفُ غيرَ جَازمينَ عَلى أنهُ مُرادهُ سُبحانهُ ـ عبادةٌ في العَبدِ، إلَّا أنَّ العُبوديَّةَ أقوى مِن العِبادةِ؛ لأنَّ العُبوديَّةَ هِي الرِّضاءُ بما يَفعلُ الربُّ، والعِبادةُ فعلُ ما يرضَى بهِ الربُّ، والرِّضاءُ فوقَ العملِ، حتَّى كانَ تركُ الرِّضاءِ كُفراً، وتركُ العَملِ فِسقاً، وكذَلكَ تَسقطُ العِبادةُ في الآخرةِ، والعُبوديَّةُ لا تَسقطُ في الدَّارينِ، وبهذا تبيَّنَ أنَّ مَذهبَ السَّلفِ أسلمُ وأعلَمُ و أحكَمُ.

وما التَّشبيهُ للرَّحمنِ وَجهاً ... فصُنْ عَن ذاكَ أصنَافَ الأهالي

(ما) نافيةٌ بمَعنى: ليسَ، وخَبرُها (وجهاً)، والصَّونُ: الحِفظُ، والأهالي: جَمعُ أهلٍ، والمُرادُ بهمْ أهلُ السُّنةِ والجَماعةِ؛ أي: ليسَ التَّشبيهُ لهُ سُبحانهُ طَريقاً مُستَحسَناً فاحفَظْ عَن ذلكَ الاعتِقادِ الفاسدِ أهلَ العِلمِ الَّذي لا يَروجُ عندَهمُ الأمرُ الكاسِد، وكُنْ بوَصفِ التَّنزيهِ بينَ التَّعطيلِ والتَّشبيهِ؛ لقَولهِ تَعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فإنَّ الجُملةَ الأُولى تردُّ عَلى المُشبِّهةِ في الذَّاتِ، والجُملةُ الثَّانيةُ تردُّ عَلى المُعطِّلةِ النَّافيةِ للصِّفاتِ.

وذكرَ ابنُ جَماعةَ أنَّ (الرَّحمنَ) اسمٌ مختصٌّ باللهِ تَعالى، لا يُستَعملُ في غيرهِ، ثمَّ قالَ: فإنْ قُلتَ: قدْ أُطلِقَ في قولِ بنِي حَنيفةَ عَلى مُسيلمةَ: رحمانُ اليَمامةِ، وقولُ شاعِرهِمْ:

وأنتَ غيثُ الوَرى لا زِلتَ رَحمانا

قلتُ: المُختصُّ المُعرَّفُ بالألفِ واللَّامِ دونَ غيرِه، وأمَّا جوابُ الزَّمخشريِّ بأنهُ مِن بابِ تَعنُّتِهمْ(1)، فغَيرُ مُستقيمٍ.

ولا يمضَي عَلى الديَّانِ وقتٌ وأحْوالٌ وأزمانٌ بحالِ

(الديَّانُ): المُجازِي، مأخوذٌ مِن الدِّينِ بمَعنى الجَزاءِ، ومنهُ قَولهُ تَعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ وقولهُ تَعالى: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾ وحَديثُ: «كما تَدينُ تُدانُ»(2)، وهُو مِن أسمائهِ سُبحانهُ كما رواهُ البُخاريُّ في بابِ قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٣].

والوقتُ والزَّمانُ بمَعنىً واحدٍ، ولعلَّهُ أرادَ بالوَقتِ: المعيَّنَ، وبالأزمانِ: الأزمِنةَ المُختلِفةَ، والحالُ صفةٌ غيرُ راسِخةٍ.

والمَعنى: لا يجرِي عَليهِ سُبحانهُ ولا يُقارنهُ وَقتٌ بحَيثُ لا يُمكنُ انفِكاكهُ عنهُ؛ فإنهُ تَعالى منزَّهٌ عَن أنْ يمضِي عَليهِ وقتٌ أو حالٌ، لأنَّ الزَّمانَ والمَكانَ والحالَ والشَّأنَ مَخلُوقةٌ للهِ تَعالى، فتَمضِي عَلى المَخلُوقينَ لا على خالِقهمْ؛ لئلَّا يَلزَمَ قبولُ الحوادثِ والتغيُّرِ، فإنَّ كلاهُما مِن أماراتِ الحُدوثِ، وقدْ ثبتَ قِدَمُهُ سُبحانهُ.

وقولـهُ: (بحالِ)؛ أي: في حالٍ مِن أحوالِ الإنسَـانِ وغيـرِهِ مِن ذوِي الأحوالِ؛ لئـلَّا يَلـزمَ التَّناقضُ في كلامِ النَّاظمِ فـي هَذا المقالِ.

وقالَ ابنُ جماعةٍ: ليسَ سُبحانهُ بزمانيٍّ؛ لئلَّا يَلزمَ أنْ يكُونَ حالًّا في الحَوادثِ.

---

(1) انظر: «الكشاف» (١/ ٥٠).

(2) قطعة من حديث رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (١٣٢) عن أبي قِلَابَةَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «البِرُّ لا يَبْلَى، والإثْمُ لا يُنْسَى، والدَّيَّانُ لا يَمُوتُ، فَكُنْ كَمَا شِئْتَ، كَمَا تَدِينُ تُدَانُ» وقال: هذا مُرْسَلٌ.

والحاصلُ: أنهُ سُبحانهُ وتَعالى خلقَ الأمكِنةَ والأزْمنةَ والأحوالَ المُختَلفةَ، وكانَ اللهُ ولمْ يكُنْ مَعهُ شيءٌ، فالآنَ عَلى ما كانَ، ولَو جُعلَ هَذا البَيتُ بعدَ قَولهِ:

(وذاتاً عَن جِهاتِ الستِّ خالِ)

لكانَ أنسبَ في الجَمعِ بينَ نفيِ الزَّمانِ والمَكانِ.

هَـذا، وفـي «المواقـفِ»: أنَّ الـربَّ تَعالـى لـو كانَ في جِهـةٍ ومكانٍ لـزمَ قِدمُ المـكانِ، وقـدْ برهنَّـا أنْ لا قديمَ سِـوى اللهِ تَعالـى، وعَليهِ الاتِّفـاقُ[1].

ومُســـتَغنٍ إلهـــي عَـــن نِســـاءٍ وأولادٍ إنـــاثٍ أو رِجـــالِ

أرادَ بالنِّساءِ: الزَّوجاتِ ونَحوَها مِن المَملُوكاتِ، وقولهُ: (إناثٍ) بالجرِّ بدلٌ مِن (أوْلادِ) بدلَ البَعضِ مِن الكلِّ، والمُرادُ بهِ التَّفصيلُ عَلى قصدِ التَّكميلِ، وإلَّا فالولدُ يَشملُ الذَّكرَ والأُنثَى لغةً وشَرعاً؛ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ [الجن: ٣] يعني: الزَّوجةَ وما يتولَّدُ مِنها، وقالَ اللهُ تَعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٤].

وفيـهِ تَنبيـهٌ عَلـى أنـهُ أحَـديُّ الـذَّاتِ، واحـديُّ[2] الصِّفـاتِ، مُسـتَغنٍ عَـن الكَائنـاتِ، ومَرجعُهـمْ فـي قضاءِ الحاجَـاتِ، لم يَحدُثْ عَن شـيءٍ ولم يحـدُثْ عنهُ شـيءٌ، والمعنَـى: ليـسَ بحـادِثٍ، ولا بمَحلِّ حـادِثٍ، فلَيسَ لـهُ والـدٌ ولا والدةٌ ولا ولـدٌ، ولا شَـبيهَ لـهُ مِن ولـدٍ ولا مِـن صاحِبـةٍ ولا مِـن غَيرِهما.

وفـي البيـتِ ردٌّ عَلـى النَّصارَى فـي زَعمِهـمُ الزَّوجيَّةَ فـي مَريـمَ، والابْنيَّةَ في عِيسـى، وعَلـى كفَّارِ مكَّةَ فـي قَولهِـم: الملائكةُ بَنـاتُ اللهِ.

---

(١) انظر: «المواقف» (٣/ ٣٠).

(٢) في «ف»: «أوحدي».

وقد قالَ سُبحانهُ وتَعالى ردّاً عَلى الأوَّلينَ حيثُ قالَ تَعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ﴾ إلى أنْ قالَ ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٤ ـ ٧٥]؛ أي: يَحتاجانِ إلى أكلِهما، بلْ يَفتقِرانِ إلى خُروجِ فَضلِهما، فيَبولانِ ويَغوطانِ؛ فكَيفَ يَصلُحانِ للألُوهيَّةِ؟!

وقالَ اللهُ في الآخرينَ: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا ۚ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ﴾ [الزخرف: ١٩]، وقالَ: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَـٰتِ سُبْحَـٰنَهُۥ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ الآياتِ [النحل: ٥٧].

ولا بدَّ مِن تَقديرِ مُضافٍ في البَيتِ ليَستقِيمَ معنَى الكلامِ؛ أي: ومُستغنٍ إلهي عَن اتِّخاذِ نساءٍ، إذْ لا يلزمُ مِن الاستِغناءِ عَن الشَّيءِ التَّنزيهُ عنهُ؛ فلَو قالَ: وقلْ ربِّي المنزَّهُ عَن نساءٍ، لكانَ أحسَنَ بناءً[1].

كَذا عَن كلِّ ذِي عَونٍ ونَصرٍ تفرَّدَ ذُو الجَلالِ وذُو المَعالِ

العَونُ هُنا بمَعنى الإعَانةِ، والنَّصرُ بمَعنَى النُّصرةِ والإغَاثةِ عُطفَ عَليهِ، ويُقالُ: تفرَّدَ بالأمرِ، إذا قامَ بهِ مِن غَيرِ مُشارِكٍ لهُ فيهِ.

والمعنَى: أنَّ اللهَ تَعالى كما هُو منزَّهٌ عَن النِّساءِ والأولادِ، منزَّهٌ عن المُعينِ والنَّاصرِ مِن العبادِ في البِلادِ؛ فإنَّ اللهَ تَعالى غنيٌّ عَن العَالمينَ، وقَد قالَ تَعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ ۖ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا﴾ [الإسراء: ١١١].

---

(١) زاد في «د»: «أي تركيباً وأسلوباً».

قالَ العزُّ بنُ الجماعةِ: وهذا البيتُ مَسوقٌ[1] للردِّ علَى النَّصارى والثَّنويَّةِ والوَثنيَّةِ، انتهى.

وأرادَ بالوَثنيَّةِ عَبدةَ الأوثانِ، والثَّنويَّةِ: المَجُوسَ القائلينَ بإلهَينِ اثنَينِ، وقالَ اللهُ تَعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [النحل: ٥١].

وأَطلقَ التفرُّدَ ليَشمَلَ معَ التفرُّدِ عما ذكرَ التفرُّدَ بالأَحديَّةِ الَّتي هِي صِفةٌ ذاتيَّة، وبالوَاحديَّةِ الَّتي هِي صِفةٌ فِعليَّةٌ، كما أشارَ إلَيهما بالوَصفينِ وهُما: (ذُو الجَلالِ وذُو المَعالي)؛ كما قالَ اللهُ تَعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ ذِي ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨]؛ أي: ذِي العَظمةِ والهَيبةِ، والإنْعامِ والرَّحمةِ، فهُو سُبحانهُ مَوصُوفٌ بنُعوتِ الكَمالِ الشَّاملِ لأوصَافِ الجَلالِ والجَمالِ.

يُميتُ الخلقَ قَهراً ثمَّ يُحيي ... فيَجزِيهمْ علَى وَفقِ الخِصالِ

نَصبَ (قَهراً) علَى التَّمييزِ؛ أي: يُميتُ المَخلُوقاتِ مِن جِهةِ الجَلاليَّةِ، ثمَّ يُحيِيهمْ بتجلِّي الجَماليَّةِ.

فسُبحانَ مَن قهرَ العِبادَ بالمَوتِ كما قالَ اللهُ تَعالى: ﴿كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] و: ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ﴾ [الرحمن: ٢٦] و: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] إلَّا ما استَثناهُ كالحورِ العِينِ وغيرِهنَّ عندَ بعضِ أهلِ السُّنَّةِ كأبي حَنيفةَ ومَن تَبعهُ.

وفي بعضِ النُّسخِ: (طُرًّا) بدلَ: (قَهراً) فهُو حالٌ؛ أي: جَميعاً عِندَ النَّفخةِ الأُولى، ثمَّ يُحييهِم جَميعاً عندَ النَّفخةِ الثَّانيةِ، وما بَينهُما أربعونَ يوماً[2]، يَقولُ اللهُ

(١) في «و»: «مسوغ».

(٢) كذا قال، ولعل الصواب أنه لم يرد فيما روي عن النبي ﷺ التحديد بيوم ولا شهر ولا سنة، وفي الحديث الذي رواه البخاري (٤٨١٤) ومسلم (٢٩٥٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ النَّفْخَتَيْنِ أَرْبَعُونَ» قَالُوا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَرْبَعُونَ يَوْمًا؟ قَالَ: أَبَيْتُ، =

سُبحانهُ: ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَ﴾ ويُجيبُ بذاتِهِ: ﴿لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨].

وفي البَيتِ دلالةٌ عَلى البَعثِ للحَشرِ والنَّشرِ، والجَزاءِ بالأعمالِ عَلى حَسبِ الأحوالِ[1]؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿يَوۡمَئِذٖ يَصۡدُرُ ٱلنَّاسُ أَشۡتَاتٗا لِّيُرَوۡاْ أَعۡمَٰلَهُمۡ ۝٦ فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٦ ـ ٨]، فلأهلِ الجنَّةِ دَرجاتٌ، ولأهلِ النَّارِ دَركات.

والمُرادُ مِن الخلقِ هُنا: الحَيوانات، لا الجَماداتُ والنَّباتاتُ، فإنَّ اللهَ يَبعثُ مَن في القُبورِ، ومَن في أجوافِ الوُحوشِ وحَواصلِ الطُّيورِ، بأنْ يجمَعَ أجزاءَهم الأصليَّةَ بعدَ إعادةِ ما فَنيَ مِنها بالكليَّةِ بعينِها، ويَجمعَ أجْزاءَها ويُعيدَ الأرواحَ إلَيها بالنَّفخةِ الثَّانيةِ، وهَذا هُو البَعثُ والنَّشرُ، ثمَّ يَسوقَهمْ إلى الموقِفِ، وهَذا هُو الحَشرُ، وقدْ قالَ تَعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ تُبۡعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٦]، وقالَ تَعالى: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧].

وعنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُما: النَّاسُ مَجزيُّونَ بأعمالهمْ إنْ خَيراً فخَيرٌ، وإنْ شرّاً فشرٌّ[2].

فالجزاءُ عامٌّ لكلِّ مُكافأةٍ، فإنهُ يُستَعملُ تارةً في مَعنَى المُعاقَبةِ، وأُخرَى في مَعنَى الإثابةِ.

و(يَجزِي) بفَتحِ الياءِ، ومِنهُ قولهُ تَعالى: ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُواْ﴾ [الإنسان: ١٢].

وذَهبَ بعضُ الكرَّاميةِ إلى إثْباتِ الإعادَةِ بمَعنَى جمعِ ما تفرَّقَ مِن الأعضاءِ والأجزاءِ، لا بمَعنَى إعادةِ ما عُدمَ مِن الأشياءِ، ونَقلهُ العلَّامةُ ابنُ جماعةَ عَن بعضِ أهلِ السنَّةِ.

= قَالُوا: أَرْبَعُونَ شَهْرًا؟ قَالَ: أَبَيْتُ، قَالُوا: أَرْبَعُونَ سَنَةً؟ قَالَ: أَبَيْتُ.

(١) في «د»: «الأفعال».

(٢) رواه الطبري في «التفسير» (١/ ١٥٨).

وأنكـرَتِ الفَلاسـفةُ حشـرَ الأجسـادِ مُطلَقـاً، وزَعمُوا أنَّ الحَشـرَ إنَّمـا يكُونُ لـلأرواحِ دُونَ الأشـباح[٣]، وهُـو باطـلٌ بالنُّصـوصِ القُرآنيَّـةِ وبالقَواطـعِ الفُرقانيَّـةِ، وببَيـانِ الأحادِيـثِ[٤] النَّبويَّةِ.

وأنكَـرَ كثيـرٌ مِـن المُعتزِلةِ حشـرَ مَن لا خِطـابَ عَليهـمْ؛ وهُو مَـردُودٌ بما وَردَ مِـن أنَّ اللهَ يُحيِـي الحَيوانـاتِ للاقتِصـاصِ إظهـاراً لكَمـالِ العَـدلِ، فيقتَـصُّ للشـاةِ الجمَّـاءِ مِـن القَرنـاءِ، ثـمَّ يقـولُ لهـنَّ: كونِـي تُرابـاً، فيصـرنَ تُرابـاً، وحِينئـذٍ يَقـولُ الكافِـرُ: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾ [النبـأ: ٤٠].

لأهـــلِ الخَيـــرِ جنَّـــاتٌ ونُعمَـــى وللـــكـــفَّـــارِ إدراكُ الـنَّـكـــالِ

هَذا بيانٌ لتَفصيلِ الأحوالِ ممَّا سبقَ مِن قَولِهِ:

(فيَجزيهمْ عَلى وِفقِ الخِصالِ)

عَلى طَريقِ الإجمالِ.

و(نُعمَى) بضمِّ النُّونِ، والقَصرُ لغةٌ في النِّعمةِ بالكَسرِ.

و(الإدْراكُ) بالكَسرِ: اللُّحوقُ والاتِّصالُ.

و(النَّكالُ) بفَتحِ النُّونِ: العُقوبـةُ والوَبالُ، وفي نُسـخةٍ: (أدراكُ) بفَتحِ الهَمزةِ، فهُو جمـعُ دَرَكٍ بفَتحتَينِ.

أو بفَتـحٍ وسُـكونٍ: طَبقـةٌ مِن طَبقاتِ النَّـارِ، ومنهُ قَولـهُ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرۡكِ ٱلۡأَسۡفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥].

والمعنَى: للأبرارِ جنَّاتٌ ودَرجاتٌ مِن النِّعمةِ والقُربةِ بمُقتضَى فضْلِهِ، وللكفَّارِ

---

(٣) في «و»: «الأجساد».

(٤) في «د»: «وبالأحاديث» بدل «وببيان الأحاديث».

طَبقاتٌ ودَركاتٌ مِن الحُرقةِ والفُرقةِ بمُوجَبِ عَدلِهِ، ولا يجِبُ على اللهِ تَعالى شيءٌ مِن إثابةِ المُطيعِ وعُقوبةِ العاصِي، خِلافاً للمُعتزِلةِ.

ثـمَّ ذهـبَ أهلُ الحـقِّ أنَّ الجنَّـةَ والنَّـارَ مَخلُوقـانِ الآنَ خِلافـاً للمُعتزلةِ ومَن تَبعهُـمْ مِـن أهلِ البِدعـةِ؛ قالَ اللهُ تَعالى فـي حقِّ الجنَّـةِ: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣] وفـي حـقِّ النَّـارِ: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١] وفـي بعضِ نُسـخِ المُتونِ هُنـا بَيـتٌ زائدٌ وهُـو قَولهُ:

ولا يَفنَـى الجَحيـمُ ولا الجِنـانُ ولا أهـلُوهُـمـا أهـلُ انـتِقـالِ

(الجِنانُ) بكَسرِ الجِيمِ جَمعُ الجنَّةِ، والمعنَى: أنَّ الجنَّةَ والنَّارِ وأهلَهُما يَبقَونَ بوَصفِ التَّخليدِ والتَّأبيدِ كما نطقَ بِهِ الكِتابُ والسنَّةُ، خِلافاً للجَهميَّةِ ومَن تبِعهُمْ مِن أهلِ البِدعةِ، حيثُ يَقولُونَ بفنَائِهما وفَناءِ أهلِهما.

يَـراهُ المُؤمنـونَ بغَيـرِ كيـفٍ وإدراكٍ وضَـربٍ مِـن مثـالٍ

الضَّميـرُ البـارزُ في (يَـراهُ) يرجِـعُ إلى اللهِ سُبحانهُ الـدالِّ عَليهِ لفظُ (مُسـتغنٍ إلهـي)؛ أي: يـراهُ المؤمِنونَ الأبْـرارُ دُونَ الكفَّارِ فإنَّهمْ عَن ربِّهـمْ يَومئذٍ لمحجُوبونَ، رُؤيـةً بغَيرِ كَيفيَّـةٍ ولا إدْراكِ إحاطةٍ.

فـلا يُنافي قولَهُ تَعالـى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ولا بنوعٍ[1] مِن مِثـالِ صُورةٍ وهَيئـةٍ؛ قالَ اللهُ تَعالـى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣].

وقالَ عَليهِ السَّلامُ: «سَترونَ ربَّكمْ كما تَرونَ القَمرَ ليلةَ البَدرِ لا تُضامُّونَ»[2]،

(١) في «ف» و«و»: «بلوغ»، والمثبت من «د».

(٢) رواه البخاري (٥٥٤)، ومسلم (٦٣٣)، من حديث جرير بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عنه.

وفي رِوايةٍ: «لا تُضارُّونَ»[١]، والمَعنَى: لا تشكُّونَ في رُؤيتِهِ تَعالى، كما لا تشكُّونَ في رُؤيةِ القَمرِ حالَ البَدرِ.

وقالَ اللهُ تَعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، وفسَّرَ النَّبيُّ صلَّى اللهُ تَعالى عَليهِ وسلَّمَ الحُسنَى بالجنَّةِ، والزِّيادةَ بالرُّؤيةِ[٢]. رزَقنا اللهُ هَذهِ النِّعمةَ.

وفي حَديثِ ابنِ عُمرَ رَضِيَ اللهُ تَعالى عنهُما عَند التِّرمذيِّ وغَيرهِ في أهلِ الجنَّةِ: «وأكرمُهمْ عَلى اللهِ مَن يَنظرُ إلى وَجههِ غُدوةً وعَشيًّا»[٣].

قيلَ: ويَحصُلُ الرُّؤيةُ بأنْ ينكَشفَ انكِشافاً تامًّا مُنزَّهاً عَن المُقابلةِ والمكانِ والجِهةِ والصُّورِ.

ثمَّ وُقوعُ الرُّؤيةِ لمُؤمني هَذهِ الأمَّةِ بإجماعِ أهلِ السُّنةِ، وفي الأُممِ السَّالفةِ احتِمالانِ لابنِ أبي جَمرةَ، وقالَ: الأظهرُ مُساواتُهمْ لهذهِ الأمَّةِ في الرُّؤيةِ.

وفي «آكامِ المرجانِ» نَقلاً عَن «القَواعدِ الصُّغرى» لابنِ عَبدِ السَّلامِ ما يَقتضِي أنَّ الرُّؤيةَ خاصَّةٌ للبَشرِ، وأنَّ المَلائكةَ والجنَّ لا يَرونهُ، وبسطَ الكَلامَ في ذَلكَ، ومَن أرادَهُ فليُراجِع هُنالكَ[٤].

وفي «شَرحِ جمعِ الجَوامعِ» لابنِ جَماعةَ نَحوُهُ.

والمَنقُولُ عَن «الإبانةِ في أُصولِ الدِّيانةِ» لإمامِ أهلِ السنَّةِ والجَماعةِ

---

(١) رواه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣)، من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللهُ عنهُ. ورواه مسلم (٢٩٦٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه.

(٢) رواه مسلم (١٨١) من حديث صهيب رَضِيَ اللهُ عنه.

(٣) رواه الترمذي (٢٥٥٣) و (٣٣٣٠) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عنهما. وقال: «حديث غريب». وإسناده ضعيف لضعف ثوير بن أبي فاختة.

(٤) انظر: «آكام المرجان في أحكام الجان» (ص: ٩٧).

الشَّيخِ أبي الحسَنِ الأشعريِّ: أنَّ المَلائكةَ يرونهُ[١]، وتابعهُ على ذلكَ البيهقيُّ في «كِتابِ الرُّؤيةِ» لهُ.

وممَّنْ قالَ بذلكَ مِن المُتأخِّرينَ الحافظُ العلَّامةُ ابنُ القيِّمِ، ثمَّ الجَلالُ ابنُ البُلْقِينيِّ، كما نَقلهُ عَنهما شيخُنا الحافِظُ الجَلالُ السُّيوطيّ، ثمَّ قالَ: وهوَ الأرجَحُ بلا شكٍّ[٢]، انتهى.

ومقتضَى[٣] ما نقلهُ عَن البُلقِينيِّ الميلُ إلى حُصولِ الرُّؤيةِ لمؤمِني الجنِّ أيضاً.

ثمَّ في حقِّ النِّساءِ[٤] أقوالٌ حكَاها ابنُ كثيرٍ في أواخِرِ «تارِيخهِ»:

الأوَّلُ: أنهنَّ لا يَرينَ لأنهنَّ ﴿مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢]، ولا يَخفَى ضَعفهُ.

والثَّاني: أنَّهنَّ يَرينَ، أخْذاً مِن عُموماتِ النُّصوصِ الوارِدةِ في الرُّؤيةِ، وهُو الظَّاهرُ بلا مِريةٍ.

والثَّالثُ: أنَّهنَّ يرينَ في مِثلِ أيَّامِ الأعيادِ في الدُّنيا عندَ تجلِّيهِ لأهلِ الجنَّةِ تجلِّياً عامَّاً في الأيَّامِ المَذكُورةِ[٥]، كما في حَديثٍ رَواه الدَّارقُطنيُّ في «كتابِ الرُّؤيةِ»[٦].

---

(١) انظر: «الإبانة» (ص: ٥٤ ـ ٥٥)

(٢) انظر: «الحاوي» للسيوطي (٢/ ٢٤٢) رسالة: «تحفة الجلساء برؤية الله للنساء».

(٣) في «ف»: «ويقتضي».

(٤) في «د» «ثم قال في النساء»، وفي «د» و«ف»: «ثم في النساء»، والمثبت من «و». والكلام منقول من «الحاوي» (٢/ ٢٤٠) الرسالة عينها.

(٥) انظر: «البداية والنهاية» (٢٠/ ٣٦٣)، و«الحاوي» للسيوطي (٢/ ٢٤٠) وتعقب ابن كثير هذا القول ـ ونقل كلامه السيوطي ـ بقوله: وهذا القول يحتاج إلى دليل خاص، والله أعلم.

(٦) انظر فيه حديث أنس رَضِيَ اللهُ عنه برقم (٦٩) وفيه أن جبريل قال للنبي ﷺ: «إِنَّ رَبَّكَ اتَّخَذَ فِي الْجَنَّةِ وَادِيًا فِيهِ كُثْبَانٌ مِنْ مِسْكٍ أَبْيَضَ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، هَبَطَ مِنْ عِلِّيِّينَ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى كُرْسِيِّهِ، فَيُحَفُّ الْكُرْسِيُّ بِكَرَاسِيَّ مِنْ نُورٍ، فَيَجِيءُ النَّبِيُّونَ حَتَّى يَجْلِسُوا عَلَى تِلْكَ الْكَرَاسِيِّ وَتُحَفُّ الْكَرَاسِيُّ =

ثُمَّ مَذهبُ أهلِ السنَّةِ أنَّهُ تَعالى يَرى ويُرى في الدَّارِ الأُخرى، ومَذهبُ أبي الهُذيلِ العلَّافِ[1] أنهُ تَعالى لا يَرى ولا يُرى، ويردُّهُ قولُهُ تَعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤] وقولُهُ تَعالى: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

ومَذهبُ المُعتزلةِ أنهُ تَعالى يَرى ولا يُرى، وقدْ سبقَ ما يردُّهُ.

وذكرَ ابنُ جَماعةَ أنه قالَ بعضُ أشياخِي: أفحَشُ ما للمُعتزلةِ مَسألتانِ: هَذهِ، وقِدَمُ العَالمِ.

قلتُ: في نِسبةِ الثَّانيةِ إليهمْ تَساهلٌ.

أقولُ: ولعلَّ وَجهَ الأفحَشيَّةِ: أنَّ المُعتزليَّ ولو دَخلَ الجنَّةَ يكُونُ مَحرُوماً مِن الرُّؤيةِ.

وقالتِ النجَّاريةُ: الرُّؤيةُ حقٌّ ولكِنْ بالقَلبِ.

وقالتِ الكَرَّاميَّةُ: يُرى اللهُ في الآخِرةِ جِسماً. تَعالى اللهُ عَن ذَلكَ علوَّاً كَبيراً.

فيَنسونَ النَّعيمَ إذا رَأوهُ[2] ... فيا خُسرانَ أهلِ الاعتِزالِ

المُنادى مَحذُوفٌ، ونُصبَ (خُسرانَ) بفعلٍ مقدَّرٍ، تَقدِيرهُ: فيا قومِ احذَرُوا

= بِمَنَابِرَ مِنْ نُورٍ وَمِنْ ذَهَبٍ مُكَلَّلَةٍ بِالْجَوْهَرِ، ثُمَّ يَجِيءُ الصِّدِّيقُونَ وَالشُّهَدَاءُ حَتَّى يَجْلِسُوا عَلَى تِلْكَ الْمَنَابِرِ، ثُمَّ يَنْزِلُ أَهْلُ الْغُرَفِ مِنْ غُرَفِهِمْ حَتَّى يَجْلِسُوا عَلَى تِلْكَ الْكُثْبَانِ ثُمَّ يَتَجَلَّى لَهُمْ عَزَّ وَجَلَّ، فَيَقُولُ: أَنَا الَّذِي صَدَقْتُكُمْ وَعَدِي، وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي، وَهَذَا مَحَلُّ كَرَامَتِي...». ولعل الشاهد فيه عموم قوله: «ثُمَّ يَنْزِلُ أَهْلُ الْغُرَفِ مِنْ غُرَفِهِمْ».

(١) محمد بن محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبديّ، مولى عبد القيس، من أئمة المعتزلة، كان حسن الجدل قوي الحجة، سريع الخاطر، كف بصره في آخر عمره، له كتب كثيرة، منها كتاب سمّاه: «ميلاس» على اسم مجوسي أسلم على يده. توفي سنة (٢٣٥هـ).

(٢) بعدها في النسخ: «بإشباعِ هاءِ الضَّميرِ للوَزنِ» وقد رأيت جعلها في الحواشي لئلا يفصل بين شطري البيت. ووقعت في «د» عقب البيت.

خُسرانَ المُعتزلةِ في تَحقيقِ ربحِ هَذهِ المَسألةِ، كقَولِ الشَّاطبيِّ رَحمهُ اللهُ:

فيـا ضَيعـةَ الأعمـارِ تمشِـي سَـبهْللا[١]

وكما في التَّنزيلِ عَلى قِراءةِ الكِسائيِّ: ﴿أَلَا يَسْجُدُواْ﴾[٢] بتَخفيفِ اللَّامِ عَلى أنهُ للتَّنبيهِ، و(اسجُدوا) صِيغةُ أمرٍ، والمُنادَى مَحذوفٌ؛ أي: يا قَومِ.

وأمَّا قَولُ الشَّارحِ القُدسيِّ: إنَّ قولهُ (خُسرانُ) مُبتدأٌ سُوِّغَ الابتِداءُ بِهِ لكَونهِ مَوصُوفاً تَقديراً، تَقدِيرهُ: خُسرانٌ عَظيمٌ، فغَيرُ مُستقيمٍ عندَ ذِي فَهمٍ قَويم.

وأشارَ المصنِّفُ إلى أنَّ سائرَ أنواعِ النَّعيمِ في جَنبِ لقاءِ اللهِ الكَريمِ كخَردلةٍ بالنِّسبةِ إلى الكَنزِ العَظيمِ، وقدْ رَوى هِشامُ بنِ حسَّانٍ عَن الحَسنِ أنهُ قالَ: إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ ليتَجلَّى لأهلِ الجنَّةِ فإذا رَأوهُ نسُوا نَعيمَ الجنَّةِ[٣].

وفي البَيتِ إشارةٌ إلى حِرمانِ المُعتزلةِ عَن نِعمةِ الرُّؤيةِ ولو دَخلُوا الجنَّةَ، وذَلكَ بسببِ إنكارِهمْ، جزاءً وِفاقاً لإصرارِهمْ، وللحَديثِ القُدسيِّ: «أنا عندَ ظنِّ عَبدِي بي»[٤] وذلكَ هُو الخُسرانُ المُبينُ.

ومـا إنْ فعـلٌ اصْلَـحُ ذو افتِـراضٍ عَلى الهـادِي المُقـدَّسِ ذِي التَّعالـي

(ما) نافيةٌ، وكذا (إنْ)، وجَمعَ بينهُما تأكِيداً، ويتَّزنُ البَيتُ بنقلِ حَركةِ همزةِ

---

(١) انظر: «حرز الأماني» (ص: ٢٤)، وصدره:

ولكنها عن قسوة القلب قحطها

(٢) وهي قراءة سبعية تفرد بها الكسائي عن باقي السبعة حيث يخفف اللام، ويقف: (ألا يا) ويبتدئ: (اسجدوا) على الأمر. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ٤٨٠)، و«التيسير في القراءات السبع» للداني (ص: ١٦٧).

(٣) رواه الآجري في «الشريعة» (٥٧٢).

(٤) رواه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه.

(أصلحَ) إلى مَا قبلَهُ مِن تَنوينِ (فِعْلٌ) المَرفوعِ على أَنَّهُ اسمُ (ما) و(أصلحُ) صِفته.

وقولُـهُ: (ذا افتِـراضٍ) بالنَّصـبِ خبرُ (مـا)[١] عَلى اللُّغـةِ الفُصحَـى[٢]؛ كقَولهِ تَعالـى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسـف: ٣١] وقولِهِ تَعالـى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، وفـي أكثـرِ النُّسـخِ: (ذو افتـراضٍ) بالرَّفعِ، فيُحمـلُ عَلى اللُّغـةِ الأُخرَى.

والحاصِلُ: أنَّ مَذهبَ أهلِ السنَّةِ أنَّ الأصلَحَ للعَبدِ ليسَ بواجِبٍ عَلى اللهِ تَعالى، وجُمهوُر المُعتزلةِ عَلى أنهُ واجِبٌ، وذهبَ بعضُهمْ إلى وُجوبِ رِعايةِ المَصلحةِ لا وُجوبِ الأصلَحِ.

ورُدَّ كلامُهـمْ أوَّلاً: بـأنَّ الأُلوهيَّـةَ تُنافـي الوُجـوبَ المُختـصَّ بالعُبوديَّةِ، ولا يُسـألَ عمَّـا يَفعلُ.

وثانياً: بأنَّ الأصلحَ بحَسبِ الظَّاهرِ أنْ يهدِيَ الخَلقَ جَميعاً، وقدْ قالَ سُبحانهُ وتَعالى: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [النحل: ٩٣] معَ قَولهِ تَعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: ٩] فما أرادَ باختِلافِ العِبادِ إلَّا إظهارَ عدلهِ وإيْثارَ فَضلهِ، وأيضاً قالَ تَعالى: ﴿إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨] معَ أنَّ الإملاءَ لزِيادةِ الإثمِ ليسَ بصَلاحٍ عِندَ العُقلاءِ، ففيهِ[٣] الحجَّةُ البالغةُ والحِكَمُ السَّابقةُ[٤].

وفي تَخصِيصِ ذكرِ الهادِي إيماءٌ إلى أنهُ لو كانَ وُجودُ الأصلحِ أو المَصلحةِ واجِباً عليهِ سُبحانهُ لما كانَ لهُ منةٌ عَلى العِبادِ في هِدايتِهمْ إلى طَريقِ المُرادِ، النَّافعِ لهمْ في المَبدأ والمَعادِ، فقدْ قالَ تَعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾

(١) في «ف»: «خبرها».

(٢) في «د»: «الفصيحة».

(٣) في «د»: «فلله»، وفي «د»: «فله».

(٤) في «ف»: «والحكمة السايغة»، وفي «و»: «والحكمة السالفة».

[الحجرات: ١٧] وذلكَ لأنَّ مَن أدَّى حقّاً واجِباً عَليهِ لا منَّةَ لهُ عَلى المُؤدَّى إليهِ، وهَذا القَولُ يُبطِلُ الحَمدَ والشُّكرَ معَ أنَّهما ثابتانِ لهُ سُبحانهُ.

ثمَّ هِدايتُهُ تَعالى تارةً يُرادُ بها خَلقُ الاهتِداءِ كقَولهِ تَعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦]، وتارةً يُرادُ بها مجرَّدُ البَيانِ والدَّلالةِ؛ ومنهُ قَولهُ تَعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧]، وقولُه تَعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢].

والمُعتَمَدُ عندَ أهلِ السنَّةِ أنَّها الدِّلالةُ المُطلَقةُ إلى البُغيةِ سَواءٌ حَصلتْ أم لا تَحصلُ، وعندَ المُعتزِلةِ هِي الدِّلالةُ المُوصِلةُ إلى البُغيةِ.

ثمَّ في قولهِ: (المقدَّسِ ذي التَّعالي) إشَارةٌ إلى تَنزيهِهِ تَعالى عَن وُجوبِ شَيءٍ عَليهِ، أو نِسبةِ عَدمِ حِكمةٍ إلَيه.

وفــرضٌ لازمٌ تَصديــقُ رُســلٍ[1] وأمْــلاكٍ كِــرامٍ بــالنَّــوالِ

بالنُّونِ، وفي بَعضِ النُّسخِ بالتَّاءِ، وسيأتي بَيانُهما.

فاعلَمْ أنَّ قَولهُ: (فرضٌ لازِمٌ) خَبرٌ مُقدَّمٌ لقولهِ: (تَصديقُ رسلٍ)، وُصفَ[2] الفَرضُ باللُّزومِ للدِّلالةِ عَلى أنهُ فَرضُ عَينٍ لا فَرضُ كِفايةٍ، أو إلى أنهُ قَطعيٌّ لا ظنيٌّ.

والرُّسلُ: جمعُ رَسولٍ، والمُرادُ بهم الأنْبياءُ جَميعُهمْ إذ فرضٌ عَلينا الإيمانُ بهمْ، وتصدِيقُهم في أخبَارِهمْ.

ولعلَّ الناظِمَ ذَهبَ إلى أنَّ النبيَّ والرَّسولَ مُترادِفانِ كما قالَ بَعضُهمْ، واختارهُ

---

(١) بعدها في النسخ: «بسُكونِ السِّينِ لغةً، واختَارهُ ضَرورةً»، وقد رأيت جعلها في الحواشي لئلا يفصل بين شطري البيت.

(٢) في «ف»: «وأكد».

ابنُ الـهُمامِ، لكنَّهُ مُخالِفٌ لما عَليهِ جُمهورُ العُلماءِ الأعلامِ مِن أنَّ الرَّسولَ أخصُّ مِن النَّبيِّ؛ لأنهُ إنسَانٌ أُوحِي إليهِ سَواءٌ أُمرَ بتَبليغهِ أمْ لا، والرَّسولُ مَأمورٌ بالتَّبليغِ.

والأمْـلاكُ: جمـعُ مَلَـكَ؛ كأجمـالٍ وجَمـلٍ، وهُـو عَطـفٌ عَلـى (رُسـلٍ)، ويجِـبُ الإيمـانُ بوُجودِهـمْ، وأنَّهـمْ عِبـادٌ مكرَّمـونَ لا يَعصُـونَ اللهَ مـا أمرَهمْ، ولا يُوصَفـونَ بذُكـورةٍ ولا أُنوثـةٍ، وحَقيقَتُهمْ أجسـامٌ لَطيفـةٌ نُورانيَّةٌ قادِرةٌ على التشـكُّلِ بصُـورٍ مُختلِفـةٍ وقويَّـةٍ عَلـى أفعالٍ شـاقَّةٍ.

ثمَّ الأظهرُ أنَّ (الكِرامَ) صِفةٌ للمَلائكةِ، وهُو لا يُنافي كَونَ الرُّسلِ مكرَّمينَ أيضاً، إلَّا أنَّ الملائكَةَ وُصِفوا بهذا الوَصفِ في الكِتابِ العَزيزِ دُونَ الأنبياءِ والرُّسلِ.

وقولهُ: (بالنَّوالِ) متعلِّقٌ بالكِرامِ، وهُو بفَتحِ النُّونِ بمَعنى العَطاءِ والنَّصيبِ عَلى ما في «القَاموسِ»[1]، والمعنَى: أنَّهمْ مكرَّمونَ بأنواعِ العَطاءِ وأصنَافِ الجَزاءِ.

وأمَّا قولُ بعضِ الشرَّاحِ مِن أنَّ قولهُ: (بالتَّوالِ) متعلِّقٌ بمَحذُوفٍ تَقدِيرهُ: جاؤوا بالتَّوالِي، وعَليهِ فيَجبُ الإيمانُ بإرسَالِ الرُّسلِ مُتوالينَ: أي: مُتتابِعينَ = فبَعيدٌ مِن جِهةِ الإعْرابِ، وكذا غَريبٌ مِن جِهةِ المَعنَى عَلى وَجهِ الصَّواب.

وبيانُـهُ: أنـهُ يَقتضِي حِينئـذٍ أنْ لا فَترةَ بينَ الرُّسـلِ، وهُو مُخالـفٌ لقَولهِ تَعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [المائدة: ١٩] وقولـهِ تَعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤]؛ أي: واحِـداً بعدَ واحِدٍ، وقَولـهِ تَعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ﴾ [البقرة: ٨٧]، وكـذا يَقتضِـي عَـدمَ إرسَـالِ نبيَّينِ، وهُـو مُنتفٍ بنَحوِ مُوسَـى وهَـارونَ، وبإبراهِيمَ ولـوطٍ، عَليهمُ الصَّلاةُ والسَّـلامُ.

فالظَّاهرُ أنَّ (التَّوالِ) تَصحيفُ (النَّوالِ)، وعَلى تَقديرِ صحَّتهِ يَنبغِي أنْ يُقالَ: إنهُ مُتعلِّقٌ بقولِهِ: (فرضٌ) ومَعناهُ: بالتَّواترِ القَطعيِّ نَقلهُ إلَينا مِن الكِتابِ والسنَّةِ وإجماعِ الأُمةِ.

---

(١) انظر: «القاموس» (مادة: نول).

ولا يَبعدُ أنْ يكُونَ نَعتاً للمَلائكةِ، والمَعنَى: كائِنينَ بالتَّوالي والتَّتابُعِ؛ لمُحافظةِ العِبادِ، وكتابةِ ما يقعُ مِنهمْ فيما يتعلَّقُ بالمعادِ.

ثُـمَّ اعلـمْ أنَّ اللهَ تَعالـى لمَّـا خلـقَ الجنَّـةَ لأوليائـهِ والنَّـارَ لأعْدائـهِ، وليسَ فـي عُقـولِ النَّـاسِ إمـكانُ مَعرفـةِ مـا يجِـبُ عَليهـمْ عِلمـاً وعَمـلاً إلَّا بتَعليمِـهِ سُبحانهُ كَرمـاً وفَضـلاً، ولا مُناسـبةَ بيـنَ مـا خُلـقَ مِـن التُّـرابِ وربِّ الأرْبـابِ، فاقتَضـتْ حِكمتُهُ أنْ يُرسِـلَ رُسـلاً مبشِّـرينَ ومُنذِرينَ لتَحقيقِ السُّـبلِ؛ لئـلَّا يكُونَ للنَّـاسِ عَلـى اللهِ حجَّةٌ بعدَ الرُّسـلِ، فيَكونونَ وَسـائطَ بيـنَ الحقِّ والخَلـقِ، وأنَّهمْ يَستفِيضونَ الأنْـوارَ مِـن اللهِ سُـبحانهُ بواسِـطةِ المَلائكـةِ الرُّوحَانييـنَ المُقرَّبيـنَ؛ لغَلبـةِ النُّورانيَّـةِ والرُّوحانيَّةِ عَلى الرُّسـلِ والأنْبيـاءِ المؤيَّدينَ بالأسْـرارِ الصَّمدانيَّة بالنِّسـبةِ إلى سـائرِ الأفـرادِ الإنسَـانيَّة.

ثُـمَّ المُعتَقَـدُ المُعتَمَـدُ أنَّ خـواصَّ البَشـرِ أفضَلُ مِـن خـواصِّ المَلائكةِ، وفي المَسـألةِ خِـلافُ المُعتزِلـةِ وبعضِ أهلِ السُّـنةِ.

وخَتـمُ الرسـلِ بالصَّـدرِ المعلَّـى ... نبـيءٍ هاشِـميٍّ ذِي جَمـالِ

(خَتمُ الرُّسلِ) مُبتدأٌ خَبرهُ قَولُهُ: (بالصَّدرِ)، وهُو العُضوُ المَعرُوفِ مِن البَدنِ، استُعيرَ لهُ لشَرفِهِ وتَخصِيصِهِ بهِ لقَولهِ تَعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١].

وصَـدرُ الشَّـيءِ أيضَـاً: أوَّلُهُ، ففِي التَّعبيـرِ بهِ إيماءٌ إلـى أنَّهُ أوَّلُ الرُّسـلِ وُجوداً كمـا أنـهُ آخِرهُمْ شُـهوداً عَلى مـا وَردَ: «أول ما خلـق اللهُ نُـورِي»[١] أو: «رُوحِي»[٢]،

(١) عـزاه ابـن حجـر الهيتمـي فـي «الفتـاوى الحديثيـة» (ص: ٤٤) لعبـد الرزاق بسـنده عـن جابر بن عبـد الله الأنصـاري رَضِـيَ اللهُ عنهمـا قال: قلـت: يا رسـول الله، بأبي أنـت وأمي أخبرنـي عن أوَّل شـيء خلقـه الله قبـل الأشـياء؟ قـال: «يا جابـر، إن الله خلق قبل الأشـياء نـور نبيـك محمد ﷺ من نـوره...»، ولـم أجـده مسـنداً عند عبد الـرزاق ولا عنـد غيره.

(٢) لم أجده.

و: «كُنتُ نبيًّاً وآدمُ بينَ الماءِ والطِّينِ»[(١)].

و(المعلَّى) بتَشديدِ اللَّامِ المَفتُوحةِ صفةٌ لهُ، ومَعناهُ: المُرتفِعُ الشَّأنِ عَلى البُرهانِ.

و(نبيء) وما بَعدهُ يَجوزُ فيهِ الجرُّ بَدلاً وعَطفَ بيانٍ، والرَّفعُ عَلى أنهُ خبرُ مُبتدأ مَحذوفٍ، كذا قرَّرهُ الشرَّاحُ، ويَجوزُ نَصبهُ بتَقديرِ: أعنِي، وفي بعضِ النُّسخِ: (ذُو جَمالٍ) بالواوِ فيَتعيَّنُ رَفعهُ: إمَّا عَلى ما سبقَ، وإمَّا عَلى أنَّ (نبيء) هُو الخبرُ.

وقولهُ: (بالصَّدرِ) ظرفٌ؛ أي: في المَقامِ الأعْلى والمَرامِ الأعلى.

ثمَّ (النَّبيء) مهموزٌ باعتِبارِ أصلهِ، وقدْ قرأ نافعٌ بهِ[(٢)]، والجُمهورُ أبدلُوا الهمزَ ياءً وأدغَموهُ في مِثلهِ، وهُو فَعيلٌ بمَعنَى المُخبِرِ أو المخبَرِ، فإنَّ كلًّا مِنهُما صادقٌ عليهِ.

وقيلَ: إنَّهُ بالتَّشديدِ فعيلٌ مَأخوذٌ مِن النَّبْوةِ بمَعنى الرِّفعةِ، فأصلهُ: نَبيوٌ، فأُبدلَ الواوُ ياءً وأدغِمَ في مِثلهِ.

و(الهاشِميّ) نسبةً إلى هاشمٍ جدِّ أبيهِ، خُصَّ بهِ لأنَّ قَبيلتهُ أفضَلُ قبائلِ قُريشٍ، وأمَّا كونُهُ ذا جمالٍ لأنهُ نبيُّ الرَّحمةِ؛ كما قالَ تَعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] وقالَ تَعالى: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

---

(١) قال ابن تيمية: لا أصل له، ولم يروه أحد من أهل العلم الصادقين، ولا هو في شيء من كتب العلم المعتمدة بهذا اللفظ، بل هو باطل، فإن آدم لم يكن بين الماء والطين قط، فإن الله خلقه من تراب، وخلط التراب بالماء حتى صار طيناً، وأيبس الطين حتى صار صلصالاً كالفخار، فلم يكن له حال بين الماء والطين مركب من الماء والطين. انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ١٤٧).

(٢) قرأ نافع قوله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ و﴿ٱلنُّبُوَّةَ﴾ و﴿ٱلۡأَنۢبِيَآءَ﴾ و﴿ٱلنَّبِيَّ﴾ بالهمز في كل القرآن، إلاَّ فِي موضِعين في سورة الأحْزَاب: قوله تعالى: ﴿إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ﴾ وقوله تعالى: ﴿لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ ففيهما تفصيل، انظره في «التيسير» للداني (ص: ١٥٧).

والحاصِلُ: أنهُ كانَ موصُوفاً بنُعوتِ الكَمالِ مِن نعتَي الجَلالِ والجَمالِ حَيثُ كانَ مَظْهَراً للهِ سُبحانهُ، إلَّا أنَّ نعتَ الجَمالِ كانَ غالِباً عليهِ تخلُّقاً بأخلاقِ اللهِ، حَيثُ وردَ في الحَديثِ القُدسيِّ: «سبَقتْ رَحمتِي غَضبِي»[١]، وكَذا كانَ حالُ إبراهِيمَ عَليهِ السَّلامُ حيثُ قالَ تَعالى: ﴿وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، وكذا حالُ عِيسَى عَليهِ السَّلامُ حَيثُ قالَ تَعالى: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨].

بخِلافِ حالِ نُوحٍ ومُوسَى عَليهِما السَّلامُ حيثُ حالُ[٢] الجَلاليَّةِ غَالبةٌ عَليهِما؛ ولِذا قالَ نوحٌ: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦] وقالَ مُوسَى: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨].

والعُلماءُ وَرثةُ الأنبياءِ، ولذا قالَ الصِّدِّيقُ الأكبرُ لـمَّا كانَ مَظهرَ الجَمالِ حينَ المُشاورةِ يومَ بدرٍ: هُم إخوانُكَ وأقارِبكُ فاقبَلْ منهُم الفِداءَ، وقالَ الفارُوقُ رَضِيَ اللهُ عَنهُ: هُم أئمَّةُ الكُفرِ؛ اقتُلهمْ ولا تتركْ[٣] واحِداً مِنهمْ، فمالَ عَليهِ السَّلامُ مِن جُملةِ الآمالِ[٤] إلى ما ظَهرَ مِن آثارِ الجَمالِ.

والحاصِلُ: أنهُ عَليهِ السَّلامُ خاتمُ الأنبياءِ والرُّسلِ الكِرامِ؛ لقَولهِ تَعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، ولحَديثِ مُسلمٍ: «وخُتِمُ بي النَّبيُّونَ»[٥]، ولحَديثِ: «لا نبيَّ بعدِي»[٦] فأوَّلُ الرُّسلِ والأنبياءِ آدمُ عَليهِ السَّلامُ، فيجِبُ الإيمانُ

---

(١) رواه البخاري (٧٤٢٢)، ومسلم (٢٧٥١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه.

(٢) في «ف» و«د»: «حيث كان».

(٣) في «و»: «تقبل».

(٤) في «د» و«ف»: «المقال».

(٥) رواه مسلم (٥٢٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه.

(٦) رواه البخاري (٣٤٥٥)، ومسلم (١٨٤٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه.

بجَميعِهِمْ مِن غَيرِ تعيينٍ لعَددهمْ، وإنْ وَردَ في «مُسندِ أحمدَ»: أنَّ الأنبياءَ مئةُ ألفٍ وأربعةٌ وعُشرونَ ألفَ نبيٍّ، والرُّسلُ منهمْ ثَلاثُ مئةٍ وثَلاثةَ عَشرَ(١).

إمَـامِ الأنبِيَـاءِ بِـلا اختِـلافٍ وتَـاجِ الأصفِيَـاءِ بِـلا اختِـلالِ

اعلَمْ أنَّ البشرَ ثلاثةُ أقسامٍ: كاملٌ مكمَّلٌ وهمُ الأنبِياءُ، وكاملٌ غيرُ مكمَّلٍ وهمُ الأولياءُ، ولا ولا وهُم مَن عداهُمْ.

فالأصفِياءُ: جمعُ صفيٍّ، وهُم الصَّافُونَ عَن الكُدورَاتِ النَّفسيَّةِ، والمَوصُوفونَ بالحَالاتِ القُدسيَّةِ والمَقاماتِ الأُنسيَّةِ.

وفـي البَيـتِ إشـارةٌ إلـى مـا وقعَ لـه عَليـهِ التحيَّـةُ والثَّناء، مِـن إمامتـه الأنْبياء عَليهـمُ السَّـلامُ في المَسـجدِ الأقصَـى أو في السَّـماء.

ولا يَبعُدُ أنْ يكُونَ المرادُ بِهِ أنَّهُ مقدَّمُ الأنبياءِ في العُقبى حالَ نشرِ اللِّواءِ؛ لقَولهِ عَليهِ السَّلامُ: «ما مِن نبيٍّ يَومئذٍ آدمُ فمَن سِواهُ إلَّا تحَت لوائِي يومَ القِيامةِ ولا فَخرَ» رواهُ التِّرمذيُّ(٢).

وفي روايةٍ لهُ: «أنا أكرَمُ الأوَّلينَ والآخِرينَ عَلى اللهِ ولا فخرَ»(٣).

وأمَّا قولُ الشَّارحِ القُدسيِّ: معناهُ: أنَّ نبيَّنا ﷺ مُقتدَى الأنبِياءِ بلا اختِلافٍ في ذَلكَ بينَ الأئمَّةِ = فلَيسَ في محلِّهِ كما لا يَخفَى عَلى أهلِهِ.

ولكونِ التاجِ أشرفَ أنواعِ الحليِّ وأظهرَها ـ لشَرفِ محَلِّهِ وظُهورِهِ لأهلِهِ ـ خصَّ بذكرِهِ.

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٢٦٥) من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللهُ عنه. وإسناده ضعيف لضعف علي بن يزيد الألهاني.

(٢) رواه الترمذي (٣١٤٨) و(٣٦١٥) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللهُ عنه وقال: حسن صحيح.

(٣) رواه الترمذي (٣٦١٦) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عنهما وقال: حديث غريب.

ولعلَّ اختِيارَ[1] الأصفِياءِ عَلى الأولياءِ؛ ليعمَّ العُلماءَ والشُّهداءَ وسائرَ الأتقِياءِ.

وبــاقٍ شَــرعُهُ فــي كلِّ وَقــتٍ إلــى يــومِ القِيامــةِ وارتحــالِ

يشيرُ إلى أنَّ شريعتَهُ ناسِخةٌ غيرُ مَنسُوخةٍ إلى يَومِ القِيامةِ، وارتحالِ النَّاسِ مِن العَاجلةِ إلى الآجِلةِ، وهَذا لأنهُ خاتَمُ الأنبِياءِ، ولا نبيَّ بعدَهُ ليُنسخَ شَرعهُ بشَرعِ ذلكَ النَّبيِّ؛ إذ لا نسخَ إلا بوحيٍ إلى نَبيٍّ.

وقولـهُ: (فـي كلِّ وقتٍ) ردٌّ لما يُنسـبُ إلـى الجَهميَّةِ مِن انتهاءِ شَـريعَتهِ ﷺ - أو شـيءٍ مِنهـا - بنزُولِ عِيسَـى عليهِ السَّـلامُ؛ لِمَـا وردَ في «الصَّحيحَيـن» وغَيرِهما: أنَّ عِيسَـى عَليـهِ السَّـلامُ يضَـعُ الجِزيـةَ[2]، ومَعنـاهُ كمـا قـالَ المحقِّقون: أنـهُ يبطُلُ تقرِيـرُ الكفَّـارِ بالجِزيـةِ، فلا يُقبـلُ مِنهُم لرفـعِ السَّـيفِ عَنهم إلَّا الإسـلامُ لا غير.

والجوابُ: أنَّ نبيَّنا ﷺ قدْ بيَّنَ أنَّ التَّقريرَ بالجِزيةِ ينتهِي وَقتُ شَرعيَّته بنُزولِ عيسَى عَليهِ السَّلامُ، وأنَّ الحُكمَ في شَرعِنا بعدَ نُزولهِ عَدمُ التَّقريرِ بها، فعَملُهُ في ذَلكَ وغيرِهِ بشَريعَتِنا لا بغَيرِها، كما نصَّ عَلى ذلكَ العُلماءُ كالخَطابيِّ في «مَعالمِ السُّننِ»[3]، والنَّوويِّ في «شَرحِ مُسلمٍ»[4]، ووَردتْ فيهِ أحادِيثُ ثابتةٌ مِن غَيرِ نِزاعٍ، وانعَقدَ عَليهِ الإجماعُ.

فالحـقُّ أنَّ عِيسَـى عَليـهِ السَّـلامُ عنـدَ نُزولـهِ يتابـعُ نبيَّنـا ﷺ؛ لأنَّ شَـريعَتهُ قد نُسـخَتْ بشَـريعَتهِ، فـلا يكُـونُ لهُ بعـدَ نُزولِهِ وحـيٌ بنَصبِ حكمٍ شَـرعيٍّ، بـلْ يكونُ

---

(١) في «د»: «ولعله اختار» بدل «ولعل اختيار».

(٢) رواه البخاري (٢٢٢٢)، ومسلم (١٥٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه.

(٣) انظر: «معالم السنن» (٤/ ٣٤٧).

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ١٩٠).

خَليفَـةَ رَسـولِ اللهِ ﷺ، وعَلـى ملَّتِهِ؛ كمـا رَواهُ أحمـدُ والطَّبرانيُّ والبـزَّارُ مِن حَديثِ سَـمُرةَ رَضِـيَ اللهُ عنـهُ مَرفُوعاً[1].

وإنَّما قُلنا: بنَصبِ حُكمٍ شَرعيٍّ؛ لأنهُ قد يُوحَى إلَيهِ بغَيرِ ذَلكَ مما لا حُكمَ فيهِ؛ كما وَردَ في آخرِ «صَحيحِ مُسلمٍ» في حَديثِ يأجُوجَ ومأجُوجَ، وفيه: «فبَينما هُو كذَلكَ إذ أوحَى اللهُ إلى عِيسى عَليهِ السَّلامُ: إنِّي قدْ أخرَجتُ عِباداً لي لا يَدَانِ لأحدٍ بقتَالِهِمْ، فحرِّزْ عِبادي إلى الطُّورِ» الحديثَ[2].

وحــقٌّ أمــرُ مِعــراجٍ وصِــدقٌ ... ففِيــهِ نــصٌّ أخبــارٍ عَوالــي

(حقٌّ) خبرٌ مقدَّمٌ على مبتدَئِهِ وهُو (أمرُ معراجٍ). و(صِدقٌ) عَطفٌ عَلى (حقٍّ)؛ أي: ثابتٌ أمرُهُ وصادقٌ خَبرُهُ، ومُطابقٌ وُقوعُهُ.

و(فيـهِ) بالإشـبَاعِ لغةً وقـراءَةً لا ضَـرورةً، وضَميـرهُ راجعٌ إلى أمـرِ المِعراجِ، و(أخبـار): جَمـعُ خَبـرٍ، و(عَـوالٍ): جَمـعُ عـالٍ صِفتُـهِ، ويجُـوزُ جمـعُ فاعـلٍ عَلى فواعِـلَ فـي بعَضِ مَسـائلَ؛ مِنهـا: أنْ يكُونَ صِفةً لمذكَّـرٍ غَيرِ عاقلٍ، كذا قالَ شـارحٌ. ولا يَبعُـدُ أنْ يكُونَ جمـعَ عاليةٍ.

والمَعنيُّ بها[3] أحادِيثُ مُشتَهِرةٌ كادَتْ أنْ تكُونَ مُتواتِرةً:

أمَّـا الإسـراءُ مِـن المَسـجدِ الحرامِ إلـى المَسـجدِ الأقصَـى فثُبوتُـهُ بالكِتابِ، ولـذا يَكفُـرُ مُنْكِرهُ.

---

(١) رواه الإمـام أحمـد فـي «المسـند» (٥/ ١٣)، والبـزار (٣٣٩٧ ـ كشـف)، والطبرانـي فـي «الكبير» (٧٠٨٢).

(٢) رواه مسلم (٢٩٣٧) من حديث النواس بن سمعان رَضِيَ اللهُ عنه.

(٣) في «و»: «أنها».

وأمَّا المِعراجُ إلى السَّماءِ فقدْ قالُوا: إنَّ مُنكِرهُ مُبتدِعٌ لا كافرٌ.

وأطلَقَ النَّاظمُ أمرَ المِعراجِ ليَشملَهُ يقظةً ومَناماً، والصَّحيحُ أنهُ كانَ يقَظةً ببَدنهِ ورُوحهِ لا بمُجرَّدِ رُوحهِ، معَ أنهُ عُرجَ بهِ مرَّاتٍ مُتعدِّدةً، وبهذا يُجمَعُ بينَ رواياتٍ مُختلِفةٍ.

قالَ ابنُ جماعةَ: المَذاهبُ الممكنةُ[1] في المَسألةِ خَمسةٌ:

إثباتُهما؛ أي: إثباتُ الرُّوحانيِّ والجِسمانيِّ؛ وهُو مَذهبُ أهلِ السُّنةِ.

وإنكارُهما، يعنِي بهِ: مذهَبَ المُعتزِلةِ.

وإثباتُ الجِسمانيِّ فقطْ؛ وفيهِ: أنهُ غَريبٌ وعَجيبٌ.

وإثباتُ الرُّوحانيِّ فقطْ؛ أي: يَقظةً أو مَناماً، وقدْ قالَ بهِ بَعضُهمْ.

والوقفُ؛ أي: عَن كَيفيَّتهِ معَ اعتِقادِ حَقيقتِهِ.

وفي بعضِ «الشُّروحِ» زادَ هُنا بَيتاً، وهُو قَولهُ:

ومَرجوٌّ شَفاعةُ أهلِ خَيرٍ ... لأصحَابِ الكَبائرِ كالجِبالِ

والمرادُ بأهلِ الخَيرِ الأنْبياءُ؛ لقَولهِ عَليهِ السَّلامُ: «شَفاعتِي لأهلِ الكبائرِ مِن أُمَّتي»[2].

وإنَّ الأنْبياءَ لفِي أمانٍ ... عنِ العِصيانِ عَمداً وانْعِزالِ

العِصيانُ: مُخالفةُ الأمرِ قَصداً، بخِلافِ الزلَّةِ فإنَّهُ مُخالفةُ الأمرِ سَهواً، فالأنْبياءُ عَليهمُ السَّلامُ مَعصُومونَ عَن أنواعِ الكُفرِ مُطلَقاً قَبلَ البِعثةِ وبَعدَها

---

(١) في «و»: «المحكية».

(٢) رواه أبو داود (٤٧٣٩)، والترمذي (٢٤٣٥)، من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عنه. قال الترمذي: حسن صحيح.

بالإجْماعِ، وكذا عنْ سائرِ الكَبائرِ عَمداً باتِّفاقِ العُلماءِ المُعتبَرينَ، ومحلُّهُ بعدَ البِعثةِ كما يُشيرُ إليهِ تَعبيرُهُ بالأنبِياءِ، وأمَّا سَهواً فجُوِّزَ وُقوعُها مِنهمْ عِندَ الأكثرينَ كما في «شَرحِ العَقائدِ».

وأمَّا الصَّغائرُ فما كانَ مِنها دالّاً عَلى الخسَّةِ كسَرقةِ لُقمةٍ، فلا خِلافَ في عِصمَتهمْ منهُ مُطلَقاً، وما لا يدلُّ عَلى ذَلكَ فالمُختارُ لجُمهورِ أهلِ السُّنةِ عِصمَتُهمْ عَن عَمْدِهِ، وأمَّا سَهوُهُ فنَقلَ ابنُ جماعةَ أنَّ المعصِيةَ ضدُّ الطَّاعةِ، وأنَّ الأنبِياءَ مَعصُومونَ عَن الكَبائرِ والصَّغائرِ، عَمداً وسَهواً، خِلافاً للحَنفيَّةِ في سهوِ الصَّغائرِ، انتهى. وهُو مُخالِفٌ لِـمَا حَكَى التَّفتازانيُّ فيهِ الاتِّفاقَ.

وأمَّا قولُ الشَّارحِ القُدسيِّ: لعلَّ مُرادَهُ اتِّفاقُ الحَنفيةِ، فغَيرُ صَحيحٍ؛ لِـمَا بيَّنهُ في «شَرحِ العَقائدِ» أنَّهُ أرادَ بهِ الإجماعَ، ولعلَّ مُرادهُ إجماعُ المُتقدِّمينَ أو جُمهورُهمْ، فلا يُنافيهِ المَنقولُ عَن الأستاذِ أبي إسحاقَ الإسْفرايينيِّ، وأبي الفتحِ الشَّهرستانيِّ، والقَاضِي عِياضٍ: أنَّهم مَعصُومونَ عَن الكَبائرِ والصَّغائرِ عَمداً أو سَهواً، واختَارهُ السُّبكيُّ.

وا يَبعدُ أن يُقالَ: المُرادُ بالاتِّفاقِ هُو التَّجويزُ، ومَوردُ الاختِلافِ الوُقوعُ، واللهُ أعلَمُ.

هَذا ويُقالُ في الأنبياءِ: مَعصُومونَ، وفي الأوْلياءِ: مَحفُوظُونَ؛ لفَرقٍ دَقيقٍ بينَهما لَيسَ هُنا محلُّ بَسطِهِ.

ثمَّ قولُهُ: (وانعِزالِ) عَطفٌ عَلى قَولِهِ: (العِصيانِ)، والمَعنَى: إنَّ الأنبِياءَ لفِي أمانٍ مِن العَزلِ عَن مرتَبةِ النبوَّةِ والرِّسالةِ، وحكَى شَارحُ «الطَوالعِ» فيهِ إجماعَ الأئمَّةِ[1]، وهَذا بخلافِ[2] حالِ الأوْلياءِ، فإنهُ قدْ تُسلبُ مِنهمُ

(١) في «و»: «الأمة».

(٢) في «و»: «يخالف».

الوِلايةُ كما يُسلَبُ الإيمانُ مِن المُؤمنِ في الخَاتمةِ نَسأَلُ اللهَ العافِيةَ.

ويؤيِّدهُ أنهُ سُئلَ الجُنيدُ: هَل يزنِي العَارفُ باللهِ؟ فقالَ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨].

لكِنْ ذكرَ بَعضهمْ أنَّ مَن رَجعَ إنَّما رجعَ[1] مِن الطَّريقِ، لا مَن وَصلَ إلى الفَريقِ، كما قالَ شيخُ مَشايخِنا أبو الحَسنِ البكريُّ: الإيمانُ إذا دَخلَ القَلبَ أمِنَ السَّلبَ، ويُشيرُ إلَيهِ قَولهُ تَعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦].

ويؤيدُهُ حَديثُ هِرقلَ: «وكذَلكَ الإيمانُ حِينَ تخلطُ بشَاشتُه القُلوبَ لا يَسخَطُ أبَداً» رواهُ البُخاريُّ[2].

وما كانَتْ نبيَّاً قطُّ أُنثى ولا عبدٌ وشَخصٌ ذُو افتِعالِ

أي: ذو فِعلٍ قَبيحٍ، وأرادَ بالافتِعالِ السِّحرَ والكَذبَ؛ كما تُؤذنُ بِهِ الصِّيغةُ.

قالَ ابنُ جَماعةَ: مَذهبُ أهلِ التَّحقيقِ أنَّ الذُّكوريَّةَ شَرطٌ للنُّبوةِ، خِلافاً للأشعَريِّ ثمَّ القُرطبيِّ[3].

ومِن شَرائطهِ[4] أيضاً: الحُريةُ لأنَّ الرِّقِّيَّةَ[5] أثرُ الكُفرِ، وعَدمُ الكَذبِ لعَدمِ الوُثوقِ بقَولهِ.

---

(١) في «و»: «يرجع».

(٢) رواه البخاري (٤٥٥٣) من حديث أبي سفيان رَضِيَ اللهُ عنه بلفظ: (وكذَلِكَ الإِيمَانُ إِذَا خَالَطَ بَشَاشَةَ القُلُوبِ)، وليس فيه: (لا يسخط أبداً).

(٣) انظر: «المفهم» لأبي العباس القرطبي (٦/ ٣١٥)، وقال بذلك أيضاً تلميذه صاحب التفسير في «تفسيره»، حيث قال عند تفسير آل عمران: والصَّحيحُ أنَّ مريمَ نَبيَّةٌ، لأنَّ اللهَ تعالى أَوْحَى إليها بواسطةِ المَلَكِ كما أَوْحَى إلى سائِرِ النَّبِيِّينَ.

(٤) في «د» و«ف»: «الشرائط».

(٥) في «د»: «الرقبة».

ثـمَّ قـالَ: وقـعَ الاختِـلافُ فـي وُقوعِ نبـوَّةِ أربـعِ نِسـوةٍ: مَريمَ وآسـيَّةَ وسـارةَ وهاجـرَ، وزادَ العلَّامـةُ المُتقـنُ السِّـراجُ ابـنُ الملقِّـنِ في «شَـرحِهِ لعُمـدةِ الأحكامِ» حـواءَ وأمَّ مُوسَـى عَليهِ السَّـلامُ.

ثـمَّ ممـا يُؤكدُ شَـرطَ الحرِّيـةِ أنَّ الرِّقيَّـةَ وصفُ نقـصٍ، ويَسـتنكِفُ النَّاس لها أنْ يَقتـدُوا بهِ.

وذو القَرنيـــنِ لـــم يُعـــرفْ نبيَّـــاً   كـذا لُقمـانُ فاحْـذَرْ عَـن جِـدالِ

أي: مُجادلـةٍ إلَّا بالَّتِـي هِي أحسـنُ، وهُو أنَّ ظاهرَ الأدلَّةِ يُشيـرُ إلـى نَفي النُّبوةِ عَـن الأُنثـى، وعَـن ذِي القَرنينِ ولُقمـانَ ونَحوِهما كتبَّـعٍ، فإنهُ عَليهِ السَّـلامُ قالَ: «لا أدرِي أنـهُ نبـيٌّ أمْ مَلِـكٌ»[1]، وكالخَضـرِ فإنهُ قيلَ: نبـيٌّ، وقيلَ: وليٌّ، وقيلَ: رَسـولٌ، عَلـى مـا في «التَّمهيـدِ»، فلا يَنبغِي لأحـدٍ أنْ يَقطـعَ بنَفيٍ أو إثبـاتٍ، فإنَّ اعتِقـادَ نبوَّةِ مَـن ليسَ بنبـيٍّ كفرٌ؛ كاعتقـادِ نفيِ نبـوَّةِ نبيٍّ مِـن الأنْبياءِ.

قـالَ ابـنُ جَماعـةَ: اختُلـفَ في نبـوَّةِ الإسـكَندرِ؛ فقِيـلَ: ليـسَ بنبيٍّ بـلْ ملِكٌ مُؤمـنٌ عـادلٌ؛ وهـو الحقُّ، وقـالَ مُقاتـلٌ: هُو نبـيٌّ، ويُؤيِّـدهُ ما فـي سُـورةِ الكَهفِ، بحسـب الظَّاهـرُ، ووافقـهُ الضحَّاكُ.

قالَ: واختُلفَ في لُقمانَ؛ فقِيلَ: نبيٌّ، وقيلَ: لا؛ بلْ هُو وليٌّ وهُو الحقُّ.

قـالَ: والإسـكِندرُ اثنـانِ: رُومـيٌّ وهُـو صاحـبُ الخَضـرِ، ويُونانـيٌّ وهُـو صاحِـبُ أرِسـطُو، ومحـلُّ النِّـزاعِ هُـو الأوَّلُ.

---

(١) لـم أقـف عليـه بهـذا اللفـظ، وروى ابن أبـي حاتـم فـي «تفسـيره» (١٠/ ٣٢٨٩) مـن حديث أبي هريـرة رَضِـيَ اللهُ عنـه مرفوعـاً: «مـا أدري تبـع نبيـاً كان أم غيـر نبـي»، وقـال الآلوسـي فـي «روح المعانـي» (٢٤/ ٤٨٣): لـم يثبـت.

قالَ: ولقمانُ تَلْمَذَ لألفِ نبيٍّ، ونُقلَ عنِ المفسِّرينَ منهُمْ مُجاهدٌ أَنَّهمْ قالُوا: مَلَكَ الدُّنيا شَرقاً وَغرباً مُؤمِنان: سُليمانُ وذو القَرنينِ، وكافِرانِ: بُختَ نصَّرُ ونُمرودُ ابنُ كَنعانَ[1]، انتَهى.

وقالَ القُرطبيُّ: وسيَملكُها مِن هَذهِ الأمَّةِ خامسٌ وهُو المَهديُّ[2].

وقيلَ: سمِّيَ الإسكَندرُ ذا القَرنينِ لأنهُ بلغَ مَغربَ الشَّمسِ ومَطلِعها كما قالهُ الزُّهريُّ، واختَارهُ البَغويُّ[3].

وقيلَ: عمرهُ ألفٌ وستُّ مئةٍ.

وقيلَ: ألفانِ؛ كما رُويَ أنَّ قُسَّ بنَ ساعِدةٍ لـمَّا خَطبَ بسُوقِ عُكاظٍ قالَ في خُطبتهِ: يا مَعشرَ إيادِ بنِ الصَّعبِ! ذو القَرنينِ مَلكَ الخافِقينِ، وأذلَّ الثَّقلينِ، وعمِّرَ ألفَينِ، ثمَّ كانَ ذلكَ كلَحظةِ العينِ.

والأكثَرونَ عَلى أنَّ ذا القَرنينِ كان في زَمانِ إبراهيمَ عَليهِ السَّلامُ، وهُو صاحبُ الخضرِ حِينَ طَلبَ عَينَ الحياةِ فوَجدَها الخَضرُ ولـم يجِدها.

وقيلَ: كانَ في الفَترةِ بينَ عِيسَى ونبيِّنا مُحمدٍ عَليهِما الصَّلاةُ والسَّلامُ، وبهِ جزمَ عبدُ الحقِّ في «تَفسِيرِهِ»، وأغرَبَ بَعضُهمْ فجَمعَ بينَ القَولينِ بأنهُ عمِّرَ طَويلاً حتَّى أدركَ زمنَ الفَترةِ.

وعِيسَى سَوفَ يأتي ثُّم يُتْوِي ... لدجَّالٍ شقيٍّ ذي خَبالِ

التَّوَى بالمثنَّاةِ والقَصرِ: هَلاكُ المالِ في الأصلِ؛ يقالُ: تَوِيَ المالُ ـ بالكَسرِ ـ يَتْوَى؛ أي: هَلَكَ، ثمَّ استُعملَ في مُطلقِ الهلاكِ كما هُنا، والإتواءُ: الإهْلاكُ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٤/ ٥٧١) عن مجاهد.

(٢) انظر: «تفسير القرطبي» (١١/ ٤٨).

(٣) انظر: «تفسير البغوي» (٥/ ١٩٨) وقد ذكر البغوي قول الزهري مقدماً على غيره من الأقوال لكنه لم يصرح باختياره.

يَعني: وسَوفَ يأتي عِيسَى، ثمَّ يُهلِكُ الدجَّالَ بأنْ يَقتلهُ، والأظهَرُ أنهُ مِن بابِ التَّنازعِ؛ فقَولهُ: (لدجَّالٍ) مُتعلِّقٍ بـ (يأتي)، وضَميرُهُ: لـ (يَتوَى). والخَبالُ بفَتحِ الخاءِ المُعجَمةِ: الفَسادُ.

قالَ ابنُ جَماعةٍ: يُشيرُ إلى خُروجِ الدجَّالِ، ونُزولِ عِيسَى وقَتلِهِ لهُ، والإيمانُ بكلِّ ذلكَ واجبٌ، انتَهى.

وإنما ينزِلُ عِيسَى حِينَ حاصرَ الدجَّالُ في قَلعةِ القُدسِ المَهديَّ وأتْباعَهُ، فيَنزلُ عِيسَى عَليهِ السَّلامُ مِن السَّماءِ عَلى المَنارةِ الشرقيَّةِ في مَسجدِ الشَّامِ، ويأتي القُدسَ فيَقتُلهُ بحَربةٍ في يدهِ، وهُو بمجرَّدِ رُؤيتهِ عِيسَى يذُوبُ كما يَذوبُ الملحُ في الماءِ، وقدْ ثبتَ هَذهِ الأخبارُ والآثارُ عَن سيِّدِ الأخيارِ فيَجبُ الإيمانُ بِها.

وفي «فوائدِ الأخبَارِ» لأبي بكرٍ الإسكافِ مُسنَداً إلى مَالكِ بنِ أنسٍ عَن محمَّدِ بنِ المُنكَدرِ عَن جابرٍ رَضِيَ اللهُ تَعالى عنهُ قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ صلَّى اللهُ تَعالى عَليهِ وسلَّمَ: «مَن كذَّبَ بالدَّجالِ فقدْ كفرَ، ومَن كذَّبَ بالمَهديِّ فقدْ كفرَ»[1]، نقلهُ الشَّارحُ القُدسيُّ.

كراماتُ الوليِّ بدارِ دُنيا لها كونٌ فهمْ أهلُ النَّوالِ

قولهُ: (لها كونٌ)؛ أي: تَحقيقٌ وثُبوتٌ.

وقَولهُ: (فهم)؛ أي: الأولِياءُ؛ لأنَّ المُرادَ بالوليِّ الجِنسُ.

وقولهُ: (أهلُ النَّوالِ)؛ أي: أهلُ العَطايا والإفْضالِ، ولو قالَ: (أهلُ الوِصالِ) لكانَ أوْلى؛ لئلَّا يقعَ في الإبْطاءِ بناءً على صحَّةِ النَّوالِ فيما تقدَّمَ.

---

(١) حديث موضوع، والمتهم فيه أبو بكر الإسكاف. انظر: «عون المعبود» (١١/ ٢٤٤)، و«تحفة الأحوذي» (٦/ ٤٠٢).

ثمَّ الكَراماتُ جَمعُ الكَرامةِ، وهِي أمرٌ خارقٌ للعَادةِ، مَقرونٌ بالمَعرفةِ والطَّاعةِ، خالٍ عَن دَعوى النُّبوَّةِ، وبهِ فارقَ المُعجِزةَ.

والوليُّ هو العَارفُ باللهِ حَسَبَ ما يُمكنُ مِن مَعرفةِ الذَّاتِ والصِّفاتِ، المُواظبُ عَلى الطَّاعات، المُجتنِبُ عَن السيِّئات، المُعرِضُ عَن الانهِماكِ في اللَّذاتِ والشَّهوات، المُدْبِرُ عَن الدُّنيا، المُقبِلُ عَلى العُقبى، المُديمُ عَلى ذكرِ المَولى[1].

وفي المَسألةِ خِلافُ المُعتزلةِ في مَنعهِمْ جَوازَها مُطلَقاً؛ مُعلِّلينَ بأنَّ في جَوازِها وُقوعَ الاشتِباهِ بينَ المُعجِزةِ وغَيرِها، وخِلافُ الأستاذِ أبي إسحاقَ الإسْفرايينيِّ في بَعضِها، حَيثُ قالَ: كلُّ ما جازَ تَقديرُهُ مُعجزةً لنبيٍّ لا يجوزُ ظُهورُ مِثلهِ كَرامةً لوليٍّ.

وأجيبَ: بأنَّ المُعجِزةَ شَرطُها دَعوى النبوَّةِ، بخِلافِ الكَرامةِ، حيثُ يُقَرُّ صاحِبها بالمُتابَعةِ[2]، فإنَّ الوَليَّ يخرُجُ بدعوَى النُّبوَّةِ عَن الإسْلامِ فَضلاً عَن الوِلايةِ، وبهذا تبيَّنَ أنَّ كلَّ كرامةٍ لوليٍّ تكونُ مُعجِزةً لمَتبوعهِ مِن نبيٍّ.

ولم يَفضُلْ وليٌّ قطُّ دَهراً ... نبيَّاً أو رَسُولاً في انتِحالِ

قولهُ: (لمْ يَفضُلْ) بضمِّ الضَّادِ؛ أي: لم يَزِدْ فَضلُ وليٍّ أبداً في جَميعِ الأزْمنةِ السَّابقةِ واللَّاحقةِ فَضيلةَ نبيٍّ أو رَسولٍ في انتِسابِ ملَّةٍ مِن مللِ أهلِ الإسْلامِ، وكانَ الأَولى تَقديمُ (رَسُولاً) عَلى (نبيَّاً) كما لا يَخفَى؛ ليَكونَ (أو) بمَعنى (بلْ) للتَّرقِّي وإنْ كانَ أُريدَ بهذا التَّنويعُ، وذلكَ لأنَّ الوليَّ تابعٌ للنَّبيِّ ولا يكُونُ التَّابعُ بأعلَى مَرتبةً مِن المَتبوعِ، ولأنَّ النبيَّ مَعصُومٌ مأمُونُ العاقبةِ، والوليُّ يجبُ أنْ يكُونَ خَائفاً عَن الخَاتمةِ، ولأنَّ النَّبيَّ مكرَّمٌ بالوحيِ ومُشاهدةِ المَلائكةِ الكِرامِ، والرَّسولُ مَأمورٌ بتَبليغِ

---

(١) في «و» «المعالي».

(٢) في «و»: «بالمبايعة»، وهو تحريف.

الأحكَامِ وإرشادِ الأنامِ بعدَ اتِّصافِهِ بكَمالاتِ الوليِّ في المَقاماتِ الفِخامِ، فما نُقلَ عَن بعضِ الكَرَّاميَّةِ مِن جَوازِ كونِ الوليِّ أفضَلَ مِن النبيِّ كُفرٌ وضَلالةٌ.

وعِبارةُ النَّسفيِّ في «عَقائدِهِ»: ولا يَبلغُ وليٌّ دَرجةَ الأنْبياءِ، أولى مِن عِبارةِ النَّاظمِ؛ لإفادَتها نَفيَ المُساواةِ أيضاً، فلو قالَ: (ولم يَبلُغْ) بدلَ: (ولمْ يَفضُلْ)؛ لبلَغَ المَرامَ وفَضلَ الكِرامَ.

ومِن الأدلَّةِ الواضِحةِ في هَذا المَقامِ قَولُهُ عَليهِ السَّلامُ: «ما طَلعتْ شَمسٌ ولا غَربتْ عَلى أحدٍ بعدَ النَّبيينَ أفضَلَ مِن أبي بكرٍ»، فإنَّهُ صرَّحَ عليهِ السَّلامُ بأنَّ النَّبيِّين أفضَلُ مِن أبي بكرٍ، وهُو أفضلُ مِن غَيرهِمْ، فيَكونُ أفضَلَ مِن كلِّ وليٍّ، إذ مِن المَعلُومِ أنَّ أولياءَ هذهِ الأمَّةِ أفضَلُ مِن أولياءِ الأُممِ السَّالفةِ؛ لقَولهِ تَعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ الآية [آل عمران: ١١٠] فإذا كانَ مَن هُو دُونَ النَّبيينَ أفضَلَ مِن جِنسِ الوليِّ، فالنَّبيونَ أفضلُ مِن الأولياءِ، بلْ صرَّحَ النسفيُّ في «عُمدتهِ» أنَّ نبيّاً واحِداً أفضلُ مِن جَميعِ الأولياءِ.

وللصِّدِّيقِ رُجحانٌ جَليٌّ عَلى الأصحَابِ مِن غَيرِ احتِمالِ

قالَ ابنُ جَماعةَ: الحقُّ أنَّ أفضَلَ الصَّحابةِ هُو أبو بكرٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ، وهُو الخَليفةُ بَعدهُ بالحقِّ، انتَهى. لأنهُ عَليهِ السَّلامُ جَعلهُ خَليفةً في قِيامِ الصَّلاةِ الَّتِي هِي عُمدةُ أحكامِ الإسْلامِ، ولقِّبَ أبو بكرٍ بالصِّدِّيقِ لتَصدِيقهِ النبيَّ ﷺ في النُّبوَّةِ مِن غَيرِ تلَعثُمٍ، وفي المِعراجِ بلا تردُّدٍ.

وفي «الرِّياضِ» للمحِبِّ الطَّبريِّ: أنَّ النبيَّ ﷺ هُو الَّذي لقَّبهُ بالصدِّيقِ(١).

والرُّجحانُ: الفَضلُ في الرُّتبةِ، والجليُّ: هُو الأمرُ الظَّاهرُ، والاحتِمالُ: الشَّكُّ والتَّردُّدُ والتَّجويزُ.

---

(١) انظر: «الرياض النضرة في مناقب العشرة» (١/ ٧٩).

فالمعنَى: أنَّ لأبـي بكـرٍ الصَّدِّيـقِ ترجِيحـاً ظاهِراً وتَفضِيـلاً باهِراً عَلى سـائرِ الصَّحابـةِ مِـن غَيـرِ احتِمـالِ تجوِيـزِ خِلافِهِ، ولا شـكَّ ولا تـردُّدَ في صحَّـةِ خِلافتِهِ.

وفي المسألةِ خِلافُ الشِّيعةِ وكَثيرٍ مِن المُعتزلةِ، حيثُ قالُوا بتَفضِيلِ عليٍّ على سائرِ الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عَنهمْ أجمَعينَ.

وللفَـاروقِ رُجحـانٌ وفَضـلٌ عَلـى عُثمـانَ ذي النُّورَيـنِ عـالِ

الفَـاروقُ هـو عُمـرُ رَضِـيَ اللهُ عنـهُ، لقِّبَ بـهِ لفَرْقهِ بيـنَ الحقِّ والباطـلِ، وفي «تهذِيـبِ» النَّـوويِّ، و«رِيـاضِ» المحـبِّ الطَّبـريِّ: أنهُ عَليهِ السَّـلامُ لقَّبـه بذَلكَ[1].

وأمَّا وَصفُ عثمانَ بذِي النُّورينِ لأنَّ النبيَّ ﷺ زوَّجهُ ابنَتهُ رُقيَّةَ، ولـمَّا مَاتتْ زوَّجهُ أمَّ كُلثومٍ.

وقولهُ: (عالٍ)؛ أي: عالي القَدْرِ والمَرتبةِ بالنِّسبةِ إلى سائرِ الصَّحابةِ عَلى ما عَليهِ جُمهورُ أهلِ السنَّةِ، فإنَّ بَعضهُمْ ذَهبُوا إلى تَفضيلِ عليٍّ عَلى عُثمانَ رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنهُما.

وذُو النُّورَيـنِ حقَّـاً كانَ خَيـراً مِـن الكـرَّارِ فـي صـفِّ القتـالِ

وقولـهُ: (حقَّـاً) يَحتمِـلُ أنْ يكُونَ قَسَـماً، وأنْ يكُونَ مَصدَراً لفِعـلٍ مقدَّرٍ؛ أي: حَـقَّ حَقَّـاً، يعنِـي: ثَبَتَ ثُبوتـاً كونُهُ أفضَلَ مِـن عليٍّ المَوصُـوفِ بالحيـدَرِ الكرَّارِ في صـفِّ القِتـالِ؛ الَّـذِي لمْ يقَعْ لـهُ نعـتُ الفِـرارِ لا بالاختِيـارِ ولا بالاضْطـرارِ، وذَلكَ لثُبـوتِ قَلبـهِ في مَقـامِ القَرارِ.

وللكـرَّارِ فضـلٌ بعـدَ هَـذا عَلـى الأغيـارِ طُـرّاً لا تُبـالِ

---

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٤)، و«الرياض النضرة في مناقب العشرة» (٢/ ٢٧٢).

أي: علـى غيـرِ المَذكُوريـنَ مِـن الصَّحابـةِ الكبـارِ جَميعـاً (لا تُبـالِ)؛ أي: لا تَكترِثْ بهـذا القَـولِ عـن أقـوالِ الأغيَـارِ، كما سُـئلَ أبـو الطُّفيـلِ: أعليٌّ أفضـلُ أمْ مُعاويـةُ؟ فقـالَ: أَلَا يَرضَـى مُعاويـةُ أنْ يكُـونَ مُسـاوِياً لعلـيٍّ حتَّـى يَطمـعَ فـي أنْ يكُـونَ أفضَلَ منـهُ[1]؟!

وقولـهُ: (بعـدَ هـذا)؛ أي: بعـدَ ما ذُكـرَ مِن تَفضِيـلِ الثَّلاثـةِ عَليهِ، أو بعـدَ ذِكرِ ذِي النُّوريـنِ، وعَلـى هذَيـنِ التَّقدِيريـنِ فذِكـرُهُ تأكِيدٌ للعِلمِ بـهِ، أو للإشَـارةِ إلى الردِّ عَلـى القائِليـنَ بتَفضِيـلِ علـيٍّ عَلى الثَّلاثـةِ، أو عَلـى القائِليـنَ بتَفضِيلهِ عَلـى عُثمانَ فَقـطْ، أو بالوَقـفِ عَن المُفاضَلـةِ بَينهُما.

واختُلفَ في أوَّلِ مَن آمنَ مِن الصَّحابةِ؛ فقيلَ: عليٌّ؛ لقَولهِ:

سبَقْتُكُمُ إلى الإسْلامِ طُرّاً... غُلاماً ما بَلغتُ أوانَ حُلمِي[2]

وهَذا دليلٌ لأصْحابِنا أنَّ إسْلامَ الصَّبيِّ صَحيحٌ خِلافاً للشَّافعيِّ، وقدْ ثبتَ أنهُ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ دَعا عليّاً إلى الإسْلامِ وهُو ابنُ سبعِ سِنينَ.

وقيلَ: أبُو بكرٍ، وقيلَ: خَديجةُ، وقيلَ: زيدٌ.

وجُمـعَ: بـأنَّ مِـن الرِّجـالِ أبُـو بكْـرٍ، ومِـن الصِّبيـانِ علـيٌّ، ومِـن النِّسـاءِ خَديجـةُ، ومِـن المَوالـي زَيـدٌ، ثـمَّ قيـلَ: العبـرةُ بإيمانِ أبـي بكـرٍ إذ لا رُتبـةَ للصَّبيِّ والمَـرأةِ والعَتيـقِ عنـدَ النَّـاسِ.

ويُعلمُ مِن تَفضِيلِ كلٍّ مِن الأربَعةِ عَلى مَن بعدَهُ عَلى التَّرتيبِ المَذكُورِ تَفضِيلهُ عَلى سائر الصَّحابةِ لانعِقادِ الإجماعِ عَلى أفضليَّةِ الأرْبعةِ عَلى سائرِ الصَّحابةِ فمَنْ

---

(١) رواه بنحـوه ابـن حبـان فـي «الثقـات» (٩/ ٢٤)، واللالكائـي فـي «اعتقـاد أهل السـنة» (٢٦٢٦)، لكـن عن الحسـن البصـري لا عـن أبـي الطفيل.

(٢) ورد ضمن خبر رواه ابن عساكر في «تاريخه» (٤٢/ ٥٢١).

بَعدهمْ، واستِحقاقِ هَؤلاءِ الأربَعةِ رُتبةَ الخِلافةِ عَلى التَّرتيبِ المَذكُورِ؛ كما يدلُّ عليهِ قَولهُ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «الخِلافةُ بَعدِي ثَلاثُونَ سنةً»[1].

وذكرَ الشَّارحُ القُدسيُّ أنَّهمْ أفضلُ ممَّنْ عَدا أولادِ النبيِّ ﷺ مِن الصَّحابةِ، وفيهِ بَحثٌ لا يَخفَى؛ لأنهُ يأتي في كَلامِ النَّاظمِ تَرجيحُ الصدِّيقةِ عَلى فاطِمةَ رَضيَ اللهُ تَعالى عنهُما، وهِي أفضَلُ بناتِ النَّبيِّ ﷺ؛ لِما رَوى البزَّارُ مِن طَريقِ عائشةَ أنهُ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ قالَ لفَاطمةَ: «هِي خيرُ بَناتي، إنَّها أُصيبتْ بي»[2] يعنِي: مِن جُملةِ فَضيلَتها أنْ أكونَ في صَحِيفتِها؛ لأنِّي أمُوتُ في حَياتِها، بخلافِهنَّ فإنَّهنَّ مُتنَ في حَياتهِ ﷺ فكنَّ في صَحِيفتِهِ.

ثمَّ الإجْماعُ قائمٌ عَلى تَفضيلِ الأرْبعةِ عَلى عائشةَ، فيكُونونَ أفضَلَ مِن أولادِهِ ﷺ، نعمْ؛ صرَّحُوا بأنَّ الأصحَّ أنَّ أولادَ عليٍّ رَضيَ اللهُ عنهُ مِن فاطمةَ أفضَلُ مِن سائرِ أولادِ الصَّحابةِ رَضيَ اللهُ عَنهمْ.

وقدْ أغربَ أيْضاً حَيثُ قالَ: (لا) في قولهِ: (لا تُبالي) نافِيةٌ لا نَاهيةٌ، بدَليلِ عَدمِ جَزمِ الفعلِ بعدَها، انتَهى.

ولا يخفَى غَرابتُهُ؛ إذ لا عِبرةَ بكِتابةِ الياءِ في (لا تُبالي)؛ فإنهُ يَحتمِلُ أنْ تكُونَ (لا) ناهيةً وعلامةُ جَزمِها حَذفُ الياءِ الَّتي هِي لامُ الفِعلِ لأنهُ مِن بَالى يُبالي، وأنَّ هَذهِ الياءَ للإشْباعِ، ويَحتمِلُ أنْ تكُونَ (لا) نافيةً والياءُ أصليَّةً، ولا شكَّ أنَّ المعنَى عَلى النهيِ، ولو قدِّرَ أنْ تكُونَ الصِّيغةُ للنَّفيِ.

وللصِّديقةِ الرُّجحانُ فاعلَمْ ... عَلى الزَّهراءِ في بَعضِ الخِلالِ

---

(١) رواه الترمذي (٢٢٢٦)، والنسائي في «الكبرى» (٨٠٩٩)، من حديث سفينة مولى رسول الله ﷺ. قال الترمذي: حديث حسن.

(٢) رواه البزار (٢٦٦٦ ـ كشف) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عنها، لكنه في حق زينب لا فاطمة.

بكسرِ الخاءِ: جمعُ الخلَّةِ بضمِّها بمَعنى الخَصلةِ، والمُرادُ بالصدِّيقةِ عائشَةُ، وبالزَّهراءِ فاطمةُ رَضِيَ اللهُ عَنهُما، ولقِّبتْ بها لأنَّها لم تحِضْ قطُّ ولم يُرَ لها دمٌ في وِلادةٍ حتَّى لا تَفوتَها صلاةٌ؛ كما ذكرَهُ صاحِبُ «الفَتاوى الظَّهيريةِ» مِن الحَنفيَّةِ، والمحبُّ الطبريُّ مِن الشَّافعيةِ، وأورَدَ فيهِ حَديثَينِ[١].

ثمَّ اعلمْ أنَّ المُصنفَ أرادَ أنه لم يَردْ نصٌّ بتَفضِيلِ عائشَةَ عَلى فاطِمةَ، وإنَّما وَردَ رُجحَانُها عَليها مِن جِهةِ كثرةِ الرِّوايةِ والدِّرايةِ، أو مِن حَيثيَّةِ كونِها في الآخِرةِ معَ النَّبيِّ صلَّى اللهُ تَعالى عَليهِ وسلَّمَ في الدَّرجةِ العاليةِ، وفاطمةُ معَ عليٍّ رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنهُما، فشتَّان ما بَينهُما، وهَذا لا يُنافي ما نُقلَ عَن الإمامِ مالكٍ مِن أنَّ فاطِمةَ بَضْعةٌ مِن النَّبيِّ ﷺ ولا أفضِّلُ عَلى بَضْعةٍ منهُ أحَداً، فإنَّها مِن هَذهِ الحَيثيَّةِ ليسَ يخالِفهُ أحدٌ في الفَضيلةِ.

هَذا وقدْ نقلَ بعضُ الشُّرَّاحِ تَفضِيلَ عائشةَ عَلى فاطِمةَ[٢] عَن أكثرِ العُلماءِ، ثمَّ حَكى تَفضِيلَ فاطِمةَ عَلى عائشةَ عَن بَعضٍ، وعَن بَعضٍ آخرَ أنهُ لا فَضلَ لإحداهُما عَلى الأُخرَى، وهُو يَحتملُ التَّساوي والتوقُّفَ في المُفاضلةِ، بلْ الوَقفُ هُو المَذهبُ الأسلمُ كما قالهُ ابنُ جماعةَ وجَماعةٌ، وهُو الَّذي مالَ إليهِ القاضِي أبو جَعفرٍ الأستروشَنيُّ من الحَنفيَّةِ، وبعضُ الشَّافعيَّةِ؛ لتَعارُضِ الأدلَّةِ في ذَلكَ؛ لقَولهِ عَليهِ السَّلامُ لفَاطمةَ: «أما تَرضينَ أنْ تكُوني سيِّدةَ نِساءِ أهلِ الجنَّةِ» أو «نِساءِ المُؤمنينَ» أو «نِساءِ هَذهِ الأمَّةِ»[٣]، ولقَولهِ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ:

---

(١) انظر: «ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى» (ص: ٢٦ و٤٤). والحديثان اللذان أوردهما أحدهما موضوع والآخر باطل. انظر: «الموضوعات» (١/ ٣١٦)، و«تنزيه الشريعة» (١/ ٤١٣).

(٢) زاد بعدها في «و»: «في القضية»

(٣) رواه بالألفاظ الثلاث البخاري (٣٦٢٤) و(٦٢٨٥)، ومسلم (٢٤٥٠)، من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عنها.

«فَضلُ عائشةَ عَلى النِّساءِ كفَضلِ الثَّريدِ عَلى سائرِ الطَّعامِ»[١]، رواهما الشيخان.

وأرادَ الثَّريدَ باللَّحمِ كما رَواهُ معمرٌ في «جامِعِهِ» مفسَّراً عَن قَتادةَ وأبانَ يَرفعهُ فقالَ فيهِ: «كفَضلِ الثَّريدِ باللَّحمِ».

قال السُّهيليُّ في «رَوضِهِ»: ووَجهُ التَّفضيلِ مِن هَذا الحَديثِ أنهُ قالَ في حَديثٍ آخرَ: «سيِّدُ إدامِ الدُّنيا والآخِرةِ اللَّحمُ» معَ أنَّ الثَّريدَ إذا أُطلقَ لَفظهُ فهو ثَريدُ اللَّحمِ، كما أنشَدَ سِيبويهِ:

إذا ما الخُبزُ تأدِمُهُ بلَحمٍ ... فذاكَ أمانةَ اللهِ الثَّريدُ[٢]

وقالَ السُّبكيُّ: فاطمةُ أفضَلُ، ثمَّ خَديجةُ، ثمَّ عائشَةُ، ووافَقهُ البُلقِينيُّ، وقَد أوضَحْتُ الدَّليلَ الأظهَرَ في «شَرحِ الفِقهِ الأكْبرِ».

ولَمْ يَلعَنْ يَزيداً بعدَ موتٍ ... سِوى المكثارِ في الإغراءِ غالِ

وفي نُسخةٍ: (ولنْ يَلعَنَ) ونُونُ (يَزيداً) ضَرورةٌ، و(المِكثار) بكَسرِ أوَّلهِ: المُبالغُ في الكَثرةِ. و(الإغراء) بكَسرِ الهَمزةِ: الإفسَادُ والتَّحريضُ عَليهِ. و(غالِ) بالغَينِ المُعجَمةِ: اسمُ فاعلٍ مِن الغلوِّ، وهُو المُبالغةُ في التعصُّبِ، وهُو بَدلٌ مِن (المِكثارِ).

والمَعنَى: لمْ يَلعنْ أحدٌ مِن السَّلفِ يَزيدَ بنَ مُعاويةَ سِوى الَّذين أكثرُوا القَولَ في التَّحريضِ عَلى لَعنِه، وبالَغوا في أمرِهِ، وتَجاوزُوا عَن حدِّهِ؛ كالرَّافضةِ والخَوارجِ وبَعضِ المُعتزلةِ؛ بأنْ قالُوا: رِضاهُ بقتلِ الحُسينِ واستِبشارهُ، وإهانَتهُ أهلَ بيتِ النُّبوةِ، مما تَواترَ مَعناهُ كما ذَهبَ إليهِ التَّفتازانيُّ.

ورُدَّ: بأنهُ لمْ يَثبتْ بطَريقِ الآحادِ، فكَيفَ يدَّعي التَّواترَ في مَقامِ المُرادِ؟ مع

(١) رواه البخاري (٣٤١١)، ومسلم (٢٤٣١)، من حديث أبي موسى رَضِيَ اللهُ عنه.

(٢) انظر: «الروض الأنف» (٧/ ٥٦٩)، والبيت في «الكتاب» لسيبويه (٣/ ٦١ و٤٩٨).

أنهُ نَقَلَ في «التَّمهيدِ» عَن بَعضِهِمْ أنَّ يَزيدَ لم يأمُرْ بقَتلِ الحُسينِ، وإنَّما أمرَهُمْ بطَلَبِ البَيعةِ، أو بأخْذهِ وحَملهِ إلَيهِ، فهمْ قَتلُوهُ مِن غَيرِ حُكمِهِ.

علـى أنَّ الأمـرَ بقَتـلِ الحُسينِ ـ بـلْ قَتلُـهُ ـ لَيـسَ مُوجِباً للَّعنةِ عَلـى مُقتضَى مَذهـبِ أهـلِ السُّـنةِ مِن أنَّ صاحِـبَ الكَبيرةِ لا يكفُرُ، فـلا يَجوزُ عِندهمْ لعـنُ الظَّالمِ الفاسِـقِ كمـا نَقلهُ ابـنُ جَماعةَ، يعنِـي: بعَينهِ، وإلَّا فلا شـكَّ أنهُ يَجوزُ: لعنـةُ اللهِ عَلى الظَّالمِ والفَاسـقِ؛ لقَولهِ تَعالـى: ﴿أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [هـود: ١٨] ولقَولهِ عَليهِ الصَّـلاةُ والسَّـلامُ: «لعنَ اللهُ آكلَ الرِّبـا ومُوْكِلهُ»[١].

ثمَّ نَقلَ عَن بعضِ مَشايخهِ أنهُ يَجوزُ لَعنهُ مُعيَّناً بلْ في وَجهِهِ، ولعلهُ أرادَ بهِ الزَّجرَ ليَنتهيَ عَن فِعلهِ، وهَذا قدْ يُتصوَّرُ في حَياتهِ بخِلافِ ما بَعدَ مماتهِ؛ إذ لا يَجوزُ لعنُ كافرٍ بعَينهِ حِينئذٍ إلَّا إذا عُلمَ بدَليلٍ قطعِيٍّ أنهُ ماتَ كافِراً، ولعلَّ هَذا وَجهُ تَقييدِ النَّاظمِ بما بعدَ المَوتِ؛ إذ يُحتمُل أنْ يُختمَ له بخَيرٍ.

وفـي «الخُلاصةِ» وغَيرِهـا: أنـهُ لا يَنبغِـي لعنُـهُ لأنَّ النَّبـيَّ ﷺ نَهى عَـن لعنِ المُصلِّيـنَ، ومَـن كانَ مِـن أهـلِ القِبلةِ، وجـوَّزَ بعـضُ العِراقيينَ لَعنـهُ، قالَ: لِـمَا أنهُ كفَـرَ بمـا اسـتَحَلَّ مِـن مَحـارمِ اللهِ بفِعلهِ فـي أهلِ بيـتِ النبـوَّةِ، انتَهى.

ولا يخفَـى أنَّ الاسـتِحلالَ أمـرٌ قلبـيٌّ غائـبٌ عَـن ظاهـرِ الحـالِ، ولـو فُرضَ وُجـودُهُ أوَّلاً يُحتمـلُ أنـهُ مـاتَ تائبـاً عنهُ آخِراً؛ فـلا يَجوزُ لَعنـهُ لا باطِنـاً ولا ظاهِراً، وهَكـذا الجَـوابُ عمَّـا رُويَ إنْ صحَّ أنـهُ قالَ:

ليـــتَ أشـــياخِي ببـــدرٍ شـــهِدوا جَـزعَ الخَـزرجِ مـن وَقـعِ الأَسَـلْ

---

(١) رواه البخاري (٥٩٦٢) من حديث أبي جحيفة رَضِيَ اللهُ عنه. ومسلم (١٥٩٧) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عنه، و(١٥٩٨) من حديث جابر رَضِيَ اللهُ عنه.

وكـذا مـا نُقـلَ عَن صاحـبِ «التَّمهيدِ» مِـن أنَّ الأصحَّ هُـو أنْ نقولَ: بـأنَّ يزيدَ لـو أمـرَ بقتلِ الحُسـينِ أو رَضِيَ بذلك فإنـهُ يجوزُ اللَّعنُ عَليـهِ؛ وإلَّا فلا، وكـذا قاتِلُهُ لا يكفُـرُ مِن غيرِ استِحلالٍ، انتِهى.

ولا يَخْفَى ما فيهِ مِن التَّناقضِ؛ حَيثُ أطلقَ اللَّعنَ عَلى مجرَّدِ الأمرِ بقَتلهِ ورِضاهُ، وقيَّدَ قاتِلهُ بغَيرِ استِحلالٍ، فإنَّ مِن المَعلومِ أنَّ القتلَ أشدُّ[1] مِن الأمرِ بالقِتلِ، معَ أنَّ قتلَ غيرِ الأنْبياءِ ليسَ بكفرٍ عندَ أهلِ السنَّةِ خِلافاً للخَوارجِ وأهلِ البِدعةِ، فلا شكَّ أنَّ السُّكوتَ أسلمُ، واللهُ أعلمُ.

وأمَّا ما ذكَرهُ شَارحٌ مِن أنَّ مَن قتلَ نبيَّاً لا تُقبلُ تَوبتهُ، ولا يصِحُّ إيمانهُ، فغَيرُ ظاهرٍ بُرهانهُ؛ لأنَّ الإيمانَ والتَّوبةَ يَـجُبَّانِ ما قبلَهما بالإجماعِ.

وإيمـانُ المقلِّـدِ ذو اعتِبـارٍ   بأنـواعِ الدَّلائـلِ كالنِّصـالِ

هُو بكسرِ النُّونِ: جمعُ نَصلٍ، وهُو حَديدةُ السَّيفِ والسَّهمِ ونَحْوِهما[2].

والتَّقليدُ: قَبولُ قولِ الغيرِ بلا دَليلٍ، فكأنَّهُ بقَبولِهِ لهُ جَعَلهُ قِلادةً في عُنقهِ.

والمعنى: أنَّ إيمانَ المقلِّدِ مُعتبرٌ عندَ الأكثرِ بأنواعِ الأدلَّةِ القَاطعةِ، ومِن الدَّلائلِ الواضِحةِ أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ يكتَفي بالإيْمانِ مِن الأعرابِ الخالِينَ عَن النَّظرِ في هَذا البابِ بمُجرَّدِ التلفُّظِ بكلِمتي الشَّهادةِ.

ونُقـلَ عـن المُعتزلةِ القَـولُ بعَـدمِ اعتبارِ إيمـانِ المقلِّدِ، ونُسـبَ إلى الأشْـعريِّ أيضـاً، لكـنْ قـالَ القُشَـيريُّ: إنـهُ افتـراءٌ عَليـهِ، فمـا ذَكـرهُ ابـنُ جَماعـةَ: أنَّ مَذهـبَ الأشـعريِّ والقاضِـي أنَّ إيمـانَ المقلِّدِ غيـرُ مُعتبرٍ خِلافـاً للظَّاهريَّةِ والسَّـادةِ الحَنفيةِ = ليـسَ فـي محلِّهِ.

---

(١) في «و»: «شر».

(٢) في «و»: «وغيرهما».

ثـمَّ التَّحقيـقُ مـا ذَكرهُ السُّـبكيُّ: مِـن أنَّ التَّقليـدَ إنْ كانَ أخْـذاً بقـولِ الغَيرِ مِن غَيـرِ حجَّـةٍ ولا جَـزمٍ بهِ فلا يَكفِـي إيمانُ المقلِّـدِ قَطعاً؛ لأنـهُ لا إيمانَ مـعَ أدنَى تردُّدٍ فيـهِ، وإنْ كانَ التَّقليـدُ أخـذاً بقـولِ الغَيـرِ بغيـرِ حجَّةٍ لكـنْ جَزمـاً فيَكفِي إيمانـهُ عِندَ الأشْـعريِّ وغَيـرِهِ، انتَهى.

ويؤيِّدهُ أصولُ أهلِ السنَّةِ مِن أنَّ الإيمانَ هُو التَّصديقُ بما جاءَ بِهِ النَّبيُّ ﷺ مِن عندِ اللهِ تَعالى، والإقرارُ بِهِ عَلى ما اختَارهُ بعضُ أئمَّةِ الحَنفيَّةِ كشَمسِ الأئمَّةِ السَّرَخْسيِّ وفخرِ الإسْلامِ البَزْدَويِّ[1] خِلافاً لجُمهورِ المحقِّقينَ، ومِنهمْ الشيخُ أبو مَنصورٍ الماتُريديُّ ومُعظمُ الأشاعِرةِ؛ حَيثُ ذَهبُوا إلى أنهُ التَّصديقُ بالقَلبِ فقط، والإقرارُ شرطٌ لإجراءِ أحكامِ الإسْلامِ في الدُّنيا.

وخلاصةُ الكلامِ في هذا المقامِ: أنَّ إيمانَ المُقلِّدِ صَحيحٌ عندَ الأئمةِ الأربعةِ، وإنْ كانَ عاصِياً بتركِ الاستِدلالِ.

ونُقلَ عَن الأشعريِّ: أنَّ شرطَ صحةِ إيمانهِ أنْ يَعرفَ كلَّ مَسألةٍ بدِلالةٍ عَقليةٍ.

زادَ المُعتزلةُ: وأنْ يعبِّرَ عنهُ بلِسانهِ، ويجادِلَ خَصمَهُ في بُرهانهِ.

ومـا عُـذرٌ لـذِي عَقـلٍ بجَهـلٍ لخـلَّاقِ الأسَـافلِ والأعالِـي

اعلمْ أنَّ حدَّ الجهلِ: مَعرفةُ المَعلُومِ عَلى خِلافِ ما هُو بهِ، وحدَّ العِلمِ: مَعرفةُ المَعلُومِ عَلى ما هُو بهِ، عَلى ما ذَكرهُ ابنُ جَماعةَ.

والعَقلُ: غَريزةٌ يَتبعُها العلمُ بالضَّروريَّاتِ عندَ سَلامةِ الآلاتِ.

واختُلفَ في محَلِّهِ؛ فقِيلَ: الدِّماغُ ونُورُهُ في القَلبِ حتَّى يُدرِكَ الغَائباتِ[2].

وكمالُهُ: أنْ يُنجِيَ صاحِبهُ مِن مَلامةِ الدُّنيا ونَدامةِ العُقبى.

---

(١) في هامش «ف»: «بزدة: قريةٌ مِن أعمالِ نسفٍ النِّسبةُ بَزديٌّ وبَزدويٌّ. قاموس».

(٢) في «د»: «الغايات».

وقدْ قيلَ: إنَّ العَقلَ حياةُ الأرْواحِ كما أنَّ الرُّوحَ حياةُ الأشْباحِ، فالنَّفسُ جِسمٌ كَثيفٌ، والرُّوحُ جِسمٌ لَطيفٌ.

وسئلَ عليٌّ رَضيَ اللهُ عنهُ عَن مَعدنِ العَقلِ فقَالَ: القَلبُ، وإشْراقُه إلى الدِّماغِ.

وهُو خِلافُ ما ذَكرهُ الحُكماءُ، وقولُ عليٍّ أعلَى عِندَ العُلماءِ.

ووردَ في بَعضِ الأخبارِ أنَّ الجَهلَ أقربُ إلى الكُفرِ مِن بَياضِ العَينِ إلى سَوادِها.

ثمَّ اعلمْ أنَّ اللهُ سُبحانه ركَّبَ العَقلَ بلا شَهوةٍ في المَلائكةِ، وركَّبَ الشَّهوةَ بلا عَقلٍ في البَهائمِ، وركَّبهما في بني آدمَ؛ فمَن غَلبَ عقلُهُ شَهوَتَهُ ألحِقَ بالمَلائكةِ بلْ أكمَلُ، ومَن غَلبَ شَهوتُهُ عَقلَهُ فهُو في مَرتبةِ البَهائمِ بلْ أسفلُ.

ثمَّ قالَ ابن جماعةَ: والجهلُ يُوجبُ المَعرفةَ معَ البُلوغِ والعقلِ عند الشافعية[١]، خِلافاً للحَنفيَّةِ والمُعتزلةِ، انتَهى.

والمَعنى: أنهُ لا عُذرَ لصَاحبِ عَقلٍ ـ أي: كاملٍ ـ بَلغَ مَبلغَ الرِّجالِ أنْ يَجهلَ صَانعهُ الَّذي خَلقَ السَّماواتِ والأرْضَ ـ أي: العُلْويَّاتِ والسُّفليَّاتِ ـ الدَّالةَ عَلى صَانعِها وخالِقها ومُبدِئها ومُنشِئها؛ كما قالَ تَعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥]، وقالَ: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

وكما قالَ بَعضُ العَارفينَ:

وفي كلِّ شَيءٍ لهُ آيةٌ ... تدلُّ عَلى أنهُ واحِدُ

وفي فِطرةِ الخَلقِ إثْباتُ وُجودِ البَاري كما قالَ اللهُ تَعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]، وكما قالَ ﷺ: «كلُّ مَولودٍ يُولدُ عَلى الفِطرةِ»[٢].

---

(١) في النسخ: «والعقل عذر» بدل: «والعقل عند الشافعية»، والمثبت من «درج المعالي» للعز ابن جماعة (ص: ١٣٥).

(٢) رواه البخاري (١٤١١)، ومسلم (٢٦٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه. كلاهما بلفظ: =

ويدلُّ عَليهِ قضيَّةُ المِيثاقِ أيضاً، ويُشيرُ إلَيهِ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، ولهَذا لَمْ يُبعثِ الأنْبياءُ إلَّا للتَّوحيدِ لا لإثْباتِ وُجودِ الصَّانعِ؛ كما يُشعرُ بهِ قَولُهُ تَعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]، فالكفَّارُ لَمْ يكُونُوا شاكِّينَ في وُجودِ الصَّانعِ، وإنَّما كفَرُوا للقَولِ بتعدُّدِ الآلهةِ مُتعلِّلينَ بأنَّ هَؤلاءِ شُفعاؤنا عندَ اللهِ، وإنَّهم ليقرِّبُونا إلى اللهِ زُلفى.

وخُلاصةُ المَسألةِ: أنَّ العاقِلَ الَّذي لمْ تَبلُغهُ الدَّعوةُ: هلْ يَجبُ عَليهِ الإيمانُ باللهِ تَعالى أم لا؟ وإذا لمْ يُؤمنْ: هَل يَخلدُ في النَّارِ أم لا؟

فيهِ خِلافٌ بَينَ مَشايخِ الحَنفيَّةِ؛ فعنْ عامَّتهِمْ: نَعمْ؛ وهُو المَرويُّ عَن الإمامِ أبي حَنيفةَ، فَقدْ رَوى الحاكِمُ الشَّهيدُ في «المُنتقى» عن أبي حَنيفةَ أنهُ قالَ: لا عُذرَ لأحدٍ في الجَهلِ بخَالقهِ لِمَا يَرى مِن خَلقِ السَّماواتِ والأرْضِ وخَلقِ نَفسهِ وسائرِ مخْلوقاتِ ربِّه.

وعَن أبي حَنيفةَ أيضاً أنهُ قالَ: لو لمْ يَبعثِ اللهُ رَسُولاً لَوَجبَ عَلى الخَلقِ مَعرفتهُ بعُقولهِمْ.

وفي ظاهرِ الرِّوايةِ عنهُ: أنهُ لو لمْ يَعرفْ ربَّهُ وماتَ يخلُدُ في النَّارِ.

وقالَ أبو اليُسْرِ البَزْدَويُّ مِنهمْ[1]: لا يجِبُ عَليهِ ويُعْذرُ لَو لم يُؤمنْ بهِ، وبهِ قالَ الأشْعريُّ، وهُو رِوايةٌ عَن أبي حَنيفةَ.

ومِنهمْ مَن قالَ بوُجوبهِ عَليهِ إلَّا أنهُ لا يعذَّبُ بهِ، كما هُو رِوايةٌ عَن أبي حَنيفةَ

= «ما من مولود إلا يولد...».

(١) في «و»: «منهم من قال».

رَحمهُ اللهُ، فيكُونُ عاصِياً؛ لقولهِ تَعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] عَلى أنَّ الجُمهورَ حَملوا نفيَ العَذابِ عَلى عَذابِ الاستِئصالِ في الدُّنيا لا عَلى العَذابِ في العُقبى، وبَعضهمْ جَعلُوا الرَّسولَ ما يَشملُ العَقلَ أيضاً.

وأجمعُوا عَلى أنهُ في أحكامِ الشَّرعِ مَعذورٌ.

ثـمَّ الصَّبـيُّ العاقـلُ إذا كانَ بحـالٍ يُمكِنـهُ الاسـتِدلالُ: هَـل يجِـبُ عَليـهِ مَعرفـةُ اللهِ أمْ لا؟

قالَ الشَّيخُ أبُو مَنصورٍ وكَثيرٌ مِن مَشايخِ العِراقِ: تجِبُ، وقالَ بَعضُهمْ: لا يجِبُ عَليهِ شيءٌ قبلَ البُلوغِ، وأمَّا إذا أسلمَ قبلَ البُلوغِ يَكونُ إيْمانهُ صَحِيحاً وارْتدادُهُ يكُونُ ارتِداداً، وأمَّا الصَّبيُّ الَّذِي لا يَعقلُ لا يكُونُ ارتِدادهُ ارتِداداً وإسْلامهُ يكُونُ إسْلاماً.

ومـا إيْمـانُ شَـخصٍ حـالَ بـأسٍ بـمَـقبـولٍ لـفَـقـدِ الامتِثـالِ

(حالَ بأسٍ) بسُكونِ هَمزةٍ وإبْدالِهِ، وبالمُوحَّدةِ في أوَّلِهِ، ونُصبِ (حَالَ) عَلى أنهُ ظَرفٌ، ولمْ يقلْ: (يأسٍ) بالتحتيَّة؛ لمُوافَقةِ قَولِهِ تَعالى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا﴾ [غافر: ٨٥].

وأصـلُ البأسِ: الشـدَّةُ والمَضـرَّةُ، والمُرادُ بِهِ هُنا: سَـكراتُ المَـوتِ، ومُعايَنةُ العَـذابِ، ويَسـتوِي فيـهِ الإيْمـانُ والتَّوبةُ، كما هُـو ظاهرُ القُـرآنِ؛ حَيثُ قـالَ تَعالى: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النسـاء: ١٨].

وقـدْ قـالَ البغويُّ في «تفسـيرهِ»: إنَّـهُ لا تُقبلُ تَوبةُ عـاصٍ، ولا إيمـانُ كافرٍ إذا تيقَّـنَ المَوتَ[1].

---

(١) انظر: «تفسير البغوي» (٢/ ١٨٥).

ويُؤيدُ ما قَالهُ: أنَّ مِن شَرطِ التَّوبةِ عَن الذَّنبِ العَزمُ عَلى أنْ لا يَعودَ إلَيهِ، وذَلكَ إنَّما يَتحقَّقُ معَ ظَنِّ التَّائبِ المُتمكِّنِ(١) مِن العَودِ.

وأيضَـاً: فلا شـبهةَ أنَّ كلَّ مُؤمـنٍ عاصٍ يَندمُ عِنـدَ البَأسِ، وقـدْ وَردَ أنَّ التَّائبَ مِـن الذَّنـبِ كمَن لا ذَنـبَ لهُ؛ فيَلـزمُ منـهُ أنْ لا يَدخلَ أحدٌ مِـن المُؤمِنينَ النـارَ، وقدْ ثبتَ أنَّ بعضهُـمْ يدخُلونَها.

وأيضَاً: نحنُ مكلَّفونَ بالإيمانِ الغَيبيِّ؛ لقَولهِ تَعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ وذَلكَ الوَقتَ يكُونُ الإيمانُ العَينيُّ فلا يصِحُّ.

وأمَّا ما أخرَجهُ التِّرمذيُّ مِن حَديثِ ابنِ عُمرَ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «إنَّ اللهَ تَعالى يَقبلُ تَوبةَ العِبدِ ما لمْ يُغَرْغِرْ»(٢)، فيَشمَلُ تَوبةَ المُؤمنِ والكَافرِ.

والمـرادُ بالغَرغـرةِ هُـو حـالُ البـأسِ ووقْـتُ البـأسِ(٣)، وبَعـدَ تَحقُّقـهِ لـم يُتصـوَّرْ منهُمـا الامتِثـالُ فـي الأفعالِ عَقـلاً ونَقلاً؛ كما قـالَ سُـبحانهُ: ﴿وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ﴾ [الأنعـام: ٢٨] فقـولُ الشَّـارحِ(٤): فهَـذا بخِـلافِ توبةِ العاصِـي؛ للحَديثِ المَذكُـورِ، لَيـسَ فـي محلِّهِ.

وكذا قَولُ ابنِ جَماعةٍ وجَزمُهُ في المَسألةِ بأنَّ إيمانَ الكَافرِ إذا رأى مَوضِعهُ مِن النَّارِ غَيرُ مَقبولٍ، وتوبةَ العاصِي في تِلكَ الحالةِ مَقبولةٌ.

ثمَّ قالَ: فإنْ قلتَ: ما الفَرقُ؟ قلتُ: انسِحابُ حُكمِ الإيمانِ، انتَهى.

ولا يخفَى أنَّ انسحابَ حكمِ الإيمانِ لا يقتَضِي أنَّ حالَ البأسِ يُقبلُ التَّوبةُ مِن

---

(١) في «د»: «التمكُّن».

(٢) رواه الترمذي (٣٥٣٧) وقال: حسن غريب.

(٣) في «ف»: «اليأس».

(٤) في «ف»: «شارح».

العصيان[١]، ومِن القَواعِدِ: أنَّ مُعارَضةَ النصِّ بالدَّليلِ العَقليِّ غَيرُ مَقبولةٍ عندَ الأعيانِ.

وأمَّا قولُ الشَّارحِ[٢]: إنَّ عَليهِ أئمَّةَ بُخارَى مِن الحَنفيَّةِ وجَمعاً مِن مُتأخِّري الشَّافعيةِ كالسُّبكيِّ والبُلقينيِّ، فعَلى تَقديرِ صحَّتهِ يحتاجُ إلى ظُهورِ حجَّتِهِ.

وما أفعَالُ خيرٍ في حِسابٍ ... مِن الإيمانِ مَفروضَ الوِصالِ

نَصبهُ على الحالِ، والمَعنى: ليستِ العِباداتُ المَفرُوضةُ مَحسوبةً من الإيمانِ، ولا داخلةً في أجَزائهِ[٣]، حالَ كونِها مَفروضاً وصلُها بالإيْمانِ عَلى وَجهِ الإحْسانِ، فإنَّها وإنْ لم تكُنْ مِن مَفهومِ الإيْمانِ، إلَّا أنَّ الإيمانَ بها مُتحتِّمٌ، والإتيانَ[٤] بها مُتصلةً فَرضٌ لازِمٌ، لأنَّها لا تُعتدُّ بدُونهِ باتِّفاقِ أهلِ الحقِّ.

وما قالهُ النَّاظمُ مِن أنَّ الأعمالَ غَيرُ داخِلةٌ في الإيمانِ، هُو ما عَليهِ أكابرُ عُلماءِ الأعْيانِ؛ كأبي حَنيفةَ وأصحَابهِ، واختَارهُ إمَامُ الحَرمينِ وجُمهوُر الأشَاعرةِ؛ لِـمَا مرَّ مِن أنَّ حَقيقةَ الإيمانِ هُو التَّصديقُ القَلبيُّ فقطْ، أو هُو معَ الإقرارِ باللِّسانِ.

وهو مَذهبُ مالكٍ والشَّافعيِّ والأوزاعِيِّ، وهُو المَنقُولُ عَن السَّلفِ وكَثيرٍ مِن المُتكلِّمينَ، ونَقلهُ في «شرحِ المَقاصدِ» عَن جَميعِ المُحدِّثينَ.

وفي «شَرحِ العَقائدِ» عَن جُمهورِهمْ: أنَّها داخلةٌ في الإيمانِ.

والظَّاهرُ ـ كما قالَ بَعضُ المُحقِّقينَ ـ أنَّ مُرادَهمْ: أنَّها داخِلةٌ في الإيْمانِ الكاملِ، لا أنَّهُ يَنتفِي الإيمانُ بانتِفائها كما هُو مَذهبُ المُعتزلةِ والخَوارجِ، فالنِّزاعُ

---

(١) في «و»: «العصاة».

(٢) في «ف»: «شارح».

(٣) في «و»: «جزائه».

(٤) في «و»: «والإيمان».

في المَسألةِ بينَ الفَريقَينِ مِن أهلِ السُّنةِ لَفظيٌّ، وكذا ما يتفرَّعُ عَليهِ مِن زِيادةِ الإيْمانِ ونُقصانهِ، معَ الإجماعِ عَلى أنَّ مَن آمنَ وماتَ قَبلَ فَرضِ عَملٍ عَليهِ أنهُ ماتَ مُؤمناً.

ولا يُقضَى بكُفرٍ وارتِدادٍ بعَهْرٍ أو بقَتلٍ واختِزالِ

(العَهْر) بفَتحِ العَينِ المُهملةِ: الزِّنا، والاختِزالُ: الاقتِطاعُ، والمُرادُ: أخذُ مالِ الغَيرِ غَصْباً أو سَرقةً، وفي مَعناهُ جَميعُ مَظالمِ العِبادِ.

وهذا البَيتُ بَيانُ حُكمِ الأفعالِ المُحرَّمةِ، كما أنَّ البَيتَ السَّابقَ(١) بيانُ حُكمِ الأعْمالِ الوَاجبةِ، فإيْرادُ الواوِ في محلِّهِ، ولَيسَ هَذا مَبنيَّاً عَلى ما قَبلهُ كما توهَّمهُ الشَّارحُ القُدسيُّ، وقالَ: كانَ حقُّهُ التَّعبيرَ بالفاءِ بَدلَ الواوِ، نعمْ كانَ الأَولى أنْ يُقدِّمَ القَتلَ عَلى العَهرِ ليَكونَ التَّرتيبُ الذِّكريُّ عَلى وَفقِ التَّرتيبِ الرُّتبيِّ.

والمَعنَى: لا يُحكُم بكُفرِ أحدٍ وارتِدادهِ بسَببِ ارتكابِ زناً، أو قَتلِ نَفسٍ بغَيرِ حقٍّ، أو سَرقةٍ، ونَحوِها مِن الكَبائرِ، وهذا مَذهبُ أهلِ السُّنةِ، خِلافاً للخَوارجِ حَيثُ يَقولُونَ بكفرِ مُرتكبُ الكَبيرةِ والصَّغيرةِ، وللمعتزلةِ فإنَّهمْ يَقولونَ: لا يُقضَى بكفرٍ ولا إيمانٍ، ويُثبتُونَ المَنْزِلةَ بينَ المَنزلَتينِ، ويسمُّونهُ فاسِقاً لا كافِراً كالخَوارجِ، مع أَنَّهما قائلانِ بأنَّهُ مخلَّدٌ في النَّارِ.

ونَحنُ نَقولُ: إنهُ عاصٍ تَحتَ المَشيئةِ؛ لقَولهِ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] ولا نَقولُ: إنَّ المَعصيةَ لا تَضرُّ معَ الإيْمانِ، كما لا تَنفعُ الطَّاعةُ معَ الكُفرِ، عَلى ما ذَهبَ إليهِ بَعضُ أهلِ البِدعَ، وتَبعَهمُ المَلاحِدةُ والإباحيَّةُ والوُجوديَّةِ.

ومَن ينوِ ارتِداداً بعدَ دَهرٍ يَصِرْ عَن دينِ حقٍّ ذا انسِلالِ

---

(١) في «ف»: «الأول».

(مَن) شَرطيَّةٌ، و(يَصِرْ) جَوابُها، والانسِلالُ: الخُروجُ بخُفْيةٍ.

والمَعنَى: أنَّ مَن يَنوِ الارتِدادَ بعدَ مدَّةٍ طالَتْ أو قَصرتْ يَخرُجْ بذَلكَ عَن دِينِ الحقِّ والإيْمانِ المُطلقِ في الحَالِ، وإنْ قَصدَ الاستِقبال، لأنَّ استِدامةَ الإيمان مِن واجِباتِ[1] الإيقان؛ كما قالَ تَعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ﴾؛ أي: اثبُتوا، فإذا أتَى بما يُنافِيها ولَو بالنيَّةِ فقَدْ كفرَ اتِّفاقاً، ولأنَّ قصدَ الكُفرِ يُنافي التَّصديقَ ويُزيلُ التَّحقيقَ، ولأنهُ رِضىً بالكُفرِ، والرِّضا بكُفرِ نَفسهِ كُفرٌ إجْماعاً.

وإنَّما الخِلافُ في كُفرِ غيرِهِ لقَصدِ ضرِّهِ[2]، لا لكَونِ استِحسانِ الكُفرِ في نَفْسهِ، فقَولُ الشَّارحِ القُدسيِّ: الرِّضى بالكُفرِ كُفرٌ عَلى المُرجَّحِ، ليسَ في محلِّهِ، وقدْ عُلمَ كُفرُهُ بالأَولى فيما إذا نَوى الارتِدادَ في الحالِ، أو بعدَ لحظةٍ كما لا يَخفَى.

ثمَّ اعلمْ أنَّ قَصدَ الكُفرِ كفرٌ، وهُو غَيرُ معفوٍّ بالإجْماعِ؛ لأنَّ اللهَ سُبحانهُ يعفُو عمَّا دُونَ الشِّركِ لا عنِ الشِّركِ بلا نزاع، بخِلافِ قصدِ السَّيئةِ فإنهُ سَيئةٌ، ولكنَّها مَعفوَّةٌ بوعدِ اللهِ سُبحانهُ؛ لقَولهِ: «مَن همَّ بسَيئةٍ فلمْ يَعمَلها لمْ يُكتبْ عَليهِ شيءٌ، فإنْ عمِلها كُتبتْ عَليهِ سَيئةٌ واحِدةٌ»[3].

وهَذا عندَ أهلِ السُّنةِ، وقالتِ المُعتزلةُ والخَوارجُ: لَيستْ معفوَّةً؛ كالهمِّ بالكُفرِ.

ثمَّ الهمُّ الَّذي لم يُكتبْ عَليهِ ما خَطرَ ببالهِ ولم يَعزِمْ عَلى ارتِكابهِ، وإلَّا فالمُحقِّقونَ عَلى أنهُ يُكتبُ عَليهِ، لكنْ معَ هَذا قابلٌ أن يعفوَ اللهُ عنهُ، وأنهُ تحتَ المَشيئةِ، بخِلافِ قصدِ الكُفرِ وعَزمهِ.

---

(١) في «و»: «لأن استدامة الأعمال من موجبات».

(٢) في «ف»: «ضيره».

(٣) رواه البخاري (٧٥٠١)، ومسلم (١٢٨) و(١٣٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه.

وأما خَطراتهُ فلا تضرُّ كما يُشيرُ إليهِ حَديثُ: «وهَذا صَريحُ الإيمانِ»[١] أو: «مَحضهُ»[٢]، والحمدُ للهِ الَّذِي ردَّ أمرَ الشَّيطانِ إلى الوَسوسةِ.

ولفظُ الكُفرِ مِن غَيرِ اعتِقادٍ بطوعٍ ردُّ دِينٍ باغتِفالِ

الباءُ في (بطوعٍ) للمعيَّةِ، وفي (باغتِفالِ) للسَّببيَّةِ، و(ردُّ) مَرفوعٌ عَلى أنهُ خَبرٌ لـ (لفظُ).

والمَعنَى: أنَّ إجْراءَ لَفظِ الكُفرِ ومَبناهُ على اللِّسانِ مِن غَيرِ اعتِقادِ اللَّافظِ بمَعناهُ معَ طَواعِيتِهِ وعَدمِ كَراهِيتِهِ النَّاشئةِ عَن مُوجبِ إكراهٍ لذَلكَ الكَلامِ حالَ كَونهِ مُلْتبِساً بالغَفلةِ عَن ذَلكَ المَرامِ ردٌّ لدِينِ الإسْلامِ، وخُروجٌ عَن دائرةِ الأحكامِ، وهَذا ما عَليهِ أئمَّةُ الحَنفيَّةِ؛ لِـمَا سبقَ مِن أنَّ المُختارَ عِندَ بَعضهِمْ أنَّ الإيمانَ هُو التَّصديقُ والإقرارُ، فبإجراءِ الكُفرِ عَلى اللِّسانِ يتبدَّلُ الإقْرارُ بالإنكارِ، وذَلكَ كُفرٌ عندَ العُلماءِ الأبرارِ.

وقالَ شارحٌ حَنفيٌّ: يكفرُ عِندَ عامَّةِ العُلماءِ، ولا يُعذرُ بالجَهلِ، وقالَ بَعضُهمْ: لا يكفُرُ ويُعذرُ بالجَهلِ. ثمَّ قالَ: والأصحُّ أنهُ لا يكفرُ وعَليهِ الفَتوى، انتَهى.

والظَّاهرُ أنَّ هَذا إذا تكلَّمَ بكَلمةٍ عَالماً أنَّها كَلمةُ كفرٍ غَيرَ مُعتقدٍ لمَعنَاها، أمَّا مَن تَكلَّمَ بكلِمةِ كُفرٍ ولَمْ يَدرِ أنَّها كَلمةُ كُفرٍ، ففِي «فتاوَى قاضِيخانَ» حِكايةُ خِلافٍ مِن غَيرِ تَرجيحٍ، حَيثُ قالَ: قيلَ: لا يكفرُ لعُذرهِ بالجَهلِ، وقيلَ: يكفرُ ولا يُعذَرُ بالجَهلِ[٣].

وقالَ العزُّ ابنُ جَماعةَ: اختُلفَ في التَّلفظُ بالكُفرِ مِن غَيرِ اعتِقادٍ ولا إكْراهٍ، فقِيلَ: يكفرُ بذَلكَ، وقيلَ: لا؛ فلو كانَ عَن إكراهٍ فلا كُفرَ اتِّفاقاً، انتَهى.

ومَفهومُ كلامهِ: أنَّهُ إذا كانَ عَن اعتِقادٍ كَفَرَ اتِّفاقاً كما ذَكرهُما الشَّارحُ القُدسيُّ

---

(١) رواه مسلم (١٣٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه.

(٢) رواه مسلم (١٣٣) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عنه.

(٣) انظر: «فتاوى قاضيخان» (٣/ ٣٦٢).

عنهُ بالمعنَى دُونَ المَبنَى، ويُؤيِّدهُ قَولهُ تَعالى: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ١٠٦].

ثمَّ في إطلاقِهِ الإكْراهَ نَظرٌ لا يَخفَى؛ ففِي «فَتاوى قاضِيخانَ» تفصيلٌ حَسنٌ، وهو: أنهُ إنْ أكرِهَ بقَيدٍ أو حَبسٍ فتلفَّظَ لذَلكَ كَفرَ، أو بقَتلٍ أو إتْلافِ عُضوٍ أو ضَربٍ مُؤلمٍ فتَلفَّظَ لذَلكَ وقَلبهُ مُطمئنٌّ بالإيمانِ لا يكفرُ استِحساناً[1].

يعنِي: وكانَ القِياسُ أنْ يكُونَ كُفراً؛ لأنهُ إنكارٌ مُبطِلٌ لِـمَا سَبقَ عنهُ مِن إقْرار.

ثمَّ مِن فُروعِ الارتِدادِ: أنهُ يُبطلُ أعمالَهُ الصَّالحةَ، وتَقعُ الفُرقةُ بَينهُ وبَينَ امرَأتهِ، ولو جدَّدَ الإيمانَ، بخِلافِ مَذهبِ الشَّافعيِّ فإنَّهُ لا يُبطِلُها إلَّا بالمَوتِ عَلى الكُفرِ، ففي مَذهبِنا يَجبُ عَليهِ إعادةُ حِجَّةِ الإسْلامِ لأنَّ وَقتَ الحجِّ مُمتدٌّ إلى آخرِ العُمرِ، وكذا إذا أسلَمَ في آخِرِ الوَقتِ وقدْ ارتدَّ في أوَّلِهِ بعدَ أداءِ صَلاتهِ، فإنهُ تَجبُ إعادةُ تلكَ الصَّلاةِ، وأمَّا قضاءُ الصَّلواتِ ونَحوِها الواقعةِ في أيَّامِ الارتِدادِ فلا يجِبُ اتِّفاقاً.

ولا يُحكَمْ بكفرٍ حالَ سُكرٍ ... بما يَهْذِي ويَلغُو بارتِجالِ

(لا) نَاهيةٌ، و(يُحكَمْ) بصِيغةِ المَجهُولِ، وقيلَ بالمُثناةِ الفَوقيَّةِ خِطاباً، وفي نُسخةٍ بصِيغةِ المُتكلِّمِ، ونُصبَ (حالَ) عَلى الظَّرفِ، و(ما) مَصدريَّةٌ و(يَهْذِي) بفَتحِ المُضارِعةِ وكسرِ ذالِهِ المُعجَمةِ مِن الهَذيانِ، وهُو الكَلامُ السَّاقطُ الاعتِبارِ في مَيدانِ البَيانِ، وفي مَعناهُ اللَّغوُ فإنهُ الكَلامُ البَاطلُ.

والارتِجالُ بالجِيمُ: هُو القَولُ بَديهةً مِن غَيرِ أنْ يكُونَ لهُ مِن قَبْلهِ تَهيئةٌ ورَوِيَّةٌ، وباؤُهُ مُتعلِّقٌ بـ(يَهذِي) أو (يَلغُو)، وفاعلُهما السَّكرانُ فإنَّ المَذكُورَ معنًى كالمَذكُورِ مَبنًى.

---

(١) المصدر السابق.

والمَعنَى: أنهُ لا يُحكَمُ بكُفرِ إنسانٍ بسَببِ ما يجرِي عَلى لِسانهِ مِن كَلمةِ الكُفرِ حالَ سُكرهِ دُونَ تأمُّلٍ في أمرِهِ، والنَّاظمُ أطلَقهُ.

وفي «فتاوى قاضِيخانَ» تَفصيلهُ، حَيثُ قالَ: فإنْ كانَ يَعرِفُ الخَيرَ مِن الشرِّ، والسَّماءَ مِن الأرْضِ، فيُحكَمُ بكُفرِهِ؛ وإلَّا فلا[1].

وذَهبَ ابنُ جَماعةَ وشَارحٌ مِن الحَنفيَّةِ إلى إطْلاقِهِ وعَدمِ تَكفِيرهِ مِن غَيرِ نظرٍ إلى اختِلافِ حالهِ، قيلَ: وهُو المَشهورُ عَن الحَنفيَّةِ بدَليلِ أنَّ الإسْلامَ يعلُو ولا يُعلى، عَلى ما وَردَ في «الصَّحيحِ»[2].

ويؤيِّـدهُ أنـهُ قرأ بَعـضُ الصَّحابةِ وهو سَـكرانٌ: أَعْبُدُ مـا تَعبُدونَ، وصارَ سَـبباً لتَحريمِ السُّـكرِ حـالَ الصَّلاةِ.

ونقلَ الشَّارحُ أيضاً عَن أبي حَنيفةَ أنَّ ردَّةَ السَّكرانِ ردَّةٌ؛ لإتيانهِ بحَقيقَةِ الردَّةِ.

قالَ القُدسيُّ: وهَذا مَذهبُ الشَّافعيِّ.

ونَقـلَ الشَّـارحُ أيضاً أنَّ السَّـكرانَ هُـو الَّذِي لا يَعـرفُ الرَّجلَ مِن المَـرأةِ عندَ أبـي حَنيفةَ.

ثـمَّ قـالَ: واعلَـمْ أنَّ السُّـكْرَ عَلى نَوعينِ: سُـكرٌ بطَريـقٍ مُباحٍ كشُـربِ الدَّواءِ، والسُّـكرِ بالبِنـجِ وبمـا يتَّخـذُ مِن الحُبوبِ والعَسـلِ، فلا يقـعُ طلاقُـهُ ولا إعتاقُه، ولا

(١) انظر: «فتاوى قاضيخان» (٣/ ٣٦٢).

(٢) ذكـره البخـاري تعليقـاً مـن قـول ابـن عبـاس رَضِيَ اللهُ عنهمـا قبـل الحديـث (١٣٥٤)، وروي مرفوعـاً، قـال ابن الملقن فـي «خلاصة البـدر المنيـر» (٢/ ٣٦٢): رواه الدارقطني في «سـننه» من روايـة عائـذ بـن عمـرو المزنـي بإسـناد واه... والطبراني فـي أصغر معاجمـه، وأبو نعيـم والبيهقي فـي كتابيهمـا «دلائـل النبـوة» من روايـة عمر بن الخطـاب... وفي سـنده محمد بن علي بـن الوليد السـلمي البصـري، قـال البيهقـي: الحمـل فيـه على السـلمي، قـال الذهبـي: صـدقَ واللهِ البيهقيُّ، فإنـه حديـث باطل.

يَنفذُ جميعُ تصرُّفاتـهِ؛ لأنهُ ليسَ مِـن جِنسِ اللّهوِ فصَارَ مِن أقسَـامِ المرضِ، وسُـكرٌ بطَريـقٍ مَحظـورٍ كشُـربِ الخَمـرِ والنَّبيـذِ، فيَلزمـهُ أحـكامُ الشَّـرعِ، ويَنفـذُ تصرُّفاتهُ كلُّهـا إلَّا الردَّةَ استِحسـاناً.

ومَـا المَعـدُومُ مَرئيًّـا وشَـيئاً لِفِقـهٍ لاحَ فـي يُمْـنِ الهِـلالِ

(مـا) بمَعنـى: لَيـسَ، والمُـرادُ بالفِقـهِ هُنا: الفَهـمُ، ويصـحُّ أنْ يُرادَ بـهِ الدَّليلُ، والـلَّامُ فيـهِ للتَّعليلِ، وهُـو مُتعلِّقٌ بمُقدَّرٍ نَحـوُ: قُلتَ. و(لاحَ) بمَعنـى: ظَهرَ، واليُمنُ بضمِّ اليـاءِ: البَركةُ.

والمَعنَـى: لَيـسَ المَعـدُومُ مَرئيًّا للهِ تَعالى، ولا شَـيئاً. بمَعنَى أنـهُ لا يُطلَقُ عَليهِ أنـهُ شَـيءٌ مُطلَقـاً؛ كقَولـهِ تَعالـى: ﴿وَقَدۡ خَلَقۡتُكَ مِن قَبۡلُ وَلَمۡ تَكُ شَيۡـٔٗا﴾ [مريـم: ٩]. وهُـو لا يُنافِـي كونَهُ مُقيَّداً كما قـالَ اللهُ تَعالـى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾ [الإنسـان: ١].

وقلتُ ذَلكَ جازِماً لِـمَا هُنالِكَ؛ لأجْلِ فَهْمٍ ظَهرَ لي ظُهوراً بيِّناً كما في الهلالِ المُبارَكِ الحالِ.

وفي المَسألةِ خِلافُ المُعتزِلةِ مُستدِلِّينَ بقَولهِ تَعالى: ﴿إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ﴾ [الحج: ١] عَلى خِلافِ أنَّها يَومَ القِيامةِ كما قالَ الحَسنُ والسدِّيُّ، أو قَبلَ يومِ القِيامةِ وهِي من أشْراطِها كما قالَ عَلقمةُ والشَّعبيُّ وابنُ جُريجٍ. وقالَ مُقاتلٌ: تَكونُ قبلَ النَّفخةِ الأُولى.

وأُجيبَ عنهُ: بأنَّ مَعنَى الآيةِ: إنَّ زلزلةَ الساعةِ تكونُ شَيئاً عَظيماً عِندَ وُجودِها، وبأنَّها لمَّا كانَتْ أمراً مُتحقِّقَ الوُقوعِ في عِلْمهِ سُبحانَهُ صارَتْ كأنَّها مَوجُودةٌ في الحَالِ، واللهُ أعلَمُ بالأحْوال.

قيلَ: والتَّحقيقُ في هَذهِ المَسألةِ ما ذَهبَ إِلَيهِ المُحقِّقونَ: مِن أنَّ الشَّيئيَّةَ تُرادفُ الوُجودَ، والعَدمَ يُرادِفُ النَّفيَ، فالحُكمُ بكَونِ المَعدومِ لَيسَ بشيءٍ ضَروريٌّ.

ويُؤيِّدهُ ما حكَى شَارحُ «المَواقِفِ»: مِن أنَّ أهلَ اللُّغةِ في كلِّ عَصرٍ يُطلِقونَ لَفظَ الشَّيءِ عَلى المَوجُودِ، حتَّى لَو قيلَ لهمْ: المَوجُودُ شيءٌ، تَلقَّوهُ بالقَبولِ، ولَو قِيلَ: لَيسَ بشَيءٍ، قابَلوهُ بالإنكَارِ، انتَهى.

وقيلَ: النِّزاعُ لَفظيٌّ فإنَّ مُرادَهمْ بالمَعدُومِ: الشَّيءُ الثَّابتُ المُتحقِّقُ نَفيُهُ.

ثمَّ اعلَمْ أنَّ هَذهِ المَسألةَ مِن أشْهرِ مَسائلِ الخَلافِ بينَ أهلِ السنَّةِ والمُعتزِلةِ، إلَّا أَّن مَحلَّ الخِلافِ المَعدُومُ البَسيطُ المُمكنُ الوُجودِ، وأمَّا المَعدُومُ المُمتَنعُ الوُجودِ لذَاتهِ ـ كاجتِماعِ الضدَّينِ ـ فلَيسَ شَيئاً، ولا يُرى بلا خِلافٍ.

وقالَ العزُّ بنُ جَماعةٍ: اشتَملَ هَذا البَيتُ عَلى قاعِدتينِ:

الأُولى: أنَّ اللهَ تَعالى هَل يَرى المَعدُومَ أم لا؟ فمَذهبُ الحَنفيَّةِ الثَّاني، ومَذهبُ المُعتزِلةِ الأوَّلُ.

والثَّانيةُ: أنَّ المَعدُومَ هلْ هُو شيءٌ أم لا؟ فمَذهبُ أهلِ السنَّةِ الثَّاني، ومَذهبُ المُعتزِلةِ الأوَّلُ، واللهُ أعلمُ.

وغَيْرانِ المكوَّنُ لا كشَيءٍ ... معَ التَّكوينِ خُذهُ لاكتِحالِ

(غَيرانِ) بكَسرِ النُّونِ: تَثنيةُ غيرٍ، (التَّكوين): الإيجادُ، و(المكوَّن) بفَتحِ الواوِ: المَوجُودُ، وهُما مُتغايرانِ؛ إذ السَّببُ غيرُ المُسبَّبِ، والفِعلُ غيرُ المَفعولِ.

قالَ ابنُ جَماعةَ: وهَذا عندَ أهلِ السُّنةِ خِلافاً للمُعتزلةِ، فإنَّهما شيءٌ واحدٌ عِندهمْ.

ثمَّ الضَّميرُ في (خُذهُ) راجعٌ إلى ما قَالهُ مِن أنَّ المُكوَّنَ والتَّكوينَ مُتغايرانِ، وأكَّدَ ذَلكَ بقَولهِ: (لا كشيءٍ)؛ أي: لا مُتَّحدانِ، وجَعَلَ هَذا القَولَ بمَنزلةِ الكُحلِ؛ لتَنويرهِ عَينَ البَصيرةِ مِن عَمى الجَهلِ بهذِهِ المَسألةِ.

فاعلَمْ أنَّ التَّكوينَ أثْبتهُ عُلماؤنا الحَنفيَّةُ صفَةً للهِ تَعالى زائِدةً عَلى القُدرةِ والإرادَةِ، وقالُوا بقِدَمهِ، وفسَّروهُ بإخراجِ المَعدُومِ مِن العَدمِ إلى الوُجودِ.

والمُـرادُ: مبـدأُ الإخْراجِ لا نَفسُـهُ؛ لأنَّ نَفْـسَ الإخْراجِ وَصـفٌ إضافيٌّ حادثٌ وقَديمٌ.

ونُسبَ قَولُ المُعتزِلةِ إلى الأشعريِّ أيضاً، لكنَّ العلَّامةَ التَّفتازانيَّ ردَّ نِسبةَ ذَلكَ عَلى ظاهِرهِ إلَيهِ، وحَملَ كلامَهُ عَلى مَحملٍ صَحيحٍ لدَيهِ، فقَالَ: مَن قالَ: إنَّ التَّكوينَ عَينُ المُكوَّنِ، أرادَ أنَّ الفَاعلَ إذا فَعَلَ شَيئاً فلَيسَ هاهُنا إلَّا الفاعِلُ والمَفعُولُ، وأمَّا المَعنَى المعبَّرُ عَنهُ بالتَّكوينِ فهُو أمرٌ اعتِباريٌّ يَحصُلُ في العَقلِ مِن نِسبةِ الفاعِلِ إلى المَفعولِ، ولَيسَ أمراً مُحقَّقاً مُغايِراً للمَفعُولِ في الخَارجِ، ولمْ يُرِدْ أنَ مَفهُومَ التَّكوينِ هُو بعَينِهِ مَفهُومُ المُكوَّنِ.

وهَذا خُلاصةُ ما في كلامِهِ مِن شَرحي «المَقاصِدِ» و«العَقائدِ».

وقـدْ سَـبقَ شَـرحُ قَولـهِ: (وفي الأذْهـانِ حـقٌّ..) البيـت المَذكور هُنـا عَلى ما في بَعضِ النُّسـخِ.

وإنَّ السُّـحْتَ رِزقٌ مِثـلُ حِـلٍّ وإنْ يكـرَهْ مَقالـي كلُّ قـالِ

(السُّحت) بضمِّ السِّينِ وسُكونِ الحاءِ ويُضمُّ: هُو الحَرامُ، بلْ أَشَدُّهُ، و(الحِلُّ) بكَسرِ الحاءِ: الحَلالُ، و(المَقالُ) مَصدرٌ مِيميٌّ بمَعنَى القَولِ أو المَقولِ.

و(القَالـي): المُبغِـضُ، ومِنـهُ قَولـهُ تَعالـى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]، وقولُـهُ: ﴿إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨].

والمَعنَى: أنَّ الحَرامَ مَرزُوقٌ مثلُ الحَلالِ؛ لأنَّ الرِّزقَ ما يَسوقهُ اللهُ تَعالى إلى الحَيوانِ ليَنتفِعَ بهِ حَراماً كانَ أو حَلالاً.

وفي المسألةِ خِلافُ المُعتزلةِ مُستدلِّينَ بأنَّ الرِّزقَ مُستنِدٌ إلَيهِ تَعالى في الجُملةِ، والمُستنِدُ إلَيهِ تعالى يَقبحُ أنْ يكُونَ حَراماً يُعاقَبونَ عَليهِ.

وأُجيبَ: بأنهُ لا قَبيحَ بالنِّسبةِ إليهِ تَعالى؛ لأنهُ يَفعلُ ما يَشاءُ في مِلكِهِ، ويَحكُمُ ما يُريدُ في مُلكِهِ، وعِقابُهمْ عَلى الحَرامِ لسُوءِ مُباشَرتهِم أسبابَ الأحْكامِ، معَ أنهُ يَلزمُ المُعتزِلةَ أنَّ المُنتفِعَ بالحَرامِ طُولَ الأيَّامِ مِن عُمرِهِ لمْ يَرزُقهُ اللهُ أصْلاً؛ وهُو مُخالفٌ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا﴾ [هود: ٦].

ثمَّ اعلَمْ أنَّ هَذا البَيتَ في بَعضِ النُّسخِ مَوجُودٌ دُونَ غَيرِهِ.

وفي الأجْداثِ عَن تَوحيدِ ربِّي ... سيُبْلَى كلُّ شَخصٍ بالسُّؤالِ

(الأجداث) بالجِيمِ والمُثلثةِ: القُبورُ، جَمعُ جَدَثٍ بفَتحتَينِ، و(سيُبْلَى) صِيغةُ مَجهولٍ مِن البَلاءِ بفَتحٍ ومدٍّ بمَعنَى: يُمتحَنُ، وهُو مُتعلِّقُ المَجرُوراتِ كلِّها.

قالَ ابنُ جَماعةَ: يُشيرُ إلى أنَّ سُؤالَ مُنكرٍ ونَكيرٍ حقٌّ يَجبُ الإيمانُ بهِ، وقدْ أجمعَ عَليهِ أهلُ السُّنةِ، خِلافاً للجَهميَّةِ وبَعضِ المُعتَزلةِ، انتَهى.

ومَعنَى البَيتِ: أنَّهُ سيُختبَرُ كلُّ شَخصٍ في قَبرهِ أو مَقرِّهِ بالسُّؤالِ عَن ربِّهِ ودِينِهِ ونبيِّهِ، كما وَردَ في الحَديثِ الصَّحيحِ: «فيَقولُ المُؤمنُ: ربِّي اللهُ، ودِيني الإسْلامُ، ونَبيِّي مُحمدٌ ﷺ، ويَقولُ الكافرُ والفاجِرُ: هاه هاه لا أدرِي»[1].

وفي «الخُلاصةِ» و«فَتاوى البزَّازيَّةِ» مِن أئمَّةِ الحنفيَّةِ: إنَّ مَن جُعلَ في تَابوتٍ أيَّاماً ليُنقلَ، ما لمْ يُدفَنْ لمْ يُسألْ، وهُو ظَاهرُ الأحادِيثِ، فتأمَّلْ.

أمَا لو[2] أكلَهُ سَبُعٌ فالسُّؤالُ في بَطنهِ كما صرَّحا بهِ.

---

(١) قطعة من حديث البراء الطويل في سؤال القبر، رواه أبو داود (٤٧٥٣). وليس فيه ذكر الفاجر.

(٢) في «و»: «وأما ما».

وأمَّا سُؤالُ الصَّغيرِ فمَنقولٌ عَن السيِّدِ أبي شُجاعٍ مِن الحنفيَّةِ، واعتَمدهُ صَاحبُ «الخُلاصةِ» والبزَّازيُّ في «فَتاويهِ»، وجرَى عَليهِ النسفيُّ في «العُمدةِ»، لكنْ جَزمَ صاحِبُ «البَحرِ» بخِلافهِ؛ وهُو مُقتَضى قولِ النَّوويِّ في «الرَّوضةِ» و«الفَتاوى»(١).

وتوقَّفَ التاجُ الفاكِهانيُّ في سُؤالِ المجنونِ ونَحوهِ.

وأمَّا الأنْبياءُ عَليهمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ فالأصحُّ أنَّهمْ لا يُسألونَ كما جَزمَ به النَّسفيُّ في «بَحرِهِ».

وما وردَ في «الصَّحيحينِ» مِن استِعاذةِ النَّبيِّ ﷺ مِن فِتنةِ القَبرِ وعَذابِهِ أجابَ عَنهُ القاضِي عياضٌ في «شَرحِ مُسلمٍ» بأنَّ ذَلكَ التِزامٌ لحقِّ اللهِ تَعالى وإعْظامِهِ والافتِقارِ إلَيهِ، وليَقتدِي بهِ أُمتهُ، وليُبيِّنَ لهمْ صِفةَ الدُّعاءِ، والمهمِّ منهُ(٢).

وأمَّا الجنُّ فمالَ بعضُ المتأخِّرينَ إلى أنهُمْ يُسألُونَ؛ لعَدمِ الأدلَّةِ الشَّاملةِ لهمْ ولغَيرهمْ.

وأمَّا المَلائكةُ فقَالَ الفَاكِهانيُّ: الظَّاهرُ أنَّهمْ لا يُسألونَ، ومَيلُ القُرطبيِّ إلى خِلافهِ(٣)، والأظهرُ الأوَّلُ؛ لِمَا سبقَ مِن أنَّ الأنْبياءَ لا يُسألونَ عَلى الأصحِّ.

ثمَّ قالَ ابنُ عبدِ البرِّ: لا يُسألُ الكافرُ الصَّريحُ؛ بلْ يعذَّبُ مِن غَيرِ سُؤالٍ، وإنَّما السُّؤالُ للمُنافقِ(٤)، وخالَفهُ القُرطبيُّ وابنُ القيمِ فقَالا بسُؤالِ كلٍّ مِنهُما(٥).

---

(١) انظر: «روضة الطالبين» (٢/ ١٣٨)، و«فتاوى النووي» (ص: ٧٥).

(٢) انظر: «إكمال المعلم» (٢/ ٥٤٣).

(٣) انظر: «تفسير القرطبي» (١١/ ٢٧٩) تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

(٤) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (٢٢/ ٢٥٢).

(٥) انظر: «تفسير القرطبي» (١٠/ ٦٠) تفسير قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩٢ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢ ـ ٩٣].

هَذا، وقدْ وردَتْ أحاديثُ باستِثناءِ عدَّةٍ فلا يُسألُونَ؛ منهمُ: الشَّهيدُ، والمُرابطُ يَوماً ولَيلةً في سَبيلِ اللهِ، ومَن ماتَ في يَومِ الجُمعةِ أو لَيلَتها، ومَن قَرأَ سُورةَ المُلكِ في كلِّ لَيلةٍ، والمَبطُونُ، والمُرادُ بالبَطنِ الاستِسقاءُ أو الإسْهالُ قَولانِ للعُلماءِ؛ كما ذَكرهُ القُرطبيُّ[١].

وأمَّا ما ذَكرهُ البُلقينيُّ مِن أنَّ سُؤالَ القَبرِ يكُونُ بالسُّريانِّي، فغَيرُ مَعروفٍ بينَ المُتكلِّمينَ ولا بينَ المُحدِّثينَ.

وذكرَ التِّرمذيُّ وابنُ عبدِ البرِّ أنَّ سُؤالُ القَبرِ مِن خَصائصِ هَذهِ الأُمةِ[٢]، ولعلَّ الحِكمةَ في ذَلكَ أنْ يُعجَّلَ عَذابُهمْ في البَرزخِ فيُوافُونَ القِيامةَ عَن الذُّنوبِ مُمحَّصةً[٣].

وللكفَّارِ والفسَّاقِ يُقضَى ....

بصِيغةِ المَجهولِ مِن القَضاءِ، وفي نُسخةٍ صَحيحةٍ: (بُغضاً) بالغَينِ المُعجَمةِ عَلى أنهُ مَنصوبٌ بالحاليَّةِ؛ أي: مَبغُوضينَ، أو بالعِلِّيَّةِ؛ أي: بُغضاً مِن اللهِ لهُمْ.

وفي بَعضِ النُّسخِ: (بَعضٍ) بالعَينِ المُهملةِ مَخفُوضاً عَلى أنَّهُ بدلٌ مِن (الفُساقِ) بدَلَ بَعضٍ.

.... عَذابُ القَبرِ مِن سُوءِ الفِعالِ

(عَذابُ) مَرفوعٌ عَلى أنهُ نائبُ الفاعِلِ بناءً عَلى نُسخةِ الأصلِ، أو عَلى أنهُ مُبتدأٌ خَبرهُ الجارُّ والمَجرورُ السَّابقُ عَليهِ؛ للإشَارةِ إلى حَصرِ العَذابِ المَذكُورِ في الكفَّارِ وبَعضِ الفجَّارِ.

---

(١) انظر: «التذكرة» للقرطبي (ص: ٤٢٥).

(٢) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (٢٢/ ٢٥٣).

(٣) كتب فوقها في «د»: «أي: مطهرة».

و(الفِعال) بكسرِ الفاءِ: جَمعُ فِعْلٍ، وأمَّا بالفَتحِ فمَصدرٌ؛ كـ: ذَهبَ ذَهاباً، وقيل: يُستَعملُ[1] بالكَسرِ للشرِّ وبالفتحِ للخَيرِ.

والحاصِلُ: أنهُ يجِبُ اعتِقادُ أنَّ عذابَ القَبرِ حقٌّ واقعٌ للكفَّارِ، وثابتٌ لبَعضِ الفجَّارِ ممَّنْ أرادَ اللهُ تَعذِيبَهُ في تِلكَ الدَّارِ؛ لسُوءِ فِعالهِمْ وقُبحِ حالهِمْ.

وقدْ أجمعَ أهلُ السنَّةِ عَلى ذَلكَ ففِي «الصَّحيحَينِ»: «عذابُ القَبرِ حقٌّ»[2]، ويُؤيِّدهُ قولُهُ تَعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗا﴾ الآيةَ [غافر: ٤٦].

وفي المَسألةِ خِلافُ المُعتزلةِ والجَهميَّةِ والرَّافضةِ.

وزِيدَ هُنا بَيتٌ في بَعضِ الشُّروحِ وهُو قولهُ:

دُخولُ النَّاسِ في الجنَّاتِ فَضلٌ ... مِنَ الرَّحمنِ يا أهلَ الأمالي

(الأمالي): جمعُ أَمَلٍ، ولَو قالَ: (يا أهلَ المَعالي)، لخلَصَ مِن صُورةِ الإيْطاءِ ولو لمْ يَقعْ عَلى التَّوالي.

والمَعنَى: أنَّ دُخولَ المُؤمنِ في الجنَّةِ ليسَ بمُجرَّدِ أعمالهِ الصَّالحةِ؛ بلْ بفَضلِ اللهِ وكَرمهِ؛ لقَولهِ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «لنْ يَدخلَ أحدُكمْ الجنَّةَ بعَملِهِ» قالُوا: ولا أنتَ يا رَسولَ اللهِ! قالَ: «ولا أنا إلَّا أنْ يتغمَّدَني اللهُ برَحمتِهِ»[3]، وهُو لا يُنافي قَولَهُ تَعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢] سَواءٌ قيلَ بأنَّ الباءَ للسَّببيَّةِ أو البَدليةِ، خِلافاً للمُعتزِلةِ في هَذهِ المَسألةِ؛ حَيثُ يَقولُونَ بإيجابِ إثابةِ المُطيعِ وعِقابِ العاصِي.

ونَحنُ نَقولُ: لا يَجبُ عَلى اللهِ سبحانهُ شيءٌ، وإنَّما أدخَلَهم الجنَّةَ بفَضلِه، كما

---

(١) في «و»: «كذهب وذهاب وقد يستعمل».

(٢) رواه البخاري (١٣٧٢)، ومسلم (٥٨٦)، من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عنها.

(٣) رواه البخاري (٥٦٧٣)، ومسلم (٢٨١٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه.

أنَّ الكفارَ أدخلَهمْ النَارَ بعَدْلهِ؛ نعمْ الدَّرجاتُ والدَّركاتُ بحَسبِ اختِلافِ الحَسناتِ وتَفاوُتِ السَّيئاتِ، والخُلودُ فيهِما بواسِطةِ النيَّاتِ، ولذا قِيلَ: النيَّاتُ بمَنزلةِ الأرْواحِ، والأعْمالُ في مَرتبةِ الأشباحِ.

حِسابُ النَّاسِ بعدَ البعثِ حقٌّ فكُونوا بالتحرُّزِ عَن وَبالِ

الوَبالُ بالفَتحِ: الإثمُ الَّذِي كانَ مِن قِبَلِ العَبدِ كالقَتلِ والظُّلمِ ونَحوِهما.

والمَعنَى: إذا كانَ حِسابُ جَميعِ النَّاسِ حقًّا ثابِتاً فكُونُوا مُحترِزينَ احتِرازاً شَديداً عَن حُقوقِ العِبادِ خُصوصًا؛ لأنَّ ما كانَ بَينهُ سُبحانهُ وبَينَ عِبادهِ يُرجى منهُ العَفو، كذا قالهُ بَعضُ الشرَّاحِ.

والأظهرُ أنَّ المُرادَ بالوَبالِ: شدَّةُ الأثقالِ مِن ذُنوبِ الأعْمالِ، أعمُّ مِنْ أنْ يكُونَ مِن حُقوقِ اللهِ أو حُقوقِ العِبادِ؛ لِمَا في «الصَّحيحَينِ» أنهُ علَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ مرَّ بقَبرينِ فقَالَ: «إنَّهما ليُعذبانِ..» الحَديثَ[1].

وأشارَ النَّاظمُ إلى حقِّيَّة بعثِ الخَلقِ مِن القُبورِ في يَومِ الحَشرِ والنُّشورِ.

ثمَّ مِن الأدلَّةِ عَلى ثُبوتِ الحِسابِ قَولُهُ تَعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨]، وقولهُ: ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٤]، وقولهُ تَعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧]، إلى غيرِ ذلكَ مِن الآياتِ والأخْبارِ.

ومُقتضى ما نَقلَ ابنُ عبدِ البرِّ، والبزَّازيُّ[2] مِن تَكليفِ الجنِّ اتِّفاقاً، وأنَّ لهمْ ثَواباً وعِقاباً: أنَّهمْ يُحاسَبونَ كالإنْسِ[3]، فكأنَّ الناظِمَ ذهبَ إلى أنَّ الجنَّ في الأحْكامِ

---

(١) رواه البخاري (٢١٨)، ومسلم (٢٩٢)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عنهما.

(٢) في «ف»: «والرازي».

(٣) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (١٦/ ٢٦٧).

تابعٌ للإنْسِ، أو مالَ إلى تَوقُّفِ أبي حَنيفةَ في أمرِ ثَوابهِمْ المُترتِّبِ عَلى حِسابهِمْ، معَ الإجْماعِ عَلى تحقُّقِ عِقابِ الكَفرةِ مِنهُمْ، أو تَبِعَ بعضَ اللُّغويِّينَ في أنَّ الجنَّ داخِلونَ في مسمَّى النَّاسِ.

وأمَّا المَلائكةُ فقَدْ أخرجَ ابنُ أبي حاتمٍ عَن عَطاءِ بنِ السَّائبِ أنهُ قالَ: أوَّلُ مَن يحاسَبُ جِبريلُ؛ لأنهُ كانَ أمِينَ اللهِ في وَحيِهِ إلى رُسلِهِ[1].

لكنْ أخرجَ أبو الشَّيخِ بنُ حيَّانَ عَن أبي سِنانَ قالَ: اللَّوحُ المَحفُوظُ معلَّقٌ بالعرشِ، فإذا أرادَ اللهُ أنْ يُوحيَ بشيءٍ كَتبَ في اللَّوحِ، فيَجيءُ اللَّوحُ حتَّى يَقرعَ جَبهةَ إسرافِيلَ، فيَنظرُ فيهِ، فإنْ كانَ إلى أهلِ السَّماءِ دَفعهُ إلى مِيكائيلَ، وإنْ كانَ إلى أهلِ الأرْضِ دَفعهُ[2] إلى جِبريلَ؛ فأوَّلُ ما يُحاسبُ يَومُ القِيامةِ اللَّوحُ[3]، يُدعَى بهِ تُرْعَدُ فرائصُهُ، فيُقالُ لهُ: هلَ بلَّغتَ؟ فيَقولُ: نعمْ، فيُقالُ: مَن يَشهدُ لكَ؟ فيَقولُ: إسْرافيلُ فيدعى إسرافيل تُرْعَدُ فرائِصُهُ، فيُقالُ: هلْ بلَّغكَ اللَّوحُ؟ فإذا قالَ: نعمْ؛ قالَ اللَّوحُ: الحمدُ للهِ الَّذي نجَّاني مِن سُوءِ الحِسابِ. ثمَّ كذَلكَ[4].

وأخرجَ أيضاً عَن وُهَيبِ بنِ الوَردِ قالَ: إذا كانَ يومُ القِيامةِ دُعيَ إسرافِيلُ تُرعدُ فَرائصُهُ، فيُقالُ: ما صنَعتَ فيما أدَّى إلَيكَ اللَّوحُ؟ فيَقولُ: بلَّغتُ جِبريلَ؛ فيُدعَى جِبرائيلُ تُرعدُ فَرائصهُ؛ فيُقالُ: ما صَنعتَ فيما بلَّغكَ إسْرافيلُ؟ فيَقولُ: بلَّغتُ الرُّسلَ؛ فيُؤتَى بالرُّسلِ فيُقالُ: ما صَنعتُمْ فيما أدَّى إليكُمْ جِبريلُ؟ فيَقولُونَ: بلَّغنا النَّاسَ، وهُو قَولهُ تَعالى: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأعراف: ٦][5].

---

(١) في «و»: «رسول الله».

(٢) في «و»: «رفعه» في الموضعين.

(٣) في «و»: «اللوح المحفوظ».

(٤) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٧٠٤)، وقوله: «ثم كذلك» وقعت في بداية الخبر اللاحق له، فلعل ذكرها سهو أو سبق قلم.

(٥) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٧٤٥).

هَذا ورَوى مُسلمٌ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «لتُؤدُّنَّ الحُقوقَ إلى أهلِها يومَ القِيامةِ حتَّى يُقادَ للشَّاةِ الجَلْحَاءِ مِن الشَّاةِ القَرْناءِ»[١].

ورَوى الإمامُ أحمدُ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «يُقتصُّ للخَلقِ بَعضِهمْ مِن بَعضٍ، حتَّى للجَمَّاءِ مِن القَرْناءِ، وحتَّى للذرَّةِ مِن الذَّرةِ»[٢].

وقالَ: «ليَختصِمنَّ كلُّ شيءٍ يَومَ القِيامةِ، حتَّى الشَّاتانِ فيما انتَطحتَا»[٣].

قالَ المُنذريُّ في الحَديثِ الأوَّلِ: رُواتهُ رُواةُ الصَّحيحِ، وفي الثَّاني: إسنَادهُ حَسنٌ.

وقالَ الجَلالُ المحلِّيُّ: قضيَّةُ هَذهِ الأحادِيثِ أنْ لا يَتوقَّفَ القِصاصُ يَومَ القِيامةِ عَلى التَّكليفِ والتَّمييزِ، فيُقتصُّ مِن الطِّفلِ لطِفلٍ وغَيرِهِ.

قلت: وكَذا المَجنُونُ، واللهُ أعلَمُ.

وقدْ حَكى الإمَامُ بدرُ الدِّينِ الشِّبليُّ الحَنفيُّ في كِتابِهِ: «آكامُ المَرجانِ في أحكامِ الجانِ» أنهُ اختُلفَ في دُخولِ الجنِّ الجنَّةَ عَلى أربَعةِ أقوالٍ؛ أحدُها: نَعمْ، الثَّاني: لا، بلْ يَكونُونَ في ربَضِها، الثَّالثُ: أنَّهمْ عَلى الأعرافِ، الرَّابع: الوَقفُ. وحَكى القَولَ بدُخولهمْ عَن أكثرِ العُلماءِ.

وعن مُجاهدٍ: أنَّهمْ إذا دَخلُوا الجنَّةَ لا يأكُلونَ فيها ولا يَشرَبونَ، ويُلهَمونَ مِن التَّسبيحِ والتَّقديسِ ما يجِدهُ أهلُ الجنَّةِ مِن لذَّةِ الطَّعامِ والشَّرابِ، واللهُ أعلمُ بالصَّوابِ.

وذهبَ الحارثُ المُحاسبيُّ إلى أنَّا نَراهُمْ إذ ذاكَ وهُم لا يَرونَنا، عَكسَ ما كانُوا عَليهِ في الدُّنيا[٤].

---

(١) رواه مسلم (٢٥٨٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه.

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٣٦٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه.

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٣٩٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه.

(٤) انظر: «آكام المرجان في أحكام الجان» (ص: ٩٢ ـ ٩٣).

ويُعطَى الكُتبُ بَعضاً نحوَ يُمنَى وبَعضاً نَحوُ ظَهرٍ والشِّمالِ

(الكُتُبُ) بضمَّتينِ: جَمعُ كتابٍ، وخُفِّفَ هاهُنا للضَّرورَةِ، والمُرادُ بها: صَحائفُ الأعْمالِ الَّتِي كتَبها الحَفظةُ في أيَّامِ حَياتِهِمْ، وهُو مَرفُوعٌ عَلى نِيابةِ الفاعلِ.

و(بعضاً) نَصبٌ عَلى أنهُ مَفعولٌ ثانٍ، وكانَ الأظهرُ أنْ يَرفعَ (بعض) ويَنصبَ (الكُتب)؛ لأنَّ ذَوي العُقولِ أولى بأنْ يكُونوا المَفعُولَ الأوَّلَ، وليُوافقَ قَولَهُ تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ۝٩ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ۝١٠ فَسَوْفَ يَدْعُواْ ثُبُورًا ۝١١ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧ ـ ١٢] وفي آيةٍ أُخرَى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ﴾ [الحاقة: ٢٥]، والجَمعُ بَينهُما بأنهُ يُعطَى بشِمالهِ مِن وَراءِ ظَهرهِ، واختُلفَ في كَيفيَّتهِ:

فقِيلَ: تُلوَى يدُهُ اليُسرى مِن صَدرهِ إلى خَلفِ ظَهرهِ ثمَّ يُعطَى كتابَهُ.

وقيلَ: تُنزَعُ يده اليُسرَى مِن صَدرهِ إلى خَلفِ ظَهرِهِ ثمَّ يُعطَى كِتابهُ.

وقِيلَ غَيرُ ذَلكَ، واللهُ أعلمُ بما هُنالكَ.

وقد أغربَ الشَّارحُ القُدسيُّ فيما أعرَبَ حَيثُ قالَ: إنَّ (بعضَاً) حالٌ، والمفعولُ الثَّاني مقدَّرٌ؛ أي: النَّاسِ أو المُكلَّفينَ أو نَحو ذَلكَ.

وحــقٌّ وَزنُ أعمــالٍ وجَــريٌ عَلـى مَتـنِ الصِّـراطِ بـلا اهتِبـالِ

أي: وزنُ الأعمالِ حقٌّ؛ لقَولهِ تَعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٨ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ٨ ـ ٩].

والميـزانُ عِبـارةٌ عمَّا يُعـرفُ بهِ مَقاديـرُ الأعْمالِ، ومـا يَترتَّبُ عَليهِ مِـن العَدلِ والفَضلِ بحَسـبِ تَفاوتِ الأحـوالِ، والعَقلُ قاصرٌ عَن إدراكِ كَيفيَّتـهِ وتصوُّرِ ماهيَتهِ؛

لأنَّ الأعمالَ أعراضٌ يَستحيلُ بَقاؤها، فلا يُوصَفُ بالخفَّةِ والثِّقلِ أجزاؤها، لكنْ لمَّا وَردَ الدَّليلُ عَلى ثُبوتِهِ وَجبَ اعتِقادُ حَقيَّتِهِ مِن غَيرِ اشتِغالٍ بكَيفيَّتِهِ، فإنهُ سُبحانهُ قادِرٌ عَلى أنْ يُعرِّفَ عِبادَهُ مَقاديرَ أعمالِهِمْ بأيِّ طَريقٍ أرادَهُ.

وقدْ وَردَ أنَّ المَوزُونَ صَحائفُ الأعمالِ كما يدلُّ عَليهِ حَديثُ البِطاقةِ الَّتِي فيها كَلمةُ التَّوحيدِ والبَسملةِ[1]، وذهبَ بعضُهمْ إلى أنَّ الأعمالَ تُجسَّدُ وتُجسَّمُ بحَسبِ تَفاوتِ الأحوالِ، ثمَّ تُوزنُ ليعرِفَ الخلقُ ما لهمْ مِن النَّوالِ والوَبالِ.

وذَهبَ كَثيرٌ مِن المُفسِّرينَ إلى أنهُ مِيزانٌ حَقيقِيٌّ لهُ لسانٌ وكفَّتانِ، وأسنَدهُ اللَّالكائيُّ في كتابِ «شَرحِ السنَّةِ» لهُ إلى كلٍّ مِن سلمانَ الفارِسيِّ والحَسنِ البَصريِّ[2].

ورَوى ابنُ جريرٍ واللَّالِكائيُّ عَن حُذيفةَ مَرفُوعاً: أنَّ صاحِبَ المِيزانِ يومَ القِيامةِ جِبريلُ عَليهِ السَّلامُ[3].

وأشارَ النَّاظمُ بقَولِهِ: (وزنُ أعمالٍ) إلى أنَّ الوَزنَ مُختصٌّ بالأعمالِ الظَّاهرةِ كما نَقلهُ القُرطبيُّ في «تَذكِرتهِ» عَن الحَكيمِ التِّرمذيِّ[4]، وأنَّ الإيمانَ لا يُوزنُ إذ لا مُوازنَ لهُ، فإنهُ لا ضدَّ لهُ إلَّا الكُفرُ، ومُحالٌ وَزنهُ.

ثمَّ الصِّراطُ جِسرٌ مَمدودٌ عَلى مَتنِ جهنَّمَ ـ وفي رِوايةٍ: على ظَهرِ جهنَّمَ ـ أدقُّ مِن الشَّعرِ، وأحدُّ مِن السَّيفِ[5]، يمرُّ عَليهِ جَميعُ الخَلقِ، فيَجوزهُ أهلُ الجنَّةِ، وتَزِلُّ بهِ

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٢١٣)، والترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٤٣٠٠)، من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللهُ عنهما. قال الترمذي: حسن غريب.

(٢) رواه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٢٢٠٨) عن سلمان، و(٢٢١٠) عن الحسن.

(٣) رواه الطبري في «التفسير» (١٠/ ٦٩)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٢٢٠٩).

(٤) انظر: «التذكرة» (ص: ٧٢٩).

(٥) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٦/ ١١٠) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عنها. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٥٨ـ٣٥٩): رواه أحمد، وفيه ابن لهيعة، وهو ضعيف وقد وثق، وبقية رجاله رجال الصحيح.

أقدامُ أهلِ النَّارِ؛ كما قالَ تَعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ۝ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم: ٧١ـ٧٢].

وفي «الصَّحيحَينِ»: أنَّ المُؤمنينَ يمرُّونَ عَليهِ سِراعاً كطَرفِ العَينِ وكالبرقِ وكالرِّيحِ وكأجَاويدِ الخيل والركاب[١]، وإلى هَذا أشارَ النَّاظمُ بقَولهِ: (وجريٌ) إلَّا أنَّ هَذا الجري لا يحصُلُ لكلِّهِمْ، فكانَ الأنسَبَ أنْ يَقولَ: (ومرٌّ) بمَعنى مُرورٍ.

وقولهُ: (بلا اهتِبالٍ) أي بلا كذبٍ وافتراءٍ، أو: بلا اعتِمادٍ عَلى شيءٍ، ففِي «القَاموسِ»: اهتَبلَ: كذَبَ كَثيراً، وعَلى ولدهِ: اتَّكلَ[٢].

وأمَّا ما ذكرهُ القُدسيُّ مِن أنَّ المُرادَ بهِ ثقلُ البَدنِ، وما قالهُ غيرُهُ بأنهُ بمعنَى النَّقصِ، فغَيرُ ظاهرٍ في المعنَى كما لا يَخفَى.

ثمَّ هُو متعلِّقَ بـ (جريٌ) أو بخَبرهِ وهوَ: حقٌّ، المقدَّرُ، أو بـ (حقٌّ) مُطلَقاً، ولا يَبعدُ أنْ يكُونَ هو خبرَ (جريٌ).

وفي الجُملةِ ردٌّ عَلى المُعتزِلةِ في إنْكارِهمْ كلّاً مِن المِيزانِ والصِّراطِ مُستدلِّينَ بأدلَّةٍ واهِيةٍ يستحقُّونَ بِهِ أنْ يُعذَّبوا في نارٍ حَاميةٍ.

ومَرجوٌّ شَفاعةُ أهلِ خيرٍ ... لأصحَابِ الكبائرِ كالجِبالِ

صِفةٌ لـ (الكَبائرِ)؛ أي: الذُّنوبِ الثِّقالِ أمثالِ الجِبالِ، والخيرُ كلُّهُ مَجموعٌ في أربعةٍ: النَّظرُ والحَركةُ والنُّطقُ والصَّمتُ، فكلُّ نظرٍ لا يكُونُ في عِبرةٍ فهو غَفلةٌ، وكلُّ حَركةٍ لا تكُونُ في عِبادةٍ فهو فَترةٌ، وكلُّ نطقٍ لا يكُونُ في ذكرٍ فهُو لغوٌ، وكلُّ صمتٍ لا يكُونُ في فكرٍ فهُو سَهوٌ.

---

(١) في هامش «ف»: «أي الإبل». والحديث رواه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣)، من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللهُ عنه.

(٢) انظر: «القاموس» (مادة: هبل).

والمعنَى: شفاعةُ أهلِ الخيرِ مِن الأنْبياءِ والأولياءِ لأهلِ الذُّنوبِ الكَبائرِ ـ فضْلاً عَن الصَّغائرِ ـ مَرجوٌّ.

والمُرادُ بالكَبائرِ هُنا: ما عَدا الشِّركِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]؛ أي: بالشَّفاعةِ وغَيرِها.

فَروى التِّرمذيُّ وغَيرهُ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «شَفاعتِي لأهلِ الكَبائرِ مِن أُمتِي»[١]، وفيهِ ردٌّ عَلى المُعتزلةِ حَيثُ لم يقُولُوا بالشَّفاعةِ إلَّا في علوِّ الدَّرجةِ، معَ قَولهم: إنَّ أهلَ الكَبائرِ مُخلَّدونَ في النَّارِ.

وفي «سُننِ» ابنِ ماجَه عن عُثمانَ بنِ عفَّانَ رَضيَ اللهُ عنهُ مَرفُوعاً: «يشفعُ يومَ القِيامةِ ثلاثةٌ: الأنْبياءُ، ثمَّ العُلماءُ، ثمَّ الشُّهداءُ»[٢].

واعلَمْ أنَّ قولهُ: (مرجوٌّ) يُوهمُ أنَّ الشَّفاعةَ ظنِّيَّةٌ، ولَيسَ كذَلكَ، بلْ هِي قَطعيَّةٌ؛ لوُرودِ أحادِيثَ مُشتَهرةٍ كادَتْ أنْ تكُونَ مُتواترةً.

وقالَ ابنُ جَماعةَ: النَّاسُ عَلى قِسمينِ: مُؤمنٍ وكافرٍ، فالكافرُ في النَّارِ إجْماعاً، والمُؤمنُ على قسمَينِ: طائعٍ وعاصٍ؛ فالطَّائعُ في الجنَّةِ إجْماعاً، والعاصِي عَلى قسْمينِ: تائبٍ وغَيرِه؛ فالتَّائبُ في الجنَّةِ إجْماعاً، وغيرُ التَّائبِ في مَشيئةِ اللهِ تَعالى.

---

(١) رواه أبو داود (٤٧٣٩)، والترمذي (٢٤٣٥)، من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عنه. قال الترمذي: حسن صحيح.

(٢) رواه ابن ماجه (٤٣١٣) من طريق عَنْبَسَةَ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ، عن عَلَاَّقِ بنِ أبي مُسْلِمٍ، عن أَبَانَ بنِ عثمانَ عن عثمانَ بنِ عَفَّانَ، وهذا إسناد تالف، فإن عنبسة بن عبد الرحمن متروك، واتهمه أبو حاتم بالوضع، وعلاق بن مسلم مجهول لم يرو عنه إلا عنبسة. وفي حديث أبي سعيد الخدري عند البخاري (٧٤٣٩) ومسلم (١٨٣): «فيَشفَعُ النبيون والملائكة والمؤمنون، فيقول الجبار: بقيت شفاعتي...»، ولفظ مسلم: «فيقول الله: شَفَعَتِ الملائكةُ وشَفَعَ النبيون وشَفَعَ المؤمنون ولم يبقَ إلا أرحم الراحمين...».

وللدَّعواتِ تأثيرٌ بَليغٌ وقدْ يَنفِيهِ أصحابُ الضَّلالِ

(الدَّعَوات) بفَتحَتينِ: جَمعُ الدَّعوةِ بمَعنى الدُّعاءِ.

والمعنَى: إنَّ لدَعواتِ المُطيعينَ للهِ تأثيراً بليغاً في صَرفِ القَضاءِ المُعلَّقِ دُونَ المُبرَمِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ﴾ [غافر: ٦٠]، ولقَولِهِ عَليهِ السَّلامُ: «لا يَرُدُّ القَضاءَ إلَّا الدُّعاءُ» رواهُ التِّرمذِّي وقالَ: حَسنٌ غَريبٌ[١]، ورَواهُ ابنُ حِبانَ والحاكِمُ ولَفظُهما: «لا يردُّ القَدرَ إلَّا الدُّعاءُ»[٢].

ولقولِهِ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «الدُّعاءُ يَنفعُ مما نَزلَ وممَّا لمْ ينزِلْ» رواهُ البزَّارُ والطَّبرانيُّ والحاكِمُ وقالَ: صَحيحُ الإسْنادِ[٣].

وكَذا دُعاءُ الأحْياءِ للأمْواتِ لهُ تأثيرٌ في تَخفِيفِ الذُّنوبِ، وفي دَفعِ العَذابِ

---

(١) رواه الترمذي (٢١٣٩)، من حديث سلمان رَضِيَ اللهُ عنه.

(٢) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٨٧٢)، والحاكم في «المستدرك» (١٨١٤)، من حديث ثوبان رَضِيَ اللهُ عنه.

(٣) روي من حديث كل من معاذ وعائشة وابن عمر رَضِيَ اللهُ عنهم، ولا يخلو كل منها من مقال:
فقد رواه الطبراني في «الكبير» (٢٠/ ١٠٣) من طريق إسماعيلُ بن عَيَّاشٍ عن عُبَيْدِ اللهِ بن عبد الرحمن ابن أبي حُسَيْنٍ عن شَهْرِ بن حَوْشَبٍ عن معاذ رَضِيَ اللهُ عنه عن النبي ﷺ، وإسناده ضعيف لضعف شهر بن حوشب، وهو لم يسمع من معاذ، وإسماعيل بن عياش روايته عن غير أهل بلده ضعيفة، وهذا منها. ورواه بهذا الإسناد الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٢٣٤).
ورواه البزار (٢١٦٥ ـ كشف)، والحاكم في «المستدرك» (١٨١٣)، من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عنها، وفي إسناده زكريا بن منظور وهو منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك. وعطاف الشامي، وهو مجهول.
ورواه الحاكم (١٨١٥) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عنهما، ورواه الترمذي أيضاً (٣٥٤٨) وقال: هذا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إلا من حديث عبد الرحمن بن أبي بكرٍ القُرَشِيِّ، وهو ضَعِيفٌ في الحديث.

ورَفع الدَّرجاتِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد: ١٩] فإنهُ سُبحانهُ قاضِي الحاجَاتِ، ودافعُ البَليَّاتِ.

وأرادَ النَّاظمُ بقَولِهِ: (أصحَابِ الضَّلالِ) المُعتزِلةَ، حَيثُ خَالفُوا في هَذهِ المَسألةِ أهلَ الهِدايةِ مِن أهلِ السنَّةِ والجَماعةِ.

وأمَّا إجابةُ دَعوةِ الكَافرِ ففِيها خِلافٌ بينَ مَشايخِ الحَنفيَّةِ، ونَقلهُ الرُّويانيُّ في كِتابهِ «بحر المَذهبِ» عن الشَّافعيَّةِ[1]، ونَفى الاستجابةَ[2] فيهِ، وهُو المَنقولُ عَن الجُمهورِ عَلى ما ذُكرَ في «شَرحِ العَقائدِ»، وكانَ مُستدلَّهمْ ما نَقلهُ البغويُّ في «مَعالمِ التَّنزيلِ» عنِ الضحَّاكِ في تَفسيرِ قَولهِ تَعالى: ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾ [الرعد: ١٤][3].

وأمَّا المُحققِّونَ فعَلى أنَّ هَذا في العُقبَى، وأمَّا في الدُّنيا فقَدْ يَقبلُ اللهُ دُعاءَ الكافِرينَ[4]؛ لأنَّهُ تَعالى حِينَ قالَ إبْليسُ: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٣٦﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿٣٧﴾ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ﴾ [الحجر: ٣٦ ـ ٣٨] فأجابَ دُعاءهُ في الجُملةِ، ولقَولهِ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «اتَّقوا دَعوةَ المَظلُومِ ولو كانَ كافِراً، فإنَّهُ لَيسَ دُونَها حِجابٌ» رَواهُ أحمدُ وغَيرهُ عَن أنسٍ مَرفُوعاً[5].

ودُنيانا حَديثٌ والهَيُولَى ... عَديمُ الكَونِ فاسمَعْ باجتِذالِ

(الهَيولَى) بفَتحِ الهاءِ وضمِّ الياءِ المشدَّدةِ ـ وقدْ تُخفَّفُ كما هُنا ـ:

---

(١) لم أجده في المطبوع من «بحر المذهب».

(٢) في «و»: «الإجابة».

(٣) انظر: «تفسير البغوي» (٤/ ٣٠٦) وفيه: وقال الضَّحَّاكُ عن ابنِ عَبَّاسٍ: وما دعاءُ الكافرينَ رَبَّهُمْ إلَّا في ضلالٍ؛ لأنَّ أصواتَهُم مَحْجُوبَةٌ عن اللهِ تعالى.

(٤) في «ف»: «الكافر».

(٥) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ١٥٣).

القُطنُ، وشبَّهَ الأوائلُ طِينةَ العالمِ بهِ، أو هُو في اصطِلاحهمْ مَوصُوفٌ بما يَصفُ بهِ أهلُ التَّوحيدِ اللهَ سُبحانَهُ أنهُ مَوجُودٌ بلا كمِّيةٍ وكَيفيَّةٍ، ولمْ يَقترِنْ بهِ شيءٌ مِن سِماتِ الحَدثِ، ثمَّ حلَّتْ بهِ الصَّنعةُ[1] واعتَرضتْ بهِ الأعْراضُ، فحَدَثَ منهُ العالمُ. كذا في «القَاموسِ»[2].

وقيلَ: الهَيُولى عندَ الفَلاسِفةِ اسمٌ لِمَا يُتَّخذُ مِنهُ الأشياءُ؛ كالخَشبِ يُتَّخذُ مِنهُ البَابُ، والحِنطةِ يُتَّخذُ مِنهُ الدَّقيقُ، والتُّرابِ يُتخذُ مِنهُ العمارةُ.

والاجتِذالُ بالذَّالِ المُعجَمةِ بمَعنى الفَرحِ.

والحَديثُ فعِيلٌ بمَعنى الفاعلِ، والعَديمُ بمعنَى المَفعُولِ.

والمُرادُ مِن الدُّنيا هُنا: المَخلُوقاتُ بأسرِها مِن جَواهِرها وأعراضِها.

والمعنَى: أنَّ العالَمَ ـ وهُو كلُّ ما سِوى اللهِ ـ بظَاهِرها وباطِنها حادِثٌ بإحداثِ اللهِ سُبحانَهُ إيَّاها وإيجادِها، وبإبقَائها بإمْدادِها، وأنَّ القولَ بكَونِ الهَيُّولى ـ وهُو أصلُ العالمِ ومادَّةُ بنِي آدمَ مِن العَناصرِ الأربعةِ وغيرِها ـ قَديماً[3] في الكَونِ عَديمٌ وغيرُ مَوجودٍ؛ فإنَّ الأشياءَ كلَّها مَخلوقٌ لهُ سُبحانَهُ، وكانَ اللهُ ولمْ يكُنْ معهُ شيءٌ، وهَذا هُو المَذهبُ الحقُّ الَّذي عَليهِ جَميعُ أهلِ المِللِ مِن أهلِ الإسْلامِ، واليَهودِ والنَّصارَى وغَيرهِمْ مِن أتباعِ الأنْبياءِ عَليهمُ السَّلام، وإنَّما خالفَهمْ الفَلاسفةُ والحُكماءُ المُتقدِّمونَ القَائلونَ بقِدمِ العالمِ، وقدْ أجمَعوا عَلى كُفرِهمْ وكُفرِ مَن تَبعهمْ مِن الأنامِ؛ فاسمعْ حالَ كَونكَ مُلتبِساً بالسُّرورِ الَّذي يُوجبُ النّورَ عَلى ظُهورِ النُّورِ، فإنهُ يُفيدُ أنَّ اللهَ قادرٌ عَلى إيجادِ المَعدومِ وإعدامِ المَوجُودِ.

---

(١) في «و»: «الصفة»، والمثبت من باقي النسخ والمصدر.

(٢) انظر: «القاموس» (مادة: هيل).

(٣) في «د» و«ف»: «قديم»، والمثبت هو الجادة.

ولـلـجنَّـــاتِ والنِّيــرانِ كــونٌ عَـلـيـــها مـــرُّ أحـــوالٍ خَـــوَالِ

ضَميـرُ (عَليهـا) راجـعٌ إلـى مَجمـوعِ (الجنَّـاتِ والنِّيـرانِ)، و(مـرُّ): مَصـدرُ مـرَّ، وهُو مَرفـوعٌ بالابتِـداءِ مُضافٌ إلى (أحـوالٍ) جَمعِ حـالٍ، أو حَولٍ وهُو السَّـنةُ، والخَبـرُ (عَليهـا) مُقدَّمٌ.

و(خَوالٍ): جَمعُ خالٍ أو خاليةٍ، بمَعنَى: ماضٍ أو جاريةٍ.

ومَعنى البَيتِ: أنَّ للجنَّاتِ بطبَقاتِها ودَرجاتِها، والنِّيرانِ بطَبقاتِها ودَركاتِها، وُجوداً الآنَ وثُبوتاً فيما قَبْلَ ذَلكَ مِن الأزْمانِ، كما يُستَفادُ مِن القُرآن؛ نَحوَ قَولِهِ تَعالى في الجنَّةِ: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمان: ١٣٣]، وفي النَّارِ: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١] بصِيغةِ الماضِي، وهذا الَّذي عَليهِ أهلُ السُّنَّةِ خِلافاً لأكثرِ المُعتزلةِ.

هَذا وفي بَعضِ الشُّروحِ ذَكروا هُنا قَولهُ: (ولا يَفنَى الجَحيمُ...) البيتَ، وفي «شَرحِنا» قدْ تقدَّمَ، واللهُ أعلَم.

وذُو الإيمـــانِ لا يبقَـــى مُقيمــاً بسُـــوءِ الذَّنـــبِ فـــي دارِ اشـــتِعالِ

حاصلُ البَيتِ: أنَّ في مَذهبِ أهلِ السُّنةِ أنَّ صاحِبَ الكَبيرةِ ولَو ماتَ مِن غَيرِ تَوبةٍ لا يَخلُدُ في النَّارِ، خِلافاً للمُعتزِلةِ والخَوارجِ بناءً عَلى ما ذَهبُوا إليهِ مِن خُروجِ العَبدِ بالمَعصِيةِ عن الإيمانِ.

ولـنـــا قَـولُـهُ تَـعـــالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النسـاء: ٤٨]، وقَولُـهُ عَليـهِ السَّـلامُ فـي «الصَّحيحَينِ» لأبـي ذرٍّ: «ما مِـن عبدٍ قالَ: لا إلـهَ إلَّا اللهُ، ثـمَّ مـاتَ عَلى ذَلـكَ إلَّا دخَلَ الجنَّـةَ» قلتُ: وإنْ زَنى وإنْ سـرقَ؟ قـالَ: «وإنْ زَنى وإنْ سَـرقَ..» الحَديثَ[١].

---

(١) رواه البخاري (٥٨٢٧)، ومسلم (٩٤).

ولا يُمكنُ دُخولُ الجنَّةِ قبلَ دُخولِ النَّارِ، ثمَّ دخولُ النَّارِ؛ لأنهُ باطلٌ بالإجْماعِ، فتَعيَّنَ خُروجُ مَن شاءَ تعذيبَهُ مِن النَّارِ في عَاقبةِ الأمرِ، وقدْ سبَقَ أنَّ أعمالَ الأركانِ غيرُ دَاخلةٍ في حَقيقةِ الإيْمانِ، فلو فعلَ جَميعَ السيِّئاتِ ما عَدا الشِّركَ فهُو مُؤمنٌ، كما أنَّ الكافرَ لو أتَى بجَميعِ الطَّاعاتِ، ولم يصدِّقِ اللهَ ورَسولَهُ، فهُو كافرٌ.

ثمَّ الاشتِعالُ بالعَينِ المُهملةِ هُو الصَّوابُ، والمُرادُ بِهِ اشتِعالُ لهبِ الجَحيمِ، وتَعبِ الحَميمِ، وقدْ تصحَّفَ عَلى الشَّارحِ القُدسيِّ فضَبطهُ بالغَينِ المُعجَمةِ، ثمَّ تكلَّفَ فقالَ: وقيلَ لها ذلكَ لاشتِغالِ أهلِها بالتَّضرُّعِ والدُّعاءِ والنَّدامةِ، ولاشتِغالها هي وما فيها مِن الحيَّاتِ والعَقاربِ بأبدانِ أهلِها.

وفيهِ: أنَّ الاشتِغالَ أمرٌ مُشتركٌ بينَ أصحَابِ الجَحيمِ، وأربَابِ النَّعيمِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ ﴿٥٥﴾ هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ﴾ [يس: ٥٥ ـ ٥٦].

لقدْ ألبَستُ للتَّوحيدِ نَظماً ... بديعَ الشَّكلِ كالسِّحرِ الحَلالِ

لامُ (للتَّوحيدِ) للتَّوكيدِ؛ لكَونها زائدةً داخِلةً بينَ الفِعلِ المتعدِّي ومَفعُولِهِ، و(نَظماً) مَفعولٌ بهِ، وفي نُسخةٍ: (وشياً)، والمُرادُ بهِ: المَنظومُ، وهُو الكَلامُ المقفَّى المَوزُونُ علَى سَبيلِ القَصدِ.

وشبَّهَ النَّظمَ باللِّباسِ[1] والمَنظُومَ بالمَلبُوسِ مَجازاً، وسَمَّاه وَشياً لأنهُ زِينةُ الكَلامِ، كما أنَّ اللِّباسَ زِينةُ اللَّابسِ عَلى وَجهِ النِّظامِ.

و(بَديعُ الشَّكلِ) صِفةٌ لـ (نَظماً) أو (وشياً)؛ أي: غَريباً شَكلُهُ وهَيئتهُ مِثلُ السِّحرِ؛ يَحلُّ محلَّهُ، ويُشارِكُ صِفتهُ، والسِّحرُ عِندَ الحُكماءِ: قوَّةٌ في النَّفسِ تتأثَّرُ عَنها الأشْياءُ مِن غَيرِ استِعانةٍ بعَزيمةٍ ولا غَيرِها. قالَهُ ابنُ جَماعةٍ.

---

(١) في «ف»: «بالإلباس».

وقالَ الرَّازيُّ في «تَفسِيرِهِ»: هُو في عُرفِ الشَّرعِ مُختصٌّ بكلِّ أمرٍ يَخفَى سَببُهُ، ويُتخيَّلُ عَلى غيرِ حَقيقَتهِ، ويَجرِي مَجرَى التَّمويهِ والخِداعِ، وإذا أُطلقَ ذُمَّ فاعِلهُ، وقدْ يُستَعملُ مقيَّداً فيما يُمدَحُ ويُحمدُ؛ كقَولهِ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «إنَّ مِن البَيانِ لسِحراً»[١]؛ أي: بعضُ البَيانِ سِحرٌ؛ لأنَّ صَاحبهُ يُوضحُ الشَّيءَ المُشْكِلَ، ويكشِفُ عَن حَقيقتهِ بحُسنِ بَيانهِ، فيَستَميلُ القُلوبَ إلَيهِ كما تُستَمالُ بالسِّحرِ[٢].

فوَجهُ تَشبيهِ النَّظمِ بالسِّحرِ: استِجلابُ كلٍّ مِنهُما القُلوبَ بالمَحبَّةِ.

وفي هَذا البَيتِ مِن صَنيعِ البَديعِ: الاحتِراسُ، حَيثُ وَصفَ السِّحرَ بالحَلالِ، فإنَّ الاحتِراسَ عِندهمْ هُو أنْ يأتي المُتكلِّمُ بمَعنىً يتوجَّهُ عَليهِ فيهِ دَخلٌ، فيَتفطَّنُ لهُ، فيأتي بما يُخلِّصهُ مِن ذَلكَ؛ لئلَّا يقعَ لأحدٍ عَليهِ اعتراضٌ هُنالكَ.

يُسلِّي القَلبَ كالبُشرَى بِرَوحٍ ويُحيي الرُّوحَ كالماءِ الزُّلالِ

المرادُ هُنا بالقَلبِ: الشَّكلُ الصَّنوبريُّ، لا اللَّطيفةُ القائمةُ بهِ؛ وهِي البَصيرةُ عَلى ما قالهُ ابنُ جماعةَ، ولا يخفَى بُعدُهُ في هَذا المَحلِّ، فإنَّ تَسليتَهُ تَفريجُهُ عَن همٍّ نزلَ بهِ.

والبُشرى: البِشارةُ بالخَبرِ السَّارِّ؛ لأنهُ يَتغيَّرُ البَشرةُ بهِ.

و(الرَّوحُ) بفَتحِ الرَّاءِ: الرَّاحةُ، وهُو مُرتبِطٌ بـ (يُسلِّي).

والمَعنى: لا يَنالُ القَلبَ مَشقَّةٌ وتَعبٌ، بلْ يَحصُلُ لهُ راحةٌ وطَربٌ؛ لكَونِ مَبناهُ نَظماً باهِراً، ومَعناهُ تامَّاً ظاهِراً.

و(الرُّوحُ) بالضمِّ: جَوهرٌ نورانيٌّ لهُ سَريانٌ في البَدنِ كسَريانِ ماءِ الوَردِ في الوَردِ، كما قالَهُ ابنُ جَماعةَ وجَماعةٌ آخرون.

---

(١) رواه البخاري (٥١٤٦) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عنهما.

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٣/ ٦١٩).

و(الزُّلالُ) بضمِّ الزَّايِ: الماءُ العَذبُ الصَّافِي الَّذِي لا يُخالطهُ شيءٌ.

والمَعنَى: ويكُونُ هَذا النَّظمُ سَبباً لحياةِ الرُّوحِ وهُو العلمُ عَن مَوتِ الجَهلِ، كما أنَّ الزُّلالَ سَببٌ لبَقاءِ مَن بقيَ بِهِ رمقٌ في الحالِ بحُكمِ المَلكِ المُتعالِ.

فخُوضُــوا فيــهِ حِفظــاً واعتِقــاداً تَنالُــوا جِنــسَ أصنَــافِ المَنــالِ

الاعتقادُ: جَزمُ القَلبِ ورَبطُهُ عَلى الشَّيءِ، والمَنالُ: العَطاءُ؛ أي: اشرَعوا[1] في هَذا النَّظمِ مِن جِهةِ حِفظِ المَبنَى واعتِقادِ المَعنَى، غيرَ مُقتَصرينَ عَلى مجرَّدِ المُطالعةِ والاكتِفاءِ بالمُقابلةِ، تَبلُغوا أصنافَ العَطايا مِن اللهِ تعالى في الدُّنيا والعُقبى.

وكونُــوا عَــونَ هَــذا العَبــدِ دهــراً بِذِكــرِ الخيــرِ فــي حــالِ ابتِهــالِ

العَونُ: المُعينُ، والمُرادُ بالعَبدِ نَفْسُهُ، و(هَذا) يُشارُ بِهِ إلى الحاضِرِ ومَن في حُكمِ الحاضِرِ.

والمُرادُ بالدَّهرِ: الزَّمانُ والعَصرُ، وقدْ يُطلقُ عَلى قِطعةٍ منهُ، ويُشيرُ إلَيهِ تَنكِيرُهُ هُنا ونَصبهُ عَلى الظَّرفيَّةِ، و(بذكرِ) مُتعلِّقٍ بـ(عَون)، و(في حالِ) بـ(ذِكر).

والمَعنى: أَعينُوا هَذا العَبدَ المُصنِّفَ، وساعِدُوا هَذا الفَقيرَ المُنصِفَ، بذِكرِ الخيرِ لهُ والدُّعاءِ والاستِغفارِ في حقِّهِ حالَ تضرُّعكمْ إلى اللهِ سُبحانَهُ ما تيسَّرَ مِن الدَّهرِ كلِّهِ أو بَعضهِ، فإنَّ دَعوةَ المُؤمنِ لأخِيهِ بظَهرِ غَيبهِ مُستَجابةٌ.

لعــلَّ اللهَ يَعفُــوهُ بفَضــلٍ ويُعطِيــهِ السَّــعادةَ فــي المــآلِ

يقرأُ (يعفُوهُ) بالإشباعِ كما هُو قِراءةُ ابنِ كَثيرٍ مِن السَّبعةِ، و(لعلَّ) للترجِّي.

والعَفوُ: تَركُ المُؤاخَذةِ، والمَعرُوفُ تَعدِيتهُ بـ(عَن)، فيكُونُ مِن بابِ الحَذفِ والإيْصالِ كقَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

---

(١) في «و»: «أسرعوا».

و(المآل) بالهمزِ قبلَ الألِفِ: المَرجعُ والعاقبةُ، والمُرادُ بِهِ الآخرةُ؛ إذ لا سَعادةَ إلَّا سَعادةُ القِيامةِ، وسَلامةُ الخاتمةِ؛ كما وَردَ: «اللَّهمَّ لا عَيشَ إلَّا عَيشُ الآخِرة»[1].

وإنَّ الحقَّ أدعُو كلَّ وقتٍ ... لمَنْ بالخَيرِ يَوماً قد دَعا لي[2]

وإنِّي الدَّهرَ أدعُو كُنهَ وِسعي ... لمَنْ بالخَيرِ يَوماً قدْ دَعا لي

أي: وإنِّي في جَميعِ عُمرِي ـ خُصوصَاً في آخرِ أمرِي ـ أدعُو ربِّي وهُو حَسبِي، غايةَ وِسعِي وطاقَتي، ونِهايةَ جَهدِي وطَاعتِي، لكلِّ مَن دَعا لي مِن الأنامِ بالخيرِ يَوماً مِن الأيام.

فنَسألُ اللهَ سُبحانهُ أنْ يَرحمَ النَّاظمَ وجَميعَ مَشايِخنا الكِرامِ، وآبائِنا وأسْلافِنا الفِخامِ، وأنْ يختمَ لنا ولأحبَابِنا بالحُسنَى، وأنْ يَرزُقنا المقامَ الأسنَى معَ النَّبيينَ والصِّديقِينَ والشُّهداءِ والصَّالحينِ.

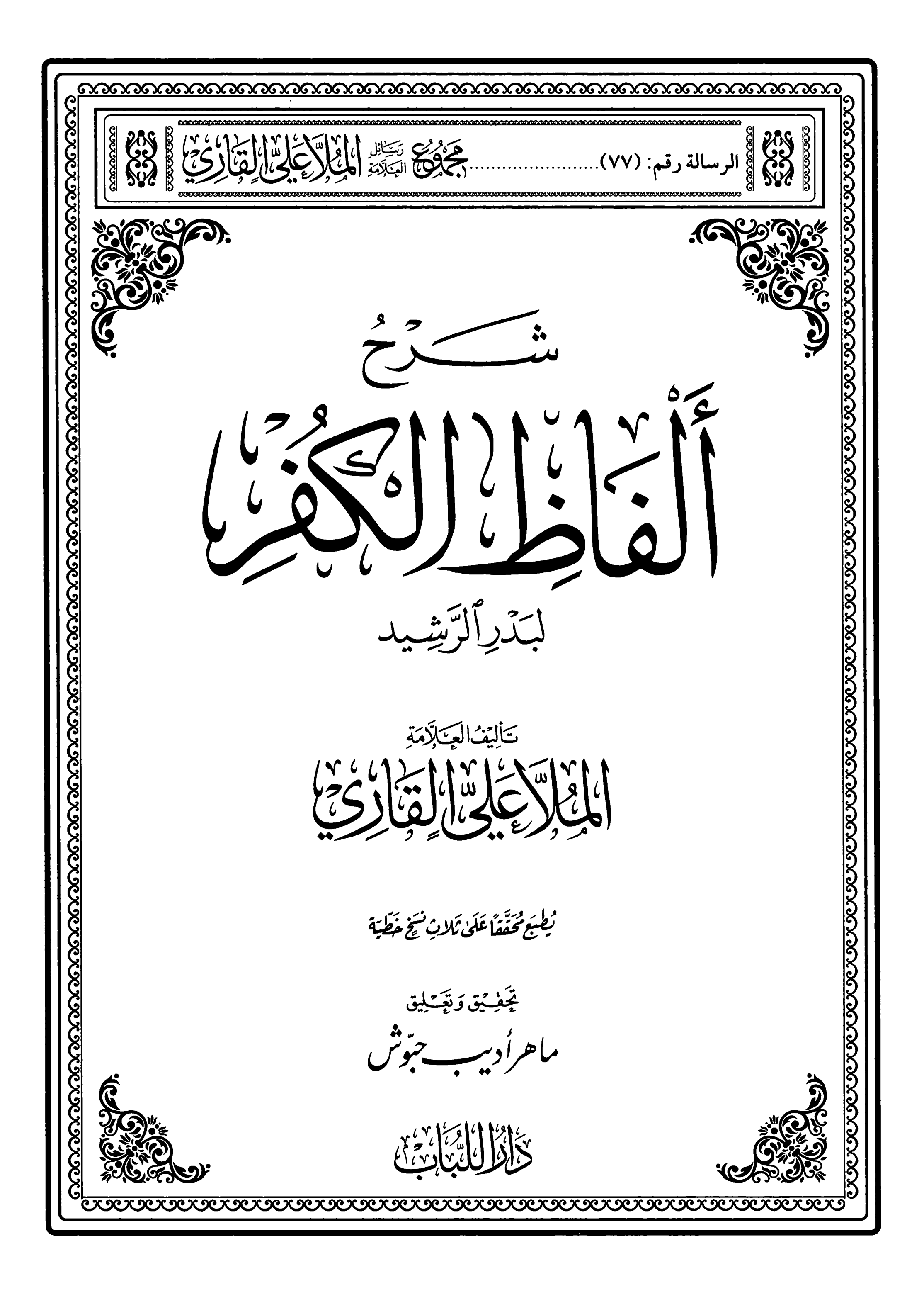
وسلامٌ عَلى المُرسلِينَ والحَمدُ للهِ ربِّ العَالمينَ

* * *

---

(١) رواه البخاري (٢٩٦١)، ومسلم (١٨٠٥)، من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عنه.

(٢) هذا البيت من «و» وليس في باقي النسخ.


الرسالة رقم: (٧٧)
مجموع رسائل العلامة الملا علي القاري
شرح
ألفاظ الكفر
لبدر الرشيد
تأليف العلامة
الملا علي القاري
يطبع محققاً على ثلاث نسخ خطية
تحقيق وتعليق
ماهر أديب حبوش
دار اللباب

بسم الله الرحمن الرحيم

ثم اعلم ان الشيخ العلامة المعروف ببدر الرشيد من الائمة
الحنفية عليهم الرحمة جمع اكثر الكلمات الكفرية بالاشارات
الايمانية فيها انا ابين رموزها واعين كنوزها و
احل غموزها واحل خوضها

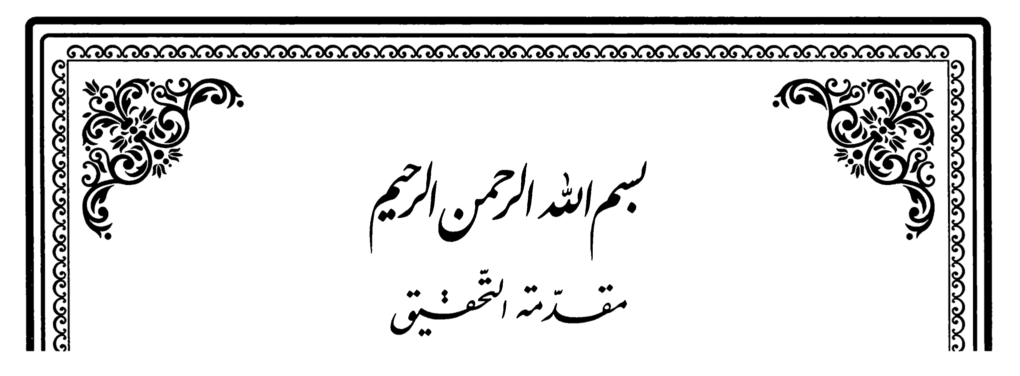
انتهى وهو
معلوم من مفهوم قوله تعالى من كفر بالله من بعد
ايمانه الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان ولكن من
شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب من الله ولهم عذاب
عظيم وفي خلاصة الفتاوى من خطر بباله ما يو
جب الكفر او تكلم به ولو لم يتكلم وهو كاره لذلك فذ
لك محض الايمان انتهى وورد حديث في
هذا المعنى وقال الحمد لله الذي رد امر الشيطان الى
الوسوسة وفيه ايضا ان من عزم على الكفر ولو بعد

مائة سنة يكفر في الحال انتهى وقد بينت وجهه في ضوء
المعالي لشرح بدء الامالي وفيه ايضا ان من ضحك با
لرضا مع من تكلم بالكفر كفر انتهى ومفهومه ان من
ضحك تعجبا من مقالته مع عدم الرضا بحاله لا
يكفر فالمدار على الرضاء وانما قيد المسئلة بالضحك
لان الغالب انه يكون مع الرضاء ولذا الضحك يكون بالر
ضاء غالبا اطلق في جمع الفتاوي وقال من تكلم بكلمة
الكفر وضحك به غيره كفر ولو تكلم به مذكر وقبل القوم
ذلك منه كفر ويعني لو تكلم به واعظ او مدرس او
مصنف واعتقد القوم الذين اطلعوا عليه كفروا ولا
عذر لهم فيه الا ان كان الكفر مختلفا فيه وزاد في المحيط
اذا سكت القوم عن المذكر وجلسوا عنده بعد تكلمه
بالكفر كفروا انتهى وهذا محمول على العالم بكفره وفي المحيط
من انكر الاخبار المتواترة في الشريعة لانه كفر مثل حرمة لبس
الحرير على الرجال اصل الوتر واصل الاضحية كفر انتهى ولا

المكتبة التيمورية (ت)

المكتبة الأزهرية (أ)

مكتبة بغدادت لي وهبي (ب)



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمدُ للهِ ربِّ العالَمِين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على الهادِي الأمين، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ الغُرِّ المَيامِين.

وبَعْدُ:

فإنَّ مسألةَ التَّكفيرِ هي مِن أَخْطرِ المسائلِ التي واجَهَتِ المسلمِينَ خلالَ تاريخِهِم الطَّوِيل، ولَمْ يَخْلُ زمانٌ ولا مكانٌ إلَّا وظَهَرَ فيه فِرَقٌ أو جماعاتٌ غالَتْ في هذا الأمرِ الخَطِير الجَلِيل، وانْحرفَتْ عن الطَّريق القَوِيم، ما تَرتَّب على ذلك أحداثٌ خَطِيرةٌ، وإراقةُ دماءٍ بريئة، وليس الخوارِجُ الأُوَلُ هم وَحْدَهم في هذا الميدان، بل لكلِّ عصرٍ خوارجُه كما لا يَخْفَى على أهلِ هذا الزَّمان، وخصوصاً حينَ تَعْصِفُ بالأمَّةِ المِحَن، وتُبْتَلَى بالمصائبِ والفِتَن، نَعوذُ باللهِ مِن الجهلِ والهَوَى، ونَسْأَلُه التَّوفيقَ للعلمِ والتَّقْوَى.

ومِن هنا فقد تَصَدَّى العلماءُ لبيانِ أحكامِ هذا الأمرِ، ووضعِ حدودِه، ورَسْمِ مَعالِمِه، ليَعْلَمَ أبناءُ الأمَّة الخطأَ مِن الصَّواب، فيَعْرِفوا ما عليه العَمَل، ويَجْتَنِبوا الوقوعَ في الزَّلَل.

وممَّن انْبَرَى للتَّصنيفِ في هذه القضيَّة، العَلَّامةُ محمدُ بنُ إسماعيلَ بنِ محمودِ بنِ محمدٍ الحنفيُّ، المعروفُ ببَدْرِ الرَّشيدِ، المتوفَّى سنةَ (٧٦٨هـ)، فألَّفَ كتابهُ المسمَّى: «أَلْفَاظ الكُفْرِ»، جَمعَهُ مِن المُعْتبَراتِ، ووَضَعَ لكلٍّ منها عَلَامةً[1].

---

(١) انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٣٩٦).

وقـد جَمَـعَ البَدْرُ الرَّشـيدُ فـي كتابهِ خُلاصـةَ ما قالَه جمـعٌ مِن أئمَّـةِ المذهَبِ فـي فتاواهـم في هـذه المسـألةِ، مُسْـتَقْصِياً في ذلـك مجموعةً مـن أمَّهـاتِ الكتبِ، ثُـمَّ عَـرَضَ ذلـك في أسـلوبٍ مُخْتصَـرٍ واضحٍ ليـس فيه إخـلالٌ ولا غُمـوض، وإنْ كان يحتـاجُ إلـى شـرحٍ لبعضِ المسـائلِ، وتَعَقُّـبٍ في أُخـرى، أو تأويـلٍ أو تقييدٍ أو تخصيـصٍ أو نحـوِ ذلك كلٌّ بحَسَـبِهِ.

فجـاءَ هـذا الشَّـرحُ للمـلَّا عليٍّ القـارِيْ رحمـهُ اللهُ بأسـلوبهِ السَّـهلِ الممتنِعِ، وشـخصيَّتِهِ العِلْميَّـة الموسـوعيَّة، ليبيِّنَ ذلك مُقيِّدًا حيناً ومُسْـتَدْرِكاً آخـرَ، ومُتعقِّباً طـوراً وموضِّحـاً آخَر.

لكـنَّ المـلَّا رحمـهُ اللهُ لَـمْ يَذْكُـرْ عنوانـاً لهـذه الرِّسـالةِ، وإنمـا وَرَدَ ذلك في الوَرَقـاتِ الأُولَـى للنُّسـخِ الخطِّيَّـةِ بعنـوانٍ وصفـيٍّ غيـرِ محـدَّدٍ، فجـاء فـي إحدَى النُّسـخِ وهـي الأَزْهريَّـةُ: «**هذا شَـرْحُ ملَّا علـيٍّ القارِي علـى كتابِ الألفـاظِ المكفِّرة لبـدرِ الرَّشـيديِّ الحَنَفـيِّ**»، وفـي أُخـرى وهـي: «**شَـرْحُ رسـالةِ بَـدْرٍ الرَّشـيدِ فـي الكلمـاتِ الكُفرِيَّـةِ**»، وفـي الثَّالثـةِ وهـي التَّيموريَّـةُ: «**هذا شـرحُ الملَّا علـيٍّ القارِي المتوفَّـى سـنةَ (١٠١٤) علـى رسـالةِ الرَّشـيديِّ فـي ألفـاظِ الكُفْرِ**».

وسمَّاه البغداديُّ: «**شرح رِسَالَة بدرِ الرَّشيدِ فِي ألفاظِ الكفْرِ**»[١]. وكلُّه متقارِبٌ.

وممَّا يدلُّ على عَدَمِ وجودِ عنوانٍ محدَّد مِن قِبَلِ المؤلِّف أنَّ حاجي خليفةَ أشار إليه في ترجمةِ «ألفاظ الكفر» ولَمْ يَذكُرْ له عنواناً، فقال: شَرَحَه الشَّيخُ عليُّ بنُ محمدٍ القارِي الحَنَفيُّ[٢].

ولا بـدَّ في هـذا المقامِ مِـن التَّنبيهِ على مسـألةٍ هامَّةٍ، وهـي أنَّ مـا أَوْرَدَه البدرُ

---

(١) انظر: «هدية العارفين» (١/ ٧٥٢).

(٢) انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٣٩٦).

فـي جَمْعـهِ هـذا هو أقوالٌ لبعـضِ علمـاءِ المذهبِ، وليس كلُّهـا مِن المُجْمَـعِ عليه، بـل قـد وَقَـعَ في بعضِهـا التَّشَـدُّدُ الـذي لا يَتَمشَّـى مـع قواعِـدِ الدِّيـنِ الحَنيـفِ مِن التَّيسـيرِ والأَخْـذِ بالأَحْـوَطِ، ولا يوافِـقُ عليه جُلُّ عُلمـاءِ الأمَّةِ وفُقهائِهـا المعتَبَرِين، وخصوصـاً فـي هـذه المسـألةِ الخطيـرةِ التـي تَتعلَّـقُ بإخـراجِ النَّـاسِ عـن المِلَّـة والدِّيـن، مـع مـا يَتَرتَّبُ علـى ذلك مِـن أحكام.

وقد نَقَلَ العلامةُ القارِي نفسُه عن بعضِ العلماءِ في المذهب: أنَّه إذا كان في المسألةِ وجوهٌ تُوْجِبُ التَّكفيرَ، ووجهٌ واحدٌ يمنعُ التَّكفيرَ، فعلَى المفتي أنْ يَميلَ إلى الذي يَمنعُ التَّكفيرَ، تحسيناً للظَّنِّ بالمسلِمِ.

فـإذا كان القيـاسُ علـى هـذا الأسـاس، فـإنَّ كثيراً مِـن المسـائلِ الـواردةِ في هـذا الكتـابِ يَحتاجُ إلى مناقشـةٍ، وقد كَفَانـا العلَّامةُ القـارِي كثيراً مِن ذلـك، وبَقِيَ البعـضُ بحاجـةٍ لمن يتناوَلُـه بالدِّراسـةِ والبحثِ.

ومِن أمثلةِ المسائلِ التي وَقَعَ فيها المبالَغةُ في التَّشَدُّدِ: ما نُقلَ عن «خلاصة الفتاوى» لطاهرِ بنِ أحمدَ بنِ عبدِ الرَّشيدِ البُخاريِّ: (**كافرٌ قال لمسلمٍ: اعْرِضْ عَلَيَّ الإسلامَ، فقال: اذْهَبْ إلى فلانٍ العالِمِ، كَفَر**).

وهـذا لَعَمْـرِي مِـن أَعْجَـبِ العَجَـب، فكيـف يُكَفَّـرُ رجـلٌ فـي مِثْـلِ هـذه الصُّـورةِ، التـي لا يَتَبـادَرُ منهـا فـي الغالـبِ سـوى رجـلٍ سُـئِلَ ولا يَسـتطيعُ عَرْضَ الإسـلامِ بالطَّريقـةِ التـي تُرغِّبُ السَّـائلَ في الإسـلام، أو تَرْسُـمُ له حقيقتَه، فأَرْسَـلَه إلـى مَـن هو قـادرٌ علـى ذلـك، وهـذا مِـن الفعـلِ الحكيـم، فكيف يكـونُ كفـراً؟!

ومِن ذلك ما جاء في «الخلاصة» أيضاً: (**مَن قال: النَّصْرانيَّةُ خيرٌ مِن اليهوديَّةِ، أو على العكسِ، يَكْفُرْ، وينبغي أنْ يقولَ: اليهوديَّةُ شرٌّ مِن النَّصرانيَّة**).

فإنَّ هذا ممَّا يندرِجُ تحتَ الأمورِ النِّسبيَّة، يعني: هي بالنِّسبةِ لها خيرٌ منها، ولا يجوزُ التَّكفيرُ على مِثْل هذا الأساس، بل ربَّما غايةُ ما فيه أنَّه خلافُ الأفضلِ.

ومِن ذلك مسألة تكفيرِ المستَثْني في إيمانهِ، وهي مسألةٌ لا بدَّ مِن التَّوقُّفِ عندَها قليلاً، فقد غالَى بعضُهم فيها إلى درجةِ أنَّ أحدَ كبارِ المُفْتِين، والعلماءِ المُعْتَبَرين، وهو أبو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بن الفَضْلِ قال: مَن قال أنا مُؤْمِنٌ إنْ شَاءَ اللهُ فَهُوَ كَافِرٌ لَا تَجُوزُ الْمُنَاكَحَةُ معه، بل رَتَّبَ بعضُهم على ذلك ما هو أَعْظَمُ منه، فمَنَعَ تَزْوِيجَ الشَّافعيِّ تنزيلاً له مَنْزِلَةَ أهلِ الكتابِ، بحجَّةِ أنَّ الشَّافعيَّةَ يَرَوْنَ الاستثناءَ[1].

ولا شكَّ أنَّ الإمامَ أبا حَنيفةَ نَفْسَه لَمْ يُرِدْ هذا في قولهِ بمنعِ الاستثناءِ، بل إنَّ جمعاً مِن المحقِّقين قد تَوَصَّلوا إلى جَعلِ الخلافِ في المسألةِ لَفْظيًّا؛ كما جاء في آخِرِ كلامِ الآلوسيِّ من المتأخِّرين ـ وهو مِن علماءِ الحنفيَّةِ المحقِّقين ـ عندَ تَعَرُّضهِ لهذه القضيَّةِ في تفسيرِ قولهِ تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٤] حيثُ قال: واسْتَدَلَّ بعضُهم بالآيةِ على أنَّه لا يَجوزُ أنْ يَصِفَ أحدٌ نَفْسَه بكونهِ مُؤْمِناً حقًّا؛ لأنَّه سبحانهُ وتعالى إنَّما وَصَفَ بذلك أقواماً على أوصافٍ مخصوصةٍ، وكلُّ أحدٍ لا يَتحقَّقُ وجودُ تلك الأوصافِ فيه، بل يَلْزمُه أنْ يقولَ: أنا مُؤمِنٌ إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

وقَرَّر بعضُهم وجهَ الاستدلالِ بما يُشيرُ إليه ما رُوِيَ عن الثَّوريِّ أنَّه قال: مَن زَعَمَ أنَّه مؤمنٌ باللهِ تعالى حقًّا، ثُمَّ لَمْ يَشْهَدْ أنَّه مِن أهلِ الجنةِ، فَقَدْ آمَنَ بنِصْفِ الآيةِ ولَمْ يُؤْمِنْ بالنِّصفِ الآخَرِ، وهذا ظاهِرٌ في أنَّ مَذهبَه الاستثناءُ، وهو كما قال الإمامُ ـ يعني: الفَخْرَ الرازيَّ ـ مذهبُ ابنِ مسعودٍ، وتَبِعَهُ جمعٌ عظيمٌ مِن الصَّحابةِ والتَّابعين، وبه قال الشَّافعيُّ، ونُسِبَ إلى مالكٍ وأحمدَ، ومَنَعَه الإمامُ الأعظمُ رضي الله تعالى عنه.

ثم قال الآلوسيُّ: وما أَحْسَنَ ما نُقِلَ عن الحسنِ: أنَّ رجلاً سأله: أمُؤْمِنٌ أنتَ؟ فقال: الإيمانُ إيمانان، فإنْ كُنْتَ تسألُني عن الإيمانِ باللهِ تعالى وملائكتهِ وكتبهِ ورسلهِ واليومِ الآخِرِ، والجنَّةِ والنَّارِ، والبعثِ والحسابِ، فأنا مؤمنٌ، وإنْ

(١) انظر: «البحر الرائق» لابن نجيم (٢/ ٤٩).

كنتَ تسألُني عن قولهِ تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾... إلخ [الأنفال: ٢] فواللهِ لا أدري أمِنهُم أنا أَمْ لا؟ وهذا ونحوُه ممَّا يَجعلُ الخلافَ لفظيًّا، وقد صَرَّح بذلك جمعٌ مِن المحقِّقينَ عليهم الرَّحمةُ[1].

بل إنَّ الآلوسيَّ رحمهُ اللهُ نفسُه في موضعٍ آخَرَ قد أَخَذَ بقولِ الشَّافعيِّ حيث قال: قالَ الشَّافعيَّةُ والأشعريَّةُ وبقولِهم أقولُ في هذه المسألةِ: إنَّ العِبرةَ بالإيمانِ الذي يُوَافي العبدُ عليه، ويأتي مُتَّصِفاً به في آخِرِ حياتهِ وأوَّلِ منازِلِ آخِرَتهِ، ولذا يَصِحُّ: أنا مُؤمِنٌ إنْ شاء اللهُ تعالى، بالشَّكِّ، ولكنْ ليس في الإيمانِ الناجزِ بل في الإيمانِ الحقيقيِّ المعتبَرِ عندَ الموتِ وخَتْمِ الأعمال... وخبرُ: (مَن قال: أنا مُؤمِنٌ إنْ شاءَ اللهُ تعالى، فليسَ له مِن الإسلامِ نَصيبٌ) موضوعٌ باتِّفاقِ المحدِّثين، وأنا مُؤمِنٌ بغيرِه إنْ شاءَ الله تعالى[2].

ويَكْفِي في الرَّدِّ على أولئكَ المتشدِّدِينَ ما رواه الآجرِّيُ عن جعفرٍ الصَّندليِّ[3] قال: حدَّثنا الفضلُ بن زيادٍ[4] قال: سمعتُ أبا عبدِ الله يقولُ: سمعتُ يحيى بنَ سعيدٍ يقولُ: ما أَدْرَكْتُ أحداً إلَّا على الاسْتِثْناء.

قال: وسمعتُ أبا عبدِ اللهِ مرَّةً أُخرى يقولُ: سَمعْتُ يحيى يقولُ: ما أَدْرَكْتُ أحداً مِن أهلِ العلمِ ولا بَلَغَني إلَّا على الاستثناءِ.

---

(١) انظر: «روح المعاني» (١٠/ ٢٦ ـ ٢٧) ط الرسالة.

(٢) المصدر السابق (٢/ ١١٥).

(٣) جعفر بن محمد بن يعقوب، أبو الفضل الصَّنْدليّ، المتوفى (٣١٨هـ)، ثقة بغداديّ زاهد. انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٧/ ٣٣٧).

(٤) الفضل بن زياد، أبو العَبَّاس القطان البغدادي، ذكره أبو بَكْرٍ الخلال فقال: كان من المتقدمين عند أبي عَبْد الله، وكان أَبُو عَبْدِ اللهِ يعرف قدره ويكرمه، وكان يصلي بأبي عَبْد الله، فوقع له عَنْ أبي عَبْد الله مسائل كثيرة جياد. انظر: «طبقات الحنابلة» لأبي يعلى (١/ ٢٥١).

قال: وسَمِعْتُ أبا عبدِ الله يقولُ: إذا قالَ: أنا مؤمنٌ إنْ شاءَ اللهُ، فليس هو شاكٌّ، قيل لهُ: إنْ شاءَ اللهُ، أَلَيسَ هو شكًّا؟ قال: معاذَ اللهِ، أليس قد قال اللهُ تعالى: ﴿**لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ**﴾ [الفتح: ٢٧]، وفي عِلْمِه أنَّهم يَدْخُلونه، وصاحبُ القبرِ إذا قيل له: «وعليهِ تُبْعَثُ إنْ شاءَ اللهُ» فأيُّ شكٍّ هاهنا، وقال النَّبيُّ ﷺ: «وإنَّا إنْ شاءَ اللهُ بكم لاحِقُون»[١].

فهل بعدَ هذا يقالُ بتكفيرِ المستثني، وعَدَمِ جوازِ تَزْويجه، وتنزيلهِ منزلةَ أهلِ الكتاب؟!!

ولقد أَحْسنَ العلَّامةُ القارِي رحمهُ اللهُ في هذا الشَّرحِ فيما أَوْرَدَه مِن تأويلاتٍ وتوجيهاتٍ، وردودٍ ومُناقَشات، وتقييداتٍ وتخصيصات، لِـمَا نَقَلَه البدرُ ممَّا فيه التَّشَدُّدُ السَّابقُ أحياناً، أو الإجمالُ والتَّعميمُ في أحيانٍ أُخرى، ممَّا قد يَلْتَبِسُ على غيرِ العالِم المتعَمِّقِ في مسائلِ الشَّريعة، فجاء هذا الشَّرحُ ليُوْصِلَ المعنى صحيحاً لا الْتِباسَ فيه، ولا تعميمَ مُشْكِلَ في مَبَانيه، ومِن أمثلةِ هذا:

ما جاء في «المحيط»: (**وقيل: إذا سَكَتَ القومُ عن المذكِّرِ، وجَلَسُوا عنده بعدَ تكلُّمِه بالكفرِ، كفروا**). قال المؤلف: وهذا محمولٌ على العلمِ بكُفْرِه.

ومثله ما جاء في «**الفتاوى الظهيرية**»: (**مَن رُوِيَ عندَه عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «ما بَيْنَ بَيْتِي ومِنْبَرِي ـ أو: ما بينَ قَبْرِي ومِنْبَرِي ـ روضةٌ مِن رياضِ الجنَّةِ» فقال الآخَرُ: أَرَى المِنْبَرَ والقَبرَ ولا أَرَى شيئاً بينهما، يَكْفُرْ**).

فقال: وهو محمولٌ على أنَّه أرادَ به الاستِهْزاءَ والإنكارَ، وليس مُؤْمناً بالأمورِ الغَيْبيَّةِ الزَّائدةِ على الأحوالِ العَيْنيَّةِ الواردةِ في الأخبار.

وقال في مسألةِ الرُّخصةِ للمكرَه بشتمِ النبيِّ ﷺ: لكنْ لا بدَّ أنْ يكونَ الإكراهُ بقتلٍ أو ضربٍ مُؤلمٍ، ويكونَ المكرِهُ قادراً، ولا يكونَ للمُكْرَه دَفْعُه عنه بوجهٍ آخَرَ، فتدبَّرْ.

---

(١) رواه الآجرِّيُ في «الشريعة» (٢٧٩).

وجاء في «يَتِيمة الفَتَاوى»: (**مَن اسْتَعْمَلَ كلامَ اللهِ تعالى في بذلة كلامِهِ؛ كمَن قال في ازْدِحامِ النَّاسِ: ﴿فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا﴾ [الكهف: ٩٩]، كفر**).

فقال المؤلفُ: قلتُ: هذا إنَّما يُتصوَّر إذا كان قائلُ هذا الكلامِ هو جامعَ النَّاسِ بالازْدِحامِ، وإلَّا فلا مانعَ مِن أنَّه تَذَكَّرَ في هذا المقامِ قولَه تعالى فيما سيكونُ يومَ القيامةِ.

وبَحَثَ في عبارةِ: (**ولو قال: خُذْ أُجرةَ المُصْحَفِ، يَكْفُرْ**).

فقال: فيه بحثٌ؛ لأنه يَحْتَمِلُ صدورَ هذا الكلامِ منه لفَقيهِ الكُتَّابِ والكاتِبِ للمُصْحَفِ على تقديرَيْنِ، فالمعنى: خُذْ أجرةَ تعليمِه أو كتابتِه، ولا محذورَ فيه، لا سيَّما والجمهورُ مِن المتأخِّرينَ جوَّزُوا تعليمَ القرآنِ بالأجرةِ، واتَّفقُوا على جوازِ أجرةِ كتابةِ المصحفِ.

وكذا ما جاء: (**مَن قال عندَ ابتداءِ شُرْبِ الخمرِ، أو الزِّنى، أو أَكْلِ الحرامِ: بسمِ الله، كَفَرَ**).

فقال: فيه: أنه ينبغي أن يكون محمولاً على الحرامِ المحضِ المتَّفَقِ عليه، وأنْ يكونَ عالماً بنسبةِ التَّحريمِ إليه، بأنْ تكونَ حُرْمتُه ممَّا عُلِمَ من الدِّينِ بالضَّرورةِ كشُربِ الخمرِ.

ونحوُه: (**مَن رأى الغُزاةَ الذين يَخرجونَ للغزوِ، فقال: هؤلاءِ أَكَلةُ الأَرُزِّ، فقد قيلَ: يُخْشَى عليه الكُفْرُ**).

فقال موجِّهاً: يعني: أنَّه إنْ أرادَ به مُجرَّدَ إهانتِهم مِن جهةِ طاعتِهم كَفَرَ، وأمَّا إنْ قال ذلك نَظَراً إلى عَدَمِ تصحيحِ نيَّتِهم وتحسينِ طَوِيَّتِهم، فلا يكون كفراً.

وجاء في «الظهيرية»: (**مَن قال: لا يُساوي بدِرْهَمٍ مَن لا دِرْهَمَ له، كَفَرَ**).

فقال شارحاً ومقيداً: أي: لعمومِ عبارتهِ العالِمَ والصَّالحَ والمؤمِنَ وغيرَهم، لكنْ له أنْ يقول: ما أَرَدْتُ به إلَّا أربابَ الدُّنيا عند أهلِها، فلا يَكْفُر.

ومِن ذلك نظرُه في عبارةِ: (**ولو قال أحدُ الزوجين للآخَرِ: تَفْعلُ معي أموراً كلَّ زمانٍ أَكْفُرُ، أو قال: كلَّ زمانٍ أَقْرُبُ مِن الكُفْرِ، كَفَرَ**).

فقال: أقولُ: وفي المسألةِ الأخيرةِ نَظَرٌ ظاهرٌ؛ لأنَّه يُمْكِنُ حَملُه على: أنَّ الشَّيطانَ يُوْقِعُني في الوَسوسةِ النَّفْسيَّة، والخَطَراتِ الرَّدِيَّة، بحيثُ تُقرِّبُني إلى الكفرِ، ولكنْ يَحفَظُني اللهُ عنه بألطافهِ الخَفِيَّة.

وكذا بحثُه في كلامِ صاحبِ «**المحيط**»: (**لو قالَتْ: كَوْنِي كافرةً خيرٌ مِن الكونِ مَعَكَ، كَفرتْ؛ لأنَّ المُقامَ مع الزَّوجِ فَرْضٌ، فقد رجَّحَتِ الكُفرَ على فَرْضٍ**).

فقال: وفيه بحثٌ؛ لأنَّ المُقامَ مع الزَّوجِ لو كان فرضاً لَمَا أُبيحَ الخُلْعُ، فيُمْكِنُ حَمْلُ كلامِها على أنَّ العِشْرةَ في حالِ الكفرِ مع قُبْحِها أهونُ مِن العِشْرةِ في صُحْبَتِكَ.

وكذا صحَّح ثم وجَّهَ في عبارة: (**ومَن قال: أنا بريءٌ من الإسلامِ، قيل: يَكْفُرْ**).

فقال: هكذا في النُّسخِ، وهو غيرُ صحيحٍ؛ إذ يَكْفرُ في هذه الصُّورةِ بلا خلافٍ، وإنَّما الخلافُ فيما إذا قال: أنا بريءٌ مِن الإسلامِ إنْ فَعَلْتُ كذا، ثمَّ فَعَلَه.

واستدرك على عبارة «**المحيط**» فيمن قال حين سمع المؤذن: (**هذا صوتٌ غيرُ المعارف، أو: صوتُ الأجانِبِ، كَفَرَ في الكلِّ**).

فقال: أقولُ: أمَّا إذا سَمِعَ صوتَ مؤذِّنٍ غريبٍ فقال: هذا صوتُ أجنبيٍّ، أو: غيرُ معروفٍ، لا يَكْفُرْ.

وكذا تنبيهه في عبارة: (**ومَن قال: أَمَاتَهُ اللهُ قبلَ موتهِ، كَفَرَ**).

فقال: أي: إنْ أراد إخباراً، بخلافِ ما إذا قَصَدَ دعاءً.

ومثلُ ما تقدَّمَ تنبيهُه على مفهومِ ما يُذْكَرُ مِن أحكامٍ أو عَدَمِه، مثالُه: ما نُقِلَ عن **أبي حنيفةَ أنه: (لا يُصَلَّى على غيرِ الأنبياءِ والملائكةِ، ومَن صلَّى على غيرِهما لا على وجهِ التَّبعيَّةِ فهو غالٍ)**.

فقال: ومفهومُه: أنَّ حُكْمَ السَّلامِ ليس كذلك، ولعلَّ وَجْهَه: أنَّ السَّلامَ تحيَّةُ أهلِ الإسلامِ، ولا فَرْقَ بينَ: السَّلامُ عليه، و: عليه السَّلامُ، إلَّا أنَّ قولَ: (عليٌّ عليه السَّلامُ) من شعائرِ أهلِ البدعةِ، فلا يُسْتَحْسَنُ في مَقامِ الحرام.

ومثله: **ما جاء من أنَّ (مَن ضَحِكَ بالرِّضاءِ مع مَن تكلَّمَ بالكفرِ كَفَرَ)،**

فقال: ومَفْهومُه: أنَّ مَن ضَحِكَ تَعجُّباً مِن مَقالَتِهِ مع عَدَمِ الرِّضا بحالتِهِ لا يَكْفُرْ، فالمدارُ على الرِّضاءِ، وإنَّما قيَّدَ المسألةَ بالضَّحِكِ لأنَّ الغالِبَ أنْ يكونَ مع الرِّضاءِ.

وأمَّا ما جاءَ من أنَّ: (**مَن وَضَعَ رجلَه على المصحفِ حالِفاً اسْتِخْفافاً كَفَر**).

فعقَّبه بقولِهِ: ولا يَخْفَى أنَّ قولَه: (حالفاً) قيدٌ واقعيٌّ لا مفهومَ له.

ولا تخلو تعليقاتُه مِن الدُّعابةِ أحياناً؛ كما في قولِهِ تعقيباً على ما جاء في «**المحيط**»: (**مُسْلِمٌ رأى نَصْرانيَّةً سَمينةً وتَمنَّى أنْ يكونَ هو نَصْرانيًّا حتَّى يتزوَّجَها، كَفَرَ**).

قُلْتُ: وهذا مِن حَماقَتِهِ؛ إذ يَجوزُ للمسلِمِ أنْ يتزوَّجَ النَّصْرانيَّةَ، مع أنَّ السِّمَانَ الحِسَانَ كثيرةٌ في الملَّةِ الحَنيفةِ، ولكنَّ علَّةَ الضَّمِّ هي الجِنْسيَّةُ، ولذا قال اللهُ تعالى: ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ [النور: ٣].

هذا ولا يَخلُو الأمرُ مِن بعضِ المآخِذِ على المؤلِّفِ في بعضِ المواضعِ:

فمِن المآخِذِ التَّشديدُ في غيرِ موضعِهِ وبلا دليلٍ؛ كما جاء: (**مَن قَرأَ القرآنَ على ضربِ الدُّفِّ والقَضِيبِ يَكْفُرْ**).

فقال: قُلْتُ: ويَقْرُبُ منه ضَرْبُ الدُّفِّ والقَضيبِ مع ذِكْرِ اللهِ تعالى ونَعْتِ المصطفَى ﷺ، وكذا التَّصفيقُ على الذِّكْرِ.

وهذا الكلامُ فيه نظرٌ، ولا دليلَ شرعيَّ عليه، ومَن يراجِعْ رسالتي المؤلِّفِ في الغناءِ يَجِدْ عكسَ هذا.

وكذا ما جاء: (**ومَن قال: واللهِ لا أصلِّي، ولا أَقرأُ القرآنَ، أو: قَلْتَبانٌ**[1] **هو إنْ صلَّى أو قَرأَ...**).

فقال في مسألة القَسَمِ على تَرْكِ الصَّلاةِ: فإنَّه يُنْبِئُ عن تعظيمِ اللهِ سبحانَه في الجملةِ مع نوعٍ مِن المخالَفةِ في الطَّاعةِ التي لا تُخرِجُه عن الإيمانِ.

فلا أدري كيف يكونُ القَسَمُ على تَرْكِ أهمِّ فرائضِ الإسلامِ، وأوَّلِ ركنٍ مِن أركانِهِ، مُنْبِئاً عن تعظيمِ اللهِ سبحانه، وأنَّ ذلك مجرَّدُ نوعٍ مِن المخالفةِ في الطَّاعةِ لا أكثرَ، بينَما يكونُ مديحُ النبيِّ ﷺ مع ضَرْبِ الدُّفِّ قريباً مِن الكفر؟ هذا لَعَمْري بابٌ في القياسِ عجيب.

ومِن أمثلةِ هذه التَّشديداتِ والغرائبِ ما جاء نقلاً عن «**المحيط**»: (**مَن قيل له: يا كافرُ، أو: يا مَجوسيُّ، أو: يا يهوديُّ، أو: يا نصرانيُّ، فقال: إذا أنا هكذا فلا تُقِمْ معي، أو: عِنْدِي، فالأَظْهَرُ أنَّه يَكْفُرُ**).

فقال: أي: لأنَّ (إذا) موضوعةٌ لمتحقِّقِ الوقوعِ، إلَّا أنَّها قد تُستَعْمَلُ بمعنى (إنْ)، فلو قال: إنْ أنا هكذا فلا تُقِمْ، لا يَكْفُرُ.

وهذا حكمٌ غريبٌ عجيبٌ، فكم مِن النَّاسِ لا يَعرفُ الفرقَ بين اللَّفظينِ، وكيف يُكفَّرُ النَّاس على أساسِ فرقٍ لُغويٍّ يجهلُه الأكثرون؟

ومِن التَّشدُّداتِ التي لا تُقبَلُ أيضاً تعقيبُه على ما جاء مِن أنَّ مَن قال للمعزِّي بالميت: (**ما نقص من عمره زادَهُ اللهُ في رُوحِكَ، فهذا خطأٌ وجهلٌ ومذهبُ أهلِ غيرِ السَّدَاد**).

فعقَّب بقوله: قلت: وكذا إذا قال: زادَ اللهُ في عُمرِكَ، وأطالَ اللهُ تعالى عمرَكَ، وأَبْقاكَ اللهُ، ونحوَ ذلك.

---

(١) كلمة غير عربية معربها: (قرطبان)، وهو مرادف لكلمة: ديُّوث.

فما الضَّيرُ في هذه الكلمات، وأيُّ جهلٍ في دعاءِ العبدِ لـمَن يُعزِّيه بطولِ العمرِ وزيادتهِ؟!!

وجاء في «الخلاصة»: (مَن قال: أنا مُلْحِدٌ، كَفَرَ).

فقال: أي: لأنَّ المُلْحِدَ أَقْبَحُ أنواعِ الكَفَرةِ.

وفي هذا التعليلِ نَظَر، فما الفرقُ بين الذي يَنْسبُ الكفرَ إلى نفسِه بأقبحِ الأنواعِ وبينَ الذي يفعلُ ذلك بأقلِّها قبحاً ما دام كلُّه كفراً.

لكنَّ كلَّ ما ذُكِرَ لا يُعدُّ شيئاً في جانبِ ما انْطَوَى عليه هذا الكتابُ مِن فوائدَ جَمَّةٍ، لا غِنَى للمسلمِ عن معرفتِها.

وبالنَّتيجةِ: فإنَّ هذا الكتابَ حَسَنٌ في فوائدِه، جيِّدٌ في اختياراتِه، يُتيحُ للقارئِ الاطِّلاعَ على كثيرٍ من المسائلِ في بابِه، رَغْمَ صِغَرِ حَجْمِهِ واختصارِه، وحتَّى المسائلُ الخارجةُ عند العلماء عن دائرةِ القَبول، لـمَا فيها من التَّشَدُّدِ غيرِ المقبول، فإنَّ مَعْرفتَها تُكْسِبُ المؤمِنَ زيادةَ الحذرِ فيما يفعلُ ويقول، واللهُ سبحانهُ في العفوِ خيرُ مأمول، والحمدُ للهِ ربِّ العالَمِين.

وهذا الكتابُ قد طُبِعَ طبعةً جيِّدةَ ضمنَ رسالةٍ لنيلِ شهادةِ الدُّكتوراة، وهذه الطَّبعةُ والحقُّ يقالُ قد بذلَ فيها المحقِّقُ جهوداً عظيمةً لإخراجِ الكتابِ على أحسنِ وجهٍ، معتمِداً في ذلك على عَدَدٍ مِن النسخِ الخطِّيَّةِ الجيِّدة، لكنْ هناك بعضُ الملاحظاتِ عليها، منها:

١ ـ الإطالةُ التي لا مبرِّرَ لها، حتَّى تضخَّمَ حجمُ الكتابِ مراتٍ عمَّا يجبُ أنْ يكونَ عليه، علماً أن الناس في هذا الزَّمانِ يرغبونَ بالكتبِ المختصَرةِ التي تُوصِلهُم إلى المعلومةِ بسرعةٍ ويسرٍ وسهولةٍ.

٢ ـ يُضافُ إلى ذلك خُلُوُّه تماماً مِن الضَّبْط، ممَّا يجعلُ مِن العسيرِ فهمُ الكثيرِ مِن مُشْكِلِه.

٣ ـ وهو أيضاً شبهُ خالٍ مِن علاماتِ التَّرقيمِ ووسائلِ الإيضاحِ الأخرى، المعروفةِ في التَّحقيق، والضَّروريةِ في التَّوضيحِ والتَّدْقيق.

٤ ـ كما أنَّه قد أَغْفَلَ أمراً مِن أهمِّ الأمورِ، وهو عَدَمُ التَّمييزِ بين المتنِ والشَّرحِ، ما أدَّى إلى تَدَاخُلِ الأقوالِ، والغموضِ في أكثرِ الأحوالِ.

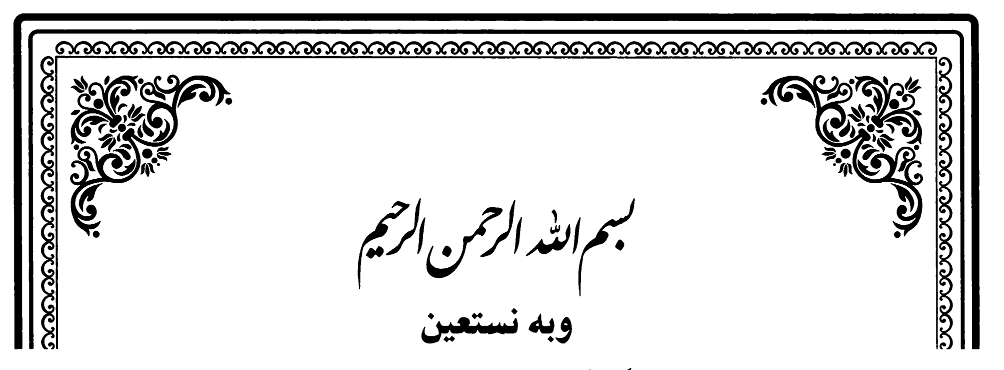
وقد استَدْركْنا كلَّ هذا بفضلِ الكريمِ المتعالِ، كما قابَلْنا الكتابَ كاملاً على الأصلِ المشروح، ونبَّهنا على ما رأيناه ضروريًّا من الفروقِ بينهما، وميَّزْنا بين الشَّرحِ والمتنِ بتسويدِ المتنِ، مع جَعلِ المسائلِ الواردةِ فيه ضمنَ قوسينِ زيادةً في التَّوضيح.

وقد تمَّ تحقيقُ هذا الكتابِ اعتماداً على ثلاثِ نسخٍ خطِّيةٍ نفيسةٍ، وهي: الأزهريَّةُ ورمزُها: «أ»، ونسخة بغداد وهبي ورمزُها: «ب»، والتَّيموريَّةُ ورمزها: «ت».

والحمدُ للهِ الذي بنعمتِهِ تتمُّ الصَّالحاتُ

المحقق

* * *



قـال الشَّـيخُ الإمـامُ العلَّامةُ محمـدُ بنُ إسـماعيلَ بنِ محمـدٍ المعـروفُ ببدرِ الرَّشـيدِ رحمـهُ اللهُ تعالى:

أمَّا بعدُ:

فإنَّ النَّاسَ لمَّا فَسَدَتْ قلوبُهم فَسَدَ سائرُ بَدَنِهم، وفَشَا منهم ما فَشَا مِن الكذبِ والنَّميمةِ، والمهالِكِ الدُّنيويَّةِ، وجَمْعِ حُطامِها، وابتهاجِهِم بزخارِفِهم، وقلَّةِ مُبالاتِهم بأمرِ الدِّينِ وما يَنفعُهم في الآخرةِ مِن الاحتياطِ في بابِ العباداتِ، وعندَ ذلك قَصَدَ الشَّيطانُ إلى إيمانِهم، وطَفِقَ يُجْرِي على ألسِنَتِهم ما يُؤْذِنُ بكُفْرِهم وإحباطِ ما عَمِلوا في عُمرِهم، وهم ذاهِلُون عمَّا يَجْرِي على ألسنَتِهم، ومكائدِ إبليسَ في سَلْبِ إيمانِهم، وهم مهتمُّون بأمورِ دُنْياهُم، لا يَخْطُرُ ببالِهم أمرُ عُقْباهُم، بل هم نائمونَ لا ينبِّهُهم إلَّا سَكَراتُ الموتِ، أولئكَ الأغلالُ في أعناقِهِم وأولئك هم الغافلون.

وكنـتُ أسـمعُ مِـن الخَـواصِّ المتَسَـمِّين بالعِلْـم، والمنْخرِطِينَ في السِّـلْكِ، والمُتَجَلِّيـنَ فـي المحافـلِ، والمكرَّمِيـنَ بالمناصِـبِ، والموصوفِيـنَ بالـدَّرْسِ والإفتـاءِ، مـا لا يَلِيقُ بـالأرذالِ الجَهَلـةِ، وبالعَوَامِّ السِّـفْلةِ، أنْ يتلفَّظَ بـه مِن الألفاظ، وأظـنُّ أنَّهـا تُوْجِـبُ كفـرَ قائلهـا، ولكنِّـي لا أُنبِّهُهـم على ذلـك لأنِّي حينئـذٍ لا أقدرُ علـى تَبْكيتِهـم إنْ ناقَشـوني فـي ذلك عـاراً وحَمِيَّـةً، ومـا اجْتَمَـعَ عندي بعـدُ دفاترُ الكُتـبِ المبسـوطةِ مِـن الفَتـاوَى وغيرِهـا، ومـا اطَّلَعْـتُ علـى كثيـرٍ مِـن أقاويـلِ المجتهدِيـنَ واختلافِهـم حتَّـى مَـنَّ اللهُ عَلَيَّ جميعَ ما أحتـاجُ إليه مِن إقامـة البراهين

وتبكيت الخصم وجمع الكتب والاطلاع على الأقاويل واختلافهم فيها وما هو المقصود من الفقه، فاستخرت الله تعالى في جمع الألفاظ من كتب تلقتها الأئمة بالقبول، فوضعت الحروف المعجمة علامة لأسامي الكتب، فعَلَامةُ:

(م ح): لكتابِ «المحيط»[1].

و(ك): لكتابِ «الكامل في الفَتَاوَى»[2].

و(خ): لـ «خُلَاصة الفَتَاوَى»[3].

و(ظ): لـ «الفتاوى الظَّهِيريَّة»[4].

و(ج): لكتاب «جَوَاهر الفِقْهِ»[5].

---

(١) لعله: «المحيط البرهاني في الفقه النعماني» للعلامة برهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد، ابن مازه البخاري الحنفي. المتوفى سنة (٦١٦هـ). انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٦١٩).
أو هو: «المحيط الرضوي» لرضي الدين محمد بن محمد السرخسي الحنفي، المتوفى سنة (٦٧١هـ)، وهو ثلاث نسخ: الأولى كبرى، وهي المشهورة والمرادة بـ «المحيط» حيث أطلق غالباً. والثانية: وسطى. والثالثة: صغرى. وفي كتب الأحناف يميزون بينه وبين «المحيط البرهاني» لابن مازه، فيقولون: «المحيط البرهاني»، و: «المحيط السرخسي». انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٦١٩ ـ ١٦٢٠). لكن يرجح الأول قوله في إحدى المسائل: (وقال برهان الدين صاحب «المحيط»).

(٢) «الكامل في الفَتَاوَى» لحسام الدين، العليابادي (لعلها: العلي أبادي)، اسمه: محمد بن عثمان بن محمد، كان حيًّا سنة (٦٢٨هـ). انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٦١٩)، و«هدية العارفين» (٢/ ١١٢)، و«معجم المؤلفين» (١٠/ ٢٨٦).

(٣) «خلاصة الفتاوى» لطاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري، المتوفى سنة (٥٤٢هـ)، وهو كتاب مشهور معتمد. انظر: «كشف الظنون» (١/ ٧١٨).

(٤) «الفتاوى الظهيرية» لظهير الدين، أبي بكر: محمد بن أحمد القاضي البخاري الحنفي. المتوفى سنة (٦١٩). انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٢٢٦).

(٥) «جواهر الفقه» لنظام الدِّين عمر بن برهان الدِّين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني الحنفي، توفي بعد سنة (٦٠٠هـ). انظر: «كشف الظنون» (١/ ٦١٥)، و«هدية العارفين» (١/ ٧٨٥).

و(ي): لـ «يَتِيمة الفتاوَى»[١].

و(حا): لـ «الحاوي في الفَتَاوَى»[٢].

و(ش ط): لـ «شرح الطَّحَاويِّ»[٣].

و(ص): لـ «الفَتَاوَى الصُّغْرَى»[٤].

و(ق): لـ «فَتَاوَى قاضي خان»[٥].

و(ن): لكتاب «فوز النجاة»[٦].

و(م): لـ «مَجْمَع الفَتَاوَى»[٧].

---

(١) «يتيمة الفتاوى»: قال في «كشف الظنون» (٢/ ٢٠٥٠): صرح به بدر الرشيد في كتابه: «ألفاظ الكفر» ووضع علامته: (ي)، و«التاتارخانية». اهـ. ولم أقف على مؤلفه.

(٢) «الحاوي في الفروع» لمحمد بن إبراهيم بن أنوش الحصيري الحنفي، تلميذ شمس الأئمة السرخسي، المتوفى سنة (٥٠٥هـ)، وهو أصل من أصول كتب الحنفية، وفيه شيء كثير من فتاوى المشايخ، يرجع إليه، ويعتمد عليه. انظر: «كشف الظنون» (١/ ٦٢٤).

(٣) لعله: «شرح الجامع الكبير» لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، المتوفى سنة (٣٧١هـ). انظر: «كشف الظنون» (١/ ٥٦٩). وللطحاوي أيضاً: «شرح الجامع الصغير». انظر: «كشف الظنون» (١/ ٥٦٣). و«الجامع الكبير» و«الصغير» كلاهما لمحمد بن الحسن الشيباني.

(٤) «الفتاوى الصغرى» لعمر بن عبد العزيز بن مازه، المعروف بحسام الدين الشهيد، المقتول سنة (٥٣٦هـ). انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٢٢٤).

(٥) «فتاوى قاضي خان» لفخر الدين حسن بن منصور الأوزجندي الفرغاني، المتوفى سنة (٥٩٢هـ). انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٢٢٧).

(٦) «فوز النجاة في الأخلاق» لأبي علي أحمد بن محمد بن يعقوب الرَّازِيّ الأصل الأصفهاني السكن الْمَعْرُوف بِابْن مسكويه، المتوفى سنة (٤٢١هـ). انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٣٠٣)، و«هدية العارفين» (١/ ٧٣).

(٧) «مجمع الفتاوى» لأحمد بن محمد بن أبي بكر الحنفي، المتوفى سنة (٥٢٢هـ). انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٦٠٣).

و(م ل): لـ «المُلْتَقَط»[١].

و«ب»: لكتابِ «بحر الكلام»[٢].

فإنَّما جَمَعْتُها ليَعْلَمَ كلُّ مُسلِمٍ ومُسلِمةٍ، ويُعَلِّمَ غيرَه، ويَحْفَظَ لسانَه، ولا يُحْبِطَ أعمالَه.

وما أَوْرَدْتُ الدَّلائلَ؛ لأنَّ الدَّلائلَ لا تخلُو مِن أحدِ الأشياءِ الثَّلاثةِ: إمَّا بالاستهزاءِ، أو بالاسْتِخْفافِ، أو بالاسْتِحْلال.

اللَّهُمَّ احْفَظْ لساني ولسانَ أهلِ الإيمانِ مِن الألفاظِ التي تُوْجِبُ كفرَ قائلِها بفضلِكَ وكَرَمِكَ.

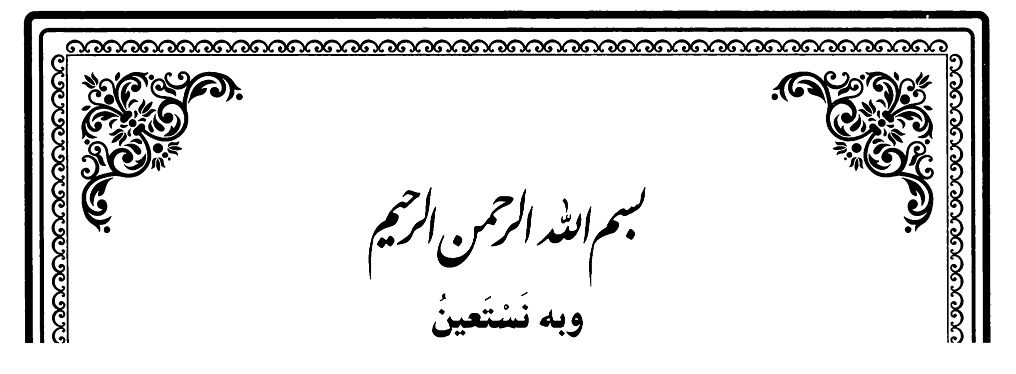
تَمَّتْ دِيباجةُ المَتْن[٣].

* * *

(١) «الملتقط في الفتاوى الحنفية» لناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف الحسيني السمرقندي، المتوفى سنة (٥٥٦هـ)، وهو: «مآل الفتاوى». انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٥٧٤و ١٨١٣).

(٢) «بحر الكلام» لأبي المعين ميمون بن محمد النسفي الحنفي، المتوفى سنة (٥٠٨هـ). انظر: «كشف الظنون» (١/ ٢٢٥).

(٣) هذا النص منقول من «ط»، وهو مطابق لما في «ألفاظ الكفر» لبدر الرشيد.



بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نَسْتَعينُ

ثُـمَّ اعْلَـمْ أنَّ الشيخَ العلَّامـةَ المعـروفَ ببـدر الرَّشـيدِ مِـن الأئمَّـةِ الحَنفيَّـةِ عليهـم الرحمـةُ جَمَـعَ أكثـرَ الكلمـاتِ الكُفْريَّـة، بالإشـاراتِ الإيمائيَّة، فها أنـا أُبيِّنُ رموزَهـا، وأُعيِّـنُ كُنوزَهـا، وأَحُـلُّ غُموضَهـا، وأُحَلِّـي حُموضَهـا.

ففـي «**الحـاوي للفتـاوَى**»: (**مَـن كَفَرَ باللِّسـان طائعـاً وقلبُه مطمئـنٌّ بالإيمان فهـو كافـرٌ وليـس بمؤمنٍ عنـد الله تعالـى**)، انتهى.

وهـو معلومٌ مِن مفهـومِ قولهِ تعالـى: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [النحل: ١٠٦].

وفـي «**خُلَاصَـة الفَتَـاوى**»: (**مَن خَطَـرَ ببالِهِ ما يُوْجِـبُ الكُفرَ لـو تَكَلَّم به، ولـم يتكلَّـمْ، وهـو كارِهٌ لذلك، فذلك مَحْـضُ الإيمانِ**) انتهى.

وقـد وَرَدَ حديـثٌ في هـذا المعنَى، وقـال: «الحمـدُ للهِ الذي رَدَّ أمرَ الشَّـيطانِ إلى الوَسْوَسَـةِ»[1].

(و) فيه أيضاً أنَّ: (**مَن عَزَمَ على الكفرِ ولو بعدَ مئةِ سنةٍ يَكْفُرُ في الحال**)، انتهى.

وقد بيَّنْتُ وجهَه في «ضَوْء المَعَالي لشرحِ بَدْءِ الأَمَالي».

(**وفيه أيضاً: أنَّ مَن ضَحِكَ بالرِّضاءِ مع مَن تكلَّمَ بالكفرِ؛ كَفَرَ**)، انتهى.

---

(١) رواه أبو داود (٥١١٢)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٤٣٤)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

ومَفْهومُه: أنَّ مَن ضَحِكَ تَعجُّباً مِن مَقالَتِه مع عَدَمِ الرِّضا بحالتِه لا يَكْفُرْ، فالمدارُ على الرِّضاءِ، وإنَّما قيَّدَ المسألةَ بالضَّحِكِ لأنَّ الغالِبَ أنْ يكونَ مع الرِّضاءِ.

ولذا أطلق في «**مجمع الفتاوى**» وقال: (**مَن تكلَّمَ بكلمةِ الكفرِ وضَحِكَ به غيرُه كَفَرَ، و**) لو (**تكلَّم به مُذكِّرٌ وقَبِلَ القومُ ذلك منهُ كَفَروا**).

يعني: لو تَكَلَّمَ به واعِظٌ أو مدرِّسٌ أو مُصَنِّفٌ، واعْتَقَدَ القومُ الذين اطَّلَعوا عليهِ، كفروا ولا عُذْرَ لهم فيه، إلَّا إنْ كان الكفرُ مُختلَفاً فيه.

وزاد في «المحيط»: (**وقيل: إذا سَكَتَ القومُ عن المذكِّرِ، وجَلَسُوا عنده بعدَ تَكلُّمِه بالكفرِ، كفروا**)، انتهى. وهذا محمولٌ على العلمِ بكُفْرِه.

وفي «**المحيط**»: (**مَن أَنْكَرَ الأخبارَ المُتواتِرةَ في الشَّريعةِ أنَّه كُفْرٌ؛ مِثْلَ حُرْمةِ لُبْسِ الحريرِ على الرِّجالِ، ومَن أَنْكَرَ أصلَ الوِتْرِ أو أَصْلَ الأُضْحِيَّةِ، كَفَرَ**)، انتهى.

ولا يَخْفَى أنَّه قَيَّدَ بقوله: (للشَّريعةِ) لأنَّه لو أَنْكَرَ متواتِراً في غيرِ الشَّريعةِ؛ كإنكارِ جُودِ[1] حاتمٍ وشجاعةِ عليٍّ وغيرِهما، لا يَكْفُرُ.

ثُمَّ اعْلَمْ أنَّه أرادَ بالمتواتِرِ هنا: التَّواتُرَ المعنويَّ لا اللَّفْظيَّ؛ لعَدَمِ ثبوتِ تحريمِ لُبْسِ الحريرِ وأَصْلِ الوِتْرِ والأُضْحيَّةِ بالتَّواتُرِ المُصْطَلَحِ عليه، فإنَّ الأخبارَ المَرْويَّةَ عنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ على ثلاثِ مراتِبَ كما بيَّنْتُه في «شرح النخبة». وتحقيقُه هنا أنَّه:

إمَّا مُتواتِرٌ: وهو ما رواهُ جماعةٌ عن جماعةٍ لا يُتَصَوَّرُ تَواطُؤهم على الكذبِ، ومَن أَنْكَرَه كَفَرَ.

وإمَّا مشهورٌ: وهو ما رواهُ واحدٌ عن واحدٍ، ثُمَّ جَمْعٌ عن جَمْعٍ لا يُتصَوَّرُ

---

(١) في «أ»: «وجود»، والمثبت من «ب» و«ت».

تَوَافُقُهم على الكذبِ، ومَن أَنْكرَه كَفَرَ عندَ الكلِّ، إلَّا عندَ عيسَى بنِ أبانَ[١]، فإنَّ عندَه يُضَلَّلُ ولا يُكَفَّرُ، وهو الصَّحيحُ.

وخبرُ الواحِدِ: وهو أنْ يرويَهُ واحدٌ عن واحدٍ، فلا يَكْفُرُ جاحِدُه، غيرَ أنَّه يأثَمُ بتركِ القبولِ إذا كان صحيحاً أو حَسَناً.

وفي «**الخُلاصة**»: (**مَن رَدَّ حَديثاً؛ قال بعضُ مَشايخِنا: يَكْفُرُ، وقال المتأخِّرون: إنْ كان مُتَواتِراً كَفَرَ**).

أقول: هذا هو الصَّحيحُ، إلَّا إذا كانَ رَدَّ حديثَ الآحادِ مِن الأخبارِ على وجهِ الاستِخْفافِ والاستِحْقارِ.

وفي «**الفتاوى الظهيرية**»: (**مَن رُوِيَ عندَه عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «ما بَيْنَ بَيْتِي ومِنْبَرِي**[٢] **ـ أو: ما بينَ قَبْرِي ومِنْبَري**[٣] **ـ روضةٌ مِن رياضِ الجنَّةِ» فقال الآخَرُ: أَرَى المِنْبَرَ والقَبرَ ولا أَرَى شيئاً بينهما، يكفر**[٤]).

وهو محمولٌ على أنَّه أرادَ به الاستِهْزاءَ والإنكارَ وليس مُؤْمناً بالأمورِ الغَيْبيَّةِ الزَّائدةِ على الأحوالِ العَيْنيَّةِ الواردةِ في الأخبار.

وفي «**المحيط**»: (**مَن أُكْرِهَ على شتمِ النَّبيِّ ﷺ:**

---

(١) عيسى بن أبان بن صدقة، أبو موسى، قاض من كبار فقهاء الحنفية. كان تلميذ محمد بن الحسن، وولي القضاء بالبصرة عشر سنين، من كتبه: «إثبات القياس» و«اجتهاد الرأي» و«الجامع في الفقه»، توفي سنة (٢٢١هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٤٠)، و«الأعلام» (٥/ ١٠٠).

(٢) رواه البخاري (١١٩٦)، ومسلم (١٣٩١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ورواه البخاري (١١٩٥)، ومسلم (١٣٩٠)، من حديث عبد الله بن زيد المازني رضي الله عنه.

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) في «أ» و«ب»: «أي يكفر». وعبارة المتن: «أرى المنبر والحضيرة ولا أرى شيئاً يكفر». انظر: «ألفاظ الكفر» لبدر الرشيد (ص: ٢٤).

إنْ قال: شَتَمْتُ ولَمْ يَخْطُرْ ببالي، وأنا غيرُ راضٍ بذلك، لا يَكْفُر، وكانَ كمَن أُكْرِهَ على الكفرِ باللهِ تعالى فتكلَّمَ وقلبُه مُطْمَئِنٌّ بالإيمان.

وإنْ قال: خَطَرَ ببالي رجلٌ مِن النَّصارَى اسمُه محمدٌ فأَرَدْتُه ونَوَيْتُه بالشَّتْمِ، لا يَكْفُر أيضاً.

وإنْ قال: خَطَرَ ببالي نَصْرانيٌّ اسمُه محمدٌ، فأَرَدْتُه ونَوَيْتُه فلَمْ أَشْتُمْه، وإنَّما شَتَمْتُ مع ذلك النبيَّ ﷺ، يَكْفُرْ في القضاءِ وفيما بَيْنَه وبينَ اللهِ أيضاً؛ لأَنَّه شَتَمَ النبيَّ ﷺ طائعاً؛ لأَنَّه أَمْكَنَه الدَّفْعُ بشَتْمِ محمدٍ آخَرَ خَطَرَ ببالِهِ)، انتهى.

وفيه: أَنَّه إذا لم يَخْطُرْ بباله محمدٌ آخَرُ حينئذٍ وشَتَمَه مُكْرَهاً لا يَكْفُرُ، لكنْ لا بدَّ أنْ يكونَ الإكراهُ بقتلٍ أو ضربٍ مُؤلمٍ، ويكونَ المكرِهُ قادراً، ولا يكونَ للمُكْرَه دَفْعُه عنه بوجهٍ آخَرَ، فتدبَّرْ.

وفي «الخُلاصة»: (رُوِيَ عن أبي يوسُفَ أَنَّه قيل بحضرةِ الخليفةِ: إنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يُحِبُّ القَرْعَ، فقال رجلٌ: أنا[1] لا أُحِبُّه، فأَمَرَ أبو يوسفَ بإحضارِ النَّطْعِ والسَّيفِ، فقالَ الرَّجلُ: أَسْتَغْفِرُ اللهَ مِمَّا ذَكَرْتُه ومِن جميعِ ما يُوْجِبُ الكُفرَ، أشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأشهدُ أنَّ محمَّداً عبدُه ورسولُه، فتَرَكَه ولَمْ يَقْتُلْه).

وتأويلُ هذا: أَنَّه قال بطريقِ الاستِخْفافِ، يعني: لأنَّ الكراهةَ الطَّبْعيَّةَ ليستْ داخلةً تحت الأعمالِ الاخْتِياريَّة، ولا يكلَّفُ بها أحدٌ في القواعدِ الشَّرعيَّة.

وفي «الخُلاصة» أيضاً: (أنَّ في «الأجناس»[2] عن أبي حنيفةَ: لا يُصَلَّى

---

(١) في «ت»: «أنا إذاً».

(٢) «الأجناس في الفروع» لأبي العباس أحمد بن محمد الناطفي الحنفي، المتوفى سنة (٤٤٦هـ). انظر: «كشف الظنون» (١/ ١١).

علـى غيـرِ الأنبيـاءِ والملائكـةِ، ومَـن صلَّى علـى غيرِهمـا لا على وجـهِ التَّبعيَّـةِ فهو غـالٍ مِن الشِّـيعةِ التـي نُسـمِّيها: الرَّوافـضَ). انتهى.

ومفهومُه: أنَّ حُكْمَ السَّلامِ ليس كذلك، ولعلَّ وَجْهَه: أنَّ السَّلامَ تحيَّةُ أهلِ الإسلامِ، ولا فَرْقَ بينَ: السَّلامُ عليه، و: عليه السَّلامُ، إلَّا أنَّ قولَ: (عليٌّ عليه السَّلامُ) من شعائرِ أهلِ البدعةِ، فلا يُسْتَحْسَنُ في مَقامِ الحرام.

***

فصلٌ

في القرآنِ والصَّلاةِ وأركانِها وشَرائِطِها

وفي «**الفَتَاوى الظَّهِيريَّة**»: (**يجبُ إكفارُ الذين يقولون: إنَّ القرآنَ جسمٌ إذا كُتِبَ، وعَرَضٌ إذا قُرِئَ**)، انتهى.

وفيه بحثٌ لا يَخْفَى، وتحقيقُه: ما تَقَدَّم في مسألةِ القولِ بخَلْقِ القرآن[1].

وفي «**الخُلَاصة**»: (**مَن قَرأَ القرآنَ على ضربِ الدُّفِّ والقَضِيبِ يَكْفُرْ**).

قُلْتُ: ويَقْرُبُ منه ضَرْبُ الدُّفِّ والقَضيبِ مع ذِكْرِ اللهِ تعالى ونَعْتِ المصطفى ﷺ[2]، وكذا التَّصفيقُ على الذِّكْرِ.

ثم قال: (**وكذا مَن لَمْ يُؤْمِنْ بكتابٍ مِن كتبِ اللهِ، أو جَحَدَ وَعْداً أو وَعِيداً ممَّا ذَكَرَهُ اللهُ تعالى في القرآنِ، أو كذَّبَ شيئاً منه**)؛ أي: مِن أخبارِه تعالى.

وهذا ظاهرٌ لا مِرْيَةَ في أمرِه، ولا مُخالَفةَ في حُكْمِه.

وفي «**جَوَاهر الفِقْهِ**»: (**مَن أَنْكَرَ الأهوالَ عندَ النَّزْعِ والقَبْرِ والقيَامةِ والميزانِ والصِّراطِ، والجنَّةَ والنَّارَ، كَفَرَ**)، انتهى.

ولعل (الجنَّةَ والنَّارَ) عَطْفٌ على (الأهوالَ) ليَسْتقيمَ الأحوال، إلَّا أنَّ المعتزلةَ لَمْ يَقولوا بعذابِ القبرِ ولا بالميزانِ والصِّراطِ، ولا يَصِحُّ إكفارُهم في صَحيحِ الأقوالِ.

وفي «**فوز النَّجاةِ**»: **مَن قال: لا أَدْرِي لِمَ ذَكَرَ اللهُ تعالى هذا في القرآنِ كَفَرَ**).

يعني: إذا كان بطريقِ الإنكارِ يَترتَّبُ عليه الإكفار، بخلافِ ما إذا سأَلَ اسْتِفْهاماً عن حكمتِه.

---

(١) لم يتقدم في هذا الكتاب أي إشارة لهذه القضية، لكن سيأتي للمؤلف بحث فيها.

(٢) في هذا الكلام نظر، ولا دليل شرعي عليه، ومن يراجع رسالتي المؤلف في الغناء يجد عكس هذا.

وفي «المحيط»: (سُئِلَ الإمامُ الفَضْلِيُّ[1] عمَّن يقرأُ الظَّاءَ مكانَ الضَّادِ، أو يَقرأُ: أصحاب الجنَّةِ، مكانَ: أصحاب النَّارِ، أو على العكسِ، فقال: لا تجوزُ إمامَتُهُ، ولو تَعَمَّدَ يَكْفُرْ).

قلت: أمَّا كونُ تَعَمُّدِه كفراً فلا كلامَ فيه إذا لَمْ يكنْ فيه لغتانِ، ففي (ضنين) الخلافُ سامي[2].

وأمَّا تبديلُ الظَّاءِ مكانَ الضَّادِ ففيه تفصيلٌ، وكذا تبديلُ أصحابِ الجنَّةِ في موضعِ أصحابِ النَّارِ وعكسُه، ففيه خلافٌ وبحثٌ طويلٌ.

وفي «يتيمة الفتاوى»: (مَن اسْتَخَفَّ بالقرآنِ أو المسجدِ، أو بنحوِه ممَّا يُعَظَّمُ في الشَّرْعِ، كَفَرَ، ومَن وَضَعَ رجلَه على المصحفِ حالِفاً اسْتِخْفافاً كَفَر)، انتهى.

ولا يَخْفَى أنَّ قولَه: (حالفاً) قيدٌ واقعيٌّ لا مفهومَ له.

وفي «جواهر الفقه»: (مَن قيلَ لهُ: أَلَا تَقْرأُ القرآنَ؟ أو: أَلَا تُكْثِرُ قراءتَه؟ فقال: شَبِعْتُ، أو: كَرِهْتُ، أو أَنْكَرَ آيةً مِن كتابِ اللهِ، أو عابَ شيئاً مِن القرآن، أو أَنْكَرَ المُعوِّذتَينِ مِن القرآنِ غيرَ مؤوِّلٍ، كفر. قلت: وقال بعضُ المتأخِّرين: كَفَرَ مُطْلقاً أَوَّلَ أَمْ لم يُؤَوِّلْ).

لكنَّ الأوَّلَ هو الصَّحيحُ المعتمَدُ المعوَّلُ.

---

(١) مُحَمَّد بن الفضل، أَبُو بكر الفضلي الكماري، من كبار الأئمة في المذهب، أقر له قاضي خان بالفضل وأنه أحق بمجلس الإفتاء منه إثر قصة جرت بينهما، توفي سنة (٣٨١هـ). انظر أخباره في «الجواهر المضية» (٢/ ١٠٧).

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عَمْرو والكسائي: (بظنين) بالظاء، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿بِضَنِينٍ﴾ بالضاد. انظر: «السبعة» لابن مجاهد (ص: ٦٧٣). وقوله: «الخلاف سامي» كذا في «ب» و«ت»، ووقع في «أ»: «خلاف مسامي».

(و) فيه أيضاً: (مَن جَحَدَ القرآنَ)؛ أي: كلَّه (أو سورةً منه أو آيةً)، قلتُ: وكذا كلمةً أو قراءةً متواترةً، (أو زَعَمَ أنَّها ليسَتْ مِن كلامِ اللهِ تعالى، كفر).

يعني: إنْ كان كونُها مِن القرآنِ مُجمَعاً عليه؛ مِثْلَ البَسْملةِ في سورةِ النَّمْلِ، بخلافِ البسملةِ في أوائلِ السُّورِ فإنَّها ليسَتْ مِن القرآنِ عند المالكيَّةِ، على خلافِ الشَّافعيَّةِ، وعند المحقِّقينَ مِن الحنفيَّةِ: أنَّها آيةٌ مستقلَّةٌ أُنْزِلتْ للفَصْلِ.

(و) فيه أيضاً: (مَن سَمِعَ قراءةَ القرآنِ فقالَ اسْتِهْزاءً بها: صوتٌ طُرْفةٌ، كَفَرَ)؛ أي: نغمةٌ عجيبةٌ.

وإنَّما يَكْفُرُ إذا قَصَدَ الاستهزاءَ بالقراءةِ نَفْسِها، بخلافِ ما إذا اسْتَهْزأَ بقارِئِها مِن حيثيَّةِ قُبْحِ صوتِهِ فيها وغرابةِ تأدِيَتِهِ بها.

وفي «الفتاوى الظهيرية»: (من قرأ آية من القرآن على وجه الهزل كفر).

قلت: لأنَّه تعالى قال: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلٞ فَصۡلٞ ﴿١٣﴾ وَمَا هُوَ بِٱلۡهَزۡلِ﴾ [الطارق: ١٣ ـ ١٤].

وفي «يَتِيمة الفتاوى»: (مَن اسْتَعْمَلَ كلامَ اللهِ تعالى في بذلة[1] كلامِهِ؛ كمَن قال في ازْدِحامِ النَّاسِ: ﴿فَجَمَعۡنَٰهُمۡ جَمۡعٗا﴾ [الكهف: ٩٩]، كفر).

قلت: هذا إنَّما يُتصوَّر إذا كان قائلُ هذا الكلامِ هو جامعَ النَّاسِ بالازْدِحامِ، وإلَّا فلا مانعَ مِن أنَّه تَذَكَّرَ في هذا المقامِ قولَه تعالى فيما سيكونُ يومَ القيامةِ.

فالأَظْهَرُ في مثالِ هذا البابِ: ﴿يَٰيَحۡيَىٰ خُذِ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [مريم: ١٢] إذا قَصَدَ هذا المعنَى في الخِطَاب، بخلافِ ما إذا طابَقَ لَفْظُه نَصَّ الكتاب، واللهُ تعالى أَعْلَمُ بالصَّواب.

---

(١) في «أ»: «في بدل»، وفي «ب»: «في بذل»، والمثبت من «ت»، ومثله في نسخة من «ألفاظ الكفر» للبدر مذكورة في حاشية المطبوع.

وفي «فَوْز النَّجَاةِ»: (مَن قال لآخَرَ: جَعَلَ[١] بيتَه مثلَ: ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾ [الطارق: ١]، يَكْفُرْ؛ لأنَّه يَلْعَبُ بالقُرْآن. قلتُ: وكذا مَن قال: جَعَلْتُ بيتي مِثْلَ ما ذُكر، فلا مَفْهومَ لآخَرَ[٢]، فتَدَبَّرْ).

وفي «جَوَاهِر الفِقْهِ»: (مَن قال لآخَرَ: طَهِّرِ البيتَ، أو: قُمَّهُ، مِثْلَ: ﴿السماء والطارق﴾ كَفَرَ).

قلت: إنَّما ذَكَرَه تَقْوِيَةً لِمَا قَبْلَه.

وفي «فوز النجاة»: (مَن قال لآخَرَ: طَبِّخِ القِدْرَ بـ: قُلْ هو اللهُ أَحَد، كَفَر).

أي: لأنَّه أرادَ بهذا السُّخريَةَ، لا التَّبَرُّكَ به وتَحسينَ الطَّوِيَّةِ.

وفي «الظَّهيريَّة»: (مَن قال: سَلَخْتُ ـ أو: سَلَخَ ـ سورةَ الإخلاصِ، أو قال لِمَن يُكْثِرُ قراءةَ سورةِ التَّنزيلِ: أَخَذْتَ جَيْبَ سورةِ التَّنزيلِ، كَفَرَ).

قلتُ: أرادَ بالتَّنزيلِ: التَّمثيلَ، ولذا[٣] قال في «المحيط»: (أو قال: أَخَذْتَ جيبَ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ﴾ كَفَرَ)؛ أي: لقَصْدِهِ الاستِهْزاءَ، لا المُدَاوَمَةَ على قراءتِهِ في البلاءِ والرَّخاء.

وفي «الظَّهيريَّة»: (أو[٤] قال: فلانٌ أَقْصرُ مِن ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ كفر).

أي: لأنَّه استهزاءٌ بها.

(أو قال لمَن يقرأُ عندَ مريضٍ سورةَ (يس): لا تُلْقِمْها في فَمِ الميتِ، كَفَرَ).

أي: لاسْتِخْفافِهِ بها.

---

(١) في «ألفاظ الكفر» للبدر (ص: ٣٠): «اجعل».

(٢) أي: لا مفهوم لكلمة: (آخر) في عبارة: «من قال لآخر»، أي: لا اعتبار لهذا القيد.

(٣) في «ب»: «وكذا».

(٤) في «ألفاظ الكفر» للبدر: «لو».

قال: (ومَن دُعِيَ إلى جماعةٍ فقال: أُصَلِّي مُوَحِّداً)؛ أي: مُنْفَرِداً (فإنَّ الله تعالى قال: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، كفر).

يعني: استَدَلَّ بقولِهِ: ﴿تَنْهَىٰ﴾ أنَّه بمعنى: تنها، بلغةِ العَجَم، وقد قال ﷺ: «مَن فَسَّرَ القرآنَ برأيِهِ فقد كَفَرَ»[1]، مع أنَّه بدَّلَ وحرَّفَ وغيَّرَ.

ونَظِيرُه: أنَّ تركيًّا قال في قوله تعالى: ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ ﴾ [السجدة: ١٦] معناه: أنَّ التّت وهو التازيك مِن الرعيَّة، افعَلُوا الجفاءَ معهم في القضيَّة، فإنَّهم جنبٌ[2] طبعيَّة[3].

وفي «المحيط»: (مَن قال لمَن يقرأُ القرآنَ ولا يَتذكَّرُ كلمةً: ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ﴾ [القيامة: ٢٩]، أو مَلأَ قَدَحاً وجاء به وقال: ﴿وَكَأْسًا دِهَاقًا﴾ [النبأ: ٣٤]، أو قال: ﴿فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ [النبأ: ٢٠] بطريقِ المزاحِ، كَفَرَ، أو قال عندَ الكَيْلِ أو الوَزْنِ: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣] يريدُ به المزاحَ، فهذا كلُّه كفرٌ).

أي: لأنَّ المزاحَ بالقرآنِ كُفرٌ كما سَبَقَ.

(ومَن جَمَعَ أهلَ موضعٍ وقال: ﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧] أو قال: ﴿فَجَمَعْنَٰهُمْ جَمْعًا﴾ [الكهف: ٩٩] أو قال: فجَمَعْناهُم عندَنا، كَفَرَ).

وفيه: أنَّ وجهَ الكفرِ في القولينِ الأوَّلَينِ ظاهرٌ؛ لأنَّه وَضَعَ القرآنَ موضعَ كلامِهِ، وأمَّا القولُ الأخيرُ فلا يَظْهرُ وجهُ كفرِه؛ لأنَّه ما جاء: (جَمَعْناهم عندَنا) في القرآنِ، وبمجرَّدِ مشارَكةِ كلمةٍ تكونُ في القرآنِ مِن جملةِ أجزاءِ الكلامِ، لا يَخْرجُ عن الإسلامِ باتِّفاقِ علماءِ الأَنَام، فكأنَّ القائلَ به تَوَهَّمَ أنَّه مِن الألفاظِ القرآنيَّةِ.

---

(١) لم أجده بهذا اللفظ، ورواه الترمذي (٢٩٥١)، والنسائي في «الكبرى» (٨٠٣١)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: «... ومَن قال في القرآنِ برأيِهِ فلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ من النَّارِ». قال الترمذي: هذا حديثٌ حَسَنٌ.

(٢) في «ط»: «خبث».

(٣) في «أ»: «طبيعية».

ثُـمَّ قـال: (**ومَن قـال: والنَّازِعـاتِ نَزْعـاً، أو: نُزْعاً**) يعنـي: بضمِّ النُّـون (**وأرادَ به الطَّنْـزَ، كَفَـرَ**) انتهى.

و(الطَّنْز) بالطَّاءِ والنُّونِ والزَّاي: السُّخريةُ.

وفي «**اليَتِيمَة**»: (**قال مُعلِّمٌ: يومَ خَلَقَ اللهُ القرآنَ وَضَعَ الخَمِيسَ**[1]**، كَفَر**).

وفيه: أنَّه إنْ كان مَبْنيًّا على مسألةِ خَلْقِ القرآنِ فهي مِن الخلافيَّةِ، وإنْ كان مَبْنيًّا على قوله: (وَضَعَ) بصيغةِ الفاعلِ، وأنَّه افْتَرَى على اللهِ كَذِباً أنَّه شَرَعَ إعطاءَ الخميسِ للفَقِيهِ، فكُفْرُه ظاهرٌ، بخلافِ ما إذا قال: (وُضِعَ) بصيغةِ المفعولِ، فتأمَّلْ فإنَّه موضعُ زَلَل.

ثُمَّ قال: (**ولو قال: خُذْ أُجرةَ المُصْحَفِ، يَكْفُرْ**).

فيـه بحـثٌ؛ لأنـه يَحْتَمِـلُ صـدورَ هـذا الـكلامِ منـه لفَقيـهِ الكُتَّـابِ والكاتِبِ للمُصْحَـفِ علـى تقديرَيْنِ، فالمعنـى: خُذْ أجرةَ تعليمِـه أو كتابتِـه، ولا محذورَ فيه، لا سـيَّما والجمهـورُ مِـن المتأخِّريـنَ جـوَّزُوا تعليـمَ القـرآنِ بالأجـرةِ، واتَّفقُوا على جـوازِ أجـرةِ كتابـةِ المصحفِ.

ثُـمَّ قـال: (**ومَن قال لِـمَا فـي القِدْرِ إذا سُـئِلَ: مـا فيه؟ أو قـال: لنا فـي القِدْرِ: ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ﴾ [الكهف: ٤٦]، كَفَرَ**).

يعني: لأنَّه إمَّا قاله مزاحاً، أو وَضَعَ كلامَه سبحانَهُ مَوضِعَ كلامِهِ؛ كما يَدُلُّ عليه إتيانُ الواوِ في (والباقيات).

وفي «**الظهيرية**»: (**تَخاصَمَا، فقال أحدُهما: لا حَوْلَ ولا قوَّةَ إلَّا باللهِ، وقال الآخَرُ: (لا حولَ) ليس على أَمْرٍ، أو قال: ماذا أَفْعَلُ بـ(لا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا باللهِ)؟، أو قال: (لا حَوْلَ) لا يُغْني مِن جوعٍ، أو: لا يُغْني مِن الخبزِ، أو: لا يَكْفي مِن الخبزِ، أو: لا يأتي مِن (لا حَوْلَ) شيءٌ، أو قال: (لا حَوْلَ) لا يُثْرَدُ في القَصْعةِ، كَفَرَ في الوجوهِ كلِّها**).

---

(١) لعله يريد بالخميس: ما يعطاه الفقيه أو المدرس في آخر الأسبوع، وهو يوم الخميس.

وفي «المحيط»: (**وكذلك إذا قال كلَّه**[١] **عند التَّسبيحِ والتَّهليلِ كَفَرَ، وكذلك إذا قال: سبحانَ اللهِ، فقال الآخَرُ: سَلَخت**[٢] **اسم الله، أو: إلى كَمْ تقولُ: (سبحان الله)؟ أو: إلى ما تقول: (سبحان الله)؟ كَفَرَ؛ لاسْتِخْفافِهِ في الكلِّ باسمِ اللهِ**).

قلت: وهذا التَّعليلُ حسنٌ، يُفيدُ أنَّه لو قال: إلى كَمْ ما تقولُ: (سبحانَ الله)؟ أو: إلى ما تقولُ: (سبحانَ الله)؟ بطريقِ الاستفهامِ، لا سيَّما عند إطالةِ هذا الكلام، لا يَكْفُرُ.

ثُمَّ قال: (**وكذلك إذا قال وقتَ قِمَارِ كَعْبتَيْنِ**[٣]**: بسمِ الله، كَفَرَ**)، انتهى.

ولا يَخْفَى أنَّ معناهُ: وقتَ قِمَارِ الشِّطْرَنْجِ، بل ووَقْتَ لَعبِهِ ولو مِن غيرِ قِمَار، وكذا عندَ رَمْي الرَّملِ وطَرْحِ الحَصَى كما يَفْعلُه أربابُ الفَالِ.

وفي «اليَتِيمَة»: (**مَن قال عندَ ابتداءِ شُرْبِ الخمرِ، أو الزِّنى، أو أَكْلِ الحرامِ: بسمِ الله، كفر**).

فيه: أنَّه يَنبغي أنْ يكونَ محمولاً على الحرامِ المَحْضِ المتَّفَقِ عليه، وأنْ يكونَ عالِماً بنسبةِ التَّحريمِ إليهِ، بأنْ يكونَ حُرْمتُه ممَّا عُلِمَ مِن الدِّين بالضَّرورةِ؛ كشُرْبِ الخمرِ.

ثُمَّ قال: (**ولو قال بعدَ أكلِ الحرامِ: الحمدُ للهِ، اخْتَلَفوا فيه، فإنْ أرادَ به الحمدَ على أنَّه رِزْقٌ كَفَرَ**).

أي: رِزْقُ الحرامِ، فإنَّه اسْتِحْسانٌ له حيثُ عَدَّهُ نعمةً، وهو كفرٌ، أمَّا لو أرادَ الحمدَ للهِ على الرِّزقِ المُطْلَقِ مِن غيرِ أنْ يَخْطُرَ ببالِهِ الحرامُ أو الحلالُ، فلا

---

(١) أي: قال العبارات السابقة كلها، وعبارة البدر: «قالها كلها».

(٢) في «أ»: «سلخت سبحان الله»، والمثبت من «ب» و«ت» و«ط» و«ألفاظ الكفر» (ص: ٣٣).

(٣) يعني: مكعبي النرد اللذين يلعب بهما.

يَكْفُرُ، بخلافِ مذهبِ المعتزلةِ، فإنَّ الحرامَ ليس رزقاً عندَهم، وعندنا الرِّزقُ يَشْملُ الحرامَ والحلالَ، واللهُ تعالى أعلمُ بالأحوال.

ثُمَّ قال البدرُ الرَّشيدُ ـ أو صاحبُ «الفتاوى اليَتِيمة» ـ: (**سمعتُ مِن بعضِ الأكابرِ أنَّه قال: مَن قال موضعَ الأمرِ للشَّيءِ، أو قال موضعَ الإجازةِ: بسم الله، مِثْلَ أنْ يقولَ له أحدٌ: أَأَدْخُلُ؟ أو: أَأَقُومُ؟ أو: أَأَصْعَدُ؟ أو: أَأَتَقدَّمُ؟ أو: أَأَسيرُ؟ وقال المستشارُ: بسم الله، يعني به: أَذِنْتُكَ فيما اسْتَأْذَنْتَ، كفرٌ**).

يَعْني: حيثُ وَضَعَ كلامَ اللهِ تعالى مَوْضِعَ كلامِهِ مَهَانةً تُوْجِبُ إهانةً، وهذا تصويرُ مسألةِ الإجازَة.

وأمَّا تصويرُ مسألةِ الأمرِ: فهو أنَّ صاحبَ الطَّعامِ يقولُ لمَن حَضَرَ: بسمِ اللهِ، وهذه المسألةُ كثيرةُ الوقوعِ في هذا الزَّمانِ، وتَكفيرُ النَّاسِ حَرَجٌ في الأَدْيان، والظاهرُ المُتَبادِرُ مِن صُنْعِهم هذا أنَّهم يتأدَّبون مع المُخاطَبِ حيثُ لا يُشافِهُونهُ بالأمرِ، ويتبارَكونَهُ بهذه الكلمةِ، مع احتِمالِ تعلُّقِهِ بالفعلِ المقدَّرِ؛ أي: كُلْ بِسْمِ اللهِ، أو: ادْخُلْ بسمِ اللهِ، على أنَّ مُتعلَّقَ البَسملَةِ في غالبِ الأحوالِ يكونُ محذوفاً من الأفعال، فلا يقالُ للمصنِّفِ أو القارئ إذا قال: بسمِ الله: إنَّه أرادَ وَضْعَ كلامِ اللهِ مَوْضعَ كلامِهِ، بل يُقالُ: تقديرُه: أُصَنِّفُ، أو: أَقْرأُ، أو: أَبْتَدِئُ كلامي ونحوِه بسم الله.

فالمقصودُ: أنَّه لا يَنْبَغي للمُفْتي أنْ يَعتمِدَ على ظاهرِ هذا النَّقلِ، لا سيَّما وهو مجهولُ الأصل، وليس مُسْنَداً إلى مَن يَتعيَّنُ علينا تقليدُه، فيَجوزَ لنا تَقْييدُه.

وأمَّا ما نَقَلَه البَزَّازيُّ عن مشايخِ خُوَارِزْمَ: مِن أنَّ الكيَّالَ أو الوزَّانَ يقولُ في العدِّ في مَقامِ أنْ يقول: واحد: بسم الله، ويضعُ مكانَ قولِهِ: واحد، لا يُريدُ به ابتداءَ العدِّ؛ لأنَّه لو أرادَ ابتداءَ العَدِّ لقال: بسمِ اللهِ، واحدٌ، لكنَّه لا يقولُ كذلك، بل يَقْتَصِرُ على بسمِ اللهِ، يَكْفُرْ.

ففيه المناقشةُ المذكورةُ هنالك، فإنَّه لا يَبْعُدُ أنَّه أرادَ ابتداءَ العدِّ كما يدلُّ عليه البسملةُ المتعلِّقةُ غالباً بـ: أَبْتَدِئُ، أو: ابْتِدائي، أو: ابْتَدَأْتُ، المقدَّرةِ أوَّلاً وآخِراً، فحينئذٍ يُسْتَغْنَى بهذا المقدَّرِ عن قوله: واحدٌ، فتَدَبَّرْ، فإنَّه إيجازٌ في الكلام، وليس على صاحبِهِ شيءٌ مِن المَلَام.

ونظيرُه ما يقولُ بعضُ الجَهَلةِ عند اسْتِلَامِ الحجرِ الأسودِ: اللهُمَّ صلِّ على النَّبيِّ قَبَّلَكَ، فإنَّه كفرٌ بظاهِرِه، إلَّا أنَّهم يريدونَ به الالْتِفاتَ في الكلام[١].

وفي «**المحيط**»: (**مَن قال: القرآنُ أَعْجميٌّ، كَفَرَ**).

يعني: لأنَّه معارَضةٌ لقولِهِ تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾، ولوجودِ كلمةٍ عَجَميَّةٍ فيه مُعرَّبةٍ لا يَخْرجُ عن كونِهِ عربيًّا؛ لأنَّ العبرةَ بالأكثرِ، فتَدَبَّرْ.

(و) فيه أيضاً أنَّ: (**مَن رأى الغُزاةَ الذين يَخرجونَ للغزوِ، فقال: هؤلاءِ أَكَلَةُ الأَرُزِّ، فقد قيلَ: يُخْشَى عليه الكُفْرُ**).

يعني: إنْ أرادَ به مُجرَّدَ إهانتِهم مِن جهةِ طاعتِهم كَفَرَ، وأمَّا إنْ قال ذلك نَظَراً إلى عَدَمِ تصحيحِ نيَّتِهم وتحسينِ طَوِيَّتِهم، فلا يكون كفراً.

(و) فيه أيضاً أنَّ: (**مَن صلَّى الفجرَ وقال بالفارِسِيَّةِ: فجرك راكذاردم**).

---

(١) لعل مثل هذه العبارة كانت تقال في زمن المؤلف، فلم أجدها عند من سبقه، وقد قال المؤلف في «الأسرار المرفوعة» (ص: ١١٢): (حديث: «اللهم صل على نبي قبَّلك» تقولُه العامة عند تقبيلِ الحجرِ الأسود، فلا أصل له، ولا يتصور أن يكون له أصل بهذا اللفظ والمبنى، فإنه كفر بحسب المعنى، وأصل هذا الخطأ إنما نشأ من العوام حيث إنهم سمعوا من بعض الأعلام: (اللهم صلِّ على نبي قبَّله) وهو صحيح، ومن بعضهم: (صلى الله على نبي قبَّلك) وهو صحيح أيضاً، فخلطوا الكلمتين، وجمعوا بين العبارتين، فحصل من التداخل هذا الفساد، والله رؤوف بالعباد، وينبغي أن يحمل على الالتفات عند من قال به، على حسن الظن بالمسلم، حيث لا يريد به ما يتبادر إلى الفهم فإنه كفر صريح، فنجعل (قبَّلك) جملة مستأنفة، نحو قوله عليه الصلاة والسلام في خطبة حجة الوداع: «هل بلغت» قالوا: نعم، قال: «اللهم فاشهد» فالتفتَ عنهم في أثناء كلامه، وتوجه إلى الله لتمام مرامه...).

يعني: صلَّيتُ الفجرَ بصيغةِ التَّصغيرِ للتَّحقيرِ.

(أو بالتُّركيَّة: سالغني أُدَدَم[١]**، كَفَرَ).**

يعني: أَدَّيتُ ما وُضِعَ عَلَيَّ مِثْلَ ما يوضعُه السُّلطانُ الظَّالمُ على الرَّعيَّةِ، وتُسمَّى الرُّوميَّةَ في اللُّغةِ العربيَّة.

(ومَن قال: واللهِ لا أصلِّي، ولا أَقرأُ القرآنَ، أو: قَلْتَبانُ[٢] **هو إنْ صلَّى أو قَرأَ، أو شدَّدَ الأمرَ على نَفْسِهِ، أو صَعَّبَ أو طَوَّلَ، أو قال: إنَّ اللهَ تعالى نَقَصَ مِن مالي وأنا أَنْقُصُ مِن حَقِّه ولا أُصلِّي)** انتهى.

كذا مِن غيرِ بيانِ حُكْمٍ، والظَّاهِرُ عَدَمُ الكفرِ في الصُّورِ الأُوَلِ والكفرُ في المسألةِ الأخيرةِ، فتأمَّلْ، فإنَّ المعارضةَ مع الرَّبِّ تعالى مِن علامةِ كُفرِ القلب، بخلافِ القَسَمِ على تَرْكِ الصَّلاةِ، فإنَّه يُنْبِئُ عن تعظيمِ اللهِ سبحانَه في الجملةِ مع نوعٍ مِن المخالَفةِ في الطَّاعةِ التي لا تُخْرِجُه عن الإيمانِ[٣]، واللهُ المستعان.

وأمَّا قولُه: **(وفي نسخةٍ منسوبةٍ إلى «اليتيمة»: مَن قال لا أُصلِّي جُحوداً أو استِخْفافاً، أو على أنَّه لم يُؤْمَرْ، أو ليس بواجبٍ)**، انتهى.

فلا شكَّ أنَّه كفرٌ في الكلِّ.

وفي **«الفتاوى الصُّغرى»**: **(أو قال للمكتوبةِ: لا أُصلِّيها اليومَ ردّاً، أو قال: لا أُصلِّيها أبداً)** انتهى.

وظاهرُ عطفِه بـ (أو) على ما قَبْلَه أنَّه يشارِكُه في حُكْمِه بالكفرِ، وفي المسألةِ

---

(١) في مطبوع البدر: «سالفني أوده دم».

(٢) كلمة غير عربية معربها: (قرطبان)، وهو مرادف لكلمة: ديُّوث. انظر: «درر الحكام شرح غرر الأحكام» لمنلا خسرو (٢/ ٧٦).

(٣) في هذا الكلام نظر، وانظر ما ذكرناه في المقدمة ردًّا عليه.

الأُولَى كفرُه ظاهرٌ إنْ أرادَ بالرَّدِّ عَدَمَ الوجوبِ، بخلافِ (ما) إذا أرادَ الجوابَ، واللهُ تعالى أعلمُ بالصَّوَاب. بخلافِ المسألةِ الثَّانيةِ، اللهمَّ إلَّا أنْ يُقالَ: الإصرارُ على الكبيرةِ كفرٌ عند المعتزلةِ[1] حَقيقيٌّ، نعم كفرٌ باعتبارِ أنَّه يُخْشَى عليه مِن الكفرِ، فإنَّ المعاصيَ بريدُ الكفرِ، وإلَّا فتركُ الطاعاتِ بالكلِّيَّةِ، وارتكابُ السَّيِّئاتِ بأسرِها، لا يُخْرِجُ المؤمنَ عن الإيمانِ عند أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، بخلافِ الخوارجِ والمعتزلةِ.

وفي «الخلاصة»: **(أو قال: لو أَمَرني اللهُ تعالى بعشرِ صلواتٍ لا أُصَلِّيها، أو قال: لو كانَتِ القِبلةُ إلى هذه الجهةِ لا أُصلِّي إليها، وإنْ كان مُحالاً)**.

يعني: يَكفُرُ مع كونهِ مُحالاً؛ لأنَّه معارَضةٌ لأمرِ اللهِ سبحانَهُ نحوَ قولِ إبليسَ: ﴿لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُۥ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٣٣] فإنَّه ما كَفَرَ إلَّا بالمعارَضةِ، لا بتَرْكِ السَّجْدةِ، وإلَّا فهو كآدَمَ في مَرْتبةٍ واحدةٍ حيثُ خالَفَ بأَكْلِ الشَّجرةِ.

(ثم في نسخةٍ منسوبةٍ إلى «الظهيرية»: أو قال العبدُ: لا أُصَلِّي فإنَّ الثَّوابَ يكونُ للسيِّد).

يعني: أنَّه كفرٌ؛ لزَعْمِهِ أنَّه لا ثوابَ له، مع أنَّه يجبُ على العبدِ مُطاوَعةُ مولاهُ سواءٌ يكونُ له ثوابٌ أم لا، على أنَّ الثَّوابَ حاصلٌ للعبدِ، ولمالكِهِ ثوابُ السَّببيَّةِ، والفضلُ واسعٌ، بل قال الإمامُ الرَّازيُّ: مَن عَبَدَ اللهَ لرجاءِ جنَّةٍ أو خوفِ نارٍ، بحيثُ إنَّه لو لَمْ يَخْلُقْ جنَّةً ولا ناراً ما كان يَعبدُ اللهَ سبحانهُ، فهو كافرٌ؛ لأنَّ اللهَ تعالى يَستحِقُّ أنْ يُعبَدَ لذاتِهِ وطَلَبِ مَرْضاتِه.

(ومَن صلَّى في رَمَضانَ لا غيرَ، فقال: هذا أيضاً كثيرٌ، أو هذا يَزِيدُ ـ أو زائدٌ ـ؛ لأنَّ كلَّ صلاةٍ بسبعينَ، كَفَرَ في الكلِّ).

أي: فيه وفيما قَبْلَه، ووجْهُ ما فيه: أنَّه مُستكثِرٌ هذا المقدارَ مِن طاعةِ اللهِ تعالى، مع أنَّ الواجبَ عليه أكثرُ مِن ذلك، إلَّا أنَّه خُفِّفَ بشفاعةِ الرسولِ ﷺ هنالك.

---

(١) قوله: «عند المعتزلة» من «ت» وليس في باقي النسخ.

وأمَّا تعليلُه بأنَّ كلَّ صلاةٍ بسبعينَ، فيُستَفادُ منه أنَّه يَعتقِدُ أنَّ المضاعَفَةَ تُسْقِطُ أصلَ الطَّاعةِ وأعدادَ العبادةِ، وهو كفرٌ.

(ومَن قيلَ له: صَلِّ، فقال: لا أُصلِّي بأَمْرِكَ، كَفَرَ).

وفيه بحثٌ ظاهرٌ، نعم في نسخةٍ: (لا أُصلِّي) مِن غيرِ قولِهِ: (بأَمْرِكَ)، وهو أَظْهَرُ في كونِهِ كفراً؛ لأنَّه كالمعارَضةِ لأمرِ اللهِ تعالى، حيثُ أَمَرَهُ صاحبُه بالمعروفِ.

(أو لم يَرَهُ فرضاً كَفَرَ أيضاً).

وهذا واضحٌ جدًّا.

(أو قال: يُصلِّي النَّاسُ لأَجْلِنا).

يعني: كَفَرَ؛ لأَجْلِ اعتقادِهِ أنَّ الصَّلاةَ المكتوبةَ فرضُ كفايةٍ، أو أرادَ به الاستهزاءَ أو السُّخريَةَ.

وفي «**فوز النجاة**»: **(أو قال: لِمَ أُصلِّي لا زوجةَ لي ولا وَلَدَ).**

يعني: كَفَرَ؛ لأنَّه اعْتَقَدَ أنَّها لا تجبُ إلَّا على مَن له زوجةٌ أو ولدٌ، أو أرادَ المعارَضةَ مع الرَّبِّ والمناقَضةَ في مقابَلةِ فِعْلِه سبحانهُ.

وفي «**الظَّهِيريَّة**»: **(أو قال: كَمْ مِن هذه الصَّلواتِ فإنَّه ضاق صَدْرِي منها، أو مَلَّ).**

أي: حَصَلَ الملالةُ عنها، فإنَّه كفرٌ؛ للاعْتراضِ على فَرْضيَّةِ كميَّةِ هذه الصَّلَواتِ في كثرةِ الأوقات.

وفي «**الجواهر**»: **(أو قال: شَبِعْتُ منها، أو: كَرِهْتُها، أو قال: مَن يَقْدِرُ على تمشيَةِ الأمرِ، أو على إخراجِهِ).**

يعني: كَفَرَ، فإنَّه يَدُلُّ على أنَّه يعتقِدُ أنَّ اللهَ تعالى كلَّفه فوقَ طاقتِهِ، وقد قال اللهُ تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

(أو قال: اصْبِرْ إلى مَجيءِ شهرِ رمضانَ حتَّى تُصلِّيَ فيه).

يعنـي: أنَّه كَفَـرَ؛ لاعْتِقادِه عَـدَمَ فَرْضيَّةِ الصَّلاةِ فـي غيرِه، أو لزَعْـمِ أنَّ الصَّلاةَ فيه تَسُـدُّ عنها فـي غيرِه.

(أو قال: العقلاءُ لا يَدخلونَ في أمرٍ لا يَقْدِرونَ على أنْ يَمْضُوا)[١].

إذ فيه ما سَبَقَ مِن اعتقادِ التَّكليفِ فوقَ الطَّاقةِ.

(أو قال: إنِّي لا أَدْخلُ الابتلاءَ).

يعني: كَفَرَ؛ فإنَّه عَدَّ الطَّاعةَ ابتلاءً، مع أنَّ المعصيَةَ هي الابتلاءُ بالبلاءِ، ولذا كان الشِّبْليُّ رَحِمَهُ اللهُ إذا رأَى أحداً مِن أربابِ الدُّنيا قال: اللَّهُمَّ إنِّي أسألكَ العافيةَ.

وإنْ كان مجمـوعُ التَّكليفِ بالطَّاعةِ هو الابتلاءُ، بمعنـى الاختبارِ والامْتِحان؛ ليُكْـرَمَ المرءُ أو يُهان.

(أو قال: إلامَ ـ أي: إلى مَتَى ـ أفعلُ هذهِ البطَالةَ والتَّعطيلَ، أو قال: إنَّها شديدةُ الثَّقَالةِ ـ أو: شديدةُ الصُّعوبةِ ـ عَلَيَّ).

يعني: كَفَرَ؛ لأنَّ تسميَةَ الطَّاعةِ تعطيلاً وبطالةً كفرٌ بلا شبهةٍ.

وأمَّا قولُه: (شديدةُ الثَّقالةِ ـ أو: شديدةُ الصُّعوبةِ ـ عَلَيَّ) فلا وجهَ لكُفْرِه، إلَّا أنْ يُحمَلَ على أنَّه أرادَ الاعتراضَ على اللهِ سبحانهُ وتعالى، أو اعْتَقدَ أنَّه كلَّفه فوقَ الطَّاقةِ، أو اعْتَرَفَ بما قالهُ له سبحانهُ: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]؛ أي: المؤمنينَ؛ لقولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦].

وفي «**المحيط**»: **(أو قال: مَن يَقْدِرُ على أنْ يَبْلُغَ هذا الأمرَ إلى نهايتِهِ)**.

يعني: كَفَرَ، ووَجْهُهُ ما تَقدَّمَ.

---

(١) قوله: «يمضوا» كذا في النسخ الثلاث، والذي في «ألفاظ الكفر»: (يمضوه)، وهو أوجه.

(أو قال: لمَن أُصلِّي ووالدايَ كلاهُما قد ماتَا، أو قال: لـمَن أُصَلِّي ووالدَايَ حيَّانِ بعدُ لم يَمُتْ منهما واحدٌ).

يعني: كَفَرَ حيثُ علَّقَ وجوبَ الصَّلاةِ وأداءَها على وجودِهما أو عَدَمِهما.

(أو قال للآمِرِ: ما زِدْتَ ـ أو: ما رَبِحْتَ ـ مِن صلاتكَ؟)

يعنـي: كَفَرَ؛ لأنَّـه اعْتَقَدَ أنَّ الصَّـلاةَ لا تَزيدُ في الأَجْرِ، ولا يكـونُ في تجارتها ربحٌ فـي الأمر.

(أو قال: فِعْلُ الصَّلاةِ وتَرْكُها واحدٌ، كَفَرَ) يعني: **(في الوجوهِ كلِّها)**.

وقـد تقـدَّم وجـوهُ جميعِهـا إلَّا الأخيـرَ، فإنَّـه اعْتَقَـدَ أنَّ الطَّاعـةَ والمعصيـةَ حُكْمُهمـا واحـدٌ فـي الشَّـريعةِ أو الحقيقـةِ، وقـد قـالَ اللهُ تعالـى: ﴿أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجۡتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجۡعَلَهُمۡ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءٗ مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡۚ سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١].

وفي «**جواهر الفقه**»: **(مَن جَحَدَ فَرْضاً مُجْمَعاً عليه ـ كالصَّلاةِ والصَّومِ والزَّكاةِ والغُسْلِ مِن الجَنابةِ ـ كَفَرَ)**.

قلت: وفي معناه مَن أَنْكَرَ حُرمةَ محرَّمٍ مُجْمَعٍ عليهِ؛ كشُربِ الخمرِ، والزِّنى، وقتلِ النَّفسِ، وأكلِ مالِ اليتيمِ، والرِّبا.

ثُمَّ قال: **(ومَن قال بعد شهرٍ مِن إسلامهِ فصاعداً في ديارِنا)**؛ أي: في دارِ الإسلامِ **(إذا سُئلَ عن خمسِ صَلَواتٍ أو عن زكاةٍ، فقال: لا أَعْلمُ أنَّها فريضةٌ، يَكْفُر)**.

قلـت: هـذا فـي الصـلاةِ ظاهـرٌ، وأمَّـا فـي الـزَّكاةِ فمَحَـلُّ بحـثٍ، إلَّا إذا كان مـمَّن تَجِـبُ عليه الـزَّكاةُ.

(ولو قيلَ لفاسقٍ: صَلِّ حتَّى تَجِدَ حلاوةَ الصلاة[١] فقال: لا أصلي حتى نجدَ حلاوةَ التَّركِ كفر).

يعني: حيثُ رَجَّحَ حلاوةَ المعصيةِ على حلاوةِ الطَّاعةِ، أو ساوَى بينهُما.

(ولو قال: إنْ أَمَرني اللهُ بأكثرَ مِن خمسِ صلواتٍ لا أُصلِّيها، أو بأَكثرَ مِن صومِ شهرِ رمضانَ، أو بأكثرَ مِن زكاةِ رُبعِ زكاةِ العُشْرِ، لم أَفْعَلْ).

يعني: كَفَرَ، ووجهُهُ تقدَّم.

وفي «**فوز النَّجَاة**»: **(أو قال: ما أَحْسَنَ ـ أو: ما أَطْيبَ ـ امْرَأً لا يصلِّي، كَفَرَ)**

يعني: لاسْتِحْسانِهِ المعصيَةَ ومرتكبَها.

وفي «**الفَتَاوى الصُّغْرَى**» و«**الجَوَاهِر**»: **(ومَن صَلَّى مع الإمامِ بجماعةٍ بغيرِ طهارةٍ عَمْداً كَفَرَ).**

فيه: أنَّ قَيْدَ الجماعةِ مع الإمامِ لا يَظْهرُ وجهُهُ.

ثم الصَّلاةُ بغيرِ طهارةٍ معصيةٌ، فلا ينبغي أنْ يُقالَ بكُفْرِه إلَّا إذا اسْتَحَلَّها.

وكذا قولُهما: **(ومَن صلَّى إلى غيرِ القبلةِ عَمْداً كَفَرَ)** ينبغي أنْ يُحمَلَ على ما إذا اعْتَقَدَ جوازَها، أو فَعَلَها استهزاءً.

قال: **(وكذا مَن تَحَوَّلَ مِن جهةِ التَّحَرِّي وصلَّى عَمْداً كَفَرَ).**

يعني: لأنَّ جهةَ التَّحَرِّي ظنًّا حُكْمُه حُكْمُ القِبْلَةِ قَطْعاً، وفيه ما تقدَّمَ مع زيادةِ الشُّبهة.

وفي «**اليتيمة**»: **(مَن سَجَدَ أو صلَّى مُحْدِثاً رياءً كَفَرَ).**

فيه: أنَّ قَيدَ (رياءً) يُفِيدُ أنَّه إنْ صلَّى حياءً لا يَكْفرْ، وأمَّا إذا جَمَعَ بين الرِّياءِ

---

(١) في «ب»: «الإيمان»، والمثبت من «أ» و«ت»، وهو الموافق لما في «ألفاظ الكفر».

وتَـرْكِ الطَّهـارةِ فكأنَّـه غَلَّـظَ المعصيـةَ، ومع هـذا لا يَخْلُو عن الشُّـبْهةِ، لا سـيَّما في السَّـجدةِ المفـرَدةِ، حيـث يَتوهَّـمُ كثيـرون أنَّهـا تجـوزُ مِـن غيـرِ طهـارةٍ، وربَّمـا يَسـجدونَ لغيـرِ اللهِ تعالـى، واخْتَلَفـوا فـي كُفْرِه.

وأمَّا قولُه: (**ومَن تَرَكَ صلاةً تَهاوُناً**)؛ أي: اسْتِخْفافاً لا تكاسُلاً (**فقد كَفَرَ**).

أقـول: وهـو أحـدُ تأويـلاتِ قولِهِ عليـه الصَّـلاةُ والسَّـلامُ: «مَـن تَـرَكَ صلاةً متعمِّـداً فقد كَفَـرَ»[1].

وفي «**المحيط**»: (**مَن صلَّى إلى غيرِ القبلةِ متعمِّداً، فوافَقَ ذلك القِبْلَةَ**)؛ أي: ولو وافَقَها (**قال أبو حنيفةَ: هو كافرٌ كالمستخِفِّ**).

وفيه إشارةٌ إلى أنَّه يكونُ مستَحِلًّا كالمستخِفِّ.

(**وبه أَخَذَ الفقيهُ أبو اللَّيثِ رَحِمَه اللهُ**)؛ يعني: أَفْتَى به.

(**وكذا إذا صلَّى بغيرِ طهارةٍ، أو مع الثَّوبِ النَّجِسِ ـ يعني: مع القُدْرةِ على الثَّوبِ الطَّاهرِ ـ كَفَرَ**).

يعنـي: إذا اسْـتَحَلَّ، وإلَّا فلا شَـكَّ أنَّهـا معصيةٌ، وأنَّـه كأنَّه تَرَكَ تلـك الصَّلاةَ، وبمجرَّدِ تَرْكِهـا لا يَكْفُرْ.

وفي «**اليَتِيمة**»: (**مَن يُفوِّتُ الصَّلاةَ ويَقضِي جملةً، ويقولُ لـمَن يعترِضُ عليه: إنَّ كلَّ غريمٍ يُحِبُّ**[2] **أداءَ مَدْيونِهِ حُقوقَه جُملةً واحدةً**).

---

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٣٣٤٨) من طريق أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أنس رضي الله عنه مرفوعا. قال النووي في «خلاصة الأحكام» (١/ ٢٤٨): (حديث منكر). وروي من طريق أبي جعفر الرازي مرسلاً، وهو أشبه بالصواب كما قال الدارقطني في «العلل» (١٢/ ٨١).

(٢) في «ب»: «يجب».

يعني: كَفَرَ حيثُ سمَّى العبادةَ غرامةً، ووصَفَ الكريمَ بنعتِ الغريمِ.

(أو قال: لَمْ أُغَسِّلْ رأسَ صلاةٍ، أو: ما غَسَّلْتُ رأسَ صلاةٍ)[١].

فيه: أنَّ مؤدَّاهما واحدٌ، وكونُه كفراً لا يَظْهرُ إلَّا إذا قال ذلكَ استهزاءً بالصَّلاةِ، وهذا معنى قولِهِ: **(أو قال: إنَّ الصَّلاةَ ليسَتْ بشيءٍ)** وأمَّا قولُه: **(إذا بقِيَتْ غيرَ مؤدَّاةٍ أَنْتَنَتْ**[٢]**)** فلا يَظْهرُ وجهُه، بخلافِ قولِه: **(أو خسف بها الأرض)** فإنَّه لا يُشَكُّ أنَّه قاله إهانةً لها، **(فهذا كلُّه كفرٌ)**؛ أي: على ما قرَّرْناه.

***

(١) قوله: «لَمْ أُغَسِّلْ رأسَ صلاةٍ، أو: ما غَسَّلْتُ رأسَ صلاةٍ» كذا في النسخ الثلاث، ومثله في «ط»، وكذا في النسختين المعتمدتين في تحقيق «ألفاظ الكفر»، لكن محققه أثبت ذلك بلفظ: «لَمْ أُغَسِّلْ رأسي لصلاةٍ، أو: ما غَسَّلْتُ رأسي لصلاةٍ» عازياً ذلك إلى شرح القاري!

(٢) في «ت»: «أننت»، ولم ترد هذه الكلمة في «ب» ولا في مطبوع «ألفاظ الكفر».

فصل

في العلم والعلماء

وفي «**الخُلَاصة**»: (**مَن أَبْغَضَ عالِماً مِن غيرِ سببٍ ظاهرٍ خِيْفَ عليه الكفرُ**).

قلتُ: الظَّاهرُ أنَّه يَكْفرُ؛ لأنَّه إذا أَبْغَضَ العالِمَ مِن غيرِ سببٍ دُنْيويٍّ أو أُخْرَويٍّ فيكونُ بغضُه لعِلْمِ الشَّريعةِ، فلا شكَّ في كفرِ مَن أَنْكَرَه، فضلاً عمَّن أَبْغَضَه.

وفي «**الظهيرية**»: (**مَن قال لفقيهٍ أَخَذَ شارِبَه: ما أَعْجَبَ قُبْحاً ـ أو: أشدَّ قبحاً ـ قَصُّ الشَّارِبِ ولَفُّ طَرَفِ العِمَامةِ تحتَ الذَّقنِ، يَكْفُرْ؛ لأنَّه استخفافٌ بالعُلَماءِ**).

يعني: وهو مُسْتلزِمٌ لاستخفافِ الأنبياءِ؛ لأنَّ العلماءَ وَرَثةُ الأنبياءِ، وقصُّ الشَّاربِ مِن سُنَنِ الأنبياءِ، فتَقْبيحُه كفرٌ بلا اختلافٍ بينَ العلماء.

وفي «**الخلاصة**»: (**مَن قال: قَصَصْتَ شارِبَكَ وأَلْقَيْتَ العِمَامةَ على العاتِقِ اسْتِخْفافاً**) يعني بالعالم أو بعلمه ذاك (**كفر، أو قال: ما أقبح امرءاً قص الشارب ولف طرف العمامة على العنق؛ كفر، كذا في «الخلاصة» للحُمَيْديِّ**[1])**.

فيه: أنَّ إعادتَه للتَّأكيد.

وفي «**المحيط**»: (**مَن جَلَس على مكانٍ مُرْتفِعٍ، ويَسْألونَ منه مسائلَ بطريقِ الاستهزاءِ، ثُمَّ يضربونَهُ بالوسائدِ**)؛ أي: مَثَلاً (**وهم يَضْحكونَ، كفروا جميعاً لاستِخْفافِهم بالشَّرعِ، وكذا لو لَمْ يَجْلِسْ على المكانِ المرتفِعِ، ونقلَ عن الأستاذِ نَجْمِ الدِّينِ الكِنْديِّ بسَمَرْقَنْدَ: أنَّ مَن تَشَبَّهَ بالمعلِّم على وجهِ السُّخْرِيَةِ، وأَخَذَ الخشبةَ، ويَضْرِبُ ضَرْبَ الصِّبْيانِ، كَفَرَ**).

---

(١) لم أقف عليه.

يعنـي: لأنَّ مُعلِّـمَ القـرآنِ مِن جملةِ علماءِ الشَّـريعةِ، فالاستِهْزاءُ بـه أو بعَمَلِهِ يكـونُ كفراً.

وفـي «**الظَّهِيريَّـة**»: (**ولـو جَلَـسَ واحـدٌ مجلسَ الشُّـربِ علـى مـكانٍ مرتفِعٍ، وذكَّـر مُضاحِـكاً يَسْـتَهْزِئُ بالمذكِّـرِ، فضَحِـكَ وضَحِكـوا، كَفَروا**).

يعني: لأنَّ المذكِّرَ واعظٌ، وهو مِن جملةِ العلماءِ، وخليفةُ الأنبياءِ.

وفـي «**الخلاصـة**»: (**مَـن رَجَعَ مِـن مجلـسِ العِلْـمِ، فقال آخَـرُ له: رَجَـعَ هذا مِـن الكنيسـةِ، كَفَرَ**).

يعني: لأنَّه جَعَلَ موضعَ الشَّريعةِ ومَقَرَّ الإيمانِ مكانَ الكفرِ والكُفرانِ.

وفي «**الظَّهِيريَّة**»: (**مَن قيلَ لهُ: قُمْ نَذْهَبْ ـ أو: اذْهَبْ ـ إلى مَجْلسِ العِلْمِ، فقال: مَن يَقْدِرُ على الإتيانِ بما يقولون؟ أو قال: ما لي ومَجْلِس العِلْمِ؟**) يعني: كَفَرَ.

أمَّا المسألةُ الأُولى: فلِمَا تَقدَّمَ مِن أنَّه يَلزمُ مِن قولِهِ تكليفُ ما لا يُطَاقُ في الشَّريعةِ، وقد قال اللهُ تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وأمَّـا المسـألةُ الثَّانيةُ: فمحمولةٌ علـى ما إذا أرادَ بـه: أيُّ حاجةٍ لي إلى مجلسِ العلـمِ؟ بخـلافِ ما إذا أرادَ به: أيُّ مُناسَـبةٍ لي ولذلكَ المجلسِ.

وفي «**الجواهر**»: (**أو قال: مَن يَقْدِرُ على أنْ يَعمَلَ بما أَمَرَ العلماءُ به، كَفَرَ**).

أي: لأنَّه يَلْزمُ منه إمَّا تكليفُ ما لا يُطاقُ، أو تكذيبُ العلماءِ على الأنبياءِ.

وفي «**اليتيمة**»: (**مَن قالَ لآخَرَ: لا تَذْهَبْ إلى مجلسِ العِلْمِ، فإنْ ذَهَبْتَ إليه تَطْلُقُ ـ أو: تَحْرُمُ ـ امْرأتُكَ، ممازَحةً أو جِدًّا، كَفَرَ**).

وفي «**الفتاوى الصغرى**»: (**مَن قال: لأيِّ شيءٍ أَعْرِفُ العلمَ؟ كَفَرَ**).

يعني: حيثُ اسْتَخَفَّ العِلْمَ، أو اعْتَقَدَ أنَّه لا حاجةَ إلى العلمِ.

(أو قال: قَصْعةُ ثَرِيدٍ خيرٌ مِن العلمِ، كَفَرَ) ووجهُه ظاهرٌ.

وفي «**الظَّهِيريَّة**»: **(ومَن بيَّن وجهاً شَرْعيًّا، فقال خَصْمُه: هذا كونُ الرَّجلِ عالِماً، أو قال: لا تَفْعَلْ مَعِي عالميًّا؛ لأنَّه لا يَنْفُذُ عِندِي)**؛ أي: لا يَجوزُ ولا يَمْضي **(يُخافُ عليه الكُفرُ)**.

وفي «**الخُلَاصة**»: **(أو قال: لِمَاذا يَصْلُحُ لي مَجْلِسُ العلمِ؟)** ووَجْهُه تَقَدَّمَ **(أو أَلْقَى الفَتْوَى على الأرضِ)**؛ أي: إهانةً، كما يُشيرُ إليه عبارةُ الإلقاءِ **(أو قال: ماذا الشَّرعُ هذا؟! كَفَرَ)**.

وفي «**المحيط**»: **(مَن قال: ماذا أَعْرِفُ الطَّلاقَ والمَلَاقَ؟ أو قال: لا أَعْرِفُ الطَّلاقَ والمَلاقَ، يَنْبَغي أنْ تكونَ والدةُ الولدِ في البيت)** يعني: سواءٌ وَقَعَ الطَّلاقُ أم لا **(يَكْفُرْ)**؛ أي: لاستواءِ الحلالِ والحرامِ عندَه.

(ولو قالَتْ: اللَّعنةُ ـ أو: لعنةُ اللهِ ـ على الزَّوجِ العالِمِ، كَفَرتْ).

أي: لأنَّها لَعَنَتْ نعمةَ العلمِ وأَهانَتِ الشَّريعةَ.

(ومَن قال لعالِمٍ: عُوَيْلِمٌ، أو لعَلَوِيٍّ: عُلَيْوِيٌّ)؛ أي: بصيغةِ التَّصغيرِ فيهما للتَّحقيرِ؛ كما قيَّدَه بقولِهِ: **(قاصِداً به الاسْتِخْفافَ، كَفَرَ)**.

(وأَمَرَ الإمامُ الفَضْليُّ رحمه اللهُ بقَتْلِ مَن قال لفقيهٍ تَرَكَ كتابَهُ وذَهَبَ: تَرَكَ المنشارَ هاهنا وذَهَبَ، كفر)[1].

أي: لأنَّه شَبَّهَ عِلْمَ الشَّريعةِ أو تَعَلُّمَه بصنعةِ الحِرْفةِ، والآلةَ بالآلةِ، وقيَّدْنا بعِلْمِ الشَّريعةِ لأنَّه لو كان الكتابُ في المنطِقِ ونحوِه لا يكونُ كُفراً؛ لأنَّه يجوزُ إهانتُه في الشَّريعةِ أيضاً، حتَّى أَفْتَى بعضُ الحَنَفيَّةِ وكذا بعضُ الشَّافعيَّةِ بجوازِ

---

(١) كلمة: «كفر» لم ترد في مطبوع «ألفاظ الكفر».

الاستنجاءِ به إذا كان خالياً عن ذِكْرِ اللهِ تعالى، مع الاتِّفاقِ على عَدَمِ جوازِ الاستنجاءِ بالورقِ الأبيضِ الخالي عن الكتابةِ.

وفي «المحيط»: (**حُكِيَ أنَّ فَقيهاً وَضَعَ كتابه في دكانٍ وذهبَ، ثُمَّ مَرَّ على ذلك الدُّكَّانِ، فقال صاحبُ الدُّكَّان: هاهنا نَسِيْتَ المنشارَ! فقال الفقيهُ: عندكَ كتابٌ لي لا منشارٌ، فقال صاحبُ الدُّكَّان: النَّجَّارُ بالمنشارِ يَقْطَعُ الخشبَ وأنتُمْ تَقْطَعون به حَلْقَ النَّاسِ، أو قال: حقَّ النَّاس، فشَكَى الفقيهُ إلى الإمامِ الفَضْليِّ ـ يعني: الشَّيخَ محمدَ بنَ الفضلِ ـ فأَمَرَ بقتلِ ذلك الرَّجلِ؛ لأَنَّه كَفَرَ باستِخْفافِ كتابِ الفقهِ**).

وفي «اليتيمة»: (**مَن أهانَ الشَّريعةَ أو المسائلَ التي لا بدَّ منها كَفَرَ، ومَن ضَحِكَ مِن المُتَيَمِّمِ كَفَرَ، ومَن قال: لا أعرفُ الحلالَ والحرامَ، كَفَرَ**).

يعني: إذا أرادَ به عَدَمَ الفرقِ في الاستعمالِ، أو اعْتِقادَ الاستِحْلال، بخلافِ الاعترافِ بأنَّه مِن الجُهَّال.

وفي «المحيط»: (**مَن قال لفَقيهٍ يَذْكُرُ شيئاً مِن العلمِ، أو يَرْوِي حديثاً صحيحاً**)؛ أي: ثابتاً لا موضوعاً: (**هذا ليسَ بشيءٍ، ردًّا، أو قال: لأيِّ أمرٍ يَصْلُحُ هذا الكلامُ؟ يَنْبَغي أنْ يكونَ الدِّرهمُ**)؛ أي: يُوجَدَ (**لأنَّ العزَّة والحُرمَةَ اليومَ للدِّرهمِ لا للعلمِ، كَفَرَ**)؛ أي: لأَنَّه معارَضةٌ لقولِهِ تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨] وقوله: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠].

(**ومَن قال لمَن يأمُرُ بالمعروفِ ويَنْهَى عن المنكرِ: ماذا أَعْرِفُ العلمَ، أو: ماذا أَعْرِفُ اللهَ، إنِّي وَضَعْتُ نَفْسي للجَحِيم، أو قال: أَعْدَدْتُ نَفْسي للجَحِيم، أو قال: وَضَعْتُ ـ أو: أَلْقَيْتُ ـ وِسادَتي، أو مِرْفَقَتي ـ أي: مِـخَدَّتي ـ في الجحيمِ، كَفَرَ**).

أي: لأَنَّه أهانَ الشَّريعةَ، أو أَيِسَ من الرَّحمةِ، وكِلَاهما كفرٌ.

وفي «الظَّهيريَّة»: (**مَن قال: لا يُساوي بدِرْهَمٍ مَن لا دِرْهَمَ له، كَفَرَ**).

أي: لعمومِ عبارتِهِ العالِـمَ والصَّالحَ والمؤمِنَ وغيرَهم، لكنْ له أنْ يقول: ما أَرَدْتُ به إلَّا أربابَ الدُّنيا عند أهلِها، فلا يَكْفُر.

(ومَن قال: لا أشتَغِلُ بالعلمِ في آخِرِ عُمري، كَفَر؛ لأنَّه أمرٌ مِن المَهْدِ إلى اللَّحْدِ).

ووَجْهُه غيرُ ظاهرٍ، إلَّا إنْ أرادَ به الاستغناءَ عن العلومِ الشَّرعيَّةِ بالكُلِّيَّة، فإنَّ منها بعضَ الفُروضِ العَيْنيَّة.

(ومَن قال لعابدٍ: مَهْلاً ـ أو: اجْلِسْ ـ حتَّى لا تتجاوزَ الجنَّةَ، أو: لا تَقَعَ وراءَ الجنَّةِ)؛ أي: بزيادةِ الطَّاعةِ والعبادةِ **(كَفَرَ)**؛ أي: لاستِهْزائهِ.

وفي «**الجواهر**»: **(مَن قال: لو كانَ فلانٌ قِبْلَةً ـ أو: جِهَةَ الكعبةِ ـ لَمْ أَتوجَّهْ إليه، كَفَرَ[1])**.

لأنَّه كان كإبليسَ حيثُ امْتَنَعَ مِن السُّجودِ لآدَمَ عليه السَّلامُ حيثُ جُعِلَ كالقِبْلةِ.

(ومَن قال لرجلٍ صالحٍ: لقاؤُكَ عندي كلقاءِ خِنزيرٍ، يُخافُ عليه الكُفْرُ)

يعني: إذا لَمْ يكنْ بَيْنَه وبينَ الصَّالحِ مخاصمةٌ دينيَّةٌ أو دُنيويَّة.

(ومَن قال لآخَرَ: اذْهَبْ معي إلى الشَّرعِ، فقال الآخَرُ: لا أذهبُ حتَّى تأتيَ بالبيدقِ)؛ أي: المَحْضَرِ **(كَفَرَ؛ لأنَّه عانَدَ الشَّرْعَ)**.

يعني: إذا كان إبَاؤُه وتَعَلُّلُه لمعانَدةِ الشَّرعِ، بخلافِ ما إذا أرادَ دَفْعَه في الجملةِ عن المُخَاصَمةِ، أو قَصَدَ أنَّه يُصحِّحُ الدَّعْوَى فيَسْتحِقُّ المُطالَبةَ، أو تَعَلَّلَ لأنَّ القاضيَ ربَّما لا يكونُ جالساً في المحكمةِ، فإنَّه لا يَكْفُرُ في هذه الوجوهِ كلِّها.

وفي «**المُحِيط**»: **(ولو قال: إلى القاضي)**؛ أي: اذْهَبْ معي إلى القاضي **(فقال: لا أَذهَبُ، لا يَكْفُرُ)**.

---

(١) في النسخ الثلاث: «أي كفر» بزيادة «أي»، والمثبت من «ألفاظ الكفر».

يعني: لِمَا سَبَقَ وَجْهُه، ولأنَّ الامْتِناعَ عن الذَّهابِ إلى القاضي لا يُوْجِبُ الامتناعَ عن الذَّهابِ إلى الشَّرْعِ، إذ ربَّما يكونُ القاضي لا يَحْكُمُ بالشَّرعِ، وليس كما يَزْعُمُه الجَهَلةُ مِن قُضاةِ الزَّمانِ، حيثُ لا يُفرِّقونَ القضيَّةَ بينَ مَكَانٍ ومَكَان.

(ومَن قال)؛ أي[1]: في جوابِهِ: **(ماذا أَعْرِفُ الشَّرعَ؟ أو قال: عندي مَقْمعٌ، ماذا أَصْنعُ الشَّرعَ[2]؟ كَفَرَ، ومَن قال: الشَّرعُ وأَمثالُه لا يُفِيدُني، ولا يَنْفُذُ عندي، كَفَرَ)**.

وفي «**الظَّهيريَّة**»: **(لو قال: أينَ كان الشَّرعُ وأمثالُه حين أَخَذْتَ الدَّراهم؟ كَفَر)**.

يعني: إذا عانَدَ الشَّرْعَ، بخلافِ ما إذا أرادَ توبيخَهُ بأنَّكَ حينَ أَخَذْتَ ما طَلَبْتَني إلى الشَّرعِ، وحينَ أَطْلَبَكَ فما تُعْطِيني[3] إلَّا بالقَضَاء، فليس هذا مِن بابِ الوَفَاء.

وفي «المحيط»: **(مَن ذُكِرَ عنده الشَّرعُ فتَجَشَّأَ)**؛ أي: عَمْداً أو تَكَلُّفاً **(أو صَوَّتَ صَوْتاً كَريهاً)**؛ أي: تَقَذُّراً أو تَكَرُّهاً[4] **(وقال: هذا الشَّرعُ؟!! كَفَرَ)**؛ أي: حيثُ شبَّه الشَّرْعَ بالأمرِ المكروهِ في الطَّبعِ.

(حُكِيَ: أنَّ في زَمَنِ المأمونِ الخليفةِ سُئِلَ واحدٌ عمَّن قَتَلَ حائكاً، فأجابَ فقال: يَلْزَمهُ غضارةٌ غَرَّاءُ)؛ أي: جاريةٌ شابَّةٌ رَعْناء **(فسمعَ المأمونُ ذلك، فأَمَرَ بضربِ عُنقِ المجيبِ حتَّى مات، وقال: هذا جزاءُ مَن استَهْزأَ بحُكْمِ الشَّرعِ، والاستِهْزاءُ بحكمٍ مِن أحكامِ الشَّرعِ كُفْرٌ)**.

---

(١) وقع في «ط» بدلًا من «أي»: «لجوجاً».

(٢) وقعت العبارة في «ألفاظ الكفر» بلفظ: «عند مَقْمعٌ، ماذا أَصْنعُ بالشَّرعَ».

(٣) في النسخ الثلاث: «تعطني» والمثبت هو الجادة.

(٤) في «ط»: «أو أنكره».

(وحُكِيَ عن الأميرِ الكبيرِ تَيْمورِ بنِ نجم الدِّينِ: أنَّه ذاتَ يومٍ مَلَّ وانْقَبَضَ ولَمْ يُجِبْ أحداً فيما سُئِلَ، فدَخَلَ ضُحْكَةٌ[1] فأَخَذَ يقولُ مُضاحَكةً، فقال: دَخَلَ عَلَى قاضي بلدةِ كذا واحدٌ في شهرِ رمضانَ، فقال: يا حاكِمَ الشَّرعِ! فلانٌ أكَلَ صومَ رَمضانَ ولي فيه شهودٌ، فقال ذلك القاضي: ليتَ آخَرَ يأكلُ الصَّلاةَ حتَّى نَتَخلَّص منها. ليُضْحِكَ الأميرَ، فقال الأميرُ: أَمَا وَجَدْتُم مُضْحِكاً سوى أمرِ الدِّينِ؟! فأَمَرَ بضربِهِ حتَّى أَثْخَنَه)، أي: ماتَ تحتَ السِّياط (فرَحِمَ اللهُ تعالى مَن عظَّمَ أَمْرَ دينِ الإسلام).

***

(١) أي: يُضْحَك منه. انظر: «القاموس» (مادة: ضحك). وجاء في «ألفاظ الكفر»: «ضحكته».

فصل
في الكفرِ صَريحاً وكنايةً

وفي «الخلاصة»(١): (رجلٌ قال: أنا مُؤْمِنٌ إنْ شاءَ اللهُ، مِن غيرِ تأويلٍ، كَفَرَ).

أي: لأنَّه تردَّدَ في إيمانِهِ عندَ نَفْسِه، بخلافِ ما إذا أرادَ: أنا مُؤْمِنٌ إنْ تَعَلَّقَتْ مَشِيئتُه بتحقيقِ إيماني عندَه.

(ولو قال: لا أَدْري أَأَخْرجُ مِن الدُّنيا مؤمِناً أو لا؟ لا يَكْفُرُ)(٢)؛ أي: لأنَّه لا يَعلَمُ الغيبَ إلَّا اللهُ، فلو قال: أنا أَدْرِي أنْ أَخرجَ مِن الدُّنيا مُؤْمناً ـ أو: كافراً ـ يَكْفُرُ أيضاً(٣).

وفي «الظَّهيريَّة»: (قال الإمامُ الفَضْليُّ: لا يَنْبَغي لرجلٍ أنْ يَستثنيَ في إيمانِهِ، فلا يقولُ: أنا مُؤْمنٌ إنْ شاءَ اللهُ تعالى؛ لأنَّه مأمورٌ بتحقيقِ الإيمانِ)؛ أي: وهو بالتَّصديقِ والإقرارِ (والاستثناءُ يُضَادُّه)؛ أي: يُناقِضُه ظاهراً، ولأنَّه مسؤولٌ عن الحالِ، فلا وَجْهَ للجوابِ عن الاستقبالِ، وهذا معنَى قولِهِ تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٦] مِن غيرِ استثناءٍ.

(وقال اللهُ تعالى خَبَراً عن إبراهيمَ الخليلِ عليه السَّلامُ: ﴿بَلَىٰ﴾ مِن غيرِ استثناءٍ حيثُ قال: ﴿أَوَلَمۡ تُؤۡمِن﴾ [البقرة: ٢٦٠]).

(وقد ذَكَرَ الشَّيخُ عبدُ اللهِ السَّبَذْمُونيُّ(٤) في كتاب: «الكَشْف في مَنَاقبِ أبي

---

(١) في «ب» و«ط»: «المحيط»، والمثبت من «أ» «ت»، وهو الموافق لإحدى نسختي «ألفاظ الكفر»، وسقط من النسخة الأخرى.

(٢) هذا النص لم يرد في مطبوع «ألفاظ الكفر»، فلذا جعلته دون تسويد.

(٣) في «أ»: «يكون أيضاً كافراً»، بدل: «يكفر أيضاً».

(٤) وقع في النسخ الثلاث: «السنديوني»، والمثبت من «ط»، وهو الصواب، و(السبذموني) قال السمعاني: =

حَنيفةَ» عن مُوسى بنِ أبي بكرٍ[(١)] عن ابن عمرَ رضي الله عنهما: أنَّه أَخْرجَ شاةً لتُذْبَحَ، فمرَّ به رجلٌ، فقال له: أَمُؤْمِنٌ أنت؟ فقال: نَعَمْ إنْ شاءَ اللهُ تعالى، فقال ابنُ عُمرَ: لا يَذْبَحُ نُسُكِي مَن شَكَّ في إيمانهِ، ثُمَّ مَرَّ آخَرُ فقال له: أَمُؤْمِنٌ أنت؟ فقال: نعم، ولَمْ يَسْتَثْنِ في إيمانهِ، فأَمَرَه بذبحِ شاتهِ) فلَمْ يَجْعلْ عبدُ اللهِ بنُ عُمرَ مَن يَستَثْني في إيمانهِ مُؤْمِناً، انتهى.

ولا يَخْفَى أنَّه يَحْتَمِلُ أنَّ ابنَ عُمرَ راعَى الأَحْوطَ في قضيَّتهِ؛ إذ أَجْمعَ السَّلَفُ والخَلَفُ على أنَّه لا يَخرُجُ مِن الإيمانِ باستثنائهِ إلَّا إذا كان متردِّداً في تَصْديقهِ وإيمانهِ[(٢)]؛ كما يدلُّ عليه قولُه:

وفي «المحيط»: **(قد صَحَّ عن بعضِ السَّلَفِ أنَّهم كانوا يَسْتَثْنونَ في إيمانهم، والعُذْرُ عنهم أنَّهم ما كانوا يَسْتَثْنونَ لشَكِّهم في إيمانِهم، بل يَسْتَثْنونَ لِمَا جاء في صفةِ المؤمِنِ مِن الأخبارِ؛ كقولِه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «المؤمِنُ مَن أَمِنَ النَّاسُ مِن**

= بضم السين أو فتحها، وفتح الباء الموحدة، وسكون الذال المعجمة، وضم الميم، وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى قرية من قرى بخارى على نصف فرسخ منها، والمشهور منها: أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث بن الخليل الكلاباذي الفقيه الحارثي السبذموني، المعروف بالأستاذ، وكان شيخاً مكثراً من الحديث غير أنه كان ضعيفاً في الرواية غير موثوق به فيما ينقله. انظر: «الأنساب» (٧/ ٥٨).

(١) في «ت»: «بكير»، والمثبت من «أ» و«ب» و«ألفاظ الكفر»، وروى الخبر القرشي في «الجواهر المضية» (١/ ٣٣٢) من طريق أبي حنيفة الإمام عن موسى بن أبي كثير قال: أخرج علينا ابن عمر رضي الله عنهما شاة له فقال لرجل: اذبحها، فأخذ الشفرة ليذبحها، فقال: مؤمن أنت؟ فقال: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى...، الخبر. كذا قال: (موسى بن أبي كثير)، ولعله تحريف، فإن قوله: (أخرج علينا) يدل على أنه يروي عن ابن عمر؛ بينما موسى بن أبي كثير يروي عن سالم بن عبد الله بن عمر كما في «تهذيب الكمال» (٢٩/ ١٣٦) لا عن ابن عمر، يضاف إلى ذلك أن صاحب «الجواهر المضية» قال بعد رواية الخبر: (موسى ابن أبي كثير مجهول)، والذي يروي عن سالم ليس بمجهول، وعلى كل فالخبر ضعيف؛ إما للجهالة المذكورة أو للانقطاع. وعلى فرض صحته فهو مؤول كما سيأتي.

(٢) في النسخ الثلاث: «وإنبائه»، والمثبت من «ط».

شَرِّه»[1]. وكقوله: **«المؤمِنُ مَن أَمِنَ جارُه بَوَائِقَه»**[2] **وكقولِه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «ليس بمؤمِنٍ مَن باتَ شبعانَ وجارُه طاوٍ»**[3])؛ أي: جيعانُ[4] **(وكقوله: «المؤمِنُ مَن اجْتَمَعَ عنده كذا وكذا خَصْلةً» فمَن اسْتَثْنَى مِن المتقدِّمينَ فإنَّما اسْتَثْنى على أنَّه لم يَعْرِفْ ذلك مِن نَفْسه، لا لأنَّه يَشُكُّ في إيمانِه)** انتهى.

وحاصلُه: أنَّ الاستثناءَ راجعٌ إلى كمالِ إيمانِه وجمالِ إحسانِه، لا إلى تَصْديقِه في جَنانِه وإقرارِه بلسانِه، وقد سَبَقَ تحقيقُ البحثِ مع برهانِه.

وفي «**الخلاصة**»: **(كافرٌ قال لمسلمٍ: اعْرِضْ عَلَيَّ الإسلامَ، فقال: اذْهَبْ إلى فلانٍ العالِمِ، كفر)**.

أي: لأنَّه رَضِيَ ببقائِه في الكفرِ إلى حينِ مُلازَمةِ العالِمِ ولقائِه، أو لجَهْلِه بتحقيقِ الإيمانِ بمجرَّدِ إقرارِه بكلِمَتي الشَّهادةِ، فإنَّ الإيمانَ الإجماليَّ صحيحٌ إجماعاً.

(وقال الفقيهُ أبو اللَّيث: إنْ بَعَثَه إلى عالِـمٍ لا يَكْفُرْ؛ لأنَّ العالِـمَ ربَّما يُحْسِنُ ما لا يُحْسِنُه الجاهلُ، فلَمْ يكن راضياً بكُفْرِه ساعةً، بل كان راضياً بإسلامِه أتمَّ وأكملَ).

وفي «**الجواهر**»: **(مَن قيل له: ما الإيمانُ؟ فقال: لا أدري، كفر)**.

فيه بحثٌ؛ إذ يَحْتَملُ السُّؤالَ عن حقيقةِ الإيمانِ وحدَه، وعن الإيمانِ الإجماليِّ

---

(١) رواه الترمذي (٢٦٢٧)، والنسائي (٤٩٩٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «المُسْلِمُ مَن سَلِمَ النَّاسُ مِن لسانِهِ ويدِهِ، والمُؤْمِنُ مَن أَمِنَهُ النَّاسُ على دمائِهِمْ وأموالِهِمْ». قال الترمذي: حسن صحيح.

(٢) رواه البخاري (٦٠١٦) من حديث أبي شريح رضي الله عنه بلفظ: «واللهِ لا يُؤْمِنُ، واللهِ لا يُؤْمِنُ، واللهِ لا يُؤْمِنُ» قيل: ومَن يا رسولَ الله؟ قال: «الذي لا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائقَهُ». وروى مسلم (٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ مَن لا يَأْمَنُ جارُهُ بَوَائِقَهُ».

(٣) رواه البزار في «مسنده» (٧٤٢٩) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤) قولـه: «جيعـان»، كـذا في النسـخ الثـلاث و«ط»، وهو خطـأ، والصـواب: جائع أو جوعـان. انظر: «التـاج» (مـادة: جوع).

والتَّفْصيليِّ، وليس كلُّ أحدٍ يَعْلمُ التَّفصيليَّ، بل ولا حَدَّه الجامِعَ والمانعَ؛ كما أشارَ إليهِ سبحانهُ بقولهِ لسيِّدِ خَلْقه: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِي مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾ [الشورى: ٥٢] مع أنَّ الإجماعَ على أنَّه كان مؤمناً.

نَعَمْ لو قيلَ له: أمُؤْمِنٌ أنت؟ أو: مَن صَدَّقَ بقلبهِ وشَهِدَ بلسانهِ أنَّه لا إلهَ إلَّا اللهُ محمدٌ رسولُ الله أيَجُوزُ قَتْلُه؟ فقال: لا أَدْري، يَكْفُرُ.

(ومَن قال لمُريدِ الإسلامِ: لا أدري صِفَتَه، أو: اصْبِرْ، أو: أَخِّرْ، أو: اذْهَبْ إلى عالمٍ ـ أو إلى فلانٍ ـ يَعْرِضْ عليكَ الإسلامَ، أو: اصْبِرْ إلى آخِرِ المجلسِ، كَفَرَ).

يعني: في الصُّورِ كلِّها؛ أمَّا في الصُّورةِ الأخيرةِ فالكفرُ ظاهرٌ، وأمَّا فيما قَبْلَها فتَقَدَّمَ الكلامُ عليها.

وفي «**الظَّهيريَّة**»: **(كافرٌ قال لمسلمٍ: اعْرِضْ عليَّ الإسلامَ، فقال: لا أدرِي صِفتَه، كَفَرَ؛ لأنَّ الرِّضَى بكفرِ نَفْسِه كُفْرٌ).**

وفيه: أنَّ الرِّضَى بكفرِ غيرِه أيضاً كُفْرٌ، إلَّا فيما اسْتُثْني منه، على ما سَيَأْتي إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

وإنَّما الكلامُ على أنَّه إذا قال: لا أَدْري صفةَ الإسلامِ، وأرادَ نَعْتَه بالوجهِ التَّامِّ: هل يَكْفُرُ أم لا؟ والظاهرُ أنَّه لا، كما سَبَقَ عليه الكلام.

وقال: **(وفي موضعٍ آخَرَ مِن «الظَّهيريَّة»: الرِّضَى بالكفرِ كفرٌ عندَ الحامِدِيِّ[1])**.

وفيه: أنَّ المسألةَ إذا كانَتْ مختلَفاً فيها فلا يجوزُ تكفيرُ مُسلِمٍ بها.

وفي «**الحاوي**»: **(مَن قيلَ له: أَتَعرِفُ التَّوحيدَ؟ فقال: لا، مُرِيداً بالنَّفي توحيدَ اللهِ تعالى، كَفَرَ).**

---

(١) لعله نصر بن أَحْمد بن مُحَمَّد بن جَعْفَر بن مُحَمَّد بن حَامِد الحامدي النَّسَفِيّ، توفي سنة (٣٩٦هـ). انظر: «الجواهر المضية» (٢/ ١٩٣، و٢٩٧).

وفيه بحثٌ؛ إذ السُّؤالُ عن حقيقةِ التَّوحيدِ وحدَه، لا: أنَّك موحِّدٌ أم لا؟ فلا وجهَ لتكفيرِه أصلاً.

وكـذا في «الظهيريـة» و«الحـاوي» و«التتارخانية» و«فصول العمـادي» وكثيرٍ مـن الكتب.

وفـي «المحيـط»: **(ومَـن قـال: لا أدري صِفَـةَ الإسـلامِ، فهـو كافـرٌ، وقـال شـمسُ الأئمَّـةِ الحَلْوانـيُّ[1]: فهذا رجلٌ لا ديـنَ له ولا صلاةَ ولا صيـامَ ولا طاعةَ ولا نـكاحَ، وأولادُه أولادُ الزِّنـى).**

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الرَّجلَ إذا صَدَّقَ بجَنَانِهِ وأَقَرَّ بلسانِهِ فهو مسلمٌ بالإجماعِ، وعَدَمُ عِلْمِه بصفةِ الإسلامِ بعد اتِّصافِهِ لا يُخْرِجُه عن الإسلامِ مِن غيرِ النِّزاعِ، ونظيرُه: مَن أَكَلَ شيئاً ولَمْ يَعْرِفْ اسمَهُ ووَصْفَهُ، وكذا إذا صلَّى وصامَ بشرائِطِهما وأركانِهما ولَمْ يَعْرِفْ تفصيلَهما، وقال: لا أَدْرِي عند سؤالِهِ عنهما، فإنَّه لا يَكْفُرْ، وإلَّا فلا يَبْقَى مؤمنٌ في الدُّنيا إلَّا قليلٌ ممَّن يَعْرِفُ علمَ الكلامِ، وفيه حَرَجٌ على أهلِ الإسلام، فمِثْلُ هذا السُّؤالِ مَغْلَطَةٌ للجُهَّال، وقد نَهَى النَّبيُّ ﷺ عن الأُغْلُوطات.

ثُمَّ قولُه: (وأولادُه أولادُ الزِّنَى) ليس على إطلاقِهِ؛ لأنَّ أولادَه قبلَ هذا السُّؤالِ عنه لا شَكَّ أنَّهم أولادُ الحَلَالِ، وإنَّما الكلامُ فيما بعدَ السُّؤالِ إنْ لَمْ يَقَعْ منه ما يكونُ توبةً ورجوعاً إلى الإسلامِ، على تَقْديرِ فَرْضِ كُفرِه عندَ العلماءِ الأعلام.

(ثم قال: صَغيرةٌ نَصْرانيَّةٌ تحتَ مسلمٍ، كَبُرَتْ غيرَ مَعْتوهةٍ ولا مجنونةٍ وهي لا تَعْرِفُ دِيناً مِن الأديانِ ولا صِفَتَه[2]، فإنَّها تَبِينُ مِن زوجِها).

(١) عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح الحلْوانِيُّ، الملقب بشمس الأَئِمَّة، من إِمَام أَصْحَاب أبي حنيفَة ببخارى في وقته، وَمن تصانيفه: «المبسوط»، توفِّي سنة ثَمَانٍ أَو تسعٍ وَأَرْبَعين وَأَرْبع مئَة. والحلواني بِفَتْح الْحَاء المهلة وَسُكُون اللَّام. انظر: «الجواهر المضية» (١/ ٣١٨).

(٢) في «أ»: «تصفه»، وسقطت من «ب» و«ت»، وفي «ألفاظ الكفر»: «ولا صفة»، والمثبت من «ط».

وفيه: أَنَّها إذا كانَتْ عاقلةً فلا شكَّ أَنَّها مُقلِّدةٌ لآبائِها وأمَّهاتها وأهلِ بلدَتِها أو قريتِها، كما يَدُلُّ عليه قولُه ﷺ: «كلُّ مولودٍ يُولَدُ على فطرةِ الإسلامِ، فأَبَوَاهُ يُهَوِّدانِهِ أو يُنَصِّرانِهِ أو يُـمَجِّسانِهِ»[1].

على أَنَّها يومَ كانَتِ النَّصْرانيَّةُ ثابتةً لها بالتَّبَعيَّةِ ما بانَتْ مِن زوجِها، فكيف إذا كانَتْ على الفِطرةِ الأصليَّةِ مِن غيرِ تَلَبُّسٍ وتَدَنُّسٍ بالنَّصْرانيَّة.

قال: (**وكذا الصَّغيرةُ المسلمةُ إذا بَلَغَتْ عاقلةً وهي لا تَعْرِفُ الإسلامَ ولا تَصِفُه بانَتْ مِن زَوْجِها**).

وفيه ما سَبَقَ مِن أَنَّه لا يَلْزمُ معرفةُ حُكْمِ الإسلامِ ولا وَصْفُه تفصيلاً ولا إجمالاً في تحقيقِ إيمانها، بل يكفِيْها التَّصديقُ والإقرارُ. مع أَنَّها إذا سُئِلَتْ أَنَّ مَن أَسْلَمَ هَلْ يَحْرُمُ دمُه ومالُه؟ فتقول: نعم، فلا شكَّ في إيمانها ومَعرِفَتِها لحكمِ الإسلامِ، إلَّا أَنَّها جاهلةٌ بمواردِ الكلامِ، وهو لا يَضُرُّها في مَقامِ المَرَام.

ثُمَّ قال: (**لأَنَّهما جاهِلتانِ ليسَتْ لهما مِلَّةٌ مخصوصةٌ، وهي شرطُ النِّكاحِ ابتداءً وبقاءً**).

وفيه: أنَّ كونَهما جاهلتَيْنِ بتفاصيلِ الأحكامِ مُسلَّمٌ، أَمَّا نَفْيُ الملَّةِ المخصوصةِ عنهما فمَدْفوعٌ؛ لأنَّ بنتَ النَّصْرانيِّ إذا قيل لها: أنتِ على أيِّ ملَّةٍ؟ لا شكَّ أَنَّها تقولُ: على الملَّةِ النَّصْرانيَّةِ. وكذا إذا قيلَ للمُسْلِمة الكبيرةِ: أنتِ على أيِّ ملَّةٍ؟ فلا مِرْيةَ أَنَّها تقولُ: على ملَّةِ الإسلام.

نَعَمَ لو قيل لهما: على أيِّ مِلَّةٍ أنتما؟ فقالتا: ما نحنُ على ملَّةٍ، أو: لا نَدْرِي على أيِّ مِلَّةٍ، فكُفْرُهما ظاهرٌ.

---

(١) رواه البخاري (١٣٨٥)، ومسلم (٢٦٥٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «على الفطرة»

ثُمَّ قال: (ومحمدٌ سمَّى هاتينِ في الكتابِ مرتدَّتينِ[1]؛ لأنَّا حَكَمْنا بإسلامِهِما بالتَّبَعيَّةِ، والآنَ بكفرِهما لفَقْدِ التَّبَعيَّةِ ومعرفةِ دِينٍ، فكأنَّهما مُرْتَدَّتان).

أقولُ: قولُه: (ومَعرِفةِ دِينٍ) عطفٌ على (التَّبَعيَّة)، والمعنى: لفَقْدِ معرفةِ دِينٍ، وقد تَقَدَّمَ أنَّهما إذا لَمْ تَعْرِفا دِيناً مِن الأديانِ لَمْ تَكُونا مِن أهلِ الإيمان، وإنَّما الكلامُ في تَصَوُّرِه وتَحَقُّقِه في حقِّهما، وإنَّما قال: (فكأنَّهما مُرتدَّتان) لأنَّ الارْتِدادَ فرعُ الإيمانِ السَّابقِ، وهو مفقودٌ عنهما على ما تَصَوَّرَ لهما.

وهذه المسائلُ كثيرةُ الوقوعِ في هذا الزَّمانِ، خصوصاً في بعضِ البلدانِ، تَصْدُرُ مِن قُضاةِ السُّوءِ، حيثُ تَقَعُ المرأةُ مُطلَّقةً بالثَّلاثِ مع أنَّها دَيِّنةٌ قارئةُ القرآنِ، مُصَلِّيةٌ في كلِّ الأزمان، وصائمةٌ في شهرِ رَمَضان، فيقولُ لها القاضي: ما حُكْمُ الإسلام؟ فهي لجَهْلِها بمراتبِ الكلام تقولُ: لا أدري! فيَحْكُمُ بكُفْرِها وببُطْلانِ نكاحِها الأوَّلِ، ويجدِّدُ لها النِّكاحَ الثَّانيَ، وربَّما يَكْفُرُ القاضي بهذا الفعلِ الشَّنيعِ، حيثُ رضيَ بهذا الكُفْرِ البَدِيع، فإنَّ المسكينةَ لو وُصِفَتْ لها المسألةُ، وبُيِّنَتْ لها القضيَّةُ، لأَتَتْ بالجوابِ الصَّوَاب، فإنَّ دِيانَتَها أقوَى مِن قضاةِ هذا الزَّمانِ مِن جميعِ الأبواب.

وإنَّما يتوسَّلونَ بمثلِ هذه الأعمالِ إلى الرِّشْوةِ المحرَّمةِ في جميعِ الأقوال، والعَملُ في المطلَّقةِ بالثَّلاثِ بقولِ سعيدِ بنِ المسيِّبِ أَوْلَى مِن قُبْحِ هذه الأحوال[2].

---

(١) في «أ» و«ب»: «ومحمد سمى هذه مرتدة»، ومثله في «ألفاظ الكفر»، والمثبت من «ت» و«ط».

(٢) وقوله هو: إن من تزوج المطلقة ثلاثاً ثم طلقها قبل أن يمسها فقد حلت بذلك النكاح ـ وهو العقد لا غير ـ لزوجها الأول، على ظاهر قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٠] قال: فقد نكحت زوجاً يَلحقُه ولدها ويجبُ الميراث بينهما، قال أبو عمر بن عبد البر: أظنه والله أعلم لم يبلغه حديث العسيلة. انظر: «التمهيد» (١٣/ ٢٣٠). وقال ابن المنذر: وهذا قول لا نعلم أحدًا من أهل العلم وافقه عليه إلا طائفة من الخوارج، والسنةُ مستغنًى بها عما سواها. انظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٧/ ٤٧٩).

ثُمَّ انْظُرْ إلى الشَّيطانِ الموسوِسِ للزَّوجِ المُدَنِّسِ، أنَّه رضيَ بتكفيرِ امرأتِهِ وتَضْييعِ طاعاتِها، وما يَترتَّبُ عليه مِن أنَّ جِمَاعَه لها كان حراماً عليه وأمثالِها[1]، ويَسْتَنْكِفُ عن العملِ بقولِهِ تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٠] وبقولِهِ ﷺ: «لا، حتَّى تَذُوقي عُسَيْلتَه ويَذوقَ عُسَيْلتَكِ»[2].

وإنَّما أَطْنَبْتُ هنا الكلامَ لأنَّه موضعُ زَلَّةِ الأقدام، ولَغْزةِ الأقلام، فيما فيه مَضَرَّةٌ عظيمةٌ في دِينِ الإسلام.

ثُمَّ قولُه: (وهي شرطُ النِّكاحِ ابتداءً) إنَّما هو على تقديرِ صحَّةِ إسلامِ الزَّوجِ، وإلَّا فإذا كان مِن قِبَلِها في مَقامِ الجهلِ فلا شَكَّ في صحَّةِ نكاحِهما أوَّلاً كما في أَنْكِحةِ الكفَّارِ ابتداءً.

وفيه تنبيهٌ على أنَّ الواجبَ كان على القاضي المكفِّر للمرأةِ أنْ يَستوصِفَ الرَّجلَ أيضاً، فإنْ كان مِثْلَها فيَحْكُمُ بكُفْرِه وبُطْلانِ طاعتِهِ في جميعِ عُمرِه، ثُمَّ يَعْرِضُ الإسلامَ عليهِما، فيَشْهَدانِ ويتعلَّمانِ أحكامَ الإسلام، ثُمَّ يَعْقِدُ بينَهما عَقْدَ المَرَام.

ويُؤيِّدُ بَحْثَنا في هذا المَقامِ: ما حَقَّقَه الإمامُ ابنُ الهُمام في كلامِهِم، قالوا: اشْتَرَى جاريةً أو تَزَوَّجَ امرأةً، فاستَوْصَفَها صفةَ الإسلامِ فلم تَعْرِفهُ، لا تكونُ مُسْلمةً.

حيثُ قال: المرادُ مِن عَدَمِ المعرفةِ ليس ما يَظْهَرُ مِن التَّوقُّفِ في جوابِ: ما الإيمانُ؟ وما الإسلامُ؟ كما يكونُ في بعضِ العَوَامِّ؛ لقُصورِهم في التَّعبير، بل قيامُ الجهلِ بذلك بالباطِنِ ـ مثلاً ـ بأنَّ البعثَ: هل يُوجَدُ أوْ لا؟ وأنَّ إرسالَ الرُّسلِ وإنزالَ الكتبِ عليهم كان أوْ لا؟ فإنَّه يكونُ في اعتقادِ وطُرُقِ الإثباتِ لا

---

(١) قوله: «وأمثالها» معطوف على مجرور (مِن)، وهو (أنَّ) وما بعدها، والمعنى: من أن جماعه لها كان حراماً عليه، ومن أمثال هذه القضية؛ ككون أولاده منها أولاد زنى، وما شابه ذلك.

(٢) رواه البخاري (٢٦٣٩)، ومسلم (١٤٣٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

الجهلِ البسيطِ كمَن سُئِلَ عن ذلك فقال: لا أعرفُ، وقلَّ ما يكونُ ذلك لمَن نَشَأَ في دارِ الإسلام[١]، انتهى. وهو غايةُ المقصودِ في نَقْلِ المَرَام.

ثم رأيتُ في «المُضْمَرَات»[٢] نقلاً عن محمدِ بنِ الحسنِ في «الجامع الكبير» مسألةً تَدُلُّ على ما ذَكَرْنا، وهي أنَّ المرأةَ إذا لَمْ تَعْرِفْ صِفةَ الإيمانِ والإسلام، قال محمدٌ: يُفَرَّقُ بينَها وبينَ زوجِها.

وبيانُ ذلك: إذا وُصِفَ الإيمانُ والإسلامُ والدِّينُ بينَ يَدَيْها، فلو قالَتْ: هكذا آمَنْتُ وصَدَّقْتُ، فإنَّها تَخرجُ عن حَدِّ التَّقليدِ، ويجوزُ نكاحُها، ولو قالَتْ: لا أَدْرِي، أو قالَتْ: ما عَرَفْتُ، لا يَجوزُ نِكاحُها، انْتَهَى كلامُه.

وفي «المُضْمَرات»: لو أَفْتَى لامرأةٍ بالكفرِ حتَّى تَبِينَ مِن زوجِها فَقَدْ كَفَرَ مِن قِبَلِها، وتُجْبَرُ المرأةُ على الإسلامِ، وتُضْرَبُ خمسةً وسبعينَ سَوطاً، وليس لها أنْ تَتزَوَّجَ إلَّا بزَوْجِها الأوَّلِ، هكذا قال أبو بكرٍ[٣]، وكان أبو جَعفرٍ[٤] يُفْتي بهذا، ونأخُذُ بهذا، انتهى.

وقد قال بعضُهم: إنَّ رِدَّتَها لا تُؤثِّر في فسادِ النِّكاحِ، ولا تُؤْمَرُ بتجديدِ النِّكاحِ حَسْماً لهذا البابِ عليهِنَّ.

وعامَّةُ علماءِ بُخارَى يقولونَ: كُفْرُها يَعملُ في فسادِ النِّكاحِ، لكنَّها تُجْبَرُ

---

(١) انظر: «فتح القدير» لابن الهمام (٢/ ١٣١ ـ ١٣٢).

(٢) «جامع المضمرات والمشكلات» ويقال له: «المضمرات» أيضاً، ليوسف بن عمر بن يوسف الصوفي، الكادوري، المعروف بنبيرة، المتوفى سنة (٨٣٢هـ). وهو من شروح «مختصر القدوري». انظر: «كشف الظنون» (١/ ٥٧٤) و(٢/ ١٦٣١ و١٦١٣).

(٣) أبو بكر مُحَمَّد بن الفضل الفضلي، تقدمت ترجمته، وهو شيخ أبي جعفر الآتي.

(٤) أبو جَعْفَر بنُ عبد الله الأُسروشني، القاضي الإِمَام أستاذ أبي زيد الدبوسي، تفقه على أبي بكر مُحَمَّد بن الْفضل. انظر: «الجواهر المضية» (٢/ ٢٤٧).

علـى النِّـكاحِ مـع زوجِهـا، وهذه فُرقـةٌ بغيرِ طـلاقٍ بالإجمـاعِ، وعليهـا العِـدَّةُ، كذا فـي «منهـاج المصلِّين».

وفي «**الخُلَاصة**»: (**مَن دَعَا على غيرِه فقال: أَخَذَه اللهُ على الكُفْرِ، كَفَرَ**)؛ أي: إنْ رَضِيَ بنَفْسِ الكفرِ، ولذا أَتْبَعهُ بقوله:

(**وقـال الشَّـيخُ أبـو بكـرٍ محمـدُ بـنُ الفَضْـلِ: لَـمْ يَكُـنِ الدُّعـاءُ علـى الكافـرِ بذلـك كفـراً**).

وفيه: أنَّ القولَ الأوَّلَ عامٌّ، وهذا جوابٌ خاصٌّ يُفيدُ أنَّ الدُّعاءَ على الكافرِ بالكفرِ ليس بكفرٍ، ومفهومُه: أنَّ الدُّعاءَ على المسلِمِ بالكفرِ كفرٌ.

والتَّحقيقُ: أنَّه إذا أرادَ الانتقامَ لا يَكْفُرُ، لا سيَّما وقرينةُ الدُّعاءِ عليهِ شاهِدةٌ على المَرَامِ، وسيأتي على هذا مَزيدُ الكلام.

وفـي «**الجواهـر**»: (**مَـن قال للمُسْـلِمِ: يَأْخُـذُ اللهُ مِنكَ الإسـلامَ، ومَـن قال له: آميـن، كَفَرَا**).

(**أو: أُريدُ كُفْرَ فلانٍ المسلِمِ، أو: أُريدُ كُفْرَ فلانٍ، يَكْفُر**).

(**أو: لا أُريـدُ بـه إلَّا كُفـراً، أو قـال: أَخْرجَـهُ**)؛ أي: اللهُ (**مِن الدُّنيـا بلا إيمانٍ ـ أو: كافـراً ـ وأماتَـهُ بـلا إيمـانٍ، أو: أَبَّـدَهُ اللهُ فـي النَّـارِ، أو: خَلَّـدَه فيهـا، أو: لَـمْ يُخْرِجْـه اللهُ تعالـى مِـن نـارِ جهنَّـمَ، كَفَرَ**).

أي: إذا كان مُسْتَحْسِناً للكُفْرِ وراضياً به، لا إذا أرادَ انتقامَ الظَّالِـمِ بالكُفْرِ وتعذيبَه مُخلَّداً كما يُشْعِرُ به بعضُ كلامِهِ.

وفي «**المحيط**»: (**مَن رَضِيَ بكُفْرِ نَفْسِهِ فقد كَفَرَ**)؛ أي: إجماعاً.

(**وبكُفْرِ غيرِه اخْتَلَفَ المشايخُ، وذَكَرَ شيخُ الإسلامِ أنَّ الرِّضَى بكُفْرِ غيرِه إنَّما يكونُ كفراً إذا كان يَسْتَجِيزُه ويَسْتَحْسِنُه، أمَّا إذا كان لا يَسْتَجِيزُه ولا يَسْتَحْسِنُه، ولكنْ**

يقولُ: أُحِبُّ مَوتَ المُؤذِي الشِّرِّيرِ، أو قَتْلَه على الكُفْرِ، حتَّى يَنْتقِمَ اللهُ تعالى منهُ، فهذا لا يكونُ كُفْراً، ومَن تَأمَّلَ قولَ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨] يَظْهَرْ له صحَّةُ ما ادَّعَيْناهُ).

(وعلى هذا: إذا دَعَا على ظالِمٍ: أماتَكَ اللهُ على الكفرِ، أو قال: سَلَبَ اللهُ عنكَ الإيمانَ، بسببِ ما اجْترَأ على اللهِ وكابَرَ في ظُلْمِه، ولَمْ يَترَحَّمْ عليه أَدْنَى تَرَحُّمٍ، لا يكونُ كفراً).

(وقد عَثَرْنا على روايةِ أبي حَنيفةَ: أنَّ الرِّضَى بكفرِ الغيرِ كُفْرٌ، مِن غيرِ تفصيلٍ).

يَحْتمِلُ أنْ تكونَ هذه الجملةُ مِن صاحبِ «المحيط» أو الجامعِ لهذه المسائلِ، وعلى كلِّ تقديرٍ فالجوابُ: أنَّ روايةَ أبي حَنيفةَ إذا كانَتْ مجمَلةً أو عبارةً مُطْلَقةً فلنا أنْ نُفصِّلَها ونُقيِّدَها على مُقْتَضَى القواعدِ الحنيفةِ والأُصولِ الحَنيفة[1].

وفي «**الجواهر**»: **(مَن قال: قَتْلُ فلانٍ حلالٌ، أو: مُباحٌ، قَبْلَ أنْ يَعْلَمَ منه رِدَّةً أو قَتْلَ نَفْسٍ بآلةٍ جارِحةٍ عَمْداً على غيرِ حقٍّ، أو يَعْلَمَ منه زِنًى بعد إحصانٍ، كُفْرٌ).**

لأنَّه جَعَلَ الحرامَ حلالاً أو مُباحاً، وهو كُفرٌ، إلَّا أنه لا بدَّ أنْ يُزادَ فيُقالَ: ولا يَعْلَمَ منه قَطْعَ طريقٍ وسَعْيَ الفسادِ في البلادِ، ومنه الظُّلمَ في حقِّ العِبَاد، فإنَّ قَتْلَهما حلالٌ ومُباحٌ حينئذٍ.

وكذا تَرْكُ الصَّلاةِ مُوْجِبٌ للقتلِ عندَ الشَّافعيِّ، وارْتِدادٌ عندَ أحمدَ، فتارِكُ الصَّلاةِ مِن الخلافيَّةِ، فالقولُ بأنَّ قَتْلَه حلالٌ لا يكونُ كفراً مُتَّفَقاً عليه.

ثم قال: **(ومَن قال لهذا القائلِ: صَدَقْتَ، أو قال لأميرٍ يَقتلُ بغيرِ حقٍّ، أو قال لقاتلٍ سارقٍ: جوَّدْتَ له، أو: أَحْسَنْتَ، يَكْفُرْ، أو قال: مالُ فلانٍ المسلمِ [لي] حلالٌ، قَبْلَ تحليلِ المالكِ إيَّاه، أو قال: دَمُ فلانٍ حلالٌ، ومَن صَدَّقَه كَفَرَ بالكلِّ).**

---

(١) في «ب»: «القواعد الحنفية والأصول الحنفية»، وفي «ت»: «القواعد الحنيفية والأصول الحنيفية».

أي: بشُروطِهِ المعروفةِ.

وفي «**الخلاصة**» أو «**الحاوي**»: (**ومَن قال لـمَن يَكْذِبُ: هذا له قولُ: لا إلهَ إلَّا اللهُ، وقَصَدَ جوابَهُ، كَفَرَ**)[١]. بناءً على أنَّ رَمْزَ الجامعِ خاءٌ معجَمةٌ أو مهمَلةٌ، والنسخُ مختلِفةٌ.

(**مَن قال لآخَرَ: اللَّعنةُ عليكَ وعلى إسلامِكَ، كَفَرَ**)؛ أي: لقولِهِ: (على إسلامِكَ) فتدَبَّرْ.

(**كافرٌ أَسْلَمَ فأُعْطِيَ شيئاً، فقال مُسْلِمٌ: ليتَ هو**[٢] **كافرٌ فيُسْلِمَ حتَّى يُعْطوني شيئاً، كَفَر**).

أي: لأنَّ شرطَ الإسلامِ هو الاستقامةُ على الأحكامِ، ولذا لو نَوَى أنْ يَكْفُرَ في الاستقبالِ كَفَرَ في الحال.

وفي «**المُحِيط**»؛ أي: زاد فيه: (**أو يَتَمَنَّى ذلكَ بقلبِه، كَفَرَ**).

أي: ولو لَمْ يَتلَفَّظْ بلسانِهِ؛ لأنَّ القلبَ هو محلُّ التَّصديقِ وموضعُ الإيمانِ في التَّحْقيق.

وفي «**الخلاصة**»: (**مَن قال حينَ ماتَ أبوهُ على الكفرِ وتَرَكَ مالاً: ليت هو**)؛ أي: الولدَ نَفْسَه (**لَمْ يُسْلِمْ إلى هذا**)؛ أي: هذا الوقتِ ليَرِثَ أباه الكافرَ (**كَفَرَ؛ لأنَّه تمنَّى الكُفْرَ، وذلك كُفْرٌ**).

وفي «**الجواهر**»: (**ولَيْتَني لَمْ أُسْلِمْ حتَّى أُوَرَّثَ، كَفَرَ**).

---

(١) عبارة: «ومن قال لمن يكذب...» إلى هنا ساقطة من «ب» و«ط»

(٢) في «أ» و«ت»: «ليت أنا هو»، والمثبت من «ب» و«ط»، ومثله في نسختي «ألفاظ الكفر»، وهذا من الالتفات الذي يفعله كثير من الفقهاء في مسائل الطلاق والكفر ونحوها تجنباً لنسبة هذه الأقوال لأنفسهم.

وفي «**الفَتَاوَى الصُّغْرَى**»: (**أَسْلَمَ كافرٌ، فقال له مُسْلِمٌ: لو لَمْ تُسْلِمْ حتَّى تَرْفَعَ ميراثاً**)؛ أي: تَأخُذَه (**كَفَرَ**)؛ أي: المسلِمُ القائلُ.

وفي «**المحيط**»: (**مُسْلِمٌ رأى نَصْرانيَّةً سَمينةً وتَمنَّى أنْ يكونَ هو نَصْرانيًّا حتَّى يتزوَّجَها، كَفَرَ**).

قُلْتُ: وهذا مِن حَماقَتِهِ؛ إذ يَجوزُ للمسلِمِ أنْ يتزوَّجَ النَّصْرانيَّةَ، مع أنَّ السِّمَانَ الحِسَانَ كثيرةٌ في الملَّةِ الحَنيفةِ، ولكنَّ علَّةَ الضَّمِّ هي الجِنْسيَّةُ، ولذا قال اللهُ تعالى: ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ [النور: ٣].

وفي «**فَتَاوَى قاضي خان**» أو «**الفَتَاوَى الصُّغْرى**» أو «**فَوْز النَّجاة**»[1] بناءً على أنَّ الرَّمزَ قافٌ أو فاءٌ واخْتَلَفَ النُّسَخُ فيهما: (**مَن قال: مَتَى جالَسْتُ الصِّغارَ فأنا صغيرٌ، أو الكبارَ فأنا كبيرٌ**). قُلْتُ: ولا محذورَ فيهما، وإنَّما هو تَوْطِئةٌ لـمَا بَعْدَهما مِن قولِهِ: (**وإنْ جالَسْتُ المسلِمَ فأنا مسلمٌ، أو النَّصْرانيَّ فأنا نَصْرانيٌّ، أو اليهوديَّ فأنا يهوديٌّ، كَفَرَ**)؛ أي: لأنَّهُ زنديقٌ خارجٌ عن الأديانِ كلِّها.

وفي «**الخلاصة**»: (**مَن قال لـمَن أَسْلَمَ: ماذا ضَرَّكَ دِيْنُكَ الذي كُنْتَ عليه حتَّى أسلمْتَ؟ كَفَرَ**).

(**وكذا لو قالَ: هذا زمانُ الكفرِ لا زمانُ كَسْبِ الإسلام**).

أي: كَفَرَ إنْ أرادَ به أنَّه يَنْبغي في هذا الزَّمانِ كَسْبُ الكفرِ لا كَسْبُ الإسلامِ، بخلافِ ما إذا أرادَ أنَّ هذا زمانُ غَلَبةِ أهلِ الكفرِ والجهلِ، وضَعْفِ كَسْبِ الإسلامِ والعِلْم.

وفي «**فتاوى قاضي خان**» أو «**الفتاوى الصغرى**» أو «**فوز النجاة**»: (**لو قيل لمَن كان لهُ شَهْرٌ مِن إسلامِهِ: أَلَسْتَ بمسلمٍ؟ فقال: لا، كَفَرَ**).

---

(١) قوله: «أو فوز النجاة» ساقط من «ب».

ولعلَّ وجهَ التَّقييدِ بالشَّهرِ أنَّه إذا كان أقلَّ منه ربَّما يَسْبِقُ على لسانهِ جَرْياً على ما كان عليه أوَّلاً.

وفي «**المُحِيط**» و«**الجَوَاهر**» أيضاً: (**قيل لضاربٍ**[١]: **أَلَسْتَ بمسلِمٍ؟ فقال عَمْداً: لا، كَفَرَ، وإنْ قال خَطَأً لا يَكْفُرْ**).

وفي «**اليتيمة**»: (**مَن قال: لا أَسْمعُ كلامَكَ وأَفْعلُ، ـ اجْتِراءً ـ في جوابِ مِن قال: اتَّقِ اللهَ ولا تَفْعَلْ، كَفَرَ.**

ومَن قال لمرتَكِبِ حرامٍ: خَفِ اللهَ واتَّقِهِ، فقال: لا أخافُ، كَفَرَ.

وإن كان في أمرٍ غيرِ حرامٍ أو غيرِ[٢] **مُسْتَحَبٍّ لا يَكْفُرْ، إلَّا إذا قالهُ استِخْفافاً فيَكْفُرُ، وتَبِينُ منه امْرأَتُه.**

ومَن قيل له في أمرٍ: أَلَا تخافُ اللهَ؟ فقال: لا، كَفَرَ.

وقال أبو بكرٍ البَلْخيُّ: رجلٌ قيل له: أَلَا تَخْشَى اللهَ؟ فقال: لا، في حالِ غضبهِ، صار كافراً وبانَتِ امرأتُه).

وفي «**المحيط**»: (**قالتْ لزوجِها: ليس لكَ حَمِيَّةٌ ولا دِينٌ إذ تَرْضَى بخَلْوَتي مع الأجانبِ! فقال: لا حَمِيَّةَ لي ولا دِينَ، كَفَرَ**).

يعني: لقولِهِ: (ولا دِين)[٣] فإنَّه خَرَجَ بهذا عن دِينِ الإسلامِ باعترافِهِ، كما دَخَلَ فيه أوَّلاً بإقرارِه سواءٌ يكونُ الإقرارُ شرطاً أو رُكناً.

(**ومَن قال لآخَرَ: أنتَ خُوارِزْميٌّ أو مَجوسيٌّ؟ فقال: مجوسيٌّ، كَفَرَ.**

أو قال: أَلَسْتَ بمسلمٍ؟ فقال: لا، كَفَرَ.

---

(١) وقع في مطبوع «ألفاظ الكفر»: «للهارب».

(٢) في «ب» و«ت»: «وغير».

(٣) في «ط»: «ولا دين لي».

أو قال: يا كافرُ، فقال: أنا كما قُلْتَ، أو قال: لو لَمْ أَكُنْ كما قُلْتَ لَـمَا سَكَنْتُ مَعَكَ، أو قال: لو لَمْ أَكُنْ كما قُلْتَ لَـمَا أَسْكَنْتَني[1] مَعَك).

وفـي «الجواهـر»: (أو قـال: لبَّيـكَ، فـي جـوابِ مَـن قـال: يـا كافـرُ، أو: يـا مَجوسـيُّ، أو: يـا يهـوديُّ، أو: يـا نصرانـيُّ).

وفي «المحيط»: (أو قال مكان لبَّيْكَ: هَبْنِـي كذلك، كَفَرَ).

أي: لقولِهِ هذا، فإنَّ معناهُ: اعْدُدْني واحْسُبْني مِثْلَ ما قُلْتَ.

وفي «فتاوَى قاضي خان»: (لو كنتُ كذلكَ ففارِقْني، لا يَكْفُر).

وفـي «المحيـط»: (أو قـال: إذا أنـا هكذا فـلا تُقِمْ معـي، أو: عِنْـدِي، فالأَظْهَرُ أَنَّـه يَكْفُرُ).

أي: لأنَّ (إذا) موضوعةٌ لمتحقِّقِ الوقوعِ، إلَّا أنَّها قد تُستَعْمَلُ بمعنى (إنْ)، فلو قال: إنْ أنا هكذا فلا تُقِمْ، لا يَكْفُرُ[2].

(أو قالَتْ لزَوْجِها: مُلِئتَ حجَّةً مِثْلَ المجوسيِّ، وقال: إذاً أَقَمْتِ ـ أو: سَكَنْتِ ـ إلى اليومِ مع المجوسيِّ، كَفَرَ، وعلى العكسِ كَفَرَتْ[3].

ومَـن قال لرجـلٍ: يا كافرُ، فسَـكَتَ المُخاطَـبُ، قال الفقيـهُ أبو بكـرٍ البَلْخيُّ: يَكْفُـر هـذا القـاذِفُ)؛ أي: الشَّـاتِمُ، (وقـال غيرُه مِن مشـايخِ بَلْـخَ: لا يَكْفُـرُ، ثُمَّ جاء إلـى بَلْـخَ فَتْـوَى بعـضِ أئمَّـةِ بُخـارَى أنَّـه يَكْفُـرُ، فرجعَ الـكلُّ إلـى فَتْوَى أبـي بكرٍ، وقالـوا: كَفَرَ الشَّـاتِمُ)، انتهى.

---

(١) في «أ» و«ت»: «أمسكتني»، والمثبت من «ب» و«ط»، وهو الموافق لما في «ألفاظ الكفر».

(٢) هـذا كلام فيـه نظـر، فـإن كثيـراً مـن الناس بـل الأكثـر لا يعرف الفـرق بيـن اللفظين، فكيـف يكفر النـاس على أسـاس فـرق لغـوي يجهلـه الأكثرون؟

(٣) من قوله: «أو قالت لزوجها...» إلى هنا ساقط من «ب» و«ط».

ولعلَّ فائدةَ قوله: (فسَكَتَ المُخاطَبُ): أنَّ هذا هو الحُكْمُ ولو سَكَتَ المخاطَبُ؛ لئلَّا يُتوَهَّمَ أنَّ سكوتَ المخاطَبِ رضاءٌ أو إقرارٌ به؛ لاحْتِمالِ أنْ يكونَ سكوتُه حِلْماً أو غَيْظاً، أو تأخيراً؛ للمُرافعةِ في المسألة.

وفي «**الجواهر**»: (**مَن قال لخَصْمِهِ: كلَّ ساعةٍ أَفْعلُ مِن الطِّينِ مِثْلَكَ، كَفَر**)، انتهى.

وفيه بحثٌ لا يَخْفَى؛ إذ غايتُه أنَّه يكونُ كاذباً في قولِهِ المُخالِفِ لفِعْلِه.

نَعَمْ لو قال: أَخْلُقُ، بَدَلَ: (أَفْعَلُ) فالظَّاهِرُ أنَّه يَكْفُرُ مع احْتِمالِ عَدَمِ كُفْرِه؛ لقولِ عيسى عليه السَّلامُ: ﴿أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ﴾ [آل عمران: ٤٩]، ولا يَلْزَمُ منه التَّشبيهُ مِن جميعِ الوجوه، ولذا قال: ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٤٩].

وفي «**المحيط**»: (**مَن قال لمَن يُنازِعُه: أنا أَفْعَلُ كلَّ يومٍ مِثْلَكَ عَشْراً مِن الطِّين، أو لَمْ يَقُلْ: مِن الطِّين، كَفَرَ**).

(**ومَن قيل له: يا أحمرُ، فقال: خَلَقَني اللهُ مِن سَوِيقِ التُّفَّاحِ وخَلَقَكَ مِن الطينِ ـ أو: مِن الحَمْأةِ ـ وهي ليسَتْ كالسَّويقِ، كَفَرَ**).

أي: لافْترائِهِ على اللهِ تعالى، مع احْتِمالِ أنَّه لا يَكْفُرُ، بناءً على أنَّه كَذَبَ في دَعْواه.

وفي «**فتاوى قاضي خان**»: (**مَن قال لغيرِه: خَلَقَهُ اللهُ ثُمَّ طَرَدَه مِن عندِه، قال أكثرُ المشايخ: إنَّه يَكْفُرُ**).

قلتُ: الظَّاهِرُ أنَّه لا يَكْفُرُ؛ لاحْتِمالِ أنْ يكونَ كاذباً أو صادقاً في مقالِهِ، لكنْ يُشْكِلُ بما في «**الظَّهيريَّة**» و«**المحيط**»: (**أنَّه كَفَرَ عند الكل**)[1] ولعلَّهما أرادا بالكلِّ الأكثرَ، فتَدَبَّرْ.

---

(١) وقع بعدها في «ط»: «ولعل وجه كفره أنه حكم بالغيب، وفي نسخة».

وفي «**الخلاصة**»: (**مَن قال لوَلَدِه: يا وَلَدَ المجوسيِّ، أو قال: يا ولدَ الكافرِ، قال بعضُ العلماءِ: يَكْفُرُ**).

قلتُ: الأظهرُ أنَّه لا يَكْفُرُ؛ لأنَّه أرادَ شَتْمَه وقَصَدَ قَذْفَه، لا أنَّه عَنَى بنَفْسِه أنَّه مجوسيٌّ أو كافرٌ، واللُّزومُ ممنوعٌ؛ لتَحَقُّقِ الاحْتِمالِ، واللهُ تعالى أعلمُ بالحال.

(**ومَن قال لدابَّتِهِ: يا دابَّةَ الكافرِ، أو: يا كافرَ المِلْكِ؛ أي: مِلْكَ الكافر**[1]**، إنْ كانَتْ نُتِجَتْ عندَه كَفَرَ، وإلَّا فلا**).

أي: لاحْتِمالِ أنْ يكونَ مالِكُها الأوَّلُ كافراً.

وفي «**فتاوى قاضي خان**»: (**وهذا الكلامُ فيما إذا قال لوَلَدِه أو دابَّتِهِ ولَمْ يَنْوِ شيئاً، أمَّا إذا نَوى نَفْسَه كَفَرَ اتِّفاقاً**)؛ أي: لأنَّه أقَرَّ بكُفْره.

وفي «**الظَّهِيريَّة**»: (**مَن قال: أنا لا أَعْلَمُ الكائنَ وغيرَ الكائنِ، كَفَرَ**).

وفيه بحثٌ، اللَّهمَّ إلَّا إذا أُريدَ بالكائنِ يومُ القيامةِ، فيَكْفُرُ لنَفْيِ عِلْمِه المستلزِمِ منه نَفْيَ اعتقادِه به.

وفي «**اليتيمة**»: (**مَن قال: أنا على اعْتِقادِ فرعونَ، أو: إبْليسَ، أو: اعْتِقادِي كاعْتِقادِ فرعونَ أو إبليسَ، كَفَرَ**).

(**وإنْ قال: أنا إبليسُ أو فرعونُ، لا يَكْفُرْ**)؛ أي: إذا أرادَ المشاركةَ الاسميَّةَ، ومُجرَّدَ الشَّرارةِ النَّفْسيَّة، لا كُفْرَ الفِرْعونيَّة، وإباءَ الإبْليسيَّة.

(**ومَن قال مُعْتذِراً**)؛ أي: عن جَهْلِهِ ببعضِ الأحكامِ الشَّرْعيَّة: (**كُنْتُ كافراً فأَسْلَمْتُ**)؛ أي: هنا قريباً (**قيل: يَكْفُر، وقيل: لا يَكْفُر**)، قلت: وهو الأظهرُ؛ لأنَّ غايتَه أنْ يكونَ كاذباً في قولِهِ الأوَّلِ، فتأمَّل.

---

(١) في «ألفاظ الكفر»: «أو قال: يا مال الكافر، أو يا ملك الكافر» بدل: «أو: يا كافرَ المِلْكِ؛ أي: مِلْكَ الكافر».

(ومَـن قـال: لا أَلْعَـنُ، أو: لَسْـتُ أَلْعَنُ، في جوابِ مَـن قـال: إنَّ اللهَ يَلْعنُ على إبليسَ، كَفَرَ).

أي: لأنَّ ظاهِرَهُ المعارَضةُ؛ كما سَبَقَ في حديثِ الدُّبَّاءِ[١]؛ أي: القَرْعِ[٢]، وإلَّا فالامتناعُ عن لعنِ إبليسَ لا يكونُ معصيةً فَضْلاً عن أنْ يكونَ كُفْراً.

(ومَن صَنَعَ صَنَماً كَفَرَ)؛ أي: لأنَّه رَضِيَ به وأرادَ تَرْويجَه.

وفي **«فتاوى قاضي خان»**: **(مَن قال: دَعْني أَصِرْ كافراً، كَفَرَ)**؛ أي: لأنَّه نَوَى الكفرَ.

(أو: كِدْتُ أنْ أَكْفُرَ، كَفَرَ)، وفيه بحثٌ؛ إذ لا يَلْزمُ مِن مُقارَبةِ الكفرِ مُقارَفَتُه[٣]، اللَّهُمَّ إلَّا أنْ يريدَ: قَصَدْتُ الكفرَ وما كَفَرْتُ، فإنَّه يَكْفرُ لقَصْدِه ونِيَّتِه.

(أو قـال: دَعْنـي فقد كَفَـرْتُ، كَفَرَ)؛ أي: لظاهِـرِ كلامِه، وإنِ احْتَمَـلَ أنَّه أراد: قارَبْـتُ الكُفرَ، وفيـه ما تَقَـدَّمَ، واللهُ أعلمُ.

وفـي **«المحيـط»** و**«الفتـاوى الصُّغـرى»** **أيضـاً**: **(مَـن لَقَّنَ غيـرَه كلمـةَ الكفرِ ليَتكلَّـمَ بهـا، كَفَـرَ المُلقِّـنُ وإنْ كان علـى وَجْـهِ اللَّعِـبِ والضَّحِك)**.

قلتُ: فما يُحْكَى أنَّ مالِكيًّا أو شافعيًّا رَجَعَ إلى بلدِه بعد تحصيلِ بعضِ الفقهِ في مَذْهبِه، فكلَّما سُئِلَ عن مسألةٍ فقال: فيها الوجهانِ لمالكٍ، أو القولانِ للشَّافعيِّ، فقال له قائلٌ: أفي اللهِ شَكٌّ؟ فقال: فيه الوجهانِ، أو القولانِ، فكفَّروهُ، فيُحْكَمُ بكُفرِ ملقِّنِه حيثُ رضي بكُفْرِه بناءً على غَلَبَةِ ظنِّه أنَّه يَتَفوَّهُ بقولِه ما يُوْجِبُ كُفْرَه.

(ومَـن أَمَـرَ امرأةً بـأَنْ تَرْتدَّ، أو أَفْتَـى به المسـتفتيَةَ، كَفَرَ الآمِـرُ والمُفْتي كَفرتِ المرأةُ أم لا).

---

(١) في «أ» و«ب»: «الاباء»، والمثبت من «ت» و«ط».

(٢) قوله: «أي القرع» من «ت»، وليس في «أ» و«ب» و«ط».

(٣) في «ط»: «مفارقته عن الإيمان»، بدل: «مقارفته».

قلت: وكذا مَن رَضِيَ بارْتِدَادِها، فما أَقْبَحَ فِعْلَ بعضِ العلماءِ الذينَ في خدمةِ الأُمراءِ، حيثُ يُعلِّمونهمُ الحيلةَ في الأشياء، فإذا اسْتَحْسَنوا امرأةً متزوِّجةً، ولَمْ يُطلِّقْها زوجُها، أَمَرُوها بالرِّدَّةِ ليَتوسَّلوا بها إلى نكاحِها بعد إسلامِها، أو يُبْقونَها على كفرِها ويَجعلونَها في حُكْمِ الأسرى مملوكةً؛ ليَقْدِروا على جماعِها فوقَ ما معهم مِن النِّساءِ الأربعِ.

وفي «**الخُلَاصة**»: (**وكذا المعلِّمُ كَفَرتِ المعلَّمةُ أو لا**).

أي: لأنَّ المعلِّم يَشمَلُ الملقِّنَ والمفتيَ وغيرَهما.

وفي «**المحيط**»: (**مَن أَمَرَ أحداً أنْ يَكفُرَ كَفَرَ الآمِرُ، كَفَرَ المأمورُ أو لا**).

يعني: يَسْتوِي الحُكْمُ في قبولِ المأمورِ وامْتِناعِه.

(**ومَن عَلَّم الارتدادَ كَفَرَ المعلِّم، ارْتَدَّ الآخَرُ أو لا. قالوا: هذا إذا علَّم ليَرْتدَّ، أمَّا إذا عُلِّم أنْ لا يَرْتدَّ، بل ليَعْلَمَ فيَحْترِزَ عنه، لا يَكْفُر المُعلِّمُ.**

وقال الفقيهُ أبو اللَّيثِ: إذا علَّم الارتدادَ وأَمَرَ به كَفَرَ، وإنْ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ لا يَكْفُرْ).

قلتُ: الصَّحيحُ قولُ الجمهورِ، فإنَّه إذا علَّمهُ طَريقَ الارْتِدادِ ليَرتدَّ ويَرْتكِبَ الفسادَ، فلا شكَّ أنَّه كَفَرَ؛ لانْقِلابِ نيَّتِهِ فيما يجبُ عليه مِن الاعتقادِ، فالمَدَارُ على قَصْدِه وجَزْمِهِ في عَزْمِهِ، فيُفيدُ أنَّه إذا عَزَم على تعليمِه بالارْتِداد، كَفَرَ بمُوجبِ الاعْتِقاد، واللهُ لا يُحِبُّ الفسادِ.

ويؤيِّدُ قولَنا ما نَقَلَه الجامعُ بقوله: (وفي «**المحيط**» و«**مجمع الفتاوى**»: (**مَن عَزَمَ على أنْ يَأْمرَ أحداً بالكفرِ كان بعَزْمِهِ كافراً**).

وفي «**الخلاصة**»: (**مَن قال: أنا مُلْحِدٌ، كَفَرَ**)؛ أي: لأنَّ المُلْحِدَ أَقْبحُ أنواعِ الكَفَرةِ[1].

(١) هذا التعليل من المؤلف رحمه الله فيه نظر، لأن الذي ينسب الكفر إلى نفسه سواء كان بأقبح الأنواع =

وفي «المحيط» و«الحاوي»: (**لأنَّ المُلْحِدَ كافرٌ، ولو قال: ما عَلِمْتُ أنَّها**)؛ أي: هذه الكلمةَ (**كُفرٌ، لا يُعْذَرُ بهذا**)؛ أي: في حُكْمِ القضاءِ الظَّاهِرِ، وإنْ كان بينَه وبينَ اللهِ تعالى مُسْلِماً لو كان صادقاً.

وفي «**الجَوَاهر**»: (**مَن قال: لو كانَ كذا غداً وإلَّا أكْفُرْ، كَفَرَ مِن ساعتِهِ**).

وفي «**المحيط**»: (**مَن قال: فأنا كافِرٌ، أو: فأَكْفُرُ**) يعني: في جزاءِ الشَّرطيَّةِ المتقدِّمةِ أو مُطْلَقاً (**قال أبو القاسم**[1]**: هو كافرٌ مِن ساعتِهِ**).

(**ولو قال أحدُ الزوجين للآخَرِ: تَفْعلُ معي أموراً كلَّ زمانٍ أكْفُرُ، أو قال: كلَّ زمانٍ أَقْرُبُ مِن الكُفْرِ، كَفَرَ**).

أقولُ: وفي المسألةِ الأخيرةِ نَظَرٌ ظاهرٌ؛ لأنَّه يُمْكِنُ حَملُه على: أنَّ الشَّيطانَ يُوْقِعُني في الوَسوسةِ النَّفْسيَّة، والخَطَراتِ الرَّدِيَّة، بحيثُ تُقرِّبُني إلى الكفرِ، ولكنْ يَحفَظُني اللهُ عنه بألطافِهِ الخَفِيَّة.

(**أو قال الآخَرُ: أَتْعَبْتَني حتى أَرَدْتُ أنْ أكْفُرَ، كَفَرَ**).

قلتُ: وهذا ظاهرٌ؛ لأنَّ إرادةَ الكفرِ كُفْرٌ.

وفي «**الفتاوى الصغرى**»: (**مَن قال لآخَرَ: كُنْ إنْ شِئْتَ مُسْلِماً، وإنْ شِئْتَ يهوديًّا، كلاهما عندي سَواءٌ، كَفَرَ لأنَّ هذا رضًى بالكفرِ، ومَن رَضِيَ بكفرِ غيرِه يَكْفُرْ**)، انتهى.

= أو بأقلها قبحاً فالواجب أن يكون الحكم فيه واحداً، والله أعلم.

(١) لعله أبو القاسم السمرقندي صاحب «الملتقط»، وقد تقدم التعريف به في أول الكتاب، وهو من مصادر البدر التي ذكرها في مقدمة الكتاب. أو هو أحمد بن عصمَة أبو القاسِم الصفار البَلْخِي الفقيه المُحدث، شيخ ثِقَة مَاتَ سنة (٣٢٦هـ). انظر: «الجواهر المضية» (١/ ٧٨). ولعل الثاني هو الأرجح، فإنه سيرد التصريح به قريباً.

وتقدَّمَ الخلافُ، ولا يَبْعُدُ أنْ يُقالَ: إنَّه كَفَرَ لإطْلاقِ قولِهِ المستَلْزِمِ أنْ تكونَ المِلَّةُ الحَنيفيَّةُ واليهوديَّةُ سواءً، إلَّا أنَّ سياقَ الكلامِ يَدُلُّ على أنَّ مُرادَهُ اسْتواءُ إسلامِ الخَصْمِ وكفرِه عنده؛ لعَدَمِ مُبالاتِهِ بأمرِه.

وفي «**الخُلَاصة**» و«**الحاوي**»: (**قيل لمسلمٍ: قُلْ: لا إلهَ إلَّا اللهُ، فلَمْ يَقُلْ، كَفَرَ**).

أي: لأنَّـه امْتَنَـعَ عـن الإقرارِ، وهو شـرطُ إجـراءِ أحكامِ الإسـلام. بخلافِ ما لـو قـال: لا أقولُ بقولِـكَ، أو: أنا معلومُ الإسـلام.

وفـي «**اليتيمـة**»: (**فقـال: لا أقولُ، بلا نيَّـةٍ حَضرتْ، أو علـى نيَّةِ التَّأبيـدِ، كَفَرَ، ولـو نَـوَى الآنَ لا**)؛ أي: لا يُكْفُـر، وهو يؤيِّدُ مـا قرَّرْنا.

وفـي «**الجَوَاهِـر**» و«**المُحِيـط**»: (**لـو قال: مـا رَبِحْتُ بقـولِ هـذه الكلمةِ حتَّى أقولَهـا؟ كَفَرَ**).

وفـي «**المُحِيـط**»: (**لـو قالَـتْ: كَوْنِـي كافرةً خيـرٌ مِن الكـونِ مَعَـكَ، كَفَرتْ؛ لأنَّ المُقـامَ مـع الـزَّوجِ فَـرْضٌ، فقـد رجَّحَـتِ الكُفرَ على فَـرْضٍ**).

وفيه بحثٌ؛ لأنَّ المُقامَ مع الزَّوجِ لو كان فرضاً لَمَا أُبيحَ الخُلْعُ، فيُمْكِنُ حَمْلُ كلامِها على أنَّ العِشْرةَ في حالِ الكفرِ مع قُبْحِها أهونُ مِن العِشْرةِ في صُحْبَتِكَ.

(**ومَن دُعِيَ إلى الصُّلحِ فقال: أنا أَسْجُدُ للصَّنَمِ ولا أَدخُلُ في هذا الصُّلحِ**[1]**، قيل: لا يَكْفُرُ**).

أي: لأنَّ غايـةَ كلامـهِ أنَّ دخولَـهُ فـي الصُّلـحِ أصعـبُ أو أَقبـحُ أو أَكْـرَهُ مِـن الكفـرِ، مـع أنَّهمـا قبيحانِ.

(**وقال برهانُ الدِّينِ صاحبُ «المحيط»: وفيه نظرٌ، وعندِي أنَّه يَكْفُرُ**).

---

(١) بعدها في «ط» زيادة كلمة: «كَفَر» وهو خطأ ظاهر.

قلتُ: ولعلَّ وَجْهَ نظرِه أنَّه رجَّحَ الصُّلحَ الذي هو خيرٌ ـ كما قال اللهُ تعالى ـ على الكفرِ الذي هو مَحْضُ الشَّرِّ، مع ما يَلْزمُه مِن تحريمِ الصُّلْحِ ولو فرداً[1] منه، على أنَّ قولَه: (أنا أَسْجُدُ للصَّنمِ) إقرارٌ بالكفرِ، وقولَهُ: (ولا أَدْخُلُ هذا الصُّلْحَ) إخبارٌ عن امْتِناعِهِ، فيَثْبتُ كُفْرُه أوَّلاً، ولا يَمنعُه إخبارُه ثانياً، وإنْ كانتِ الجملةُ الثَّانيةُ حاليَّةً.

(**ولو قال: ما أَمَرني فلانٌ**)؛ أي: من المشايخِ، أو العلماءِ، أو الأمراءِ (**أَفْعلُ ولو بكُفْرٍ، أو قال: ولو كان بكلمةِ[2] كُفْرٍ، كَفَرَ**).

أي: لأنَّـه نَـوَى الكفرَ فـي الاستقبالِ فيَكْفُرُ في الحـال، ولقولِهِ عليـه الصَّلاةُ والسَّـلامُ: «لا طاعـةَ لمخلوقٍ فـي معصيةِ الخالـقِ»[3]، وهذا رجَّحَ حُكْـمَ المخلوقِ بالكفـرِ على أمـرِ الخالقِ بالإيمـانِ، ونَهْيِهِ عـن الكفرِ.

(**ومَن قال: أنا بريءٌ من الإسلامِ، قيل: يَكْفُرْ**).

هكـذا في النُّسـخِ، وهو غيـرُ صحيـحٍ؛ إذ يَكْفرُ في هـذه الصُّورةِ بـلا خلافٍ، وإنَّمـا الخـلافُ فيمـا إذا قال: أنـا بريءٌ مِـن الإسـلامِ إنْ فَعَلْتُ كـذا، ثـمَّ فَعَلَه، كما هـو مُقرَّرٌ فـي مَحلِّه.

وفي «**الحاوي**»: (**مَن مَرَّ على مُؤذِّنٍ يؤذِّنُ فقال: كَذَبْتَ، كَفَرَ**).

وفي «**الجواهر**»: (**أو قال: صوتٌ طُرْفةٌ، حين سَمِعَ الآذانَ أو قراءةَ القرآنِ استِهْزاءً، كَفَرَ**).

وقولُه: (استِهْزاءً) يُفيدُ ما قرَّرْنا سابقاً حيثُ أَطْلقَه.

---

(١) في النسخ: «فرد»، والمثبت هو الجادة، والتقدير: ولو كان المحرَّم فرداً.

(٢) في «ألفاظ الكفر»: «ولو كان كله»، ولعله تحريف.

(٣) رواه البخـاري (٧٢٥٧)، ومسـلم (١٨٤٠)، والإمـام أحمد فـي «المسـند» (١/ ١٣١) واللفظ له، مـن حديث علـي رضـي الله عنه.

وفـي «اليتيمـة»[١]: (أو قـال لمؤذِّنٍ يؤذِّنُ ـ استِهْزاءً بأذانِه ـ: مَـن هذا المَحرومُ الذي يؤذِّنُ).

وفـي «المحيـط»: (أو قـال: هـذا صـوتٌ غيـرُ المعـارف[٢]، أو: صـوتُ الأجانِـبِ، كَفَـرَ فـي الـكلِّ).

أقـولُ: أمَّـا إذا سَـمِعَ صوتَ مـؤذِّنٍ غريبٍ فقال: هـذا صوتُ أجنبـيٍّ، أو: غيرُ معـروفٍ، لا يَكْفُرُ.

ويؤيِّدُ ما قرَّرناهُ قولُه: (وإنْ قال لغيرِ المؤذِّنِ لا، يعني: إذا أذَّنَ بغيرِ وقتٍ استهزاءً فقال له هذه الألفاظَ، لا يَكْفرُ).

وفي «الخلاصة»: (مَن قال: النَّصْرانيَّةُ خيرٌ مِن اليهوديَّةِ، أو على العكسِ، يَكْفُرْ، وينبغي أنْ يقولَ: اليهوديَّةُ شرٌّ مِن النَّصرانيَّة).

يعني: لأنَّه لا خيرَ فيهما، وأحدُهما شرٌّ مِن الآخَر.

لكنْ لو أرادَ بخيريَّةِ النَّصرانيَّةِ قُرْبَها مِن الملَّةِ الإسلاميَّةِ لا يَكْفُرُ، قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَـٰرَىٰ﴾ [المائدة: ٨٢].

وفي «الخلاصة»: (مَن قال: فلانٌ أَكْفرُ مِنِّي)؛ أي: يَكْفُرْ إذا أرادَ أنَّه أَفْعَلُ تفضيلِ من الكُفْرِ لا مِن الكُفْرانِ؛ كما قال تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَـٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧].

(أو قال: ضاق صَدْري حتَّى أَرَدْتُ أنْ أَكْفُرَ، كفر)؛ أي: إنْ أرادَ بـ (أَرَدْتُ): قَصَدْتُ ونَوَيْتُ، بخلافِ ما إذا أرادَ به: كِدْتُ وقارَبْتُ، لِـمَا تَقدَّمَ، واللهُ تعالى أعلمُ.

وفـي «الفَتَـاوى الصُّغْـرى»: (مَـن تَقَلْنَـسَ بقَلَنْسُـوَةِ المجـوسِ)؛ أي: لَبِسَـها وتَشَـبَّهَ بهـم فيهـا (أو خـاطَ خرقـةً صفـراءَ علـى العاتِـقِ)؛ أي: وهـو مِن شِـعارِهم،

---

(١) في «أ» و«ب»: «التتمة»، والمثبت من «ت» و«ط»، وهو الصواب. وسقط من مطبوع «ألفاظ الكفر».

(٢) كذا في النسخ و«ط»، وفي «ألفاظ الكفر»: «المتعارف».

(أو شَدَّ في الوسطِ خيطاً)؛ أي: كَفَرَ إذا كان مُشابِهاً بخيطِهم أو رَبْطِهم، أو سمَّاه زنَّاراً، وإلَّا فلا يَكْفُرُ **(أو شبَّهَ نَفْسَه باليهودِ والنَّصارَى)**؛ أي: صورةً أو سِيرةً **(على طريقِ المزاحِ والهَزْلِ)** أي: ولو على هذا المِنْوالِ **(كَفَرَ)**.

وفي «**الخلاصة**»: **(مَن وَضَعَ قَلَنْسُوةَ المجوسِ على رأسِهِ، قال بعضُهم: يَكْفُر، وقال بعضُ المتأخِّرين: إنْ كان لضرورةِ البردِ، أو لأنَّ البقرةَ لا تُعْطيهِ اللَّبَنَ حتَّى يَلْبَسَها، لا يَكْفُر، وإلَّا كَفَرَ)**.

قلتُ: وكذا لُبْسُ تاجِ الرَّافضةِ مكروهٌ كراهةَ تحريمٍ وإنْ لَمْ يكُنْ كُفراً، بناءً على عَدَمِ تكفيرِهم؛ لقوله عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «مَن تَشَبَّهَ بقومٍ فهو مِنْهُم»[1]. أمَّا إذا كان في ديارِهم ومأمورٌ لأنْ يمشيَ مُكْرَهاً على آثارِهم فلا يَضُرُّه.

وأمَّا جوابُ بعضِ العلماءِ في مَقَامِ الإنكارِ عليه لُبْسَ هذه الكُسوةِ: بأنَّ قَلَنْسوةَ الأَزْبَكيَّةِ أيضاً بدعةٌ، فليس في مَحلِّه، فإنَّا ممنوعونَ مِن التَّشَبُّه بالكَفَرةِ وأهلِ البدعةِ المُنْكرةِ في شعارِهم، لا مَنْهيُّونَ عن كلِّ بِدْعةٍ ولو كانَتْ مُباحةً، سواءٌ مِن أفعالِ أهلِ السُّنَّةِ أو مِن أفعالِ الكَفَرةِ وأهلِ البِدْعةِ، فالمدارُ على الشِّعار.

وفي «**المحيط**»: **(ولكنَّ الصَّحيحَ أنَّه يَكْفُرُ مُطْلَقاً، وضرورةُ البردِ ليس بشيءٍ؛ لإمكانِ أنْ يُمزِّقَها ويُخْرِجَها عن تلك الهيئةِ حتَّى تصيرَ قطعةَ اللِّبْدِ فتَدْفعَ البَرد، فلا ضرورةَ إلى لُبْسِها على تلك الهيئةِ)**.

قلت: تُتَصوَّرُ الضَّرورةُ بأنْ يكونَ المسلمُ أسيراً أو مُستَأْمَناً وأعارَه[2] الكافرُ تلك القَلَنسوةَ، فليس له أنْ يُغيِّرَها عن تلك الهيئةِ، على أنْ تَغيُّر تلك الهيئةِ قد لا يكونَ مانعاً مِن دَفْعِ البرد.

---

(١) رواه أبو داود (٤٠٣١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) في «ط»: «أو أعاره».

(ولو شدَّ الزُّنَّارَ على وَسَطه، أو وَضَعَ العَسَليَّ[١] على كَتِفِه، فقد كَفَرَ).

أي: إذا لَمْ يكنْ مُكْرَهاً في فِعْلِهِ.

وفي «الخلاصة»: (ولو شَدَّ الزُّنَّارَ، قال أبو جعفرٍ الأُسْرُوشَنيُّ[٢]: إنْ فَعَلَ لتخليصِ الأُسارَى لا يَكْفُرْ، وإلَّا كَفَرَ.

ومَن تَزَنَّرَ بزنَّارِ اليهودِ أو النَّصارى وإنْ لَمْ يَدخُلْ كنيستَهم كَفَرَ.

ومَن شدَّ على وَسَطِه حبلاً وقال: هذا زُنَّارٌ، كَفَرَ).

وفي «الظَّهيريَّة»: (وحُرِمَ الزَّوجةَ[٣]).

وفي «المُحيط»: (لأنَّ هذا تصريحٌ بما هو كُفْرٌ).

(وإنْ شَدَّ المسلمُ الزُّنَّارَ ودَخَلَ دارَ الحربِ للتِّجارةِ كَفَرَ).

أي: لأنَّه تَلَبَّسَ بلباسِ كُفْرٍ مِن غيرِ ضَرورةٍ مُلْجِئةٍ ولا فائدةٍ مُترتِّبةٍ، بخلافِ مَن لَبِسَها لتخليصِ الأُسارى على ما تَقَدَّمَ.

قال: (وكذا قال الأَكْثرُ)؛ أي: أكثرُ العلماءِ (في لُبْسِ السَّواد)؛ أي: على مِنْوالِ لُبْسِهِم المُعْتاد.

---

(١) في «أ»: «العسلي الغل»، وفي «ب» و«ألفاظ الكفر»: «الغل» وحدها، وسقطت الكلمتان من «ت»، والمثبت من «ط». والعسلي هو علامة اليهود، فكانوا يُلزمون بالتميز عن المسلمين بأن يغيروا لون ثوب واحد من ملابسهم ولا يلبس المسلمون مثل لونه، إما في عمائمهم، وإما في قمصهم، ويكونوا فيما سواه مثل ملابس المسلمين، وعادة اليهود أن يكون غيارهم العسلي، وهو المائل إلي الصفرة كالعسل. انظر: «بحر المذهب» للروياني (١٣/ ٣٧٣).

(٢) تقدمت ترجمته، والأُسْرُوشَني: بضم الألف وسكون السين المهملة وضم الراء وسكون الواو وفتح الشين المعجمة وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى أسروشنة، وهي بلدة كبيرة وراء سمرقند. انظر: «الأنساب» للسمعاني (١/ ٢٢٠)، و«اللباب في تهذيب الأنساب» (١/ ٥٤). ووقع في النسخ و«ط» و«ألفاظ الكفر»: «الأستروشني».

(٣) في «ب»: «الزوج»، وفي «ألفاظ الكفر»: «التزوج».

وفي «المُلْتَقَط»: (إذا شَدَّ الزُّنَّارَ أو أَخَذَ الغلَّ العَسَليَّ[١]، أو لبس قلنسوة المجوس جادًّا أو هازلاً كَفرَ، إلَّا إذا فَعَلَ خَديعةً في الحرب).

وفي «الظَّهيريَّة»: (ومَن وَضَع قَلَنْسوةَ المجوسيِّ على رأسِهِ، فقيل لهُ)؛ أي: أُنْكِرَ عليه (فقال: يَنْبَغي أنْ يكونَ القلبُ سَوِيًّا، أو: مستقيماً، كَفَرَ)؛ أي: لأنَّه أَبْطَلَ حُكْمَ ظَوَاهِرِ الشَّريعة.

(ومَن قال في غَضَبِهِ: كَفَرَ الرَّجُلُ، ثُمَّ قال: لَمْ أُرِدْ به نَفْسي، كَفَرَ ولَمْ يُصدَّقْ)؛ أي: قَضاءً لا دِيانةً.

وفي «الخُلَاصة»: (مَن قال: صَيْرورةُ المرءِ كافراً خيرٌ مِن الخيانةِ، أَفْتَى أبو القاسِمِ الصَّفَّارُ أنَّه كَفَرَ).

أي: لأنَّه رجَّحَ المعصيَةَ التي هي صغيرةٌ أو كبيرةٌ على الكفرِ الذي هو أكبرُ الكبائرِ إجماعاً، حيثُ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

(معلِّمٌ قال: اليهودُ خيرٌ مِن المسلمينَ، يَقْضونَ حُقوقَ مُعلِّمِي صِبْيانِهم، كَفَرَ).

وفيه: أنَّه يُمْكِنُ حَمْلُه على أنَّه أراد بالخيريَّة مِن هذه الحيثيَّة، لا مِن جميعِ الوجوهِ الشَّرعيَّة.

وفي «الظَّهيريَّة»: (مَن وَعَظُوه ولامُوه على العِصيانِ ومُخالَطَةِ أهلِ الفُسوقِ وإعلانِ المعاصي، فغَضِبَ[٢] فقال: أَكْسو بعدَ اليومِ قَلَنْسوةَ المجوسيِّ، وإنْ

---

(١) كلمة «العسلي» سقطت من «ب» و«ت» و«ألفاظ الكفر»، وكلمة «الغل» سقطت من «ط»، والمثبت من «أ». وقد تقدم شبيه بها قريباً.

(٢) قوله: «فغضب» ساقط من «ب» و«ألفاظ الكفر».

عَنَى)؛ أي: أرادَ هذا المعنَى مع استقامةِ القلبِ (كَفَرَ)؛ أي: لأنَّه وَعَدَ بالإخبارِ عن الإنكارِ بضدِّ الإقرارِ المعتبَرِ في كونهِ شرطَ الإيمانِ.

إلَّا أنَّه قد يُقالُ: إنَّه لا يَكْفُرُ؛ لاستقامةِ قلبِه، وحُصولِ إقرارِه سابقاً، غايتُه أنَّه نَوَى أنْ يَلْبَس تلك القَلَنسوَةَ، ونيَّةُ المعصيةِ ليستْ بكفرٍ، فإنَّ المدارَ على المعرفةِ القَلْبيَّة.

(ومَن مَرَّ في سِكَّةِ النَّصارَى، ورأَى جماعةً منهم يَشربونَ الخمرَ ويَطْرَبونَ بالمعازِفِ والمغنِّيات، فقال: هذه سِكَّةُ العِشرةِ، يَنْبَغي أنْ يَشُدَّ الإنسانُ قطعةَ الحبلِ في وَسَطِهِ، ويَدْخلَ فيما بينَهم، ويَطِيبَ في هذه الدُّنيا، كَفَرَ).

أي: لِـمَا سَبَقَ، ولزيادةِ إرادةِ تحليلِ ما حَرَّمَ اللهُ تعالى.

وما أَحْمَقَه! فإنَّ هذه العِشْرةَ الدُّنْيويَّة الدَّنيَّةَ تُتصوَّرُ أيضاً في الحالةِ الإسلاميَّة، مع أنَّ تعذيبَه سبحانهُ له جَعَلَه تحت المشيئةِ في العقوبةِ الأُخْرويَّة، على أنَّه: لا عَيْشَ إلَّا عَيْشُ الآخِرَة.

وفي «**الخلاصة**»: **(مَن أَهْدَى بيضةً إلى المجوسِ يومَ النَّيْرُوزِ كَفَرَ).**

أي: لأنَّه أعانَهُ على كُفرِه وإغوائِهِ، أو تَشَبَّهَ بهم في إهدائِهِ.

ومفهومُه: أنَّه لو أَهْدَى شيئاً في يومِ النَّيروزِ إلى المسلم لا يَكْفُرْ، وفيه نظرٌ؛ إذ التَّشَبُّهُ موجودٌ، اللَّهُمَّ إلَّا أنْ يُقالَ: وَقَع اتِّفاقيًّا مِن غيرِ قَصْدٍ إلى النَّيْروزِيَّة.

وفي «**مَجْمَع النَّوَازِلِ**»: **(اجْتَمَعَ المجوسُ يومَ النَّيروزِ، فقال مسلِمٌ: سِيرةٌ حَسَنةٌ وَضَعوها، كَفَرَ).**

لأنَّه اسْتَحْسَنَ وَضْعَ الكفرِ مع تَضَمُّنِ اسْتِقْباحِهِ سِيرةَ الإسلام.

وفي «**الفَتاوَى الصُّغْرى**»: **(مَن اشْتَرَى يومَ النَّيروزِ شيئاً لَمْ يَكُنْ يَشتريهِ**

قبلَ ذلك، إنْ أرادَ به تعظيمَ النَّيروزِ كَفَرَ)؛ أي: لأنَّه عَظَّمَ عيدَ الكَفَرةِ (وإنِ اتَّفَقَ الشِّراءُ ولَمْ يَعْلَمْ أنَّ هذا اليومَ يومُ النَّيروزِ، لا يَكْفُرْ).

قلتُ: وكذا إذا عَلِمَ أنَّ اليومَ هو النَّيروزُ لكنَّه اشْتَراهُ بسببٍ آخَرَ مِن حدوثِ ضِيَافةٍ ونَحْوِها، فإنَّه لا يَكْفُرُ.

(ومَن أَهْدَى يومَ النَّيروزِ إلى إنسانٍ شيئاً وأرادَ به تعظيمَ النَّيروزِ، كَفَرَ).

(ولو سأَلَ المعلِّمُ النَّيروزيَّةَ ولَمْ يُعْطِه المسؤولُ عنه يُخْشَى على المعلِّمِ الكفرُ)؛ أي: ولو أَعْطَى المسؤولُ عنه يُخْشَى أيضاً عليه الكفرُ.

وفي «اليَتِيمة»[1]: (مَن اشْتَرَى يومَ النَّيروزِ ما لا يَشْتَرِيه غيرُه مِن المسلمِينَ كَفَرَ، حُكِيَ عن أبي حَفْصٍ الكبير[2]: لو أنَّ رجلاً عَبَدَ اللهَ خمسينَ عاماً، ثُمَّ جاءَ يومُ النَّيروزِ فأَهْدَى إلى بعضِ المشركينَ بيضةً يُريدُ تعظيمَ ذلك اليومِ، فقد كَفَرَ باللهِ العظيمِ، وأَحْبَطَ عَملَ خمسينَ عاماً).

(ومَن خَرَجَ إلى السُّدَّةِ)؛ أي: مُجْتمَعِ أهلِ الكفرِ (في يومِ النَّيروزِ كَفَرَ؛ لأنَّ فيه إعلانَ الكفرِ، وكأنَّه أعانَهم عليه).

(وعلى قياسِ مسألةِ السُّدَّةِ: الخروجُ إلى نَيروزِ المجوسِ، والمُوافقةُ معهم فيما يَفْعلونَه في ذلكَ اليومِ، يُوجِبُ الكُفْرَ).

(ومَن أَسْلَمَ منهم، فخَرَجَ إليهم في ذلكَ اليومِ ووافَقَهُم، صارَ كافراً).

وفي «الجواهر»: (مَن قيل له: لا تأكلِ الحرامَ، فقال: ائْتِني بواحدٍ لا يأكلُ الحرامَ ـ أو: بواحدٍ يأكلُ الحلالَ ـ أُؤْمِنْ به، أو: أَسْجُدْ له، أو: أُعَزِّزْه[3]، كَفَرَ).

---

(١) في «أ» و«ب»: «التتمة»، وغير واضحة في «ت»، والمثبت من «ط» و«ألفاظ الكفر».

(٢) أحمد بن حفص المعروف بأبي حَفْص الكبير، البُخَارِيّ، الإِمام المَشْهُور، أَخذ الْعلم عَن مُحَمَّد بن الحسن وله أَصْحَاب لَا يُحصونَ. انظر: «الجواهر المضية» (١/ ٦٧).

(٣) في «أ»: «أعزره».

أي: لأنَّ المؤمَنَ به هو اللهُ تعالى وملائكتُه وكُتبُه ورسلُه، والسَّجدةُ حرامٌ لغيرِه سبحانَه[١].

وأمَّا التَّعزيزُ سواءٌ يكونُ بزايٍ ثُمَّ راءٍ، أو بزايَينِ، فهو بمعنى التَّعظيمِ له، فلا وجهَ لكفرِه، مع أنَّ الإيمانَ قد يأتي بمعنَى الاعتقادِ، والسَّجدةَ بمعنى الانقيادِ.

(ومَن قال: يَنْبَغي أنْ يُوجَدَ المالُ، أو: يكونَ المالُ، حلالاً كان أو حراماً، أو قال: مِن الحلالِ كان أو مِن الحرامِ، فهذا القائلُ إلى الكفرِ أقربُ منه إلى الإيمانِ).

أي: لأنَّه يَدُلُّ الحالُ على أنَّه يَستوِي عنده الحرامُ والحلالُ، إلَّا أنَّه لـمَّا فرَّق بينهما في المقالِ ما حَكَموا بكُفْرِه في الحالِ، بل قالوا: يُخْشَى عليه مِن الكفرِ في المَآلِ.

وفي «**الفتاوى الصُّغْرَى**»: **(ومَن قيل له: لِمَ لا تَحُولُ حَوْلَ الحَلَالِ؟ فقال: ما دامَ أَجِدُ الحرامَ لا أَحُولُ حولَ[٢] الحلالِ، ولا أَلْتفِتُ إلى الحلال، كَفَرَ)**.

أي: في الحالِ؛ لأنَّه عَكَس وضعَ الشَّرعِ الشَّريفِ، حيثُ إنَّه أباحَ الحرامَ عندَ فَقْدِ الحلالِ.

وفي «**الظَّهيريَّة**»: **(ومَن قيل له: كُلْ مِن الحلال، فقال: الحرامُ أَحَبُّ إليَّ، كَفَرَ)**.

أي: لأنَّه خالَفَ وَضْعَ الشرَّعِ فأَحَبَّ ما كَرِهَ اللهُ ورسولُه.

(أو قال: يَجوزُ لي الحرامُ، كَفَرَ)؛ أي: لكونِهِ صارَ إباحيًّا.

وفي «**المحيط**»: **(قيل لرجلٍ: حلالٌ واحدٌ أَحَبُّ إليك أَمْ حَرَامان؟ فقال: أَيُّهما أسرعُ وصولاً، يُخافُ عليه الكفرُ)**؛ أي: إنْ لَمْ يَكنْ مضطرًّا.

---

(١) بل هي أشد من كثير من المسائل المذكورة في هذا الكتاب، والتي وقع فيها التكفير على ما هو أقل من هذا بكثير!

(٢) في «ت»: «لا أحول إلى».

(أو قال[١]: **نِعْم الأمرُ أَكْلُ الحرامِ، قيل: يَكْفُر**).

أقولُ: وهو الظَّاهِرُ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ﴾ [المائدة: ١٠٠] حيثُ اختارَ ضِدَّ ما اختارَه اللهُ تعالى.

(**ومَن قال: أُعْلِنُ الإسلامَ، أو قال: أُظْهِرُه، حينَ اشْتَغَلَ بالشُّربِ، أو قال: ظَهَرَ الإسلامُ، كَفَرَ**).

وفي «**الخلاصة**»: (**ومَن يَعْصِ ويقولُ: يَنْبَغي أنْ يكونَ الإسلامُ ظاهراً، يَكْفُرْ**).

أي: لكونِهِ جَعَلَ شُربَ الخمرِ والمعصيةَ ظاهِرَ الإسلامِ والطَّاعةِ، فقَلَبَ موضوعَ الشَّريعةِ.

وفي «**المحيط**»: (**فاسقٌ قال في مجلسِ الشُّربِ لجماعةِ الصُّلَحاءِ: تَعالَوا أيُّها الكفَّارُ حتَّى تَرَوا الإسلامَ، كَفَرَ**)؛ أي: إنْ لَمْ يكنْ هذا القولُ منه في حالِ سُكْرِه.

(**ومَن قال: أُحِبُّ الخمرَ ولا أصبرُ عنها، قيل: يَكْفُر**)؛ أي: إنْ أرادَ بالمحبَّةِ الرِّضى والحلِّيَّةَ، بخلافِ ما إذا أرادَ به المحبَّةَ النَّفْسيَّة والطَّبْعيَّة.

(**ومَن قال: لو صُبَّ أو أُرِيقَ مِن هذه الخمرِ شيءٌ لرَفَعَه جبريلُ بجناحِهِ، كَفَرَ**).

قلتُ: فالعباراتُ البيِّنةُ[٢] الفارِضيَّةُ في قصيدتِهِ الخَمْرِيَّة، وكذا الأشعارُ الحافظيَّةُ[٣] والقاسميَّةُ[٤] وأمثالُهم، كلماتٌ كُفْرِيَّة، لِمَن حَمَلَها على المعاني الظَّاهِرِيَّة؛ كأَهْلِ الإلحادِ والإباحيَّة.

---

(١) في «ألفاظ الكفر»: «ولو قال».

(٢) في «ب»: «التيمية».

(٣) لعله حافظ الشيرازي، شمس الدين محمد الحافظ بن كمال الدين بن الشيخ غياث الدين الشيرازي، الشاعر العارف المتوفى سنة (٧٩١هـ) له ديوان، شعره فارسي مشهور. انظر: «هدية العارفين» (٢/ ١٧٣).

(٤) هو مير قاسم الأنوار، كما ذكره المؤلف في رسالته: «منزلة الشهود ومرتبة الوجود»، وهي مطبوعة ضمن هذا المجموع.

وفـي «**الجواهـر**»[1]: (**مَن قال: ليـتَ الخمرَ أو الزِّنَـى أو الظُّلْمَ أو قتـلَ النَّفْسِ كان حـلالاً، كَفَرَ**).

وفيـه بحـثٌ؛ إذ غايـةُ حالِهِ أنَّه تَمنَّـى على اللهِ تعالـى مُحالاً، ولعلَّ وجـهَ كُفْرِه استِحْسـانُ هـذه المعاصِي، لكـنْ إذا لم يَكُنْ على وجهِ الاسـتِحْلال، لا يكـونُ كُفراً في الحال.

وفـي «**الخلاصـة**»: (**مَـن تَمنَّـى أنْ لا يكـونَ حَـرَّمَ اللهُ تعالـى الزِّنَـى، أو القتلَ بغيـرِ حَـقٍّ، أو الظُّلْـمَ، أو أَكْلَ ما لا يكونُ حلالاً فـي وقتٍ مِن الأوقـاتِ، يَكْفُرْ. ومَن تَمنَّـى أنْ لا يُحـرَّمَ الخمـرُ، ولا يُفْرضَ عليهم صـومُ رمضـانَ، لا يَكْفُرْ**).

ولعلَّ الفرقَ: أنَّ الأوَّلَ مِن المجمَعِ على حُرْمتِهِ في جميعِ الكتبِ وعندَ سائرِ الرُّسلِ، بخلافِ الآخَرَينِ، فإنَّه كان شُربُ الخمرِ حلالاً، وصومُ رمضانَ لم يَكُنْ فرضاً على غيرِ هذه الأمَّةِ، لكنْ لَمْ يَظْهَرْ لي نتيجةُ هذا الفرقِ، فإنَّه لا فرقَ بين الحُكْمِ الإلهيِّ أوَّلاً بالعمومِ وآخِراً بالخُصوص.

وفي «**الجَوَاهر**»: (**مَن أَنْكرَ حُرمةَ الحرامِ المجمَعِ على حُرْمتهِ، أو شَكَّ فيها**)؛ أي: يَسْتوِي الأمرُ فيهما (**كالخمرِ والزِّنَى واللِّوَاطةِ والرِّبا، كَفَرَ**).

(**أو زَعَمَ أنَّ الصَّغائرَ والكبائرَ حلالٌ، كَفَرَ**)؛ أي: لزَعْمِهِ الباطلِ، وهو واضحٌ، إلَّا أنَّ الصَّغائرَ مغفورةٌ بعدَ اجتنابِ الكبائرِ عند المعتزِلةِ، ومَعْصيةٌ عند أهلِ السُّنَّةِ ولو بعدَ التَّوبةِ عن الكبيرة.

وفـي «**اليتيمـة**»[2]: (**مَـن قال بعـد اسْـتِيْقانهِ بحُرْمةِ شـيءٍ أو بحُرْمةِ أمـرٍ فَعَلَه: هـذا حلالٌ، كَفَـرَ**) إنْ كان اسْـتِيقانُه مُطابِقاً للشَّـرعِ.

---

(١) في «أ»: «الخلاصة»، والمثبت من باقي النسخ و«ط» و«ألفاظ الكفر».

(٢) في «أ» و«ب»: «التتمة»، والمثبت من «ت» و«ط» و«ألفاظ الكفر»، وهو الصواب.

(**ومَن أجاز بيعَ الخمرِ كَفَرَ**).

أي: إذا أجازَ بيعَها لأهلِ الإسلامِ دونَ أهلِ الجزيةِ، لا يقالُ: (أَحَلَّ اللهُ البيعَ)؛ لأنَّ اللامَ للعهدِ، وهو البيعُ المشروعُ؛ إذ لا يَجوزُ بيعُ الخمرِ للمسلمِ إجماعاً.

(**ومَن اسْتَحلَّ حراماً وقد عَلِمَ تحريمَهُ مِن الدِّين**)؛ أي: ضرورةً؛ (**كنِكاحِ المحارِمِ أو شربِ الخمرِ أو أكلِ المَيْتةِ أو الدَّمِ أو لحمِ الخنزيرِ**)؛ أي: في غيرِ حالِ الاضْطِرارِ (**مِن غيرِ إكراهٍ**) بقتلٍ أو ضربٍ فظيعٍ لا يَحْتمِلُه (**كَفَرَ**).

(**وعن محمدٍ بدونِ الاستحلالِ ممَّن ارْتَكَبَ كَفَرَ**).

أي: في روايةٍ شاذَّةٍ عنه، ولعلَّها محمولةٌ على مُرْتكبِ نكاحِ المحارِمِ، فإنَّ سياقَ الحالِ يَدُلُّ على الاستِحْلال، بخلافِ بقيَّةِ المحرَّماتِ، واللهُ تعالى أعلمُ بالأحوال.

قال: (**والفَتْوَى على التَّرديدِ: إنِ اسْتَعْمَلَ مُسْتَحِلًّا كَفَرَ، وإلَّا لا، وإنِ ارْتَكَبَ مِن غيرِ استِحْلالٍ فَسَقَ**).

وفي «**الفَتَاوى الصُّغرى**»[(١)]: (**مَن قال: الخمرُ حلالٌ، كَفَرَ**)؛ أي: ولو كان مِن أهلِ غزوةِ بدرٍ؛ كما توهَّمه بعضُ الصَّحابةِ في زَمَنِ عُمرَ[(٢)].

---

(١) في «أ»: «وفي الفتوى».

(٢) يشير إلى ما رواه النسائي في «الكبرى» (٥٢٧٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما: (أن قدامة بن مظعون شرب الخمر بالبحرين فشهد عليه ثم سئل فأقر أنه شربه، فقال له عمر بن الخطاب: ما حملك على ذلك؟ فقال: لأن الله يقول: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [المائدة: ٩٣] وأنا منهم أي من المهاجرين الأولين ومن أهل بدر وأهل أحد فقال للقوم أجيبوا الرجل...) الخبرَ. ورواه بأطول من هذا ابن شبة في «أخبار المدينة» (١٤٢٨)، والبلاذري في «أنساب الأشراف» (٣/ ٣٧٦). وأراد المؤلف بهذه الإشارة التنبيه على ما توهمه قدامة متأولاً، لا التشبيه بالحكم المذكور، فمعاذ الله أن يقول أحد بتكفير صحابي من أصحاب النبي ﷺ ومن البدريين.

وفي «**المحيط**»: (**أو: ليس بحرامٍ، وهو لا يَعْلَمُ أنَّه حرامٌ، كَفَرَ**) الجملةُ حاليَّةٌ (**لأنَّه استحَلَّ الحرامَ قطعاً**)؛ أي: لوُرودِهِ نصًّا قاطعاً، (**ولا يُعْذَرُ بالجَهْل**).

وفي «**الخلاصة**»: (**مَن قال لرمضانَ: جاء هذا الشَّهرُ الطَّويلُ**) وفي «**المحيط**»: (**أو الثَّقيلُ، أو: الضَّيفُ الثَّقيلُ، أو عندَ دخولِ رَجَبٍ أو بعقَبِها: وَقَعْنا فيه، تَهاوُناً برمضانَ أو بالمواسِمِ**)؛ أي: مَوَاسمِ الخيراتِ، وكَرِهَها طبعاً خلافَ ما أُمِرَ بحبِّها شرعاً (**كَفَرَ**)، فإنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ كان إذا دخلَ رجبٌ يقولُ: «اللَّهُمَّ بارِكْ لنا في رَجَبٍ وشعبانَ وبلِّغْنا رمضانَ»[1].

وفي «**الظَّهيريَّة**»: (**لو قال: وَقَعْنا فيه مرَّةً أخرى، تَهاوُناً بالشُّهورِ المفضَّلةِ شرعاً، واسْتِثْقالاً للطَّاعةِ**)؛ أي: طَبْعاً لا كَسَلاً وضَعْفاً (**أو قال عند دخولِ رجبٍ: بفتنتها آندر أفتاديم**)؛ أي: وَقَعْنا في مِحْنتِها وبَلِيَّتِها (**كَفَرَ**).

(**وإنْ أراد به تَعَبَ النَّفْسِ لا**)؛ أي: لا يَكْفرُ؛ لأنَّه أمرٌ جِبِلِّيٌّ لا يَدخُلُ تحت اختيارِ العبدِ، بل الأجرُ على قَدْرِ المَشَقَّةِ، وقد وَرَدَ: أَفضَلُ الطَّاعاتِ أَحْمَزُها[2]؛ أي: أشدُّها وأصعبُها وأشقُّها وأحمضُها.

(**أو قال: كَمْ مِن هذا الصَّومِ**)؛ أي: صومِ رمضانَ (**فإنِّي مَلَلْتُه**)؛ أي: كَرِهتُه

---

(١) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده على «المسند» (١/ ٢٥٩)، والبزار في «مسنده» (٦٤٩٦)، من طريق زائدة بن أبي الرقاد عن زياد النميري عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً، وإسناده ضعيف، زائدة بن أبي الرقاد قال البخاري والنسائي: منكر الحديث، وقال أبو داود: لا أعرف خبره، وقال أبو حاتم: يحدث عن زياد النميري عن أنس أحاديث مرفوعة منكرة ولا ندري منه أو من زياد، وزياد النميري ـ وهو ابن عبد الله ـ ضعفه ابن معين وأبو داود، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يُحتج به، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يخطىء، ثم ذكره في «المجروحين» وقال: منكر الحديث يروي عن أنس أشياء لا تشبه حديث الثقات لا يجوز الاحتجاج به. وانظر الكلام عليه في «المسند» (٢٣٤٦) ط الرسالة.

(٢) ذكره أبو عبيد في «غريب الحديث» (٤/ ٢٣٣) عن ابن عباس قوله.

(**فهذا كُفْرٌ**)؛ أي: بخلافِ المَلَالةِ بمعنَى السَّآمةِ، فإنَّ نَفْيَها مختصٌّ بالملائكة، حيثُ قال تعالى: ﴿وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨].

وفي «**المحيط**»: (**مَن قال: هذه الطَّاعاتُ جَعَلَها اللهُ عذاباً علينا، مِن غيرِ تأويلٍ، كَفَرَ**)؛ أي: لأنَّ اللهَ تعالى جَعَلَها أسباباً لِمَا يكونُ في الآخرةِ ثواباً، ويَرْتفِعُ[1] عنه عقاباً، وإلَّا فاللهُ تعالى غنيٌّ عن العالَمِينَ؛ أي: عن عبادتِهم وعِقابِهم وثَوَابِهم في ذَهابِهم ومَآبِهم.

قال: (**فإنْ أَوَّلَ مُرادَه بالتَّعَبِ**)؛ أي: أرادَ بالعذابِ التَّعَبَ (**لا**)؛ أي: لا يَكْفُر.

(**ومَن قال: لو لم يَفْرِضْها اللهُ تعالى كانَ خيراً لنا، بلا تأويلٍ، كَفَرَ**)؛ أي: لأنَّ الخيرَ فيما اخْتارَه اللهُ تعالى، إلَّا أنْ يُؤَوِّلَ ويُريدَ بالخيرِ الأَهْونَ والأسهلَ، فتأمَّلْ.

وفي «**الخلاصة**»: (**رَجُلٌ يَرْتكِبُ صغيرةً، فقال لهُ آخَرُ: تُبْ، فقال المرتكِبُ: ما فَعَلْتُ**)؛ أي: أيَّ شيءٍ فعلْتُ (**حتَّى أحتاجَ إلى التَّوبةِ؟**)، وفي «**المحيط**»: (**أو قال: حتَّى أتوبَ، كَفَرَ**)؛ أي: على قَوَاعدِ أهلِ السُّنَّةِ، خلافاً للمُعْتزلةِ؛ لِمَا قدَّمْنا في تحقيقِ المسألة.

وفي «**اليتيمة**»[2]: (**لو قال: لا أتوبُ حتَّى يشاءَ اللهُ تعالى توبتَه، ورآه عُذْراً، كَفَرَ**).

أي: لأنَّه لا يجوزُ للعاصي حالَ ارتكابِ المعصيةِ أنْ يعتذِرَ بالقضاءِ والقَدَرِ والمشيئةِ، وإنْ كان حقًّا في نَفْسِ الأمرِ، ولهذا ذَمَّ اللهُ سبحانهُ الكفَّارَ بقوله: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] مع قوله سبحانه: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾ [الأنعام: ١٠٧] وإنَّما تجوزُ المعذرةُ بالمشيئةِ بعدَ التَّوبةِ، وهذا معنى قولِه عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «حَجَّ آدَمُ موسَى» الحديثَ[3].

---

(١) في «ط»: «ويرفع».

(٢) في «أ» و«ب»: «التتمة»، والصواب المثبت.

(٣) رواه البخاري (٣٤٠٩)، ومسلم (٢٦٥٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وفـي «**المحيـط**» و«**الخلاصة**»: (**قيل لفاسِـقٍ: إنَّك تُصبحُ كلَّ يـومٍ وتُؤْذِي اللهَ وخَلْـقَ اللهِ! فقـال: آتـي بالطَّيِّـبِ، أو: نِعْمَ ما أفعـلُ**)؛ أي: كَفَـرَ، إلَّا إذا أراد بقولِهِ: إنَّه مـا يَفْعلُ ما يكونُ سـبباً لأذَى الحـقِّ والخَلْقِ، فإنَّـه لا يَكْفُرُ.

(**ولو قال للمعاصي: هذا أيضاً طريقٌ ومذهبٌ، كَفَرَ**).

أي: إذا أراد بهما: مَذهَبَ الشَّرعِ وطريقَ الحقِّ، وإلَّا فلا شكَّ أنَّ المعاصيَ طُرُقٌ ومذاهبُ وسُبُلٌ، سواءٌ تكونُ كفراً أو بدعةً، فإنَّهما طريقانِ إلى النَّار، ومَذْهَبانِ إلى دارِ البَوَار، ففي التَّنزيل: ﴿**وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ**﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وفي «**المحيط**»: (**مَن تَصَدَّقَ على فقيرٍ شيئاً مِن الحرامِ يرجو الثَّوابَ كَفَرَ**).

وفيه بحثٌ؛ لأنَّ مَن كان عندَه مالٌ حرامٌ فهو مأمورٌ بتصدُّقِهِ على الفقراءِ، فيَنْبَغي أنْ يكون مأجوراً بفعلِهِ حيثُ قام بطاعةِ اللهِ تعالى وأَمْرِه، فلعلَّ المسألةَ موضوعةٌ في مالٍ حرامٍ يَعْرِفُ صاحبَه وعَدَلَ عنه إلى غيرِه في عطائِه؛ لأَجْلِ سُمْعَتِهِ وريائِه، كما كَثُرَ هذا في سلاطِينِ الزَّمانِ وأُمَرائِه.

وفـي «**الخلاصـة**»: (**أو عَلِـمَ**[1] **الفَقيرُ أنَّه مِـن الحرامِ، ودَعَا لـه وأَمَّنَ المعطِي، كَفَرَا**).

وفـي «**الظَّهيريَّـة**»: (**دَفَـعَ إلى فقيرٍ شـيئاً مِـن الحرامِ يرجـو الثَّـوابَ، كَفَرَ، ولو عَلِـمَ الفقيـرُ ودَعَا له بعـدَ العلمِ بتحريمـهِ وأَمَّـنَ المعطِي، كَفَـرَا جَميعاً**).

أي: لأنَّ الدُّعاءَ والتَّأمينَ إنَّما يكونا في ارْتِكابِ الطَّاعةِ وحالِ الحَلَالِ، دون المعصيةِ وارتكابِ الحرامِ، فتأمَّلْ في المَقامِ يَظْهرْ لك المَرَام، فإنَّ المعطيَ قد يريدُ بعطائِهِ هذا تخليصَه مِن آثامِ الأنامِ يومَ القِيامة.

---

(١) في «ألفاظ الكفر»: «لو علم».

وفي «**الخلاصة**»: (**مَن قال: أَحْسَنْتَ، لِـمَا هو قبيحٌ شرعاً، أو: جَوَّدْتَ، كَفَرَ**)؛ أي: كما إذا قَتَلَ سارقاً أو شارباً[١].

(**ولدٌ فاسقٌ شَرِبَ الخمرَ أوَّلَ مرَّةٍ، وجاء أَقْرباؤُه[٢] أو مَن يَقْرُبُ إليه مِن أصدقائِهِ ونَثَروا عليه دنانيرَ أو دراهمَ أو أزهاراً أو أثماراً، كَفَروا**).

(**ولو لَمْ يَنْثُروا، ولكنْ قالوا: لِيَكُنْ**)؛ أي: شُربُه (**مُبارَكاً، كَفَروا أيضاً**)؛ أي: لأنَّ المعصيةَ التي هي شؤمٌ عَدُّوها مبارَكةً، فكأنَّهم جعلوا الحرامَ حلالاً مع زيادةِ البركةِ.

وفي معناهُ: لو خَلَعَ سلطانٌ أو أميرٌ على خطيبٍ أو إمامٍ أو واعظٍ أو مدرِّسٍ أو غيرِهم لباساً محرَّماً، فأَتَوه أصحابُه وقالوا له: مُبارَكٌ، اللَّهُمَّ إلَّا إنْ قَصَدوا بالـمُبارَكةِ: مباركةَ[٣] المنصِبِ، لا لُبسَ الخِلْعةِ.

قال: (**وأيضاً مَن قال حينَ شَرِبَ الخمرَ: فَرَحٌ لـمَن فَرِحَ بفَرحِنا، وخَسَارةٌ ونُقصانٌ لـمَن لَـمْ يَفرحْ بفَرَحِنا، كَفَرَ**).

أي: لأنَّ الفَرَحَ فَرْعُ الرِّضاءِ والمحبَّةِ، وهو بالمعصيةِ كُفْرٌ، والخسارةُ والنُّقصانُ لا يكونانِ إلَّا بالمعصيةِ لا بالطَّاعةِ؛ كما قال اللهُ تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦] وقال تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٣١] فلمَّا عَكَسَ القضيَّةَ وَقَعَ في تِيهِ الكُفرِ وحَضِيضِ البَليَّة.

(**ولو قال: حرمةُ الخمرِ لا تَثْبُتُ بالقرآنِ، كَفَرَ**).

أي: لأنَّه عارَضَ نصَّ القرآنِ، وأنْكَرَ تفسيرَ أهلِ الفُرقان، وقد قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا

---

(١) يعني: لو قال ذلك لأمير يقتل بغير حق، كما إذا قتل هذا الأمير سارقاً أو شارباً، فيقول له: جودت له، أو: أحسنت. انظر: «مجمع الأنهر» (٢/ ٥١١).

(٢) في «ت»: «أقرناؤه».

(٣) «مباركة» ليست في «أ».

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠] وفي الآيةِ مُبالَغاتٌ عظيمة عند فُهومٍ سَلِيمة، لا تُدْركُها عقولٌ سَقِيمة.

وفي «اليتيمة»[١]: (مَن أَنْكرَ حُرمةَ الخمرِ في القرآنِ كَفَرَ).

وفي «الخُلَاصة»: (مَن قال: مَن لا يَشْربُ مُسْكِراً فليس بمسلِمٍ، كَفَرَ).

(ومَن اسْتَحَلَّ شُربَ نبيذِ التَّمرِ إلى السُّكْرِ)؛ أي: إلى حَدِّ سُكْرِه (كَفَرَ)؛ أي: بخلافِ مَن استَحَلَّ قليلَه، خلافاً للشَّافعيَّةِ، حيثُ قالوا: ما أَسْكَرَ كثيرُه فقليلُه حرامٌ أيضاً.

(ومَن استَحَلَّ وَطْءَ امرأتِهِ حائضاً كَفَرَ، واللِّوَاطةَ معها كَفَرَ)؛ أي: سواءٌ كان حالَ حَيْضِها أو غيرَها.

وفي الأوَّلِ خلافٌ لبعضِ السَّلَفِ، حيثُ أباحوا له كما ذَكَرَه السُّيوطيُّ في تفسيرِه المأثورِ، المسمَّى بـ«الدُّرّ المَنْثور»، فالأَحْوطُ أنْ لا يُحْكَمَ بكفرِه حينئذٍ.

وفي «المحيط»: (استِحْلالُ الجِمَاعِ في الحيضِ كُفْرٌ، وقيل: اسْتِحلالُ الجِمَاعِ قبلَ الاستبراءِ)؛ أي: مِن غيرِ حيلةِ إسقاطِهِ (بدعةٌ وضلالةٌ وليس بكفرٍ[٢])؛ أي: لأنَّه حرامٌ بلا خلافٍ، إلَّا أنَّه ثَبَتَتْ حُرْمتُه بالسُّنَّةِ لا بنصٍّ في الآيةِ، وسيأتي تفصيلٌ حَسَنٌ في هذه المسألةِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

وفي «فوز النجاة»: (استِحلالُ الجماعِ حالةَ الحيضِ كفرٌ، وقَبْلَ الاستبراءِ بِدْعةٌ وضَلالةٌ).

وفي «المحيط»: (مع اعتقادِ النَّهْيِ في الاستبراءِ للحُرْمةِ: إنِ اسْتَحَلَّها قبلَ الاستبراءِ كَفَرَ، والإمامُ شمسُ الأئمَّةِ السَّرَخْسيُّ مالَ إلى التَّكْفيرِ مِن غيرِ تفصيلٍ، وكذا عن ابنِ رُسْتُمَ).

---

(١) في «أ» و«ب»: «التتمة»، والصواب المثبت.

(٢) في النسخ الثلاث: «بدعة وضلالة وكفر»، والمثبت من «ط» و«ألفاظ الكفر».

(وفـي «الفَتَـاوَى الصُّغْـرى» عن ابنِ رُسْـتُمَ: إنِ اسْـتَحَلَّ متـأَوِّلاً أنَّ النَّهي ليس للتَّحريـمِ، أو لَـمْ يَعْرفِ النَّهْـيَ)؛ أي: لَمْ يَبْلُغْه حديـثُ النَّهْي (لا يَكْفُر، ولو اسـتَحَلَّ مع اعتقـادِه أنَّ النَّهيَ للحرمـةِ كَفَرَ).

(وعن ابنِ رُسْتُمَ في «النَّوازل» التَّكفيرُ مُطْلَقاً)؛ أي: مِن غيرِ تفصيلٍ.

وفي «اليَتِيمة»: (مَن رأى)؛ أي: جَوَّز وأَباحَ (نِكاحَ امرأةِ أبيه)؛ أي: عَقْدَها أو وَطْأَها (صارَ مرتدًّا).

(ومَن تَمَنَّى عَدَمَ حُرْمةِ ما يَقْبُحُ في العقلِ كالظُّلْمِ وقولِ الزُّورِ كَفَرَ)

وفيه: أنَّه تقييدٌ ببعضِ ما تقدَّم، مع أنَّه لا عبرةَ في الشَّرعِ والنَّقلِ بتقبيحِ العَقْل.

(ومَن أَنْكَرَ حِكْمةَ مَطَرٍ أو نَفَى كَفَرَ، انتهى. وفيه نظرٌ لا يَخْفَى[1]).

وفي «المحيط»[2]: (ومَن قال بعدَ قُبلةِ أجنبيَّةٍ: هي لي حلالٌ، كَفَرَ).

(ومَن تَمنَّى أنْ لا يُحرَّمَ الأكلُ فوقَ الشِّبَعِ كَفَرَ؛ لأنَّ إباحتَه لا تليقُ بالحكمةِ)؛ أي: لأنَّ أكثرَ المَضرَّةِ مِن التُّخَمةِ ومَلْءِ المعدةِ، كما ثَبَتَ في السُّنَّةِ.

وفي «الجواهر»: (مَن قيل له: لِمَ لا تُزكِّي؟ فقال: إلى مَتَى أُعْطي هذهِ الغَرَامةَ؟ كَفَرَ).

(ولو قيل لـمَن وَجَبَ عليه الزَّكاةُ: أدِّ الزَّكاةَ، فقال: لا أُؤَدِّي، كَفَرَ) والصَّحيحُ التَّفصيلُ الذي ذَكَرَه بقوله:

(وقيـل: إذا قـال ذلـك على وجـهِ الـرَّدِّ)؛ أي: ردِّ حُكْـمِ اللهِ (والجحـودِ)؛ أي: أَنْكَـرَ وُجوبَها (كَفَـرَ، وإلَّا لا).

(ومَـن قـال لآخَـرَ: أَعِنِّـي بحقٍّ، فقـال: كلُّ أحـدٍ يُعينُ بحـقٍّ ـ أو: علـى حَقٍّ ـ فأمَّـا أنـا أُعِينُكَ بغيرِ حـقٍّ، أو: بظُلْـمٍ، قال بعـضُ العلمـاءِ: يَكْفُرُ).

---

(١) «لا يخفى»: ليست في «ألفاظ الكفر».

(٢) في «ألفاظ الكفر» زيادة: «واليتيمة».

أي: إنِ اسْتَحَلَّ ذلك؛ لقولِهِ تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المائدة: ٢].

(ومَن قال لآخَرَ: اذْهَبْ إلى فلانٍ ومُرْهُ بمعروفٍ، فقال: ماذا أضرَّني ـ أو قال: ماذا جَفَاني ـ حتَّى آمُرَه بمعروفٍ؟ كَفَرَ)

أي: باعتقادِ أنَّ الأمرَ بالمعروفِ ليس بواجبٍ، وأنَّه إنَّما يَأْمرُ به مَن يَأمرُ لعداوةٍ نفسيَّةٍ وخُصومةٍ دُنْيويَّةٍ.

وفي «**الظَّهيريَّة**»: **(مَن قيل له: أَلَا تأمرُ بالمعروفِ؟ فقال: ما فَعَلَ لي؟ أو قال: أيُّ ضَررٍ منه لي؟ أو قال: أنا اخْتَرْتُ العافيةَ، أو قال: ما لي بهذا الفُضول؟ كَفَرَ)**.

وفيه: أنَّه إذا قال: (أيُّ ضَررٍ منه لي؟) لا يَكْفُرُ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وكذا إذا قال: (أنا اخْتَرْتُ العافيةَ) وأرادَ به السُّكوتَ طَلَباً منه للسَّلامةِ ممَّا يَتوَقَّعُ فيه الفتنةَ والآفَةَ لا يَكْفُرُ، فقد قال عليه السَّلامُ: «إذا رأيتَ شُحًّا مُطَاعاً، وهَوًى مُتَّبعاً، وإعجابَ كلِّ ذي رأيٍ برأيِهِ، فعليكَ بخوَيِّصةِ نَفْسِكَ ودَعْ أَمْرَ العامَّةِ»[1].

وأمَّا إذا قال: (ما لي بهذا الفُضولِ؟) فيَكْفرُ، بخلافِ ما إذا أراد به أنَّ هذا أمرٌ يَتعلَّقُ بالأمراءِ، أو بالقُضاةِ ونحوِهم مِن العلماء، فإنَّه لا وجهَ لكُفْرِه.

وفي «**الخلاصة**»: **(أو قال لآمِرِ المعروفِ: جِئْتُم بالغَوْغاءِ، أو: بالشَّغَبِ، يُخافُ عليه الكُفرُ)**.

أي: إنْ أرادَ بنفسِ الأمرِ بالمعروفِ أنَّه غَوْغاءُ وشَغَبٌ، بخلافِ ما إذا أرادَ ما يَترتَّبُ عليه مِن بلاءٍ وتَعَب.

---

(١) رواه أبو داود (٤٣٤١)، والترمذي (٣٠٥٨) وحسنه، وابن ماجه (٤٠١٤)، من حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه.

وفي «الفتاوى الصُّغْرى»: (**مَن قال: إنَّه مجوسيٌّ، أو: بريءٌ مِن اللهِ إنْ كنتُ فَعَلْتُ كذا، وهو يَعْلَمُ أنَّه قد فَعَلَه، كَفَرَ، قال الفَضْليُّ: وتَبِينُ امرأتُه. ومَن قال: فهو يهوديٌّ أو نصرانيٌّ إنْ فَعَلْتُ كذا، وهو يَعْلَمُ بفِعْلِهِ، كَفَرَ**).

أقولُ: والصَّحيحُ التَّفصيلُ الآتي إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

وفي «**الجواهر**»: (**إنِ اعْتَقَدَ أنَّه يَكْفُرُ إنْ فَعَلَ يَكْفُرْ؛ لأنَّ الإقدامَ عليه يكونُ رِضاءً بالكفرِ، فليس له تَعَلُّقٌ بما تَقَدَّمَ؛ لأنَّه مفروضٌ فيما صَدَرَ عنه في الماضي، والإقدامُ عليه لا يكونُ إلَّا في الحالِ والاسْتِقْبال**).

وفي «**فوز النجاة**»[1]: (**مَن قال: يَعْلَمُ اللهُ أنِّي فَعَلْتُ هذا، وكان لَمْ يَفْعَلْ، كَفَرَ**).

أي: لأنَّه كَذَبَ على اللهِ عزَّ وجلَّ، وقد قال تعالى: ﴿**وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا**﴾ [الأنعام: ٢١].

(**ولو قال: يَعْلَمُ اللهُ أنَّه هكذا، وهو يَكْذِبُ، كَفَرَ**).

أقولُ: ولعلَّ الفرقَ بينَ المسألتينِ: أنَّ الأُولَى نِسبةٌ في الفعلِ، والثَّانيةَ نِسبةٌ في القول.

(**وكذا لو قال: اللهُ تعالى يَعْلَمُ أنَّكَ أحبُّ إليَّ مِن وَلَدي، وهو كاذبٌ فيه، كَفَرَ**).

قلت: ولا يُمْكِنُ صِدْقُه إلَّا إذا أرادَ به أنَّه أَحَبُّ مِن بعضِ الوجوه.

وفي «**المحيط**»: (**لو قال: اللهُ يَعلمُ أنِّي لَمْ أَزَلْ أَذْكُركَ بدعاءِ الخير، قال بعضُهم: يَكْفُرُ**).

أي: إنْ أرادَ به الدَّوَامَ الحقيقيَّ، فإنَّه لا يُتَصَوَّرُ وقوعُه، فيكونُ كاذباً على اللهِ، بخلافِ ما إذا أرادَ المبالَغةَ في الكثرةِ فإنَّه لا يَكْفُرُ إلَّا إذا كان ذِكْرُه له نادراً داخلاً في حَدِّ القِلَّةِ.

---

(١) في «ب»: «الفتاوى الصغرى».

(وإذا قال: هو يَهوديٌّ، أو نَصْرانيٌّ، أو مَجوسيٌّ، أو بريءٌ مِن الإسلام، وما أَشْبَهَ ذلك، إنْ فَعَلَ كذا، على أمرٍ في المستقبلِ، فهو يمينٌ عندنا، والمسألةُ معروفةٌ، فإنْ أَتَى بالشَّرطِ وعندَه أنَّه يَكْفرُ كَفرَ، وإنْ كان عندَه أنَّه لا يَكْفُرُ مَتَى أتى بالشَّرطِ لا يَكْفر، وعليه كفَّارةُ يمينٍ)؛ أي: لا غيرَ، ويكونُ قَصْدُه بذلك الكلامِ هو المبالغةَ عن امْتِناعهِ وتقبيحِهِ لذلك المَرَام.

(وإنْ حَلَفَ بهذه الألفاظِ على أمرٍ في الماضي وعندَه أنَّه لا يَكْفُرُ كاذباً، لا كفَّارةَ عليه لأنَّه غموسٌ)؛ أي: يَغْمِسُ صاحبَه في النَّارِ لكونهِ كبيرةً (فهل يَكْفرُ؟ فهو على ما ذكرنا)؛ أي: كما حرَّرْنا (وفي الماضي والمستقبلِ، إنْ كان عندَه أنَّه يَكْفُرُ كَفَرَ؛ لأنَّه رضاءٌ منه بالكفرِ، والرِّضَى بالكفرِ كفرٌ، وعليه الفتوى).

(ولـو قال: بـاللهِ وبروحِكَ، أو: برأسِـكَ، قال بعضُ المشـايخِ: يَكْفُـرُ)، حيثُ عَطَـفَ غيرَ اللهِ سـبحانهُ عليه، وشـارَكَه في تعظيمِـه لَدَيهِ.

(ولو قال: باللهِ وبترابِ قَدَمِكَ، كَفَرَ عندَ الكلِّ)؛ أي: لأنَّ في الأوَّلَيْنِ ما يُشْعِرُ بتعظيمِ اللهِ تعالى في الجملةِ، وفي الأخيرِ ما يُشيرُ إلى إهانتِهِ سبحانهُ وتعالى، حيثُ قابَلَ الرَّبَّ الخالقَ بترابِ قَدَمِ المخلوقِ، وما للتَّرابِ وربِّ الأرباب؟!

وفـي «المحيـط»: (قـال علـيٌّ الـرازيُّ: أخـافُ علـى مَـن يقـولُ: بحياتـي وحياتِـكَ، ـ ومـا أَشْـبَهَ ذلـك ـ الكُفـرَ)؛ أي: لظاهـرِ قولـهِ تعالـى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، ولقولـهِ عليـه الصَّـلاةُ والسَّـلامُ: «مَـن حَلَـفَ بغيـرِ اللهِ فَقَـدْ أَشْـرَكَ»، ولكـنْ لمَّـا كان الحالِـفُ أراد مُجـرَّدَ تعظيـمِ نَفْسِـه أو نَفْـسِ مخاطَبِـه فـي الجملـةِ، لا علـى وَجْـهِ المقابَلـةِ والمشـارَكةِ مـا يُجْـزمُ بكُفْـرِه.

ويَدْخُلُ في قولهِ: (وما أَشْبهَ ذلك) لو حَلَفَ بالنَّبيِّ، أو روحِ النبيِّ، وحياةِ النَّبيِّ، أو بالكعبةِ، أو الأمَانةِ، وأمثالِ ذلك.

(ولو قال: إنَّ[١] **العامَّةَ يقولونهُ ولا يَعْلمونهُ لقُلْتُ: إنَّه شِرْكٌ)**؛ أي: خَفِيٌّ **(لأنَّه لا يمينَ)**؛ أي: مُنعقِدةً **(إلا بالله تعالى، فإذا حلف بغير الله فقد أشرك)**؛ أي: ظاهِراً، أو شابَهَ المشرِكِينَ.

(وقال ابنُ مسعودٍ: لَأَنْ أَحْلِفَ بغيرِ اللهِ صادِقاً أشدُّ وأَنْكَرُ عَلَيَّ مِن أنْ أَحْلِفَ باللهِ كاذِباً).

(أو قال: لَأَنْ أَحْلِفَ باللهِ كاذِباً أَحَبُّ إليَّ مِن أنْ أَحْلِفَ بغيرِ اللهِ صادقاً)[٢].

قلتُ: وهذه الرِّوايةُ صريحةٌ في عَدَمِ كُفْرِ مَن حَلَفَ بغيرِ اللهِ كما لا يَخْفَى.

وفي «**الفتاوى الصُّغرى**»: **(مَن قال لآخَرَ بالفارسيَّة: أي بار خُدَاي مَن، عالِماً بالمَعْنَى وقاصِداً به، كَفَرَ).**

(وقال أبو القاسم، وفي «الظَّهيريَّة»: وأكثرُ المشايخِ على أنَّه يَكْفُرُ مُطْلَقاً، عَلِمَ المعنى أو لَمْ يَعْلَمْ، قَصَدَه أو لَمْ يَقْصِدْه).

قلت: هذا مُشْكِلٌ؛ لأنَّه إذا سَمِعَ كلمةً عَجَمِيَّةً ولَمْ يَعلمْ معناها، واستَعْمَلَها استعمالَ الأَعْجامِ في المخلوقِ على وَفْقِ مُقْتَضَاها، كيف يَكْفُرُ مع أنَّه لم يَقْصِدْ ما يَقتضِي فَحْواها؟

ثم رأيتُ في «منهاج المصلِّين» مسائلَ:

منها: أنَّ الجاهلَ إذا تَكلَّمَ بكلمةِ الكفرِ ولَمْ يَدْرِ أنَّها كُفْرٌ، قال بعضُهم: لا يكون كفراً، ويُعْذَرُ بالجهلِ، وقال بعضُهم: يَصيرُ كافراً.

ومنها: أنَّه إذا أَتَى بلفظةِ الكفرِ وهو لا يَعْلَمُ أنَّها كُفْرٌ، إلَّا أنَّه أتَى بها عن اختيارٍ، يَكْفُرُ عند عامَّةِ العلماءِ، خلافاً للبعضِ، ولا يُعْذَرُ بالجهل.

---

(١) في «ولو قال إن»: كذا في النسخ و«ط» ونسختي «ألفاظ الكفر»، ولعل صوابها: «قال: ولولا أن...».

(٢) رواه بهذا اللفظ عبد الرزاق في «المصنف» (١٥٩٢٩).

ومنها: أنَّ مَن اعْتَقَدَ الحرامَ حلالاً، أو على القَلْبِ، يَكْفُر، أمَّا إذا قال لحرامٍ: هذا حلالٌ، لترويجِ السِّلعةِ، أو بحُكْمِ الجهلِ، لا يكونُ كُفراً، انتهى.

وقد نقل صاحبُ «المُضْمَرات» عن «الذَّخيرة»: أنَّه إذا كانَ في المسألةِ وجوهٌ تُوْجِبُ التَّكفيرَ، ووَجْهٌ واحدٌ يَمنَعُ التَّكفيرَ، فعلى المُفْتي أنْ يميلَ إلى الذي يَمنعُ التَّكفيرَ تَحسيناً للظَّنِّ بالمسلمِ، ثُمَّ إنْ كان نيَّةُ القائلِ الوجهَ الذي يَمنعُ التَّكفيرَ فهو مُسْلِمٌ، وإنْ كان نيَّتُه الوجهَ الذي يُوْجِبُ التَّكفيرَ لا يَنفعُه فَتْوَى المُفتي، ويُؤْمَرُ بالتَّوبةِ والرُّجوعِ عن ذلك، وبتجديدِ النِّكاحِ بَيْنَه وبَيْنَ امرأتِهِ.

(**ومَن قال: عُبيدُ اللَّهِك، أو: عُبيدُ العَزِيزك**[1]**، وما أَشْبَهَ ذلك**)؛ أي: ممَّا أُضيفَ العبدُ إلى اسمٍ مِن أسمائهِ سبحانَهُ (**بإلحاقِ الكافِ في آخِرِه عَمْداً، كَفَرَ**)؛ أي: لأنَّه أَتى بالتَّصغيرِ الموضوعِ للتَّحقيرِ والمُتَبادِرِ أنَّه راجعٌ إلى المضافِ إليه، لكنْ إنْ أراد بهِ تَصغيرَ المضافِ لا يَكْفُرْ؛ لأنَّه يَصيرُ معناه: عبداً للهِ.

وهذا إذا كان عالِماً، ولذا قال: (**وإنْ كان جاهلاً لا يَدْرِي ما يقولُ، ولَمْ يَقْصِدْ به الكفرَ، لا يُقالُ: إنَّه كَفَرَ**)، ويَحْتمِلُ أنَّه أَدْخَلَ الكافَ لغواً أو سهواً.

(**سُئِلَ الإمامُ الفَضْليُّ عن الجَوَازاتِ التي يَتَّخِذُها الجُهَّالُ للقادِمِ، فقال: كلُّ ذلكَ لَهْوٌ ولَعِبٌ وحرامٌ، ومَن ذَبَحَ شاةً في وجهِ إنسانٍ في وقتِ الخِلْعَةِ أو القُدومِ وما أَشْبهَ ذلك مِن الجَوَازات ـ وفي «المحيط»: أو اتَّخذَ جَوَازاتٍ ـ كَفَرَ**)؛ أي: إذا لَمْ يُسمِّ اللهَ تعالى في ذَبْحِها، أو شارَكَ القادِمَ في التَّسميةِ، وأمَّا بدونِ ذلك فلا يَظْهَرُ وجهٌ لكُفْرِه في هذه المسألةِ.

وفي «**الظَّهيريَّة**»: (**سلطانٌ عَطَسَ، فقال له رجلٌ: يَرْحَمُكَ اللهُ، فقال آخَرُ: لا يُقالُ للسُّلطانِ هكذا، كَفَرَ الآخَرُ**).

---

(١) في «ب» و«ط» و«ألفاظ الكفر»: (عبد الله ك عبد العزيز ك)، وفي «ت»: «عبد الله وعبد العزيز ك»، والمثبت من «أ» وهو المناسب للشرح الآتي.

أي: إذا أراد بقولِهِ: (لا يقالُ): لا يَجوزُ شرعاً، بخلافِ ما إذا أرادَ به أنَّه لا يُقالُ ذلك عُرْفاً. وكذا إذا قال رجلٌ للسُّلطان: السَّلامُ عليكم، فقال له آخَرُ: هذا لا يُقالُ للسُّلطان.

ثُمَّ قال: (**ولو قال لواحدٍ مِن الجَبَابِرة: يا إله، أو: يا إلهي، كَفَرَ**).

أقول: وإنَّما قَيَّده بكونهِ مِن الجبابِرةِ لأنَّه إذا كان يَكْفُرُ مع أربابِ الإكراهِ فغيرُه بالأَوْلى.

(**ومَن قال لمخلوقٍ: يا قُدُّوسُ، أو: القيُّومُ، أو: الرَّحمنُ، أو قال اسماً مِن أسماءٍ تَخْتصُّ الخالِقَ، كَفَرَ**)، انتهى.

وهو يُفيدُ أنَّه مَن قال لمخلوقٍ: يا عَزيزُ، ونحوَه، يَكْفُرْ، إلَّا إنْ أراد به المعنَى اللُّغويَّ لا الخُصُوصَ الاسميَّ، والأَحْوطُ أنْ يقولَ: يا عبدَ العزيزِ.

وأمَّا ما اشْتَهَرَ مِن التَّسميَةِ بعبدِ النَّبيِّ فظاهِرُه كُفْرٌ، إلَّا إنْ أرادَ بالعبدِ المملوكَ.

وفي «**المحيط**»: (**ذُكِرَ في «واقعاتِ» النَّاطِفيِّ**[1]: **إذا قال أهلُ الحربِ لمسلم: اسْجُدْ للمَلِكِ وإلَّا قَتَلْناكَ، فالأفضلُ أنْ لا يَسجُدَ؛ لأنَّ هذا كُفْرٌ صورةً، والأفضلُ أنْ لا يأتيَ بما هو كُفْرٌ صورةً وإنْ كان في حالةِ الإكراهِ**).

يعني: ولا سيَّما مع الإكراهِ من العَسْكريِّ، لا مِن السُّلطانِ، وفيه خلافٌ مشهورٌ سيأتي بيانُه.

(**ومَن سَجَدَ للسُّلطانِ بنيَّةِ العبادةِ، أو لَمْ يُحْضِرْها بباله، فَقَدْ كَفَرَ**).

وفي «**الخلاصة**»: (**ومَن سَجَدَ لهم إنْ أرادَ به التَّعظيمَ**)؛ أي: كتعظيمِ اللهِ سبحانهُ وتعالى (**كَفَرَ، وإنْ أرادَ به التَّحيَّةَ اخْتارَ بعضُ العلماءِ أنَّه لا يَكْفُرُ**). أقولُ: وهذا هو الأظهرُ.

---

(١) «الواقعات في الفروع» لأبي العباس أحمد بن محمد بن عمر الناطفي، المتوفى سنة (٤٤٦هـ)، وقد تقدم ذكر كتابه: «الأجناس في الفروع».

وفي «الظَّهيريَّة»: (قال بعضُهم: يَكفُرُ مُطْلَقاً، هذا إذا سَجَدَ لأهلِ الإكراهِ)؛ أي: لـمَن يَتأتَّى منه الإكراهُ ويَتحقَّقُ منه ذلك بأنَّه أُكْرِهَ عليه؛ (مِثْلَ الملِكِ عند أبي حنيفةَ، أو كلِّ قادرٍ على قتلِ السَّاجدِ)؛ أي: إنِ امْتَنَعَ (عندَ أبي يوسُفَ ومحمدٍ).

(أمَّا إذا سَجَدَ لغيرِ أهلِ الإكراهِ)؛ أي: ولو أُمِرَ به (على القولين يَكْفرُ عندهم بلا خلافٍ).

(وأمَّا تَقبيلُ الأرضِ فهو قريبٌ مِن السُّجودِ، إلَّا أنَّ وَضْعَ الجبينِ أو الخدِّ على الأرضِ أفحشُ وأقبحُ مِن تقبيلِ الأرضِ).

أقولُ: ووَضْعُ الجبينِ أقبحُ مِن وَضْعِ الخدِّ، فينبغي أنْ لا يَكْفُرَ إلَّا بوَضْعِ الجبينِ دونَ غيرِه؛ لأنَّ هذه سجدةٌ مختصَّةٌ للهِ تعالى.

قال: (وأمَّا تقبيلُ اليدِ؛ فإنْ كان المُحيَّا ممَّن يَحِقُّ إكرامُه شرعاً، بأنْ كان ذا عِلْمٍ)؛ أي: صاحبَ علمٍ وعملٍ (أو شَرَفٍ)؛ أي: سيادةٍ ذاتِ سعادةٍ، (يُرجَى له أنْ ينالَ الثَّوابَ؛ كما فعلَه زيدُ بنُ ثابتٍ بابنِ عبَّاسٍ[١]).

(وأمَّا مَن فَعَلَ ذلك لصاحبِ الدُّنيا يَفْسُقُ)؛ أي: إذا فَعَلَ ذلك لمجرَّدِ دُنْيَا، أو لـمَنْصِبِه وغِنَاه، بخلافِ ما إذا فَعَل ذلك لإحسانٍ سَبَقَ منه، أو أراد دَفْعَ ظلمٍ عنه أو عن غيرِه، فإنَّه يُكْرهُ لكنَّه لا يَفْسُقُ، وأصلُ ذلك حديثُ: «مَن تَوَاضَعَ لغنيٍّ لأَجْلِ غِنَاه ذَهَبَ ثُلُثَا دِينِه»[٢] لأنَّ آلةَ العبادةِ قلبٌ ولسانٌ وجوارحُ، وفي تعظيمِ الغنيِّ لا بدَّ مِن استعمالِ اللِّسانِ والجوارِحِ، كذا قيل.

---

(١) رواه البلاذري في «أنساب الأشراف» (١/ ٤٦٦)، والدينوري في «المجالسة» (١٣١٤).

(٢) رواه البيهقي في «الشعب» (١٠٤٤) و(١٠٤٥) من حديثي أنس وابن مسعود وضعفهما. وقال ابن الصلاح في «فتاواه» (ص: ١٨): هذه الأحاديث وإن لم تثبت من حيث الرواية، فما تقتضيه من ذم إكرام الغني لغناه وإهانة الفقير ثابت صحيح... لكنها لا تتناول من أكرم الغني مطلقاً بل من أكرم الغني من أجل غناه.

وأقول: لا يُتصوَّرُ التَّعظيمُ إلَّا مِن القلبِ، فكأنَّ القائلَ به أرادَ أنَّ هذا إذا كان تعظيمُه باللِّسانِ والأركانِ ظاهراً، ولا يكونُ بالجَنان باطناً، وإلَّا فيَذهَبُ دينُه كلُّه.

هـذا والحديـثُ رواه البيهقـيُّ وغيـرُه بأسـانيدَ ضعيفةٍ، وفـي روايـةٍ للدَّيلميِّ: «لَعَـنَ اللهُ فقيـراً تَواضَـعَ لغنـيٍّ مِن أجلِ مالـِه، مَن فَعَلَ ذلك فقـد ذَهَبَ ثُلُثَـا دِينِه»[1].

وفي «**الخلاصة**» و«**الفتاوى الصغرى**» **أيضاً**: (**قال الإمامُ أبو منصورٍ الماتُريديُّ: مَن قال لسلطانِ زمانِنا: عادلٌ، كَفَرَ؛ لأنَّه لا شَكَّ في جَوْرِه، والجَوْرُ حرامٌ بيقينٍ، ومَن جَعَلَ ما هو حرامٌ بيقينٍ حلالاً أو عَدْلاً فقد كَفَرَ**).

أي: إلَّا إنْ أراد به أنَّه عادِلٌ عن الحقِّ؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]؛ أي: عن توحيدِه يَميلون.

فإنْ قُلْتَ: كما أنَّه يقعُ منه الجَورُ يقعُ منه العدلُ؟

قلتُ: لمَّا كان جَورُ سلطانِ زمانِنا أكثرَ فلا يُقالُ: إنَّه عادلٌ، كما لا يُقالُ لـمَن يُصلِّي نادراً: إنَّه مُصَلٍّ، ولا لمَن يتَّقي معصيةً واحدةً: إنَّه مُتَّقٍ، ولا لـمَن وَقَعَ منه معصيةٌ أحياناً: إنَّه فاسقٌ، فإنَّ الحُكمَ للأغلبِ، كما في العالِم والجاهلِ، والعارفِ والغافلِ.

(**ثم قالا: قال محمدٌ: إذا أُكْرِه على الكفرِ بتَلَفِ عضوٍ وما أَشْبَه ذلك**)؛ أي: مِن ضربٍ مؤلمٍ أو جراحةٍ (**إنْ تَلَفَّظَ بالكفرِ وقلبُه مُطْمئنٌّ بالإيمانِ، ولم يَخْطُرْ ببالهِ شيءٌ سوى ما أُكْرِه عليه، لا يُحْكَمُ بكفرِه؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾** [النحل: ١٠٦]، **وإنْ خَطَرَ بباله أنْ يُخْبِرَ عن كفره في الماضي كاذباً، وقال: أَرَدْتُ بذلك حين تَلَفَّظْتُ جواباً لكلامِهم، وما أَرَدْتُ كُفراً مستقلًّا، يُحْكَمُ بكفرِه**

---

(١) انظر: «مسند الفردوس» (٣/ ٤٦٧)، ورواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٣٢٦) من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وقال: هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ.

قضاءً)؛ أي: حكومةً لا دِيَانةً (حتَّى يُفرِّقُ القاضي بينَه وبينَ امرأتِهِ؛ لأنَّه عَدَلَ عن إنشاءِ ما أُكْرِه عليه، ويَحْكي عن كفرِه في الماضي، وهو غيرُ الإنشاءِ وهو غيرُ مُكْرهٍ عليه).

(ومَن أَقرَّ بكفرٍ في الماضي طائعاً، ثُمَّ قال: أَرَدْتُ الكذبَ، يَكْفُرُ ولا يصدِّقُه القاضي؛ لأنَّ الظاهِرَ هو الصِّدقُ حالَ الطَّوَاعيَةِ، ولكنْ يُدَيَّنُ)؛ أي: يُقْبَلُ قولُه دِيانةً (ولا يَكْفُرُ؛ لأنَّه ادَّعى مُحتَمِلَ لَفْظِهِ).

(ولو قالتْ زوجةُ أسيرٍ لتَخْلُصَ[1]: إنَّه ارْتَدَّ عن الإسلام وبِنْتُ منه، فقال الأسيرُ: أَكْرَهَني مَلِكُهم بالقتلِ على الكفرِ باللهِ، ففَعَلْتُ مُكْرَهاً، فالقولُ لها، ولا يُصَدَّقُ الأسيرُ إلَّا بالبيِّنةِ).

(ولو قالَتْ للقاضي: سَمعْتُ زوجي يقولُ: المسيحُ ابنُ اللهِ، فقال: إنَّما قُلْتُ حكايةً عمَّن يقولُه، فإنَّه[2] أَقَرَّ أنَّه لَمْ يتكلَّمْ إلَّا بهذه الكلمةِ، بانَتْ منه امرأتُه).

(ولو قال: إنِّي قُلْتُ: يقولون: المسيحُ ابنُ الله، أو قال: قلتُ: المسيحُ ابنُ الله قولُ النَّصارى، فلَمْ تَسمَعْ بعضَ كلامي وكذَّبَتْني، فالقولُ قولُ الزَّوجِ مع يمينِهِ).

(وكذا لو قال: أَظْهَرْتُ ما سَمِعَتْ وأَخْفيتُ[3] ما بَقِي موصولاً، فالقولُ قولُه).

(قال محمدٌ: إنْ شَهِدَ الشُّهودُ أنَّهم سَمْعوه يقولُ: المسيحُ ابنُ اللهِ، ولَمْ يَقُلْ غيرَ ذلك، يُفرِّقُ القاضي بينَهما ولا يُصدِّقه).

***

---

(١) في «ب» و«ت» و«ط»: «تخلَّص»، والمثبت من «أ» و«ألفاظ الكفر».

(٢) قوله: «فإنه»، كذا في النسخ الثلاث، وفي «ألفاظ الكفر»: «فإن»، ولعلها الأنسب بالسياق.

(٣) في «ب» و«ط»: «وأبقيت»، والمثبت من باقي النسخ و«ألفاظ الكفر» وهو الأنسب بالسياق.

فصل

في المرض والموت والقيامة

(**مَن قال: كان اللهُ ولَمْ يكنْ شيءٌ**)؛ أي: معه أو قَبْلَه (**وسيكونُ اللهُ ولا يكونُ شيءٌ، كَفَرَ؛ لأنَّه قولٌ بفناءِ الجنَّةِ والنَّار**)؛ أي: وهما باقِيَتانِ؛ لقولِهِ تعالى في حقِّهما وأهلِهما: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾، ولا عبرةَ بقولِ الجهميَّةِ وخلافِهم في هذه القضيَّة.

(**ومَن قال لمَن بَرِئَ مِن مَرَضه: فلانٌ أَرْسَلَ الحمارَ ثانياً، كَفَرَ**).

(**ومَن قال لمَن مات: بَذَلَ[1] روحَهُ لك، أو قال للمُعزِّي: ما نَقَصَ مِن روحهِ ليَزِدْ[2] في رُوحِك، يُخْشَى عليه الكفرُ**)؛ أي: إنِ اعْتَقَدَ وقوعَ ذلك؛ لقولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ [فاطر: ١١].

ولقولِهِ تعالى: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا﴾ [المنافقون: ١١].

وإلَّا فيكونُ كاذباً في قوله.

(**ولو قال: زادَهُ اللهُ في رُوحِكَ، فهذا خطأٌ وجهلٌ ومذهبُ أهلِ غيرِ السَّدَاد**).

قلت: وكذا إذا قال: زادَ اللهُ في عُمرِكَ، وأطالَ اللهُ تعالى عمرَكَ، وأَبْقاكَ اللهُ، ونحوَ ذلك.

(**قال: وكذا إذا قال: نَقَصَ مِن روحِهِ وزاد في رُوحِكَ**).

(**ومَن قال بالفارسيَّة: فلان بمرد جان بتو سبرد**)؛ أي: مَن قال لآخَرَ: مات فلانٌ وفاضَ روحُه إليكَ (**كَفَرَ**)؛ أي: لأنَّه خالَفَ قولَه تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١]، والظاهِرُ أنَّه يكونُ كَذباً لا كُفْراً.

---

(١) في «ب»: «بدَّل».

(٢) في «أ» و«ألفاظ الكفر»: «ليزيد»، وفي «ط»: «ليزداد»، ووقع مكانها في «ت» بياض، والمثبت من «ب».

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّه إلى هنا[١] مِن كلامِ الجامِعِ حيثُ ما نَسَبهُ إلى أحدٍ، ثُمَّ قال على ما في نسخةٍ: (وفي «فتاوى قاضي خان»: (مَن قال: فلانٌ لا يموتُ بنَفْسِهِ[٢]، يُخْشَى عليه الكفرُ).

أي: إنْ أرادَ أنَّه لا يموتُ إلَّا بالقتلِ، وإلَّا فكلُّ أحدٍ لا يموتُ بنَفْسِه، وإنَّما يموتُ بإماتةِ اللهِ له بقَبْضِ مَلَكِ الموتِ لروحِهِ.

(ومَن قال: **أَمَاتَهُ اللهُ قبلَ موتِهِ، كَفَرَ**)؛ أي: إنْ أراد إخباراً، بخلافِ ما إذا قَصَدَ دعاءً.

(**ومَن قال: كان يَنْبَغي الميِّتُ لله، أو: لا يَنْبَغي، كَفَرَ**)؛ أي: إذا أرادَ أنَّه كان يَليقُ وجودُ الميِّتِ أو نَفْيُه لله.

(**ومَن قال لـمَن مات ابنُه: كان يَنْبَغي للهِ، أو: لا يَنْبَغي للهِ أنْ يَقْبِضَ، كَفَرَ**).

(**ومَن قال: فلانٌ أعطَى روحَه للسيِّد، أو: لفلانٍ، أو: أَبْقَى روحَه له، كَفَرَ**).

(**ومَن قال لأهلِ الميتِ: كان اللهُ أَحْوَجَ إليه مِنكم، كَفَرَ**)؛ أي: لأنَّ اللهَ هو الغنيُّ الحميدُ، والصَّمَدُ المجيدُ، لا يَحْتاجُ إلى أحدٍ، وكلُّ أحدٍ محتاجٌ إليه.

ثُمَّ قال: (**واعْلَمْ أنَّ مَن أَنْكَرَ القيامةَ، أو الجنَّةَ أو النَّارَ**)؛ أي: وجودَهما في الجملةِ، لاختلافِ المعتزلةِ في كونِهما موجودَتَينِ الآنَ (**أو الميزانَ والصِّراطَ والحسابَ**) فيه: أنَّ المعتزلةَ يُنْكرونَ المسائلَ الثَّلاثَ (**أو الصَّحائفَ المكتوبةَ فيها أعمالُ العِبَاد، يَكْفُر**)؛ أي: لثُبوتِها بالكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ الأمَّةِ.

(**ولو أَنْكَرَ البعثَ فكذلك**)؛ أي: اتِّفاقاً.

---

(١) أي: من أول الفصل إلى هنا.

(٢) في «أ»: «لا يموت بموت نفسه»، وفي «ب»: «لا يموت نفسه»، والمثبت من «ت» و«ألفاظ الكفر»، وهو المناسب لما سيأتي في الشرح.

(ومَن قال لمظلومٍ: أين تَجِدُني في ذلك الازْدِحام، أو: في ازْدِحامِ القيامةِ، يَكْفُرْ)؛ أي: لأنَّه نَفَى قدرةَ الخالقِ على الجمعِ بينَه وبينَ الخصمِ.

(ومَن قيل له: لو لم تُعْطِني الحقَّ اليومَ لأَعْطَيْتَه يومَ القيامةِ[1]، فقال المديونُ: كثيراً ما ينبغي[2] إلى يومِ القيامةِ، كَفَرَ)؛ أي: إنِ استَبْعَدَ وقوعَه وتحقُّقَه، لا إنْ أرادَ طولَ الزَّمان بَيْنَه وبَيْنَه.

(ومَن قال لمديونهِ: أَعْطِ دراهِمِي في الدُّنيا، فإنَّه لا دراهمَ في القيامةِ، يعني: يُؤْخَذُ مِن حسناتكَ، فقال: زِدْني تَأْخُذْ في يومِ القيامة، أو: اطْلُبْ في القيامة، أو قال: زِدْني أُعْطِكَ كلَّه ـ أو: جملةً ـ في القيامةِ، كَفَرَ)؛ أي: لأنَّ ظاهِرَه إنكارُ يومِ القيامةِ، ونَفْيُ خوفِ العقوبةِ، أو استِهْزاءٌ بما ثَبَتَ في السُّنَّةِ من أَخْذِ الحَسَنة.

قال: **(كذا أجابَ الشَّيخُ الإمامُ الفَضْليُّ وكثيرٌ مِن أصحابنا)**.

(ومَن قال: أَعْطِني بُرًّا أُعْطِكَ يومَ القيامةِ شعيراً، أو على العَكْسِ، كَفَرَ)؛ أي: لأنَّه صريحٌ في الاسْتِهْزاء.

وفي **«الفتاوى الصغرى»** أو **«قاضي خان»**: **(مَن قال لدائنِ العَشَرةِ: أعطِني عشرةً أُخْرَى تأخُذْ يومَ القيامةِ عشرين، كَفَرَ)**.

(ولو قال: ماذا لي والمحشرِ؟ أو قال: لا أخافُ المحشرَ، أو قال: لا أخافُ القيامةَ، كَفَر).

وفي **«الحاوي»**: **(مَن زَعَمَ أنَّ الحيواناتِ سِوَى بني آدَمَ لا حَشْرَ لها كَفَرَ)**.

أي: لثُبوتِ القِصَاصِ بينَ البهائمِ بالأحاديثِ الثَّابتةِ، ثُمَّ يُقالُ لها: كُوني تُراباً، فتَصِيرُ تراباً، فعند ذلك: ﴿وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾ [النبأ: ٤٠][3].

---

(١) بعدها في «ط» زيادة: «كثيراً».

(٢) في «ط»: «يبقى».

(٣) رواه الحاكم في «المستدرك» (٨٧١٦) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما موقوفا.

(وإنْ زَعَم ذلك)؛ أي: نَفْيَ الحشرِ في بني آدَمَ (كَفَرَ)؛ أي: للأدلَّةِ القاطعةِ.

(ومَن قال: لا أدري لِمَ خَلَقَني اللهُ تعالى إذا لَمْ يُعْطِني مِن الدُّنيا شيئاً قطُّ، أو: مِن لذَّتها شيئاً، قال أبو حامدٍ: كَفَرَ).

أي: لكونهِ خُلِقَ للعبادةِ والمعرفةِ ولَمْ يَعْرِفْ ذلك؛ كما في قولهِ تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، ولاعْتراضهِ على اللهِ تعالى أيضاً في جَعْلهِ فقيراً، ولذا قال ﷺ: «كاد الفَقْرُ أنْ يكونَ كُفراً»[1].

(ولو قال: لا أَدْرِي لِمَ خَلَقَ اللهُ تعالى فلاناً؟ كَفَرَ)؛ أي: لأنَّه أنْكَرَ على اللهِ خَلْقَه.

وفي «الجواهر»: (مَن قال: لو أَمَرَني اللهُ أنْ أَدْخُلَ الجنَّةَ مع فلانٍ لا أدخُلُها)؛ أي: كَفَرَ في الحالِ؛ لأنَّه عَزَمَ على مخالفةِ الأمرِ في الاستقبالِ، ومخالفةُ الأمرِ بمعنَى نَفْيِ قبولهِ كُفْرٌ.

وفي «الخلاصة»: (أو قال: إنْ أعطاني اللهُ الجنَّةَ دونَكَ ـ أو: دونَ فلانٍ ـ لا أريدُها، أو: لا أريدُها مع فلانٍ، أو قال: أُريدُ اللِّقاءَ ولا أريدُ الجنَّةَ، كَفَرَ)؛ أي: للمعارَضةِ في الإرادة.

وفي «الظَّهيريَّة»: (أو: لا أدخلُها دونَكَ، أو قال: لو أُمِرْتُ أنْ أدخلَ الجنة مع فلانٍ لا أَدْخلُها، أو قال: لو أعطاني اللهُ الجنَّةَ لأَجْلِكَ ـ أو: لأَجْلِ هذا العملِ ـ لا أريدُها، كَفَرَ).

وفي «الخلاصة»: (مَن قيلَ له: دَعِ الدُّنيا لتنالَ الآخرةَ، فقال: لا أَتْركُ النَّقْدَ بالنَّسيئةِ، كَفَرَ).

---

(١) رواه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٢٠٦)، وابن الجوزي في «العلل» (١٣٤٦)، من حديث أنس رضي الله عنه. قال ابن الجوزي: لا يصح عن رسول الله ﷺ.

وفي «الظَّهيريَّة»: (يَنْبَغي الخبزُ في الدُّنيا، فلْيَكُنْ في الآخرةِ ما كان، أو: ما شاء[١]، كَفَرَ).

وفي «المحيط»: (مَن تَلَفَّظَ بكلمةٍ مستكرَهةٍ، فقال لهُ آخَرُ: أيَّ شيءٍ تَصْنعُ؟ قد لَزِمَكَ الكفرُ، وإنْ لَمْ يكنْ كَفَرَ)؛ أي: بتلك الكلمةِ (فقال: أيَّ شيءٍ أصنعُ إذا لَزِمَني الكفرُ؟ كَفَرَ) وفيه بحثٌ لا يَخْفَى.

(ومَن قال: أنا بريءٌ مِن الثَّوابِ والعقابِ، أو: مِن الموتِ والثَّوابِ، فقد قيل: إنَّه يَكْفُرُ؛ أي: بناءً على إنكارِه الأمرَ المقطوعَ به) في ثبوتِ الثَّوابِ والعقابِ، ووقوعِ الموتِ بلا ارْتِيابٍ، والصحيحُ أنَّه لا يَكْفُرُ؛ لأنَّ البراءةَ منها كنايةٌ عن عَدَمِ الالتفاتِ إليها.

وفي «الخلاصة»: (مَن قال لآخَرَ: أَذْهبُ معكَ إلى حافرِ[٢] جهنَّمَ، أو: إلى بابِها، ولكنْ لا أدخُلُ، كَفَرَ).

وفيه نظرٌ؛ إذ معناهُ: إنِّي أوافِقُكَ في كلِّ معصيةٍ إلَّا الكفرَ، ولا محذورَ فيه إلَّا الفِسْقُ، ويدلُّ على ما قُلنا قولُه: (ومَن قال: إلى جهنَّمَ، أو: طريقِ جهنَّمَ، يَكْفُرُ عند البعضِ)؛ لأنَّه مع قولِهِ: (لكنْ لا أدخلُها) كيف يَكْفُرُ بلا خلافٍ وبدونهِ يَكْفُرُ باختلافٍ؟

وفي «الفتاوى الصُّغرى»: (مَن قال حينَ اشتدَّ مرضُه أو اشْتَدَّتْ علَّتُه: يا اللهُ[٣] أَمِتْني إنْ شئتَ مؤمناً وإنْ شئتَ كافراً، كَفَرَ)؛ أي: لاستواءِ الكفرِ والإيمانِ عندَه، وإنْ كان تَعَلُّقُ المشيئةِ بهما مُبْهَماً.

---

(١) في «ألفاظ الكفر»: «أو ما شاء الله».

(٢) في «ط»: «حافة».

(٣) في «أ» و«ب» و«ط» و«ألفاظ الكفر»: «ما شاء الله»، والمثبت من «ت» وهو المناسب للسياق.

(ومَن قال حينَ تُصيبُه مُصيباتٌ مختلفةٌ: يا ربِّ! أَخَذْتَ مالي وأَخَذْتَ كذا وكذا، فماذا تَفْعلُ أيضاً؟ أو قال: ماذا تريدُ أنْ تَفْعلَ؟ أو قال: ماذا بَقِيَ أنْ تَفعلَ؟ وما أَشْبهَ ذلك مِن الألفاظِ، فأجابَ عبدُ الكريمِ بنُ محمدٍ[1]: إنَّه يَكْفُرُ ولا يُصَدَّقُ بقولِهِ: أَخْطأْتُ).

أي: لأنَّ ظاهرَ كلامهِ الاعتراضُ على فعلهِ الماضي والآتي.

وفي «الجواهر»: (مَن قال: ماذا تَقْدِرُ أنْ تَفعَلَ في غيرِ السَّعيرِ؟ أو: فوقَ السَّعيرِ؟ كَفَرَ)؛ أي: لحَصْرِ قُدرتهِ في تعذيبِ السَّعِيرِ.

(ومَن قال إذا أَعْطَى عالِمٌ فقيراً درهماً: يُضْرَبُ الطَّبلُ، أو: يَضْربُ الملائكةُ الطَّبلَ يومَ القيامةِ، أو: في السَّماواتِ، كَفَرَ)؛ أي: لأنَّه ادَّعى عِلْمَ الغيبِ، وكَذَبَ على الملائكةِ ونَسَبَهم إلى فعلِ اللَّغْو.

وفي «الظَّهيريَّة»: (السَّاحِرُ إذا عُلِمَ أنَّه ساحرٌ يُقتَلُ ولا يُسْتتابُ، ولا يُقْبَلُ قولُه: أَتْركُ السِّحرَ وأتوبُ، بل إذا أَقَرَّ أنَّه ساحرٌ فقد حَلَّ دَمُهُ، وكذا إذا شَهِدَ الشُّهودُ به. ولو قال: إنِّي كُنْتُ ساحراً وقد تَركْتُ منذُ زمانٍ، قَبْلَ الأَخْذِ، قُبِلَ منهُ ولَمْ يُقْتَلْ، وكذا إذا ثَبَتَ ذلك بالشُّهود، وكذا الكاهِنُ).

قلت: وفي كَونهِ كالسَّاحرِ يُقْتَلُ مَحَلُّ بحثٍ.

(وليس للنَّصرانيِّ أنْ يَضْرِبَ في منزلهِ في مِصرِ المسلمِينَ بالنَّاقوسِ، وليس لهم أنْ يَخْرُجوا بالصُّلبانِ أو غيرِها مِن كنائِسِهِمْ).

(وعَبِيدُ أهلِ الذِّمَّةِ لا يُؤاخَذونَ بالكُسْتِيجات، وهي قَلَنْسُوَةٌ سوداءُ مَضْروبةٌ مِن اللبدِ، وزنَّارٌ مِن الصُّوفِ، وهو المختارُ).

---

(١) بعدها في «ط» زيادة: «كثيراً».

(وأمَّا لُبْسُ النَّصرانيِّ العِمَامةَ، أو زنَّارَ الإبريسم فجَفَاءٌ في حقِّ أهلِ الإسلامِ، ومَكْسَرةٌ لقلوبِ المسلمِينَ، فلا يُتْرَكونَ عليهما).

(ولو كانَ لمسلمٍ أبٌ أو أمٌّ ذِمِّيٌّ فليس لهُ أنْ يقودَهُما إلى البيعةِ، وله أنْ يَقودَهُما مِن البيعةِ إلى المنزلِ)؛ أي: لأنَّ ذهابَهما إلى البيعةِ مَعْصيةٌ، ولا طاعةَ لمخلوقٍ في معصيَةِ الخالِقِ، **(وأمَّا إيَابُهما مِنها إلى منزِلهما فأَمْرٌ مُباحٌ، فيجوزُ)** له أنْ يُساعِدَهما، ولعلَّهُ آخِرُ رُجوعِهِما مِن البيعةِ بتوفيقِ اللهِ سبحانَهُ وتعالى التَّوبةَ وحُسْنَ الخاتمة.

(ويَنْبَغي أنْ يَتعوَّذَ المسلمُ مِن الكفرِ، ويَذْكُرَ هذا الدُّعاءَ صباحاً ومساءً، فإنَّه سَبَبُ النَّجاةِ مِن الكفر:

اللَّهُمَّ إنِّي أعوذُ بكَ مِن أنْ أُشْرِكَ بكَ شيئاً وأنا أَعْلَمُ، وأَسْتَغْفِرُكَ لِمَا لا أَعْلَمُ، إنَّكَ أنتَ عَلَّامُ الغُيوبِ، ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ العَلِيِّ العظيمِ).

وهذه خاتمةُ ما قَصَدْناهُ وتَتِمَّةُ ما أَرَدْناه.

ونسألُ اللهَ العافيةَ في الدُّنيا والآخرةِ، وأنْ يَخْتِمَ لنا بالحُسْنَى، ويُبلِّغَنا المقامَ الأَسْنَى، ويَحْفَظَنا في هذا المحلِّ الأَدْنَى، ويَرْزُقَنا اللِّقاءَ الأَعْلَى، فإنَّه النَّاصرُ المولَى، والحمدُ للهِ أوَّلاً وآخِراً، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نبيِّه باطناً وظاهراً، آمينَ يا ربَّ العالَمِينَ:

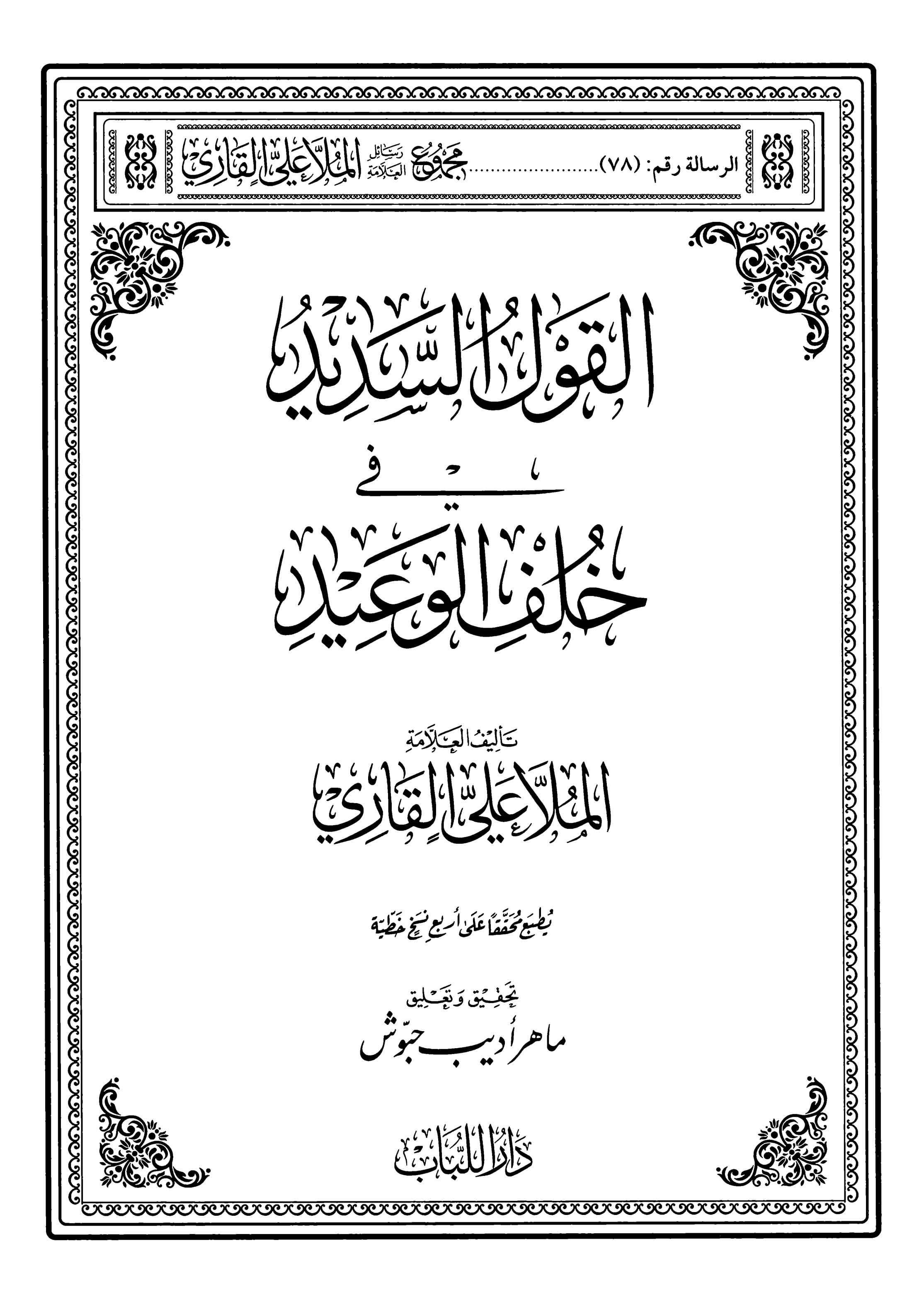
ويَرْحَمُ اللهُ عبداً قال آمِينا

تَمَّ بحمدِ اللهِ تعالى وعَوْنِهِ[1].

---

(١) بعدها في «أ»: «تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب على يد أضعف العباد حسين بن مصطفى غفر الله له ولوالديه ولمن أحب إليه من المؤمنين والمؤمنات سنة ١١٢٤هـ».

وفي «ب»: «تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب في يد المحرر المصطفى خليفة رحمة الله عليه رحمة واسعة».



القول السديد في خلف الوعيد

تأليف العلامة

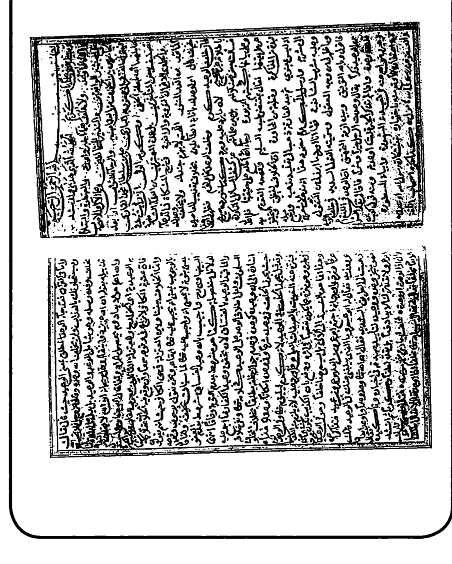
الملا علي القاري

يطبع محققاً على أربع نسخ خطية

تحقيق وتعليق

ماهر أديب حبّوش

دار اللباب



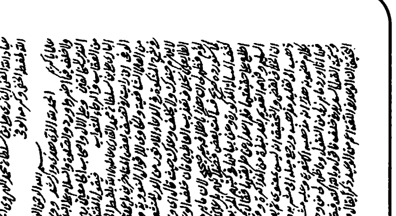
مكتبة الجامعة الإسلامية (ج)

بحقيقة الحالات كتبه أفقر عباد الله الغني الباري علي بن سلطان
محمد الهروي القاري الحنفي عاملهما الله بلطفه
القول السديد الخفي وكرمه الوفي في خلف الوعيد
بسم الله الرحمن الرحيم رب زدني علما يا كريم
الحمد لله الذي هدى وأرشد ووعد وأوعد ولا خلف فيما أخبر
وأورد والصلوة والسلام على البشير للموافقين النذير للمخالفين
وعلى الآل والأصحاب الجامعين بين الخوف من العقاب والرجاء
للثواب أما بعد فيقول المفتقر إلى عفو ربه الباري علي بن
سلطان محمد القاري عاملهما الله بلطفه الخفي وكرمه الوفي أني
رأيت في تصنيف بعض المتأخرين بل عمدة المعتبرين من العلماء
الشافعية والجاور للأقوال النووية والرافعية في شرح المشكوة
في الدعاء المأثور من الدر المنثور اللهم لا تهزم جندك
ولا تخلف وعدك حيث قال أي وعدك بإثابة الطائعين
بخلاف تعذيب العاصين فإن الوعد تحل ولؤم فظهر لي أن هذا
بإطلاقه غير صحيح لأن ما يرد عليه ويرده كما سنورده صريح
فسألت بعض فضلائهم بل أعيان علمائهم عن كشف المسألة المذكورة
وعن بيانها في كتبهم المزبورة رجاء أن أطلع على حقيقتها فلم
أعول على طريقتها فقال بمقتضى طبعه السليم وفهمه القويم بعد
نبذة من المذاكرة وقطعة من المحاورة أن الخلاف لفظي و
التحقيق أنه ليس بمعنوي ثم بعد المفارقة ذهب إلى تقليد مذهبه
ورجع ميله إلى مشربه وأرسل إلي بكلام مضمونه هذا أن مذهب
الأشعرية وعليه مشرب الشافعية فها أنا أورد ما برز لي من
المنقول وما ظهر لي من وجه المعقول وسميته القول السديد
في خلف الوعيد فأقول وبالله التوفيق وبيده أزمة التحقيق
أن الوعد في اللغة أعم من الوعيد ذكرا وإذا لم تذكر الخير قلت

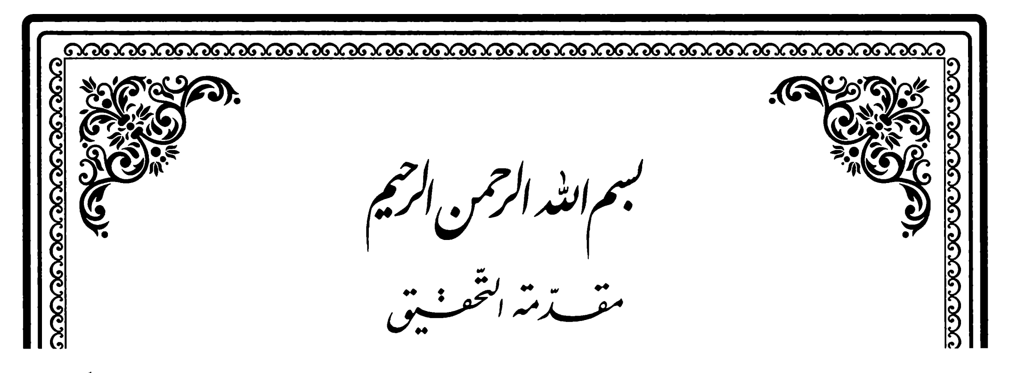
المكتبة السليمانية (س)

هذا ولما ورد على كلامه اعتراض على تمام مرامه باعتبار اختلاف الاعتبار في مقاله
دفعه بقوله فإن قيل لم اعتبر في الفعلين الأولين زمان الحدث دون الأخيرين
الحدث نفسه قلنا الوعد والإيعاد من الأقوال ولا معتبر بتكثير القول ولهذا قيل خير الكلام
ما قل ودل فاعتبر فيهما الزمان ولا كذلك الصعود والإصعاد والله تعالى ولي الرشاد
قوله ولا معتبر بتكثير القول بأنه إذا كان في الخير فكثرته مطلوبة بخلاف ما إذا كان
في الشر على أنه يمكن اعتبار القلة في نفس الوعد أيضا فإنه قليل بالنسبة إلى الوعيد فإذا
قل أصحاب الوعد حيث قال تعالى وقليل ما هم وقليل من عبادي الشكور وكثر أصحاب
الوعيد حيث قال عز وجل وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين وقد ورد أن المؤمنين
في جنب الكافرين كشعرة بيضاء في بقرة سوداء أو بالعكس وأيضا يمكن القلة با
باعتبار الوفاء بالوعد والكثرة باعتبار الهناء في الوعيد فالوجه الأول هو المعول
فالتأمل فإن المناقشات في العبارات تضييع الأوقات والله أعلم بحقيقة الحالات
كتبه أفقر عباد الله الغني الباري علي بن سلطان محمد الهروي الحنفي عاملهما الله
بلطفه الخفي وكرمه الوفي
القول السديد بسم الله الرحمن الرحيم رب زدني علما يا كريم في خلف الوعيد
الحمد لله الذي هدى وأرشد ووعد وأوعد ولا خلف فيما أخبره وأورد
والصلوة والسلام على البشير للموافقين النذير للمخالفين وعلى الآل والأصحاب
الجامعين بين الخوف من العقاب والرجاء للثواب أما بعد فيقول المفتقر إلى عفو
ربه الباري علي بن سلطان محمد القاري عاملهما الله بلطفه الخفي وكرمه الوفي
أني رأيت في تصنيف بعض المتأخرين بل عمدة المعتبرين من العلماء الشافعية

المكتبة الأحمدية (أ)



مكتبة قيصري رشيد أفندي (ق)



الحمدُ للهِ ربِّ العالَمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيدِ المرسَلين وإمامِ المتَّقين، وعلى آلِهِ وصحبِه الطيِّبين الطَّاهِرين.

وبعد:

فإنَّه لا خِلَافَ بَيْنَ المسلمينَ جميعاً في أنَّ الوَعِيدَ بالعذابِ واجبٌ تحقيقُه في حقِّ الكفَّارِ والمُشْرِكين؛ لقولِهِ تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦].

وإنَّما وقعَ الخلافُ بينَ السُّنَّةِ والمعتزِلةِ ومعهم الخوارِجُ: في العُصاةِ مِن المؤمنينَ، فأَوْجَبَ المعتزلةُ والخوارجُ العذابَ عليهم؛ بينَما قال أهلُ السُّنَّةِ بعَدَمِ الوُجوبِ؛ لقولِه تعالى: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ١٢٩]، فإنَّ بعضَ العُصاةِ بمشيئةِ اللهِ؛ إنْ شاءَ عذَّبَ وإنْ شاءَ غَفَر.

وتَمسَّكَ المعتزلةُ في قولهم بالوجوب بالنُّصوصِ الـمُطْلَقةِ الوارِدةِ في تعذيبِ العُصاةِ، بينَما حَمَلَها أهلُ السنَّةِ على الوُقوعِ دونَ الوجوبِ، فلمْ يُسلِّمُوا عُمومَها ودَلالتَها على أنَّ كلَّ عاصٍ يُعاقَبُ، بل لا تَدُلُّ إلَّا على أنَّ العصاة يُعاقَبُون في الجُملةِ، ولا يُنافي ذلك غُفرانَ بعضِ العُصاةِ، ولو سُلِّمَ عُمومُها فيجبُ تخصيصُها جَمْعاً بينَ الأدِلَّةِ.

وقد كان لأهلِ السُّنَّةِ في الردِّ على المعتزِلةِ في هذِه المسألةِ مذاهبُ

وأقـوالٌ، بعضُهـا مقبـولٌ، وبعضُهـا الآخَرُ لا يَدْخُـلُ ضمنَ دائـرةِ القَبُـول، عند كثيرٍ مِـن المحقِّقيـنَ الفُحول.

فإنَّ المؤلِّفَ رحمهُ اللهُ ـ مَثَلاً ـ لَمْ يَرْتَضِ ما ذَهَبَ إليهِ البعضُ في الردِّ على المعتزلةِ في هذِه المسألةِ، مِن أنَّ الخُلْفَ في الوَعيدِ ـ أي: للمؤمِنينَ لا للكافِرينَ؛ إذ لا خلافَ في عَدَمِ جَوازِ خُلْفِ وَعيدِ الكافرينَ كما تقدَّم ـ جائزٌ على اللهِ تعالى، بل هو عندَ العربِ كرمٌ موصول، بينَما خُلْفُ الوعدِ عندهم لُؤْمٌ مَرْذول، فذَكَرَ فيه قصَّةً وَقَعَتْ بين أبي عمرِو بنِ العَلَاءِ السُّنِّيّ، وعمرِو بنِ عُبيدٍ القَدَريِّ الـمُعْتزليّ، استَدَلَّ فيها أبو عمرٍو على قولِهِ بجوازِ الخُلْفِ في الوعيدِ ببيتٍ مِن الشِّعر، فردَّ عليهِ عمرُو بنُ عُبيدٍ بما انْقَطَعَ فيه وبَطَلَ بهِ شاهِدُه.

وليسَ مُرادُ المؤلِّف بذاكَ تأييدَ قولِ أهلِ الاعتِزال، بل أرادَ إبطالَ ذلك القولِ بجوازِ خُلْفِ الوعيد على الكريمِ الـمُتَعال، لكنْ لم أَجِدْ هذه الزِّيادةَ التي ذكرها في إبطالِ الشَّاهدِ عندَ أحدٍ ممَّن رَوَى القصَّة، وفيها عندَ بعضِهم أُخرى تُخالِفُها زائدة، قد أَوْرَدناها في التَّعليقِ لزيادةِ فائدة.

كما نَقَلَ تَفْنيدَ هذا القولِ عن بعضِ العلماءِ؛ كالغَزاليِّ، والسَّعْدِ التَّفْتازانيِّ، ومُعينِ الدِّينِ الإيجيّ.

وإنَّما لمْ يَقبلِ المؤلِّفُ هذا المذهبَ في إبطالِ قولِ المعتزِلة؛ لاستِلزامِه ـ كما قال ونقل ـ الكذبَ في الخبَر، أو البَدْءَ وتغييرَ الرَّأيِ، وهو تَبديلٌ للقَولِ، وقد قالَ اللهُ تعالى ـ ردّاً على مَن جوَّزَه ـ بعدَ ذِكرِ الوَعيدِ: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ﴾ [ق: ٢٩]؛ أي: بوُقوعِ الخُلْفِ فيه، فلا تطمَعُوا أن أُبَدِّلَ وَعيدي.

فعَلَى هذا يكونُ العَفْوُ لبَعضِ الأسبابِ ليسَ من خُلفِ الوعيد؛ بل لأنَّ دلائلَ العَفْوِ تدُلُّ على تخصيصِ الوَعيدِ بمَن شاءَ سبحانه من المُؤمنين.

كما ردَّ قولَ مَن دافَعَ عن القولِ المذكورِ بأنَّ الكَذِبَ يكونُ في الماضي، وهذا إنَّما هو بالنِّسبةِ إلى الآتي، بأن هذا ظاهرُ الفَسادِ؛ فإنَّ الإخبارَ بالشَّيءِ على خلافِ ما هو كذِبٌ، سواءٌ كانَ في الماضي أو المُستقبَلِ.

وحاصلُ ما ذَهَبَ إليه: أنَّ الوعيدَ للعُصاةِ تابعٌ للمشيئةِ عندَ أهلِ السُّنة، وليس عدمُ تحقيقِه حاصلاً على القولِ بجواز الخُلْفِ في الوَعيدِ على الله سبحانه، فإنَّ اللهَ جلَّ شأنُه لا يُقالُ في حقِّه ما يَجوزُ في حقِّ البشر، بل لأنَّ النُّصوصَ المطلَقةَ بالوعيدِ مقيَّدةٌ بالدَّلائلِ المفصَّلةِ التي تُخصِّصُها بالمشيئة.

وقد سار المؤلِّفُ في عرضِ مَذْهَبِه في هذه القضيَّة على طريقةِ أهلِ الكلام، لكنَّه في آخِرِ الرِّسالةِ أشارَ ـ رحمَهُ اللهُ ـ إلى مَيْلِهِ لموقفِ السَّلَفِ القائل بذمِّ الخوضِ في هاتيكَ المسائل، فقال: وهذا البَحثُ شُعبَةٌ من علمِ الكَلام، الذي هو مذمومٌ عندَ الأئمَّةِ الأعلام، إذ قد وَرَدَ: «مَن أَحْدَثَ في أمرِنا هذا ما ليسَ منه فهو رَدٌّ».

ثم اعْتَذَرَ عن ذلكَ ـ كما قال ـ بما رآهُ مِن إطلاقِ بعضِ العُلماءِ الأعلام جَوازَ خُلْفِ الوَعيدِ على الملكِ المُتَعَال، بلا ذِكْرِ الخِلافِ ومن غيرِ التَّقييدِ، ما أَوْجَبَ عليه بيانَه، بأنْ يُبطِلَ شانَه، لئَلَّا يطَّلِعَ عليه أحدٌ من أربابِ التَّقليد، فيَعتَقِدَ من كلامِه ما يترتَّبُ عليه الوَعيد.

هـذا، ولعـلَّ قائلاً يقـولُ: إنَّ هذا الخـلافَ بينَ السُّـنَّةِ والمعتزلةِ قديـمٌ قد عَفَا وانْدَثَـر، فمـا فائـدةُ التَّطـرُّقِ إلـى هـذه المواضيعِ التـي لا طائـلَ منها ولا فائـدةَ فيها ولا لهـا عندَ النـاسِ أَثَر؟

فالجوابُ: أنَّ فائدةَ هذه الرِّسالةِ لا تتوقَّفُ على مُناقشةِ المعتزلةِ وتَفنيدِ حُجَجِهم، بل هي تتعدَّى ذلك إلى البحثِ في النُّصوصِ الشَّرعيَّةِ والرَّبطِ بينَها، وبيانِ المطلَقِ منها والمقيَّدِ في مسألةٍ تُعَدُّ مِن الدَّقائقِ، ومِن ذلك حَلُّ الإشكالِ الذي قد يَقَعُ

به البعضُ مِن عمومِ بعضِ النُّصوصِ القرآنيَّةِ في تخليدِ بعضِ العُصاةِ؛ كقاتلِ النفسِ بغيرِ حقٍّ الذي قال الله فيه: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣] وأنَّها مَحمُولَةٌ على غيرِها من النُّصوص المُقيِّدةِ بإجماعِ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ؛ إذ لو لم تُحمَلْ عليها لَزِمَ خُلودُ قاتلِ النَّفسِ؛ لوُرودِ الخَبَرِ به كما استدَلَّت به الوَعيدِيَّةُ.

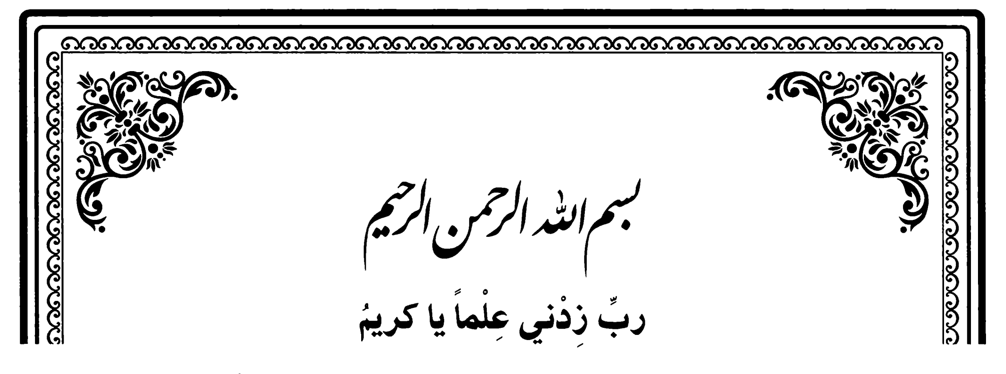
فإليكَ أخي المسلمَ هذه الرسالةَ اللَّطيفةَ الشَّريفةَ، الصَّغيرةَ في مَبْناها، والكبيرةَ في مُحتواها، المشتمِلَةَ على الأجوبةِ عن الكثيرِ مِن الـمُشْكلات، والحلِّ لبعضِ المسائلِ الـمُعْضِلات، كَتَبَها العلامة الملَّا رحمهُ اللهُ بأسلوبِه الذي يَجْمعُ بينَ السُّهولةِ في الألفاظِ والوضوحِ في المعاني، مع مَتَانةِ السَّبكِ وقوَّةِ الـمَباني.

وقد اعتمدنا في تحقيق هذه الرسالة على أربع نسخ خطية، وهي: الأحمدية ورمزها: «أ»، ونسخة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ورمزها: «ج»، والسليمانية ورمزها: «س»، وقيصري رشيد أفندي ورمزها: «ق».

والحمدُ للهِ ربِّ العالَمين

المحقق

***



الحمدُ للهِ الذي هَدَى وأرشَدَ، ووَعَدَ وأَوْعَدَ، ولا خُلْفَ فيما أَخْبَرَ وأَوْرَدَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على البشيرِ للمُوافِقين، النَّذيرِ للمُخالفين، وعلى الآلِ والأصحابِ الجامِعين بينَ الخَوفِ من العِقابِ، والرَّجاءِ للثَّوابِ.

أمَّا بعدُ:

فيقولُ المُفتَقِرُ إلى عَفْوِ ربِّه البارِيْ، عليُّ بنُ سُلطانٍ محمَّدٍ القارِيْ، عامَلَهُما اللهُ بلُطفِه الخَفِيِّ وكَرَمِه الوَفيِّ:

إنِّي رأَيتُ في تصنيفِ بعضِ المُتأخِّرين، بل عُمدَةِ المُعتبَرين، من العُلماءِ الشَّافعيَّةِ، والحاوِي للأقوالِ النَّوويَّةِ والرَّافعِيَّةِ، في «شَرحِ المشكاةِ» في الدُّعاءِ المأثورِ من الدُّرِّ المَنثورِ: «اللَّهُمَّ لا يُهزَمُ جُندُكَ، ولا يُخْلَفُ وَعْدُكَ»[1]، حيثُ قالَ: أي: وَعدُكَ بإثابةِ الطَّائعين، بخِلافِ تعذيبِ العاصينَ، فإنَّ خُلْفَ الوَعيدِ كَرَم، وخُلْفَ الوَعدِ بُخْلٌ ولُؤْم[2].

فظَهَرَ لي أنَّ هذا بإطلاقِه غيرُ صحيح؛ لأنَّ ما يَرِدُ عليه ويَرُدُّه كما سنُورِدُه صَريح، فسَأَلتُ بعضَ فُضَلائِهم، بل عَينَ عُلمائِهم، عن كَشْفِ المَسألةِ

---

(١) رواه أبو داود (٥٠٥٢)، والنسائي في «الكبرى» (٧٦٨٥)، من حديث علي رضيَ اللهُ عنه. وصحح إسناده النووي في «الأذكار» (٢٦١).

(٢) والقائل هو شيخه الإمام ابن حجر الهيتمي في «شرح المشكاة»، وقد صرَّح العلاَّمةُ القاري باسمه في «مرقاة المفاتيح» (٥/ ٣١٢).

المَذكـورةِ، وعلـى بيانِهـا فـي كُتُبِهم المَزْبُـورَةِ، رَجـاءَ أن أطَّلِـعَ على حقيقَتِهـا، فلَمْ أَعْـدِلْ عـن طريقَتِهـا، فقـالَ بمُقتَضَـى طَبعِـه السَّـليمِ وفَهمِـه القَويـمِ، بعدَ نُبـذَةٍ من المُذاكـرة، وقِطعَـةٍ من المُحـاوَرَة: إنَّ الخلافَ لفظِـيّ، والتَّحقيقُ أنَّه ليـسَ بمَعنَوِيّ.

ثمَّ بعدَ المُفارَقَةِ ذَهَبَ إلى تقليدِ مَذهَبِه، ورَجَعَ مَيلُه إلى مَشرَبِه، وأرسَلَ إليَّ بكلامٍ مَضمونُه هذا: أنَّه مَذهَبُ الأشعَرِيَّة، وعليه مَشْرَبُ الشَّافعيَّة.

فها أنا أُورِدُ ما بَرَزَ لي من النُّقول، وما ظَهَرَ لي من وَجْهِ المَعقول، وسمَّيتُه:

«القَولُ السَّديدُ في خُلْفِ الوَعيدِ»

فأقـولُ وبـاللهِ التَّوفيـقِ، وبيَـدِه أَزِمَّـةُ التَّحقيـقِ: إنَّ الوَعْـدَ فـي اللُّغـةِ أعَـمُّ من الوَعيـدِ ذِكـراً، يقالُ: وَعَـدتُ الرَّجُلَ خيراً وشـرّاً، فإذا لم تذكُرِ الشَّـرَّ قلـتَ: وَعَدتُه، وإذا لـم تَذكُرِ الخَيـرَ قُلـتَ: أَوْعَدتُه.

ومنـه قَـولُ كعبِ بـنِ زُهَيـرٍ رضـيَ اللهُ عنـه فـي قَصيدَتِـه المَشـهورَةِ، وأبياتِه المَسـطُورَةِ، فـي اعتِـذارِه عمَّـا وَقَـعَ منـه باختِيارِه:

نُبِّئْـتُ أنَّ رسـولَ اللهِ أَوْعَدَنـي ... والعَفْـوُ عنـدَ رسـولِ اللهِ مَأمُـولُ[1]

كـذا ذكـرَه أصحـابُ اللُّغـةِ، وأمَّا فـي القُـرآنِ فقد جـاءَ الوَعْـدُ المُطلَـقُ بمعنى الوَعيـدِ، حيثُ قالَ تعالَـى: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾ [الحج: ٤٧]، وقـالَ عَـزَّ وجَـلَّ: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾ [إبراهيم: ٤٧]، وهـو شـامِلٌ للوَعـدِ والوَعيـدِ، بل يـدلُّ علـى إرادةِ الثَّاني تَذييلُـه بقَولِـه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴾ [إبراهيـم: ٤٧].

وقـالَ سُـبحانَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴾ [آل عمـران: ٩]، وهـو وَقْـتُ

---

(١) انظر: «طبقات فحول الشعراء» (١/ ١٠١).

الوَعـدِ ومَوضِعُـه، علـى ما فـي «القامـوسِ»[١]، لكِـنَّ المُرادَ هـا هُنا بالميعـادِ ـ واللهُ أعلَـمُ ـ هـو الإيعـادُ[٢]، وبـه يَحصُـلُ[٣] المُرادُ.

ولذا قالَ البَيْضَاوِيُّ: واستَدَلَّ به الوَعِيدِيَّةُ[٤].

أي: الخَوارِجُ والمُعتَزِلَةُ القائِلونَ بوُجوبِ عِقابِ مُرتَكِبِ الكَبيرةِ؛ فإنَّ عُقوبةَ الكافِرِ لا نِزاعَ في وُقوعِه سَمْعاً، وإنْ وَقَعَ فيه الخِلافُ عَقْلاً كما سيأتي، وإنَّما الخِلافُ بينَنَا وبينَ المُعتَزِلَةِ في حقِّ الكافِرِ، حيثُ إنَّهم يقولونَ بالوُجوبِ؛ بمَعنَى أنَّه يجِبُ عليه تعالى إيقاعُه، ونحنُ نقولُ بوُجوبِ وُقوعِه؛ بمَعنَى ثُبوتِه، لا بمَعنَى أنَّه واجِبٌ عليه تعالى، لِـمَا سيأتي تَحقيقُه.

ولذا قالَ البَيْضاوِيُّ: وأُجيبَ بأنَّ وَعيدَ الفُسَّاقِ مَشروطٌ بعَدَمِ العَفْوِ لدَلائِلَ مُنفَصِلَةٍ، كما هو مَشروطٌ بعَدَمِ التَّوبةِ وِفاقاً[٥]، انتهى.

وقَيَّدَ الوَعيدَ بالفُسَّاقِ؛ لأنَّ تحقُّقَ وَعيدِ الكُفَّارِ ممَّا أجمعَ عليه المسلمون، ولعلَّ إِطلاقَ الوَعدِ على الوَعيدِ في كلامِه تعالى ونَفْيَ إخلافِه[٦] إشارةٌ إلى أنَّ وَعيدَه كوَعْدِه في عَدَمِ جَوازِ خُلفِه مُطلَقاً، بخِلافِ المَخلوقِ، حيثُ يجوزُ الخُلْفُ في وَعيدِه شَرْعاً، وفي وَعْدِه إمكاناً وعَقْلاً.

هـذا وقـد قيـلَ: يجـوزُ الخُلْفُ فـي الوَعيـدِ؛ لأنَّه كَـرَمٌ فيَليـقُ به تعالـى، وفي الوَعْـدِ لُؤْمٌ فيُنـزَّهُ عنـه المَنعوتُ بالصِّفـاتِ العُلا.

---

(١) انظر: «القاموس» (مادة: وعد).

(٢) أي: أن «الميعاد» هنا مصدر ميمي بمعنى الحدث، لا بمعنى الزمان والمكان. انظر: «روح المعاني» (٤/ ٤٥).

(٣) في «ق»: «يتحصل».

(٤) انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/ ٧).

(٥) المصدر السابق.

(٦) في «ق»: «خلافه».

فأُورِدَ عليه: أنَّه يَلزَمُ منه الكَذِبُ في خبَرِه، وهو مُنزَّهٌ عمَّا يكونُ نَقْصاً في أثَرِه.

ودُفِعَ: بأنَّ الكَذِبَ يكونُ في الماضي، وهذا إنَّما هو بالنِّسبةِ إلى الآتي، بل يُسمَّى هذا خُلْفاً، وهو في الوَعيدِ مَحمُودٌ عُرْفاً.

ورُدَّ بما وَرَدَ: أنَّه اجتَمَعَ أبو عَمْرِو بنِ العَلاءِ وعَمرُو بنُ عُبَيد، فتَذاكَرا عن عَمْرٍو وزَيد، فقالَ له أبو عَمرٍو: ما الذي يَبلُغُني عنكَ في الوَعيد، فإنَّكَ ذَهَبْتَ إلى الطَّريقِ الشَّديد؟

فقالَ: إنَّ اللهَ تعالى وَعَدَ وَعْداً وأَوْعَدَ إيعاداً، فهو مُنجِزٌ وعدَه ووَعيدَه؛ لتأييدِ صِدْقِه في إخبارِه وتأكيدِه.

فقالَ أبو عَمْرٍو: إنَّ العَرَبَ لا تَعُدُّ تركَ الإيعادِ ذَمًّا، بل تَعُدُّه لُطْفاً وكَرَماً، ثمَّ أنشَدَ:

وإنِّي إذا أَوعَدْتُه أو وَعَدْتُه لَمُخلِفُ إيعادِي ومُنجِزُ مَوعِدي[1]

فقالَ: أَوَليسَ يُسمَّى تارِكُ الإيعادِ مُخلِفاً؟ فقالَ: بلى، فقالَ: أَيُسمَّى اللهُ تعالى مُخلِفاً إذا أَوْعَدَ؟ فقالَ: لا، فقالَ: أبطَلْتُ شاهِدَكَ[2].

---

(١) البيت لعامر بن الطفيل، وهو في «ديوانه» (ص ٩٤).

(٢) رواه الخرائطي في «المنتقى من مكارم الأخلاق» (٨٦)، وابن أبي زمنين في «رياض الجنة» (١٨٢)، والبيهقي في «الشعب» (٢٩٨)، عن الأصمعي قال: كنا عند أبي عمرو بن العلاء.. فذكره. لكنه ينتهي بالشعر وليس فيه ما بعده. وأورد القصة الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٩/ ٦٨٥)، و«السير» (٦/ ٤٠٩)، وزاد بعد الشعر: قال عمرو: صدقت، وقد يمتدح العرب بالوفاء بهما كقولهم:

لا يُخلف الوعدَ والوعيد ولا يَبيتُ من ثأره على فَوْتِ

فقد وافق هذا قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدۡ وَجَدۡنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقّٗا فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقّٗاۖ قَالُواْ نَعَمۡ﴾ [الأعراف: ٤٤]، قال أبو عمرو: قد وافق الأولُ أخبار رسول الله ﷺ، والحديث يفسر القرآن. اهـ. وعمرو بن عبيد هو أبو عثمان البصري الزاهد القدري كبير المعتزلة وأولهم، قال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن المبارك: دعا إلى القدر فتركوه. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٠٤).

ثُمَّ المُحققِّونَ صَرَّحوا بأنَّ الخُلْفَ على اللهِ تعالى غيرُ جائزٍ؛ لِمَا أنَّه لو جازَ الخُلفُ عليه لجازَ أن يُقالَ: إنَّه مُخلفُ الوَعيدَ، وهو غَيرُ جائزٍ إجماعاً؛ لإيهامِه النَّقصَ.

لا يُقالُ: إنَّه لا يلزَمُ من عَدَمِ جَوازِ إطلاقِ هذا الوصفِ عليه تعالى نَفيُ خُلْفِ الوَعيدِ، فإنَّ اللهَ تعالى قالَ: ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٥٤]، ولا يُقالُ: إنَّه ماكِرٌ.

فإنَّا نقولُ: إذا لم يجُزْ أن يُقالَ له ماكِرٌ معَ أنَّه وَرَدَ إثباتُ المَكرِ في كلامِه؛ لِمَا أنَّه مُوهِمُ نَقصٍ، وإلا ففي التَّحقيقِ أنَّه ليسَ بمَكرٍ إلا صورةً، أو أُطلِقَ عليه مُشاكَلَةً، أو على جزائِه مُعاملةً.

فبِالْأَوْلَى أنَّه لا يجوزُ تَجويزُ أصلِ فعلٍ يكونُ في إثباتِه له إيهامُ نَقصٍ في فعلِه أو نَعتِه من غيرِ وُرودٍ في كلامِه القديمِ، أو حديثِ رسولِه الكريمِ، لا سيَّما وقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ ﴾ [آل عمران: ٩]، ﴿وَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥ﴾ [الحج: ٤٧]، أي: إيعادَه بإجماعِ المُفسِّرينَ. وما رَوَوا من الشِّعرِ ـ معَ كونِه حديثَ خُرافةٍ من حيثُ إنَّه لا يَصلُحُ ـ فذا في العبادِ، وأمَّا في حقِّ اللهِ تعالى فلا يُقاسُ الخالِقُ بالمَخلوقِ، وللهِ المَثَلُ الأَعلى.

ولاستِحالَةِ التَّبدُّلِ على قولِه تعالى: ﴿أَلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٖ﴾ [ق: ٢٤] إلى أن قالَ: ﴿لَا تَخۡتَصِمُواْ لَدَيَّ وَقَدۡ قَدَّمۡتُ إِلَيۡكُم بِٱلۡوَعِيدِ ٢٨ مَا يُبَدَّلُ ٱلۡقَوۡلُ لَدَيَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ﴾ [ق: ٢٨ ـ ٢٩].

ولأنَّ الإخبارَ معَ العلمِ بأنَّ المُخبَرَ به على خِلافِ ما أَخْبَرَ كَذِبٌ، سواءٌ كانَ في الماضي أو في المُستقبَلِ، قالَ الله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ يَقُولُونَ لِإِخۡوَٰنِهِمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ لَئِنۡ أُخۡرِجۡتُمۡ لَنَخۡرُجَنَّ مَعَكُمۡ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمۡ أَحَدًا أَبَدٗا وَإِن

قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١١﴾ لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا۟ لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾ [الحشر: ١١]، وقالَ اللهُ تعالى: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾ [الحج: ٤٧]؛ أي: لن يُخلِفَ اللهُ الوَعْدَ الذي وَعَدَ في نُزولِ العذابِ.

هذا خُلاصَةُ ما ذكروه من غيرِ تفصيلٍ وبيانٍ وتمثيلٍ، لكنَّ المَقامَ يحتاجُ إلى بَسطِ الكَلامِ، وهو أن يُقالَ: خُلفُ الوَعيدِ لا يجوزُ في الكُفْرِ إجماعاً، وهو مَفهومٌ من «شَرحِ المَقاصدِ» و«شَرحِ العَقائِدِ»:

أمَّا المُعتَزلةُ ومَن تَبِعَهُم: فعلى أصلِهم الفاسِدِ، من أنَّه يجِبُ عِقابُ العاصي وثَوابُ المُطيعِ.

وأمَّا أهلُ السُّنَّةِ: فلِقَولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦] كذا صرَّحُوا به، وهذا يدُلُّ على أنَّ عدَمَ تجويزِ خُلْفِ الوَعيدِ في الكُفَّارِ، لِمَا يلزَمُ منه الخُلْفُ في الإخبارِ، وهذه العلَّةُ بعَينِها موجودَةٌ فيما عدا الشِّركَ، فيتعيَّنُ أن لا يجوزَ الخُلفُ فيه أيضاً، إلا أنَّ قولَه تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦] يُفيدُ التَّقييدَ بالمَشيئَةِ، فلا يُتصَوَّرُ الخُلْفُ فيه؛ فإنَّه تعالى إذا قالَ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]، وحَمَلناه على ما عَدا الكُفْرَ، وغَفَرَ لبعضِ عبادِه من عُصاةِ المؤمنين، وعذَّبَ بعضَهم، كيفَ يصِحُّ أن يُقالَ: خالَفَ في وَعيدِه؟ والحالُ أنَّ وَعيدَه مُقيَّدٌ بمَشيئةٍ.

لا يُقالُ: يجوزُ أن يكونَ خُلْفُ الوَعيدِ في حقِّ مَن لم يشأ اللهُ العَفْوَ عنه.

فإنَّا نقولُ: هذا باطِلٌ قطعاً؛ لِمَا أَطْبَقَ عليه أهلُ السُّنَّةِ من أنَّ ما شاءَ اللهُ كانَ وما لم يشَأْ لم يكُنْ.

وأمَّا الآياتُ الوَعيدِيَّةُ المُطلَقَةُ كقَولِه تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا

﴿مُتَعَمِّدًا﴾ الآيـــة [النساء: ٩٣]، و: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠]، ونحوِهما؛ فمَحمُولَةٌ على هذه الآيةِ المُقيِّدةِ بإجماعِ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ، سواءٌ تكونُ مُقدَّمَةً في النُّزولِ أو مُؤَخَّرةً، وتكونُ ناسِخَةً أو مُبيِّنَةً؛ إذ لو لم تُحمَلْ عليها لَزِمَ خُلودُ قاتلِ النَّفسِ ودُخولُ آكِلِ مالِ اليتيمِ حتماً؛ لوُرودِ الخَبَرِ به، كما استدَلَّت به الوَعيدِيَّةُ.

نعَمْ ثَبَتَ في الأخبارِ التي تَواتَرَتْ معنًى، فأَجمَعَت عليه الأمَّةُ: أنَّ بعضَ العُصاةِ من المُؤمنين يُعذَّبون بالنَّارِ، واختَلَفُوا في هذا الوَعيدِ:

فمِنهم مَن أثبَتَ الوَعيدَ المُؤَبَّدَ، وهو قَولُ جُمهورِ المُعتزلةِ والخَوارِجِ.

ومنهم مَن أثبَتَ وَعيداً حتماً لكُلِّ عاصٍ، لكِنْ يكونُ مُنقَطِعاً، وهو قولُ بِشْرٍ المَرِيسِيِّ والخالدِيِّ.

ومنهم مَن أَثبَتَ أنَّه سُبحانَه يعفُو عن البَعضِ، لكِنْ لا يُدرَى في حقِّ كلِّ واحدٍ على التَّعيينِ أنَّه هل يعفُو عنه أم لا؟ ويُدرَى بأنَّه تعالى إذا عَذَّبَه فإنَّه لا يُؤَبِّدُه، وهو قولُ أكثرِ الصَّحابةِ والتَّابعين، وعليه أهلُ السُّنَّةِ والجَماعةِ.

لا يُقالُ: كيفَ يتحَقَّقُ عدَمُ جوازِ الخُلْفِ في الوَعيدِ معَ جوازِ العَفْوِ؟

لأنَّا نقولُ: يجوزُ أن يُعذِّبَه ثمَّ يعفُوَ عنه، كما نطَقَتِ الأخبارُ بشفاعةِ الأبرارِ.

وزُبدَةُ الكلامِ في تحقيقِ المَرامِ: أنَّه لا يجبُ عليه تعالى الثَّوابُ في الطَّاعةِ، ولا العِقابُ على المَعصيةِ، خِلافاً للخَوارِجِ والمُعتزلة؛ فإنَّهم أوجَبُوا على اللهِ سُبحانَه عِقابَ صاحِبِ الكبيرةِ إذا ماتَ بلا تَوبةٍ، وحرَّموا عليه العَفْوَ، واستدلُّوا عليه بأنَّ اللهَ تعالى أَوْعَدَ مُرتَكِبَ الكبيرةِ بالعقابِ، فلو لم يُعاقَبْ لَزِمَ الخُلْفُ في وَعيدِه، والكذبُ في خبَرِه، وهما مُحالانِ على اللهِ تعالى.

وأُجيبُوا عنه بأجوبةٍ:

منها: أنَّ خُلْفَ الوَعيدِ كرَمٌ، وعرَفْتَ أنَّه لا يتحقَّقُ كما تقدَّمَ.

ومنها ـ وهي أحسَنُها ـ: أنَّ الوَعدَ والوَعيدِ مَشروطانِ بقُيودٍ وشُروطٍ مَعلومةٍ من النُّصوصِ كما أفادَه البَيضاوِيُّ، فيجوزُ التَّخَلُّفُ بسببِ انتفاءِ بعضِ تلك الشُّروطِ، كذا قالَه الجلالُ الدَّوَانِيُّ.

لكنَّ قولَه: فيجوزُ التَّخلُّفُ، فيه تَجوُّزٌ من وَجهَينِ:

أحدُهما: أنَّه مُتعيِّنٌ، لا أنَّه جائِزٌ أو واجبٌ.

وثانيهما: أنَّ التَّخلُّفَ غيرُ مُتحقِّقٍ عندَ فَقْدِ القَيدِ والشَّرطِ.

ثمَّ الأخلَصُ في الجوابِ عن المُعتزلةِ: بالفَرقِ بينَ استِحالَةِ وُقوعِ الخُلْفِ في وَعيدِه، وبينَ الوُجوبِ عليه تعالى، فإنَّ إيجادَ المُحالِ مُحالٌ في حقِّ اللهِ تعالى.

ولا يُقال: إنَّه حرامٌ عليه؛ لأنَّ الوُجوبَ والحُرمَةَ ونحوَهُما فَرْعُ القُدرةِ على الواجبِ والحرامِ، ولا تتعلَّقُ القُدرةُ بالمُحالِ؛ لعَدَمِ مَشيئةٍ به في حالٍ من الأحوالِ.

نعم لو قيلَ: عقابُ الكافرِ واجِبٌ ـ أي: واجبٌ وُقوعُه لِـمَا أخبرَ به ـ ارتفَعَ مادَّةُ النِّزاعِ، ويَرجعُ إلى الاختِلافِ اللَّفظِيِّ كما في مسألَتِنا هذه، فإنَّ التَّحقيقَ أنَّ الخِلافَ صُورِيٌّ ولفظيٌّ؛ لأنَّ خُلْفَ الوعيدِ من حيثُ هو في نظرِ العقلِ على قياسِ المَخلوقين غيرُ بعيد، وأمَّا من حيثُ إنَّه يَلزمُ منه خُلْفُ الإخبارِ ووُقوعُ الكذبِ غيرُ سديد، وهذا واضحٌ عندَ مَن لم يتقيَّدْ بقيدِ التَّقليد، ووفَّقَه اللهُ بحُسنِ العنايةِ والتَّأييد.

ولذا قالَ المُحقِّقُ الصَّمَدانِيُّ، سعدُ الدِّينِ التَّفْتازانِيُّ، في «شرحِ العَقائِدِ»، الذي هو زُبدَةُ «المَواقِفِ» و«المَقاصدِ»: واللهُ تعالى لا يَغْفِرُ أن يُشْرَكَ به بإجماعِ المُسلمينَ، لكنَّهم اختَلَفُوا أنَّه هل عَقْلاً أم لا؟

فذَهَبَ بعضُهم إلى أنَّه يجوزُ عَقْلاً، وإنَّما عُلِمَ عَدَمُه بدليلِ السَّمعِ، وبعضُهم إلى أنَّه يمتَنِعُ عَقْلاً؛ أي: أيضاً؛ لأنَّ قضيَّةَ الحِكمَةِ التَّفرِقَةُ بينَ المُسيءِ والمُحسِنِ، والكفرُ نهايةٌ في الجِنايةِ لا يَحتمِلُ الإباحةَ ورَفْعَ الحُرمَةِ أصلاً، فلا يَحتمِلُ العفوَ ورَفْعَ الغَرامةِ، انتهى.

قالَ صاحِبُ «العُمدَةِ» من عُلمائِنا الحَنَفيَّةِ: تخليدُ المؤمنين في النَّارِ والكافرينَ في الجنَّةِ يجوزُ عَقْلاً عندَ الأشاعِرَةِ، إلا أنَّ السَّمعَ وَرَدَ بخِلافِه، فيمتَنِعُ وقوعُه لدليلِ السَّمعِ، وعندَنا لا يجوزُ عَقْلاً أيضاً، انتهى.

ويُؤَيِّدُ مَذهَبَنا قولُه تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٥ ـ ٣٦]؛ أي: بعقُولِكم الفاسِدَةِ.

وقولُه سُبحانَه بطريقِ الإنكارِ على ما صَدَرَ من عُقولِ الكُفَّارِ: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨].

وقولُه عَزَّ وجَلَّ: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١].

وهذه الآياتُ فيها دَلالاتٌ واضِحاتٌ، وإشاراتٌ لائِحاتٌ، أنَّ ما جوَّزَه في زَمَنِ الجاهليَّةِ عُقولُ الكُفَّارِ من تَسوِيَةِ الأبرارِ والفُجَّارِ، حُكمٌ فاسدٌ في نَظَرِ النُّظَّارِ من أهلِ الاعتبارِ، بل استَدَلَّ بعضُ عُقَلاءِ الكُفَّارِ قبلَ مَجيءِ النَّبيِّ المُختارِ على صِحَّةِ البَعثِ بأنَّه لا بُدَّ من دارٍ أُخرَى للهِ تعالى يُجازِي المُحسنين بإحسانِهم، ويُعذِّبُ المُسيئينَ بإساءَتِهم، فإنَّا نرى في هذه الدَّارِ أنَّ الأمرَ مُنعَكِسٌ غالباً في حقِّ الأبرارِ والفُجَّارِ، وقد أوجَبَتِ الوَعيدِيَّةُ بمُقتَضَى عُقولِهم تعذيبَ الفُسَّاقِ والكُفَّارِ، فدلَّ على اختِلافِ العُقولِ، وأنْ لا عِبرَةَ بالمَعقولِ دونَ المَنقولِ عندَ أربابِ القَبولِ.

هذا وفي «شرحِ العَقائِدِ»: ويغفِرُ ما دونَ ذلك لمن يشاءُ منَ الصَّغائرِ والكَبائرِ معَ التَّوبةِ أو بُدونِها، خِلافاً للمُعتَزِلةِ، انتهى.

وهو مُوهِمٌ أنَّ الخِلافَ مُتعلِّقٌ بالتَّوبةِ أيضاً، وإنَّما الخِلافُ مُتعلِّقٌ بدونِها؛ إذ الغُفرانُ معَ التَّوبةِ مُتَحقِّقٌ إجماعاً، أمَّا على أصلِ المُعتزلَةِ فبالوُجوبِ، وأمَّا على قَولِ أهلِ السُّنَّةِ فإنَّ اللهَ تعالى أخبَرَ في كلامِه بقَولِه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٥]، وقالَ ﷺ: «التَّائِبُ من الذَّنبِ كمَن لا ذَنْبَ له»(١).

وفي «شرحِ المَقاصِدِ»: أجمَعُوا على أنَّه لا عذابَ على التَّائبِ، انتهى.

ثمَّ عبارةُ السَّعدِ في «الشَّرحِ» مُوهِمةٌ أيضاً أنَّ المغفرةَ معَ التَّوبةِ مُعلَّقةٌ بالمَشيئةِ، والحالُ أنَّه ليسَ كذلك؛ لِـمَا أنَّ العُلماءَ كالغَزاليِّ وغيرِه من الأئمَّةِ الحنفيَّةِ والشَّافعيَّةِ صرَّحُوا بأنَّ التَّوبةَ إذا اجتَمَعَتْ شَرائِطُها فهي مَقبولةٌ غيرُ مَردودَةٍ قَطْعاً بحُكمِ النَّصِّ المَذكورِ، ولا يجوزُ لأحدٍ أن يقولَ: إنَّ قَبولَ التَّوبةِ في مشيئةِ اللهِ، فإنَّ ذلك جَهْلٌ مَحضٌ، ويُخافُ على قائِلِه الكفرُ؛ لأنَّه يلزمُ منه الكذبُ في الأخبارِ، والخُلْفُ في الوَعدِ، وهو خِلافُ الإجماعِ.

وفي «المَدارِكِ»: قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]؛ أي: إنْ ماتَ عليه، ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾؛ أي: ما دونَ الشِّركِ ـ وإن كانَ كبيرةً ـ معَ عدَمِ التَّوبةِ.

والحاصِلُ: أنَّ الشِّركَ مَغفورٌ عنه بالتَّوبةِ، وأنَّ وَعْدَ غُفرانِ ما دونَه لمَن لم يتُبْ؛ أي: لا يَغفِرُ لمَن يُشرِكُ وهو مُشرِكٌ، ويغفِرُ لمَن يُذنِبُ وهو مُذنِبٌ.

قالَ: وحملُ المُعتزلةِ على التَّائبِ باطِلٌ؛ لأنَّ الكفرَ مَغفورٌ عنه بالتَّوبةِ؛ لقولِه

---

(١) رواه ابن ماجه (٤٢٥٠) من حديث عبد الله بن مسعود رضيَ اللهُ عنه، وقال ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٤٧١): سنده حسن.

تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، فما دونَه أولى أن يُغفَرَ بالتَّوبةِ، والآيةُ سيقَتْ لبيانِ التَّفرقةِ بينَهما، وذا فيما ذَكَرْنا[1]، انتهى.

وفي «شرحِ المَقاصِدِ»: اتَّفقَتِ الأُمَّةُ وأَطلَقَ الكتابُ والسُّنَّةُ بأنَّ اللهَ تعالى يغفرُ عن الصَّغائرِ مُطلَقاً، وعن الكبائرِ بعدَ التَّوبةِ، ولا يغفِرُ عن الكُفرِ قَطعاً، وإن جازَ عَقْلاً، ومنَعَ بعضُهم الجوازَ الأصليَّ أيضاً.

ثمَّ قالَ: لا يُقالُ: يجوزُ حملُ النُّصوصِ على العَفْوِ عن الصَّغائرِ، أو عن الكبائرِ بعدَ التَّوبةِ، أو على تأخيرِ العُقوباتِ المُستحَقَّةِ، أو على عَدَمِ شَرْعِ الحُدودِ في غالبِ المعاصي، أو على تَرْكِ وَضْعِ الإخبارِ عليهم من التَّكاليفِ المُهلِكَةِ كما على الأُمَمِ السَّالِفَةِ، أو على تَرْكِ ما فُعِلَ ببعضِ الأُمَمِ من المَسخِ، وكتابةِ الآثامِ على الجِباه، ونحوِ ذلك ممَّا يفضَحُهم في الدُّنيا.

لأنَّا نقولُ: هذا معَ كَونِه عُدولاً عن الظَّاهرِ، وتقييداً للإطلاقِ بلا قَرينةٍ، وتخصيصاً للعامِّ بلا مُخصِّصٍ، ومُخالِفاً لأقاويلِ مَن يُعتَدُّ به من المُفسِّرينَ بلا ضرورةٍ، وتفريقاً بينَ الآياتِ والأحاديثِ الصَّحيحةِ الصَّريحةِ في هذا المَعنى بلا فارِقٍ ممَّا لا يكادُ يصِحُّ في بعضِ الآياتِ كقَولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ الآية [النساء: ٤٨، ١١٦]، فإنَّ المَغفرةَ بالتَّوبةِ تعُمُّ الشِّركَ وما دونَه، فلا تصِحُّ التَّفرِقةُ وإثباتُها لِما دونَها، وكذا تعُمُّ كلَّ أحدٍ من العُصاةِ، فلا يُلائِمُ التَّعليقَ بـ(مَن يشاءُ) المُقيِّد للبَعضيَّةِ، وكذا مَغفِرةُ الصَّغائرِ، هذا معنَى قولِه في «شرحِ العَقائِدِ».

والمُعتزِلةُ يُخصِّصونَها ـ أي: المَغفِرَةَ ـ بالصَّغائرِ، وبالكبائرِ المَقرونةِ بالتَّوبةِ، وتَمسَّكوا بالآياتِ والأحاديثِ الوارِدَةِ في وَعيدِ العُصاةِ.

والجوابُ: أنَّها على تقديرِ عُمومِها إنَّما تدُلُّ على الوُقوعِ دونَ الوُجوبِ.

---

(١) انظر: «تفسير النسفي» المسمى: «مدارك التنزيل وحقائق التأويل» (١/ ٣٦٤).

وخُلاصَةُ كلامِه: أنّا لا نُسلِّمُ عُمومَها ودَلالتَها على أنَّ كلَّ عاصٍ يُعاقَبُ، بل لا تَدُلُّ إلَّا على أنَّ العاصيَ يُعاقَبُ في الجُملةِ، ولا يُنافي ذلك غُفرانَ بعضِ العُصاةِ، ولو سُلِّمَ عُمومُها فيجبُ تخصيصُها وإخراجُ المُذنِبِ المَغفورِ عنها بعدَ تناوُلِها؛ جَمْعاً بينَ الأدِلَّةِ، وهذا معنَى قولِ السَّعدِ: وقد كَثُرَتِ النُّصوصُ في العَفوِ، فيُخَصَّصُ المُذنِبُ المَغفورُ عن عُموماتِ الوَعيدِ.

قالَ: وزَعَمَ بعضُهم ـ أي: بعضُ الأشاعرةِ وشِرْذِمَةٌ قليلةٌ من الماتُريدِيَّةِ، أو بعضُ العلماءِ، أو بعضُ النَّاسِ ـ أنَّ الخُلْفَ في الوَعيدِ كَرَمٌ، فيجوزُ منَ الله تعالى، وأرادَ خُلْفَ وَعيدِ المؤمنين؛ إذ لا خلافَ في عَدَمِ جَوازِ خُلْفِ وَعيدِ الكافرين على ما قدَّمناه، وبقَرينةِ ذكرِه عندَ قولِه: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وبدليلِ أنَّ القَومَ أجابوا به عن استِدلالِ المُعتزلةِ على وُجوبِ عِقابِ مُرتَكِبِ الكبيرةِ بقَولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ٩]، وإلَّا فيلزمُ خُلْفُ الوَعيدِ كما سَبَقَ.

ثمَّ أشارَ بقَولِه: (زَعَمَ) أنَّ هذا القولَ باطِلٌ من أصلِه، إمَّا مبالغَةً في الرَّدِّ عليهم، أو لعَدَمِ تصوُّرِ خُلْفِ الوَعدِ، فإنَّ الزَّعمَ غالباً يُستعمَلُ في هذا المَعنى، قالَ اللهُ تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ﴾ [التغابن: ٧].

أو أَوْمَأَ إلى أنَّه قولٌ ضَعيفٌ، وهو الأظهَرُ؛ لقَولِه: والمُحقِّقون ـ أي: من الماتُريديَّةِ والأشاعرةِ ـ على خِلافِه؛ أي: كيفَ يجوزُ خُلْفُ الوَعيدِ معَ استِلزامِه الكذبَ في الخبَرِ، أو البَدْءَ وتغييرَ الرَّأيِ؟ وهو تَبديلُ القَولِ، وقد قالَ اللهُ تعالى؛ أي: ردّاً على مَن جوَّزَه بعدَ ذِكرِ الوَعيدِ: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٩]، انتهى.

وهو شامِلٌ للقَولِ بالوَعدِ والوَعيدِ في الكُفْرِ وسائرِ المعاصي، وبقيَّةِ إخبارِه عن الأمورِ السَّابقَةِ والأحوالِ اللَّاحِقَةِ.

قالَ البَيضاوِيُّ في قولِه تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ﴾: أي: بوُقوعِ الخُلْفِ فيه، فلا

تطمَعُوا أن أُبَدِّلَ وَعيدي، ثمَّ قالَ: وعَفْوُ المُذنبين لبَعضِ الأسبابِ ليسَ من التَّبديلِ؛ فإنَّ دلائلَ العَفْوِ تدُلُّ على تخصيصِ الوَعيدِ[١]، يعني بمَن شاءَ من المُؤمنين.

وأمَّا ما قالَ الخَيالِيُّ[٢]: قولُه: (زَعَمَ بعضُهم أنَّ الخُلْفَ.. إلخ) هو مَذهَبُ الأشاعرةِ، بناءً على خَيالِه الفاسِدِ أنَّ هذا بإطلاقِه مَذهَبُهم كلِّهم، وأنَّ المُحقِّقين همُ الماتُريدِيَّةُ ومَن تبِعَهم فقط = فليسَ في محلِّه؛ لِمَا عَرَفْتَ من أنَّ المُرادَ بالمُحقِّقين مُحقِّقُو الطَّائفتَين.

ومن جُملَةِ المُحقِّقين الإمامُ فَخرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ، حيثُ قالَ على ما نُقِلَ عنه في «شَرحِ المقاصدِ»: من أنَّ صِدْقَ كلامِه تعالى لمَّا كانَ عندَنا أزَليّاً امتَنَعَ كذِبُه؛ لأنَّ ما ثبَتَ قِدَمُه امتَنَعَ عَدَمُه[٣]، انتهى.

وهذا منه يدُلُّ على أنَّه لا يُجوِّزُ خُلْفَ الوَعيدِ عَقْلاً أيضاً، لكنَّ الامتِناعَ ليسَ لذاتِه، بل لغيرِه، وهو أنَّه يَلزَمُ منه الخُلْفُ في الإخبارِ، المُستَلزِمُ للكَذِبِ في المآل، واللهُ أعلَمُ بالحال.

وقد قالَ السيِّدُ مُعينُ الدِّينِ الصَّفَوِيُّ الشَّافعيُّ[٤] في رِسالتِه المَعمولَةِ لهذه المَسألةِ: الحقُّ أنَّ الخُلْفَ في الوَعيدِ أيضاً غيرُ جائزٍ كما اختارَه العلَّامةُ في «شرحِ المَقاصِدِ»، وقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]؛ أي: وَعْداً ووَعِيداً، قالَه ابنُ عبَّاسٍ والسَّلَفُ من المفسِّرين[٥].

---

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (٥/ ١٤٢).

(٢) أحمد بن موسى الخيالي، شمس الدين، له كتب منها: «حاشية على شرح السعد على العقائد النسفية»، وحواش على أوائل «شرح التجريد» للطوسي، توفي سنة (٨٦١هـ). انظر: «الأعلام» (١/ ٢٦٢).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢١/ ٣٨٢).

(٤) محمد بن عبد الرحمن الإيجي، صاحب تفسير: «جامع البيان»، توفي سنة (٩٠٦هـ). انظر: «طبقات المفسرين» للأدنوي (ص ٣٧٢).

(٥) لم أقف على هذا التفسير سوى في «جامع البيان» لمعين الدين الإيجي نفسه (١/ ٣٨٣) وقد ذكره دون عزو.

وفي «الإحياءِ»: قالَ بعضُ النَّاسِ: لا يقبُحُ منَ اللهِ تعالى أن يتوعَّدَ بما لا يفعَلُ؛ لأنَّ الخُلْفَ في الوَعيدِ كَرَمٌ، وإنَّما يقبُحُ الوَعدُ بما لا يفعَلُ. وهذا غيرُ مَرضِيٍّ عندَنا، فإنَّ الكلامَ الأزليَّ لا يتطرَّقُ إليه الخُلْف وَعْداً كانَ أم وَعيداً، وإنَّما يُتَصَوَّرُ هذا في حَقِّ العِبادِ، وهو كذلك؛ إذ الخُلْفُ في الوعيدِ ليسَ بحرامٍ[1]، انتَهى كلامُه.

وفي تعبيرِه بأنَّه قالَه بعضُ النَّاسِ، وفيما سبَقَ من تعبيرِ السَّعدِ بأنَّه زَعَمَ بعضُهم؛ إِشعارٌ بأنَّ هذا القولَ ليسَ مذهَبَ الأشاعرةِ، فما نَسَبَ الخَياليُّ إليهم بأنَّه مَذهَبُهم يحتاجُ إلى سنَدٍ صحيحٍ، ونَقْلٍ صريحٍ؛ لأنَّ المُعتَمَدَ على ما قدَّمنا من «العُمدَةِ» أنَّ خِلافَ الأشاعرةِ في تجويزِ خُلْفِ الوَعيدِ عَقلاً، وأنَّهم مُوافِقون للماتُريدِيَّةِ سَمْعاً ونَقْلاً، فكانَ حقُّ الخَياليِّ أن يقولَ: المُرادُ بـ(بَعضهم) بعضُ الأشاعرةِ إن ثبَتَ النَّقلُ عنهم.

ثمَّ قالَ الخَياليُّ: أقولُ ـ مُخيِّلاً أو مُتَخيِّلاً أنَّ هذا القولَ من قولِه، والحالُ أنَّه قد سَبَقَ القَولُ عليه من غيرِه، وهو ـ: لعلَّ مُرادَهم أنَّ مَقصودَ الأشاعِرَةِ أنَّ الكريمَ إذا أَخبَرَ بالوَعيدِ فاللَّائِقُ بشَأنِه أن يَبنِيَ إِخبارَه على المَشيئةِ، وإن لم يُصرِّحْ بذلك، بخِلافِ الوَعْدِ فلا كَذِبَ ولا تبديلَ.

أقولُ: إنْ أرادَ به مُطلَقَ الوَعيدِ الشَّاملِ للكُفرِ فلا يصِحُّ إطلاقُه؛ لِمَا تقدَّمَ من الإجماعِ، وإنْ أرادَ به ما عداه فالمَشيئةُ مُصرَّحةٌ فلا معنَى لقولِه: وإن لم يُصرِّح بذلك، معَ أنَّ تقييدَه بالمَشيئةِ على وجهِ الإضمارِ لا يَدفَعُ الخُلْفَ في الإخبارِ، أَلَا تَرى أنَّ أحَدَنا إذا أقرَّ، أو حَلَفَ، أو علَّقَ، أو أخبَرَ، أو وَعَدَ، أو أَوعَدَ، ولم ينطِقْ بالاستِثناءِ، لا يُعتَبَرُ شرعاً ولو أضمَرَ في باطنِه، على أنَّه إنْ سُلِّمَ الإضمارُ في وقوعِه مَوقِعَ الاعتِبارِ، لا يُتَصَوَّرُ خُلْفُ الوَعيدِ والإخبارِ، واللهُ أعلَمُ.

---

(١) انظر: «إحياء علوم الدين» (٢/ ٣٣٢).

ثمَّ العَجَبُ ممَّن يبني عَقيدَتَه على قولِ الخَياليِّ: (لعلَّ مُرادَهُم أنَّ الكريمَ من شأنِه أن يبنِيَ.. إلخ)، والعَجَبُ من تحقيقِ العِصامِ وتدقيقِه بالمَرامِ، أنَّه تَبِعَه بقَولِه: (وقد يقالُ: تُضمَرُ المَشيئَةُ في الوَعيدِ)، وأغرَبُ منه حيثُ قالَ: (ويُمكِنُ دَفعُ مُستَنَدِ المُحقِّقين: بأنَّ الوَعيدَ تخويفٌ للعِبادِ، وتَحريضٌ على العبادةِ، وليسَ إخباراً حتَّى يكونَ الخُلْفُ فيه تبديلاً للقَولِ)، انتهى.

ووَجهُ غَرابتِه لا يخفَى على ذَوِي النُّهى؛ لأنَّ التَّخويفَ بالعَذابِ المُستقبلِ لا يُمكِنُ خُروجُه عن معنَى الإخبارِ، وليسَ في معنى «بِعتُ واشتَرَيتُ» ونحوِه في إرادةِ الإنشاءِ بالخبَرِ كما توَهَّمَ بعضُهم، بل الآياتُ التَّخويفيَّةُ مُشتمِلَةٌ على الجُمَلِ الشَّرطيَّةِ والجَزائيَّةِ لفظاً ومعنًى، وهي غيرُ قابلةٍ أن تكونَ إنشاءً، معَ أنَّه ـ لو سُلِّمَ ـ لا يُتصَوَّرُ فيه الخُلْفُ أيضاً، فكيفَ يكونُ دَفعاً لمُستَنَدِ المُحقِّقين؟ وتَوجيهُ حفيدِه بأنَّ مُرادَه أنَّ الخُلْفَ لفظِيٌّ، في غايةٍ منَ البُعدِ؛ فإنَّه خَصمُه من جانبِ المُجَوِّزين.

وأمَّا ما قالَ بعضُهم: إنَّ الكذِبَ يكونُ في الماضي دونَ المُستقبَلِ؛ فقد قالَ في «شرحِ المَقاصِدِ»: هذا ظاهرُ الفَسادِ؛ فإنَّ الإخبارَ بالشَّيءِ على خلافِ ما هو كذِبٌ، سواءٌ كانَ في الماضي أو المُستقبَلِ، قالَ تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟﴾ الآية [الحشر: ١١]، على أنَّ المَذهبَ عندَنا أنَّ إخبارَ اللهِ تعالى أَزَلِيٌّ لا يتعَلَّقُ بالزَّمانِ، ولا يتغيَّرُ بتغَيُّرِ المُخبَرِ به على ما سبَقَ في بحثِ الكلامِ.

ثمَّ قالَ: وأمَّا مَن جوَّزَ العَفْوَ عَقْلاً، والكَذِبَ في الوَعيدِ إمَّا قَولاً بجَوازِ الكذبِ المُتضَمِّنِ لفِعلِ الحَسَنِ، أو بأنَّه لا كَذِبَ بالنِّسبةِ إلى المُستَقبَلِ، فمَعَ صريحِ إخبارِ اللهِ تعالى بأنَّه لا يعفُو عن الكافرِ، ويُخلِّدُه في النارِ، لمَّا كانَ باطِلاً قطعاً، عُلِمَ أنَّ القولَ بجَوازِ الكَذِبِ في إخبارِ اللهِ تعالى باطِلٌ قَطْعاً.

هذا وقد تبيَّنَ أنَّه على القَولِ بتَجويزِ الخُلْفِ في الوَعيدِ أيضاً لا يجوزُ أن يُقالَ

في حقِّ الملِكِ المُتعالِ: إنَّه مُخلِفٌ للوَعيدِ، لا مُطلَقاً ولا مُقيَّداً؛ لِـمَا فيه من إيهامِ النَّقصِ. كما قالَ بعضُهم: لا يجوزُ أن يُقالَ: القُرآنُ مَخلوقٌ، مُراداً به لفظُه؛ لِـمَا فيه من الإيهامِ المُؤدِّي إلى الكُفْرِ، وإن كانَ المعنى صحيحاً بهذا الاعتِبارِ.

وأمَّا ما وَرَدَ مَوقوفاً ومَرفوعاً بلفظِ: «لو أنَّ اللهَ عَذَّبَ أهلَ سماواتِه وأهلَ أرضِه عذَّبَهم وهو غَيرُ ظالمٍ لهم، ولو رَحِمَهُم كانت رَحمَتُه خَيراً لهم من أعمالِهم»[1].

فالمُـرادُ منـه ـ واللهُ أعلَـمُ ـ أنَّه لا يجبُ على الله تعالى شـيءٌ مـن إثابةِ المُطيعِ وعِقـابِ العاصـي، فإنَّـه لا يُسـأَلُ عمَّا يفعَلُ وهم يُسـأَلون، وإنَّـه لا يُتَصـوَّرُ في حقِّه الظُّلْـمُ؛ لأنَّـه التَّعدِّي إلى حقِّ الغَيـرِ، أو وَضْعُ الشَّـيءِ في غيرِ مَوضِعِـه، وهو يتَعالى عـن ذلـك؛ لأنَّـه عَزَّ وجَـلَّ له ما في السَّـماواتِ ومـا فـي الأرضِ مِلْكاً ومُلْـكاً، وهو عليـمٌ حكيـمٌ، مـعَ أنَّ الشَّـرطيَّةَ فَرضِيَّـةٌ، وهي غيـرُ لازِمةِ الوُقـوعِ، ولعـلَّ الحديثَ مُقتبَـسٌ مـن قولِـه تعالـى: ﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴾ [الإسراء: ٥٤].

والظَّاهِرُ أنَّ هذا الخِطابَ عامٌّ، وهو يُبطِلُ خُلْفَ الوعيدِ من أصلِه بلا كلامٍ، ويرُدُّ قَولَ المُعتزلةِ ومَن حذا حَذْوَهم ممَّن ذهبَ إلى وُجوبِ ثَوابِ المُطيعِ وعِقابِ العاصي، ولا يُنافيه قولُه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]؛ فإنَّه أخبرَ أنَّ مَشيئتَه المُجمَلَةَ تعلَّقَت بعَدَمِ غُفرانِ الكافرِ.

ومَشيئةُ غُفرانِ ما دونَ الشِّركِ مُجمَلَةٌ محتَملةٌ بالنِّسبةِ إلى بعضٍ دونَ بعضٍ؛ للحِكمَةِ الإلهيَّةِ المُقتَضِيَةِ أن يكونَ المُؤمنُ بينَ الخَوفِ والرَّجاءِ، وأن يجتَهِدَ في

---

(١) رواه مرفوعاً وموقوفاً: أبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧)، والإمام أحمد في «المسند» (٥/ ١٨٢) (٢١٥٨٩). وهو موقوف من حديث أبي بن كعب وابن مسعود وحذيفة بن اليمان، ومرفوع من حديث زيد بن ثابت رضيَ اللهُ عنهم. وإسناده قوي.

اجتِنابِ المعاصي بأَسْرِها حَذَراً من أن يقَعَ في المعصيةِ التي تعَلَّقَتِ المشيئَةُ بعَدَمِ غُفرانِها، ونَظيرُه إخفاءُ ليلةِ القَدْرِ وساعَةِ الجُمُعةِ واسمِ اللهِ الأعظَمِ، واللهُ أعلَمُ.

ولا يُنافي إرادَةَ العُمومِ من الآيةِ السَّابقةِ ما ذَكَرَه المُفسِّرون من أنَّ سببَ نُزولِها أنَّ المُشركين أَفْرَطُوا في إيذاءِ المُسلمينَ، فشَكَوا إلى رسولِ اللهِ ﷺ فنَزَلَتْ، وأُمِرُوا أن يقُولُوا لهم هذه الكلمةَ ونحوَها، ولا يُصرِّحوا بأنَّهم من أهلِ النَّارِ؛ فإنَّه يُهَيِّجُهم على الشَّرِّ، معَ أنَّ خِتامَ أمرِهم غَيبٌ لا يعلَمُه إلا اللهُ؛ فإنَّ من القواعدِ المُقرَّرةِ أنَّ العِبرةَ بعُمومِ اللَّفظِ لا بخُصوصِ السَّبَبِ.

وقالَ الزَّاهِدِيُّ[1] في «تفسيرِه»: معناه: إن يشَأْ يرحَمْكُم بتأخيرِ العِقابِ إلى العُقبَى، وإن يشَأْ يُعَذِّبْكُم في الدُّنيا، فإثباتُ المَشيئَةِ إنَّما هو في العذابِ الدُّنيَوِيِّ، وأمَّا العِقابُ الأُخرَوِيُّ فحُكْمٌ مُطلَقٌ في وَعيدِ الكُفَّارِ بعذابِ النَّارِ، كما أخبرَ به تعالى بقَولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]، وحُكمٌ مُقَيَّدٌ بالمَشيئَةِ في وَعيدِ عُصاةِ المُؤمنين بقَولِه: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾.

وأمَّا قَولُ الواحِدِيِّ في تفسيرِه «الوَسيطِ» عندَ قولِه تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ الآية [النساء: ٩٣]: الأصلُ في هذا أنَّ اللهَ تعالى يجوزُ أن يُخلِفَ الوَعيدَ، وإنْ كانَ لا يجوزُ أن يُخلِفَ الوَعدَ، وبهذا وَرَدَتِ السُّنَّةُ عن رسولِ اللهِ ﷺ. وذَكَرَ بإسنادِه إلى أنسِ بنِ مالكٍ رضيَ اللهُ عنه: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «مَن وَعَدَه اللهُ على عَمَلِه ثواباً فهو مُنجِزٌ له، ومَن أَوْعَدَه على عَمَلِه عِقاباً فهو بالخِيارِ»[2]، انتهى.

---

(١) لعله مختار بن محمود بن محمد الزاهدي الغزميني، العلامة نجم الدين، أبو الرجاء، من تصانيفه: «شرح القدوري»، و«الفرائض»، و«زاد الأئمة» و«الصفوة في الأصول»، توفي (٦٥٨هـ). انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤٨/ ٣٧٠).

(٢) انظر: «الوسيط» للواحدي (٢/ ١٠٠). والحديث رواه أبو يعلى في «مسنده» (٣٣١٦)، والبزار =

فعَلى فَرْضِ صِحَّةِ حديثِه مَحمولٌ على ما عدا الشِّركَ، بدليلِ إيرادِه فيمَن قَتَلَ مُؤمِناً، وبما في نفسِ الحديثِ من الإشارةِ إليهِ بقَولِه: «على عَمَلِه»؛ أي: دونَ اعتِقادِه.

وحاصِلُه: أنَّ الحديثَ مُطابِقٌ لمَضمونِ قولِه تعالى ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾، ويُفيدُ عَدَمَ التَّحتُّمِ والوُجوبِ، خِلافَ ما عليه الخوارِجُ والمُعتزلةُ.

وقد تَقَدَّمَ أنَّ الخُلْفَ لا يُتَصَوَّرُ في هذا المَقامِ، وأنَّ إطلاقَ الخُلْفِ عليه تجوُّزٌ باعتبارِ تصوُّرِه الصُّورِيِّ، فتأمَّلْ فإنَّه مَوضِعُ زَلَل.

وكذا يجبُ أن يُحمَلَ على هذا المعنى قولُ يحيى بنِ مُعاذٍ[1] في هذا المَبنَى: من أنَّ الوَعدَ والوَعيدَ حقٌّ، فالوَعدُ حقُّ العبادِ على اللهِ؛ إذ ضَمِنَ أنَّهم إذا فَعَلوا ذلك أن يُعطِيَهم كذا، ومَن أَوْلى بالوَفاءِ منَ اللهِ تعالى؟ والوَعيدُ حقُّه على العبادِ؛ إذ قالَ: لا تَفعَلُوا كذا فإنِّي أُعَذِّبُكم، ففَعَلُوا، فإن شاءَ عَفا وإن شاءَ أَخَذَ؛ لأنَّه حقُّه، وأَوْلاهُما العَفْوُ والكَرَمُ؛ لأنَّه غفورٌ رحيمٌ[2]، انتهى.

ومنَ المَعلومِ أنَّه لا يصِحُّ تنزُّلُه على إطلاقِه الشَّامِلِ للكُفرِ ولِمُجمَلِ عذابِ بعضِ العاصين من المُؤمنين في النَّارِ؛ لأنَّه مُخالِفٌ لِـمَا أجمعَ عليه المسلمون.

وخُلاصَةُ قَصدِه: أنَّ رَجاءَ المُؤمنِ وحُسنَ ظنِّه بالله تعالى ينبَغي أن يكونَ غالِباً على خَوفِه، وظاهِرُ قولِه تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ معَ قَرينَتِه المُقدَّرةِ، وهي: ويُعذِّبُه لِمَن يشاءُ، أن يكونَ السَّالِكُ بينَ الخَوفِ والرَّجاءِ، وهو مُختارُ الجُمهورِ من المَشايخِ والعُلماءِ، بل في الآيةِ إشارةٌ خَفِيَّةٌ إلى أنَّه ينبغي أن يكونَ الخَوفُ غالباً،

= (٣٢٣٥ ـ كشف الأستار)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢١١): فيه سهيل بن أبي حازم، وقد وثق على ضعفه، وبقية رجاله رجال الصحيح.

(١) أبو زكريا، يحيى بن معاذ بن جعفر الواعظ الرازي، كان أوحد وقته في زمانه، له لسان في الرجاء خصوصاً وكلام في المعرفة، مات بنيسابور سنة (٢٥٨هـ).

(٢) انظر: «الحجة في بيان المحجة» لأبي القاسم الأصبهاني (٢/ ٧٣).

على ما قالَه جماعَةٌ من الصُّوفيَّةِ، حيثُ عَلَّقَ المَغفرةَ بالمَشيئةِ وتركَ تعليقَ العُقوبةِ بها، وإن كانَ مَفهوماً ومُراداً أيضاً.

وقد يُقال بلِسانِ أربابِ الحال: إنَّ إظهارَ المَغفِرةِ وسَتْرَ العُقوبةِ إشارةٌ إلى الحديثِ القُدسِيِّ: «سَبقَتْ رَحمَتي ـ أو غَلَبَتْ رَحمَتي ـ غَضَبِي»[1].

والمُحققِّون على أنَّ الاستِواءَ للمُخلِّطين، وغَلَبَةَ الخَوفِ لعُمومِ المُجرِمين، وغَلَبَةَ الظَّنِّ للخَواصِّ المُخلِصين.

وقيلَ: ينبَغي غَلَبَةُ الخَوفِ في الحياةِ، وقُوَّةُ الرَّجاءِ وحُسنُ الظَّنِّ عندَ المَماتِ.

وأقولُ: الطَّاعةُ معَ الرَّجاءِ طريقُ الطَّيَّارين، والعبادةُ معَ الخوفِ سبيلُ السَّائرينَ، فبينَهُما بَونٌ بيِّنٌ للنَّاظرين، بل المَرتبةُ الأولى تُشيرُ إلى مَرتَبَةِ الجَمعِ، والأُخرَى إلى منزلةِ التَّفرِقَةِ، فكُنْ من أهلِ التَّفريقِ، لا من أربابِ التَّغريقِ؛ فإنَّ هذا هو التَّحقيقُ والتَّدقيق، وهو مَشرَبٌ لِمَن يغرِف؛ إذ مَن لم يَذُقْ لم يَعْرِفْ.

فنَرجِعُ ونَتنَزَّلُ ونَحُولُ، وبحَولِه تعالى نَصُولُ ونَجولُ، ونَقولُ: إنَّ المُخالِفَ في تجويزِ الخُلْفِ بإطلاقِ الوَعيدِ الشَّاملِ لإبليسَ والفُجَّارِ، وعذابِ القَبرِ وعِقابِ النَّارِ، قد دَخَلَ عليه وَسوسَةٌ من الشَّيطانِ، أو ممَّن مَذهَبُه الإلحادُ من تَجويزِ عَدَمِ حَشْرِ الكُفَّارِ وتَعذيبِهم في النَّارِ، وتجويزِ تَخلُّفِ أخبارِ ما في كلامِه تعالى من الإخبارِ، كقولِه تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ٢٣]؛ فإنَّه يُجوِّزُ أن لا يكونَ لهم عَذابٌ، أو لا يكونَ عظيماً، أو لا يكونَ مُقيماً؛ لتَجويزِه خُلْفَ الوَعيدِ في قولِه تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧].

ويلزَمُ منه تجويزُ أن لا يكونَ عِبادُه مُنقَسِمينَ إلى المُنعَمِ عليهم والمَغضوبِ عليهم، كما في أُمِّ الكتابِ، فإنَّ العَذابَ أثرُ الغَضَبِ، ومن جُملَةِ صِفاتِه الجَلاليَّةِ: أنَّه

---

(١) رواه باللفظين البخاري (٣١٩٤) و(٧٤٢٢)، ومسلم (٢٧٥١)، من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه.

شديدُ العِقابِ والمُنتَقِمُ والقَهَّار، كما أنَّ من جُملَةِ صِفاتِه الجَماليَّةِ: العَفْوَّ والغَفورَ والغَفَّار، وقد قالَ سيِّدُ الأبرارِ إيماءً إلى أنَّ مُقتَضى الصِّفاتِ لا بُدَّ من ظُهورِها في الذَّواتِ: «لو لم تُذنِبُوا لجاءَ اللهُ بقَومٍ يُذنِبُون فيَستَغفِرُونَ فيَغفِرُ لهم»(١).

ثـمَّ الكتـابُ والسُّـنَّةُ مملـوءانِ مـن الوَعـدِ والوَعيـدِ، والإخبـارِ بهمـا عُموماً كقولِـه تعالـى: ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝٤٩ وَأَنَّ عَذَابِى هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩ ـ ٥٠]، كمـا أنَّ الإنعـامَ نتيجـةُ العَفْـوِ والكَـرَمِ.

ثمَّ في الحديثِ إشارةٌ إلى قَضائِه المَحتومِ وقَدَرِه المَختومِ: أنَّه ﷺ خَرَجَ وفي يدَيه كتابانِ، فقالَ: «أتَدرُونَ ما هذانِ الكِتابانِ؟» قُلنا: لا يا رسولَ اللهِ، إلا أن تُخبِرَنا، فقالَ للَّذي في يدِه اليُمنَى: «هذا الكِتابُ من رَبِّ العالمَين، فيه أسماءُ أهلِ الجنَّةِ، وأسماءُ آبائِهم وقبائِلِهم، ثمَّ أُجمِلَ على آخرِهم فلا يُزادُ فيهم، ولا يُنقَصُ منهم أبداً»، ثمَّ قالَ للَّذي في شِمالِه: «هذا كتابٌ من ربِّ العالَمين، فيه أسماءُ أهلِ النَّارِ، وأسماءُ آبائِهم وقبائِلِهم، ثمَّ أُجمِلَ على آخرِهم، فلا يُزادُ فيهم ولا يُنقَصُ منهم أبداً»، ثمَّ قالَ رسولُ الله ﷺ بيدَيه فنبَذَهُما، ثمَّ قالَ: «فَرَغَ ربُّكم من العبادِ، فريقٌ في الجنَّةِ، وفريقٌ في السَّعيرِ». رَواهُ التِّرمذِيُّ(٢).

فهذا المُخالِفُ أيُجوِّزُ خُلفَ وَعيدِه تعالى في حقِّ الكُلِّ، أو في حقِّ البَعضِ، وأيُّ البَعضِ ذلك البَعضَ؟ أهو الذي عُيِّنَ باسمِه واسمِ أبيهِ وقَبيلَتِه أنَّه من أهلِ النَّارِ، أو غيرُه ممَّن ليسَ له وُجودٌ في الدَّارِ؟

ثـمَّ بعـدَ تجويزِه خُلْـفَ الوَعيدِ: أيدخُـلُ الكُفَّارُ فـي الجنَّةِ، أم يصيـرونَ تُراباً، أم يتَنَعَّمـون فـي النَّـارِ، أو لا يكونون مُنَعَّمين ولا مُعذَّبين، أو لا يُحشَـرونَ رأسـاً فإنَّ الإعـادَةَ في حقِّهم وَعيدٌ شـديد؟

---

(١) رواه مسلم (٢٧٤٩) من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه.

(٢) رواه الترمذي (٢١٤١) وقال: حديث غريب صحيح.

وكلُّ واحدٍ ممَّا ذُكِرَ مُخالِفٌ لِـمَا عليه أهلُ الإسلامِ، بل سائِرُ المِلَلِ الإلهيَّةِ، إلا المُعطِّلةَ والمَلاحِدَةَ؛ فإنَّ المُشركينَ كانوا يعبدونَ الأصنامَ ويقولون: هؤُلاءِ شُفَعاؤُنا عندَ اللهِ في الدُّنيا، أو على فَرْضِ الحَشرِ في العُقبَى.

وظاهِرُ الكلامِ بطريقِ الإلزامِ: أنَّ الخُلفَ لا يخلو أن يكونَ في وَعيدٍ تعلَّقَ به المشيئةُ، أو فيما لم يتعلَّقْ به المشيئةُ، والأوَّلُ مُحالٌ، والثَّاني تَحصيلُ الحاصِلِ، فما شاءَ اللهُ كانَ، وما لم يشَأْ لم يكُنْ.

وهذا البَحثُ شُعبَةٌ من علمِ الكَلامِ الذي هو مذمومٌ عندَ الأئِمَّةِ الأعلامِ، إذ قد وَرَدَ: «مَن أَحْدَثَ في أمرِنا هذا ما ليسَ منه فهو رَدٌّ»[1].

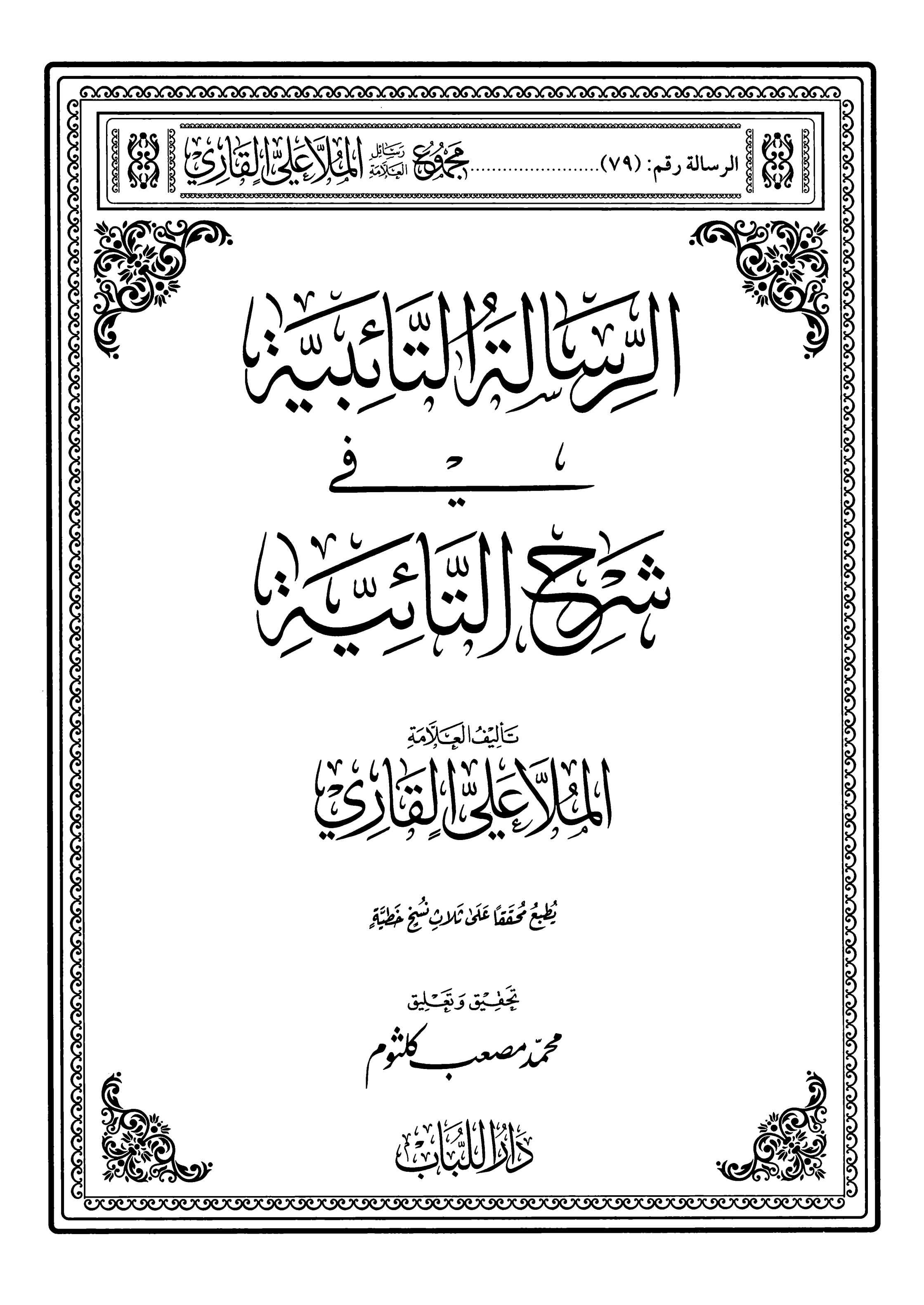
وقالَ الغَزاليُّ: السُّكوتُ عمَّا تكلَّمَ فيه السَّلَفُ ممنوعٌ، والكَلامُ فيما سَكَتُوا عنه مَدفوعٌ.

لكِن انجَرَّ الكلامُ إلى الكلامِ، حيثُ كانَ الباعِثُ الأعظَمُ والمَرامُ في المَقامِ: أنِّي لمَّا رأَيتُ بعضَ العُلماءِ الأعلامِ، بل عُمدَةُ مَشايخِ الإسلامِ، أَطْلَقَ جَوازَ خُلْفِ الوَعيدِ في كتابِه بلا ذِكْرِ الخِلافِ، ومن غيرِ التَّقييدِ، أَوْجَبَ علينا بيانَه، بأن نُبطِلَ شانَه، لئَلَّا يطَّلِعَ عليه أحدٌ من أربابِ التَّقليدِ، فيَعتَقِدَ من كلامِه ما يترتَّبُ عليه الوَعيدُ.

أقولُ هذا وأستَغفِرُ اللهَ من كلِّ زَلَلٍ، وأتوبُ إليه من كلِّ خطَلٍ، وأسأَلُه السَّدادَ في العلمِ والعَمَلِ، فإنَّه بالإجابةِ جَديرٌ، وعلى ما يشاءُ قَديرٌ، والحمدُ للهِ وحدَه، والسَّلامُ على مَن لا نبيَّ بعدَه.

***

(١) رواه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨)، من حديث عائشة رضيَ اللهُ عنها.



الرسالة التائبية في شرح التائية

تأليف العلامة

الملا علي القاري

يطبع محققاً على ثلاث نسخ خطية

تحقيق وتعليق

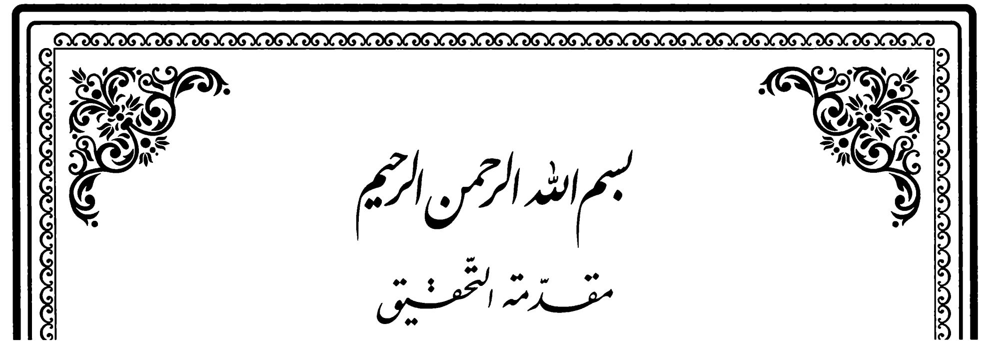
محمد مصعب كلثوم

دار اللباب

مكتبة أسعد أفندي (أ)

المكتبة الحميدية (ح)

مكتبة داماد إبراهيم (د)



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمدُ للهِ الذي فتحَ بابَ التوبةِ أمامَ العِباد، وأمرهُم بالتزوُّدِ من التقوى فهي خيرُ زاد، وحذَّرهُم من الدُّنيا التي أهلكت مَن قبلَهم في البلاد، فهي رأسُ كلِّ خطيئةٍ تُهلكُ العِباد، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِ الزُّهَّادِ والعُبَّاد، ومَن أرسلهُ اللهُ رحمةً للعِباد، وعلى آلِهِ وصحبِهِ ومن اقتدى بهم واستنَّ بسنَّتهم إلى يومِ المَعَاد.

وبعدُ:

فلما كانت الدُّنيا عدوةً لله، وعدوةً لأولياءِ اللهِ، وعدوةً لأعداءِ الله؛ أما عداوتها لله؛ فلأنها قطعتِ الطريقَ على عبادِ الله، وأما عداوتُها لأولياءِ الله عزَّ وجلَّ؛ فلأنها تزيَّنتْ لهم بزينتها وعمَّتهم بزهرَتها ونضارَتِها حتى تجرعوا مرارةَ الصبرِ في مُقَاطعتها، وأمَّا عداوتُها لأعداءِ الله؛ فإنها استدرجتهُم بمَكْرها وكيْدِها، فاقتنصتُهم بشبكتها حتى وثِقوا بها وعوَّلوا عليها؛ فخذلتهُم أحوجَ ما كانوا إليها؛ فاجتنوا منها حسرةً تتقطعُ دونها الأكبادُ، ثم حرمتهُم السَّعادةَ أبدَ الآبادِ؛ فهم على فِراقها يتحسَّرونَ، ومن مكايدِها يستغيثونَ ولا يُغاثونَ، بل يُقالُ لهم: ﴿ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨]، ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِۖ فَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٨٦].

ولخطورة الدنيا وخُبثها، حذَّرنا منها نبيُّنا المصطفى سيِّدُ الزاهدين وإمامُ الورعينَ ﷺ بقوله: «فَواللهِ ما الفقْرَ أخْشَى عَلَيكُم، ولكنِّي أَخشَى أَنْ تُبْسَطَ عليكُم الدُّنيا كما بُسِطَتْ على مَن كَانَ قبلَكُم، فتَنَافسُوهَا كما تنافَسُوها، وَتُهْلككُم كما

أَهْلَكَتهُم»، وها هو الأبُ الشفوقُ الحنونُ شرفُ الدِّينِ إسماعيلُ بنُ أبي بكرٍ المُقري ينصحُ ويُحذِّرُ ولدَهُ وفَلِذةَ كبدهِ بهذه الأبياتِ الرائقة، المُسمَّاةِ بـ (القَصيدة التَّائية في التَّذْكِير)، المشتملةِ على المواعظِ البيِّناتِ، فكانتْ هذه القصيدة بحقٍّ مُذكِّرةً، ومُزهِّدةً.

لكن لغلبةِ الغَفْلةِ، وقِلةِ اليقظةِ عبرَ الأيامِ، وطولِ الأملِ وتسويفِ العملِ، وتأخيرِ الإيقاظِ عن حلولِ الأجلِ، ولفسادِ الزمانِ وبُعدهِ عن عصرِ أهلِ الإيقانِ، فلم يعُدْ يتأثَّرُ القُرَّاءُ بالقرآنِ، ولا زُوَّارُ الموتى بالعِبرةِ بموتِ الأقرانِ؛ فخطرَ ببال العلَّامة القاري أن يشرحَ هذه القصيدةَ التائيةَ، بعد أن ألحَّ عليه بعضُ الأحباب، وذلكَ لأنَّ القُلوبَ قد قستْ بطولِ المُددِ، والعيونَ قد قَحطتْ من قِلَّةِ المَدَدِ، والجوارحَ قد تعطَّلتْ من عدمِ العُدَدِ، وقد قالَ تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ﴾ [الحديد: ١٦]، بلى قد آن يارب.

فقام العلَّامةُ شيخُ الحنفيةِ في زمانهِ العلَّامةُ القَارِيْ؛ بكشفِ اللثامِ عن هذهِ التائيةِ، فشرحَ مُفرداتَها، وبيَّنَ غريبَها، ووضَّح إعرابَها، ووجَّه غريبَها، ويسرَّ للقارئ فهمها، وأضاءَ على الصُّورِ البلاغيةِ فيها، من البديعِ والبيانِ، ورصَّعَ هذا الشرحَ الماتعَ بالآياتِ القُرآنية، والأحاديثِ النبويةِ، والآثارِ، والأخبارِ، والأشعارِ، ونبَّهَ على ما وقعَ في بعضِ النُّسخِ من خِلافاتٍ، وبيَّن المُصحَّفَ منها، وأشارَ فيه إلى إشاراتٍ لطيفةٍ، ونُكَت عويصةٍ، وسمَّاها: «**الرِّسالةَ التائبيةَ في شرحِ التائيةِ**».

فقُمنا بمقابلتها على ثلاثِ نُسخٍ خطيَّةٍ. وهي نسخة أسعد أفندي ورمزها: «أ»، والنسخة الحميدية ورمزها: «ح»، ونسخة داماد إبراهيم ورمزها: «د».

ثم ضبطناها ورصَّعناها بعلاماتِ الترقيمِ المُناسبةِ؛ لنُسهِّلَ على القارئ صعوبةَ

بعضِ الألفاظِ، وقمنا بتخريجِ الأحاديثِ والأخبارِ والأشعارِ الواقعةِ خلالَ الشرحِ مِن مصادرِها ومظانِّها، ولتمامِ الفائدةِ وضعنا «القصيدةَ التائيةَ» مضبوطةَ الشكلِ كاملةً في بدايةِ هذه الرسالةِ، وألحقنا بذيلها القصيدةَ التي عارضَ فيها ولدُ ابنِ المُقري والدَهُ، وقامَ بشرحِها الإمامُ القَاري، وذلكَ لأَنَّهُ توهَّمَ بعضُ العوامِ استحسانَها، وما علموا أَنَّهُ أخطأَ طريقَ صوابِهِ، وتركَ سبيلَ الواجبِ في آدابِهِ؛ حيثُ لم يُحسنْ في مقامِ خِطَابِهِ، ولم يأتِ بما يُجديهِ في بابِهِ؛ فبيَّن العلَّامةُ القاري ـ رحمه الله تعالى ـ على أنه لا مُناسبةَ بينهُما لا في تحقيقِ المَبنَى، ولا في تدقيقِ المَعْنَى؛ من خلالِ المُقارنةِ والموازنةِ بينَ القَصيدتينِ، بإسلوبٍ علميٍّ رصينٍ.

هذا؛ ونسألُ اللهَ العليَّ أنْ يشرحَ صدورَنا بذكرِهِ، ويفسحَ قلوبَنا بفكرِهِ، ويُقوِّي جوارحَنا بشُكرِهِ، ويُنوِّرَ أعينَنا بنورِهِ؛ لنزهدَ في الدُّنيا الدَّنِيَّةِ الفَانيةِ، ونرغبَ في العُقبى العَلِيَّةِ البَاقِيةِ، قبلَ أن يأتيَ يومٌ تتحسَّرُ النَّفسُ ولا تنفعُها الحَسْرةُ؛ حيثُ ما نظرتْ إلى الدُّنيا بعينِ العِبْرةِ، ولا خرجتْ من عينِها قطرةٌ من العَبْرةِ.

فاللهُمَّ تقبلْ منا هذا العملَ، واغفرْ لنا ما وقعَ فيهِ من الخللِ والزللِ، واشفِنا وعافِنا من جميعِ الأمراضِ والعِللِ، والطفْ بالمسلمينَ بالبلاءِ الذي نزل، ورُدَّنا إلى دِينكَ ردّاً جميلاً يبعثُ إلى الجدِّ والعمل، وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

المحقق

***

تَائِيةُ ابْنِ المُقْرِيْ

إِلَـى كَـمْ تَمَـادٍ فِـي غُـرُوْرٍ وَغَفْلَـةٍ ... وَكَـمْ هَكَـذَا نَـوْمٌ إِلَـى غَيْـرِ يَقْظَـةِ

لَقَـدْ ضَـاعَ عُمْـرٌ سَـاعَةٌ مِنْهُ تُشْـتَرى ... بِمِـلءِ السَّـمَا والأَرْضِ أَيَّـةَ ضَيْعَـةِ

أَتُنْفِـقُ هَـذَا فِـي هَـوَى هَـذِهِ التِـي ... أَبَـى اللهُ أَنْ تَسْـوَى جَنَـاحَ بَعُوضَـةِ

وَتَرْضَـى مِن العَيْشِ السَّـعِيْدِ تَعِيْشُـهُ ... مَـعْ المَـلَأِ الأَعْلَـى بِعيْـشِ البَهِيْمَـةِ

فَيَـا دُرَّةً بَيْـنَ المَزَابِـلِ أُلْقِيَـتْ ... وَجَوْهَـرَةً بِيْعَـتْ بِأَبْخَـسِ قِيْمَـةِ

أَفَـانٍ بِبَـاقٍ تَشْـتَرِيْهِ سَـفَاهَةً ... وَسُـخْطٌ بِرِضْـوَانٍ ونـارٌ بجنَّـةِ

أَأَنْـتَ عَـدوٌّ أَمْ صَدِيـقٌ لِنَفْسِـهِ ... فإِنَّـكَ تَرْمِيْهَـا بِـكُلِّ مُصِيْبَـةِ

وَلَـوْ فَعَـلَ الأَعْدَا بِنَفْسِـكَ بَعْـضَ مَا ... فَعَلْـتَ لَمَسَّـتْهُمْ لَهَـا بَعْـضُ رَحْمَـةِ

لَقَـدْ بِعْتَهَـا حَـرَّي عَلَيْـكَ رَخيْصَـةً ... وكانَـتْ بِهَـذا مِنْـكَ غَيْـرَ حَقِيْقَـةِ

فَوَيْـكَ اسْـتَفِقْ لا تَفْضَحَنْهَا بِمَشْـهَدٍ ... مِـنَ الخَلْـقِ إِنْ كُنْـتَ ابْـنَ أُمٍّ كَرِيمَـةِ

فَبَيْـنَ يَدَيْهَـا مَوْقِـفٌ وَفَضِيحَـةٌ ... يُعَـدُّ عَلَيْهَـا كُلُّ مِثْقَـالِ ذَرَّةِ

كَلِفْـتَ بِهَـا دُنْيـا كَثِيـرٌ غُرُورُهَـا ... تُعَامِـلُ مَـنْ فِـي نُصْحِهَـا بالْخَدِيعَـةِ

إِذَا أَقْبَلَـتْ وَلَّـتْ وَإِنْ هِـيَ أَحْسَـنَتْ ... أَسَـاءَتْ وإِنْ صَافَـتْ فَثِـقْ بالكُدُورَةِ

وَلَـوْ نِلْـتَ مِنْهَـا مالَ قـارُونَ لَـمْ تَنَلْ ... سِـوَى لُقْمَـةٍ فِـي فِيـكَ مِنْهَـا وَخِرْقَةِ

وَهَبْـكَ بَلَغْتَ المُلْـكَ فِيْهَا أَلَـمْ تكُنْ ... لِتَنْزِعَـهُ مِـنْ فِيْـكَ أَيْـدِيْ المَنِيَّـةِ

فَدَعْهَـا وأَهْلِيهَـا تَقِصْهُـمْ وخُـذْ لِـذَا ... بِنَفْسِـكَ عَنْهَـا فَهْـوَ كُلُّ غَنِيْمَـةِ

وَلاَ تغْتَبِـطْ فِيهَـا بِفَرْحَـةِ سَـاعَةٍ ... تَعُـودُ بِأَحْـزَانٍ عَلَيْـكَ طَوِيلَـةِ

فَعَيْشُكَ فِيهَا أَلْفَ عَامٍ وَيَنْقَضِي ... كَعَيشِكَ فِيهَا بَعْضَ يَومٍ وَلَيْلَةِ

عَلَيْكَ بِما يُجْدِي عَلَيْكَ مِنَ التُّقَى ... فَإِنَّكَ فِي لَهْوٍ عَظِيمٍ وَغَفْلَةِ

مَجَالِسُ ذِكْرِ اللهِ تَنْهَاكَ أَنْ تُرَى ... بِهَا ذَاكِراً للهِ ضِعْفَ العَقِيدَةِ

إِذَا شَرَعُوا فِيهَا تَحَنْحَتْ قَائِمَاً ... قِيامُكَ هَذَا قُلْ إِلَى أَيِّ لَعْنَةِ

وَلَوْ كَانَ لَغْواً أَوْ أَحَادِيثَ رِيبَةٍ ... وَثَبْتَ وُثُوبَ اللَّيْثِ نَحْوَ الفَرِيسَةِ

تُصَلِّيْ بِلَا قَلْبٍ صَلَاةً بِمِثْلِهَا ... يَكُونُ الفَتَى مُسْتَوْجِبًا لِلْعُقُوْبَةِ

تَظَلُّ وَقَدْ أَتْمَمْتَهَا غَيْرَ عَالِمٍ ... تَزِيدُ احْتِياطَاً رَكْعَةً بَعْدَ رَكْعَةِ

فَوَيْلَكَ تَدْرِي مَن تُناجِيْهِ مُعْرِضاً ... وَبَيْنَ يَدَي مَن تَنْحَنِي غَيْرَ مُخْبِتِ

تُخَاطِبُهُ إِيَّاكَ نَعْبُدُ مُقْبِلاً ... عَلَى غَيْرِهِ فِيْهَا لِغَيرِ ضَرُوْرَةِ

ولو رَدَّ مَنْ نَاجَاكَ لِلغَيْرِ طَرْفَهُ ... تَمَيَّزْتَ مِنْ غَيظٍ عَلَيْهِ وَغَيْرَةِ

أَمَا تَسْتَحِيْ مِنْ مَالِكِ المُلْكِ أَنْ يَرَى ... صُدُودَكَ عَنْهُ يَا قَلِيلَ المُرُوءَةِ

صَلَاةٌ أُقِيمَتْ يَعْلَمُ اللهُ أَنَّهَا ... بِفِعْلِكَ هَذَا طَاعَةٌ كَالخَطِيئَةِ

وَأَعْجَبُ مِنْهَا أَنْ تَدِلَّ بِفِعْلِهَا ... كَمَنْ قَلَّدَ المَدْلُولَ بَعْضَ صَنِيعَةِ

وَأَنْ يَعْتَرِيكَ العُجْبُ أَيْضاً بِكَوْنِهَا ... عَلَى مَا حَوَتْهُ مِنْ رِيَاءٍ وَسُمْعَةِ

ذُنُوبُكَ فِي الطَّاعَاتِ وَهْيَ كَثِيْرَةٌ ... إِذَا عُدِّدَتْ تَكْفِيْكَ عَنْ كُلِّ زَلَّةِ

سَبِيْلُكَ أَنْ تَسْتَغْفِرَ اللهَ بَعْدَهَا ... وَأَنْ تَتَلَافَى الذَّنْبَ مِنْهَا بِتَوْبَةِ

فَيَا عَامِلاً لِلْنَّارِ جِسْمُكَ لَيِّنٌ ... فَجَرِّبْهُ تَمْرِيْنَاً بِحَرِّ الظَّهِيْرَةِ

وَدَرِّجْهُ فِي لَسْعِ الزَّنَابِيرِ تَجْتَرِي ... عَلَى لَسْعِ حَيَّاتٍ هُنَاكَ عَظِيْمَةِ

فَإِنْ كُنْتَ لاَ تَقْوَى فَوَيْحَكَ مَا الَّذِي ... دَعَاكَ إِلَى إِسْخَاطِ رَبِّ البَرِيَّةِ

تُبَـارِزُهُ بِالمُنْكَـرَاتِ عَشِـيَّةً ... وَتُصْبِـحُ فِـي أَثْـوَابِ نُسْـكٍ وَعِفَّـةِ

فَأَنْـتَ عَلَيْهِ مِنْكَ أَجْـرَى عَلَى الوَرَى ... لِمَـا فِيْـكَ مِـنْ جَهْـلٍ وَخُبْـثِ طَوِيَّـةِ

تَقُـولُ مَـعَ العِصْيَـانِ رَبِّـيَ غَافِـرٌ ... صَدَقْـتَ وَلَكِـنْ غَافِـرٌ بِالمَشِـيْئَةِ

وَرَبُّـكَ رَزَّاقٌ كَمَـا هُـوَ غَافِـرٌ ... فَلِـمْ لاَ تُصَـدِّقْ فِيْهِمَـا بِالسَّـوِيَّةِ

لِأَنَّـكَ تَرْجُـو العَفْـوَ مِـنْ غَيْـرِ تَوْبَـةٍ ... وَلَسْـتَ تُرَجِّـي الـرِّزْقَ إِلاَّ بِحِيْلَـةِ

عَلَـى أَنَّـهُ بِالـرِّزْقِ كَفَّـلَ نَفْسَـهُ ... لِـكُلٍّ وَلَـمْ يَكْفُـلْ لِـكُلٍّ بِجَنَّـةِ

فَلَـمْ تَـرْضَ إِلَّا السَّـعْيَ فِيْمَـا كُفِيْتَـهُ ... وَإِهْمَـالَ مَـا كُلِّفْتَـهُ مِـنْ وَظِيْفَـةِ

تُسِـيءُ بِـهِ ظَنَّـاً وَتُحْسِـنُ تَـارَةً ... عَلَـى نَحْوِ مَا يَقْضِيْ الهَـوَى بِالقَضِيَّةِ

إِلَهِـي لَا وَاخَذْتَنَـا بِذُنُوبِنَـا ... وَلَا تُخْزِنَـا وَانْظُـرْ إِلَيْنَـا بِرَحْمَـةِ

وَخُـذْ بِنَواصِيْنَـا إِلَيْـكَ وَهَـبْ لَنَـا ... يَقِيناً يَقِيْنَـا كُلَّ شَـكٍّ وَرِيْبَـةِ

إِلَهِـي اهْدِنَـا فِيْمَـنْ هَدَيْـتَ وَخُـذْ بِنَا ... إِلَـى الحَـقِّ نَهْجاً فِـي سَـوَاءِ الطَّرِيْقَةِ

وَكُـنْ شُـغْلَنَا عَـنْ كُلِّ شُـغْلٍ وهِمِّنـا ... وَبُغْيَتَنَـا عَـنْ كُلِّ هَـمٍّ وَبُغْيَـةِ

وَصَـلِّ صَـلَاةً لَا تَنَاهَـى عَلَـى الَّـذِيْ ... جَعَلْـتَ بِـهِ مِسْـكاً خِتَـامَ النُّبُـوَّةِ

وَآلٍ وَصَحْـبٍ أَجْمَعِيْـنَ وَتَابِـعٍ ... وَتَابِعِهِـمْ مِـنْ كُلِّ إِنْـسٍ وَجِنَّـةِ

***

مُعَارضَةُ التَّائِيَّةِ

لِوَلدِ العَلَّامَةِ ابْنِ المُقْرِيْ

لِيَ فِي اللهِ حُسْنُ ظَنٍّ جَمِيلُ
إنْ تَجَافَى عَنِ الخَلِيْلِ الخَلِيْلُ

لِي عُمْرٌ لَا بُدَّ مِنْهُ وَرِزْقُ
يَنْقَضِي وَالكَثِيرُ مِنْهُ قَلِيْلُ

مَا قَضَاهُ الإِلَهُ لَا بُدَّ مِنْهُ
فَعَلَامَ مَا هَذَا العَرِيضُ الطَّوِيلُ

رُبَّ أَمْرٍ يَضِيقُ ذَرْعَكَ مِنْهُ
لَكَ فِيْهِ إِلَى النَّجَاةِ سَبِيْلُ

وَمَعَ العُسْرِ إِنْ تَتَابَعَ يُسْرٌ
لِصُروفِ الزَّمَانِ حَالٌ يَحُولُ

لَيْتَ شِعْرِي عَوَاقِبُ الأَمْرِ مَاذَا
أَوْ إِلَامَ بِنَا المَآلُ يَؤُولُ

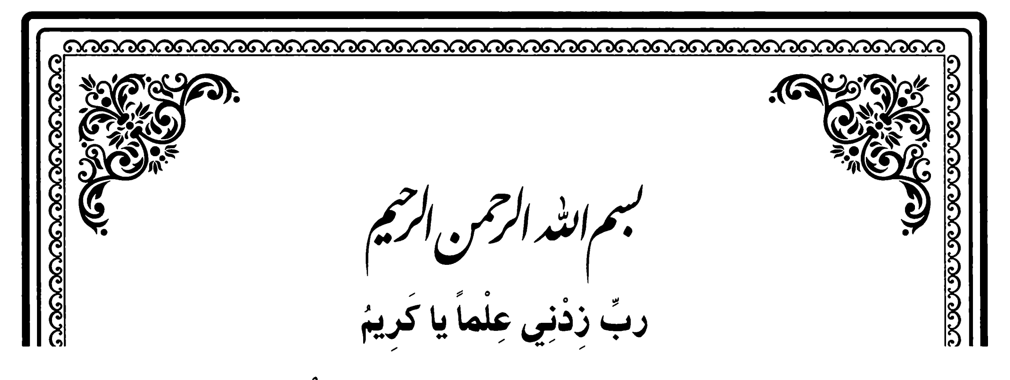
نَعْرِفُ الحَقَّ ثُمَّ نُعْرِضُ عَنْهُ
وَنَرَاهُ وَنَحْنُ عَنْهُ نَمِيلُ

قَدْ عَلِمْنَا وَمَا انْتَفَعْنَا بِعِلْمٍ
إِنَّهُ قَدْ دَنَا وَحَانَ الرَّحِيْلُ

لَوْ قَنِعْنَا مِنْ المُحَالِ اسْتَرَحْنَا
مِنْ عَنَاءٍ لَكِنَّ أَيْنَ العُقُولُ

نَحْنُ مُسْتَعْمَلُونَ فِيْمَا خُلِقْنَا
مَا لَنَا فِي نُفُوسِنَا مَا نَقُولُ

* * *



الحمـدُ للهِ العَلـيِّ العَظيـمِ، علـى كَرَمـهِ العَميـمِ، ولُطفـهِ الجَسـيمِ؛ بإخـراجِ المؤمنيـنَ مـن الظُّلمـاتِ إلـى النُّـورِ، وبإيقـاظِ المُنقَطِينَ مـن نـومِ الغَفْلةِ إلـى حياةِ الذِّكـرِ والحُضـورِ، والصَّـلاةُ والسَّـلامُ علـى مَـن خَطَبنـا ووَعَظنـا وأدَّبنا بمـا يُؤدِّي بِنـا إلـى الحُـورِ والقُصـورِ، ويُرقِّينـا إلـى مَقَـامِ الحُبُـورِ ومنزلِ السُّـرورِ، وعلـى آلهِ وأصحابـهِ الآخِذيـنَ عنـهُ العلـمَ بالحـظِّ المَوفورِ.

أما بعدُ:

فيقـولُ المُفتقِـرُ إلـى مغفـرةِ ربِّـه البَـاري، علـيُّ بنُ سـلطانِ محمـدٍ القَـارِيْ، عامَلَهُمـا اللهُ بلطفـهِ الخَفِي وكرمـهِ الوَفِي: إنَّ بعـضَ إخواني في الدِّين الـذي أظُنُّ به أنَّـهُ في طلبِ اليقينِ، سـألني أنْ أشـرحَ القَصِيدةَ التَّائِيَةَ المنسـوبةَ إلى الإمـامِ العلَّامةِ، والهُمـامِ الفهَّامـةِ، ذُخـرِ الزمـنِ وفخـرِ اليَمَـنِ، فريدِ عصـرِهِ، ووحيـدِ دَهرِهِ، شـرفِ الدِّيـنِ إسـماعيلَ بـنِ أبـي بكرٍ المُقـري[1]، جعـلَ الله بـركاتِ علومـهِ علينـا تَجري،

(١) ابـن المُقـري؛ هو إسـماعيل بـن أبي بكر بن عبـد الله بـن إبراهيم بن علي الشّـرف اليماني الشـافعي الزبيـدي، ولد سـنة (٧٥٤هـ)، إمام في الفقه والعربيـة والمنطق والأُصُول، وذُو يَـدٍ طولى فِي الأدب؛ نظمـاً ونثـراً، ومتفـرد بالـذكاء وَقُـوَّة الفَهم وجـودة الفِكر، وَله فـي هَذَا الشَّـأْن عجائـب وغرائب، لا يقـدر عليهـا غيـره، ولـم يبلـغ رتبته فِـي الـذكاءِ واسـتخراجِ الدقائـقِ أحدٌ مـن أَبنَـاء عصره، بـل ولَا مـن غَيرهـم، (ت ٨٣٧هـ)، مـن مصنفاته: «الـرَّوْض» مُخْتَصـر «الرَّوْضَة»، و«الإرشـاد»، و«الشـرف الوافـي»، و«البديعيـة»، وغيرهـا. انظر: «البـدر الطالع» للشـوكاني (ص ١٤٢).

ومنافعَ مَـدَدِهِ إلينا تَسْـري، فامتنعتُ لقلـةِ البِضاعةِ في هـذهِ المادةِ، ولكثـرةِ الخوفِ مـنَ الانحـرافِ عـن الجـادَّةِ؛ فألـحَّ علـيَّ مـرَّةً بعـدَ أُخـرى؛ فرأيـتُ أنَّ إجابتَـه أولى وأحـرى؛ لأنَّ الزمـانَ يَقتضِـي ذلـكَ وإنْ لـم يكـنِ المُتصدِّي أهـلاً لِمَا هُنالـكَ؛ فإنَّ البُعـدَ عـن قُربِ نورِ النُّبوَّةِ وتعسُّـرِ الاسـتضاءةِ بمَشـاعلِ الحَضْرةِ بعدَ بُعدِ ألفِ سـنةٍ فـي غَايـةٍ منَ المشـقَّةِ؛ فـإنَّ القُلوبَ قسـتْ بطولِ المُـددِ، والعيـونَ قَحطتْ مـن قِلَّةِ المَـدَدِ، والجـوارحَ تعطَّلَـتْ من عـدمِ العُـدَدِ، وقد قالَ تعالـى في زمنِ نـزولِ الوحيِ علـى الرسـولِ الأمجـدِ صلَّـى اللهُ تعالـى عليـهِ وسـلَّمَ وشـرَّفهُ وعظَّمـهُ لديـهِ: ﴿أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ لِذِكۡرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلۡحَقِّ وَلَا يَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلُ فَطَالَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَمَدُ﴾ [الحديد: ١٦]، وجـاءَ فـي الآثـارِ: أن القـرآنَ واعـظٌ ناطـقٌ، والمـوتَ واعظٌ صامـتٌ(١).

وقـد قـال تعالـى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [يونس: ٥٧]، وفـي الحديـثِ: «كفـى بالمـوتِ واعظـاً»(٢).

لكـنْ لفسـادِ الزمـانِ وبُعدِهِ عـن عصرِ أهلِ الإيقـانِ، لم يتأثـرِ القُـرَّاءُ بالقرآنِ، ولا زُوَّارُ الموتـى بالعِبـرةِ عـن الأقـرانِ، وهـذا لغلبـةِ الغَفْلـةِ وقِلـةِ اليقظـةِ، وطـولِ الأمـلِ وتسـويفِ العمـلِ، وتأخيـرِ الإيقـاظِ عن حلـولِ الأجلِ.

فخطـرَ بالبـالِ الفاتـرِ مـع الحـالِ القَاصرِ أنْ أشـرحَ هـذهِ الأبيات، المشـتملةُ علـى المواعـظِ البيِّنـات، التـي جاءتنـا فـي قوالـبِ العِبـاراتِ اللطيفـةِ، وصنَّفها في

(١) أورده أبو محمد عبد الحق الإشبيلي في «العاقبة في ذكر الموت والآخرة» (٣٩)، وابن الجوزي في «بستان الواعظين» (ص ١٦٠).

(٢) رواه الشهاب القضاعي في «المسند» (١٤١٠)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٩٩٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٠٧٢) مرفوعاً، من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه، وفيه الربيع بن بدر، وهو متروك. وروي موقوفاً عند أحمد في «الزهد» (١٧٦)، وابن أبي الدنيا في «اليقين» (٣١) وهو أصح.

مراتبِ الإشاراتِ الشريفةِ؛ لعلَّ اللهَ أن يشرحَ صدورَنا بذكرِهِ، ويفسحَ قلوبَنا بفكرِهِ، ويُقوِّي جوارحَنا بشُكرِهِ، ويُنوِّرَ أعينَنا بنورِهِ؛ لنزهدَ في الدُّنيا الدَّنيَّةِ الفَانيةِ، ونرغبَ في العُقْبى العَليَّةِ البَاقيةِ.

وقد وردَ في الأحاديثِ النبويَّةِ على صاحبِها أُلوفُ التسليمِ والتحيةِ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٢٢]: «إذا دخلَ النورُ في القلبِ انشرحَ وانفسحَ»، فقيلَ لهُ: هل لهُ علامةٌ؟ قالَ: «نعمْ؛ التجافي عن دارِ الغُرورِ، والإقبالُ على دارِ الخُلودِ، والاستعدادُ للموتِ قبلَ نزولِهِ»[1].

وفَّقنا اللهُ تعالى وإيَّاكم على أنْ نجمعَ بينَ العلمِ والعملِ والتعليمِ والإخلاصِ لِمَا هنالكَ؛ فإنَّ الخلقَ كلَّهم هَلْكى إلا العالِمونَ، والعالِمونَ كلُّهم هَلْكى إلا العامِلُونَ، والعاملونَ كلُّهم هَلْكَى إلا المُخلصونَ، والمُخلصونَ على خطرٍ عظيمٍ.

وفي الحديثِ العِيسَوي: أنَّ مَن عَلِمَ وعَمِلَ وعلَّمَ يُدعى في الملكوتِ عظيماً، وقد قالَ ﷺ: «منْ عَمِلَ بما عَلِمَ ورَّثهُ اللهُ بما لا يَعلم»[2]، قالَ تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقالَ عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

وقد سمَّيتُ هذهِ الُعجالةَ بـ «**الرِّسالةِ التائبيةِ في شرحِ التائيةِ**».

* * *

---

(١) رواه ابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» (١٣١)، والحاكم في «المستدرك» (٧٨٦٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٥٥٢)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه. وإسناده ضعيف. انظر: «العلل» للدارقطني (٥/ ١٨٩).

(٢) رواه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ١٥) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وضعَّفه.

قالَ الشيخُ رحمهُ اللهُ:

إِلَـى كَـمْ تَمَـادٍ فِـي غُـرُوْرٍ وَغَفْلَـةٍ وَكَـمْ هَكَـذَا نَـوْمٌ إِلَـى غَيْـرِ يَقْظَـةِ

التَّمادِي: التَّماهلُ والتَّكاسلُ. والغُرورُ بالضمِّ: مصدرُ غرَّهُ بالفتحِ: الدُّنيا، وما غرَّكَ، أو يُخصُّ بالشيطانِ. وغَفَلَ عنهُ غُفُولاً: تركَهُ، وسَها عنهُ، والاسمُ الغَفْلةُ، واليَقَظَةُ ـ محرَّكةٌ ـ: نقيضُ النومِ، كذا في «القاموس»[1]. فالسكونُ من بابِ الضَّرورةِ، أو المرادُ به المصدرُ للمرَّةِ، ثم (كم) هنا استفهاميةٌ، و(تماد) تمييزُهُ، وهوَ مجرورٌ، وجوَّزهُ الفرَّاءُ وغيرهُ، وأصلُه: (تَمَادِي) استُثقلت الكسرةُ؛ فحذفت ثَمَّ الياءُ لالتقاءِ الساكنينِ؛ فبقيَ مجروراً تقديراً، و(في غُرُور) مُتعلِّقٌ به، و(إِلَى) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، هو أنتَ، أو (في غُرور) هو الخبرُ، و(إلى) متعلِّقٌ بمدخولَيهِ على التنازعِ، و(كم) الثانيةُ عطفٌ على الأولى، وحُذفَ مميِّزهُ للعلمِ بهِ.

و(نـومٌ) مبتـدأٌ، وسـوَّغهُ التنويـنُ للتعظيـمِ، أو صفـةٌ مُقـدَّرةٌ، هـيَ منـكَ، والخبـرُ (إِلَـى غَيـرِ يَقْظَةِ) مُتعلِّـقٌ بمُنتـهٍ، أو (نومٌ) مع الجـارِّ مبتدأٌ، خبـرهُ (إلى كم)، و(هَكَـذا) حـالٌ؛ أي: مُشـابهاً لِمَا سـبقَ.

ويحتمـلُ أنَّ أصـلَ البيـتِ: كانَ (تمـادي) بصيغـة المضـارع علـى حـذفِ إحـدى التاءيـن؛ فحينئـذٍ تتعلَّـقُ بـه الظـروفُ فـي المِصـراعِ الأولِ، ثم وقـعَ التغييرُ مـن تصرُّفـاتِ النُّسـاخِ؛ فتأمـل.

ثم في المِصراعِ الثاني من صَنيعِ البديعِ: الطِّباقُ بين النومِ واليقظةِ، وفي الأولِ أو في الكلِّ صَنعةُ التَّجريدِ.

---

(١) انظر: «القاموس المحيط» (ص ٩٠٤)، (مادة: يقظ).

وحاصلُ المعنى: أنَّ الشيخَ رحمهُ اللهُ جرَّدَ من نفسهِ مُخاطَباً، يصيرُ لهُ مُعاتِباً في سُلوكهِ ذاهباً وآيباً؛ بناءً على قضيةِ: عِظْ نفسَكَ؛ فإن اتعظتْ، فعظِ الناسَ، أو أرادَ به نصيحةَ ولدهِ وفِلْذَةِ كَبِدهِ؛ لاحتراقهِ على كبدهِ، ويحتملُ أن تكونَ العِبارةُ من قَبيلِ: اسمعِي يا جَارة، أو خطابُ العامِّ للخواصِّ والعوامِّ؛ لأنَّ أكثرَهُم كالأنعامِ غافلينَ عمَّا يَمضِي عليهم منَ الليالي والأيامِ، ويقولُ لكلٍّ منهم: من أولِ ما بلغتَ وابتداءِ ما كُلِّفتَ بما بلغتَ إلى كم وقتٍ وزمانٍ وإلى متى من الأيامِ والأوانِ مُعرِضٌ عمَّا أُمرتَ فيهِ بالطاعةِ، ونُهِيتَ عن الطُّغيانِ، وواقعٌ في حضيضِ غُرورٍ من مالٍ أو جاهٍ، أو علمٍ أو عملٍ، وتابعٍ لغُرورٍ من شيطانٍ؛ إنسٍ أو جِنٍّ، أو من دُنيا وأملٍ، وراسخٌ في غَفْلةٍ مما صدرَ عنكَ من زللٍ أو فِيمَا يأتيكَ من أجلٍ، وإلى كَمْ هكذا على التمادِي لكَ؛ نومُ غفلةٍ مُنتهٍ إلى غيرِ يَقَظةٍ.

وفيهِ إشعارٌ: إلى أن أولَ بابِ السُّلوكِ هو اليقظةُ من نومِ الغَفْلةِ؛ فإنَّهُ بمنزلةِ الحياةِ بعدَ الرحلةِ؛ فتحصلُ بها الرَّجعةُ والتوبةُ، والإنابةُ والأَوبةُ، ولذا جعلها صاحبُ منازلِ السائرينَ أولَ مقاماتِ السَّالكينَ المشتملةِ على ألفِ مرحلةٍ للنازلينَ، بخلافِ المجذوبينَ الطائرينَ؛ فإنَّ جَذْبةً من جَذَبَاتِ الحقِّ تُوازي عملَ الثَّقلينِ؛ ففي خَطْرةِ قلبٍ ولمحةِ عينٍ يتجاوزُ المَجذوبُ عن حُجُبِ الكَونينِ المُشيرِ إليها: ﴿فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ﴾ [طه: ١٢]، ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، مُشعرٌ بعينِ عِنايتهِ عليكَ.

وفيهِ إيماءٌ إلى ما وردَ عن بابِ مدينةِ العلمِ عليٍّ كرَّم اللهُ وجهَهُ: الناسُ نيامٌ، فإذا ماتُوا انتبهُوا[1]، ولكنَّ اللهَ تعالى يقولُ: ﴿وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]، تنبيهاً على ما قدَّرهُ وقضاهُ، ومنعهُ وأعطاهُ، وفعلَ ما شاءَهُ وأمضاهُ، قَسَمَ القِسَامَ والناسُ

(١) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٧/ ٥٢) من قول سفيان الثوري، وعزاه السخاوي في «المقاصد الحسنة» لعلي بن أبي طالب (ص ٦٩١).

نيامٌ، قال عزَّ وجلَّ: ﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ مُّعۡرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ١]، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلۡتَنظُرۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ لِغَدٖۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الحشر: ١٨]، وفي الحديثِ: «حاسبُوا أنفُسكم قبلَ أن تُحاسَبُوا»[1].

ومع هذا لولا أهلُ الغفْلةِ والحمقى لخَرِبَت الدُّنيا، وقد قالَ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞۖ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلۡغَرُورُ﴾ [فاطر: ٥]، ويقولُ سبحانهُ يومَ القيامةِ: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦]، متَّعنا بكرمِهِ العَميمِ لعبدِهِ الخائفِ من العذابِ الأليمِ أن يقولَ: ما غرَّني إلا كرمُكَ القديمُ؛ فاغفرْ لي إنكَ أنتَ الغفورُ الرحيمُ، وتفصيلُ أصنافِ الغُرورِ في «إحياء العلوم» مسطورٌ، ومجُملهُ في «تلبيس إبليس» مذكورٌ[2].

والغَفلةُ أنواعٌ، وعدَّها بعضُ المشايخِ كفراً، بل إنهم جعلوا الذِّكرَ شكراً، وكأنهُ أُخذَ من قولهِ تعالى في حقِّ الكافرينَ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، والعارفُ ابنُ الفَارضِ رحمهُ اللهُ تعالى أشارَ إليهِ بقولِه:

ولـوْ خطَـرتْ لِـيْ فِـي سِـواكَ إرادةٌ ... على خَاطِري سَـهواً حَكَمْـتُ بردَّتِي

وبيَّنـتُ بعـضَ التوجيهـاتِ الصَّفِيَّـةِ التي علـى مُصطلحـاتِ السَّـادةِ الصُّوفيةِ تَجـري، وبركاتُهـا علـى صفحـاتِ صُـدورِ أربـابِ القُلـوبِ تَسـرِي، فـي «شـرح حـزب الفتح» لمولانا وشـيخِ مشـايخِنا أبي الحسـنِ البَكـريِّ روَّحَ الله رُوحَـهُ، ونوَّر ضريحَـهُ، ورزقنـا فتوحَهُ.

لَقَـدْ ضَـاعَ عُمْـرٌ سَـاعَةٌ مِنْهُ تُشْـتَرى ... بِمِـلءِ السَّـمَا والأَرْضِ أَيَّـةَ ضَيْعَـةِ

---

(١) رواه ابن المبارك في «الزهد» (٣٠٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٤٤٥٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً.

(٢) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (٣٧٨ـ ٤١٤)، و«تلبيس إبليس» لابن الجوزي (ص ٤٧٢).

الـلامُ جوابُ قَسـمٍ مُقـدَّرٍ، وقُصرتِ السـماءُ ضـرورةً. (أَيَّةَ ضَيْعَـةٍ) منصوبٌ علـى المصدريـةِ. ومـلءُ الشـيء: مـا يُمـلأُ بـهِ، وتنويـنُ (عُمـرٌ) للتعظيـمِ، وتنوينُ (سَـاعَةٌ) للتقليـلِ، ثـم (عُمـرٌ) فاعـلُ (ضَـاعَ)، والجملـةُ بعـدَهُ صفـةٌ لـهُ، والرابـطُ ضميـرُ (منـهُ)، والباءُ للبدليـةِ متعلِّقةٌ بـ(تُشْـتَرى) على صيغةِ المَجهـولِ داخلةٌ على المَتـروكِ، سـواءٌ كان الاشـتراءُ بمعنـى الابتيـاعِ، أو الاختيارِ.

ولَمَّـا نبَّهَ الشـيخُ للسَّـالكِ على اليقظةِ مـن نومِ الغَفلـةِ، والرُّجوعِ عـن العُجبِ والغُـرورِ بالتوبـةِ والأَوْبَةِ؛ حرَّضـهُ وحرَّصهُ على اغتنـامِ بقيةِ عمرهِ؛ لئـلَّا يَمضي على غَفْلَتِـهِ وغُـرورهِ؛ بـأنْ قـالَ: واللهِ لقـد ضـاعَ عمرٌ شـريفٌ، صفتُه أنـهُ لو فُـرضَ أنَّ كلَّ سـاعةٍ ـ والمـرادُ منها: كلُّ نَفَسٍ ولَمْحَـةٍ ـ تُباعُ بملء السـماءِ والأرضِ من الذهبِ، أو أشـياءَ نفيسـةٍ من المَطلبِ، ولعلَّ حذفَ التمييـزِ، لأنْ يذهبَ التمييزُ إلـى كلِّ مذهبٍ، لاشـتراها العاقلُ الكامـلُ، الذي هو عبـارةٌ عن العالـمِ العاملِ.

وأشـارَ بـه إلى قولهِ ﷺ: «ليسَ يَتحسَّـرُ أهـلُ الجنةِ يومَ القيامةِ إلَّا على سـاعةٍ مـرَّتْ بهـم ولم يذكُـروا اللهَ فيهـا»[1]، وإلى قـولِ عمرَ رضـي الله عنه: إنِّـي لأكرهُ أن أرى أحدكُـم سـبَهْلَلاً؛ لا فـي عمـلِ دنيـاهُ، ولا فـي عمـلِ آخرتـهِ[2]؛ أي: فـي عملِ دنيـاه الضروريـةُ المُعينـةُ علـى الأمورِ الأُخرويـةِ والأمـورِ الدِّينيةِ أيضـاً، إن لـم تكنْ علـى تصحيـحِ النيةِ، فتُعدُّ من الأمـورِ الضائعةِ الدُّنيويـةِ؛ ولذا قـالَ الغَزاليُّ: ضيَّعتُ قطعـةً من العُمْـرِ العزيزِ في تصنيفِ «البسـيط»، و«الوسـيط»، و«الوجيـز»[3]، وأومأَ

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٩٣)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٠٩) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه.

(٢) أورده الزمخشـري فـي «الفائـق» (٢/ ١٤٩)، وابـن الأثير فـي «النهاية في غريـب الحديث والأثر» (٢/ ٣٤٠)، وسَـبَهْلَلًا: أَي: فَارِغًـا، ليـسَ مَعَهُ مِن عَمَلِ الآخِرَةِ شـيءٌ. يُقالُ: جَاءَ يَمْشِـي سَـبَهلَلًا؛ إِذَا جَـاءَ وذَهَـب فَارِغًا فِي غَيرِ شَـيءٍ.

(٣) انظر: «الجواهر المضية» (١/ ٥٢٤).

إلـى قولِ أَبـي ذَرٍّ رضـي الله عنه: الدُّنيا ثلاثُ سـاعاتٍ؛ سـاعةٌ مضتْ، وسـاعةٌ أنتَ فيها، وسـاعةٌ لا تَـدْرِي أتُدْركُها أم لا.

فلستَ تملِكُ بالحقيقةِ إلَّا ساعةً واحدةً؛ إذ الموتُ من ساعةٍ إلى ساعةٍ؛ ولهذا اختارَ السَّادةُ النَّقشَبندية محافظةَ الأنفاسِ في الأذكارِ الإلهيةِ، ويقولونَ: كُلُّ نَفَسٍ خُطوةٌ إلى أَجَلِكَ، فلا تُضيِّعَها في طُولِ أَمَلِكَ، معَ أَنَّهُ يَحتملُ أن تكونَ تلكَ السَّاعةِ النَّفَسُ الأخيرُ فكنْ حاضراً؛ لأنَّ الموتَ على الغَفْلةِ أمرٌ خطيرٌ، وقد ثبتَ عنهُ ﷺ: أنَّهُ قالَ لأصحابِهِ: «أمَا تَعجبونَ من أُسامةَ المُشتري الوليدةَ إلى شهرٍ، إنَّ أُسامةَ لَطويلُ الأملِ، واللهِ ما وضعتُ قَدماً فظننتُ أني أرفعُها ولا لقمتُ لُقمةً، فظننتُ أنِّي أَسيغُها، حتى يُدركني الموتُ، والذي نفسِي بيدِه؛ إنَّ ما توعدونَ لآتٍ وما أنتم بمعجزينَ»[(١)].

والحاصلُ: أن ما لا يُدركُ كُلُّه لا يُتركُ كُلُّه، ولذا جاءَ في حديثِ: نافق حنظلة: «ساعةً فساعةً»[(٢)]، وفي لسانِ العامَّةِ: ساعةٌ لِربِّي، وساعةٌ لقلبِي، وحَسْبِي ربِّي من كلِّ مُربِّي.

قال الغزاليُّ: وفي الخبرِ: «أعددتُ لِعبادِي الصَّالحينَ ما لا عينٌ رأتْ ولا أذُنٌ سمعتْ، ولا خطرَ على قلبِ بشرٍ»[(٣)]؛ هذا يومُكَ الذي قيمتُه دِرهمانِ مع احتمالِ التَّعب العظيمِ صارتْ لهُ هذهِ القيمةُ بتأخيرِ غداءٍ إلى عَشاءٍ، ولو قُمْتَ ليلةً للهِ تعالى، ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧]، بل لو جعلتَ للهِ ساعةً تُصلِّي فيها ركعتينِ خفيفتينِ، بل نَفَساً، قلتَ فيهِ: لا إله إلا الله، فقد قالَ عزَّ وجلَّ: ﴿ مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا ۖ وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [غافر: ٤٠].

---

(١) رواه الطبراني في «مسند الشاميين» (١٥٠٥)، وابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» (٦)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦/ ٩١) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وسنده ضعيف.

(٢) رواه مسلم (٢٧٥٠)، والترمذي (٢٥١٤) من حديث حنظلة الأُسيدي رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري (٣٠٧٢)، ومسلم (٢٨٢٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فهذهِ ساعةٌ من ساعاتِكَ ونفسٌ من أنفاسِكَ التي لا قيمةَ لها عندَ أهلِ الدُّنيا ولا عندكَ؛ فلِمَ تُضيِّعها في لا شيءَ، وكم تَمرُّ عليكَ بلا فائدةٍ، فصارَ لها كُلَّ هذا القَدْرِ، لماذا لِمَا أَنَّهُ وقعَ مَرضياً لله تعالى، فعظَّم قدرَها وأكثرَ قيمتَها بفضلِهِ العميمِ وكرمِهِ القديمِ؛ إنه هو البرُّ الرحيمُ.

أَتُنْفِـقُ هَـذَا فِـي هَـوَى هَـذِهِ التِـي أَبَـى اللهُ أَنْ تَسْـوَى جَنَـاحَ بَعُوضَـةِ

ثم الهمزةُ للإنكارِ، و(هذا) إشارةٌ إلى العُمرِ، و(هذه) إلى الدُّنيا، وإن لم يجرِ ذكرُها؛ لدلالةِ سَوْقِ الكلامِ عليها، وانتقالِ ذِهنِ المُستقيمِ إليها، والإشارةُ في الأولِ للتعظيمِ، وفي الثاني للتحقيرِ، و(أبى) بمعنى امتنعَ، وحذفُ (مِن) مع (أنْ) مُطردٌ، أو (أنْ) مع مدخولها مفعولُه، ففي «القاموس» أبى الشيءَ يأباهُ: كرِههُ[١].

و(تَسْوَى) بفتحِ حرفِ المُضَارعةِ، بمعنى تُساوي وتَعدلُ، وهي لغةٌ قليلةٌ على ما في «القاموس»[٢]، ومفعولهُ الجناحُ ـ بفتحِ الجيمِ ـ الرِّيشُ، والبَعوضُ: فَعولٌ منَ البَعْضِ؛ غَلَبَ على هذا النوعِ، وهو البَقُّ، والتاءُ فيهِ للوَحدةِ.

يقولُ: أَتصْرِفُ هذا العُمرَ الشَّريفَ الذي هوَ أشرفُ من ملءِ السَّماءِ والأرضِ من الجوهرِ اللطيفِ، في محبةِ هذهِ الدُّنيا الحقيرةِ الفانيةِ المانعةِ عن الباقيةِ الذخيرةِ المُشغلةِ عن الوصولِ إلى المراتبِ العَليَّةِ الخطيرةِ، والنِّعمِ الأُخرويةِ الأَبديةِ الأخيرةِ، التي لم يرضَ الله تعالى أن تَسْوى عندَ عبادهِ الصَّالحينَ جناحَ بعوضةٍ واحدةٍ، التي هيَ أحقرُ أعضاءِ أَدْونِ الحيواناتِ الطائرةِ الحائرةِ.

والبيتُ مُقتَبسٌ من الحديثِ النبويِّ والخبرِ المُصطفويِّ ﷺ وشرَّفَ وكرَّمَ وعظَّمَ: «لو كانتِ الدُّنيا تَعدِلُ عندَ الله جَناحَ بعوضةٍ لَمَا سَقَى كافراً منها شربةَ ماء».

---

(١) انظر: «القاموس المحيط» (ص ١٦٢٣)، (مادة: أبي).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (ص ١٦٧٣)، (مادة: سوي).

رواه التِّرمذيُّ[١].

ولعلَّ الحديثَ مُستفادٌ من قولهِ تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴿٣٣﴾ وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَٰبًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِـُٔونَ ﴿٣٤﴾ وَزُخْرُفًا ۚ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَٱلْـَٔاخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٣٣ ـ ٣٥].

ووردَ: «إنَّ اللهَ تعالى لَيَحْمِي عبدَهُ المؤمنَ عن الدُّنيا وهوَ يُحبُّهُ كما تَحمُونَ مَريضَكُم الطعامَ والشرابَ؛ تخافونَ عليهِ» رواه أحمدُ في «المسند»[٢].

ثم اعلمْ: أنَّ الدُّنيا والعُقبى خُلِقَتا نقيضتينِ، وأنَّ مَثَلَهُما كمثلِ الضَّرتين والكِفَّتينِ، وقد أشارَ إليهِ ﷺ بقولهِ: «مَنْ أحبَّ دُنياهُ أضرَّ بآخرتهِ، ومنْ أحبَّ آخرتَهُ أضرَّ بدُنياهُ؛ فآثروا ما يَبقى على ما يَفْنَى» رواه أحمدُ والحاكمُ[٣].

وقالَ بعضُ الصُّوفيةِ: تركتُ الدُّنيا لقلةِ غَنائِها، وكَثرةِ عَنائِها، وسرعةِ فنائِها، وخِسَّةِ شُركائِها[٤].

قالَ بعضُ العَارفينَ في فاتحةِ هذهِ اللائحةِ: رائحةُ الرَّغبةِ فَائحةٌ.

وما أحسنَ ما قالَ الحسنُ: إنْ بقيتْ لكَ الدُّنيا لم تُبقَ لَهَا؛ يعني: فأيُّ فائدةٍ في الميلِ إليها وإنفاقِ العُمرِ العزيزِ عَلَيها.

---

(١) رواه الترمذي (٢٣٢٠) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه. وقال أبو عِيسَى: هذا حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ من هذا الوَجهِ.

(٢) رواه أحمد في «المسند» (٥/ ٤٢٧) من حديث محمود بن لبيد رضي الله عنه.

(٣) رواه أحمد في «المسند» (٤/ ٤١٢)، والحاكم في «المستدرك» (٧٨٥٣) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٤) انظر: «فيض القدير» (٦/ ١٤٣).

هَـبِ الدُّنيـا تُسَـاقُ إليـكَ عَفْـواً أليـسَ مصيـرُ ذاكَ إلـى الـزَّوالِ

ومـا دُنيـاكَ إلَّا مثـلَ ظـلٍّ أظلَّـكَ ثـم آذنَ بارتحـالِ[١]

قـالَ تعالـى: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾ [الحديـد: ٢٠]، ولقـد صـدقَ القائلُ:

أضغـاثُ نـومٍ أو كظِـلٍّ زائـلٍ إنَّ اللبيـبَ بمثلِهَـا لا يُخْـدَعُ[٢]

وقـد صـحَّ فـي الخبـرِ: «كُنْ فـي الدُّنيـا كأنَّـكَ غَريـبٌ، أو عابـرُ سـبيلٍ، وعُدَّ نفسَـكَ مِـنْ أصحـابِ القُبـورِ»[٣]؛ أي: لِتتخلَّـصَ مـن آفـاتِ الدُّنيـا، وما يتعلَّـقُ بها مـن الأمـورِ؛ كالحِـرصِ والطمعِ، وطُـولِ الأملِ، ونـومِ الغَفلـةِ، والتمنِّـي والغُرورِ، وتوجُّـه إلـى ذكـرِ اللهِ تعالى وعبادتـهِ ومُراقبتـهِ المُؤدِّيةِ إلـى كمالِ الحُضـورِ؛ إنه هوَ الغفـورُ الشَّـكورُ، ومـا أحسـنَ ما قالَ مـن أهـلِ الحالِ:

إذا أبقـتِ الدُّنيـا علـى المـرءِ دينَـهُ فمـا فاتَـهُ منهـا فليـسَ بضائـرِ

فلـنْ تَعْـدلَ الدُّنيـا جَنـاحَ بعوضـةٍ ولا وزنَ ريـشٍ مـن جَنـاحٍ لطائـرِ[٤]

وَتَرْضَـى مِـن العَيْـشِ السَّـعِيْدِ تَعِيْشُـهُ مَـعْ المَـلَأِ الأَعْلَـى بِعَيْـشِ البَهِيْمَـةِ

(تَرْضَـى) عطـفٌ عَلَـى (تنفـق)، و(العَيْشِ) مصـدرُ عـاشَ، و(مِـن) للبدليةِ، و(السـعيدِ) صفتُـه، وهـو أن يكـونَ محتويـاً علـى سَـعَادةِ الدُّنيـا في طاعـةِ المولى، وسِـيادةِ العُقبَـى بالدَّرجَـاتِ العُلَـى، و(تَعِيشُـهُ) حـالٌ من الفاعـلِ، وضميـرُهُ البارزُ

---

(١) البيتان نسبا لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه مع اختلاف في البيت الثاني.

(٢) البيتان نسبا للحسن البصري، كما في «التذكرة الحمدونية» (١/ ٣٢١).

(٣) رواه البخـاري (٦٠٥٣)، والترمـذي (٢٣٣٣)، وابـن ماجـه (٤١١٤)، وأحمد في «المسـند» (٢/ ٢٤) مـن حديـث ابـن عمر رضـي الله عنه.

(٤) البيتان ذكرهما الجاحظ في «البيان والتبيين» بلا نسبة (ص ٤٧٦).

إلى (العيشِ) توسُّعاً، والتقديرُ: تعيشُ فيهِ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ﴾ [طه: ٧٢]، و(مع الملأ الأعلى) حالٌ؛ أي: مُرافقاً معهُم ومُصاحِباً بهم، و(بِعَيشِ البهيمةِ) مُتعلِّقٌ بـ (تَرْضَى).

والبيتُ مُقتبسٌ من قولِهِ تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨]، وتقديمُ (مِن) على الباءِ في البيتِ للضرورةِ.

والمعنى: أترضى أيُّها العالمُ العاملُ أو الفاضلُ الكاملُ بعيشِ البهائمِ الشَّاملِ لوصفِ الغافلِ عمَّا خُلِقَ لهُ العاقلُ، بدلاً من العيشِ السعيدِ على وجهِ التوفيقِ والتأييدِ بسلوكِ طريقِ التسديدِ من دوامِ الذِّكرِ وتمامِ الفِكرِ، مُصاحباً مع الملأِ الأعلى من الملائكةِ المُقرَّبينَ ومرافقاً مع الرفيقِ الأعلى من أرواحِ الأنبياءِ والمُرسلينَ والشهداءِ والصَّالحينَ.

وفي البيتِ تلويحٌ إلى قولِهِ تعالى في حقِّ العوام: ﴿وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ ٱلْأَنْعَٰمُ﴾ [محمد: ١٢]، وقولِه عزَّ وجلَّ: ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الحجر: ٣]؛ أي: جزاءَ ما كانوا يعملونَ، وفي معناهُ أنشدوا:

نَهَارُكَ يَا مَغْرُورُ سَهْوٌ وَغَفْلَةٌ ... وَلَيْلُكَ نَوْمٌ وَالرَّدَى لَكَ لَازِمُ
وَسَعْيُكَ فِيمَا سَوْفَ تَكْرَهُ غِبَّهُ ... كَذَلِكَ فِي الدُّنْيَا تَعِيشُ البَهَائِمُ(١)

وقد وردَ في الحديثِ: «إنَّ للهِ ملائكةً يطوفونَ في الطرقِ يلتمسونَ أهلَ الذِّكرِ؛ فإذا وجدوا قوماً يذكرونَ اللهَ عزَّ وجلَّ، تنادوا: هلمُّوا إلى حاجتكم، قال: فيحفُّونهم بأجنحتِهم إلى السَّماءِ...» الحديثَ، رواه الشَّيخانِ(٢).

---

(١) البيتان لعبد الأعلى القرشي، انظر: «الحماسة البصرية» (٢/ ٤٢٧). وكان عمر بن عبد العزيز يتمثلها كثيراً، كما في «الزهد» لابن أبي الدنيا (٤٥٧).

(٢) رواه البخاري (٦٠٤٥)، ومسلم (٢٦٨٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وفي حديثٍ رواهُ مسلمٌ وغيرهُ: «لا يقعدُ قومٌ يذكرونَ اللهَ تعالى إلا حفَّتهُم الملائكةُ وغشيتهُم الرحمةُ، ونزلتْ عليهم السَّكينةُ، وذكرهُم اللهُ فيمن عندهُ»[1]؛ أي: من أرواحِ الأنبياءِ والمُرسلينَ ومن حمَلَةِ العرشِ والملائكَةِ المُقرَّبينَ؛ مباهاةً بعبادهِ المؤمنينَ المُخلصينَ.

وفي البيتِ إشارةٌ إلى قولِه تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧]، فقيلَ: هيَ الرِّزقُ الحلالُ؛ فإنه يؤدِّي إلى العبادةِ لا محالَ، كما قالَ تعالى: ﴿كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا﴾ [المؤمنون: ٥١]، وقيلَ: هي القَناعةُ؛ لأنها تُورثُ الطاعةَ، وقيلَ: هي حَلاوةُ الطاعةِ؛ فإنها تَجرُّ إلى زيادةِ العِبادةِ، وقد وردَ في الدعواتِ النبويةِ: «اَللهُمَّ! إنِّي أسألُكَ عِيشةً نقيةً، ومِيتةً سَويَّةً»[2].

ثـم زُبـدةُ الـكلامِ وعُمـدةُ المَـرامِ: أن الإنسـانَ مُركَّـبٌ مـن نُعـوتِ الملائكةِ وصفـاتِ الحَيـوانِ؛ فـإنْ غلبـتْ عليـه أحـوالُ المـلأِ الأعلـى؛ غَلَـبَ عليهـم فـي الدَّرجـاتِ العُلـى، وإنْ غلبـتْ عليـهِ أحـوالُ السَّـبعيةِ وأوصـافِ البَهيميةِ؛ نـزلَ إلى الدَّرجـاتِ السُّـفليةِ، ودخـلَ فيما قـالَ تعالـى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ [الأعـراف: ١٧٩]، وانتقـلَ إلـى نـارِ جهنـمَ هُـم فيهـا خالـدونَ.

وقد شبَّه جنسَ الحيوانِ الشاملِ للإنسانِ بجنسِ الحَديدِ في كِيْرِ الحدَّادِ؛ فإنَّهُ يُخرجُ منه تارةً قطعةً، يَستعملُ منها مِرآةً لِمُشاهدةِ المَحبوبِ، وتارةً أُخرى يُخرجُ منهُ قطعةً يجعلُها نعلاً للمركوبِ؛ فسبحانَ مَن جَعلَ المَراتبَ بين أفرادِ المخلوقاتِ؛ من عالمِ الحيوانِ والإنسانِ والنباتاتِ والجماداتِ بتشريفٍ فَضْليٍّ وتَكريمٍ عِنديٍّ،

---

(١) رواه مسلم (٢٧٠٠)، وابن حبان (٨٥٥)، وأحمد (٣/ ٩٢) من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) رواه الحاكم (١٩٨٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٤٢٨٨) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

بالنسبةِ إلى أوليائهِ من بينِ عِبادهِ لا سيَّما الفردِ الأكملِ والرسولِ الأفضلِ، عليه من التحياتِ أتمُّها، ومن الصلوات أعمُّها، وكتخصيصِ البيتِ والحَجَرِ والمَقَامِ وناقةِ صالحٍ وكلبِ أصحابِ الكهفِ وسائرِ الأنامِ، لا يُسألُ عما يفعلُ وهم يُسألونَ.

فَيَا دُرَّةً بَيْنَ المَزَابِلِ أُلْقِيَتْ وَجَوْهَرَةً بِيْعَتْ بِأَبْخَسِ قِيْمَةِ

(المَزَابل) جمعُ مَزبلةٍ، وهو مكانُ الزَّبْلِ من الأنجاسِ والأوساخِ، والبَخْسُ: النقصُ، و(دُرَّةً) منصوبةٌ على أنها نكرةٌ غيرُ مقصودةٍ؛ كقولهم: يا رجلاً خُذْ بيديْ، والمُرادُ بالمُنادى المُشبَّهُ بها؛ فليسَ من قبيلِ: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠] في النداءِ المَجَازِي، و(أُلْقِيَتْ) صفتُها؛ أي: طُرحتْ بينَ المَزابلِ، و(جَوْهَرَةً) عطفٌ على (دُرَّةً)، والفاءُ تَفريعيةٌ على ما قبلَها من الجُملِ الإنكاريةِ.

والمعنى: فَيَا أَيُّها المُشبَّهُ باللؤلؤِ المَكنونِ الذي كانَ مكانَهُ الصَّدفُ المَصونُ، باعتبارِ أصلِ فِطرتهِ السَّليمةِ وخِلقتهِ المُستقيمةِ اللائقِ به أن يكونَ هِمَّتُهُ عاليةً بحيثُ لا يَرضَى إلا أن يكونَ في الدُّنيا في عيشةٍ راضيةٍ، وفي العُقْبَى في جنةٍ عاليةٍ؛ لأنها محلُّ الدُّررِ ومَنبعُ جَواهرِ الغُررِ، أُلقِيتْ في مَزابلِ الدُّنيا الدنيَّةِ، وطُرحتْ في مَنازلِ الهَوى السُّفليةِ، ونسيتْ وطنَها الأصليَّ، وغَويتْ مكانَها الفَضْلي، الذي خلقَ اللهُ أصلهُ فيهِ، وأسكنهُ وأخرجهُ لِيعرفَ ربَّهُ كمالَ المعرفةِ، ويعلمَ قدرَ ما أنعمَ عليهِ وأكرمَهُ.

ويا مُشبَّهاً بجوهرةٍ أُبدلتْ بأخسِّ مَدَرةٍ أو حَجَرةٍ عندَ من لم يَعرفْ قيمتَها، وليسَ لهُ حظٌّ من رؤيتِها، فيكونُ كالبهائمِ التي ليسَ تمييزٌ عندَها، بل أضلُّ منها، حيثُ لم يُفرِّقْ هوَ بينَ الأمورِ خيرِها وشرِّها، وهيَ تُفرِّقُ بينَ حُلْوِ مَذَاقها ومُرِّها.

والمقصودُ من هذا النداءِ والخطابِ إنما هو التنبيهُ، والعِتَابُ من جهةِ الغَفْلةِ عن معرفة نفسهِ وعدمِ التأمُّلِ في مُحاسَبةِ يومهِ وأمْسهِ؛ فإنَّ مَن عرفَ نفسَهُ بالعُبوديةِ

فقد عَرَفَ ربَّهُ بالرُّبوبيةِ، ومَن عرفَ نفسَهُ بالفقرِ والفَناءِ؛ عرفَ ربَّهُ بالغِنَى والبَقَاء، ومَن عرفَ نفسَهُ بالذُّلِّ والعَجْز؛ عرفَ ربَّهُ بالقوَّةِ والعِز.

والحاصلُ: أنَّ نفسَ الإنسانِ لها القَابليةُ العَظيمةُ؛ فإنْ تطهَّرتْ عن الذُّنوبِ الجَسيمةِ ولم تتلوثْ بالعُيوبِ الوَسيمةِ وصلتْ إلى المَراتبِ العَليَّةِ، والمَقاماتِ الرضيةِ، والحالاتِ السَّنيَّةِ البَهيَّةِ، التي فازَ بها السادةُ الصوفيةُ الصَّفيَّةُ من الحُضورِ مع الله في الدُّنيا والوصولِ إلى لقائهِ في العُقبَى، وإن تنجَّستْ بقاذوراتِ المَعصيةِ وتلطَّختْ بأقذارِ التعلُّقاتِ الدُّنيويَّةِ الدنيَّةِ؛ وقعتْ في أسفلِ السَّافلينَ من المراتبِ الطبقيَّةِ، وبعُدتْ عن منازلِ العلومِ العقليةِ والنقليةِ، وحُرمتْ عن الأعمالِ الشَّرعيةِ المُبرَّأةِ عن الحالاتِ الريائيةِ والسَّمعيَّةِ؛ فيا حسرةً عليها، ويا خسارةً لديها.

قالَ الغزاليُّ: مَن كانَ لهُ جوهرٌ نفيسٌ يُمكنهُ أنْ يأخذَ في ثمنهِ ألفَ ألفِ دينارٍ، فباعهُ بفُلَيسٍ؛ أليسَ يكونُ ذلكَ خُسراناً عَظيماً، وغُبْناً جَسِيماً، ودَليلاً بَيِّناً على خِسَّةِ الهِمَّةِ وقُصورِ العِلمِ وضَعفِ الفِطنةِ، وما ينالُه العبدُ بعملهِ من الخلقِ من مِدْحةٍ وحطامٍ بالإضافةِ إلى ربِّ العالمينَ وشكرهِ وثنائهِ وثوابهِ لأقلَّ من فُلَيسٍ في جَنْبِ ألْفِ ألفٍ ديناً، بل في جَنْبِ الدُّنيا وما فيها أكثرُ.

أفلا يكونُ من الخُسرانِ المُبينِ أن تُفوِّتَ نفسكَ تلكَ الكراماتِ العزيزةِ الشريفةِ بهذه الأمورِ الحَقيرةِ الدنيَّةِ، ثم إن كانَ ولا بُدَّ لكَ من هذهِ الهِمَّةِ الخَسِيسةِ؛ فاقْصِدْ أنتَ الآخرةَ تتبعْكَ الدُّنيا، بل اطلبِ الربَّ وحدَهُ يُعْطِكَ الدارينِ؛ إذ هوَ مالكُهما جميعاً؛ قال تعالى: ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَىٰ﴾ [الليل: ١٣]، وقالَ عزَّ وجلَّ: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِندَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النساء: ١٣٤]، وقالَ النبيُّ ﷺ: «إنَّ اللهَ يُعطِي الدُّنيا بعملِ الآخرةِ، ولا يُعطِي الآخرةَ بعملِ الدُّنيا»[1].

---

(١) أورده السمعاني في «تفسيره» (٥/ ٧٢) من حديث قتادة بن دعامة.

فإنْ أنتَ أخلصتَ النيةَ، وجرَّدتَ الهِمَّةَ للآخرةِ؛ جُعلتْ لكَ الآخرةُ والدُّنيا جميعاً؛ وإنْ أردتَ الدُّنيا ذهبتْ عنكَ الآخرةُ في الوقتِ، وربما لا تَنالُ الدُّنيا كما تُريدُ، وإن نِلتَها، فلا تبقى لكَ، فتكونَ قد خسرتَ الدُّنيا والآخرةَ؛ فتأمل أَيُّها العاقلُ الغافلُ، يجعلكَ العاملَ الكاملَ.

أَفَانٍ بِبَاقٍ تَشْتَرِيْهِ سَفَاهَةً وَسُخْطٌ بِرِضْوَانٍ ونارٌ بجنَّةِ

الهمزةُ للإنكارِ، وهو مُنْصبٌّ على (تشتريه)، وضميرُهُ راجعٌ إلى الفاني، و(فانٍ) و(باقٍ) اسما فاعلٍ حُذفَ ياؤهما لاستثقالِ الضمةِ عليها والتقاءِ السَّاكنينِ بعدَ حذفِها، والأولُ مرفوعٌ تقديراً كما أن الثاني مجرورٌ مقدَّراً، ونصبُ (سَفَاهَةً) على العلَّةِ، أو على التمييزِ، ومعناها: الجَهَالةُ، و(سُخْطٌ) بالرفعِ عطفٌ على (فانٍ) وهو بضمِّ السينِ وسكونِ الخاءِ؛ لغةٌ في السَّخَطِ ـ بفتحتينِ ـ ومعناهُ: الغضبُ، ولذا قابلهُ (بِرِضْوَانٍ) وهو بكسرِ الراءِ وضمِّها بمعنى الرِّضا، و(نارٌ) بالرفعِ أيضاً، والتركيبُ من قَبيلِ العَطْفِ على مَعْمولَي عاملينِ مُختلفينِ.

والبيتُ فيه الطِّباقُ من البديعِ؛ في ثلاثِ مواضعَ.

ومعناهُ مُقتبسٌ من قولِه تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ﴾ [البقرة: ١٦]، ومُستفادٌ من قولِه عزَّ وجلَّ: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْأٓخِرَةِ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ [البقرة: ٨٦].

يعني: أيُّها العاقلُ الغافلُ عن وصف الكاملِ! أتَشتري وتختارُ الأمرَ الدَّني الفَاني، وتبذلُ وتتركُ الأمرَ العَلِيَّ الباقي لأجلِ جهالتكَ بحقيقةِ الأمرِ، أو من جهةِ ضَلالتكَ عن معرفةِ القَدْرِ؛ فإنَّ الدُّنيا لو كانتْ ذهباً فانياً والآخرةَ كانتْ خزَفاً باقياً لكانَ مُقتضى العقلِ أن يختارَ الخزَفَ البَاقِي على الذهبِ الفَاني، فكيفَ وإنَّ القضيةَ مُنعكسةٌ والقصةَ منطمسةٌ، وهي مشاهدةٌ في نظرِ العارفينَ،

ومكشـوفةٌ في بصـرِ الناظرينَ، وقد قالَ تعالـى: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَـٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾ [الحديـد: ٢٠] ﴿وَٱلْأَخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [الأعلى: ١٧]؛ أي: في كيفيةِ السُّـرورِ وكميَّةِ الحُبُورِ.

وقد قالَ الغَزاليُّ: أقلُّ العلمِ بل أقلُّ الإيمانِ أن يعرفَ مسالكَ طريقِ الإيقانِ أن الدُّنيا فانيةٌ، وأن الآخرةَ باقيةٌ، ونتيجةُ هذا العلمِ وثمرةُ هذا الإيمانِ أن يُعرضَ عن الفَاني، ويُقبلَ على البَاقي؛ فينبغي للمرُيدِ وطالبِ المَزيدِ أن يجعلَ الدُّنيا وسيلةً للعُقبى، ووصيلةً للوصولِ إلى المَراتبِ العُلْيَا، ومن المعلومِ أن الجمعَ بينهُما على وجهِ الكَمَالِ من جملةِ الأمورِ المُتعسِّرةِ أو المُتعذِّرةِ القريبةِ إلى المُحالِ، ولذا قالَ عيسى عليهِ السَّلامُ: يا طالبَ الدُّنيا لِتبرَّ، تركُكَ للدُّنيا أبرُّ[1].

وفـي حديـثِ النبـيِّ الأكملِ: «لـو أنَّ رجلاً في حُجْـرِهِ دراهـمَ يَقسِـمُها، وآخرُ يذكـرُ اللهَ لكانَ الذاكـرُ للهِ أفضلَ»[2].

وأمـا قولُه تعالـى: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ﴾ [آل عمـران: ١٥٢]؛ فـلا تظـنَّ أنَّ أحداً مـن الصَّحابةِ رضوانُ اللهِ تعالـى عليهِم أجمعينَ كانَ يُريـدُ الدُّنيـا لذاتِهـا، بل كانَ بعضُهم أرادَها ليسـتعينَ بها علـى الأُخرى ولذاتها، ومـع هـذا لَمَّا سَـمِعَ الشِّـبليُّ هذهِ الآيـةَ صاحَ صَيحـةً من غلبةِ الحـالِ، وقـالَ: آهْ آهْ، فأيـنَ مَـن يُريـدُ اللهَ، وأجَبْنَا في «شـرحِ حـزبِ الفتح» عن هذا السـؤالِ بلسـانِ القالِ والحـالِ؛ ختمَ اللهُ لنا بحُسـنِ المآلِ.

أَأَنْـتَ عَـدُوٌّ أَمْ صَدِيـقٌ لِنَفْسِـهِ ... فإنَّـكَ تَرْمِيْهَـا بِـكُلِّ مُصِيْبَـةِ

---

(١) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧/ ٤٢٧) من حديث سفيان الثوري.

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦/ ١١٦) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه. ورجاله وثقوا، كما في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٧٤)، وحسَّنه المُنذريُّ في «الترغيب الترهيب» (٢٣١٠).

الهمزةُ للإنكارِ زيادةٌ للزجرِ عن الإصرارِ، و(عدوٌّ) فعُول؛ يصدُقُ على المُفردِ والجمعِ، و(أَمْ) مُتصلةٌ، و(صَدِيقٌ) بمعنى مُحبٌّ، عطفٌ على (عدو)، و(لنَفْسِه) مُتعلِّقُ الوَصْفينِ على سبيلِ التنازعِ، والمرادُ بالمُصيبةِ: المعصيةُ، وما يُصيبُ السَّالكَ من النُّقصانِ في الطاعةِ، وفي المِصراعِ الأولِ من صُنعةِ البديعِ: طِباقُ المُقَابلةِ.

والمعنى: أنتَ باختياركَ الدُّنيا وإعراضِكَ عن العُقبى ممن هو عدوٌّ لنفسهِ النفِيسةِ أم صديقٌ لروحهِ الدَّسيسةِ؛ فإنَّكَ ترمِيها كلَّ ساعةٍ في مَعْصيةٍ هي أقوى من كلِّ مُصيبةٍ؛ فإنَّ مِحَنَ الدُّنيويةِ مِنَحُ الأُخرويَّةِ، والنِّعمَ العَاجلةَ هيَ النِّقمُ الآجلةُ، وأعَدى عدُوِّكَ نفسُكَ التي بينَ جنبيكَ، حيثُ لم تدرِ دَسَائِسَها الآتيةَ من جانبيكَ؛ فاشتغلْ بُمخالفتِها في هواها، واصْرِفْ عَنانَ تَوجُّهكَ إلى ما ينفعُها في دينِها ودُنياها.

ثـم احـذرْ من تلبيـسِ إبليسٍ، الذي وصَّـاكَ اللهُ تعالـى بعَداوتهِ، وبيَّـنَ لكَ في مواضـعَ مـن كتابـهِ مُشـيراً إلى عِلَّتـهِ؛ منهـا: قولُه عـزَّ وجـلَّ: ﴿إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لَكُمۡ عَدُوّٞ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّاۚ إِنَّمَا يَدۡعُواْ حِزۡبَهُۥ لِيَكُونُواْ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [فاطـر: ٦].

فمنْ كانَ صَديقاً لنفسهِ ما سمعَ كلامَ عدوِّهِ، ومَن لم يكنْ عدواً لنفسهِ لم يتبعْ عدوَّهُ، ولا مشى في إثْرهِ، وقد قالَ تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٌ﴾ [البقرة: ١٦٨].

وسبحانَ اللهِ ما أعظمَ اللهَ في ما قدَّرهُ وقضاهُ؛ حيثُ كلٌّ من عبادهِ يُظهرُ أنَّهُ من أهلِ محبتهِ، ومع هذا ما يخلُو سالكٌ عن مُخالفتهِ، وكلٌّ يُبغضونَ الشَّيطانَ وهُم مُتفقونَ في مُوافقتهِ ومُتابعتهِ، فنرجو من اللهِ تعالى أن يعفوَ عن مُخالفتهِ ببركةِ محبتهِ، ويغفرَ موافقةَ الشَّيطانِ بسبب بُغضهِ وعَداوتهِ، وقد أشارَ صاحبُ «البُردةِ»، وطالبَ البُرءةَ إلى هذا المعنى، وأومأَ إلى هذا المُعين؛ حيثُ قالَ:

وخَالفِ النَّفسَ والشَّيطانَ واعْصِهمَا ... وإنْ هُمَـا محضَّـاكَ النُّصحَ فَاتَّهـمِ

فإن أردتَ شـرحَهُ مع البيتِ الذي بعدَهُ؛ فعليكَ بشـرحِنا المُسـمَّى بـ «العمدة في شـرح البردة»[١].

ثم الفرقُ بين الخَطرةِ النفسانيةِ واللمَّةِ الشَّيطانيةِ: أن الأُولى هي مُتابعةُ اللذةِ بخصوصها أعمُّ من أن تكونَ صالحةً أو طالحةً في حدِّ ذاتِها، والثانيةَ هيَ إرادةُ المعصيةِ بعمومِها وُجدتْ في أيِّ فردٍ من أفرادِها.

ثـم مـن أحـوالِ النفـسِ الرديَّـةِ وإرادتِهـا واختيارِهـا الأمـورَ الدنيَّـةَ: أنها في حـالِ الشَّـهوةِ بهيمـةٌ، وفي حـالِ الغضبِ سَبُعٌ، وفـي المُصيبـةِ طِفلٌ، وفـي النِّعمةِ فرعونُ، وفي الجوعِ مجنونٌ، وفي الشِّـبَعِ مُختالٌ؛ إنْ أشْـبَعتَها بَطِـرتْ، وإنْ جوَّعتها جَزِعـتْ؛ فهـي كحمـارِ السُّـوءِ؛ إنْ أقضمتَهُ رمَـحَ وحَنِـقَ[٢]، وإن جاعَ حَمِـقَ ونَهِقَ؛ فنعوذُ باللهِ من شرورِ أنفسِنا، وما أحسنَ ما قالَ مِن أهلِ الحالِ:

توقَّـى نَفْسَـكَ لا تأمَـنْ غَوائِلَهـا ... فالنَّفسُ أخبثُ من سَبعينَ شَيْطَانا[٣]

وَلَـوْ فَعَـلَ الأَعْـدَا بِنَفْسِـكَ بَعْـضَ مَـا ... فَعَلْـتَ لَمَسَّـتْهُمْ لَهَـا بَعْـضُ رَحْمَـةِ

(الأَعْدَا) بالمدِّ جمعُ عدوٍّ، قُصِرَ للضرورةِ، والباءُ للتعديةِ، و(بَعْضَ) الأولُ منصوبٌ على أنهُ مفعولٌ به، و(بَعْضَ) الثاني مرفوعٌ على أنه فاعلُ (مستْ) بمعنى أصابتْ، واكتُسِيَ التأنيثُ من المُضافِ إليهِ، وهو الرَّحمةُ.

يعني: وأنتَ لكونِكَ لم تعرفِ العداوةَ منَ الصَّداقةِ، ولم تُميِّز بينَ المحبةِ والبَغَاضةِ؛ حيثُ تفعلُ أشياءَ من السيئاتِ تضرُّكَ في دينكَ ودُنياكَ حتى لنفسِكَ وهواكَ، وتتركُ أشياءَ من الطَّاعاتِ لو فعلْتَها لنفعتْكَ في دُنياكَ وأُخراكَ، ويكفيكَ هذا

---

(١) وقد قمنا بتحقيقه ونشره ضمن هذا المجموع المبارك، فللّه الحمد.

(٢) رَمَحَ: أي: ضَرَبَ بِرِجْلِهِ. وحَنِقَ: غضب واغتاظ.

(٣) البيت أورده ابن الجوزي في «بحر الدموع» (ص ١٢١).

أَنَّكَ في ارتكابِ المحظوراتِ واجتنابِ الطاعاتِ مخالفٌ لربِّكَ وموافقٌ لشيطانِكَ ونفسِكَ؛ بحيثُ لو فعلَ جميعُ الأعداءِ بنفسكَ بعضَ ما فعلتَ أنتَ بالنسبةِ إلى نفسِكَ لأصابتِ الأعداءُ بعضَ الرَّحمةِ لها، وأنتَ فعلتَ هذه الأشياءَ جميعَها ولم تَرحمْ نفسَكَ بالرُّجوعِ إلى مَرضاةِ ربِّكَ، والحالُ أنَّ الله تعالى غنيٌّ عن عِبادتِكَ وطاعةِ غيرِكَ، وإنما يَرجعُ نفعُ صلاحِكَ في الحالِ والمآلِ إلى أمرِكَ؛ قالَ تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]، وقالَ عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَن جَاهَدَ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَالَمِينَ﴾ [العنكبوت: ٦]، وفي الحديثِ الصحيحِ: «منْ لا يَرحمُ لا يُرحمُ»[1]، وفي حديثٍ آخرَ: «مَنْ لا يَرحمِ النَّاسَ لا يَرحمْهُ اللهُ»[2].

فمَنْ لا يرحمْ نفسَهُ التي هيَ أعزُّ الأشياءِ إليه بإيقاعها في أحسنِ الصَّفاتِ لديهِ، كيفَ يُرجى أنهُ يَرحمُ غيرَهُ أو يَدفعُ عن النَّاسِ ضَيرَهُ، ومَنْ لم يكنْ مُتصفاً بصفةِ الرّحمةِ استحقَّ أن يُعاقبَ بالمَذلةِ.

فاستمعِ المَوعظةَ والنصيحةَ قبلَ وقوعِكَ في الخِزْيِ والفَضِيحةِ من النذيرِ العرْيانِ، الذي ليسَ لهُ غرضٌ سوى رضا الرحمنِ في محبةِ الإخوانِ، جمعَ اللهُ ببيننا وبينَهُم في دارِ الرُّضوانِ، وتأملْ في ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ الذي صدَّرَ به الكتابَ الكريمَ، واقتصرَ من بينِ أوصافهِ على الوَصفَينِ المخصوصَينِ إشارةٌ إلى عُمومِ رحمتهِ في الدَّارينِ بالنسبةِ إلى الثَّقلينِ؛ إيماءً إلى أنَّ رحمتَهُ سبقتْ غضبَهُ وغلبتْ عِقابَهُ، وقد قالَ تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

وتدبَّرْ أنَّكَ إذا سلبْتَ الرَّحمةَ عن نفسِكَ تكونُ مسلوبَ الرَّحمةِ من عندِ ربِّكَ، ويلزمُ منهُ حصولُ عذابِكَ، ووصولُ عِقابِكَ؛ فدُمْ على هذا الدعاءِ في الصَّباحِ

---

(١) رواه البخاري (٥٦٥١)، ومسلم (٢٣١٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٦٩٤١)، ومسلم (٢٣١٩) من حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه.

والمساءِ: «اللَّهُمَّ! ارحمنِي بتركِ المَعاصِي أبَدَاً ما أبْقَيتَنِي، يا أرحمَ الرَّاحِمينَ، يا أرحمَ الرَّحِمينَ، يا أرحمَ الرَّاحِمينَ»(١).

لَقَدْ بِعْتَها حَرَّى عَلَيْكَ رَخيْصَةً وكانَتْ بِهَذا مِنْكَ غَيْرَ حَقِيْقَةِ

اللامُ جوابٌ لقسمٍ مُقدَّرٍ، والضميرُ في (بِعْتَها) للنفسِ، و(رَخيْصَةً) حالٌ منها، و(حَرَّى عَلَيْكَ) جملةٌ مُعترضةٌ؛ أي: احتراقِي ثابتٌ عليكَ وتأسُّفِي حاصلٌ لَدَيكَ، ويُؤيِّدهُ ما في نسخةٍ (حُزني عَلَيْكَ)، وضميرُ (كانت) اسمُهَا، وخبرُها (غَيْرَ حَقِيْقَةِ) بمعنى لائقةٍ، ولو قالَ: (حَرِيَّةِ) موضعَ (حَقِيْقَةِ) لكانَ أولى؛ لحصولِ نوعٍ من الجِناسِ في صَنائعِ البَديعِ.

ومعناهُ: واللهِ لقدْ بِعْتَ نفسكَ النفيسةَ المُشبَّهَةَ بالدُّرَّةِ المَكنونةِ والجَوهرةِ المَصونةِ التي لا يعلمُ قدرَها إلا خالقُها ومُصوِّرُها ومُرَبِّيها ومُصلِحُها وحافِظُها ورازقُها بالقيمةِ الخسيسةِ والخسارةِ الدَّسيسةِ، واخترتَ في مُقابِلها توهُّمَ الحظوظِ الدُّنيويةِ الدَّنِيةِ، وتصوُّرَ الشَّهواتِ واللَّذاتِ النفسيةِ البهيميةِ، المؤديةِ إلى الدَّركَاتِ الجَحِيميةِ والشَّراباتِ الحَمِيميةِ حالَ كونِها رخيصةً، حيثُ كانت تصلُحُ أن تكونَ قيمةً للدرجاتِ العاليةِ، والمنازلِ الغَاليةِ، في جنةِ نعيمٍ ونعيمٍ مقيمٍ، وقُربِ ربٍّ كريمٍ، ولهذا حُزني وتأسُّفِي عَلَيكَ حاصلٌ، وحَرِّي واحتراقُ قلبي لديكَ واصلٌ، وكانت نفسُكَ التي هي أقربُ الأشياءِ إليكَ، وأعزُّ الأشياءِ لديكَ غيرُ حَريةٍ وحقيقةٍ ولائقةٍ بهذا البيعِ الذي صدرَ منكَ.

وبهذهِ الخَسارةِ التي ظهرتْ منكَ حيثُ فاتكَ من البيعِ ما قالَ اللهُ تعالى في حقِّه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ يُقَـٰتِلُونَ فِى

---

(١) رواه الترمذي (٣٥٧٠)، والحاكم (١١٩٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وهو ضمن دعاء الحفظ الذي علّمه إيَّاهُ رسولُ الله ﷺ.

سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١١١].

ثم وصفَ سبحانهُ وتعالى أهلَ هذهِ البيعةِ بقولهِ: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١١٢].

وقالَ في موضعٍ آخرَ: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [النور: ٣٧].

وقالَ في موضعٍ آخرَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٧].

وقالَ في موضعٍ آخرَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ﴾ [فاطر: ٢٩].

وقد قالَ في موضعٍ من كتابهِ في حقِّ الكفَّارِ وإخوانِهم من الفُجَّارِ: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٨٦]، وفي آيةٍ أُخرى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٦].

فَوَيْكَ اسْتَفِقْ لَا تَفْضَحَنْهَا بِمَشْهَدٍ مِنَ الخَلْقِ إِنْ كُنْتَ ابْنَ أُمٍّ كَرِيمَةِ

قالَ الكِسَائيُّ: (ويكَ) بمعنى (وَيْلَكَ)(١)، وفي «القاموس»: (وَيْ) كلمةُ تعجُّبٍ: يُقالُ: وَيْكَ، ووَيْ لزيدٍ، ويُكْنَى بها عن الوَيْلِ، وقولُه: (اسْتَفِقْ) أمرٌ من الاستفاقةِ، وهيَ طلبُ الإفاقةِ من الإغماءِ، أو الجُنونِ أو السُّكْرِ أو النومِ، وفَضَحهُ كمَنَعهُ: كشَفَ

(١) انظر: «الخصائص» لابن جني (٣/ ٤٢)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (١/ ٤٨٣).

مَسَاوِءَهُ فافتُضِحَ، والمَشْهَدُ: اسمُ مكانٍ أو زمانٍ؛ من الشُّهودِ بمعنى الحُضُورِ، والكَرَمُ مُحركَّةٌ: ضدُّ اللُّؤمِ؛ فكَرِيمةٌ نقيضُ لَئيمةٍ، ويقالُ: أرضٌ كَرِيمةٌ؛ أي: طيِّبةٌ، وأبوَانِ كَرِيمانِ مؤمنانِ، والفاءُ في أولِ البيتِ فصيحةٌ.

أيْ: إذا كانَ الأمرُ كذلكَ منَ الغَفْلةِ وعدمِ الاستعدادِ لِمَا هُنالكَ بناءً على أنَّكَ سكرانُ من حُبِّ الدُّنيا، أو مجنونٌ ليسَ لكَ عقلُ العُقْبَى؛ فَويلَكَ اطلبِ الإفاقةَ من نومِ غَفلتكَ إلى يومِ يقظتكَ، والعملَ بمقتضى العقلِ لأمرِ دِينكَ ونفعِ آخرتِكَ حتى لا تكونَ سبباً لفضيحةِ نفسِكَ في موقفِ مُخَالفةِ نصيحةِ ربِّكَ في مَحضَرِ مَنْ خلقَ الأولينَ والآخرينَ والملائكةَ المُقرَّبينَ والأنبياءَ والمُرسلينَ، المُعَبَّرِ عنهُ بيومٍ عظيمٍ يومَ يقومُ الناسُ لربِّ العالمينَ، حينَ قالَ الخليلُ الجليلُ في دعائهِ: ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾ [الشعراء: ٨٧]، وقالَ الحبيبُ الطبيبُ في مُناجاتهِ: ﴿وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٩٤]، وقد منَّ اللهُ تعالى على الأنبياءِ وأتباعِهم من الأولياءِ، بقولهِ: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِى اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُۥ﴾ [التحريم: ٨].

ثم اعلم أنَّ مِن هولِ هذا اليومِ انقطعَ قلوبُ القومِ، وقد وردَ: «لو علمتُمْ ما أعلمُ، لبكيتُم كثيراً ولضحكتُم قليلاً»[1].

ورُويَ: أنَّ المُنادي يُنادِي من السَّماءِ: ليتَ هذا الخلقَ لم يُخلقوا، وليتَهُم إذا خُلِقوا علِموا لماذا خُلِقوا[2].

وعن الصِّديقِ الأكبرِ رضيَ اللهُ عنهُ: أنهُ قالَ: وددتُ أنِّي أكونُ خَضِراً تأكلُني الدوابُّ مخافةَ العذابِ[3]، وعن عمرَ الفاروقِ رضيَ اللهُ عنه: أنه سَمِعَ

(١) رواه البخاري (٦٧٢١)، ومسلم (٢٣٥٩) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) رواه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٨/ ١٥٨) من قول وهبِ بن مُنبِّه أنهُ مكتوبٌ في الإنجيلِ.

(٣) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٩٨)، وابن أبي الدنيا في «المتمنين» (١١) عن قتادة رحمه الله.

إنساناً يقرأُ: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، فقالَ: ليْتَها تمَّتْ[1].

وعن الفُضيلِ: أنهُ قالَ: إنِّي لا أغبِطُ مَلَكاً مُقرَّباً، ولا نبيّاً مُرسلاً، ولا عَبْداً صالحاً؛ أليسَ هؤلاءِ يُعاينونَ القيامةَ، إنما أغبِطُ مَنْ لا يُخلَقُ، وقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَوْمَ تَأْتِى كُلُّ نَفْسٍ تُجَٰدِلُ عَن نَّفْسِهَا﴾ [النحل: ١١١]، وقالَ سبحانهُ وتعالى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴿٣٤﴾ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ﴿٣٥﴾ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ ﴿٣٦﴾ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس: ٣٤ ـ ٣٧]، وقالَ عزَّ وجلَّ: ﴿يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍۭ بِبَنِيهِ ﴿١١﴾ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَأَخِيهِ ﴿١٢﴾ وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِى تُـْٔوِيهِ ﴿١٣﴾ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ يُنجِيهِ﴾ [المعارج: ١١ ـ ١٤].

فلا حيلةَ للعبدِ إلا الاعتصامَ بحولِ اللهِ وقُوَّتهِ؛ بالعِصمةِ عن معصيتهِ، والإعانةِ على طاعتهِ المَقرونةِ بالإخلاصِ المُوجبِ للخلاصِ والقَبولِ من كرمهِ العَميمِ، وحُسنِ الخَاتمةِ بفضلهِ القديمِ؛ إنَّهُ رؤوفٌ رحيمٌ.

فَبَيْنَ يَدَيْهَا مَوْقِفٌ وَفَضِيحَةٌ   يُعَدُّ عَلَيْهَا كُلُّ مِثْقَالِ ذَرَّةِ

الفاءُ للتفريعِ، و(بينَ) ظرفٌ، وهوَ خبرٌ مقدَّمٌ، وقولُه: (مَوْقِفٌ) مبتدأٌ مؤخَّرٌ، لكونهِ نكرة، والضميرُ في (يَدَيْهَا) للنفسِ، والمَوقِفُ: مصدرٌ مِيميٌّ، أو اسمُ مكانٍ، أو زمانٍ، وأوسطُها أظهرُها[2]، و(فَضِيحَةٌ) عطفٌ عليهِ، والتنوينُ فيهما[3] للتعظيمِ، و(يُعَدُّ) مجهولٌ من العَدِّ، أو من الإعدادِ، و(كُلُّ) مرفوعٌ على نيابةِ الفاعلِ، والمِثقالُ: معناهُ المِقدارُ من الوزنِ، والذَرَّةُ: النملةُ الصغيرةُ، أو الهَبَاءُ الحقيرُ.

والمعنى: أيُّها الغافلُ عن الساعةِ والعاطلُ عن الطاعةِ، والمُتكاسِلُ عن

---

(١) رواه ابن المبارك في «الزهد» (٢٣٥)، وابن أبي الدنيا في «المتمنين» (١١) عن زياد بن مخراق.

(٢) أي: أنها اسم مكان.

(٣) أي: في مَوْقِفٌ وَفَضِيحَةٌ.

العِبـادةِ، والمائِـلُ إلـى التنعُّمِ والرَّاحةِ لنفسـهِ الأمَّـارةِ في طلبِ هواهـا وميلانِها إلى تحصيلِ شـهواتِ هـذهِ الدارِ الغـدَّارةِ.

فاعلم أن بينَ يدَي النفسِ وقُدَّامها موقفٌ مُشتملٌ على مواقفَ كثيرةٍ أمامَهُ؛ من شِدَّةِ الحسابِ، وإعطاءِ الكتابِ، وحُضورِ الميزانِ، ومرورِ الصِّراطِ، وعُبورِ الحَوضِ، ودخولِ الجنةِ أو النارِ، ومراتبِ أهلِ السعادةِ، ومنازلِ أهلِ الشَّقاوةِ، والدَّرجاتِ العَلِيَّةِ، والدَّركاتِ السُّفليةِ، مما يُوجبُ تصوُّرُها وتعقُّلُها أن لا يكونَ للنفسِ ساعةٌ من الاستراحةِ إلا في تحصيلِ ما يَقتضي في عاقبةِ أمرِهِ الرَّاحةَ؛ من ارتكابِ المأموراتِ، واجتنابِ المحظوراتِ؛ فإنَّ الكرامَ الكاتبينَ المأمورينَ من ربِّ العالمينَ لا يَعصونَ اللهَ ما أمرهُم، ويفعلونَ ما يُؤمرونَ، فيكتبونَ على الخلقِ جميعَ ما يفعلونَ، فيُعدُّ على كلِّ نفسٍ ما كسبتْ وهم لا يُظلمونَ؛ بنقصِ ثوابٍ، أو زيادةِ عِقابٍ، بل كما قالَ تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧ ـ ٨]؛ فهذهِ السورةُ هيَ الجامعةُ المانعةُ، والفاذَّةُ الجالبةُ الدافعةُ، ولذا وردَ في حقِّها: أنها نصفُ القُرآنِ[1]؛ لِمَا اشتملَ على التقوى التي بها يَحصلُ الفُرقانُ، قالَ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الأنفال: ٢٩].

وفـي الحديـثِ: أن رجـلاً قالَ: يـا رسـولَ اللهِ! أقرئني سـورةً جامعـةً؛ فأقرأهُ رسـولُ الله ﷺ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾ حتـى فـرَغَ منها، فقـالَ الرجلُ: والذي بعثـكَ بالحقِّ؛ لا أزيـدُ عليـهِ أبـداً ـ يعنـي: كأنَّـهُ قـالَ: حَسْـبي مـا سـمعتُ ـ ولا أُبالي أن لا أسـمعَ غيرَها؛ لاشـتمالها على شـرِّ الأمـورِ وخيرِها، ثم أدبـرَ الرَّجلُ، فقالَ رسـولُ الله ﷺ: «أفلـحَ الرُّويجِـلُ» مرتينِ[2]، والتعظيـمُ لبُعدِ غَورهِ في علمـهِ وقُوَّةِ إدراكـهِ في فَهْمِهِ.

---

(١) رواه الترمذي (٢٨٩٤)، والحاكم (٢٠٧٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) رواه أبـو داود (١٣٩٩)، والحاكـم (٣٩٦٤)، وابـن حبان (٧٧٣)، وأحمـد (٢/ ١٦٩) من حديث =

فعلى السالكِ أن لا يتركَ شيئاً من السَّيئاتِ إلا اجتنبها، ولا يدعَ أمراً من الطاعاتِ إلا ارتكبها، ولا يحتقرَ شيئاً منها، ولا يُعرِضَ في جميعِ الأحوالِ عنهُما[1]؛ أما سمعتَ: أنَّ أُمَّ المؤمنينَ عائشةَ رضي الله عنها كانتْ تأكلُ العِنبَ، فسألَها سائلٌ بحُسنِ الأدبِ؛ فأمرتْ بمُناولتِهِ حبةً، وأرادتْ بها قُربةً، فاستقلَّها السائلُ؛ نظراً إلى عُرفِ الناسِ وعاداتِهم في المَحافلِ؛ فقالتْ عائشةُ رضيَ اللهُ عنها: هذهِ الحبَّةُ تأتي كذا منَ الذرَّةِ[2]، ويأتي ما يترتبُ على قَبولِها من الجوهرةِ والدُّرةِ، وفي الحديثِ: «اتَّقُوا النَّارَ ولوْ بِشقِّ تَمْرةٍ»[3].

يومَ تتحسَّرُ النَّفسُ ولا تنفعُها الحَسْرةُ؛ حيثُ ما نظرتْ إلى الدُّنيا بعينِ العِبْرةِ، ولا خرجتْ من عينِها قطرةٌ من العَبْرةِ، وأما الفضيحةُ الناشئةُ من عدمِ قَبولِ النَّصيحةِ؛ فثنتانِ:

إحداهُما: فضيحةُ السرِّ، وهيَ على رؤوسِ الملائكةِ، وذلكَ ما رُوِيَ: أن الملائكةَ تصعدُ بعملِ العَبدِ مُبتهجينَ، فيقولُ اللهُ تعالى: رُدُّوهُ إلى سِجِّينَ؛ فإنهُ لم يُرِدْنِي بِهِ؛ فيُفتضَحُ ذلكَ العملُ والعبدُ عندَ الملائكةِ[4].

والثانيةُ: فضيحةُ العَلانيةِ، وهيَ يومَ القيامةِ على رؤوسِ الخَلائقِ؛ رُويَ عنِ النَّبيِّ ﷺ: «أنَّ المُرائيَ يومَ القيامةِ يُنادى بأربعةِ أسماءَ: يا كافرُ، يا فاجرُ، يا غادرُ، يا خاسرُ! ضلَّ سعيُكَ، وبَطَلَ أجرُكَ، ولا خَلاقَ لكَ؛ التمسِ الأجرَ ممن كنتَ تعملُ لهُ يا مخادعُ»[5].

= عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(١) أي: عن الاجتناب والارتكاب.

(٢) رواه مالك في «الموطأ» (٢/ ٩٩٧) بلاغاً، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣٩٦٤) عن ظبيةَ بنتِ المُعلَّل.

(٣) رواه البخاري (١٣٥١)، ومسلم (١٠١٦) من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه.

(٤) رواه ابن المبارك في «الزهد» (٤٥٨) من حديث ضمرة بن حبيب، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٥٨) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه.

(٥) رواه أحمد بن منيع كما في «المطالب العالية» (٣٢١٥) من حديث رجل من الصحابة رضي الله عنه.

فإذا كانَ هذا حالُ العالِمِ العاملِ إذا لم يكنْ مُخلِصاً، فكيفَ يكونُ الجاهلُ الفاسقُ مُخلِصاً.

وفي نسخةٍ (صَحِيفةٍ) بدلَ (فَضِيحةٍ).

كَلِفْتَ بِهَا دُنْيَا كَثِيرٌ غُرُورُهَا تُعَامِلُ مَنْ فِي نُصْحِهَا بالْخَدِيعَةِ

الكَلِفُ؛ بالكسرِ: الرجلُ العاشقُ، والكُلفةُ بالضمِّ: ما تكلَّفتَهُ من نائبةٍ، أو حقٍّ، وكفَرِحَ: أُولِعَ، وضميرُ (بها) مُبهمةٌ بيَّنها ما بعدَها، وجملةُ (كَثِيرٌ غُرُورُهَا) صِفةٌ لـ (دُنيَا)، وفي (تُعَامِلُ) ضميرٌ للدُّنيا، وهيَ حالٌ، أو استئنافٌ مُتضمنٌ للعلةِ، و(مَنْ) موصولةٌ مفعولُ (تُعَامِلُ) حُذفَ صدرُ صلتهِ؛ أي: هو في نُصحِها، و(بالْخَدِيعَةِ) متعلق بـ (تُعَامِلُ).

والمعنى: أُولِعتَ وعَشِقتَ بمحبوبةٍ وهْمِيةٍ هيَ الدُّنيا السُّفليةُ الدنِيَّةُ، المُشغلةُ عن المَراتبِ العَليَّةِ، والمُلهيةُ عن تحصيلِ مَلَكاتِ العِلميةِ والعَمَليةِ، المَانِعةُ عن العَوارفِ والحَقَائقِ الإلهيةِ، الحاجزةُ عن المَعَارفِ والدقائقِ اللدنيَّةِ، الباعثةُ على التوجُّهِ بالشَّهواتِ البَهيميةِ واللَّذاتِ السَّبعيةِ؛ غُرورُها كثيرٌ، وغَورُها كبيرٌ، وعظيمُها حقيرٌ، بل هيَ كَسَرابٍ بِقِيعةٍ يحسبُهُ الظَّمآنُ ماءً حتَّى إذا جاءَهُ لم يجدْهُ شيئاً ووجَدَ اللهَ عندهُ، وصادفَ ما سواهُ في الهَوَى مباينٌ، مِن شأنها أن تُعامِلَ مَن هوَ في خدمتِها ماشٍ على النَّصيحةِ، ومن لا يُبالي في طَلَبِها، التي طُلَّابُها كلابٌ من الفضيحةِ بالخديعةِ العُظمى والمَكيدةِ الكُبرى من إعراضِها عنهُ وإقبالِها على مَن هو أدنى منهُ، كما أشارَ الشيخُ إليها، ودلَّ السَّالكُ عليها بقولِه:

إذَا أَقْبَلَتْ وَلَّتْ وَإنْ هَيَ أَحْسَنَتْ أَسَاءَتْ وإنْ صَافَتْ فَتِقْ بالكُدُورَةِ

(إذَا) ظرفيةٌ لـ (وَلَّتْ)، أو شرطيةٌ، ويُناسبهُ ما بعدَها من الشُّروطِ، والتوليةُ: هيَ الإدبارُ، وضميرُ (هيَ) لمجرَّدِ التأكيدِ، أو لإفادةِ الحَصْرِ، و(صَافَتْ) بالصَّادِ

المُهملةِ والفَاءِ، وهوَ مِن صَافَى يُصَافِي، مُفَاعَلةٌ من الصَّفْوِ، وبابُ المُفَاعلةِ إذا لم يكُنْ للمُغَالبةِ؛ فهيَ للمُبَالغةِ، مع أنَّهُ يُمكنُ تصحِيحُها منَ الجَانبينِ، بمعنى أنَّكَ تُريدُ صفاءَها، وهي تُظهرُ صفوَها وجلاءَها، والفاءُ جزائيةٌ، وحُذفتْ فيما قبلَها إشارةٌ إلى الجوازِ والتفنُّنِ في العِبارةِ، و(ثِقْ) أمرٌ من الوثُوقِ، وهوَ الاعتمادُ، والكُدورةُ: ضدُّ الصَّفوةِ، وأمَّا ما في النُّسخِ المضبوطةِ بالضَّادِ المُعجمةِ والقَافِ؛ فتصحيفٌ.

وفي البيتِ ثلاثُ طِباقٍ من صَنيعِ البَديعِ؛ يعني: من صفةِ الدُّنيا: عدمُ الصَّفاءِ، ووجودُ العَناءِ، وقلةُ الوفاءِ، وكثرةُ الجَفَاءِ؛ فإنَّكَ إذا تَعِبتَ في تحصيلِ جاهِها ومالِها، وتوجَّهتَ إلى حُصولِ نَيلِها في مآلِها؛ فبمجردِ أنَّها أقبلتْ إليكَ أدبرتْ عليكَ، وهوَ إمَّا حقيقةً؛ كما هو مُشَاهَدٌ في الناسِ؛ بأنَّ واحداً منهُم أصبحَ في مِلكٍ أو مُلكٍ مغروراً بالاستئناسِ؛ فإذا هو أمَسى فَقِيراً حُكِمَ عليه بالقِلَّةِ والذِّلةِ والإفلاسِ، وإمَّا حُكْماً؛ فإنَّهُ لو عاشَ ما عاشَ؛ كفرعونَ أربعَ مِئةِ سَنَةٍ؛ يكونُ جميعُ أيَّامِ مُلكهِ وتنعُّمهِ كمُدَّةِ سَنَةٍ، قالَ تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ إِن مَّتَّعْنَٰهُمْ سِنِينَ ﴿٢٠٥﴾ ثُمَّ جَآءَهُم مَّا كَانُوا۟ يُوعَدُونَ ﴿٢٠٦﴾ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يُمَتَّعُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٥ ـ ٢٠٧]، وقال تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَا﴾ [الأعراف: ٩٢]، وقالَ سبحانَهُ وتعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٦].

وفي الخبرِ: «أنَّهُ يُؤتَى بأنعَمِ أهلِ الأرضِ، فيُغمسُ في النارِ غَمسةً، فيُخرجُ منها، فيُقالُ لهُ: هل رأيتَ في عُمركَ نَعيماً قطُّ؟ فيقولُ: لا، ويُؤتَى بأفقرِ أهلَ الأرضِ فيُغمسُ في أنهارِ الجنةِ، فيُخرجُ منها، فيُقالُ لهُ: هل رأيتَ في الدُّنيا بؤساً قطُّ؟ فيقولُ: لا»(١).

بل إذا نظرتَ بعينِ اعتبارِها؛ هيَ في عينِ إقبالِها يحقُّ إدبارُها؛ لأنها مُشغِلةٌ عن مولاها، ومُذْهلةٌ عن طاعةِ مُنعمٍ أعطاهَا وأولَاها فيما يتعلَّقُ بأُخرَاها وأُولاها، وهذا المعنى ظاهرٌ في كونِ (إذا) لمُجرَّدِ الظرفيةِ، لا بمعنى (إنْ) الشرطيةِ؛ فيُستفادُ منهُ: أنها

---

(١) رواه مسلم (٢٨٠٧)، وأحمد (٣/ ٢٠٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

من حينِ أقبلتْ أدبرتْ، ولذا قالتِ السَّادةُ الصُّوفيةُ والقادةُ الصَّفيَّةُ: إنما يدُ العَلياء؛ أي: يدُ المُعطِي خيرٌ من يدِ السُّفْلى، وهيَ يدُ الآخذِ؛ لأنَّ الأولَ: بسببِ إعطاءِ شيءٍ ما تقرَّب إلى المَولى، والثاني: بسببِ أخذهِ شيئاً ما تبعَّدَ عن المقامِ الأولِ.

وسببهُ: أنَّ الدُّنيا عدوةٌ للهِ سبحانهُ وتعالى؛ لأنَّها في أصلِها وَسِخةٌ جِيفةٌ، وثقيلةٌ خَفيفةٌ، ألا تَرَى أنَّ آخرَها إلى القَذَرِ والفَسَادِ والتَّلاشِي والاضْمحلالِ في نظرِ العِبادِ، لكنَّها جيفةٌ ضُمِّختْ بتطييبٍ وتطيينٍ، وطُليتْ بزُخرفٍ وتزيينٍ؛ فاغترَّ بظاهِرِها الغافلونَ، وزَهِدَ فيها العاقلونَ، وإنْ هيَ أحسنتْ إليكَ صورةً أساءتْ إليكَ حقيقةً؛ فإنَّها بمنزلةِ السُّمِّ في الدَّسَمِ، وبمرتبةِ النَّارِ في الدِّينارِ والهمِّ في الدِّرهمِ، وإنْ هيَ أظهرتِ الصَّفاءَ والوفاءَ، فاعتمدْ مَجِيءَ الكُدُورةِ والجَفَاءِ؛ إمَّا في الدُّنيا وإمَّا في العُقْبَى، وهذا معنى قولِه تعالى: ﴿فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾ [لقمان: ٣٣]، وقولِه سبحانَهُ وتعالى: ﴿وَٱلْأَخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [الأعلى: ١٧].

وَلَوْ نِلْتَ مِنْهَا مَالَ قَارُونَ لَمْ تَنَلْ سِوَى لُقْمَةٍ فِي فِيكَ مِنْهَا وَخِرْقَةِ

(لَوْ) شرطيةٌ فرضيَّةٌ، و(نِلْتَ) بكسرِ النُّونِ؛ منْ نالَ الشيءَ ينالُه: إذا أصابَهُ، وضميرُ (مِنْهَا) في الموضعينِ يرجعُ إلى الدُّنيا، وفي نسخةٍ (منه) بإشباعِ الهاءِ؛ فهوَ عائدٌ إلى المالِ الذي هوَ مالُ الدُّنيا.

ومالُ قارونَ مَثَلٌ في الكثرةِ مع بُعْدِ صاحبِهِ عن الحَضْرةِ، قالَ تعالى: ﴿إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ﴾؛ أي: ابنُ عمِّهِ، وقيلَ: عمُّهُ، ولم يكنْ في بَنِي إسرائيلَ أقرأَ للتوراةِ منهُ؛ مِن كثرةِ علمِهِ، ﴿فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ﴾؛ أي: تكبَّرَ وتجبَّرَ، ولم يلتفتْ إليهم بكثرةِ المالِ، ودوامِ الاشتغالِ حتى زادَ في طُولِ ثيابِهِ شِبراً زيادةً على سائرِ الأذْيالِ، قالَ تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ﴾؛ أي: مفاتيحُ خزائنهِ منَ الغَلَبةِ ﴿لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾؛ أي: لَتثْقِلُ وتغلِبُ وتَميلُ بجَمَاعةِ ﴿أُوْلِي ٱلْقُوَّةِ﴾

والشَّجَاعةِ، قيلَ: أربعونَ، وقيلَ: سبعونَ، وقالَ بعضُهم: وجدتُ في الإنجيلِ: أنَّ مفاتيحَ خزائنِ قارونَ وِقْرُ ستينَ بغلاً، ما يَزيدُ منها مفتاحٌ على إصبعٍ، لكلِّ مفتاحٍ كنزٌ، وكانَ قارونُ أينَ ما ذهبَ يَحملُ معهُ مَفاتِيحَ كُنوزِه، وكانتْ من حديدٍ، فلمَّا ثقُلتْ عليهِ جُعلتْ من خَشَبٍ، فَثَقُلتْ، فجُعلتْ من جُلودِ البَقَرِ على طُولِ الإصْبَعِ؛ ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ﴾؛ أي: بالدُّنيا ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ﴾ [القصص: ٧٦] أي: بغيرِ المَولى، ولذا قالَ تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ﴾؛ أي: بما ذُكِرَ، وهو الإيمانُ والقرآنُ، ﴿فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨].

﴿وَٱبْتَغِ﴾؛ أي: اطلُبْ ﴿فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ﴾ أي: بصرفِ الفَاني لتحصيلِ الباقي، ﴿وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا﴾ أي: لُقمَتَكَ وخِرقَتَكَ، وفي آخرِ الأمرِ: كَفنَكَ وحُفرتَكَ ﴿وَأَحْسِن﴾ أي: إلى نفسكَ، بإحسانِكَ إلى إخوانكَ ﴿كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧]، وتفضَّلَ بكرمِهِ عليكَ، وقصتُه بطولِهَا مشهورةٌ، وفي كتبِ التفسيرِ مسطورةٌ، وفيما ذكرناهُ من معنى الآيةِ لمناسبةِ المَقَامِ كِفَايةٌ.

والحاصلُ: أنَّكَ أيُّها الطالبُ للدُّنيا الفانيةِ والمُعرِضُ عن تحصيلِ الأُخرى البَاقيةِ لا يَغُرُّكَ كثرةُ المالِ والجاهِ، وحصولُ السَّعَةِ، والتنعُّمُ والمنالُ، كما قالَ تعالى: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ﴾ [آل عمران: ١٩٦] أي: تصرفُهم في تجاراتهم وتقلُّبهم في زراعاتِهم، وتركِ الصلاحِ، واختيارِ الفَسادِ ﴿مَتَٰعٌ قَلِيلٌ﴾؛ أي: كميَّةً وكيفِيَّةً ﴿ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ﴾، وهيَ عذابُ النارِ؛ جِسمِيَّةً ورُوحِيةً، ﴿وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ [آل عمران: ١٩٧]؛ أي: ساءَ ما مهَّدوهُ لأنفسهم مِن بينِ العِبادِ.

وأمَّا الُّلقمةُ والخِرقةُ فهُمَا منَ الأمورِ الضَّروريَّةِ فلا يُعدَّانِ من الدُّنيا بل من الأمورِ الأُخرويةِ؛ فلا يكونُ الطالبُ مذموماً في تحصِيلِهما، بل يَصيرُ مَلُوماً في تَضييعِهما وتَعطيلِهما، وإذا فُرضتْ الزِّيادةُ في المالِ وصُرفتْ في مرضاةِ

المَولى وتحسينِ المآلِ، فليسَ في جمعهِ شيءٌ من الوَبالِ، ولذا قيلَ: الدُّنيا مزرعةُ الآخرةِ؛ إذْ بها يُحصِّلُ المنازلَ الفَاخرةَ، والكنوزَ الأبديةَ الزاخرةَ، وقد قالَ ﷺ: «نِعْمَ المالُ الصَّالحُ للرَّجُلِ الصَّالحِ»[(١)].

قالَ بعضُ العَارفينَ: إنَّ الدُّنيا كالحيَّةِ؛ فمن عرفَ رُقيَتَها جازَ لهُ صُحبتُها ورؤيَتُها، ومَن لا فلا. فسُئلَ عن الرُّقيةِ، فقالَ: هيَ أن يعرفَ مِن أينَ يأخُذها، وفي أينَ يَصرفُها[(٢)]، فتأمَّل بالتأمُّلِ الحَثيثِ، يظهر لكَ معنى الحديثِ؛ فتجنَّبِ المالَ الخبيثَ.

وَهَبْكَ بَلَغْتَ المُلْكَ فِيْهَا أَلَمْ تَكُنْ لِتَنْزِعَهُ مِنْ فِيْكَ أَيْدِيْ المَنِيَّةِ

في «القاموس»: هَبْنِي فَعَلْتُ؛ أي: احسُبنِي واعْدُدنِي؛ كلمةٌ للأمرِ فقطْ[(٣)]، والواوُ عاطفةٌ، و(لِتَنْزِعَهُ) بكسرِ اللامِ وفتحِ العَينِ، واللام للجُحودِ، وهي جارَّةٌ، ولهذا تُقدَّرُ بعدها (أنْ) فإن قيلَ: إذا صارَ الفعلُ بمعنى المصدرِ بـ (أن) المُقدَّرة، فكيفَ يَصِحُّ الحملُ؟ قيلَ: على حذفِ مضافٍ من الاسمِ؛ أي: أَمَا كانتْ صفتُها نزعَ المُلك، أو من الخَبرِ؛ أي: أمَا كانتْ ذاتُ نزْعةٍ، أو على تأويلِ المصدرِ باسمِ الفاعلِ؛ أي: أمَا كانتْ مُنزعِةَ المُلكَ؛ أي: قد كانتْ؛ فالاستفهامُ للتقريرِ، و(فِيْكَ) لغةٌ بمعنى فَمِكَ، و(أَيْدِيْ) جمعُ اليدِ، بمعنى الجارحةِ، و(المَنِيَّةِ) بفتحِ الميمِ وتشديدِ الياءِ؛ وهيَ: الموتُ.

شبَّهَهُ الشيخُ في نفسهِ بالسَّبُعِ في اغتيالِ النُّفوسِ بالقهرِ والغَلَبةِ من غيرِ تفرقةٍ بين نِفاعٍ وضِرارٍ؛ فأثبتَ لها الأيدي التي لا يَكملُ ذلكَ الاغتيالُ في السَّبُعِ بدونِها؛ تحقيقاً للمُبالغةِ في التشبيهِ؛ فتشبيهُ المَنيَّةِ بالسبُعِ استعارةٌ بالكنايةِ، وإثباتُ الأيدي لها تخييليةٌ؛ كذا بيَّنهُ عُلماءُ البَيانِ في قولِه:

---

(١) رواه ابن حبان (٣٢١٠)، وأحمد (٤/ ١٩٧) من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٢) ذكره القاري في «مرقاة المفاتيح» (٣٢١٠)، وعزاه للخواجة عبيد الله النقشبندي رحمه الله تعالى.

(٣) انظر: «القاموس المحيط» (ص ١٨٣)، (مادة: هب).

وإذا المَنِيَّـةُ أنشـبتْ أظفَارهـا[١]

يعني: يا أيُّها الغافلُ عن الحالِ والمآلِ! احسُبْ نفسكَ البَاغِيةَ للمُلكِ والمَالِ، وعُدَّ ذاتَكَ الطالبةَ للأمانِي والآمالِ؛ أنكَ بلغتَ ووصلتَ وحصَّلتَ مُلكَ العالمِ بكمالهِ في الدُّنيا، واشتغلتَ به عن طاعةِ المَولى والاستعدادِ لدارِ العُقْبَى، وظننتَ أنها تَدومُ لكَ بالهنيَّةِ والمِرْيَةِ، ألم تكُنْ أيدِي المَنيَّةِ تنزعهُ من فِيكَ الماسكِ بأضراسهِ ونواجذهِ الحِسِّيةِ والمعنويةِ.

وفيهِ إشارةٌ إلى أن الدُّنيا لو صَفيتْ وبقيت بالفَرضِ والتقديرِ؛ أنتَ ما تبقَى لها؛ لِمَا كتبَ الله عليكَ الموتَ بحسبِ القضاء والتقديرِ.

وفيهِ إيماءٌ لطيفٌ إلى أنَّ حُصولَ الهُلْكِ قد يكونُ قبلَ وُصولِ المُلْكِ إلى فَمِكَ وسائرِ بَدَنِكَ من ظاهرِكَ وباطنكَ؛ بناءً على طُولِ أَمَلِكَ وقُرْبِ أجَلِكَ.

وفيهِ إشعارٌ إلى أنَّكَ إذا كُنتَ في طلبِ المُلْكِ والمالِ، مُعرضاً عن طاعةِ المَلِكِ المُتَعَالِ؛ يصعبُ عليكَ سكراتُ الموتِ ومُنكراتُه، وتشتدُّ حالاتُه وزفراتُه وحسراتُه، فتكون في أيدي ملائكةِ العذابِ كالواقعِ في فمِ السِّباعِ من الدوابِ؛ حيثُ تتشبَّثُ بأظفارِها في كلِّ موضعٍ من أعضاءِ الرَّمِيَّةِ وأوطارها من العينِ والأذنِ واللسانِ وسائرِ الجوارحِ والأركانِ التي يتعلَّقُ بكلٍّ منها الرَّوحُ والجَنَانُ، فيكونُ نزعُ روحهِ مُشبَّهاً بالسَّفُّودِ المُشتَبِكِ بِشَوكِ السَّعْدَانِ، واللهُ المُستعانُ.

فَدَعْهَا وأَهْلِيهَا تَقِصْهُمْ وخُذْ لِذَا بِنَفْسِكَ عَنْهَا فَهْوَ كُلُّ غَنِيْمَةِ

---

(١) صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي، وتمامه:

أَلْفَيْتَ كلَّ تَمِيمةٍ لا تَنْفَعُ.

انظر: «شرح أشعار الهذليين» (ص ٨)، و«كتاب الصناعتين» (ص ٢٨٤)، و«الإيضاح في علوم البلاغة» (ص ٢٩١).

الفاءُ تَفريعيَّةٌ أو فَصيحيَّةٌ، ودَعْ: بمعنى اترُكْ، والواو عاطفةٌ، أو بمعنى (مع)، ووقَصَ عُنقَهُ، كوَعَدَ: كَسَرها، وفي نسخةٍ: (تفُتْهُم) مِن فَاتَه يفوتُه؛ من الفَوْتِ، و(خُذْ) عطفٌ على (فدعْ)، و(بنَفْسِكَ) متعلِّقٌ به، و(لِذَا) باللامِ عِلَّةٌ مُعترضةٌ، والإشارةُ إلى المصدرِ المفهومِ من الفعلِ الذي قبلَهُ، وفي نسخةٍ بالكافِ، والظاهرُ أَنَّهُ تَصحِيفٌ؛ اللَّهُمَّ إلا أن يُقالَ: إنهُ كِنايةٌ عن الشيءِ، والكافُ للتشبيهِ، و(ذا) للإشارةِ على ما في «القاموس»[(١)]، ويُرادُ به هنا مجردُ الكنايةِ عن الشيءِ، ويُقصدُ بالشيءِ طريقُ الآخرةِ، والباءُ للتعديةِ، و(عنها) متعلِّقٌ بمُقدَّرٍ؛ أي: مُعرضاً عنها؛ فهِيَ تُقرأُ بسكونِ الهاءِ، والضميرُ راجعٌ إلى الخَصْلةِ المَفهومةِ من السِّياقِ؛ وهي: تركُها وأهلِيها عليهَا، وأخذُ النفسِ عن المَيْلِ إليهَا.

والمعنى: إذا عرفتَ زوالَ المالِ وهُلْكَ المُلْكِ في المالِ؛ فاتركْ متابعةَ الدُّنيا المُشغلةِ الفَانيةِ، ومُصاحبةَ أهلِها الجانيةِ، أو اتركْهَا مع أهلِها بالكُليَّةِ، وأقبلْ على الأمورِ المَرضيةِ المُورثةِ للنعيمِ المُقيمِ والمُلكِ العظيمِ، وزيادةِ لقاءِ الربِّ الكريمِ، كما قيلَ: متى ما تلقَ مَن تهوَى دعِ الدُّنيا وأهلَها؛ فإنكَ إنْ لم تتركها تركتْكَ، وإنْ تبعتَها أهلَكتْكَ؛ إذ مِنْ شأنِها أنها تهدمُ بنيانَ أهلِها؛ ممن يعمُرها ولم يقبُرها بعقلِها، وتكسرُ رقابَهُم، وتُكثرُ عِقابَهُم، وأمسكْ بالجِدِّ والاجتهادِ، في طريقِ المَعَادِ، بأخذِ الزادِ؛ لِمَا علِمتَ من خرابِ الدُّنيا الدنِيَّةِ، وهلاكِ أهلِها المُتعلِّقينَ بالأمورِ اللهويةِ والشَّهويةِ، واخلُصْ نفسَكَ النفيسةِ عن محبةِ الدُّنيا الخسيسةِ؛ بتركِ تحصيلِ أغراضِها من جواهرِها وأعراضِها.

فهذهِ الخَصلةُ الجامعةُ ـ من تركِ الدُّنيا وأهلِها المانعةِ من كنوزِ الجنةِ ورموزِ المحبةِ ـ هي كلُّ الغَنيمةِ التي هيَ مُوجِبةٌ للمنازلِ الكريمةِ، وإنما لزمِكَ تركُ الدُّنيا

---

(١) انظر: «القاموس المحيط» (ص ١٧٤١) (مادة: ذا).

بالتجرُّدِ عنها والزُّهدِ فيها؛ لتستقيمَ لكَ العبادةُ، وتَحصُلُ لكَ كثرةُ الطاعةِ؛ فإنَّ الرغبةَ في الدُّنيا تُشغلكَ عن العُقْبى، وتمنعُكَ عن خِدمةِ المولى، وتَحجبُكَ عن المَقامِ الأعلى ظاهراً وباطناً، أما ظاهرُكَ؛ فبالطلبِ والمُجاهدةِ، وأما باطنُكَ؛ فبحديثِ النفسِ والإرادةِ والمراودةِ، حتَّى قيلَ: تَضُرُّ السَّالكُ المشَاهدةُ.

قالَ بعضُ العَارفينَ: لا يُنظرُ إلى الدُّنيا وأربَابِها، ولا يُقربُ إلى زينتِها وأصحابِها؛ فإن بريقةَ أموالِهم تُذهبُ بحلاوةِ إيمانِ أهلِ الآخرةِ وأحوالِهم. ويُشيرُ إليهِ قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِۚ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [طه: ١٣١].

وسببُ ذلكَ: أنَّ اللهَ سبحانهُ وتعالى ما جعلَ لأحدٍ من قلبينِ في جوفِهِ، والقلبُ الواحدُ إذا اشتغلَ بشيءٍ انقطعَ عن ضِدِّه، والدُّنيا والآخرةُ ضِدَّانِ لا يجتمعانِ، ولذا قيلَ في حقِّهما: إنَّهما الضَّرتانِ، أو الكِفتَانِ، وأمَّا تركُ أهلِها؛ فإنما يلزمُكَ لِمَا قالَ بعضُ العارفينَ: التشنُّقُ بالخَلَقِ خيرٌ من التعلُّقِ بالخَلْقِ[١]؛ فإنْ كنتَ للعُقبَى راغباً، وللمولى طالباً؛ فدعِ الخلقَ جانباً، وسببهُ: أنهم يَشغلونَكَ عن المطلوبِ ويَمنعونكَ عن المحبوبِ؛ لأنكَ في زمانٍ كثيرٌ سفهاؤهُ، وقليلٌ فقهاؤهُ، ولذا قالَ الثَّوريُّ ـ وهو من أربابِ هذا الشأنِ ـ: والذي لا إله إلا هوَ؛ لقدْ حلَّتْ العزلةُ في هذا الزمانِ[٢].

قالَ حُجَّةُ الإسلامِ: ولئنْ حلَّتْ في زمانهِ؛ ففي زمانِنا هذا وجبتْ[٣].

وقالَ الفُضيلُ: هذا زمانٌ احفظْ لسانَكَ، واخفِ مكانَكَ، وعالجْ قلبكَ وشأنكَ[٤].

---

(١) التشنُّقُ: لُبْسُ الثِّيابِ والتَّزيُّنُ بالثيابِ الباليةِ. كما في «المحيط» للصاحب بن عبَّاد (١/ ٤٣٨) (مادة: شنق).

(٢) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٨٨).

(٣) انظر: «إحياء علوم الدين» (٢/ ٢٣٣).

(٤) انظر: «إحياء علوم الدين» (٤/ ١٨٦).

وقيلَ: هذا زمانُ السُّكوتِ، ولزومُ البيوتِ، والرِّضا بالقوتِ إلى أن تموتَ[١].

وقالَ الشَّاطبيُّ:

وهـذا زمـانُ الصَّبـرِ مَـن لـكَ بالتـي ... كقَبْضٍ علـى جَمْـرٍ فتنجوَ مـنَ البَلَا[٢]

وقـالَ إبراهيـمُ بـنُ أدهـمٍ: كُـنْ واحـداً جامعيـاً، ومِـن ربِّـكَ ذا أُنْـسٍ، ومـنَ النـاسِ وحشِـيَّاً[٣].

وقيلَ: كنْ وسطاً، وامشِ جانباً.

ومن كلامِ بعضِ العارفينَ: الصُّوفيُّ كابنٍ بائنٍ.

وقيلَ: هو القريبُ الغريبُ.

وقيلَ: هو الفرشيُّ العرشيُّ.

ومُجملُ ضَررِ الخَلْقِ شُغلُهم عن الحقِّ.

وأشـارَ حاتـمُ الأصمُّ إلى بيـانِ مُجمَلِهِ؛ لتعـرفَ ضررَ مِفصَلـهِ، بقولِه: طلبتُ مـن الخلقِ خمسـةَ أشـياءَ فلـم أجـدْ؛ طلبتُ منهـم الطاعـةَ والزَّهـادةَ؛ فلـم يفعلوا، فقُلـتُ: أعينونـي عَلَيهـا إنْ لـم تفعلوا، فلـم يفعلوا، فقلـتُ: ارضوا عنِّـي إن فعلتُ، فلـم يفعلـوا، فقلـتُ: لا تمنعونـي عنهـا إذاً، فمنعـوا، فقلـتُ: لا تدعونـي إلى طلبِ الدُّنيـا، ولا إلـى مـا لا يُرضِـي المولـى، ولا تُعادونـي عليهـا إنْ لـم أُتَابعكـم، فلـم يقبلـوا؛ فتركتُهم واشـتغلتُ بخاصَّةِ نفسـي.

وزُبدةُ الكلامِ في تحصيلِ المَرامِ: أنَّ كُلَّ ما شغلكَ عن المولى من الدُّنيا وأهلِها

---

(١) رواه ابن أبي الدنيا في «العزلة» (٩٧) من قول سفيان الثوري.

(٢) انظر: «حرز الأماني ووجه التهاني» (ص ٢٤).

(٣) انظر: «فيض القدير» (٤/ ٤١).

من أهلٍ وولدٍ، وصاحبٍ وطالبٍ، وفقرٍ وغنىً، وجوعٍ وشِبَعٍ، وشُهرةٍ وخُمولٍ، وعلمٍ وعملٍ، ونظرٍ وخطرٍ؛ فهو ضررٌ إليكَ وشؤمٌ عليكَ.

وَلاَ تغْتَبِطْ فِيهَا بِفَرْحَةِ سَاعَةٍ ... تَعُودُ بِأَحْزَانٍ عَلَيْكَ طَوِيلَةِ

الغِبطةُ بالكسرِ: حُسنُ الحالِ والمَسرَّةُ، وقد اغتبطَ؛ أي: صارَ مغبُوطاً، والحسدُ كالغِبْطةِ، وقد غَبَطَهُ؛ كضَربَهُ وسَمِعَهُ: تمنَّى نعمةً على أن لا تتحوَّلَ عن صاحِبها، وفي الحديثِ: «اللَّهُمَّ غَبْطاً لا هَبْطاً»[1]؛ أي: نسألُكَ الغِبْطةَ؛ أي: منزلةً نُغبَطُ عليها.

والفُرحةُ بالضمِّ: المسرَّةُ، ويُفتحُ، وما يُعطيهِ المُفرَحُ لكَ؛ الكلُّ من «القاموس»[2]، وضميرُ (فيها) إلى الدُّنيا وما فيها؛ فالباءُ للسببيةِ، وفي نسخةٍ (منها) بدل (فيها)؛ أي: لا تقنعْ منها؛ فالباءُ للبدليةِ، وضميرُ (تعُودُ) بمعنى تنقلِبُ وترجع، تعود إلى (فَرْحةٍ)، و(عليكَ) صفةُ لـ(أحزان) بتقديرِ: كائنةً، والتنوينُ للتكثيرِ، و(طَوِيلَةِ) صفةٌ ثانيةٌ، وبينَ الفَرحِ والحُزنِ صَنعةُ طِباقٍ من البديعِ، والواو في صدرِ البيتِ للعطفِ على الأمرِ السَّابقِ.

والمعنى: لا تفرحْ فرحَ البَطَرِ والمَرَحِ، ولا تُظهر السرورَ بأسبابِ الفَرحِ، ولا تظُنَّ أنَّكَ مغبوطٌ بما أُعطيتَ، أو محسودٌ بما أُوتيتَ في الدُّنيا التي هيَ كساعةٍ بجنبِ السَّاعةِ، بسببِ حُصولِ مسرَّةٍ ووصولِ مبرَّةٍ في مُدَّةٍ يسيرةٍ تنقلبُ تلكَ الفَرْحةُ بأحزانٍ كثيرةٍ كائنةً عليكَ مضرَّتها في بُرهةٍ طويلةٍ، ترجعُ إليكَ حسرتُها؛ فإنَّ الله لا يُحبُّ الفرحينَ بغير طاعتهِ، بل يُحبُّ كلَّ قلبٍ حزينٍ في تحصيلِ عِبادتهِ، بل كُنْ مُغتبطاً بالساعةِ التي تذكرُ اللهَ فيها، وتتركُ ما يَشغلكَ عن الطاعةِ ويُنافيها، قالَ تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨]؛ لأنَّ ما يكونُ مآلهُ إلى الزوالِ والفناءِ لا يصلحُ أن يكونَ فيهِ خيرٌ وصلاحٌ بالنسبةِ إلى مآلهِ الكمالِ والبقاءِ.

---

(١) أورده ابن سلام في «غريب الحديث» (٤/ ٤٩٧)، وابن الجوزي في «غريبه» (٢/ ١٤٥).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (ص ٢٩٨)، (مادة: فرح).

والحاصلُ: أنَّ الدُّنيا كالساعةِ؛ فاجعلْ أعمالكَ كلَّها فيها الطاعةُ، لتتخلَّصَ من الندامةِ والمَلَامةِ في يومِ الحسرةِ، وساعةِ القيامةِ، وقد وردَ: ليسَ يتحسَّرُ أهلُ الجنةِ يومَ القيامةَ إلَّا على ساعةٍ مرَّتْ بهم ولم يذكرُوا اللهَ فيهَا[١]، وقد قالَ تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ۝١ وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ١ ـ ٢]، قيلَ: المُرادُ بالنَّفْسِ الجنسُ؛ لِمَا رُويَ: أنَّهُ ﷺ قالَ: «ليسَ من نفسٍ برَّةٍ ولا فاجرةٍ إلا وتلومُ نفسَها يومَ القيامةِ؛ إن عملتْ خيراً؛ قالتْ: كيفَ لم أزدْ، وإنْ عملتْ شرّاً؛ قالت: ليتني كنتُ قصَّرتُ»[٢].

وزبدةُ الكلامِ وعُمدةُ المَرامِ: أنَّ الزمنَ اليسيرَ في الدُّنيا ينبغي أن يُصرفَ في تحصيلِ المُلكِ الكَبيرِ في العُقبَى، ولا ينبغي أن يلهوَ ويلعبَ ويشتغلَ بالفرحِ الفاني غافلاً عن الكُرَبِ، أو الفرحِ الباقي؛ فإنَّهُ لا عيشَ إلا عيشُ الآخرةِ؛ كما وردَ في الحديثِ[٣]، ومفهومُه: أنَّهُ لا مشقةَ إلا مشقةُ الآخرةِ، وجاءَ في الكلامِ القديمِ: ﴿وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلۡغُرُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ومفهومُه: أن الحياةَ العُقبَى هيَ التي في الحقيقةِ متاعُ الحُضُورِ، كما صرَّحَ به في آيةٍ أخرى من القرآنِ: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَ لَهِيَ ٱلۡحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، ونصَّ في موضعٍ آخرَ، وقالَ: ﴿وَٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓ﴾ [الأعلى: ١٧]، وقيَّدهُ في محلٍّ آخرَ بقولِه سبحانهُ وتعالى: ﴿والآخرة خير لمن اتقى﴾ [الأعلى: ١٧]، والله أعلم.

فَعَيْشُكَ فِيهَا أَلْفَ عَامٍ وَيَنْقَضِي ... كَعَيْشِكَ فِيهَا بَعْضَ يَومٍ وَلَيْلَةِ

الفاءُ تفريعيةٌ، أو فصيحةٌ، و(عيشُكَ) مبتدأٌ، و(فيها) متعلِّقٌ به، والضميرُ للدُّنيا،

---

(١) تقدم تخريجه في البيت الأول.

(٢) أورده الثعلبي في «الكشف والبيان» (١٠/ ٨٢)، والواحدي في «الوسيط» (٤/ ٣٩٠)، والبغوي في «معالم التنزيل» (٥/ ١٨٢) من قول الفراء.

(٣) رواه البخاري (٢٦٧٩)، ومسلم (١٨٠٥) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

و(ألفَ عامٍ) منصوبٌ على الظرفيةِ، و(يَنْقَضِي) جملةٌ حاليةٌ، والضميرُ إلى الألفِ، والخبرُ (كعيشِكَ)، و(بعضَ) ظرفٌ أيضاً.

والمعنى: لَمَّا كانَ فرحُ الدُّنيا ـ ولو طالَ المدى ـ كفَرْحةِ ساعةٍ بجنبِ طولِ يومِ القيامةِ، أو مدةِ أيامِ الآخرةِ؛ فتعيُّشكَ وتصرُّفكَ في الدُّنيا ولو كانَ ألفَ عامٍ، الذي هوَ مَثَلٌ في طولِ المَقامِ والحالُ أنَّ آخرهُ ينقضي، وإلى الفناءِ والزوالِ ينتهي، يكونُ كبقائكَ ودوامِ حالِكَ في الدُّنيا القليلةِ مُقدَّراً توقُّفُ بعضِ يومٍ أو بعضَ ليلةٍ، والبعضُ يصدُقُ عليه أنه مقدارُ ساعةٍ ولحظةٍ ولمحةٍ؛ إشارةً إلى قولِه تعالى في إطالةِ مُدَّةِ العذابِ على الفُجَّارِ: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

وفيهِ إيماءٌ إلى أن طولَ العُمرِ في غيرِ مرضاتِه تعالى وبالٌ على المُعمَّرِ؛ لأنهُ به يزيدُ تحصيلُ الشرِّ على الشرِّ؛ قالَ عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ۚ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، ومع هذا لا يُغنيهِ الإملاءُ والإمهالُ عن العذابِ والأغلالِ والأنكالِ، بل سببٌ لزيادةِ حُصولِ الوبَالِ ووصولِ النَّكالِ؛ قالَ تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٩٦].

فطُوبى لِمَن طالَ عمرهُ وحسُنَ عملهُ، وويلٌ لمنْ طالَ عُمرهُ وساءَ عملهُ، ولهذا وردَ في الدُّعاءِ: «اللَّهُمَّ أحْيِنِي ما كانتِ الحياةُ خيراً لي، وتوفَّني إذا كانتِ الوفاةُ خيراً لي، واجعلِ الحياةَ زيادةً إليَّ في كلِّ خيرٍ، واجعلِ الموتَ راحةً لي مِنْ كُلِّ شرٍّ»[1].

وفي حديثٍ آخرَ: «الموتُ تُحفةُ المؤمنِ، وأَسَفُ الفَاجرِ»[2].

---

(١) رواه البخاري (٥٣٤٧)، ومسلم (٢٦٨٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٦٧٨١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢٠٠٥) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

فاغتنمْ بعضَ عمركَ، وخُذْ من صحتِكَ لمرضكَ، ومن قوَّتكَ لضعفكَ، ومن غناكَ لفقركَ، ومن حياتِكَ لموتِكَ، واعلمْ أن الدُّنيا مَعْبَرٌ وممرٌ، وليستْ هيَ دار ثباتٍ ومقرٍّ، كما وردَ في الحديثِ: «الدُّنيا دارُ مَن لا دارَ لهُ، ومالُ مَن لا مالَ لهُ، ويجمعَها منْ لا عقلَ لهُ»[1].

عَلَيْكَ بِمَا يُجْدِي عَلَيْكَ مِنَ التُّقَى فَإِنَّكَ فِي لَهْوٍ عَظِيمٍ وَغَفْلَةِ

(عَلَيكَ) اسمُ فعلٍ بمعنى الزمْ وخُذْ، والباءُ للتعديةِ، و(ما) موصولةٌ، أو موصوفةٌ، و(يُجدِي) بضمِّ الياءِ، وكسرِ الدالِ بمعنى (ينفع) و(يغني)، و(عَلَيكَ) جارٌ ومجرورٌ متعلِّقٌ بهِ، وبينَ (عَلَيكَ) الأول والثاني جناسٌ تامٌّ، و(من التُّقَى) بضمِّ التاءِ المُبدلةِ من الواوِ؛ بيانٌ لـ(ما)، وتنوينُ (غَفْلَة) للتعظيمِ.

والمعنى: الزمْ طريقةَ الأنبياءِ والمرسلينَ، واسلكْ سبيلَ الأولياءِ والمؤمنينَ بالتزامِ ما يَعفيكَ في الدُّنيا وينفعُكَ في العُقبى؛ بمُلازمةِ مراتبِ التقوى من الشِّركِ الجَلِيِّ والخَفِيِّ، ومواظبةِ المأموراتِ، ومُجانبةِ المحظوراتِ، ومعالجةِ النفسِ بالتخلِّي عن الأخلاقِ الدَّنيَّةِ، والتحلِّي بالأوصافِ الرَّضِيَّةِ، والتحلِّي بتخلُّقِ الصفاتِ الرُبوبيةِ؛ قالَ الشَّاطبيُّ:

عَلَيْكَ بِهَا مَا عِشْتَ فِيْهَا مُنَافِساً وبِعْ نَفْسَكَ الدُّنْيَا بِأَنْفَاسِهَا العُلَا[2]

واستيقظْ من سِنَةِ النومِ إلى سِنَةِ اليقظةِ، ومِن ضيقِ القَلبِ إلى شرحِ الصَّدرِ والسَّعةِ، وانتقلْ من سَننِ اللَّهوِ عن المآلِ والتكاثُرِ بالمالِ إلى سَننِ أربابِ الكمالِ وأصحابِ الجمالِ؛ لتتخلَّصَ من عذابِ الحجابِ، وعقابِ النَّكالِ، وتدخلَ دارَ الوصالِ، وتأمنَ النقصَ والزوالَ؛ فإنَّكَ في لهوٍ عظيمٍ مما يظهرُ من أفعالكَ، وغفلةٍ عظيمةٍ مما تبيَّنَ من أحوالِكَ.

---

(١) رواه أحمد (٦/ ٧١) من حديث عائشة رضي الله عنها، ورجاله ثقات.

(٢) انظر: «حرز الأماني ووجه التهاني» (ص ١٧).

مَجَالِـسُ ذِكْـرِ اللهِ تَنْهَـاكَ أَنْ تُـرَى ... هَـا ذَاكِـراً للهِ ضِعْـفَ العَقِيـدَةِ

(مجالسُ) جمعُ مَجلسٍ، وهو موضِعُ الجلوسِ، مُضافٌ إلى (ذكرِ اللهِ)، والإضافةُ بمعنى (في) أي: مجالسُ فيها ذكرُ اللهِ من بابِ إضافةِ المصدرِ إلى مفعولِه؛ أي: ذكرُ الناسِ اللهَ، وهوَ مبتدأٌ، خبرهُ (تنهاكَ) بتاءِ التأنيثِ، وضميرهُ المستترُ رابطٌ عائدٌ إلى المبتدأ، و(أن) بتقديرِ: مِنْ أنْ تُرى، بصيغةِ المجهولِ المُخاطَبِ، بمعنى: تُبصر، وضميرُ (بها) إلى المجالسِ، والباءُ بمعنى (في)، و(ذاكراً) منصوبٌ على الحاليةِ، و(لله) متعلِّقٌ بهِ، أو بمعنى لأجلِه، و(ضِعْفَ العَقيدةِ) منصوبٌ على العلةِ، وفي نسخةٍ برفعهِ على أنهُ فاعلٌ لـ (تنهاكَ) على أَنَّهُ بصيغةِ التذكيرِ، وهو الأظهرُ؛ فعليهِ الاعتمادُ، والعقيدةُ: ما عَقَدَ عليهِ القلبُ من الاعتقادِ. والنهيُّ على التقديرينِ مجازيُّ الإسنادِ.

والمعنى: إنكَ في لَهْوٍ عظيمٍ واشتغالٍ جسيمٍ في الدُّنيا عمَّا يُجدي عليكَ في العُقبى من مُلازمةِ التقوى؛ بحيثُ مجالسُ ذكرِ الله من المساجدِ والمعابدِ التي هيَ أماكنُ كلِّ سالكٍ وعابدٍ وزاهدٍ، خاليةٌ عن حُضوركَ ووجُودكَ، وفارغةٌ عن ركُوعكَ وسُجودكَ؛ فكأنها لبُعدِكَ عنها، وتنفُّركَ منها تنهاكَ أن تدخلَها ليراكَ الناسُ بها حالَ كونِكَ ذاكراً لله فيها، وما ذاكَ إلا لضعفِ اعتقادِكَ وعدمِ الاستعدادِ لزادِ معادكَ، مع أنهُ قد وردَ في الحديثِ الشريفِ عن أبي هُريرةَ رضي الله عنه: «إذا مررتُم برياضِ الجنةِ فارتعوا» قلتُ: وما رياضُ الجنةِ؟ قالَ: «المساجدُ» ـ وفي روايةٍ: «حِلَقُ الذِّكرِ» ـ قلتُ: وما الرتَّعُ يا رسولَ اللهِ؟ قال: سبحانَ الله، والحمدُ لله، ولا إله إلا اللهُ، واللهُ أكبرُ»[1].

وفي حديثٍ آخرَ: «إنَّ مجالسَ الذِّكرِ تتباهَى بها الملائكةُ»[2].

---

(١) رواه الترمذي (٣٥١٠)، وأحمد (٣/ ١٥٠)، وأبو يعلى (٣٤٣٢) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه. ورواية (المساجد) رواها الترمذي (٣٢٠٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه أحمد (٣/ ٢٦٥) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

وفي حديثٍ مُسلمٍ: «لا يقعدُ قومٌ يذكرونَ اللهَ تعالى إلا حفَّتهُم الملائكةُ، وغشيتهُم الرَّحمةُ، ونزلتْ عليهمُ السَّكينةُ، وذكرهم اللهُ فيمنْ عندهُ»، وجاءَ في روايةٍ: «يقولُ للملائكةِ: اشهدوا أنِّي قد غفرتُ لهم، فيقولُ ملكٌ من الملائكةِ: إنَّ فلاناً جاءَ لحاجةٍ وليسَ منهم؟! قالَ الله تعالى: هُمُ القومُ لا يَشقى بهم جليسُهم»[١].

وفي حديثٍ: «أكثروا ذكرَ اللهِ حتى يقولُوا: مجنونٌ»[٢].

وفي حديثٍ: «ما جلسَ قومٌ مجلساً لم يذكروا اللهَ فيهِ، ولم يُصلُّوا على نبيِّهم إلا كان عليهم تِرةً؛ أي: تَبِعةً وحَسْرةً؛ فإن شاءَ عذَّبهم، وإنْ شاءَ غفرَ لهم»[٣].

ومن اللطائفِ: أن عبداً دخلَ مسجداً بإذنِ مالكهِ أنَّ يُصلِّيَ، وأبطأ فيهِ، فناداهُ سيِّدهُ، فقالَ: يمنعني أن أخرجَ، فقال: مَن يمنعُكَ منَ الخُروجِ، فقالَ: الذي يمنعُكَ من الدُّخولِ.

وقد قال الصِّديقُ الأكبرُ: ليتني كنتُ أخرسَ إلا عن ذكرِ اللهِ.

والمقصودُ من جميعِ الطاعاتِ والعباداتِ إنما هو ذكرُ الله تعالى، قالَ تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾ [طه: ١٤]، وقالَ سبحانهُ: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ [البقرة: ١٥٢]، وقالَ تعالى: ﴿وَلَذِكۡرُ ٱللَّهِ أَكۡبَرُۗ﴾ [العنكبوت: ٤٥]؛ أي: لذكرُ الله إيَّاكم أكبرُ من ذكركم إيَّاهُ.

---

(١) رواه مسلم (٢٦٩٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه أحمد في «المسند» (٣/ ٦٨)، وأبو يعلى في «المسند» (١٣٧٦)، والحاكم في «المستدرك» (١٨٣٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وإسناده ضعيف.

(٣) رواه الترمذي (٣٣٨٠)، والحاكم في «المستدرك» (٢٠١٧)، وابن حبان (٨٥٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وفي الحديثِ القُدسيِّ: «أنا جليسُ مَن ذكرني، وأنا معهُ إذا تحركتْ بي شفتاهُ»[١]، وفي حديثٍ آخرَ: «فإنْ ذكرني في نفسهِ ذكرتُه في نفسي، وإنْ ذكرَني في ملأٍ ذكرتهُ في ملأٍ خيرٍ منهُ»[٢].

إِذَا شَـرَعُوا فِيهَـا تَحَثْحَثْـتَ قَائِمَـاً قِيامُـكَ هَـذَا قُـلْ إِلَـى أَيِّ لَعْنَـةِ

(إذا) ظرفيةٌ عاملُها، (تَحَثْحَثْتَ) بمعنى: أسرعْتَ، وضميرُ (فِيهَا) راجعٌ إلى مجالسِ الذِّكرِ؛ أي: في إقامتِها والشروعِ في كلماتِها، أو إلى الأذكارِ؛ بإطلاقِ المحلِ وإرادةِ الحالِ، أو على طريقِ الاستخدامِ، و(قَائِمَاً) حالٌ من الفاعلِ، و(قِيامُكَ) مبتدأٌ، و(هَذَا) بدلٌ منهُ؛ إشارةٌ إلى القيامِ المذمومِ والفعلِ الملومِ، والخبرُ (إِلَى أَيِّ لَعْنَةِ)، و(قُلْ) جملةٌ مُعترضةٌ، ويُمكنُ أن يكونَ الأمرُ خبراً بتأويلِ: يُقالُ فيه، والمقولُ (قِيامُكَ إِلَى أَيِّ لَعْنَةِ) على تقديرِ مبتدأٍ.

والمعنى: إذا شرعَ الذاكرونَ والزاهدونَ، وابتدأَ العابدونَ والحامدونَ في ذكرهِ وشُكرهِ، وما يتعلَّقُ بنهيهِ وأمرهِ تعالى، وقيلَ لكَ بلسانِ القالِ، أو ببيانِ الحالِ: تعالَ إلى ما بهِ حصولُ الدَّرجاتِ العُلى والوصولُ إلى الرفيقِ الأعلى، والحضورُ بين يديْ المولى، أسرعتَ بالإعراضِ وأوجبتَ على نفسِكَ الاعتراضَ بأنَّكَ طالبُ الجواهرَ والأعراضَ، وعُبوديتُكَ إنما هي للأعواضِ والأغراضِ حالَ كونِكَ قائماً في مقامِ الهوى ومائلاً عن طريقِ الهُدى.

قلْ لي أيُّها العاطلُ الغافلُ عمَّا ينفعُكَ في العاجلِ والآجلِ: قيامُكَ هذا عن الذِّكرِ ومجالسِهِ التي هي محلُّ تنزُّلاتِ الرحمةِ إلى أيِّ لعنةٍ وبُعدٍ وطَردٍ من مُوجباتِ اللعنةِ

---

(١) رواه البخاري (٦/ ٢٧٣٦) تعليقاً، وابن ماجه (٣٧٩٢)، وأحمد (٢/ ٥٤٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٦٩٧٠)، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

حيثُ تشبَّهتَ بهذا الفعلِ الشَّنيعِ والصُّنعِ الفَظيعِ للكافرينَ الفُجَّارِ، وخرجتَ عن التشَّبُهِ بالمُوحِّدينَ الأبرارِ، كما قالَ تعالى: ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ [الزمر: ٤٥].

وهذا أمرٌ مُشاهَدٌ في هذا الزمانِ حالَ مُجالسةِ الإخوانِ؛ فإنَّكَ ما دُمتَ معهم في كلامِ الدُّنيا وما يتبعُها من مقدِّماتِ الهوى بل في غِيبةِ العلماءِ وأكلِ لحومِ الصُّلحاءِ؛ فهم في غايةٍ من البَسطِ معكَ في الكلامِ، ونهايةِ الانبساطِ في تمامِ المَرامِ وقيامِ النِّظامِ، وإذا شرعتَ في تفسيرِ آيةٍ من كلامِهِ القديمِ، أو في تعبيرِ حديثٍ من أخبارِ رسولِهِ الكريمِ، أو في أخبارٍ من أخبارِ أوليائِهِ، وما يتعلَّقُ بأخلاقِ أصفيائِهِ ـ على ما قِيلَ: إنَّهُ عندَ ذِكرِ الصَّالحينَ تنزلُ الرَّحمةُ، وتَحصُلُ السَّكينةُ ـ ضاقَ عليهمُ المجالسُ بسعتِها، وانقلبتْ حلاوةُ كلامِهِم بمرارتِها، وقاموا بالقلبِ مُعرضاً عن سماعِ كلامكَ، بل مُعترضاً في الباطنِ على مرامكَ، ويعدُّونكَ ثقيلاً ومُرائياً وعويلاً، وهذا لأنَّ كلَّ حزبٍ بما لديهم فرحونَ، وعمَّا خُلِقوا لأجلِهِ غافلونَ، وبهذا المعنى أشارَ الشيخُ رحمهُ اللهُ بقولِه:

وَلَـوْ كَانَ لَغْـوَاً أَوْ أَحَادِيـثَ رِيبَـةٍ وَثَبْـتَ وُثُـوبَ اللَّيْـثِ نَحْوَ الفَرِيسَـةِ

اسم (كَانَ) إلى المجلسِ الدالِّ عليهِ (المجالس)، أو إلى الكلام الدالِ عليهِ الذكرُ، و(أو) للتنويعِ، أو بمعنى (بل)، والرِّيبةُ بالكسرِ: الشَّكُّ والشُّبهةُ، و(وَثَبْتَ) بالخطابِ جوابُ (لو) منَ الوثُوبِ، وهو القيامُ بالسُّرعةِ، ونصبَ (وُثُوبَ اللَّيْثِ) على أنه مفعولُ مطلقٌ، ونصبَ (نَحْوَ الفَرِيسَةِ) على أنه ظرفٌ للوثوبِ، وهيَ فعيلةٌ بمعنى المفعولِ؛ ففي «القاموس»: الفَرَّاسُ: الأسدُ، وفَرَسَ فَرِيسَتَهُ: دَقَّ عُنُقَها، والفَرِيسُ: القَتِيلُ[1].

---

(١) انظر: «القاموس المحيط» (ص ٧٢٥)، (مادة: فرس).

يعني: هذا حالهم في مجالسِ الذكرِ ومآلُهم، ولو كان المجلسُ مجلسَ لهوٍ، أو الكلامُ كلامَ لغوٍ، وهوَ ما لا يَعنيكَ في الدُّنيا ولا ينفعُكَ في العُقبى، بل ولو كانَ أحاديثَ ريبةٍ من كذبٍ وبُهتانٍ وغِيبةٍ، قُمتَ إليهِ بجملتكَ، وأقبلتَ عليهِ بكُليتكَ مثلَ وُثوبِ الأسدِ إلى جانبِ مَصِيدهِ، ومثلَ قيامِ الكلبِ إلى أخذِ عَظْمِهِ الذي غايةُ قصدهِ؛ غافلاً عمَّا قالَ تعالى في المؤمنينَ: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: ٣]، وعمَّا وردَ في كلامِ نبيِّه النبيهِ ﷺ: «إنَّ مِن حُسنِ إسلامِ المرءِ تركهُ ما لا يعنيهِ»[١].

وهذا الحالُ وما يترتبُ عليهِ المقالُ أوجبَ عُزلةَ أهلِ الكمالِ عن مجالسةِ الناسِ؛ فإن الاستئناسَ بالناسِ من علامةِ الإفلاسِ، ومَن اختارَ العُزلةَ اختارَ العِزَّ لهُ، لكنْ قالَ بعضُ العُرفاءِ ومالَ إلى سبيلِ الظُّرفاءِ: العُزلةُ بدونِ عينِ العلمِ زلَّةٌ، وبغيرِ زاي الزُّهدِ عِلَّةٌ؛ فعليكَ بما قالهُ الشيخُ حُجَّةُ الإسلامِ:

اتخـذِ اللهَ صاحبـاً ... ودعِ النـاسَ جانبـاً
وصُـنِ الـوُدَّ شـاهداً ... كنـتَ فيـه وغائبـاً
قلِّـبِ النـاسَ كيفَ شئـ ... ـتَ تجدْهُـمْ عقاربـاً[٢]

ثم آفاتُ الخُلطةِ كثيرةٌ، كما هيَ معروفةٌ شهيرةٌ، ومِن جملتها الحسدُ حتَّى من العلماءِ والفُقَهاءِ، فضلاً عن السُّفَهاءِ والجُهَلاءِ، ولهذا المعنى قالَ سفيانُ الثَّوريُّ: ما أخافُ على دمي إلَّا من القُرَّاءِ والعُلماءِ، فاستنكروا ذلكَ منهُ، فقالَ: ما أنا قُلتهُ إنما قالهُ إبراهيمُ النَّخعيُّ[٣]. وهو أستاذُ أبي حنيفةَ الكوفيِّ رحمةُ اللهِ عليهِ الباري.

---

(١) رواه الترمذي (٢٣١٧)، وابن ماجه (٣٩٧٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) الأبيات نسبها الخطابي في «العزلة» (ص ١٧) لابن المبارك، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦/ ٣٤٥). وانظر: «إحياء علوم الدين» (٢/ ٢٢٢).

(٣) رواه الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٢٨٨١)، والمستنكِرُ هو محمد بن المبارك، الراوي عن سفيان الثوري.

وعن عطاءٍ قالَ: قالَ لي الثَّوريُّ: احذروا القُرَّاء واحذَرُوني معهُم، فلو خالفتُ أودَهُم لي في رُمَّانةٍ؛ فأقول: إنها حُلوةٌ، ويقول: إنها حامضةٌ، ما أمنتُه أن يسعى بدَمي إلى سلطانٍ جائرٍ. انتهى[1].

وقد وقعتْ لي واقعةٌ قريبةٌ من هذا المعنى، وهيَ أنهُ كانَ لي صاحبٌ متفقٌ معِي في المعنى، ومشاركٌ معي أربعينَ سنةً في علمِ التفسيرِ والحديثِ والفقهِ والتصوفِ وعلمِ النحوِ والمبنى، وما كُنتُ أشُكُّ أنَّهُ من أوليائهِ الكُمَّلِ وأصفيائهِ إلى أن وقعَ لي اعتراضٌ على عالمٍ من علماءِ مذهبِهِ؛ فبحثَ معي وتحرَّكَ معهُ عِرقُ تعصُّبِهِ، وتركَ وفاءَ عَهْدِهِ، وصفاءَ مشربِهِ، وقابلنِي قُبَالَةَ الشريفةِ والكعبةِ المُنيفةِ بقوله: إنَّكَ تشتمُ العُلماءَ، وتسبُّ الفُضَلاءَ؛ وهذا واللهِ العظيمِ محضُ الافتراءِ، ونطقَ به على طريقِ الجهرِ والنداءِ؛ بحيثُ إنهُ لو سمِعَ بعضُ السُّفهاءِ على صورةِ الفُقَهاءِ هذا الكلامَ عنهُ، ونقلَ هذا النقلَ منه؛ لسَعوا بي إلى الهلاكِ، لكنْ عصَمَنِي الذي بتصرُّفهِ الأملاكُ والأفلاكُ.

تُصَلِّيْ بِلَا قَلْبٍ صَلَاةً بِمِثْلِهَا ... يَكُونُ الفَتَى مُسْتَوْجِبًا لِلْعُقُوبَةِ

قولُه: (تُصَلِّيْ) يَحتملُ أن يكونَ خبراً، ويَحتملُ أن تكونَ همزةُ الاستفهامِ للإنكارِ؛ مُقدَّراً في أولِها، و(صَلَاةً) يَحتملُ أن يكونَ مفعولاً به، وأن يكونَ مفعولاً مطلقاً، والجملةُ بعدَها صفةٌ لها، والباءُ في (بِمِثْلِهَا) للسببيةِ متعلِّقةٌ بـ (يَكُونُ).

والمعنى: أتُصلِّي بلا حُضورِ قلبٍ، بل بمجرَّدِ قالبِ صلاةٍ غيرِ صحيحةٍ للتقصيرِ في بعضِ شرائطِها وأركانِها أو للرياءِ في السُّمعةِ في تطويلِها وإحسانِها؛ يكونُ الشخصُ بمثلِ تلكَ الصلاةِ مُستحقّاً للعقوبةِ، ومحروماً عن المثوبةِ مع أنَّهُ تعالى إنما يتقبَّلُ العبادات من المتقينَ، والتقوى على حقيقتِها عزيزةٌ عندَ المحقِّقينَ، ولذا قالتْ رابعةُ العدويةُ: استغفارُنا يحتاجُ إلى استغفارٍ كثيرٍ.

---

(١) انظر: «فيض القدير» (٦/ ١٤٣).

ولعلَّهُ ﷺ كانَ إذا فرغَ من الصلاةِ استغفرَ ثلاثاً[١]؛ إظهاراً للعبوديةِ، وتقصيراً في القيامِ بحقِّ الرُّبوبيةِ.

قالَ الغزاليُّ: سمعتُ الأُستاذَ أبا الحسنِ يَحكي عن أُستاذِهِ أبي الفضلِ: أنهُ كانَ يقولُ: إنِّي أعلمُ أنَّ ما أعملُه من الطاعاتِ غيرُ مقبولٍ عندَ اللهِ تعالى، فقيلَ لهُ في ذلكَ، فأجابَ: إنِّي أعلمُ ما يحتاجُ إليهِ الفعلُ حتَّى يكونَ مقبولاً، واعلمْ أنِّي لستُ أقومُ بذلكَ فعلمتُ أنها غيرُ مقبولةٍ، قيلَ لهُ: فلِمَ تفعلها؟ قالَ: عسى اللهُ أنْ يُصلِحَني يوماً فتكونَ النفسُ متعوِّدةً لعملِ الخيرِ؛ فلا أحتاجُ أن أُعوِّدها ذلكَ من الرأسِ. انتهى.

ولـذا قـالَ ﷺ: «أنـا أتقاكُـم للهِ وأخوفُكُـم»[٢]، وقالَ تعالـى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨].

تَظَـلُّ وَقَـدْ أَتْمَمْتَهـا غَيْـرَ عَالِـمٍ تَزِيـدُ احْتِياطَـاً رَكْعَـةً بَعْـدَ رَكْعَـةِ

جملةُ (وَقَدْ أَتْمَمْتَها) حالٌ من المُخاطَبِ، (غَيْرَ عَالِمٍ) حالٌ آخرَ مُترادفٌ أو متداخلٌ، وكذا جملةُ (تَزِيدُ)، أو هوَ استئنافٌ مُبيِّنٌ، أو في معنى العلةِ، (احْتِياطَاً) مفعولٌ لهُ، و(رَكْعَةً) مفعولٌ بهِ، و(بَعْدَ رَكْعَةِ) صفةٌ؛ أي: كائنةٌ بعدَ ركعة، أو ظرفٌ لـ (تَزِيد).

والمعنى: أنَّكَ تدومُ نهاركَ على صلاتِكَ في بعضِ أحوالِكَ، والحالُ أنَّكَ قد أتممتها صُورةً على زعمِكَ حالَ كونِكَ من كَمَالِ نُقصانِكَ غيرَ عالمٍ بتمامِ رُكنكَ؛ تزيدُ بحكمِ الوَسْوسةِ الشَّيطانيةِ والهوى النفسانيةِ؛ للاحتياطِ على حُكْمِ عُجْبِكَ وتوهُّمِ غُرورِكَ ركْعةَ بعدَ ركعةٍ؛ بناءً على وسوسةٍ بعدَ وسوسةٍ، وشُبهةٍ بعدَ شُبهةٍ، وهذا كلُّه نشأ من الغَفْلةِ، وعدمِ الحضورِ في العبادةِ.

---

(١) رواه أبو داود (١٥١٣)، وابن ماجه (٩٢٨)، وابن حبان (٢٠٠٣)، وابن خزيمة (٧٣٧) من حديث ثوبان رضي الله عنه.

(٢) رواه مسلم (١١٠٨)، وأبو عوانة (٢٨٨٠) من حديث عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه، ولفظه: «أما والله؛ إني لأتقاكُم لله وأخشاكُم له».

وإذا كانتِ الصَّلاةُ التي هيَ أُسُّ الطاعاتِ وأُمُّ المأموراتِ، التي تنهَى عن السيئاتِ حالُها معكَ على هذا المِنوالِ؛ فكيفَ سائرُ الأقوالِ والأفعالِ والأحوالِ.

فَوَيْلَكَ تَدْرِي مَن تُناجِيْهِ مُعْرِضاً وَبَيْنَ يَدَي مَن تَنْحَنِي غَيْرَ مُخْبِتِ

الفاءُ تفريعيةٌ، والويلُ بمعنى الهلاكِ، والإضافةُ بمعنى اللامِ، ونصبهُ على المصدريةِ، و(تَدْرِي) بتقديرِ همزةِ الاستفهامِ الإنكاريِّ، ويُؤيِّدهُ ما في نسخةٍ (فويلٌ أَتَدْري)، و(مَنْ) موصولةٌ معلَّقةٌ، صلتُه (تُناجِيْهِ)، والضميرُ للهِ، و(مُعْرِضاً) حالٌ من الفاعلِ، وَ(بَيْنَ يَدَي مَن) ظرفٌ مضافٌ إلى المَوصولِ، صلتُه (تَنْحَنِي) عطفاً على (مَنْ تُناجِيْهِ)، و(غَيْرَ مُخْبِتِ) حالٌ من فاعلِ (تَنْحَنِي).

أي: فالهلاكُ لكَ حاصلٌ، والعذابُ بكَ واصلٌ مِن غفلتكَ في طاعتكَ، ومن قلةِ عِنايتكَ واهتمامكَ في عبادتِكَ؛ أتعلمُ مَن تُقابلُه في استقبالِكَ ومَن تُواجهُه في حالِ خَيالِكَ، ومَن تُخاطبُه عندَ خِطَابِكَ في سؤالِكَ؛ فإن الصلاةَ مِعراجُ المؤمنِ ومِدرَاجُ المُوقنِ، ومعَ هذا ما لكَ مُعرضٌ عنهُ بظاهركَ، ومُلتفتٌ عنهُ بخاطركَ، فتنوي نيةً غيرَ خالصةٍ من الرياءِ والسُّمعةِ، وتقولُ: اللهُ أكبرُ، وتوجُّهكَ إلى غيرهِ أكثرُ، وتقرأُ قراءةً غيرَ صحيحةٍ لفظاً ومعنىً وقصداً لمفاسدَ صريحةٍ؛ فمتى قرأتَ جهراً بمحضرِ الخلقِ راعيتَ مخارجَ الحلْقِ وتعديتَ عن حدودِ المدَّاتِ بالتمطيطاتِ، وراعيتَ الوقوفَ والترتيلَ والكيِّفياتِ، ومتى قرأتَ وحدكَ حدَرتَ وهَذَرتَ، وكَسَرتَ الحروفَ والكلماتِ.

وعلى هذا القياسِ جميعُ أدائكَ في ركوعكَ وسجودكَ وقُعودكَ وخُشوعكَ، وهذا معنى قولِه: (وَبَيْنَ يَدَي مَن تَنْحَنِي) أي: في حالِ الرُّكوعِ والسجودِ حالَ كونكَ غيرُ حاضرِ القلبِ، ولا خاشعُ القالبِ، ولا متواضعٌ للشهودِ، ولا مطمئنُ الوجودِ، وقد قالَ تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ ﴿٣٤﴾ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحج: ٣٤ـ٣٥] أي: اضطربتْ وخافتْ في أمرِ الدينِ.

وصلاتُكَ إنْ كنتَ بذلتَ المجهودَ في إحكامِها وإتقانِها وإخلاصِها وإحسانِها لا تَكادُ تَصلحُ لحضرةِ هذا المَلكِ الكريمِ والسُّلطانِ العظيمِ؛ لا سيَّما في جَنْبِ طاعاتِ المُقرَّبينَ من الملائكةِ والمرسلينَ، كيفَ وقد كانتْ منكَ عن قلبٍ غافلٍ مُختلطٍ بأنواعِ العُيوبِ، وقالبٍ مُتنجِّسٍ بأصنافِ الذُّنوبِ، ولسانٍ مُتلطِّخٍ بالمناهي، وجوارحٍ مُتضمِّخةٍ بأقذارِ المَلاهي، فكيفَ تصلُحُ هذهِ العِبادةُ أن تُحملَ إلى تلكَ الحضرةِ، وكيفَ تستأهلُ أن تُهدى إلى ربِّ العِزَّةِ؟! بل تليقُ أن تُلَفَّ وتُردَّ إلى وجهِ مُهدِيها، ويُعاقَبُ فاعلُها على تقصيراتِهِ فيها.

فتأمل أيُّها الغافلُ، وإنْ كنتَ تظنُّ أنَّكَ العاقلُ، هلْ وجَّهتَ قطُّ صلاةً من صلواتِكَ إلى السَّماءِ كمَائدةٍ بعثْتَها إلى بيتٍ من بيوتِ الأغنياءِ، ولهذا كانَ أبو بكرٍ الورَّاقُ شيخُ المشايخِ بالاتِّفاقِ يقولُ: ما فرغتُ قطُّ من صلاةٍ إلا استحييتُ حينَ فرغَتُ منها أشدَّ حياءً من حياءِ امرأةٍ فرغتْ من الزِّنا[1].

تُخَاطِبُـهُ إِيَّـاكَ نَعْبُـدُ مُقْبِـلاً عَلَـى غَيـرِهِ فِيْهَـا لِغَيـرِ ضَـرُوْرَةِ

محلُّ جملةِ (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) منصوبٌ على المفعولِ الثاني بنزعِ الخافضِ، أو مقولٌ لحالٍ مقدَّرٍ؛ أي: قائلٌ: إيَّاكَ نعبدُ، و(مُقْبِلاً) حالٌ من فاعلِ (تُخَاطِبُهُ)، أو مفعولُه، وضميرُ (فيها) للصلاةِ، أو للقراءةِ، و(لِغَيرِ ضَرُوْرَةِ) علَّةٌ متعلِّقةٌ بـ(مُقْبِلاً).

والمعنى: تُخاطِبُ اللهَ تعالى وتناجيهِ عندَ قراءتِكَ؛ نحوَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، غافلاً عمَّا فيه بلْ فاعلاً لِمَا يُنافيهِ، وهو إعراضُكَ بالقلبِ عن اللهِ، والتفاتُكَ بالقالبِ عن بيتِهِ وحِذاهُ، ومُقبلاً ومُتوجِّهاً إلى ما سواهُ، خصوصاً في تلك الساعةِ، ولا سيَّما في تلك الطاعةِ من غير ضرورةٍ دينيةٍ أو دُنيويَّةٍ أحوَجتكَ إليهِ، أو ألجأتكَ عليه.

---

(١) انظر: «فيض القدير» (٢/ ٣٣٣).

ومعنى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]: نخصُّكَ بالعبادةِ والاستعانةِ في أمرِ الدُّنيا والدينِ، وهذهِ الآيةُ مُشتملةٌ على سائرِ منازلِ السائرينَ، ومحتويةٌ على جملةِ مقاماتِ السالكينَ.

وقد قيلَ: الفَقْرةُ الأولى تَفرقةٌ، والثانيةُ جَمْعِيَّةٌ، كما أنَّ الأُولى ردٌّ على الجَبْريةِ، والأُخرى إبطالٌ للقَدَريةِ، لكنَّ القيامَ بهما مقامٌ خاصٌّ، ولا يثبتُ عليهما إلا الخواصُّ، ولذا قالَ مالكُ بنُ دينارٍ: لولا أنَّ هذه الآيةَ أمرٌ من أمرِ اللهِ لَمَا قرأتُها قَطُّ؛ لعدمِ صِدقي فيها؛ يعني: خوفاً من العملِ بما ينافيها، ورُويَ في الحديثِ القُدسيِّ والكلامِ الأُنسيِّ: «أنَّ العبدَ إذا قرأ هذهِ الآيةَ ـ أي: على وجهِ الغَفْلةِ أو الرياءِ والسُّمْعةِ ـ يقولُ اللهُ تعالى لهُ: كذبتَ؛ لو كُنتَ إيَّايَ تعبدُ لمْ تُطِعْ غَيري، ولم تلتفتْ إلى ما سوايَ، ولو كنتَ بي تستعينُ لم ترفعْ حوائِجكَ إلى ذليلٍ مثلِكَ، ولم تسكنْ إلى مالِكَ وكَسْبِكَ»[1]، والله تعالى أعلم.

ولو رَدَّ مَنْ نَاجَاكَ لِلغَيْرِ طَرْفَهُ ... تَمَيَّزْتَ مِنْ غَيظٍ عَلَيْهِ وَغَيْرَةِ

الواو حاليةٌ، و(لو) شرطيةٌ، و(مَنْ) موصولةٌ، فاعلُ (رَدَّ)، و(طَرْفَهُ) مفعولُهُ، و(لِلغَيْرِ) مُتعلِّقٌ بـ (رَدَّ)، واللامُ بمعنى (إلى)، و(تَمَيَّزْتَ) جوابُ الشرطِ، و(عَلَيْهِ) متعلِّقٌ بهِ، و(مِنْ) تعليليةٌ لهُ، و(غَيْرَةِ) بالفتحِ عطفٌ على (غَيظٍ) والتنوينُ فيهما للتعظيمِ، وبينَ الغَيرِ والغَيْرَةِ صنيعُ تجانسٍ من البديعِ.

والمعنى: أن هذا الذي سبقَ حالُكَ مما يدُلُّ على أنهُ يقبحُ مآلُكَ حينَ أعرضتَ عن إقبالِ اللهِ وأقبلتَ على ما سواهُ، والحالُ أنهُ لو رَدَّ أحدٌ من المخلوقينَ ممَّنْ ناجاكَ أو دعاكَ أو ناداكَ نظرَهُ وبصرَهُ إلى ما سواكَ؛ لتقطَّعتَ وتشقَّقتَ عليه، وغضبتَ غضباً شديداً بالنسبةِ إليهِ؛ من أجلِ الغَيظِ الحاصلِ من الغَيرةِ في نظرِهِ إلى الغَيرِ، سواءٌ طلبَ

---

(١) لم أقف عليه.

منه دفعَ الضيرِ أو جلبَ الخيرِ، مع أنَّ ما سواهُ تعالى يكونُ عندهُ هباءً منثوراً، لا يملكونَ لأنفسهم ضرَّاً ولا نفعاً، ولا يملكونَ موتاً ولا حياةً ولا نشوراً.

أَمَا تَسْتَحِيْ مِنْ مَالِكِ المُلْكِ أَنْ يَرَى ... صُـدُودَكَ عَنْـهُ يَـا قَلِيْـلَ المُـرُوءَةِ

الهمزةُ استفهاميةٌ إنكاريةٌ، و(ما) نافيةٌ، والمرادُ منهُمَا التقريرُ، ويُقالُ: استحيى يَستحيِي، واستحى يستحِي، بحذفِ الياءِ بعدَ نقلِ حركتِها إلى ما قبلَها، والبيتُ من اللغةِ الثانيةِ، و(مِنْ) صلتُه، و(أَنْ يَرَى) محلُّه النصبُ على أنهُ مفعولهُ بتأويلِ المصدرِ، و(صُدُودَكَ) مفعولُ (يَرَى) يُقالُ: صدَّ صُدُوداً؛ أي: أعرضَ وصَدَّ صَدَّاً؛ أي: منعَ، وضميرُ (عنهُ) بالإشباعِ راجعٌ إلى (مَالِكِ المُلْكِ)، و(المُرُوءَةِ) بالهمزِ والتشديدِ أيضاً، وهيَ التخلُّقُ بأخلاقِ أمثالِ المَرءِ من الكَمَالاتِ الإنسانيةِ.

يقولُ: استحي يا قليلَ المروءةِ، يا كثيرَ الغفلةِ في مباشرةِ طاعتِكَ فضلاً عن معالجةِ معصيتِكَ من مالكِ المُلكِ الذي تحتَ أمرهِ كلُّ مَلِكٍ ومَلَكٍ، وبيدِ تصرُّفهِ كلُّ مُلْكٍ ومِلْكٍ؛ فهوَ مالكُ المُلكِ والأملاكِ، وخالقُ الأرضينَ والأفلاكِ؛ أن يَرى إعراضَكَ بالقلبِ والقالبِ عن عبادتهِ، أو اعتراضِكَ على أمرٍ من قضائهِ وقدرهِ ومشيئتهِ وإرادتهِ، أو التفاتِكَ إلى ما سواهُ، واعتمادُكَ على غيرهِ في جميعِ تصرُّفاتهِ.

وفي البيتِ إشارةٌ إلى ما وردَ: «إنَّ مِمَّا أدركَ الناسُ من كلامِ النبوَّةِ الأولى: إذا لم تَستحِ فاصنعْ ما شئتَ»[1]، والروايةُ برفعِ (النَّاسُ)، وجُوِّزَ نصبُه، ومعنى الحديثِ: إذا أردَّتَ أن تفعلَ شيئاً؛ فإن كانَ بحيثُ لا تستحي منَ اللهِ ومن الناسِ في فعلهِ؛ فافعلهُ، وإلا فلا. ذكرهُ النوويُّ. فالأمرُ للإباحةِ، ويجوزُ أن يكونَ للتهديدِ؛ نحوَ قولهِ تعالى: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]؛ أي: إذا نُزِعَ منكَ الحياءُ فافعلْ ما شئتَ؛ فإنَّ الله

---

(١) رواه البخاري (٣٢٩٦)، وأبو داود (٤٧٩٧)، وابن ماجه (٤١٨٣) من حديث أبي مسعود البدري رضي الله عنه.

يُجازيكَ عليه، ويكونُ هذا تعظيماً لأثرِ الحياءِ وتنبيهاً لموضعهِ عند فقدهِ، ولذا وردَ: «الحياءُ شُعْبةٌ من الإيمانِ»(١).

قالَ الجُنيدُ: الحياءُ: رُؤيةُ الآلاءِ، ورُؤيةُ التقصيرِ، فيتولَّدُ مما بينهُما حالٌ تُسمَّى: الحياءُ، وقالَ الدَّقاقُ: هو تركُ الدَّعوى بين يَدَيْ المَولى(٢).

وأنشدَ بعضُ أهلِ التقوى مُناسباً لِمَا تقدَّمَ من المعنى:

إذا لم تخشَ عاقبةَ اللَّيالِي ... ولمْ تَسْتحْيِ فَاصْنعْ مَا تَشاءُ

فَلَا واللهِ مَا في العَيْشِ خَيْرٌ ... وفِي الدُّنيا إِذَا ذَهَبَ الحَيَاءُ(٣)

صَلَاةٌ أُقِيمَتْ يَعْلَمُ اللهُ أَنَّهَا ... بِفِعْلِكَ هَذَا طَاعَةٌ كَالخَطِيئَةِ

(**صَلَاةٌ**) مبتدأٌ، و(**أُقِيمَتْ**) صفتُها، وجملةُ (**يَعْلَمُ اللهُ**) المرادُ فيها القَسَمُ المُؤكَّدُ خبرهُ، و(أنَّ) مع مدخولِها سدَّتْ مسدَّ المفعولينِ، والباءُ سببيةٌ، و(طاعةٌ) خبرُ (أنَّ) و(**كَالخَطِيئَةِ**) صفةٌ لها، أو حالٌ عنها.

والمعنى: أنَّ صلاةً تُقيمُها أيُّها الغافلُ وعبادةٌ تُديمُها أيُّها العاطلُ اللهُ يعلمُ أنَّها بسببِ فعلكَ هذا الذي سبَقَ وصفُه من التقصيرِ في شرائِطها وأركانِها وإخلاصِها وإحكامِها وإتقانِها وإحسانِها، ومن الإعراضِ عن خشوعِها وخضوعِها في سجودِها وركوعِها، ومن عدمِ القيامِ بحقِّ قُعودِها ومراعاةِ شهودِها، ومن تركِ رعايةِ القراءةِ ومبانِيها، والغِيبةِ عن حضورِ معانِيها؛ لا سيَّما إذا انضمَّتْ بالسُّمعةِ والرياءِ والغُرورِ والعُجْبِ والكبرياءِ، هي في الصورةِ طاعةٌ، وفي السيرةِ مشابهةٌ للخطيئةِ، بل في الحقيقةِ عينُ المعصيةِ، بل أقبحُ

---

(١) رواه النسائي (٥٠٠٦)، وابن ماجه (٥٨)، وأحمد (٢/ ٤٤٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «الرسالة القشيرية» (٢/ ٣٧٠).

(٣) البيتان لأبي تمام.

مـن الكبيـرةِ فضـلاً عن الصغيـرةِ، ولـذا قيـلَ: معصيـةٌ أورثـتْ ذُلّاً وانكسـاراً خيرٌ مـن طاعةٍ أورثـتْ عُجْبـاً واغتـراراً[1].

وَأَعْجَـبُ مِنْهَـا أَنْ تَـدِلَّ بِفِعْلِهَـا ... كَمَـنْ قَلَّـدَ المَدْلُـولَ بَعْـضَ صَنِيعَـةِ

دَلُّ المرأةِ ودَلالُها: تَدَلُّلُها على زوجِها؛ تُريهِ جَرَاءةً عليهِ في تغنُّجٍ، وتَشكُّلٍ؛ كأنَّها تُخَالِفُهُ وما بها خِلافٌ، وقد دلَّتْ تَدِلُّ؛ بكسرِ الدالِ ويجوزُ ضمُّها، وأدَلَّ عليهِ انبسطَ؛ كتَدَلُّلٍ؛ فقولُه: (تَدِلَّ) ينبغي أن يُضبطَ بكسرِ الدالِ مع فتحِ حرفِ المُضَارعةِ أو معَ ضَمِّها، و(أَعْجَبُ) أفعلُ تفضيلٍ، لا صيغةُ مُتكلِّمٍ، وفي نُسخةٍ (أَقْبَحُ) وهو خبرٌ مُقدَّمٌ، و(أَنْ تَدِلَّ) محلُّهُ الرَّفعُ على أنهُ مُبتدأٌ، والضميرُ في (مِنْهَا)، و(بِفِعْلِهَا)، وفي نسخةٍ (بمثلها) راجعٌ إلى الطَّاعةِ، أو الصَّلاةِ المذكورةِ في البيتِ السَّابقِ، ونصبَ (بَعْضَ) على أنهُ مفعولٌ ثانٍ لـ(قَلَّدَ)، وفي نسخةٍ (الصَّنيعةِ) وهيَ: الإحسانُ.

والمعنى: إنَّ سوءَ عِبادتِكَ معَ كمالِ غفلتِكَ وتقصِيركَ في صَنيعتِكَ مما يَتعجَّبُ منها الكاملُ ويستغربُ منها العاقلُ، وأعجبُ من تلكَ الطاعةِ المُشبَّهةِ بالخطيئةِ والعبادةِ المُناسبةِ أن تُسمَّى المعصيةَ؛ دلالُكَ على اللهِ بفعلِها وانبساطُكَ على الخلقِ بعملِها؛ فكأنَّ لكَ فيها صنيعاً على صانعكَ، أو إحساناً بديعاً على أهلِ صَنائعكَ؛ كمَنْ قلَّدَ مَن يتدلَّلُ عليهِ وينبسطُ لديهِ منهُ بعضَ الصَّنيعةِ الواقعةِ على يديهِ.

ولا شكَّ أن هذا نقصانٌ في طَورِ الإنسانِ، ولا يقعُ غالباً إلا في النِّسوانِ، وما أشبَهَهُنَّ من ناقصي الإيمانِ؛ فإنَّ الواجبَ على كاملِ الإيقانِ أن يعلمَ أن اللهَ تعالى لا تنفعُهُ طاعةٌ ولا تضرُّهُ معصيةٌ؛ فمَن أحسنَ فلنفسهِ، ومَن أساءَ فعليها؛ لأنَّ ثوابَ الطاعةِ وعقابَ المعصيةِ راجعٌ إليهَا، بل يُحبُّ أن يعرفَ نعمةَ اللهِ في هِدايتهِ إلى الإيمانِ، وعِصمتهِ عن العِصيانِ، وتوفيقهِ على عِبادتهِ بالجوارحِ والأركانِ، ويطلبُ

---

(١) انظر: «الحكم العطائية» لابن عطاء الله السكندري، الحكمة السادسة والتسعون.

منْ فضلِهِ العميمِ، وكرمِهِ القديمِ أنْ يقبلَ هذهِ البِضاعةَ المُزجاةِ، وأنْ يسترُ عليهِ ما وقعَ لَهُ من أفعالِ العُصاةِ.

وَأَنْ يَعْتَرِيكَ العُجْبُ أَيْضاً بِكَوْنِهَا   عَلَى مَا حَوَتْهُ مِنْ رِيَاءٍ وَسُمْعَةِ

(وَأَنْ) عطفٌ على (أَنْ تَدِلَّ)، وسُكِّنتِ الياءُ ضرورةً، و(العُجْبُ) فاعلٌ، و(بِكَوْنِهَا) مُتعلِّقٌ بالفعلِ، أو بـ(العُجْبُ)، و(عَلَى) بمعنى (مع)، و(مَا) موصولةٌ، أو موصوفةٌ، و(مِنْ) بيانيةٌ لـ(مَا)، و(رِيَاءٍ) بهمزٍ، ويجوزُ إبدالهُ بياءٍ.

والمعنى: وأعجبُ مِن طَاعتكَ، وأقبحُ مِن عِبادتكَ أن يُصيبكَ أيُّها الغافلُ، ويَحصُلُ لكَ أيُّها العاطلُ العُجْبُ أيضاً مع الغُرورِ والدَّلالِ، والغَفْلةِ عن معرفةِ نُقصانِ الطَّاعةِ، وتوهُّمِ الكمالِ بوجودِ هذهِ الطاعةِ المَعدومةِ، وثُبوتِ هذهِ العِبادةِ المَشؤومةِ مع ما اشتملتْ عليهِ من الرِّياءِ والسُّمعةِ؛ حيثُ قصدَّتْ أن يَرى عملكَ الحاضرونَ، ويَسمعَ فِعلكَ الغائبونَ، وهُما من المُفسداتِ للعباداتِ؛ كما أن العُجْبَ والدَّلالَ من المُبطلاتِ للطاعاتِ.

فحقٌّ للعاقلِ أن يَرى حَقَارةَ عملهِ وعظمةَ ربِّهِ وكثرةَ فضلهِ، وأن لا يَرى إلا منةً اللهَ عليهِ فيما وفَّقهُ للطاعةِ، وأحسنَ إليهِ، وجعلَ لهُ أهليةً بالقيامِ بينَ يديهِ، ويُعرضَ الحاجاتِ لديهِ، وأن يُعرضَ بالإعراضِ الكُليِّ عن الشِّركِ الجَلِيِّ والخَفِيِّ، ويَنظرَ إلى ما قالَ بعضُ أربابِ الحالِ:

يا مُبتَغِي الحمْدَ بِالثَّوابِ   في عملٍ تَبْتغي المُحَالَا
قدْ خيَّبَ اللهُ ذَا رِياءٍ   وأبطلَ السَّعيَ والكَلالَا
مَنْ كانَ يرجُو لقاءَ ربٍّ   أخلصَ مِنْ خوفهِ الفِعَالَا
الخُلدُ والنَّارُ في يديهِ   فرائهِ يُعْطِكَ النوالَا

والنـاسُ لا يَملكـونَ شَـيئاً فكيـفَ رأيتَهُـمْ ضُـلَّالَا

ذُنُوبُـكَ فِـي الطَّاعَـاتِ وَهْـيَ كَثِيْـرَةٌ إِذَا عُـدِّدَتْ تَكْفِيْـكَ عَـنْ كُلِّ زَلَّـةِ

(**ذُنُوبُكَ**) مبتدأٌ، و(**فِي الطَّاعَاتِ**) صفةٌ، وجملةُ (**وَهْيَ كَثِيْرَةٌ**) مُعترضةٌ، والواو حاليةٌ، والهاءُ ساكنةٌ، وهي لغةٌ، و(**إِذَا**) ظرفيةٌ، و(**عُدِّدَتْ**) صيغةُ مجهولٍ؛ أي: جُعلتْ معدودة، والخبرُ (**تَكْفِيْكَ**).

والمعنى: ذُنوبُكَ الكائنةُ في الطَّاعاتِ، والكامنةُ في طَيِّ العِباداتِ؛ من العُجبِ والغُرورِ والرِّياءِ والسُّمعةِ، وسائرِ المُخالفاتِ، وهيَ كثيرةٌ، بل كلُّ واحدةٍ كبيرةٌ إذا ذُكرتْ واحدةً بعدَ واحدةٍ، وبُيِّنتْ عائدةً بعدَ عائدةٍ؛ تكفيكَ أيُّها المُعجِبُ المَغرورُ والمُبعَدُ عن مرتبةِ الحُضورِ عن كلِّ زلَّةٍ ومعصيةٍ وخطيئةٍ وسيِّئةٍ، تستحقُّ بها العذابَ، وتستوجبُ بها عقابَ الحجابِ؛ فكيفَ إذا انضمَّتِ السيئاتُ الخارجةُ عن تقصيراتِ الطَّاعاتِ.

فغفلتُكَ عن هذهِ الحالاتِ من الغرائبِ والأُعجوباتِ، وأنتَ عبدهُ وفي جِرايتهِ ومقبوضٌ تحتَ قُدرتهِ وإرادتهِ، واللهُ سبحانهُ لا يَظلمُ مِثقالَ ذرَّةٍ مِن نقصِ ثوابٍ أو زيادةِ عِقابٍ، مع أنَّهُ لو عذَّب أهلَ سماواتهِ وأرضهِ على طُولِ مُلكهِ وعَرضهِ عذَّبهُم وهوَ غيرُ ظالمٍ لهم؛ فكنْ بينَ الخوفِ والرجاءِ، ولا تعدلْ عن اعتدالِ أهلِ الصفاءِ والوفاءِ.

سَـبِيْلُكَ أَنْ تَسْـتَغْفِرَ اللهَ بَعْدَهَـا وَأَنْ تَتَلَافَـى الذَّنْـبَ مِنْهَـا بِتَوْبَـةِ

(**سَبِيْلُكَ**) مبتدأٌ خبرهُ (**أَنْ تَسْتَغْفِرَ اللهَ**) بتأويلِ المَصدرِ، و(**بَعْدَهَا**) ظرفٌ لهُ، وضميرُها، ومنها إلى الطاعةِ المُشبَّهةِ بالخطيئةِ، و(**أَنْ تَتَلَافَى**) خبرٌ بعدَ خبرٍ، و(**بِتَوْبَةِ**) متعلِّقٌ بهِ.

يعني: ليسَ طريقُكَ إذا عملتَ طاعةً من الأعمالِ أن يترتبَ عليها العُجبُ والدَّلالُ، بل سبيلُكَ أن تستغفرَ اللهَ بعدَ تِلكَ العِبادةَ من التقصيراتِ الواقعةِ في تلكَ الطَّاعةِ، وأن تتداركَ جِنسَ الذَّنْبِ الصَّادرِ منها فضلاً عمَّا وقعَ وصدرَ في أمرٍ خارجٍ عنها بتحصيلِ التوبةِ، وهيَ الرُّجوعُ عن المعصيةِ إلى الطَّاعةِ بالنَّدامةِ، والإقلاعِ عن المعصيةِ، والعزمِ على ألَّا يعودَ إليها ألبتةَ.

والحاصلُ: أنَّ جملةَ طاعاتِكَ مخلوطةٌ بالمعاصي في عينِ عِباداتكَ فضلاً عن سائرِ حالاتِكِ؛ فكنْ مُستغفراً بِلسانِكَ بعدَ تمامِها مُعترفاً بنقصانها وعدمِ إلمامِها، مُقرّاً باستحقاقِ العُقوبةِ على فعلِها؛ لولا أنَّ اللهَ تعالى يتفضَّلُ عليكَ بتقبُّلها، وراجعاً بقلبِكَ وقالبكَ إليهِ للندامةِ على ما صدرَ عنكَ لديهِ.

وقد ثبتَ أنَّهُ ﷺ وشرَّف وكرَّمَ لمَّا صلَّى صلاتَهُ وسلَّم قالَ: أستغفرُ اللهَ ثلاثاً[1]، ولعلَّ الاستغفارَ الأولَ من التقصيرِ في العملِ، والثاني من خُطورِ رؤيتهِ، والثالثَ من حولهِ وقُوَّتهِ، وهذهِ مرتبةُ الجمعِ بعدَ التفرقةِ، والتفرقةُ بينهُما تَجُرُّ إلى جمعِ الزَّندقةِ.

فَيَا عَامِلاً لِلْنَّارِ جِسْمُكَ لَيِّنٌ فَجَرِّبْهُ تَمْرِيْنَاً بِحَرِّ الظَّهِيْرَةِ

(فَيَا عَامِلاً) مُنادى نكرةٌ؛ كيا رجلاً، أو منادى مُشبَّهاً بالمضافِ؛ كـ: يا طالعاً جَبَلاً، و(جِسْمُكَ لَيِّنٌ) مبتدأٌ وخبرٌ، والفاءُ فصيحةٌ، و(تَمْرِيْنَاً) علَّةٌ، يُقالُ: مرَّنهُ فتمرَّنَ؛ أي: درَّبهُ فتدرَّبَ، و(بِحَرِّ) يتعلَّقُ بالفعلِ، أو بالمصدرِ، والظهيرةُ: هي وقتُ اشتدادِ الحرِّ، والباءُ ظرفيةٌ.

يعني: أيُّها العاملُ للنارِ الفاعلُ صنيعَ الفُجَّارِ؛ بالطاعةِ المخلوطةِ بالمعصيةِ، وبالعبادةِ المُشبَّهةِ بالخطيئةِ، وبسائرِ أنواعِ الذَّنْبِ والسيئةِ، جسمُكَ لَيِّنٌ، ورسمُكَ هيِّنٌ، وخطؤكَ بيِّنٌ، وعذابُكَ عيِّنٌ؛ فجرِّب كلَّ بدنِكَ أو بعضَ عُضوكَ بالوضعِ على رملٍ

(١) تقدم تخريجه.

حارٍ، أو على جمرةِ نارٍ؛ لكي تتعوَّدَ بها وتتمرَّنَ بقُربِها قريبَ الزوالِ؛ حيثُ أثرُ شُعاعِ الشمسِ على وجهِ الكمالِ، مع البُعد بينكَ وبينها من المسافةِ المَديدةِ، وهيَ من جملةِ أجزاء النارِ المَعدودةِ العديدةِ؛ فإذا كانَ الأمرُ كذلكَ؛ فارحمْ نفسكَ العاجزةَ لذلكَ.

وفي البيتِ إشارةٌ إلى قولِهِ تعالى تعجيباً منْ عملِ الفُجَّارِ: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، وإلى قولِهِ ﷺ على ما في «الصحيحين»: «ناركُم جُزءٌ منْ سبعينَ جُزءاً مِن نارِ جهنَّمَ»، قيلَ: يا رسولَ اللهِ! إنْ كانتْ لكافيةً! قال: «فُضِّلتْ عَليهِنَّ بتسعةٍ وستِّينَ جُزءاً؛ كُلُّهُنَّ مثلُ حَرِّها»(١).

وقد وضع ﷺ إصبعَهُ المُباركةُ في أطعمةٍ حارَّةٍ؛ فأثَّرتْ فيها الحرارةُ الطبيعيةُ بمقتضى الانفعالاتِ البشريةِ، فقالَ ما معناهُ: «آهٍ؛ لا نصبرُ على حَرٍّ ولا بردٍ ممَّا شاءَ اللهُ، لا حولَ ولا قوَّةَ إلا باللهِ»(٢).

فتأملَ أيُّها الغافلُ في لِينِ جسمِكَ، وضَعفِ صبركَ، وقلةِ حِيلتِكَ على ذلكَ؛ فإنَّ مَن لا يحتملُ حرَّ شمسٍ، ولطمةَ شُرطيٍّ، وقَرصةَ نملةٍ في الدُّنيا، كيفَ يَحتملُ في دارِ العُقبَى حرَّ نارِ جهنمَ، وضربَ مَقامعِ الزبانيةِ، ولسعَ حيَّاتٍ كأعناقِ البُخْتِ، وعقاربَ كالبغالِ خُلقتْ من النارِ في دارِ الغضبِ والبَوارِ، وبهذا الحالِ أشارَ الشيخُ حيثُ قالَ:

وَدَرِّجْهُ فِي لَسْعِ الزَّنَابِيرِ تَجْتَرِي ... عَلَى لَسْعِ حَيَّاتٍ هُنَاكَ عَظِيْمَةِ

***

(١) رواه البخاري (٣٢٦٥)، ومسلم (٢٨٤٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/ ٢٣١) من حديث خَوْلَةَ بنتِ قَيْسٍ رضي الله عنها، ولفظه: قالت دخل عَلِيَّ رسول اللهَ ﷺ فَجَعَلْتُ له خَرِيزَةً فَقَدَّمتُهَا إليه فَوَضَعَ يَدَهُ فيها فَوَجَدَ حَرَّهَا فَقَبَضَهَا فقال: «يا خَولَةُ لا نَصبِرُ على حَرٍّ وَلا بَرْدٍ، يا خَوْلَةُ إِنَّ اللهَ أَعطَانِيَ الكَوْثَرَ وهوَ نَهَرٌ في الجَنةِ، وما خَلقٌ أَحَبُّ إليَّ من يَرِدُهُ من قَومِكِ»، ورجاله رجال الصحيح.

الواو عاطفةٌ على (جَرِّبْهُ)، والتدريجُ: فعلُ الشيءِ درجةً درجةً، ومَرتبةً مرتبةً، واللَّسعُ: اللَّدغُ، والزَّنابيرُ جمعُ الزُّنبورِ، و(تَجْتَرِي) من الجُرأةِ؛ سُكِّنَ همزتُه ضرورةً، ثم أُبدلتْ ياءً، أو على مذهبِ حمزةَ في الوقفِ على الهمزةِ، وهمزةُ الاستفهامِ مُقدَّرةٌ على أولِ الفعلِ، و(هُناكَ) ظرفٌ للبعيدِ، والمُرادُ: الدارُ الآخرةُ، قالَ تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦].

والمعنى: ودرِّجْ بدنكَ اللطيفَ وجِسمكَ الظريفَ في لدغِ الزنابيرِ هنا في دارِ الهناءِ؛ اختباراً وامتحاناً، أتقدرُ للجُرأةِ على لَسْعِ حيَّاتٍ عَظيمةٍ وعقاربَ جَسيمةٍ؛ كأمثالِ البُختِ، تلسعُ إحداهُنَّ اللسعةَ فتجدَ حموتها أربعينَ خريفاً، وإن في النار عقارب كأمثالِ البغالِ المؤلفةِ تلسعُ إحداهُنَّ اللَّسعةَ فتجدَ حموتها أربعينَ خريفاً هذا.

وفي الحديثِ الصحيحِ: «لو أنَّ قطرةً من الزَّقُّومِ قُطرتْ في دارِ الدُّنيا لأفسدتْ على أهلِ الأرضِ معايشَهُم، فكيفَ بمنْ يكونُ طعامَهُ؟!»[1]، ووردَ: «لو أنَّ دَلواً من غَسَّاق يُهرَاقُ في الدُّنيا لأنتنَ أهلَ الدُّنيا»[2]، وعن النبيِّ ﷺ في قولِه تعالى: ﴿كَٱلْمُهْلِ﴾ [الدخان: ٤٥]؛ أي: كعكَرِ الزيتِ؛ فإذا قُرِّبَ إلى وجههِ سقطتْ فَروةُ وجههِ فيهِ[3]، وقد قالَ تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ۝١٦ يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ ۖ وَمِن وَرَآئِهِۦ عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾ [إبراهيم: ١٦ ـ ١٧].

---

(١) رواه الترمذي (٢٥٨٧)، وابن ماجه (٤٣٢٥)، وأحمد (١/ ٣٠٠)، والحاكم (٣٦٨٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) رواه الترمذي (٢٥٨٤)، وأحمد (٣/ ٢٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنهما، وفيه رشدين، وهو ضعيف.

(٣) رواه الترمذي (٣٣٢٢)، وأحمد (٣/ ٧٠)، والحاكم (٨٧٨٦) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنهما.

فَـإِنْ كُنْتَ لا تَقْوَى فَوَيْحَـكَ مَا الَّذِي ... دَعَـاكَ إِلَـى إِسْـخَاطِ رَبِّ البَرِيَّـةِ

فجملـةُ (لا تَقْـوَى) محلُّهـا النصـبُ علـى أنهـا خبـرُ (كان)، وجزاءُ الشـرطِ قولُـه: (فَوَيْحَـكَ)، و(مـا) اسـتفهاميةٌ مبتـدأٌ خبـرُهُ الموصـولُ بصلتـهِ، و(**البَرِيَّـةِ**) بالهمـزِ علـى أصلـهِ، ويُشـدَّدُ عندَ الجمهـورِ، ومعنـاهُ: الخليقـةُ، ومنهُ قولُـه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ﴾ [البينـة: ٧]، و﴿شَرُّ ٱلۡبَرِيَّةِ﴾ [البينـة: ٦].

أي: فإن كنتَ أيُّها الضعيفُ بالبدنِ الطريِّ في الدُّنيا لا تَقوى على العذابِ الأدنى، ولعَذَابُ الآخرةِ أشدُّ وأبقى؛ فويحكَ، بل فويلكَ ثم ويلكَ ما الباعثُ الذي دعاكَ إلى إسخاطِ ربِّ الخلائقِ بتركِ ما أُمرتَ بهِ من قطعِ العلائقِ، ومنعِ العوائقِ، ومن الاشتغالِ بموجباتِ رحمتهِ، والإعراضِ عن المعاصِي المُقتضيةِ لسَخَطهِ وعُقوبتهِ؛ فإنَّ رحمةَ الله قريبٌ من المحسنينَ، وإنَّ جهنمَ لمُحيطةٌ بالكافرينَ.

وخُلاصةُ الكلامِ وزُبدةُ المرامِ: أنَّ للهِ تعالى صفات الجلالِ ونعوت الجمالِ، وبهما تجتمعُ أوصافُ الكمالِ، ولكلٍّ منهما أعمالٌ، ورجالٌ، ومقامٌ، ومقالٌ؛ فالأنبياءُ والأولياءُ مَظاهرُ النُّعوتِ الجماليةِ، والشياطينُ والكفَّارُ مظاهرُ الصِّفاتِ الجلاليةِ؛ فينشأُ من كلٍّ من المَظهرينِ ما ناسبَهُما من العقائدِ والأعمالِ والأخلاقِ والأحوالِ المَرضيةِ، أو المُعتقداتِ والأفعالِ والشَّمائلِ الدَّنِيَّةِ؛ كما قالَ تعالى: ﴿ٱلۡخَبِيثَٰتُ لِلۡخَبِيثِينَ وَٱلۡخَبِيثُونَ لِلۡخَبِيثَٰتِۖ وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِ﴾ [النور: ٢٦].

ومآلُ كلٍّ من الفريقينِ إلى ما يليقُ بهما من المَكانينِ، كما قالَ تعالى: ﴿فَرِيقٞ فِي ٱلۡجَنَّةِ وَفَرِيقٞ فِي ٱلسَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧]؛ فهم درجاتٌ عندَ اللهِ، كما أنهم دركاتٌ عندَ اللهِ، فاعملوا فكلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ له، وسبحانَ مَن أقامَ العبادَ فيما أرادَ، وقسَّمَ القِسامَ والناسُ نيامٌ، والعِبرةُ بالخواتيمِ، سواءٌ المُسافرُ والمُقيمُ، ولا نفتحُ بابَ القضاءِ والقدرِ؛ فإنَّ ليسَ لأحدٍ عن حقيقتهِ خبرٌ حتَّى العلماءُ العاملونُ، بل قل كما قالَ سبحانَهُ وتعالى: ﴿لَا يُسۡـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

تُبَــارِزُهُ بِـالـمُــنْكَرَاتِ عَشِــيَّةً وَتُصْبِـحُ فِـي أَثْـوَابِ نُسْـكٍ وَعِفَّـةِ

المُبارزةُ: المُظاهرةُ، والمُفاعلةُ إذا لم تكن للمُغالبةِ فهيَ للمُبالغةِ، والضميرُ راجعٌ إلى اللهِ تعالى، والباءُ للتعديةِ، و(عَشِيَّةً) ظرفٌ، وأرادَ بها ليلاً بقرينةِ مقابلتِه بقولِه: (تُصْبِحُ) ففيهِ صَنعةُ الطِّباقِ من البديعِ، والنُّسكُ؛ بضمٍّ وسكونٍ: العِبادةُ، والعِفَّةُ؛ بالكسرِ: التعفُّفُ عن المَعصيةِ.

والمعنى: إنَّكَ تُخالفُ المُطَّلِعَ على الخَفِيَّاتِ؛ من الكليَّاتِ والجزئيات بفعلِ المُنكراتِ، وإظهارِ السيِّئاتِ الواقعةِ منكَ في الليالي من الساعاتِ التي كانتْ أَولى أن تُصرفَ إلى الطاعاتِ، وتُصبحُ وتدخلُ في النهارِ حالَ كونِكَ مُتلبِّساً بلباسِ الأخيارِ، مُشعراً بشعارِ الأبرارِ، مُظهراً أنَّكَ صاحبُ عبادةٍ، ومُشيراً إلى أنَّك ذُو عِفَّةٍ؛ فهذا واللهِ صفةُ المُنافقينَ الذينَ يُخادعونَ اللهَ والمؤمنينَ ونعتُ المُوافقينَ؛ لِمَا قالَ تعالى فيهم: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٨٨]، وهذا عكسُ حالِ الخائفينَ والمُخلصينَ؛ حيثُ يُخفونَ عِباداتِهم ويُسرُّونَ طاعاتِهم، ويتلبسونَ بلباسِ عامةِ الناسِ، ويُظهرونَ الإفلاسَ من الاستئناسِ.

بل بالغَ منهم جماعةٌ من الصُّوفيةِ؛ تُسمَّى المَلامِتيَّة؛ حيثُ يفعلونَ ما يُتوهَّمُ منهِ أنَّ صاحبَهُ مُرتكبُ المعصيةَ؛ دفعاً للخواطرِ الرديَّةِ، الحاصلةِ لهم من الرياءِ والسُّمعةِ، ومنعاً للناسِ عن الاعتقادِ بهم؛ حيثُ يشغلونَهُم عن الحضرةِ، لكنَّ الكُمَّلَ منهم مُستقيمونَ على الجَادَّةِ؛ تارةً في السوقِ، ومرَّةً في السِّجادةِ، لا يَطعمونَ من أحدٍ شيئاً منَ الملائمِ، ولا يخافونَ في اللهِ لومةَ لائمٍ، ولذا قالَ الفُضيلُ: العملُ للناسِ شركٌ، وتركهُ للناسِ رياءٌ، والإخلاصُ: أن يُخلِّصَكَ اللهُ منهما.

وفيه إشارةٌ لطيفةٌ إلى أن المُخلَصينَ ـ بفتحِ اللامِ ـ أعلى مرتبةً من المُخلِصينَ

ـ بكسرها ـ بل قالَ بعضُ العارفينَ في قولهم: المُخلِصونَ على خَطَرٍ عظيمٍ؛ يعني: بنسبتِهِ الإخلاصَ إلى نفسهِ اللئيمِ، وبالغَفلةِ عن فعلِ ربِّهِ الكريم.

فَأَنْتَ عَلَيْـهِ مِنْكَ أَجْـرَى عَلَى الوَرَى لِمَـا فِيْـكَ مِـنْ جَهْـلٍ وَخُبْـثِ طَوِيَّةِ

الفاءُ تفريعيةٌ، أو فَصيحةٌ، و(عَلَيْهِ) بإشباعِ الضميرِ الراجعِ إلى اللهِ، و(مِنْكَ) متعلِّقٌ بـ (أجرى) أفعلُ تفضيلٍ منَ الجُرْأةِ؛ خُفِّفت الهمزةُ، وكذا يَتعلَّقُ به (عَلَى الوَرَى) وهوَ: الخَلْقُ، ولامُ (لِمَا) عِلَّةٌ، و(ما) موصولةٌ أو موصوفةٌ، و(فِيْكَ) معَ مُتعلَّقِهِ المُقدَّر صلتهُ، و(مِنْ) بيانٌ لـ (ما)، والتنوينُ في (جَهْلٍ) للتعظيمِ، والطويَّةُ: الضميرُ والنيةُ.

والمعنى: فأنتَ بالعملِ السَّابقِ على ربِّكَ الخالقِ الرازقِ أكثرَ جُرأة منكَ على الخلائقِ؛ حيثُ تُبارزه بالمعاصي سرَّاً، وتُظهرُ العباداتِ للمخلوقينَ جهراً، وقد قالَ تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥].

وذمَّ سبحانَهُ في مواضعَ من كتابهِ المنافقينَ والمُرائينَ؛ وهذا كلُّه منكَ إنما هو لِمَا فيكَ من جهلٍ عظيمٍ بمعرفةِ ربِّكَ بل بمعرفةِ نفسكَ وغيركَ، ممن هو مخلوقٌ وعاجزٌ مثلُكَ، ولِمَا فيكَ من خَباثةِ ضميركَ ونيَّتكَ، والله أعلم.

تَقُـولُ مَـعَ العِصْيَـانِ رَبِّـيَ غَافِـرٌ صَدَقْـتَ وَلَكِـنْ غَافِـرٌ بِالمَشِـيْئَةِ

(مَعَ العِصْيَانِ) حالٌ، والمقولُ جملةُ (رَبِّي غَافِرٌ) وهوَ بفتحِ ياءِ الإضافةِ، والمَشيئةُ بالهمزِ ويُبدلُ ويُدغمُ.

والمعنى: تقولُ حالَ كونِكَ مُباشراً للعِصيانِ ومُعَاشراً لأربابِ الظُّلمِ والطُّغيانِ: ربِّي موصوفٌ بنعتِ الغُفرانِ، صدقتَ في هذا القولِ بالاتِّفاقِ؛ لكنْ أخطأتَ حيثُ عبَّرتَ عنهُ بالإطلاقِ؛ فإنَّهُ لا شكَّ أنَّهُ غافرٌ لِأهلِ المَعْصيةِ ولكنْ غافرٌ مُقيَّدٌ بالمشيئةِ؛

حيثُ قالَ: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ١٢٩]، وقالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

فالحكمُ إذا كانَ مُقيَّداً بالمشيئةِ لا يُحكمُ بتعلُّقِها بكُلِّ معصيةٍ، فكنْ بينَ الخوفِ والرجاءِ، واتركِ السُّمعةَ والرياءَ؛ فلا يأمنُ مكرَ اللهِ إلا القومُ الخاسرونَ، ولا ييأسُ من رَوحِ اللهِ إلا القومُ الكافرونَ.

وَرَبُّكَ رَزَّاقٌ كَمَا هُوَ غَافِرٌ فَلِمْ لاَ تُصَدِّقْ فِيْهِمَا بِالسَّوِيَّةِ

الكافُ للتشبيهِ، و(ما) كافَّةٌ، وسُكِّنَ ميمُ (فَلِمْ) والقافِ للنظمِ، والضميرُ (فِيْهِمَا) راجعٌ إلى الوَصفينِ، و(السَّوِيَّةِ) صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ؛ أي: بالطريقِ السَّوِيَّةِ.

يعني: (وَرَبُّكَ رَزَّاقٌ) أي: كثيرُ الرِّزقِ لعبادِهِ، كما أنه غافرٌ لعبادِهِ فلمَ لا تُصَدِّقُ في الوصفَينِ بالاستواءِ بين النعتينِ؛ حيثُ تَسْعى وتجتهدُ في أمرِ المَعيشةِ إلى أن ترتكبَ كثيراً من المَعصِيةِ، ولم تتوجَّهَ إلى الطاعةِ والعبادةِ، ولم تتوكَّلْ على اللهِ، ولم تخترِ العِفَّةَ والزَّهادةَ، ولم تقلْ: هو رازقٌ ولو تركَ العبدُ اجتهادَهُ، وإذا صدرَ منكَ شيءٌ من الصَّغائرِ والكبائرِ؛ تقولُ: ربِّي غفورٌ وكريمٌ وغافرٌ، مع أنه قيَّدَ المغفرةَ؛ حيثُ قالَ: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ﴾ [طه: ٨٢]، وجعلها مُبهمةً تحتَ المشيئةِ في مواضعَ من الكتابِ، وأطلقَ بابَ الرِّزقِ على وجوهِ الخلقِ؛ حيثُ قالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ﴾ [الروم: ٤٠]؛ تعميماً للمؤمنينَ والكافرينَ، وكان مقتضى المقابلةِ أن يقولَ: غفَّارٌ بصيغةِ المُبالغةِ لكنْ عدَلَ عنه للضرورةِ.

هذا؛ وقد قالَ أبو مُطيعٍ لحاتمٍ الأصمِّ: بلغني أنَّكَ تقطعُ المفاوزَ بالتوكُّلِ بغيرِ زادٍ؟! قال حاتمٌ: زادِي أربعةُ أشياء، قالَ: وما هيَ؟ قالَ: أرى الدُّنيا والآخرةَ مملكةُ اللهِ، وأرى الخلقَ كلَّهُم عَبيداً للهِ وعِيالَهُ، وأرى الأرزاقَ

والأسبابَ كلَّها بيدِ اللهِ، وأرى قضاءَ اللهِ تعالى نافذاً في جميعِ أرضِ اللهِ تعالى؛ فلا يهولُني شيئاً غيرُ اللهِ تعالى، قالَ أبو مُطيعٍ: نِعْمَ زادُكَ يا حاتمُ، وإنَّكَ لَتجوزُ بِها مفاوزَ الآخرةِ أيضاً[1].

ولقد صدقَ مَن قالَ من أربابِ الحالِ:

أَرَى الزُّهَّادَ فِي رَوْحٍ وَرَاحَةْ قُلوبُهُمُ عَنِ الدُّنيا مُزَاحَةْ

إِذَا أَبْصَرتَهُم أَبْصَرتَ قَوْماً مُلُوكُ الأرضِ سِيمتُهُمْ سماحةْ[2]

لِأَنَّكَ تَرْجُو العَفْوَ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ وَلَسْتَ تُرَجِّي الرِّزْقَ إِلاَّ بِحِيْلَةِ

(تُرجِّي) بتشديدِ الجيمِ؛ مِن رَجَا؛ مبالغةُ رجاءٍ، وجملةُ (وَلَسْتَ) حالٌ، أو عطفٌ على (تَرْجُو).

يعني: عدمُ تصديقِكَ في وصْفَي ربِّكَ من الغَفَّاريةِ والرَّزاقِيَّةِ على طريقِ السَّويَّة إنما عُلِمَ لأنكَ ترجو العفوَ من غيرِ توبةٍ جزماً، ولا تُقيِّدُهُ بالمشيئةِ جزماً، مع أنَّ المغفرةَ المُطلقةَ مُقيَّدةٌ بالمشيئةِ، والمغفرةُ المجزومةُ مُعلَّقةٌ بالتوبةِ، والحالُ أنكَ لم ترجو رزقَ المعيشةِ إلا بِكَدٍّ وجِدٍّ، ومَكْرٍ وحِيلةٍ.

عَلَى أَنَّهُ بِالرِّزْقِ كَفَّلَ نَفْسَهُ لِكُلٍّ وَلَمْ يَكْفُلْ لِكُلٍّ بِجنَّةِ

(عَلَى) بمعنى (مع)، و(كَفَّلَ) بالتشديدِ؛ بمعنى ضَمِنَ، و(لَمْ يَكْفُلْ) بضمِّ الفاءِ مخفَّفاً بمعناهُ، والجارانِ متعلِّقان بهما؛ يعني: أنكَ عكستَ القضيةَ، وقلبتَ المسألَةَ؛ حيثُ تجزمُ بالعفوِ من غيرِ التوبةِ وتجتهدُ في تحصيلِ المعيشةِ بالحيلةِ، مع أنَّهُ تعالى جعلَ ذاتَهُ سُبحانَهُ كفيلاً لأرزاقِ جميعِ عبادِهِ، وضامناً لِمَعاشِ كلِّ عبادِهِ، ولم يضمنْ لكلٍّ من المخلوقاتِ بدخولِ الجنةِ وحصولِ

---

(١) أورده أبو الليث السمرقندي في «تنبيه الغافلين» (ص ٤٦٦).

(٢) انظر: «فيض القدير» (٤/ ٧٣).

الدَّرجـاتِ، بل قـالَ: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ ﴿٤٠﴾ ثُمَّ يُجْزَىٰهُ ٱلْجَزَآءَ ٱلْأَوْفَىٰ ﴾ [النجم: ٣٩ـ٤١]، وهـذا معنـى قولِـه:

فَلَـمْ تَـرْضَ إِلَّا السَّـعْيَ فِيْمَـا كُفِيْتَـهُ وَإِهْمَـالَ مَـا كُلِّفْتَـهُ مِـنْ وَظِيْفَـةِ

(كُفِيْتَهُ) و (كُلِّفْتَهُ) مجهولانِ، و(إِهْمَالَ) منصوبٌ على (السَّعْي)، و(مِنْ) بيانُ (ما) الثانيةُ، وبيانُ الأُولى محذوفٌ، وهو مِن رزقٍ.

يقول: فلم ترضَ أيُّها السَّالكُ في الدينِ والمُعتقدِ أنَّ اللهَ هوَ الرزَّاقُ ذو القوَّةِ المتينُ، إلا السَّعْيَ والإسْراعَ في تحصيلِ المَعَاشِ على وجهِ الجِدِّ والجَهْدِ والكَدِّ والاجتهادِ، وإهمالِ ما كُلِّفتَهُ من وظيفةِ العِباداتِ على العِبادِ؛ من ارتكابِ المأموراتِ واجتنابِ المحظوراتِ، وكانَ القياسُ العَقليُّ بمقتضى النصِّ النقليِّ: أن تُهملَ السَّعيَ في المعيشةِ وتُجاهِدَ في فعلِ الطاعةِ وتركِ المعصيةِ، كما هوَ شأنُ أكابرِ الصُّوفيةِ، ولذا قالُوا: العَوَامُّ في أمرِ الدُّنيا قَدَريٌّ، وفي أمرِ السَّعْيِ جَبْريٌّ، والخَوَاصُّ في أمرِ المَعَاشِ جَبْريٌّ، وفي أمرِ المَعَادِ قَدَريٌّ، واللهُ أعلمُ.

تُسِـيءُ بِـهِ ظَنَّـاً وَتُحْسِـنُ تَـارَةً عَلَى نَحْـوِ مَا يَقْضِيْ الهَـوَى بِالقَضِيَّةِ

سـاءَ لازمٌ، وأسـاءَ مُتعدٍّ، ومنهُ البيتُ، وكَذَا حَسَـنٌ وأَحْسَـنُ، و(ظَنَّـاً) مفعولُ بـهِ، و(تَـارَةً) بمعنـى مـرَّة، مفعولٌ مطلـقٌ، و(عَلَـى) مُتعلِّـقٌ بمقـدَّرٍ؛ أي: على نحوٍ؛ بمعنـى مِثْـلٍ، و(مَا) موصولـةٌ، أو موصوفةٌ، أو مصدريةٌ، واللامُ فـي الهوى معهودةٌ، أو بـدلٌ عـن المُضـافِ إليـهِ؛ أي: هـوى النفـسِ، وبيـنَ (تُسِـيءُ) و(تُحْسِـنُ) صَنعةُ الطِّباقِ، وبيـنَ (يَقْضِـيْ) و(القَضِيَّةِ) صَنعةُ الاشـتقاقِ.

يعنـي: تُسـيءُ الظنَّ به تعالـى مرَّةً، وتُحسـنهُ به كرَّةً؛ بنـاءً على وِفْـقِ ما يحكمُ بـه هـوى نفسِـكَ الأمَّارةِ فـي القضيةِ التـي فيهـا الأَمَـارةُ والعَلَامةُ بالتسـويةِ فـي أنهُ

موصوفٌ بالصفاتِ العُلى والأسماءِ الحسنى، وأنتَ مأمورٌ بأنَّكَ تُحسِنُ الظنَّ بالمَولى في أمورِ الدُّنيا والأخرى.

ففي الحديثِ القُدسيِّ: «أنا عِندَ ظَنِّ عبدِي بِي فليظُنَّ بِي مَا شَاءَ»[(١)]، وقالَ ﷺ: «لا يموتَنَّ أحَدُكُم إلَّا وهوَ يُحسنُ الظنَّ باللهِ تعالى»[(٢)].

لكنْ هُنا دَقيقةٌ بالتحقيقِ حَقِيقيَّةٌ، وهيَ أنَّهُ لا يَشتبهُ عَلَيكَ حُسنُ الظنِّ والرجاءُ بالتمنيِّ والغُرورِ والهوى؛ فإنَّ الأولَ محلُّه إذا قامَ بالطاعةِ ورجاءِ المثوبةِ؛ كما قالَ تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرۡجُونَ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢١٨]، والثاني محملُه إذا عَمِلَ المعصيةَ وجزمَ بحصولِ المغفرةِ، ولذا قالَ ﷺ: «العاقلُ مَن دانَ نفسَهُ وعَمِلَ لِمَا بعدَ الموتِ، والعاجزُ مَن أتبعَ نفسَهُ هواها وتمنى على الله»[(٣)].

هذا؛ واعلم أنَّ الحجابَ الأكبرَ بالنسبةِ إلى الأكثرِ هو همُّ الرِّزقِ في الدُّنيا، والغَفْلةُ عن هَمِّ العُقْبَى؛ فمسكينٌ ابنُ آدمَ لو اهتمَّ بأمرِ الأُخرى كما يَعتنِي بأمرِ الدُّنيا لكُفِيَ همَّهُما وتمَّ لهُ جمعُهُما، لكنْ غلبتْ عليهِ الأُولى؛ فضاعتِ أيضاً عليهِ الأُخرى.

وقد ذكرَ اللهُ سبحانهُ أمرَ الرِّزقِ في كتابهِ وأمرَ الخلقَ بالتوكُّلِ عليهِ في بابهِ، وعرَّفهُم بالعِبارةِ، وبيَّنَ لهم بالإشارةِ؛ حيثُ قالَ اللهُ: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ ثُمَّ رَزَقَكُمۡ ﴾ [الروم: ٣٠] فدلَّ على أنَّ الرزقَ من الله لا من غيرهِ كالخلقِ وسائرِ الأمورِ من قضائهِ وقدرهِ، ثم لم يكتفِ بالدَّلالةِ والإشارةِ حتَّى وعدَ بصريحِ العِبارةِ؛ فقالَ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ﴾ [الذاريات: ٥٨]، ثم لم يَكتفِ بالوعدِ لمُخالفةِ المخلوقينَ

---

(١) رواه البخاري (٦٩٧٠)، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه مسلم (٢٨٧٧)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٣) رواه الترمذي (٢٤٥٩)، وابن ماجه (٤٢٦٠)، وأحمد (٤/ ١٢٤) من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه بلفظ: (الكيس) بدل (العاقل).

في العهدِ حتى ضَمِنَ؛ فقالَ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]، ثم لم يكتفِ بالضمانِ حتى أقسمَ فقالَ: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، ثم لم يَكتفِ بذلكَ كلِّه حتَّى أمرَ بالتوكُّلِ وأبلغَ وأنذرَ، فقالَ: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وقالَ: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الشعراء: ٢١٧]، وقالَ: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣].

فمَن لم يعتبرْ قولَهُ، ولم يَكتفِ بوعدِهِ، ولم يطمئنَّ بضمانِهِ، ولم يقنعْ بقِسمتِهِ، ثم لم يُبالِ بأمرِهِ ووعدِهِ ووعيدِهِ؛ فانظرْ ماذا يكونُ مآلُ حالِهِ؛ فانتبهْ أيَّةُ مِحنةٍ تجيئُهُ من هذهِ، وأيَّةُ مصيبةٍ شديدةٍ، ومِحنةٍ أكيدةٍ، ونحنُ منها في غفلةٍ عظيمةٍ، وغَيبةٍ وسيمةٍ.

ثم اعلمْ أنَّ الرزقَ أربعةُ أقسامٍ: مضمونٌ، ومقسومٌ، ومملوكٌ، وموعودٌ:

فالمضمونُ: هوَ الغذاءُ، وما به قِوامُ البناءِ؛ فالضَّمانُ من الله تعالى لهذا النوعِ، ويجبُ التوكُّلُ بإزائِهِ.

وأما المقسومُ: فما كتبهُ اللهُ في اللوحِ المحفوظِ مما يأكلهُ ويشربهُ ويلبسهُ كلُّ أحدٍ، بمقدارٍ مقدَّرٍ ووقتٍ مؤقَّتٍ لا يزيدُ ولا ينقصُ، ولا يتقدَّمُ ولا يتأخَّرُ؛ فقد وردَ: الرِّزقُ مُقسَّمٌ مفروغٌ منهُ، ليسَ تقوى تقيٍّ بزائدِهِ، ولا فجورُ فاجرٍ بناقصِهِ[1]، ولهذا قيلَ:

وكَمْ قَوِيٍّ قَوِيٌّ فِي تَقَلُّبِهِ ... مُهَذَّبُ الرَّأيِ عنهُ الرِّزقُ مُنحرِفُ

وكَمْ ضَعِيفٍ ضَعِيفٌ فِي تَقَلُّبِهِ ... كَأَنَّهُ مِنْ خليجِ البَحْرِ يَغْتَرِفُ

هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أنَّ الإلَهَ لَهُ فِي ... الخَلْقِ سِرٌّ خَفِيٌّ لَيْسَ يَنْكَشِفُ[2]

(١) رواه ابن حبان في «المجروحين» (١٢٣٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وفيه يوسف بن السفر، وهو كذاب. وانظر: «المقاصد الحسنة» (ص ١٩٢).

(٢) الأبيات لسفيان الثوري، انظر: «حلية الأولياء» (٧/ ٢٧٦)، و«التذكرة الحمدونية» (٨/ ٩٥).

وأما المملوكُ: فما يملكهُ كلُّ واحدٍ من أموالِ الدُّنيا على حسبِ ما قَدَّرَ الله عزَّ وجلَّ، وقسمَ لهُ أن يَملكهُ، وهو من رزقِ الله تعالى، قال تعالى: ﴿أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم﴾ [البقرة: ٢٥٤]؛ أي: مما ملَّكناكُم.

وأما الموعودُ: فهوَ ما وعدَ اللهُ المتقينَ من عبادهِ بشرطِ التقوى حلالاً من غيرِ كدٍّ وتعبٍ، قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢-٣]، وفي الحديثِ: «أبى اللهُ أنْ يرزقَ عبدَهُ المُؤمنَ إلَّا منْ حيثُ لا يَحتسبُ»[(١)]، ولهذا قالتِ الصُّوفيةُ: (المعلومُ شُؤمٌ)، فلعلَّهُ لِمَا يتعلَّقُ به النفسُ المشؤومُ، ويصيرُ الشَّخصُ بهِ الملومُ[(٢)]، وقد وردَ: «أربعةٌ قد فرغَ اللهُ منهُنَّ: الخَلْقُ، والخُلُقُ، والرِّزقُ، والأجلُ»، انتهى[(٣)].

فإيَّاكَ والأملَ، وعليكَ بحُسنِ العَمَلِ حتى يأتيكَ الأجلُ، وقد قالَ ﷺ: «مَن جعلَ الهُمومَ همَّاً واحداً همَّ آخرتهِ؛ كفاهُ اللهُ همَّ الدُّنيا والآخرةِ»[(٤)].

وفي الدُّعاءِ النبويِّ: «اللَّهُمَّ اقْسِمْ لنا مِن خَشيتكَ ما تحولُ به بيننا وبينَ معاصيكَ، ومِن طَاعتكَ ما تُبلِّغُنا به جنتكَ، ومن اليقينِ ما تُهوِّنُ به علينا مصائبَ الدُّنيا، ومتِّعنا بأسماعِنا وأبصارِنا وقُوَّتِنا ما أحْيَيْتَنا، واجعلْ ثأرَنا على مَن ظلمنا، ولا

---

(١) رواه ابن منده في «مجالسه» (١٧٦)، وابن الأعرابي في «معجمه» (١٠١٢)، والشهاب القضاعي في «مسنده» (٥٨٥)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ١٥٣) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) قال القاري في شرح هذه العبارة: (المعلوم شؤم): ولعله لتعلق القلب إليه، والاعتماد عليه، ولا ينبغي التعلُّق إلا بالحقِّ والتوكُّل على الحيِّ المُطلقِ. انظر: «مرقاة المفاتيح» (٥/ ٢٤٨).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ١٩٣)، والدارقطني في «سننه» (٣٦) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وفي سنده عيسى بن المسيب البجلي، وهو ضعيف.

(٤) رواه ابن ماجه (٢٥٧) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، والحاكم (٣٦٥٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنه، وصححه ووافقه الذهبي.

تجعلْ مُصيبَتنا في ديننا، ولا تجعلِ الدُّنيا أكبرَ هَمِّنا، ولا مبلغَ علمنا، وأحسنْ عاقبتَنا في الأمورِ كلِّها، وأجرنا من خِزيِ الدُّنيا وعذابِ الآخرةِ، يا ذا الجلالِ والإكرامِ، يا أرحمَ الرَّاحمينَ، وسلامٌ على المرسلينَ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ»[1].

إِلَهِـي لَا وَاخَذْتَنَا بِذُنُوبِنَا وَلَا تُخْزِنَا وَانْظُرْ إِلَيْنَا بِرَحْمَةِ

حُذفَ حرفُ النداءِ مِن (إِلَهِي) وهوَ بفتحِ الياءِ لغةٌ في (يا غُلَامِي)، والمُواخذةُ بالواوِ لغةٌ في المُؤاخذةِ بالهمزِ، والجملةُ المَنفيةُ خبرٌ معناهُ الإنشاءُ، فأُريدَ به الدعاءُ، فيؤولُ الكلامُ إلى لا تُؤاخذنا؛ فصحَّ عطفُ ما بعدَهُ عليهِ، و(بِرَحْمَةِ) متعلِّقٌ بـ (انْظُرْ) وهيَ صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ؛ أي: بنظرةِ رحمةٍ.

وفي البيتِ التفاتٌ من الخَلْقِ إلى الخالقِ؛ فإن النهايةَ هي الرُّجوعُ إلى البدايةِ، وهو المَبدأُ، وإليه المُنتهى سبحانَهُ وتعالى.

وفيه إشارةٌ إلى عجزِ العبدِ، وضعفِ حالتهِ، والرُّجوعِ إلى قُدرةِ الربِّ وقوَّتهِ، وأن كلَّ أحدٍ لا يخلُو من الذُّنوبِ، ولا يطهرُ بالكليَّةِ من العيوبِ، ولذا أكملُ البشرِ صلواتُ الله وسلامهُ عليهِ قالَ: «استغفروا؛ فإنِّي أستغفرُ اللهَ في كلِّ يومٍ سبعينَ مرَّةً»، وفي روايةٍ «مئةَ مرةٍ»[2].

---

(١) هذا الدعاء مشتمل على عدة أدعية نبوية؛ الأول من قوله: «اللَّهُمَّ اقْسِمْ...» إلى «ولا مبلغَ علمنا» رواه أحمد (٤/ ١٨١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٣٣) من حديث بُسْر بن أرطاة رضي الله عنه.
والثاني من قوله: «وأحسنْ عاقبتَنا...» إلى «وعذابِ الآخرةِ» رواه الترمذي (٣٥٠٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٢٣٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنه.
والثالث قوله: «يا ذا الجلالِ والإكرامِ» رواه الترمذي (٣٥٢٧) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه.
والرابع قوله: «يا أرحمَ الرَّاحمينَ» رواه الحاكم (١٩٩٦) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٣٠١)، من حديث الأغر المزني رضي الله عنه، وفي سنده ضعف. وروى البخاري (٥٩٤٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «والله إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة».

وفي هذهِ النسبةِ رجوعٌ من مقامِ التفرقةِ إلى حالِ الجمعِ، ومن الفناءِ إلى البقاءِ، ومن الغَيبةِ إلى الحضور، وقد وردَ في الدعاءِ المأثورِ: «اللهم لا تكِلني إلى نفسي طرفةَ عينٍ ولا أقلَّ من ذلكَ»، وفي روايةٍ: «فإنَّكَ إنْ تكلِني إلى نفسي تكلني إلى ذنبٍ وعورةٍ وخطيئةٍ؛ فإني لا أثقُ إلا برحمتكَ»[١].

وحاصلُ البيتِ: إلهي لا تُؤاخذْنا إنْ نسينا أو أخطأنا بذنوبنا، ولا تفضحْنا يومَ القيامةِ على رؤوسِ الأشهادِ بعيوبنا، وانظرْ إلينا بنظرِ الرحمةِ ليحصُلَ مطلوبنا؛ فإنَّكَ أرحمُ الراحمينَ، ونحنُ من جملةِ الظالمينَ، ولو عمِلْتَ بالعدلِ فينا لكُنَّا من الهالكينَ، ولكنْ فضلُكَ قديمٌ، وكرمُكَ عميمٌ، وأنتَ الرؤوفُ الرحيمُ.

وَخُذْ بِنَواصِيْنَا إِلَيْكَ وَهَبْ لَنَا ... يَقيناً يَقِيْنَا كُلَّ شَكٍّ وَرِيْبَةِ

الواو عاطفةٌ، والباءُ للتعديةِ، و(**إِلَيْكَ**) حالٌ متعلِّقٌ بمقدَّرٍ و(**هَبْ**) أمرٌ من الهِبةِ، و(**يَقيناً**) مفعولُهُ، وجملةُ (**يَقِيْنَا**) صفتهُ، وهو فعلُ مذَّكرٌ غائبٌ، من وَقَى يَقِي؛ بمعنى حَفِظَ، وضميرُهُ المستترُ راجعٌ إلى اليقينِ، وضميرُ المتكلِّمِ مفعولُهُ الأولُ، والثاني (**كُلَّ شَكٍّ**)، ثم الناصيةُ: قِصاصُ الشعرِ على ما في «القاموس»[٢]، وقد قالَ تعالى: ﴿مَّامِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآ﴾ [هود: ٥٦]؛ أي: إلا هو مالكٌ لها، قادرٌ عليها، يصرفُها على ما يُريدُ بها، والأخذُ بالنواصي تمثيلٌ لذلك؛ ذكرهُ البيضاويُّ[٣].

والمرادُ هنا: أخذٌ خاصٌّ يحصلُ للخواصِّ، وهو أن يوجِّهَ وجهَ عبدِهِ عمَّا سواهُ

---

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (١٩٠٠)، والبيهقي في «الدعوات الكبير» (٤٢) من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (ص ١٧٢٥)، (مادة: ن ص و).

(٣) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٢٤١).

إليه، حتى يتوكلَ في جميعِ أمورهِ عليهِ، فالمعنى: وخُذْ يا إلهي بنواصِينا ومَلاكِ قُلوبِنا وقَوالبِنا وأهلِينا؛ متوجِّهينَ وقاصدينَ، ومنتهينَ عمَّا سواكَ إليكَ مُعرضينَ عن غيرِكَ، مُعتمدينَ عليكَ، وهبْ لنا من لدنكَ علماً يقيناً دائماً صادقاً حتى نعلمَ أنَّهُ لا يُصيبُنا إلا ما كتبتَ لنا، ويقينا ذلكَ اليقينَ، ويحفظنا من كلِّ شكٍّ ورِيبةٍ في الدينِ؛ فإنكَ أنتَ المُوفِّقُ والمُعينُ.

إِلَهِي اهْدِنَا فِيْمَنْ هَدَيْتَ وَخُذْ بِنَا ... إِلَى الحَقِّ نَهْجاً فِي سَوَاءِ الطَّرِيْقَةِ

الهِدايةُ: الدِّلالةُ المُوصلِةُ إلى المطلوبِ، والنَّهْجُ؛ بالفتحِ والسكونِ: الطريقُ الواضحُ؛ كالمنهجِ.

والمعنى: إلهي! دُلَّنا على المطلوبِ، واهدنا إلى المحبوبِ، وثبِّتنا على الصراطِ المستقيمِ، مندرجينَ في سِلكِ مَن أنعمتَ عليهم من الأنبياءِ والأولياءِ بالدينِ القويمِ، وخُذْ بنا وبقلوبِنا وأبدانِنا ووجوهِنا وتوجُّهِنا على كلِّ جهةٍ ووُجْهةٍ إلى سبيلِ الحقِّ؛ من العدلِ والصِّدقِ، حالَ كونِ ذلكَ الحقّ يكونُ واضحاً ظاهراً لائحاً في الطريقةِ الجادَّةِ المُستويةِ، غيرِ الزائغةِ إلى الطُّرقِ المنحرفةِ المائلةِ إلى الكَفَرةِ أو المبتدعةِ والفَجَرةِ.

وحاصلُ البيتِ معنى ما وردَ في أُمِّ الكتابِ من الدُّعاءِ الجامعِ لكلِّ بابٍ، ولذا قالَ الغَزاليُّ: هو أفضلُ الأدعيةِ[1]، كما أنَّ ما قبلَهُ أفضلُ الأثْنيةِ، ولِذَا طُولِبَ العبدُ بقراءتهِ في كلِّ يومٍ خمسَ مرَّاتٍ؛ لاشتمالِهِ على ما يَعجَزُ عن تفصيلهِ مُجلَّداتٌ.

ومُجملهُ: أن الصراطَ المستقيمَ في الدُّنيا كالجسرِ المُعبَّرِ في العُقبَى في كونِ كلٍّ منهما أحدُّ من السيفِ وأدقُّ من الشَّعرِ في نظرِ أولي النُّهَى، وقد قالَ تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]،

---

(١) انظر: «إحياء علوم الدين» (٣/ ٦٤).

وهو طريقُ الإسلامِ، والأخذُ بالكتابِ وسنَّةِ النبيِّ عليهِ الصلاةُ والسلامُ، كما أشارَ إليهِ في حديثِ: «ستفترقُ أُمَّتِي على سبعينَ فِرقةٍ كلُّهم في النارِ إلا واحدةً، وهيَ ما أنا عليهِ وأصْحَابِي»(١).

وَكُنْ شُغْلَنَا عَنْ كُلِّ شُغْلٍ وَهَمِّنا ... وَبُغْيَتَنَا عَنْ كُلِّ هَمٍّ وَبُغْيَةِ

الهَمُّ هنا: بمعنى القَصْدِ والإرادةِ، والبُغْيَةُ؛ بالضمِّ والكسرِ: الطلبُ والمطلوبُ.

وفي البيتِ لفٌّ ونشرٌ مُرتبيَّنِ من صنيعِ البديعِ.

يعني: وكُنْ إلهي بِذكركِ وشُكركَ وتوفيقِ أمركَ شُغلَنا بدلاً عن كلِّ شُغْلٍ؛ منْ كُلِّ قولٍ وفعلٍ يُشغلنا عن معرفةِ ذاتِكَ وصِفَاتِكَ، وعن العملِ بطاعاتِكَ وعباداتِكَ، وكُنْ قصدَنا وإرادَتنا وبُغْيَتَنا وطُلْبَتَنا بدلاً عن كلِّ قَصدٍ وإرادةٍ وبُغيةٍ وطُلبةٍ تكونُ مُتضمِّنةً لغرضٍ من الأغراضِ الفاسدةِ، أو مُشتملةً على الأعراضِ الكَاسدةِ.

وَصَلِّ صَلَاةً لَا تَنَاهَى عَلَى الَّذِيْ ... جَعَلْتَ بِهِ مِسْكاً خِتَامَ النُّبُوَّةِ

(صَلَاةً) تنوينُها للتعظيمِ، وهيَ منصوبةٌ على المصدريةِ أو على المفعوليةِ؛ على تجريدِ (صلِّ) بمعنى (بلِّغْ)، و(تَنَاهَى) حُذفَ منه إحدى التاءينِ، و(عَلَى) متعلِّقٌ بـ (صَلِّ)، أو بالصلاةِ، والموصولُ صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، و(جَعَلْتَ) بمعنى (صيَّرتَ)، والمنصوبانِ مفعولاهُ.

يعني: اللَّهُمَّ بلِّغْ صلاةً عظيمةً حاويةً تسليمةً وسيمةً، من كثرتها لا تَتَناهَى على النبيِّ الذي جَعلتَ بسببِ ظهورهِ ووجودِ نورهِ ختامَ نبوتهِ مُشَابهةً بالمِسكِ وفَوْحتهِ؛ حيثُ وصَّلتَ صِيتهُ شرقاً وغرباً، وعُجْماً وعَرَباً، وإنساً وجِنَّاً، ومُلْكاً وفَلَكاً.

وَآلٍ وَصَحْبٍ أَجْمَعِيْنَ وَتَابِعٍ ... وَتَابِعِهِمْ مِنْ كُلِّ إِنْسٍ وَجِنَّةِ

---

(١) رواه الترمذي (٢٦٤٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وفي سنده الإفريقي، وهو ضعيف، لكن له شواهد بمعناه تقويه.

جُـرَّ (آلٍ) بالعطـفِ على الموصولِ إشـارةٌ إلى أنهـم ومَنْ بعدهُـم تابعونَ في انسـحابِ الصَّـلاةِ عليهـم، والمُرادُ بـالآلِ: أهلُ بيـتِ النبوَّةِ مـن عشـيرتهِ الأقربينَ، وبالصَّحَابـي: كلُّ مَـن لَقِيـهُ مؤمنـاً بـه ومـاتَ علـى الإيمـانِ، والتابِعـيُّ: مَـن رأى الصَّحابـيَّ بشـرطِ الإيمانِ.

وفي تأكيدِ (أجمَعينَ) لشمولِ جميعِ أفرادِ الآلِ والأصحابِ على وجهِ الاستيعابِ إشارةٌ إلى بُطلانِ مذهبِ الخوارجِ والرافضةِ؛ حيثُ تركَ الأولونَ محبةَ بعضِ أهلِ بيتِ النُّبوَّةِ، والآخرونَ محبةَ بعضِ الصحابةِ، وإنَّ الصوابَ حُبُّ الجميعِ كما عليهِ أهلُ السُّنةِ والجماعةِ.

والمـرادُ بالتابـعِ الجنسُ، ولـذا صـحَّ إتيـانُ ضميـرِ الجمـعِ فـي قولـهِ: (وتابِعِهِـم)، وأُريـدَ بأتبـاعِ التابعيـنِ: جميـعُ المؤمنيـنَ إلى يـومِ الدينِ مـن كُلِّ إنسٍ وجِـنٍّ، المُعبَّـرِ عنهُمـا بالثَّقلَينِ، وتخصِيصُهمـا لكونِهما من المُكلَّفيـنَ بالمُتابعةِ في أمـورِ الديـنِ، رضـي الله عنهـم أجمعيـنَ.

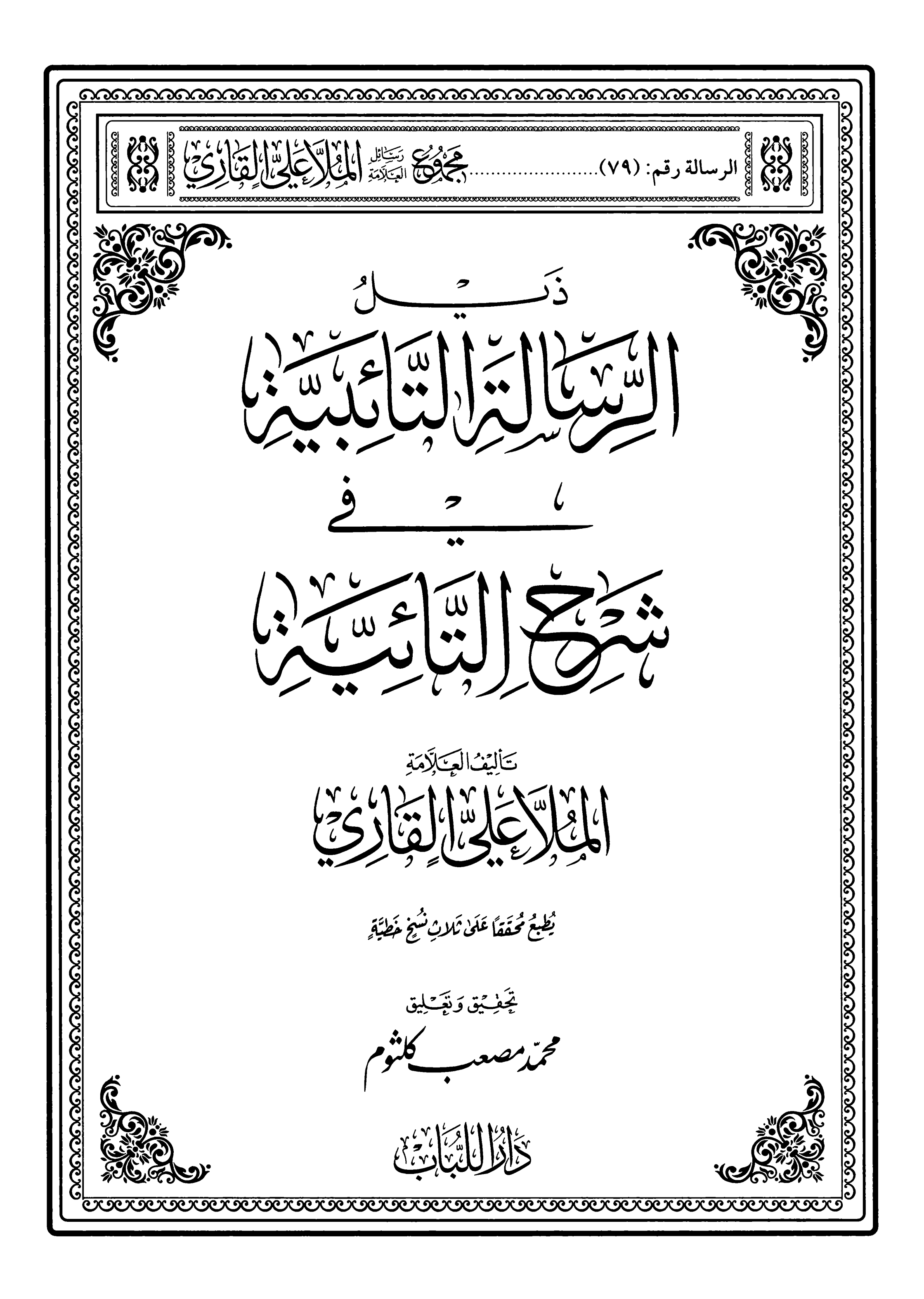
ربَّنا اغفرْ لنا ولإخوانِنا الذينَ سبقونا بالإيمانِ، ولا تجعلْ في قلوبنا غِلًّا للذينِ آمنوا، ربَّنا إنَّكَ رؤوفٌ رحيمٌ، فأَمِتْنا على الصِّراطِ المُستقيمِ ببركةِ القرآنِ العظيمِ، وبجاهِ الرَّسولِ الكريمِ، والحمدُ للهِ الذي بنعمتهِ تتمُّ الصالحاتُ، والصلاةُ والسلامُ على خُلاصةِ المَوجوداتِ، وسلامٌ على المُرسلينَ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

قالَ مؤلِّفهُ: فرغَ بمكةَ المكرمةِ قُبالةَ الكعبةِ المُعظَّمةِ في شهرِ ذِيْ القَعْدةِ، عامَ ستٍّ بعدَ الألفِ من الهجرةِ، على صاحِبها أُلوفُ التحِيةِ.

والحمدُ للهِ وحدَهُ، وصلَّى اللهُ علَى مَنْ لا نبيَّ بَعْدَهُ[1].

* * *

(١) جـاء فـي آخر النسـخة الخطيـة المرموز لها بـ«ح»: «قابلت هذه النسـخة وصححته فـي غرة ربيع الآخـر، سـنة اثنتان وعشـرين ومئة بعـد الألف، وأنـا الفقير عبد الوهاب الشـهير بذاكـر زاده».



ذيل الرسالة التائبية في شرح التائية

تأليف العلامة

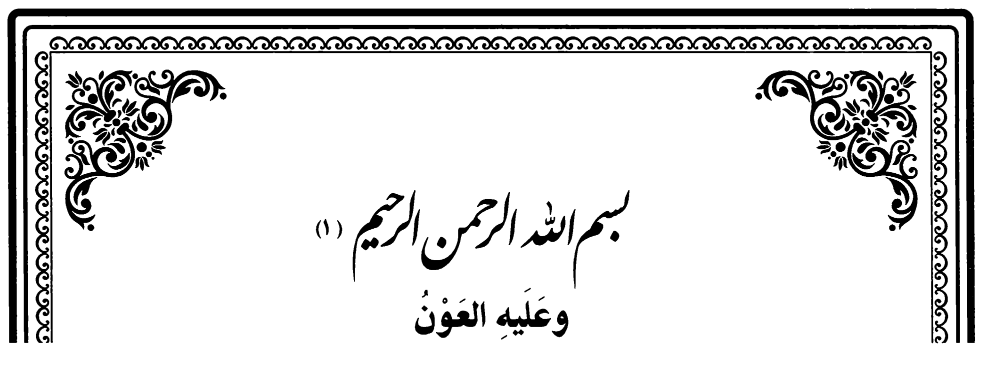
الملا علي القاري

يطبع محققاً على ثلاث نسخ خطية

تحقيق وتعليق

محمد مصعب كلثوم

دار اللباب



بسم الله الرحمن الرحيم [1]

وعَلَيهِ العَوْنُ

الحمدُ للهِ الأحدِ الصَّمدِ، المُنزَّهِ عنِ الصَّاحبةِ والوالدِ والولدِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِ ولدِ آدمَ، الذي منهُ ابتدأَ اللهُ الأمرَ الأهمَّ، وبهِ اختتمَ، وعلى آلهِ المُكرَّمينَ وصحبهِ المُعظَّمينَ.

أمَّا بعدُ: فهذهِ أبياتٌ مُشتَهرةٌ مُنتشِرةٌ، عددَ العَشَرةِ المُبشَّرةِ، منسوبةٌ إلى ولدِ العلَّامةِ ابنِ المُقريْ صاحبِ «الإرشاد»، وزُبدةِ الزُّهَّادِ، وعُمدةِ العُبَّادِ، حيثُ عارضَ والدَهُ في مُقابلةِ تائيَّتِهِ الرَّاضيةِ المَرضيةِ، الفائقةِ على التائيةِ الفَارضيَّةِ؛ لِمَا فيها من المُنكراتِ العَارِضيَّةِ، وقد توهَّمَ بعضُ العوامِ الذينَ هُم كالأنعامِ استحسانَ جوابهِ، مع أنَّهُ أخطأَ طريقَ صوابهِ، وتركَ سبيلَ الواجبِ في آدابهِ؛ حيثُ لم يُحسنْ في مقامِ خِطَابهِ، ولم يأتِ بما يُجديهِ في بابهِ، على أنه لا مُناسبةَ بينهُما لا في تحقيقِ المَبنَى، ولا في تدقيقِ المَعْنَى؛ فكلُّ إناءٍ يترشَّحُ بما فيهِ، وكُلُّ وعاءٍ يحفظُ ما يُماثلهُ ويُكافئهُ، وقد استدعى مِنِّي مِنْ أسعدِ أصحابي وأحمدِ أحْبَابِي شرحَ ما يُلائمَهُ وينافيهِ؛ فأقولُ: قولُه:

لِـيَ فِـي اللهِ حُسْـنُ ظَـنٍّ جَمِيـلُ   إِنْ تَجَافَـى عَـنِ الخَلِيْـلِ الخَلِيْـلُ

(لِيَ) بفتحِ ياءِ الإضافةِ لغةٌ مألوفةٌ وقراءةٌ معروفةٌ، خبرٌ مُقدَّمٌ؛ للاهتمامِ لا للحَصْرِ؛ لعدمِ صحةِ القَصْرِ، ولورودِ نفي حُسْنِ الظنِّ عن والدهِ بطريقِ المفهومِ، المُعتبرِ عندَ بعضِ

---

(١) في النسخة «أ»: «وهذهِ الرسالةُ فيها إجابةُ ولدِ ابنِ المُقري أباهُ بعدَ أنْ نصحَهُ بالأبياتِ المُتقنةِ على زِنتِها بما تصلحُ أن تكونَ جَواباً صَواباً لأبيهِ، واللهُ أعلمُ»، وفي النسخة «د» جاء: «شرح جواب تائية المقري من قبل ولده لعلي القاري».

أربابِ العلومِ، يَقعُ في المقامِ المذمومِ، و(حُسْنُ ظَنٍّ) مبتدأٌ مع مضافِهِ، و(فِي اللهِ) مُتعلِّقٌ بِهِ، و(جَمِيلُ) بالرفعِ نعتٌ في المبنَى وتأكيدٌ في المعنى؛ لحُسنِهِ.

ثم (إِنْ) شرطيةٌ، و(تَجَافَى) أصلهُ طلبُ الجَفَاءِ وتركُ الوفاءِ، لكن المعنَّى هنا على تباعدِ التعديَّةِ؛ يعني: كقولِهِ تعالى: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ﴾ [السجدة: ١٦]؛ فيكونُ مجازاً بإطلاقِ الملزومِ، وإرادةِ اللازمِ؛ إذ من لوازمِ الجفاءِ تباعدُ أهلِ الوفاءِ، و(عَنِ الخَلِيْلِ) متعلِّقٌ بـ (تَجَافَى)، وهو فعلٌ ماضٍ في البيتِ، ومضارعٌ في الآيةِ، و(الخَلِيْلُ) فاعلٌ، وكأنَّهُ كنَّى بهما عن نفسِهِ ووالدِهِ في مقامِ أُنسِهِ، لكن لا يخفى أن (إن) الشرطيةَ في المبنَى تُفسدُ في هذا المحلِّ تحقيقَ المعنَى؛ إذ يَلزمُ منهُ أنَّ لهُ حُسْنُ الظنِّ باللهِ سبحانَهُ إنْ هجرَهُ أبوهُ وقالَ في شأنِهِ ما شآنَهُ، وكذا لا يَصحُّ أن تكونَ (إن) بفتحِ الهمزةِ، وتقديرُ اللامِ التعليليةِ للعلةِ المُتقدِّمةِ؛ فكانَ حقُّهُ أن يقولَ: (إذ) للظرفيةِ بمعنى (إذ) الزَّمانيةِ؛ ليكونَ توريةً في الكلامِ.

ويُرادُ بكلٍّ من الخليلِ جنسهُ ليتمَّ المرامُ، ويصيرَ المعنى: لِي حُسنُ ظنٍّ باللهِ كريماً، حينَ ﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ [المعارج: ١٠]، و﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴿٣٤﴾ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ﴿٣٥﴾ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ ﴿٣٦﴾ لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس: ٣٤ ـ ٣٧]، وعلى كلِّ تقديرٍ وتقريرِ نحريرٍ: إنَّ كلامَهُ هذا وقعَ في مرتبةِ الفضيحةِ في مُقابلةِ النصيحةِ، ثم هذا مصادرةٌ منهُ، ومكابرةٌ صادرةٌ عنهُ؛ لأنَّ في كلامِ والدِهِ اعتراضٌ عليهِ بما أشارَ إليهِ؛ حيثُ قالَ:

تُسِيءُ بِهِ ظَنَّاً وَتُحْسِنُ تَارَةً ... عَلَى نَحْوِ مَا يَقْضِيْ الهَوَى بِالقَضِيَّةِ

وقد قدَّمنا معنى حُسنِ الظنِّ في محلِّهِ المُستحسنِ، ثم قولهُ:

لِي عُمْرٌ لَا بُدَّ مِنْهُ وَرِزْقُ ... يَنْقَضِي وَالكَثِيرُ مِنْهُ قَلِيْلُ

إعرابهُ واضحٌ بحسبِ مبناهُ، وفاضحٌ بسببِ معناهُ؛ فإنَّهُ لا مُنازعَ لهُ أحدٌ في

فحواهُ ومقتضاهُ، مع أن هذا أيضاً مصادرةٌ في الأمر المطلوب، ومكابرةٌ في الحُكمِ المرغوبِ؛ حيثُ قال والدهُ:

تَقُولُ مَعَ العِصْيانِ رَبِّي غَافِرٌ ... صَدَقْتَ وَلَكِنْ غَافِرٌ بِالمَشِيْئَةِ

وَرَبُّكَ رَزَّاقٌ كَمَا هُوَ غَافِرٌ ... فَلِمْ لاَ تُصَدِّقْ فِيْهِمَا بِالسَّوِيَّةِ

فراجعْ معنى البيتينِ؛ لتعلمَ المرتبتين في القضيتينِ، ثم قولُه:

مَا قَضَاهُ الإِلَهُ لَا بُدَّ مِنْهُ ... فَعَلَامَ هَذَا العَرِيضُ الطَّوِيلُ

لا يخفى مضمونُ المِصراعِ الأولِ: أنَّ عندَ الكلِّ هو المُعوَّلُ، لكنْ ليسَ للفاجرِ والكافرِ أن يحتجَّ بالقضاءِ والقدرِ القاهرِ؛ لأن هذا إنما ينشأ عن الطبعِ الفاترِ القاصرِ؛ كما حكى اللهُ سبحانه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ﴾ [النحل: ٣٥]، ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، مع قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُواْ﴾ [الأنعام: ١٠٧]، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

فهذا بحرٌ طويلٌ، لا ساحلَ له في المرتبةِ السابقةِ، وخلاصتُه: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]؛ أي: لكنْ أرادَ أن يكونَ الأمرُ كما أخبرَ عنهُ بقولِهِ: ﴿فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧]، وبقولِهِ في الحديثِ القُدسيِّ والكلامِ الأُنسي: «خلقتُ هؤلاءِ للجنةِ ولا أُبالي، وخلقتُ هؤلاءِ للنارِ ولا أبالي»(١)، والمَخلَصُ قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣]؛ فحقِّق إيمانكَ وإيقانكَ؛ لئلا تقعَ في وَحْلِ الزَّللِ؛ كما وقعَ هذا الولدُ الجاهلُ الغافلُ في معارضةِ والدهِ العالمِ العاملِ، الكاملِ الفاضلِ؛ بقولهِ: (فَعَلَامَ هَذَا العَرِيضُ الطَّوِيلُ)؛ فإنَّهُ بظاهرِهِ الكفرُ

---

(١) رواه أبو داود (٤٧٠٣)، والترمذي (٣٠٧٥)، وأحمد (١/ ٤٤)، وابن حبان (٦١٦٦) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

لتضمُّنِ إنكارهِ الأمرَ والنهيَ، وإبطالِ أحكامِ الشرعِ الجاريةِ على مخالفةِ الطبعِ في بناءِ الأصلِ والفرعِ، ثم قولُه:

رُبَّ أَمْـرٍ يَضِيـقُ ذَرْعَـكَ مِنْـهُ لَـكَ فِيْـهِ إِلَـى النَّجَـاةِ سَـبِيْلُ

يُقرأُ البيتُ بإشباعِ الهاءينِ، كما هوَ لغةٌ وقراءةٌ، وكذا (منه) فيما سبقَ منهُ، والمرادُ بالذَّرعِ هنا: الصَّدرُ، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [هود: ٧٧].

وهذا البيتُ أيضاً ليسَ في محلِّه؛ إذ لا مُنازعَ لهُ في أمرهِ، وإن أرادَ بعمومِ الأمرِ شمولَه للمعصيةِ؛ فهذا خطأٌ في القضيةِ؛ إذ ليسَ العِصيانُ سبيلاً إلى النجاةِ من النيرانِ، وطريقاً إلى دخولِ الجنانِ، نعم معصيةٌ أورثتْ ذلاً واستصغاراً، أو أوجبتْ توبةً واستغفاراً خيرٌ من طاعةٍ أعقبتْ عُجُباً وغُروراً واستكباراً، ثم قولُه:

وَمَـعَ العُسْـرِ إِنْ تَتَابَـعَ يُسْـرٌ لِصُـروفِ الزَّمَـانِ حَـالٌ يَحُـولُ

مُشِيراً إلـى قولـهِ تعالـى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥]، وقـد وردَ: «لـنْ يغلِـبَ عُسْـرٌ يُسـرَينِ»(١)، وتحقيـقُ هـذا المرام ليـسَ محلَّه هـذا المقام؛ فـ(مَعَ العُسْرِ) في قولـه خبـرٌ لقولـهِ: (يُسْـرُ)، وضميـرُ (تَتَابَعَ) لـ(العُسْـرِ)، ولو قـالَ: قـد تتابعَ يُسْـرٌ؛ لتطابـقِ القـراءةِ، والحديثِ مبنىً ومعنـىً، و(صُـروفِ الزَّمَانِ) حـوادثُ الـدَّورانِ (حَـالٌ) بـل أحـوالٌ (يَحُـولُ) أي: يحـولُ ويتغيَّـرُ ويتبـدَّلُ؛ إمَّـا بأحسـن وأيمـن، وإما بأنحس وأبخس؛ كما يُشيرُ إليه قولُـه تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، وقـولُ القائـلِ:

فيـومٌ لنَـا ويـومٌ عَلَينَـا ويَـومٌ نُسَـاءُ ويَـومٌ نُسَـرُّ(٢)

---

(١) رواه البخاري معلقاً (٤/ ١٨٩٢)، والحاكم (٣٩٥٠) مرسلًا عن الحسن البصري. وانظر: «تغليق التعليق» للحافظ ابن حجر (٤/ ٣٧١).

(٢) البيت للنمرِ بن تَوْلب.

وعلى هذا المعنى لا يُلائمُ المعارضةَ في المبنَى، إلا إذا حمَلْنا على أنهُ أرادَ باليُسْرِ تيسيرَ الطاعةِ، وبالعُسر تعسيرَها في الساعةِ، ومع هذا والدهُ لا يُنكِرُ هذهِ الحالةَ؛ لأنَّ المطلوبَ من العبدِ المسارعةُ قبلَ حُلولِ الفَوتِ، ونُزولِ الموتِ؛ فقد قالَ تعالى: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ الآيةَ [آل عمران: ١٣٣]، ثم قولهُ:

لَيْتَ شِعْرِي عَوَاقِبُ الأَمْرِ مَاذَا أَوْ إِلَامَ بِنَا المَآلُ يَؤُولُ

(شِعْرِي) أي: شُعوري وعِلْمي، اسمُ (لَيْتَ)، وخبرهُ جملةُ (عَوَاقِبُ الأَمْرِ مَاذَا)؛ أي: أيُّ شيءٍ عاقبةُ أمرِنا من حُسنهِ من اكتسابِ الطاعةِ، أو قُبحهِ من ارتكابِ المعصيةِ؛ فإن المدارَ على حُسنِ الخَاتمةِ المَبنيةِ على القَضيةِ السابقةِ المُبهمةِ على أهلِ الدُّنيا والآخرةِ.

والمَصْراعُ الثاني مثلُ الأولِ في المعنى وإنْ غايرَهُ في المَبنَى؛ فكونُ الواوِ بدلاً وهو الأولى، ثم ما الاستفهاميةُ.

والمعنى: ليتَ شِعْرِي مآلُ أمرنا يرجعُ إلى أيِّ شيءٍ حاصلٍ بنا وواقعٍ لنا، وهكذا كانَ خوفُ الخائفينَ من الأولياءِ والأصفياءِ، لكن بعدما كانوا يقومونَ بحقِّ العبادةِ ومُراعاةِ الشريعةِ في جميعِ الأشياءِ؛ ففي الحديثِ: «أكثرُ دُعَائهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ تعليماً لأصحابهِ الكرامِ: يا مُقَلِّبَ القُلُوبِ؛ ثبِّتْ قَلبِي على دِينكَ»[1]، وفي روايةٍ: «صرِّفْ قَلْبِي على عِبَادتكَ»[2]، وهو معنى قولهِ تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]؛ أي: ثبِّتنا على الطريقِ القويمِ؛ وذلكَ لِمَا وردَ: «أنَّ قُلُوبَ بنِي آدمَ بينَ أَصَابعِ الرَّحمنِ، يُقلِّبُها كيفَ يَشاءُ»[3]، وقد بيَّنتُ هذه المقالةَ في الرِّسالةِ

---

(١) رواه الترمذي (٢١٤٠)، والحاكم (١٩٢٧) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٤/ ٦٥)، والآجري في «الشريعة» (٧٢٧)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٣) رواه مسلم (٢٦٥٤)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

المُسـمَّاةِ: «السَّـالمة في حُسْـنِ الخَاتمةِ»، ثم قولهُ:

نَعْـرِفُ الحَـقَّ ثُـمَّ نُعْـرِضُ عَنْـهُ وَنَـرَاهُ وَنَحْـنُ عَنْـهُ نَمِيـلُ

الضمائرُ لـ (الحَقّ)، وهيَ بالإشباعِ في الثلاثةِ، ويجوز قصرهُ في الأخيرةِ، و (نَحْنُ عَنْهُ نَمِيلُ) بمعنى نُعْرِضُ عَنْهُ، وكذا (نَرَاهُ) بمعنى نعرفُ الحقَّ.

فهو تكرارٌ في الكلامِ وتأكيدٌ في المقامِ، وهذا إن كانَ منهُ اعترافٌ بغفلتهِ واغترافٌ عن بحرِ معرفتهِ؛ بتقبيحِ حالتهِ وتقصيرهِ في طاعتهِ؛ فنعِمَّا هيَ، وإن كان تعريضاً بوالدهِ الفقيهِ النبيهِ؛ ففيه شهادةٌ له على نفسهِ بأنه الجاهلُ السفيهُ؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٠]، وكذا قولهُ:

قَـدْ عَلِمْنَـا وَمَـا انْتَفَعْنَـا بِعِلْـمٍ إِنَّـهُ قَـدْ دَنَـا وَحَـانَ الرَّحِيْـلُ

فـ (الرَّحِيْلُ) بمعنى الارتحالِ، تنازعَ فيهِ الفِعلانِ مِنْ (دَنَا) و(حَانَ)؛ أي: قرُبَ الزَّمانُ وآنَ أوانُ الانتقالِ؛ من دارِ الفَنَاءِ إلى دارِ البقاءِ، ومن مكانِ العملِ إلى مقامِ الجزاءِ، ثم قولهُ:

لَـوْ قَنِعْنَـا مِـنْ المُحَـالِ اسْـتَرَحْنَا مِـنْ عَنَـاءٍ لَكِـنَّ أَيْـنَ العُقُـولُ

فالقَناعةُ الرِّضَا بالقِسْمةِ، والفعلُ بكسرِ النونِ، وأما بالفتحِ فمعناهُ: السُّؤالُ والتذلُّلُ، ومصدرهُ القُنوعُ، ومِن دُعائِهم: نسألُ اللهَ القَناعةَ، ونعوذُ باللهِ من القُنوعِ، ومنها قولُ القائلِ:

الـعَـبْـدُ حُـرٌّ مَـا قَـنِـعْ والـحُـرُّ عَـبْـدٌ مَـا قَـنَـعْ

و(مِنْ المُحَالِ) متعلِّقٌ بـ (استرحنا)، وكذا (مِنْ عَنَاءٍ).

ولا يُسْتَحْسَنُ تعلُّقُ الجار في تعدُّدِ المبنى مع اتحادِ المعنى؛ فالوجهُ أن يُقال: لو قَنِعنا بما قسمَ اللهُ لنا لاسترحنا من المُحالِ الذي ينشأُ من عَنَاءٍ وتعبٍ وبلاءٍ؛ إذ

المُقدَّرُ لا يتغيَّرُ، وقد قالَ تعالى: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١]، والضميرُ الشأنُ المُقدَّرُ اسمُ (لَكِنَّ)، وجملةُ (أَيْنَ العُقُولُ) هو الخبرُ؛ فتدبر، وهذا كما تَرى ليسَ له دَخلٌ في المُدَّعى؛ لا في المُبتدأ ولا في المُنتهى، وكذا قولهُ:

نَحْـنُ مُسْـتَعْمَلُونَ فِيْمَـا خُلِقْنَـا مَـا لَنَـا فِـي نُفُوسِـنَا مَـا نَقُـولُ

فيهِ إشارةٌ إلى قولهِ تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، وإلى حديثِ: «كُلٌّ مُيسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ»[1]، وتفصيلهُ في قولهِ تعالى: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ۝٤ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٤ ـ ١٠].

وفي الآيتينِ الكريمتينِ إيماءٌ إلى أنَّ الغالبَ على أهلِ الإيمانِ والطاعةِ حُسنُ الخاتمةِ بخلافِ أهلِ الكُفْرِ والمعصيةِ؛ نسألُ اللهَ العفوَ والعافيةَ من دخولِ الهاويةِ؛ فـ (نحن) مبتدأٌ، خبرهُ (مُسْتَعْمَلُونَ) بصيغةِ المجهولِ، والجارُّ متعلِّقٌ بهِ؛ أي: مُيسَّرونَ فيما خُلقنا لأجلهِ من الخيرِ والشرِّ، والإيمانِ والكفرِ، والطاعةِ والمعصيةِ، والحضورِ والغَفْلةِ، والجمعيةِ والتفرقةِ، والمنحةِ والمحنةِ، والثوابِ والعِقابِ، واللقاءِ والحجابِ، والصَّحوِ والمَحوِ، والفناءِ والبقاءِ، وسائرِ الأحوالِ في جميعِ الأبوابِ.

و(مَا) في الموضِعينِ من المِصراعينِ استفهاميةٌ؛ أي: أيُّ شيءٍ من قُدرةٍ وحولٍ وقوةٍ في نفوسِنا العاجزةِ عن حفظِ أنفاسِنا، أيُّ شيءٍ تقولُ في حقِّنا؟ فتقولُ: اعتقدْ أنَّ اللهَ سبحانَهُ لا يُكلِّفُ نفساً إلا وُسْعَها وإلا ما آتاها، وقد أمرها ونهاها، وقالَ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩]، ومع هذا لا حولَ ولا قوَّةَ إلا باللهِ، وما شاءَ اللهُ كانَ وما لم يشأ لم يكنْ، وما تشاؤون إلا أن يشاءَ اللهُ.

فعليكَ بتصحيحِ الاعتقادِ؛ لئلا تقعَ في وادي إلحادٍ، وإنكارِ زادِ المَعَادِ، ثم

---

(١) رواه البخاري (٧١١٢)، ومسلم (٢٦٤٩) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

بمتابعةِ الشريعةِ المُبيِّنةِ طرقَ الصَّلاحِ والفسادِ، واللهُ رؤوفٌ بالعبادِ، وسبحانَ مَن أقامَ العبادَ فيما أرادَ.

فلنختم الكتابَ بما وردَ عن رئيسِ الاحتسابِ عمرَ بنِ الخطاب رضي الله عنه حين سُئلَ عن هذهِ الآيةِ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، قالَ عمرُ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يُسألُ عنها، فقالَ: «إنَّ اللهَ خلقَ آدمَ، ثم مسحَ ظهرَهُ بيمينِهِ، فاستخرجَ منهُ ذُريَّةً، فقال: خلقتُ هؤلاءِ للجنةِ، وبعملِ أهلِ الجنةِ يعملونَ، ثم مسحَ ظهرَهُ، فاستخرجَ منهُ ذُريَّةً، فقالَ: خلقتُ هؤلاءِ للنارِ، وبعملِ أهلِ النارِ يعملونَ»، فقالَ رجلٌ: ففيمَ العملُ يا رسولَ اللهِ؟! فقالَ رسولُ الله ﷺ: «إنَّ اللهَ إذا خلقَ العبدَ للجنةِ استعملَهُ بعملِ أهلِ الجنةِ حتَّى يموتَ على عملٍ من أعمالِ أهلِ الجنةِ؛ فيُدخلَهُ به الجنةَ، وإذا خلقَ العبدَ للنارِ استعملَهُ بعملِ أهلِ النارِ حتَّى يموتَ على عملٍ من أعمالِ أهلِ النارِ؛ فيُدخلَهُ به النارَ». رواهُ مالكٌ والتِّرمذيُّ وأبو داودَ[١]، والحديث في «المشكاةِ»[٢]، وقد شرحناهُ في «المِرقاةِ»[٣].

والصَّلاةُ والسَّلامُ على خُلاصةِ الكائناتِ، وسُلالةِ المَوجوداتِ، والحمدُ لله الذي بنعمتهِ تتمُّ الصَّالحاتُ.

وقد تمَّ بحمدِ الله وعَونهِ وحُسنِ توفيقِهِ، ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ، وحسبُنا اللهُ ونِعمَ الوكيلُ[٤].

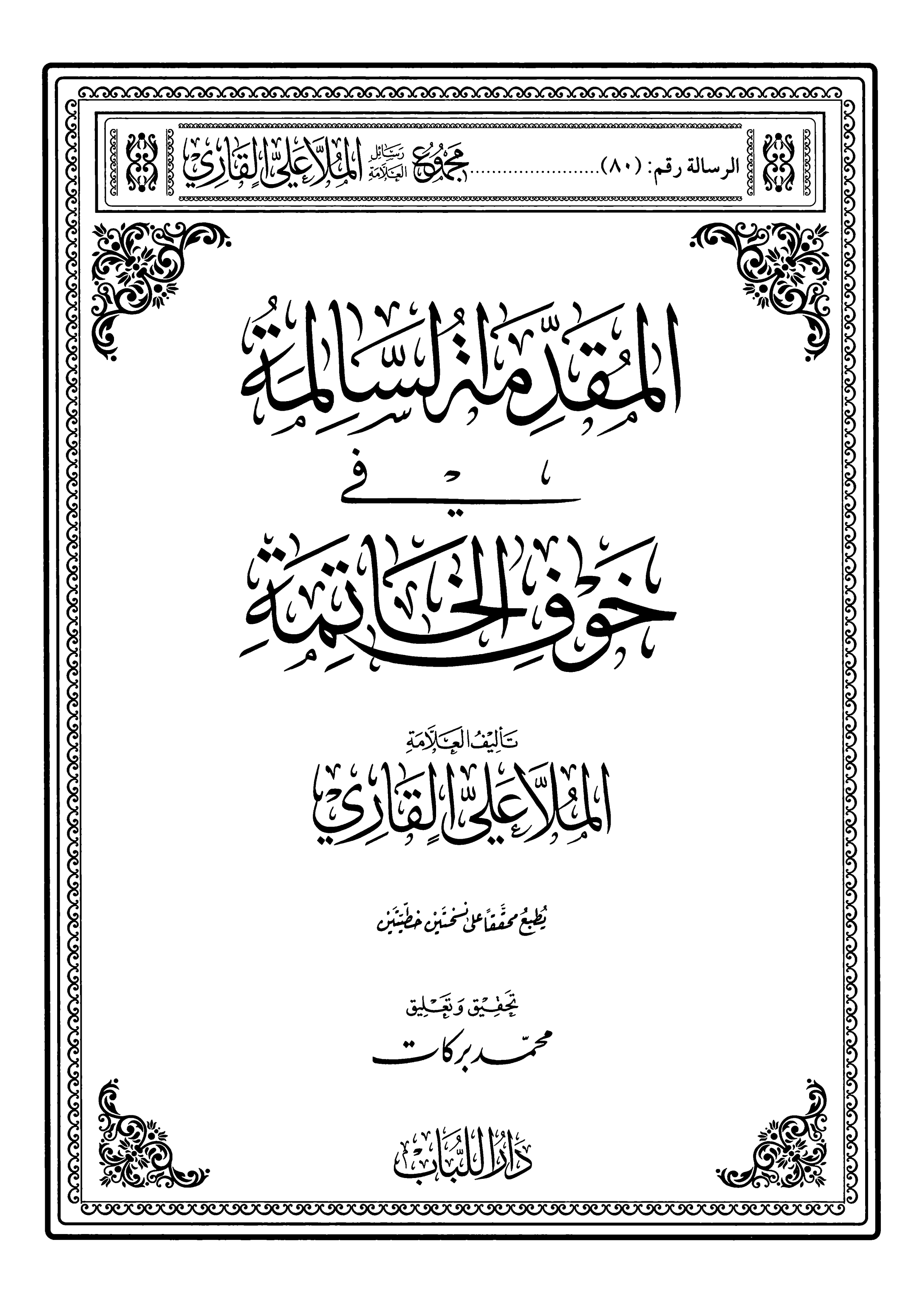
---

(١) رواه مالك في «الموطأ» (١٥٩٣)، والترمذي (٣٠٧٥)، وأبو داود (٤٧٠٣)، وابن حبان (٦١٦٦)، والحاكم (٣٢٥٦)، وأحمد (١/ ٤٤) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) انظر: «مشكاة المصابيح» للتبريزي (١/ ٣٥).

(٣) انظر: «مرقاة المفاتيح» للقاري (١/ ٢٧٣).

(٤) في خاتمة النسخة الخطية «د»: «تمت بعون الله الملك المستعان». وفي النسخة الخطية «ح»: «تم هذا الشرح على يد الفقير الشيخ عبد الوهاب الشهير بذاكر زاده، زادَ الله زادَهُ في الأولى والآخرة في اليوم التاسع بعدَ العصر من ربيع الآخر لسنة اثنا وعشرين ومئة بعد الألف من هجرة مَن له الشرف، والصلاة والسلام على جميع الأنبياء والمرسلين، والحمد لله رب العالمين».


مجموع رسائل العلامة الملا علي القاري .... الرسالة رقم: (٨٠)

المقدمة السالمة في خوف الخاتمة

تأليف العلامة
الملا علي القاري

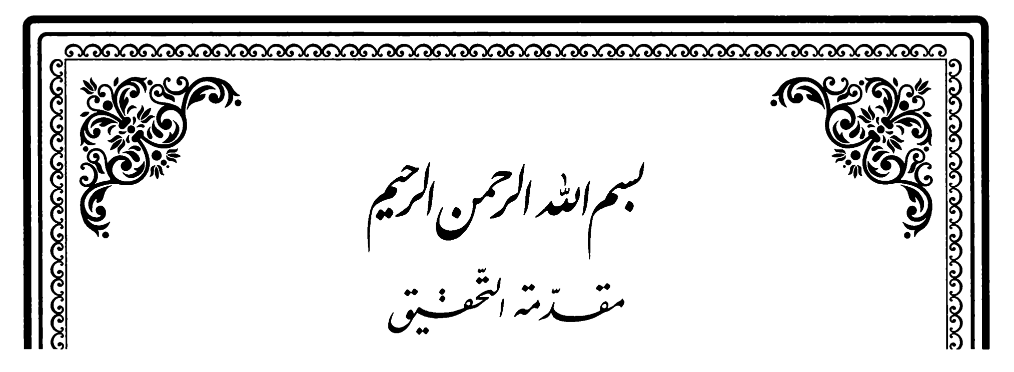
يطبع محققاً على نسختين خطيتين

تحقيق وتعليق
محمد بركات

دار اللباب

المكتبة الأحمدية (أ)

المكتبة السليمانية (س)



الحمدُ للهِ القائلِ في كتابهِ الحكيم، ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩]، والصلاةُ والسَّلام على مَنْ قال: «إنَّما الأعمالُ بالخَواتِيمِ»، وعلى آلهِ وصحْبهِ ومَنْ تَبِعَهُم بإحسان إلى يوم الدِّين.

وبعد: فهذه رسالةُ «المُقَدِّمة السالمة في خَوْفِ الخاتِمَةِ» للعلَّامة القارِيْ رحمه الله، تناولَ فيها أَهمَّ مسألةٍ تَهُمُّ العبدَ قبلَ يوم الدِّينِ، وهي حُسْنِ الخِتام والمَوْتِ على الإيمان، ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

ولم يكن عَقْدُ هذِه الرِّسالة من المُصنِّفِ لإثباتِ أَصْلِ المسألةِ وبيان حَقِيْقِهَا والأدلَّةِ الواردةِ في مَوْضُوعِها.

بل عَقَد تلك الرِّسالة للردِّ على بعض الشُّيوخِ من مُعاصِريهِ، القائلين (مَنْ رآني دَخَل الجنة)، حيث ردَّ زَعْمَ هؤلاءِ القائلينَ، وكلَّ التَبْريراتِ والتَّأْوِيْلاتِ التي يُمكنُ أن يدَّعيها مُؤَيِّدو تلك المَقُولةِ، مُبيِّناً أنَّ القائل غيرُ ضامنٍ لنفسِه حُسْنِ الخاتِمةِ، فضلاً عن أن يُبشِّر غيرَه بحُسْنِ الخِتام ودُخولِ الجِنان، بل العكسُ كان شأنَ الصَّالحينَ والعُبَّادِ حيث خافُوا سوءَ الختام، واجتهدوا بالعِبادةَ وحُسْنِ القيامِ.

والمصنف ذكر بعضَ تبريراتِ المُصَحِّحينَ لعبارةِ هذا القائل، وهي: ربما كانت هذه الشفاعةُ لمَنْ رآهُ كَشفاعةِ أُوَيْسٍ القَرني في أَهلِ زمانه.

أو ربما قالها بالمُكاشَفةِ، حيث انكَشَفَ لهُ الأمر بالشَّفاعة بهذا القَدْرِ، أو لعلَّه رأى النبيَّ ﷺ في المنامِ فأشار عليه بهذا.

فردَّ المُصنِّفُ هذه التَّبريراتِ، مبنياً حدودَ المكاشفةِ الشَّرعية، وذكر أَقوالَ العلماء في الشَّفاعة بالجنة، كما أنَّه بيَّن حقيقةَ الرُّؤيا، وما يَثْبُتُ بها من أحكام، وعرَّجَ بالقول على أحوالِ الأولياءِ وأَقْوالِهم، وضرورةَ انْضِباطِها بميزانِ الشَّرعِ.

وفي كلِّ تلكَ الرُّدودِ كان يُؤيِّد قولَهَ بالنُّقول، بعضِها من النُّصُوص القرآنية والأحاديث النبوية، وبعضِها من أقوالِ العلماء المذكورة في كتبهم، وبالأخص كتب العقائد، كالعقيدة النَّسَفيَّةَ، أو المواقف، أو المقاصد؛ أو الفقه الأكبر...، أو من كتاب الشفا للقاضي عياض، على أنَّه ربما استشهد بما لا يصح نقلاً ولم يُبيِّن حاله ودرجته كما سترى.

كما أنَّ هذه الرسالة تعرَّضتْ لمسائلَ حساسةٍ، تَنَاوَلَها العلماءُ من قَبْلُ بينَ الأَخْذِ والرَّدِّ، كمسألةِ نَجاةِ والَدَيْ الرسول ﷺ أو مسألة: (عَرَفْناكَ حقَّ مَعْرفتِك وما عَبَدناكَ حقَّ عبادتِكَ)، أو الحكم على أقوال ابن عَرَبِي والقولِ فيه، فقد أتى عليها المُصِّنفُ، في محل الاعتراض والاستشهاد على أنَّ المسألةَ الأُولى تردَّد فيها المصِّنفُ، فمرةً حكم بكُفْرِ والديه ﷺ، ومرةً حَكَمَ بنَجاتِهما، كما أشار إلى ذلك الدارسونَ لحياة العلَّامة القاري العلمية، وكذلك الحالُ كان مع ابن عربي، فقد شدَّد القولَ فيه في هذه الرِّسالةِ ورسائلَ أُخرى أَلَّفها في حقِّه، ويُذكر عنه القولَ فيه بخلافِ ذلك.

فهذه الرِّسالةُ على صِغَرِ حَجْمها كانت حافلةً بالمسائل العلمية الحسَّاسةِ التي تحتاجُ إلى بحوث مطوَّلةٍ، والله تعالى أعلم.

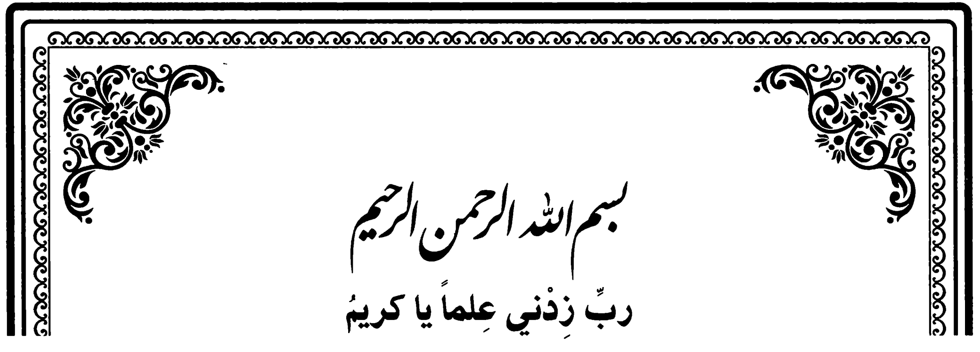
ويأتي نشْرُنا اليوم لهذه الرسالة لِمَا لَهَا من أهميةٍ في ذاتِ مَوْضُوعِها، ومساهمةً في إظهارِ الآثار العلميةِ للعلَّامة الملَّا رحمه اللهُ.

وقـد اعتمدنـا فـي تحقيقها علـى نسـختين خطِّيتين هما: النُّسـخةُ السُّـليمانية ورمزهـا «س»، والأحمديـة ورمزها «أ».

ونرجـو الله أن نكـونَ قد وُفقِّنا في إخراجها سـليمةً في نصِّهـا، مُحقِّقة ما يلزم مـن جهد علمـيٍّ في بيـان مَكْنُوناتِهـا، كما نرجـوهُ تعالى حُسْـنَ القَبُـولِ والعفو عن الزَّلَـلِ والتَّقصيـر، إنَّه سـميعٌ مجيـبُ الدُّعـاء، والحمـدُ لله ربِّ العالميـنَ، والصلاةُ والسَّـلامُ على سـيِّد المُرْسِلينَ.

المحقق

* * *



الحمدُ للهِ الذي هَدانا إلى الصِّراطِ المُستقيمِ، ودلَّنا إلى الطَّريقِ القَويمِ، والسَّلامُ على مَنْ خُلِقَ بالخُلُقِ العَظيمِ، وجُبِلَ بالقلبِ السَّليمِ، وعلى آلِه وأصحابِه وأتباعِه وأحزابِه، أصحابِ التَّكريمِ وأَرْبابِ التَّعظيمِ.

أمَّا بعدُ: فيقولُ المُلتجِئُ إلى حَرَمِ ربِّه البارِيْ، عليُّ بنُ سُلطانِ محمَّدٍ الهرَوِيُّ، خادِمُ كتابِ اللهِ القديمِ، وحديثِ نبيِّه النَّبيهِ الفَخيمِ:

إنَّ اللهَ سبحانَه قالَ: ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]؛ أي: الذينَ خَسِرُوا أنفُسَهم بالكُفرِ وتَرْكِ النَّظَرِ والتَّأمُّلِ في الأمرِ.

ومَكرُ اللهِ استِعارةٌ لاستِدراجِ العبدِ بالآلاءِ والنَّعماءِ، وأَخْذِه من حيثُ لا يشعرُ بالبلاءِ والضَّرَّاءِ، وعُدَّ من جُملتِها الكراماتُ لبَعضِ الأولياءِ، وقالَ عَزَّ وجَلَّ: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧].

فالواجبُ على كلِّ مؤمنٍ أن يكونَ بينَ الخوفِ والرَّجاءِ، والقَبولِ والرَّدِّ في الانتهاءِ، ولا يغترَّ بأنَّه بحسَبِ الظَّاهِرِ في صورةِ العلماءِ، أو في سيرةِ الصُّلَحاءِ، وكذا لا يَقْنَطَ من رَحمتِه تعالى، ولو كانَ في طريقِ الفَسَقَةِ أو الجُهَلاءِ، فإنَّ المَدارَ على الخاتمةِ اللَّاحِقَةِ على وَفْقِ ما جرى به القَلَمُ في السَّاعةِ السَّابقَةِ.

وقد وَرَدَ في السُّنَّةِ حديثٌ صحيحٌ رواه أصحابُ الكُتُبِ السِّتَّةِ عن ابنِ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه، عن النَّبيِّ ﷺ: «إنَّ أَحدَكُم يُجْمَعُ خَلْقُه في بطنِ أُمِّهِ أربعينَ يوماً نُطْفَةً، ثمَّ يكونُ عَلَقَةً مثلَ ذلك، ثمَّ يكونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذلك، ثمَّ يبعثُ اللهُ إليه مَلَكاً، ويُؤْمَرُ

بأربعِ كلماتٍ، ويُقالُ له: اكتُبْ عَمَلَه ورِزْقَه، وأجَلَه، وشَقِيٌّ أو سعيدٌ، ثمَّ يُنفَخُ فيه الرُّوحُ، فإنَّ الرَّجُلَ منكم لَيَعملُ بعَمَلِ أهلِ الجنَّةِ حتَّى ما يكونُ بينَه وبينَها إلا ذِراعٌ فيَسبِقُ عليه الكِتابُ، فيعمَلُ بعَمَلِ أهلِ النَّارِ فيدخُلُ النَّارَ، وإنَّ الرَّجُلَ لَيعمَلُ بعَمَلِ أهلِ النَّارِ حتَّى ما يكونُ بينَه وبينَها إلا ذِراعٌ فيَسبِقُ عليه الكِتابُ فيعمَلُ بعَمَلِ أهلِ الجنَّةِ فيدخُلُ الجنَّةَ»[١].

والآياتُ في هذا المعنى كثيرةٌ، والأحاديثُ في هذا المَبنى شَهيرةٌ.

وفي «مَتنِ العقائدِ» المُوافِقِ للمَواقفِ والمَقاصدِ: إنَّ اليأسَ من اللهِ كفرٌ والأمنَ من اللهِ كفرٌ[٢].

إذا عَرَفتَ ذلك وحقَّقتَ ما هُنالك، فاعلَمْ أنَّ ما نُقِلَ عن بعضِ المَشهورين بالمَشْيَخَةِ في زمانِنا[٣]، أنَّه كانَ يتفَوَّهُ بنحوِ قولِه: (مَنْ رآني دَخَلَ الجنَّةَ، أو لم يدخُلِ النَّارَ) باطِلٌ وساقِطٌ عن درجةِ الاعتِبارِ، وإن كانَ يتعلَّقُ به بعضُ الفُجَّارِ، واجتِراءٌ بالمعاصي الكِبارِ اعتِماداً على أنَّه قد رآه في بعضِ الدِّيارِ، وذلك بأنَّ هذا القائلَ حيثُ لا يقدرُ على أنه يجزِمُ بمَوتِ نفسِه على الإيمانِ، فكيفَ يُتصَوَّرُ له أن يكونَ لغيرِه سببُ الأمنِ والأمانِ؟!

فهذا الكلامُ من الشَّطحِيَّاتِ التي [هي] خارِجةٌ عن سبيلِ الشَّريعةِ ومِنهاجِ الطَّريقةِ والحقيقةِ. على أنَّ إطلاقَ (مَن رآني) شامِلٌ للكُفَّارِ والفُجَّارِ، ولو قيَّدنا أنَّه أرادَ المُؤمِنَ، فمن أينَ له أن يمُوتَ مُؤمِناً ولا يدخُلَ النَّارَ بما وَقَعَ له من معصيةٍ صغيرةٍ أو كبيرةٍ؟!

---

(١) رواه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣)، وأبو داود (٤٧٠٨) والترمذي (٢١٣٧)، وابن ماجه (٧٦)، والنسائي في «الكبرى» (١١٢٦٤).

(٢) انظر: «متن العقائد النسفية» (مع شرح التفتازاني) (ص ١٩٥)، و«المواقف» للعضد الإيجي، و«المقاصد» للسعد التفتازاني، وكلاهما في علم الكلام.

(٣) لعله: سراج الدين عمر بن عبد الله العيدروس، أحد مشايخ اليمن، المتوفى سنة (١٠٠٠هـ)، قال صاحب «النور السافر» (ص ٤١٠): اشتهر عنه أنه قال: من رآني دخل الجنة.

وإن أرادَ أنَّ كلَّ مُؤمِنٍ رآه وماتَ على الإيمانِ ولم يدخُلِ النَّارَ مُخلَّداً، وأنَّه لا بُدَّ أن يدخُلَ الجنَّةَ في آخرِ الأمرِ دُخولاً مُؤَبَّداً، فهذا مُستَفادٌ من الحديثِ النَّبوِيِّ ﷺ: «مَنْ قالَ: لا إلهَ إلا اللهُ دَخَلَ الجنَّةَ»[١]؛ أي: استَحَقَّ دُخولَها إنْ لم يقعْ ما يمنَعُ وُصولَها، وهذا أمرٌ عامٌّ يشمَلُ مَنْ رآه ومَنْ لم يرَهُ، بل رُبَّما يُعذَّبُ مَن رآه ويُغفَرُ لمن لم يرَهُ إذا شاءَ اللهُ.

وأمَّا ما ادَّعى بعضُ مَن يزعُمُ أنَّ له مزِيَّةَ الفَضْلِ في هذا الفَصْلِ، معَ أنَّه خالٍ عن معرفةِ الفرعِ والأصلِ، مِنْ أنَّ هذا نظيرُ قولِه عليه السَّلامُ في حقِّ أُوَيسٍ القَرَنِيِّ: «أنَّه يشفَعُ لهذه الأمَّةِ أكثرُ من رَبيعةَ ومُضَرَ»[٢]. فيقالُ له: لا تَقِسِ الحدَّادينَ بالملوكِ، ولا طائفةَ الأغنياءِ بالفقيرِ الصُّعْلوكِ، فإنَّ كلامَه عليه السَّلامُ صِدْقٌ، وإخبارُه حقٌّ، وأمَّا غيرُه فلا يَدْري ماذا يكسِبُ غداً، لا في الدُّنيا ولا في الآخرةِ أبداً.

فإن قُلتَ: لعلَّه انكشَفَ له هذا الأمرُ بأن تكونَ له الشَّفاعةُ في هذا القَدْرِ؟

قلتُ: لا اعتِبارَ لمُكاشفاتِ الأولياءِ ومُحاضَراتِ الأصفياءِ، بحيثُ يُعتَمَدُ عليها بالكُلِّيَّةِ في الأمورِ الشَّرعيَّةِ أو في الأطوارِ الحقيقيَّةِ؛ فإنَّ الإنسانَ ما دامَ في هذه الدَّارِ المَشوبةِ بالأكدارِ، لا تَصفَى له الأسرارُ ولا تَنجَلي له الأنوارُ، بخلافِ الأنبياءِ

---

(١) رواه الطيالسي في «مسنده» (٤٤٥) من حديث أبي ذر، وأحمد (٢٣٣٢٤) من حديث حذيفة، و(٢٧٤٩١) من حديث أبي الدرداء، والنسائي في «الكبرى» (١٠٨٨٣) من حديث زيد بن خالد، و(١٠٨٨٥) من حديث أبي أمامة، وهو حديث صحيح.

(٢) أورده في «كنز العمال» (١٤/ ٨) ونسبه للخطيب وابن عساكر.

ورواه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٩٧) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٤٣ ـ ٤٤)، وقال ابن حبان: هذا خبر لا أصل له عن رسول الله ﷺ ولا أسنده ابن عمر ولا حدث عن نافع، ومحمد بن أيوب يضع الحديث على مالك. وأورده ابن كثير في «مسند الفاروق» (٢/ ٦٦٨) وقال: منكر جداً.

الأبرارِ والرُّسلِ الكِبارِ، ولذا قالَ تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق: ٢٢].

نعم، ما يتعلَّقُ بالعقائدِ الدِّينيَّةِ وَفْقَ الكتابِ والسُّنَّةِ النَّبويَّةِ إذا كانَ صاحبُها في المرتبةِ العليَّةِ يصلُحُ له أن يقولَ له: لو كُشِفَ الغِطاءُ ما ازدَدْتُ يقيناً.

ولذا قالَ إمامُنا الأعظَمُ وهُمامُنا الأقدَمُ: عَرَفناك حقَّ مَعرفَتِك، وما عبَدناكَ حقَّ عِبادتكَ. كما قالَه في «الفِقهِ الأكبرِ»[١]، فتأمَّلْ وتدَبَّرْ.

وقد ذُكِرَ فيه: ووَالِدا رسولِ اللهِ ﷺ ماتا على الكُفْرِ، ورسولُ اللهِ ﷺ ماتَ على الإيمانِ[٢].

أمَّا المسألةُ المُتقدِّمةُ فقد كتبتُ فيها رسالةً مُستقِلَّةً[٣].

وأمَّا الأخيرةُ فتحيَّرتُ عندَ شرحي عليه[٤]، حتَّى شَرَحَ اللهُ صدري ببعضِ ما قصَدَ إليه، وهو أنَّه ﷺ من حيثُ كونُه نبيّاً من الأنبياءِ، وهم كلُّهم مَعصومونَ عن الكُفرِ في الابتِداءِ والانتِهاءِ نعتَقِدُ أنَّه ماتَ على الإيمانِ، وأمَّا غيرُه من الأولياءِ والعُلماءِ والأصفياءِ فلا نَجزِمُ بمَوتِهم بالإيمانِ، وإن ظَهَرَ منهم خَوارِقُ العاداتِ، وكَمالُ الحالاتِ، وجَمالُ أنواعِ الطَّاعاتِ؛ فإنَّ مَبنَى أمرِه على العِيانِ، وهو مستورٌ عن أفرادِ الإنسانِ، ولهذا كانتِ العَشَرَةُ المُبشَّرَةُ وأمثالُهم خائفين من انقِلابِ أحوالِهم وسوءِ آمالِهم في مآلِهم.

---

(١) «الفقه الأكبر» (مع شرحه) (ص ١٨٩)، وعبارته: «نعرف الله تعالى حق معرفته كما وصف نفسه في كتابه بجميع صفاته وليس يقدر أحد أن يعبد الله حق عبادته كما هو أهل له...».

(٢) «الفقه الأكبر» (ص ٢٢٠).

(٣) وهي مطبوعة ضمن هذا المجموع.

(٤) وقد سماه: «الروض الأزهر شرح الفقه الأكبر»، وقد طبع بهذا الاسم، وباسم: «شرح الفقه الأكبر».

ثمَّ اعلَمْ أنَّ للسَّلَفِ في الشَّهادةِ بالجنَّةِ ثلاثةُ أقوالٍ مَرضِيَّةٍ[١]:

أحدُها: أنْ لا يُشهَدَ لأحدٍ إلا للأنبياءِ، وهذا يُنقَلُ عن محمَّدِ ابنِ الحنفِيَّةِ، واختارَه إمامُنا الحنفيَّةِ؛ لأنَّه القَضيَّةُ القَطعيَّةُ.

وثانيها: أن يُشهَدَ لكُلِّ مؤمنٍ جاءَ نصٌّ في حقِّه، وهذا قولُ كثيرٍ من العُلماءِ، لكنَّه ظنِّيٌّ في أصلِه.

وثالثُها: أن يُشهَدَ أيضاً لِمَن شَهِدَ له المؤمنون كما في «الصَّحيحَينِ»: أنَّه مُرَّ بجِنازَةٍ فأَثْنَوا عليها بخَيرٍ، فقالَ النَّبيُّ ﷺ: «وَجَبَتْ»، ومُرَّ بأُخرى فأَثْنَوا عليها بشَرٍّ، فقالَ: «وَجَبَتْ». فقالَ عُمَرُ رضيَ اللهُ عنه: يا رسولَ الله، ما وَجَبَت؟ فقالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «هذا أَثنَيتُم عليه خَيراً وَجَبَتْ له الجَنَّةُ، وهذا أَثنَيتُم عليه شَرّاً وَجَبَتْ له النَّارُ، أنتم شُهَداءُ اللهِ في الأرضِ»[٢].

وهذا مَبنِيٌّ على أنَّا نَحكُمُ بالظَّواهِرِ، وأنَّ اللهَ يعلَمُ ما في السَّرائرِ، وفيه تنبيهٌ على أنَّ هذه الأمَّةَ لا تجتمعُ على الضَّلالةِ، فليسَ لأحَدٍ أن يشهَدَ لأحدٍ من أربابِ هذه الملَّةِ بعَدَمِ دُخولِ النَّارِ، أو وُصول الجنَّةِ، وإنَّما يجوزُ له أن يشهَدَ بالثَّناءِ عليه إنْ رأى فيه خيراً، بمُوجبِ حُسْنِ الظَّنِّ والرِّعايةِ، أو بسببِ ظُهورِ العلمِ والعملِ والصَّلاحِ والدِّيانةِ، وكذا له أن يشهَدَ بالشَّرِّ لأحدٍ إذا رأى فيه ما يدُلُّ على نِفاقِه، أو شاهَدَ فيه بعضَ الكبائرِ من شِقاقِه، نحوَ أكلِ مالِ الحرامِ، وأَخذِ مالِ الوَقْفِ من غيرِ مُراعاةِ ما يجبُ عليه من حقِّ القِيامِ.

ومن قَبيلِ هذه الدَّعوى التي ليسَ تحتَها المَعنَى ما ذكرَه بعضُ الجَهلَةِ: أنَّ شَخْصاً من أربابِ الكَشْفِ كانَ يبكي لمَّا ظَهَرَ له أنَّ أحداً من أهلِه في العذابِ،

---

(١) انظر «لهذه الأقوال شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (٢/ ٥٣٨).

(٢) رواه البخاري (٢٦٤٢)، ومسلم (٩٤٩)، من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وأنَّـه اجتمَـعَ بابـنِ عَرَبـيٍّ فـي هـذا البابِ، فتَشـطَّح لـه أنَّه لـم يرَنـي، ولـم يكُـنْ في بغـدادَ، وأمثـالُ ذلك ممَّـا هو ظاهِرُ الفَسـادِ.

فإن قُلتَ: **لعلَّ القائِلَ رأى في المنامِ جَمالَ النَّبيِّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ وأشارَ إليه بهذا المَقامِ؟**

قُلتُ: هذا لا يجوزُ لِمُخالَفَتِه قواعِدَ الإيمانِ وأحكامَ الإسلامِ.

لا يُقالُ وَرَدَ أنَّ: «مَن رآني في المنامِ فقد رآني؛ فإنَّ الشَّيطانَ لا يتَمَثَّلُ بي»(١).

فإنَّ في تحقيقِه كلاماً كثيراً ذَكرناه في «شرحِ الشَّمائلِ»(٢) مما ظَفِرْنا بنَقلِه عن أربابِ الفَضائلِ.

ومُجمَـلُ الـكلامِ فـي مَـرامِ هـذا المَقـامِ ما ذَكـرَهُ الإمـامُ حُجَّـةُ الإسـلامِ: أنَّه ليـسَ المُـرادُ بقولِـه: «فقـد رَآنـي» رُؤيَـةَ الجِسـمِ، بـل رُؤيَـةَ المِثـالِ الذي صـارَ آلَةً يتَـأدَّى بهـا المعنى الـذي في نفسِ الأمـرِ، والآلَةُ إمَّـا حقيقيَّـةٌ وإمَّا خياليَّـةٌ، والنَّفسُ غيـرُ المثـالِ المُتخيَّـلِ، فالشَّـكلُ المَرئِـيُّ ليـسَ رُوحَـه ﷺ، ولا شَـخصَه، بـل مِثالُه علـى التَّحقيـقِ، والله ولـيُّ التَّوفيقِ.

وحاصِلُه: أنَّه لا اعتِمادَ على رُؤيةِ المَنامِ في غيرِ حقِّ الأنبياءِ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ، معَ أنَّ الرَّدَّ ما قد يحتاجُ إلى تعبيرٍ يُناسِبُ الرَّائي أو غيرَه في ذلك المَقامِ، فلو فُرِضَ أنَّ أحداً رأى النَّبيَّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ وأَمَرَه بِفعلِ شيءٍ أو تَرْكِه على خلافِ قواعدِ الإسلامِ، فليسَ له القيامُ بذلك الأمرِ بإجماعِ عُلماءِ الأعلامِ.

ومن هنا قالَ صاحبُ«المواقِفِ»: أمَّا الرُّؤيا فخَيالٌ باطِلٌ، ليسَ تحتَه طائِلٌ

---

(١) رواه البخاري (٦٩٩٣)، ومسلم (٢٢٦٦)، وأبو داود (٥٠٢٣)، والترمذي (٢٤٣٣)، وابن ماجه (٣٩٠١)، وأحمد (٧٥٥٣).

(٢) انظر: «جمع الوسائل في شرح الشمائل» للمصنف (٢/ ٢٣١).

عندَ المُتكلِّمين، أمَّا عندَ المُعتزِلةِ فلِفَقْدِ شرائطِ الإدراكِ، وأما عندَ الأصحابِ ـ إذ لم يشتَرِطُوا شيئاً من ذلك ـ فلأنَّه خِلافُ العادةِ[1].

يعني فلا يَنْبَني عليه ما يتعلَّقُ بأمرِ العِبادةِ، ولا بالحُكمِ على أحدٍ بالشَّقاوةِ والسَّعادةِ، رَزَقَنا اللهُ الحُسنَى والزِّيادةَ.

وممَّا يُؤيِّدُ ما ذكرناه في هذا المَقام أنَّ المشايخَ الكِرامَ والعُلماءَ الأعلامَ كانوا أخوفَ للهِ من سائرِ الأنامِ، كما يُشيرُ إليه قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨]. ويدُلُّ عليه قولُه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «أنا أخشاكُم لله»[2].

ومن هنا ذُكِرَ عندَ الحَسَنِ البَصرِيِّ رحِمَه اللهُ وهو سيِّدُ التَّابعينَ: أنَّ آخِرَ مَن يخرُجُ من النَّارِ رَجُلٌ يُقالُ له «هَنَّادٌ» بعدَما عُذِّبَ ألفَ عامٍ، يُنادي: يا حنَّانُ يا منَّانُ، فبَكى الحسَنُ، وقالَ: يا ليتَني كنتُ هَنَّاداً، فتعَجَّبُوا منه، فقالَ: وَيحَكُم؛ أليسَ يوماً يخرُجُ في الجُملةِ ولا يُخلَّدُ فيها[3]؟

قالَ حُجَّةُ الإسلامِ: ولقد بَلَغَني عن يوسُفَ بنِ أَسْباطٍ أنَّه قالَ: دخَلتُ على سُفيانَ الثَّورِيِّ فبَكى ليلَه أَجْمَعَ، فقلتُ: بكاؤُكَ هذا على الذُّنوبِ؟ قالَ: فحَمَلَ تِبناً من الأرضِ، وقالَ: الذُّنوبُ أَهوَنُ على الله من هذا، وإنَّما أخشى أن يُسلُبَني اللهُ الإسلامَ[4]. انتهى.

---

(١) «المواقف في علم الكلام» للإيجي (ص ١٥٥).

(٢) رواه مسلم (١١١٠) من حديث عائشة.

(٣) انظر: «فيض القدير» للمناوي (٢/ ٣٠٤)، و«إحياء علوم الدين» (٢٦/ ٤) وليس فيه أن اسمه هناداً.
وأما حديث (الرجل ينادي في النار: يا حنان يا منان): فرواه أحمد (١٣٤١١) وابن خزيمة في «التوحيد» (٢/ ٧٤٩)، وأبو يعلى (٤٢١٠)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٦٧) من حديث أنس، وإسناده ضعيف جداً.

(٤) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٨٣٩) من قول مجيب بن موسى مع الثوري.

ورُوِيَ أنَّ سُلطانَ العارِفين أبا يزيدَ البِسْطامِيَّ قَدَّسَ اللهُ سِرَّه السَّامي أَخَذَ مِرآةً ونظَرَ فيها، فقالَ: ظَهَرَ الشَّيبُ ولم يذهَبِ العَيبُ، وما أَدري ما في الغَيبِ؟ إيماءً إلى قولِه تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان: ٣٤]، وإشارةً إلى قولِه عليه التَّحيَّةُ والتَّسليمُ: «إنَّما الأعمالُ بالخواتيمِ»[(١)].

وامتَحَنَه أحدٌ من الفُقراءِ فقالَ: له أَلِحيَتُكَ أفضَلُ أم ذَنَبُ الكَلبِ؟ فبكى، وقالَ: إنْ مِتُّ على الإسلامِ فلِحْيَتي خيرٌ، وإلا فذَنَبُ الكَلبِ، وكأنَّه تأمَّلَ قولَه تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ﴾ [الأعراف: ١٧٥ ـ ١٧٦]. ونَظَرَ في قِصَّةِ أصحابِ الكَهفِ: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨].

فقد وَرَدَ: أنَّ بَلْعَمَ[(٢)] يتَصَوَّرُ بصورةِ ذلك الكلبِ فيدخُلُ النَّارَ، والكَلبُ يتَصَوَّرُ بصورةِ بَلْعَمَ فيدخُلُ الجنَّةَ.

وقد كانَ بَلْعَمُ بنُ باعُوراءَ بحيثُ إذا نَظَرَ يرى العَرْشَ، وكانَ في مجلِسِه اثنا عَشَرَ ألفَ مِحبرةٍ للمُتعلِّمين الذين يكتُبون عنه العِلمَ[(٣)]، ولم تكُنْ له إلا زَلَّةٌ واحدةٌ، مالَ إلى الدُّنيا وأهلِها وَهْلَةً، وترَكَ لوليٍّ من أوليائِه حُرمَةً، فسُلِبَ عنه المعرفةُ، واستَحَقَّ العُقوبةَ المُعجَّلَةَ والمُؤجَّلَةَ.

وقد حُكِيَ: أنَّ تلميذاً لفُضَيلِ بنِ عِياضٍ حَضَرَتْهُ الوَفاةُ فدخَلَ عليه الفُضَيلُ وجَلَسَ عندَ رأسِه وقرأَ سورةَ «يس»، فقالَ: يا أُستاذي لا تقرَأْ هذه، فسَكَتَ، ثمَّ لقَّنَه،

---

(١) رواه البخاري (٦٦٠٧)، وأحمد (٢٢٨٣٥) من حديث سهل بن سعد.

(٢) في هامش «س»: «بلعم بن باعوراء».

(٣) انظر: «تفسير القرطبي» (٧/ ٣١٩).

فقالَ: قُلْ: لا إلهَ إلا اللهُ، فقالَ: لا أقولُها؛ لأنِّي بريءٌ منها، وماتَ على ذلك، فدَخَلَ الفُضَيلُ منزِلَه وجعلَ يبكي أربعينَ يوماً لم يخرُجْ من البيتِ، ثمَّ رآه في النَّومِ وهو يُسحَبُ به إلى جهَنَّمَ، فقالَ له: بأيِّ شيءٍ نَزَعَ اللهُ المَعرِفَةَ عنك، وكنتَ أعلَمَ تلاميذي، قالَ: بثلاثةِ أشياءَ، أوَّلُها: النَّميمةُ، والثَّاني: الحَسَدُ، والثَّالثُ: كان لي عِلَّةٌ، فجِئتُ إلى طبيبٍ فسألتُه عنها فقالَ: تشرَبُ في كلِّ سنةٍ قَدَحاً من خَمرٍ، فإن لم تفعَلْ تبقَى بك العِلَّةُ، فكنتُ أشرَبُها. نعوذُ باللهِ من سَخَطِه الذي لا طاقةَ لنا به.

وكانَ سُفيانُ الثَّورِيُّ يقولُ: ما أَمِنَ أحَدٌ على دينِه إلا سُلِبَ(١).

وقالَ بعضُهم: إذا سَمِعْتَ بحالِ الكُفَّارِ وخُلودِهم في النَّارِ؛ فلا تأمَنْ على نفسِك في تلك الحالةِ، فإنَّ الأمرَ على الخَطَرِ، ولا يُدرَى ماذا يكونُ من العاقبةِ، وما الذي سَبَقَ لك في السَّابقةِ، ولا تغترَّ بصفاءِ الأوقاتِ؛ فإنَّ تحتَها غَوامِضَ الآفاتِ.

وقالَ بعضُهم: يا مَعْشَرَ المُغتَرِّين بالنِّعَمِ، إنَّ تحتَها أنواعَ النِّقَمِ، زيَّنَ اللهُ إبليسَ بدقائقِ نعمتِه، وهو عندَه في حقائقِ لَعنَتِه، وزَيَّنَ بَلْعَمَ بنَ باعُوراءَ بأنوارِ وِلايتِه، وهو عندَه في أطوارِ عَداوَتِه.

وكانَ إبراهيمُ بنُ أدهَمَ يقولُ: كيفَ نَأمَنُ وإبراهيمُ الخليلُ عليه السَّلامُ يقولُ: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥]، ويوسُفُ الصِّدِّيقُ عليه السَّلامُ يقولُ: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١].

والحاصِلُ: أنَّ الأمرَ مُبهَمٌ، والخَطَرَ مُعظَمٌ، فلا يدري أحَدٌ غيرُ الأنبياءِ أنَّه من أيِّ الفريقَينِ في قولِه تعالى: ﴿فَرِيقٌ فِي ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي ٱلسَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧]، وفي قولِه سُبحانَه: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢]، وفي قولِه عَزَّ وجَلَّ: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا

---

(١) انظر: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٤٧/ ١٨١) منسوباً لأبي الدرداء.

﴿ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ۝١٠٦ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٦ ـ ١٠٧].

ومن هنا قالَ عُمَرُ بنُ الخطَّابِ رضيَ اللهُ عنه لمَّا كانَ بينَ خَوفِ العِقابِ ورَجاءِ الثَّوابِ: لو قيلَ لي يومَ القِيامةِ: لن يدخُلَ الجنَّةَ إلا أحدٌ، أرجو أن أكونَ أنا، وإن قيلَ: لن يدخُلَ النَّارَ إلا أحدٌ أخافُ أن أكونَ أنا.

وتحقيقُ هذا المَقامِ يَستَدعي الإطنابَ في الكلامِ، فلنُعْرِضْ عن هذا المَرامِ.

***

فإن قلتَ: **الأولياءُ يُسَلَّمُ لهم في أحوالِهم، ولا يُعترَضُ عليهم في أقوالِهم؟**

قلتُ: لا نُسَلِّمُ ذلك، فقد اعتَرَضَ شيخُ الإسلامِ وقُطبُ الأنامِ نديمُ البارِي مولانا عبدُ الله الأنصاريُّ على ما حُكِيَ عن أبي يزيدَ البِسْطامِيِّ أنَّه قالَ: ذَهَبتُ من الفَرْشِ وضَرَبتُ خَيمةً مُقابِلَ العَرْشِ، فقالَ: لعَلَّه كذِبٌ عليه؛ فإنَّ هذا الكلامَ في الشَّريعةِ كُفرٌ، وفي الحقيقةِ بُعدٌ وهَجرٌ.

ولقد ذكرَ القاضي عِياضٌ في كتابِ «الشِّفا»: أنَّ فُقَهاءَ بغدادَ أيَّامَ المُقتَدِرِ أجمَعوا على قتلِ الحَلَّاجِ وصَلْبِه لدَعواهُ الإلهيَّةَ، والقَولِ بالحُلولِ، وقولِه: أنا الحقُّ، معَ تَمسُّكِه في الظَّاهرِ بالشَّريعةِ، ولم يَقبَلوا توبتَه[١].

وقد اعتَرَضَ الشَّيخُ علاءُ الدَّولةِ السَّمنانِيُّ[٢] على ابنِ عَرَبيٍّ في قولِه أوائلِ «الفُتوحاتِ»: (سُبحانَ مَن أَوجَدَ الأشياءَ وهو عَينُها)، وكفَّرَه بهذه المقالَةِ وأمثالِها، وقد أَوضَحْتُ هذه المسألَةَ في رسالةٍ مُستقِلَّةٍ[٣].

---

(١) «الشفا» (ص ٨٦٤ ـ ٨٦٥).

(٢) هو أحمد بن محمد بن أحمد، علاء الدين السمناني، عالم متصوف، توفي سنة (٧٣٦هـ) انظر: «الوافي بالوفيات» (٧/ ٢٣٣).

(٣) وهي: «المرتبة الشهودية في المنزلة الوجودية»، وهي مطبوعة ضمن هذا المجموع.

وقد صَرَّحَ ابنُ المُقْرِي في «الإرشادِ»[١]: أنَّ مَن شَكَّ في أنَّ طائفةَ ابنِ العَرَبيِّ شرٌّ من اليهودِ والنَّصارى فقد كَفَرَ.

وقد صَدَقَ في ذلك؛ لأنَّهم سَبَبُ الضَّلالةِ وباعِثُ الجَهالةِ فيما بينَ المسلمين، لا سيَّما وقد اشتَهَروا بأنَّهم من المُتصوِّفين، والعامَّةُ لم يُفرِّقوا بينَ توحيدِ المُلحِدِ وتوحيدِ المُوحِّدِ، فعليكَ بما قالَه الجُنَيدُ سيِّدُ الطَّائفةِ وشيخُ الطَّريقةِ: إنَّ طريقَنا هذا مُقيَّدٌ بالكتابِ والسُّنَّةِ، فمَن لم يحفَظِ القُرآنَ، ولم يكتُبِ الحديثَ، ولم يتَفَقَّهْ، فلا يُقتَدَى به.

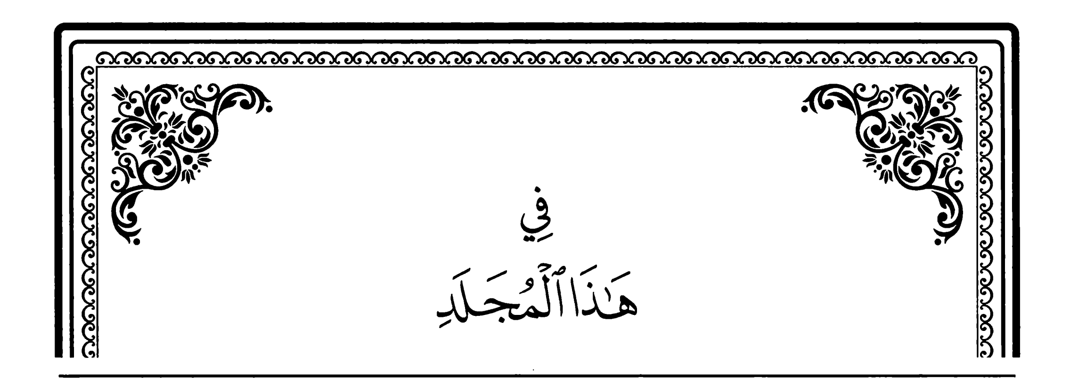
وقد وَرَدَ عن الإمامِ مالكٍ نظيرُ ذلك، حيثُ قالَ: مَن تصَوَّفَ ولم يتفَقَّهْ فقد تزَندَقَ، ومَن تفَقَّه ولم يتَصَوَّفْ فقد تفَسَّقَ، ومَن جَمَعَ بينَهما فقد تحقَّقَ.

رَزَقَنا اللهُ حُسْنَ العقيدةِ، والتَّوبةَ الصَّحيحةَ الوَثيقةَ، وتوفيقَ العلمِ النَّافعِ، والعَمَلِ الصَّالحِ المَقرونَينِ بالإخلاصِ الرَّافعِ، وحُسْنَ الخاتمةِ في آخرِ النَّفَسِ الواقعِ، بأن قَرَنَ بينَ العلمِ اليَقينِ والعَينِ اليقينِ، وقرَّ عينَنا بكشفِ مَقامِ حقِّ اليقينِ، وسلامٌ على المُرسَلين، والحمدُ لله ربِّ العالَمين.

* * *

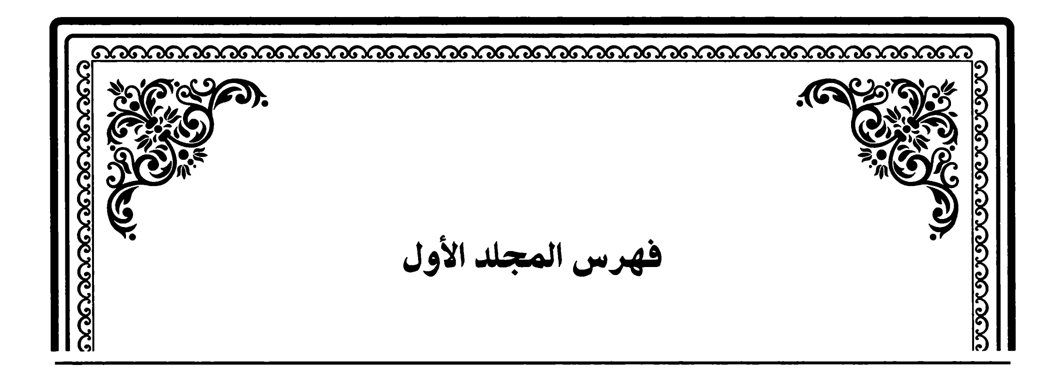
---

(١) هو إسماعيل بن أبي بكر، شرف الدين اليمني الشافعي، المعروف بابن المقري، توفي بزبيد سنة (٨٣٧هـ)، له «الإرشاد في اختصار الحاوي». انظر: «البدر الطالع» (١/ ١٤٢)، و«هدية العارفين» (١/ ٢٦١).



الموضوع	الصفحة

❁ ❁ ❁



فهرس المجلد الأول

الموضوع	ج/ ص
الرسالة رقم (١): الأربعونَ في الأحاديث القدسيَّة	١/ ٣
صور المخطوطات	١/ ٤
مقدمة التحقيق	١/ ٥
الحديثُ الأوَّلُ: قَسَمْتُ الصلَّاةَ بيني وبينَ عَبدي نِصفَينِ	١/ ٨
الحديثُ الثَّاني: قالَ اللهُ تعالى كَذَّبَني ابنُ آدَمَ، ولم يكُنْ له ذلك	١/ ٩
الحديثُ الثَّالثُ: يُؤذِيني ابنُ آدمَ، يَسُبُّ الدَّهرَ، وأنا الدَّهرُ	١/ ٩
الحديثُ الرَّابعُ: يا ابنَ آدمَ مَرِضْتُ فلم تَعُدْني	١/ ٩
الحديثُ الخامِسُ: إذا ابتَلَيتُ عَبدي بحَبيبَتَيهِ ثمَّ صَبَرَ، عَوَّضتُه	١/ ١٠
الحديث السادس: إذا أنا ابتليتُ عَبْداً من عِبادي مُؤْمناً	١/ ١٠
الحديثُ السَّابعُ: هي ناري أُسَلِّطُها على عَبْدي المُؤمنِ في الدُّنيا	١/ ١٠
الحديثُ الثَّامِنُ: إنَّ الرَّبَّ سُبحانَه وتعالى يقولُ: وعِزَّتي وجَلالي لا أُخرِجُ أحداً من الدُّنيا أُريدَ أَنْ أَغفِرَ له	١/ ١١
الحديثُ التَّاسعُ: أنا عِندَ ظَنِّ عبدي بي، فَلْيَظُنَّ بي ما شاءَ	١/ ١١
الحديثُ العاشِرُ: أَعدَدْتُ لعِبادِيَ الصَّالحينَ ما لا عَينٌ رَأَتْ	١/ ١١

الموضوع	ج/ ص

الموضوع	ج/ ص

الموضوع	ج/ ص

الموضوع	ج/ ص

الموضوع	ج/ ص

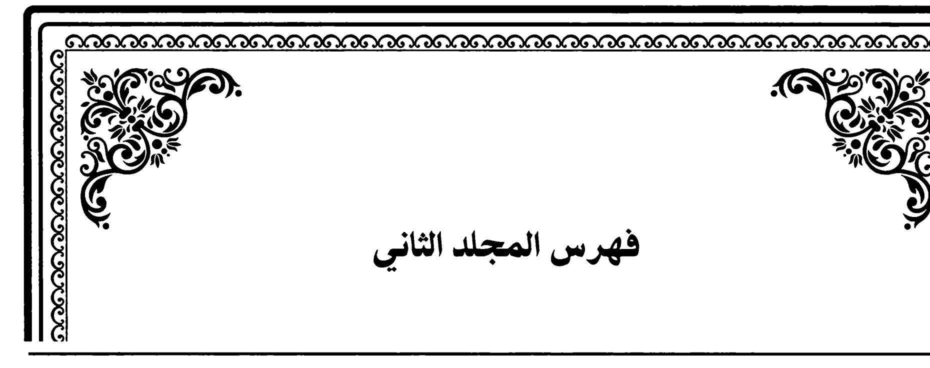
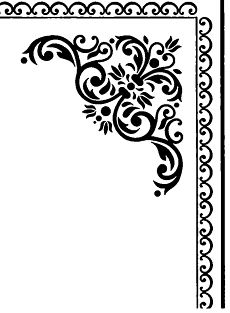
الموضوع	ج/ ص

الموضوع	ج/ ص

الموضوع	ج/ ص

الموضوع	ج/ ص

***

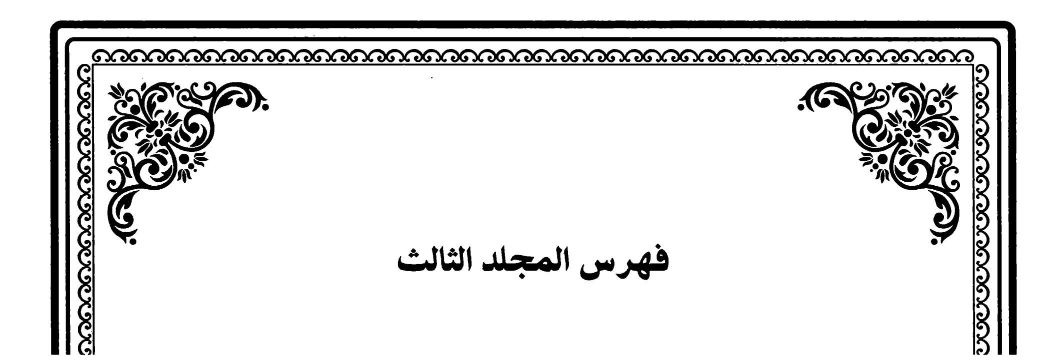
فهرس المجلد الثاني

الموضوع	ج/ ص

الموضوع	ج/ ص

الموضوع	ج/ ص

* * *



فهرس المجلد الثالث

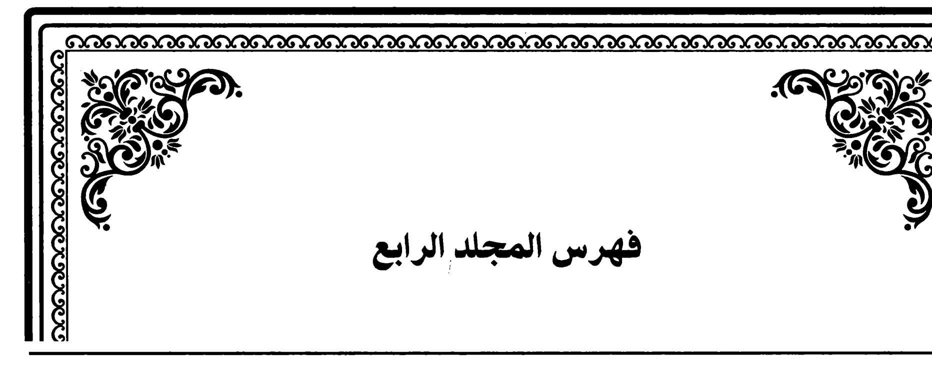
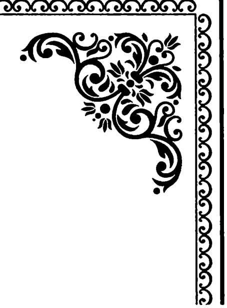
الموضوع	ج/ ص
الرسالة رقم (٢٥): البيناتُ في بيانِ بعضِ الآياتِ........................	٣/ ٥
صور المخطوطات..	٣/ ٦
مقدمة التحقيق..	٣/ ٧
المراد بقوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يَأۡتِي بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ طلوع الشمس من مغربها.........	٣/ ١٧
مباحثُ منقولةٌ عن العلماءِ..	٣/ ٢٥
الرسالة رقم (٢٦): التِّبيان في بيانِ ما في ليلةِ النصفِ مِنْ شعبان وليلة القَدْرِ من رمضان..	٣/ ٣١
صور المخطوطات..	٣/ ٣٢
مقدمة التحقيق..	٣/ ٣٣
الرسالة رقم (٢٧): الاعتناءُ بالغناءِ في الفَناء................................	٣/ ٧٩
صور المخطوطات..	٣/ ٨٠
مقدمة التحقيق..	٣/ ٨١
ما يتعلق بالسماع والغناء ـ من كتاب الله....................................	٣/ ٩٣
ما يتعلق بالسماع والغناء ـ من السنة..	٣/ ٩٥

الموضوع	ج/ ص

الموضوع	ج/ ص

الموضوع	ج/ ص
فَصْلٌ: إذا قالَ: عليَّ حَجَّةٌ أو عُمرَةٌ........................	٣/ ٤٣٩
فَصْلٌ: أحكام قصد مكة وسوق الهدي........................	٣/ ٤٤٠
فَصْلٌ: الحجُّ أفضَلُ الأعمالِ لله بعدَ الصَّلاةِ والصَّومِ والزَّكاةِ........................	٣/ ٤٤٢
فَصْلٌ: ويُستَحَبُّ الإكثارُ من شُربِ ماءِ زَمزَمَ........................	٣/ ٤٤٣
الرسالة رقم (٤٠): بدايةُ السَّالكِ في نِهايةِ المَسالكِ........................	٣/ ٤٤٧
صور المخطوطات........................	٣/ ٤٤٨
مقدمة التحقيق........................	٣/ ٤٤٩
البابُ الأوَّلُ: في فرائضِ الحَجِّ........................	٣/ ٤٥٨
البابُ الثَّاني: في الواجبات........................	٣/ ٤٦٣
البابُ الثَّالثُ: في السُّنن........................	٣/ ٤٦٨
الباب الرابع: في المُسْتَحَبَّاتِ وصفةِ أداءِ الحجِّ........................	٣/ ٤٧٢
فصل: إحرامُ العُمْرةِ........................	٣/ ٤٩١
البابُ الخامسُ: فيما يُباحُ للمُحْرِمِ........................	٣/ ٤٩٤
البابُ السَّادِسُ: فيما يَحْرُمُ على المُحْرِمِ........................	٣/ ٤٩٧
البابُ السَّابعُ: في المَكْروهات........................	٣/ ٥٠٣
البابُ الثَّامِنُ: في مُفْسِدِ الحَجِّ والعُمرةِ........................	٣/ ٥٠٦
البابُ التَّاسعُ: في الفَوَات........................	٣/ ٥٠٧
الباب العاشر: في زيارة سيد المرسلين ﷺ وآله وأصحابه وبارك وسلم........................	٣/ ٥٠٨
الفهارس........................	٣/ ٥٢١

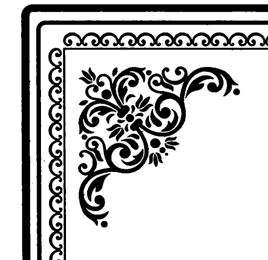
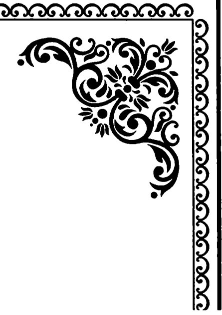
* * *

فهرس المجلد الرابع

الموضوع	ج/ ص

***

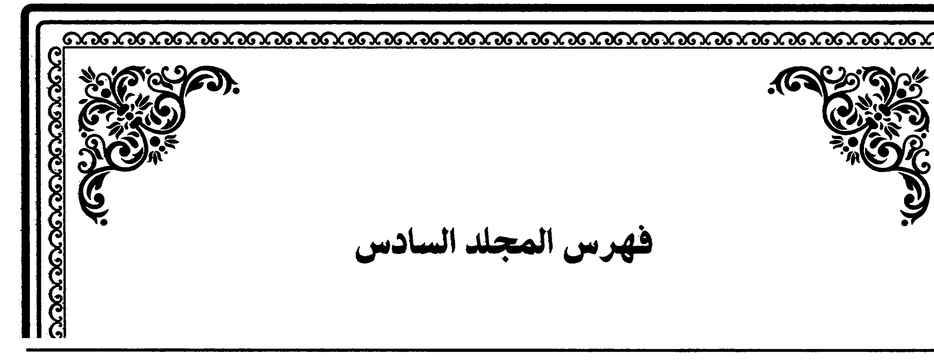
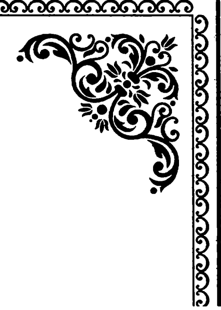



فهرس المجلد الخامس

الموضوع	ج/ ص

الموضوع	ج/ ص

❋ ❋ ❋

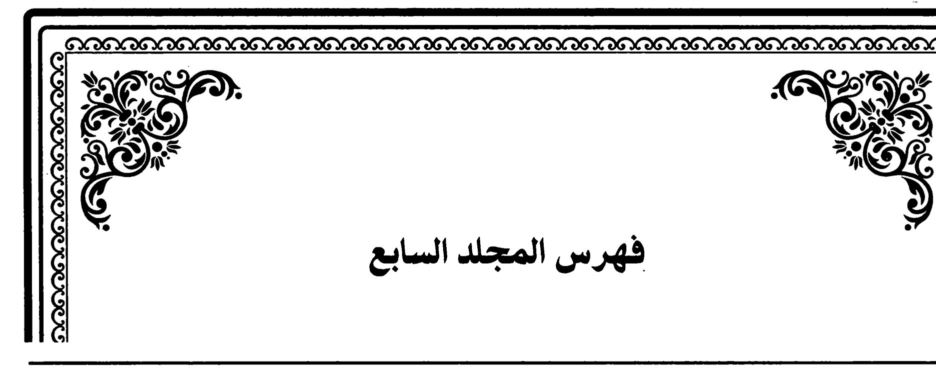
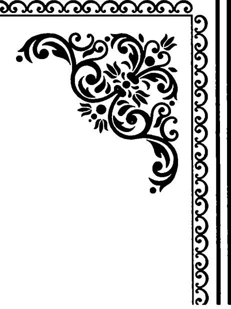
فهرس المجلد السادس

الموضوع	ج/ ص

الموضوع	ج/ ص
العاشرُ: قولُه في فَصِّ نوحٍ عليه السَّلامُ: إنَّ التنزيهَ عندَ أهل الحقائقِ في التوحيدِ عينُ التجريدِ والتقييدِ........................	٦/ ٢٠١
مذاهب العلماء من الآياتِ المُتشابهةِ والأحاديثِ المُشكلات........................	٦/ ٢٠٣
الحادي عشر: قولُه في فَصِّ إدريسَ عليهِ السَّلامُ: إنَّ أبا سعيدٍ الخرَّازَ، قالَ: إنَّهُ يعِني نفسَهُ وجهٌ مِن وُجُوهِ الحقِّ........................	٦/ ٢٠٤
الثاني عشر: قولُه في فَصِّ نوحٍ عليهِ السَّلامُ: لو جمعَ نوحٌ بينَ التشبيهِ والتنزيهِ، ودعا قومَه إليهما لأجابوهُ فيهما........................	٦/ ٢٠٥
الثالث عشر: قولُه في فَصِّ نوحٍ عليهِ السَّلامُ أيضاً: أنَّه قالَ: ﴿وَمَكَرُواْ مَكۡرٗا كُبَّارٗا﴾؛ لأنَّ الدعوةَ إلى الله مكرٌ بالمَدْعوِ........................	٦/ ٢٠٧
الرابع عشر: قولُه في فَصِّ نوحٍ عليهِ السَّلامُ أيضاً: ﴿أُغۡرِقُواْ﴾ في بحارِ العلمِ باللهِ، ﴿فَلَمۡ يَجِدُواْ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارٗا﴾ فكان الله أنصارهم........................	٦/ ٢٠٨
الخامسَ عشرَ: قولُه في فَصِّ إبراهيمَ عليهِ السَّلام فيَحمدُني وأحمَدُه ويعبدُني وأعبدُه	٦/ ٢٠٩
السادسَ عشرَ: قولُه في فَصِّ هودَ عليهِ السَّلامُ: إنَّ وجودَنا غذاءُ الحقِّ، وهُو غذاؤنا	٦/ ٢١٠
السابعَ عشرَ: قولُه في فَصِّ هودٍ عليه السلام أيضاً: فإيَّاكَ أن تتقيَّدَ بقيدٍ مخصُوصٍ	٦/ ٢١١
الثامنَ عشرَ: قولُه في فَصِّ شُعيبٍ عليه السَّلامُ: إنَّ الإلهَ المُعتقَدَ لشخصٍ ليسَ لهُ حُكمٌ في الإلهِ المُعتقَدِ لآخرٍ........................	٦/ ٢١٢
التاسعَ عشرَ: قولُه في فَصِّ شُعيبٍ عليهِ السلام أيضاً: إنَّ العالمَ مجمُوعةُ أعراضٍ...	٦/ ٢١٥
العشرُونَ: قولُه في فَصِّ العُزيرِ: إنَّ ولايةَ الرسُولِ أفضلُ من نبوتهِ........................	٦/ ٢١٦

الموضوع	ج/ ص

***

فهرس المجلد السابع

الموضوع	ج/ ص

***